صندوق النقد الدولى
وبلدان الجنوب

تحرير : دارام جاى

مقدمة بقلم
د. رمزى زكى

ترجمة : مبارك على عثمان

مراجعة : د. أحمد فؤاد سيف النصر



اتحاد المحامين العرب



مركز البحوث العربية

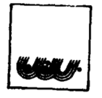
صندوق النقد الدولى
وبلدان الجنوب

تحرير : دارام جاى

ترجمة : مبارك على عثمان

مراجعة: د. أحمد سيف النصر

تقديم : د. رمزى زكى



مركز البحوث العربية

الناشر



اتحاد المحامين العرب

هذه ترجمة كتاب

THE IMF AND THE SOUTH
The Social Impact of Crisis and Adjustment

Dharam Ghai (Editor)

Published by Zed Books Ltd., on behalf of the United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD). and the Institute of Social and Economic Research (ISER) of the University of the West Indies, 1991

الناشر

مركز البحوث العربية

للدراسات والتوثيق والنشر

١٤ ش عبد العزيز الدرينى - المنيل - القاهرة.

ت : ٣٦٢٥٦٨٧

فاكس: ٣٤١٩٣٨٣

تلكس: ٢٣١٧٢ Naoom UN

الطبعة الأولى : ١٩٩٣

الجمع والإعداد الفنى بمركز البحوث العربية.

المحتويـــات

تقديم الطبعة العربية

بقلم الدكتور/ رمزى زكى
أستاذ الاقتصاد والمستشار بمعهد التخطيط القومى

ما أشد ندرة الدراسات الجادة التى تتعرض لسياسات صندوق النقد الدولى فى دول الجنوب من منظور الاقتصاد السياسى، وهو المنظور الذى لايهتم بالجانب التقنى (أى العلاقات الفنية القائمة بين المتغيرات الاقتصادية) فحسب، وإنما أيضاً بالجانب الاجتماعى والسياسى للبنيان الاقتصادى. وهذا الكتاب الذى يضم مجموعة من البحوث الهامة التى قدمت لمؤتمر علمى شارك فى عقده معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية بجنيف UNRISD ومعهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية التابع لجامعة الوست انديز ISER بجاميكا عام ١٩٩٠، يعد واحداً من هذه الدراسات النادرة والجادة. ومن هنا تأتى أهمية ترجمته إلى اللغة العربية التى تعانى من قحط شديد فى مثل هذا النوع من الدراسات. والميزة الأساسية لهذا الكتاب، أنه يناقش عدداً من القضايا والمشكلات الحيوية التى تواجه مجموعة الدول الأفريقية ودول الكاريبى وأمريكا اللاتينية ذات الأوضاع الحرجة على أرضية فكرية تختلف تماماً عن أرضية السلفية الاقتصادية (المدرسة النيوكلاسيكية) التى تستند عليها رؤى صندوق النقد الدولى والتى تؤمن إيماناً أعمى بليبرالية السوق، وتطمس الفروق، القائمة بين الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات المتخلفة، وتعادى كل أنواع التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى؛ وتمقت أى

نوع من التحليل الاجتماعى والسياسى الذى يربط بين المتغيرات الاقتصادية والقوى الاجتماعية التى تتأثر وتؤثر فى هذه المتغيرات.

ومن المعلوم، أنه منذ أن اكتسحت وصفة التكيف لصندوق النقد الدولى بلاد العالم الثالث، ومؤخراً البلاد التى كانت اشتراكية، وهناك سيل لا ينقطع من البحوث والدراسات عن تلك الوصفة. وهذا السيل يغلب عليه الطابع التلفيقى، المغلف بخطاب إعلامى إيديولوجى زاعق، يصور تلك الوصفة كما لوكانت "تعويذة" ذات طابع سحرى عام لابديل لها لعلاج الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية فى هذه البلاد . ورغم النتائج المدمرة لتلك الوصفة، فى المجال الاقتصادى والاجتماعى والسياسى إلا أن طاحونة الإعلام الخطابى لهذه الوصفة لا تكف عن الدوران والزعيق، خالقة بذلك مايشبه الإستبداد الإعلامى الزائف الذى يخفى الحقائق الجوهرية والأهداف الحقيقية ونتائجها السلبية فى البلاد التى طبقتها . من هنا، فإن ظهور أى عمل علمى جاد، يخالف وجهة نظر الصندوق وسط هذا الضجيج الإعلامى لابد وأن يكون له صداه المسموع ، خاصة إذا كان يستند ليس فقط على منهج نظرى مختلف ، وإنما أيضاً على التحليل الملموس للواقع الملموس لتلك الوصفة . وهذا مايجعلنى أزعم، أن هذا الكتاب سيكون له فى دوائر الفكر الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى بلادنا العربية صداه الذى يستحقه، نظراً لما إنطوى عليه من مساهمات جادة.

وسوف يلحظ القارئ، أن دفتى هذا الكتاب تحتوى على مجموعة من الدراسات التطبيقية المتعلقة بخبرات بعض مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبى وبعض الدول الأفريقية حول تأثرها بالأزمة الاقتصادية وخبرتها فى مجال برامج التكيف تحت رعاية المؤسسات الدولية. فقد شهدت هذه الدول فى الثمانينيات انكماشاً مفاجئاً فى معدلات نموها الاقتصادى، وعجز شديد فى موازين مدفوعاتها ومن ثم فى ديونها الخارجية، وإرتفاع واضح فى معدلات البطالة، وغلاء مستمر وخفض شديد فى مستوى المعيشة للغالبية العظمى من السكان، وتدهور بليغ فى أسعار الصرف لعملاتها الوطنية، وتراجع جهود التصنيع وتدهور أحوال الزراعة، والإنتاج الغذائى والخدمات؛ وذلك بالمقارنة مع مؤشرات الأداء الاقتصادى فى السبعينات . وقد قام المساهمون فى هذا الكتاب بتشريح الجذور الأساسية للأزمة واتفقوا - بهذا القدر أو ذاك- على أنها تعود إلى فشل أنماط التنمية فى أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى

انتهجتها هذه الدول عقب نوال استقلالها السياسى، وإلى تزايد تبعيتها للاقتصاد الرأسمالى العالمى، ومن ثم ضعف قوتها فى السوق العالمى، وإلى ممارسات "الانفتاح" التى نفذتها فى الثمانينيات. ثم تفاقمت الأزمة بعد ذلك حينما راحت هذه الدول تطبق برامج التكيف تحت ضغط صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، بحيث أصبحت "الأزمة" و"التكيف" وحدة لا تنفصم.

ورغم أن الكتاب، عبر ماتضمن من دراسات، قد إنصب على حالات دراسية معينة، مثل الأرجنتين والمكسيك ونيكاراجوا وأوغندا وموزمبيق ونيجيريا، بحكم تخصص الباحثين، إلا أن تلك الدراسات فى مجموعها تصلح - فيما أتصور- كإطار مرجعى لوصف ودراسة الحالات الأخرى وكنقاط للمقارنة عند دراسة البلاد النامية الأخرى.

والخيط الأساسى الذى سيلمسه القارئ أثناء مطالعته لهذا الكتاب الهام، يتمثل فى تلك الرؤية الشاملة التى ربطت بين وقوع هذه البلاد فى الأزمة والرضوخ فى مرحلة تالية لبرامج التكيف الهيكلى من ناحية، وبين آليات التبعية لهذه البلدان ، من ناحية أخرى. وهنا تجدر الإشارة إلى أن المساهمين فى هذا الكتاب لم يقتصروا فى تحليلهم للتبعية على "العوامل الخارجية"؛ وإنما أيضاً على "العوامل الداخلية"، مثل المصالح الطبقية وعلاقات القوى بين الشرائح الاجتماعية، والتقاليد الموروثة من الفترة الاستعمارية... إلى آخره. ولهذا يبدو لى، أن المساهمة الأساسية لهذا الكتاب تكمن فى أنه يعيد صياغة منهج التبعية من منظور تكاملى، متعدد الأطراف ، وهو المنظور الذى كانت تفتقد إليه مدرسة التبعية فى أمريكا اللاتينية والذى كان له ذيوع كبير فى العقد السابع والثامن من قرننا الحالى وكان يعطى "للعوامل الخارجية" أهمية إرتكازية فى تحليل التبعية.

ومن المزايا الأساسية فى هذا الكتاب، إنه يقدم دروساً غنية عن الحصاد الاقتصادى والاجتماعى والسياسى لبرامج التكيف الهيكلى فى الحالات الدراسية التى تعرض لها المساهمون فى هذا الكتاب، مثبتاً فى ذلك إفتقاد هذه البرامج للكفاءة النظرية، أى القدرة التفسيرية على فهم وتحليل وتشخيص مشكلات هذه الدول؛ وإفتقادها أيضاً إلي الكفاءة التطبيقية أى قدرتها عند التطبيق فى الخروج بهذه الدول من أزماتها إلي أوضاع أفضل، حيث أن تنفيذ البرامج قد أدى إلى كوارث اقتصادية واجتماعية فى هذه الدول.

وبعد..

ماأشد حاجة الاقتصاديين والباحثين ورجال السياسة والمشتغلين بالفكر الاجتماعى عموماً فى وطننا العربى إلى التعمق فى قراءة هذا الكتاب ، والتعلم مما جاء فيه من دروس وعبر، خاصة وأن عدداً لا بأس به من الأقطار العربية يطبق الآن هذه البرامج ، كما أن عدداً آخر بسبيله فى المستقبل القريب أن يطبقها . وهى حقاً دروس وعبر عميقة وغنية، لأنها فى الحقيقة ترسم صورة مستقبل هذه الأقطار لوسارت على نفس الطريق.

تحية حارة للمساهمين فى إعداد هذا الكتاب، وللمحرر درام غاى، ولدار "زد" التى قامت بنشره ، ولمركز البحوث العربية واتحاد المحامين العرب بالقاهرة الذين أتاحا للقارئ العربى فرصة الإطلاع على هذا الكتاب القيم، فى زمن تندر فيه الكتب القيمة.

رمزى زكى

القاهرة - روكسى

أول مارس ١٩٩٣

تصديــر الطبــعة الانجليزيــة

يحتوى هذا الكتاب على عدد من المقالات التى تعالج عددا من المواضيع الساخنة التى تواجه العالم الثالث. وتنبع قيمته إلى حد كبير من دراسات الحالة التى تركز على تجارب أفريقيا، الدول الكاريبية وأمريكا اللاتينية فى ظروف اقتصاد عالمى متغير بسرعة. ونتمنى أن تقدم الدروس المستخلصة من هذه التجارب الأسس الضرورية لوضع حلول عملية للأزمة الاقتصادية الحالية.

ويتضح من الدراسات التى بين دفتى هذا الكتاب أن أقطار الجنوب فى منعطف حاسم فى تاريخها ومستقبلها. وتمثل هذه الأقطار فى مفردها تباينات ملفتة من حيث الحجم، ثراء الموارد والهياكل الاقتصادية والمادية. ومنذ مجئ الاستقلال السياسى خلال عقدى مابعد الحرب الثانية، خطت مجموعة من الدول خطوات هامة على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى بالإضافة لإدارة شئونها الخاصة. أما عقد الثمانينيات فقد كان مختلفا جدا. فقد شهدت مجموعة كبيرة من دول العالم الثالث تراجعات هائلة فى النمو الاقتصادى ومستويات المعيشة، خاصة تلك الدول المثقلة بالديون الخارجية.

وعلى الرغم من أن هناك قبولا عاماالضرورة إستراتيجيات التكيف المرتبطة بالنمو، تظل هنالك اختلافات واسعة حول وجهات النظر بين الدول المدينة من جهة، والأقطار المانحة من الجهة الأخرى. ويساهم هذا الكتاب، من خلال نقاشه أطر وتوقيت سياسات التكيف فى مجموعة من الأقطار والتأثيرات المتباينة لهذه السياسات المستخدمة، فى فهم الطريق المسدود بين الدول المدينة والدول المانحة، وبالتحديد مؤسسات التمويل متعددة الأطراف.

وما يبرز أيضا من خلال قراءة هذه الدراسات هو مدى المشاكل الاجتماعية التى تخطت الدول القومية مما أدى لتفاقم الأزمة الاقتصادية الحالية. وتشمل هذه المشاكل التدهور البيئى، تهريب وتعاطى المخدرات والتدفق غير القانونى للآجانب واللاجئين من أجزاء متعددة فى

العالم النامى. إن هذه الموضوعات تهدد النسيج الاجتماعى للدول النامية والمتقدمة بنفس القدر وتنذر بتهديد تطبيق القانون والنظام وحفظه وحتى العلمية الديمقراطية نفسها.

فى إطار البحث عن الحلول، فإننى سعيد أن أشير إلى أن المساهمات على العموم قد أدركت ضرورة الاعتماد على مقدرات الجنوب. وأن مجهودا كبيرا يجب أن يبذل من خلال التعليم والتدريب لرفع مستوى كفاءة الموارد البشرية حتى تسهم بإنصاف فى الإنتاج والتجارة العالمية وفى التقدم العلمى والتكنولوجى. وفى القرن المقبل، ستتركز أغلب الموارد الطبيعية المتبقية فى العالم، من معادن وفلزات والخشب المدارى والأسماك، نذكر القليل، فى داخل حدود العالم النامى. أعتقد، أنه يوجد هنا التحدى الحقيقى للتنمية خلال هذا العقد الأخير للقرن العشرين.

وإننى سعيد لمساهمتى فى هذا المؤتمر المثير الذى أسهم فى إصدار هذا الكتاب. وأرحب بشدة بهذه المبادرة المشتركة لجامعة الويست انديز ومعهد الأمم المتحدة لتنمية البحوث الاجتماعية للإسهام فى البحث عن حلول فعالة للأزمة الاقتصادية والاجتماعية للعالم الثالث.

أليستير ماكنتير
نائب رئيس جامعة
الوست انديز

١- المقدمـــة

اهتم الكم الهائل من الأدبيات التى تدرس الأزمة الاقتصادية والتكيف الهيكلى فى الثمانينيات فى المقام الأول بتحليل الآثار الفنية على الاختلالات الاقتصادية الكلية وعلى الكفاءة فى تخصيص الموارد. فى السنوات الأخيرة اتجهت بعض المحاولات لتحليل نتائج سياسات التكيف الهيكلى والتثبيت على الرفاه الاجتماعى، والفقر، التوظيف وتوزيع الدخل. وحتى الآن لم تكن هنالك نقاشات عميقة متماسكة فى الأقطار المتأثرة عن الآثار الواسعة لهذه الإجراءات على القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعلى المؤسسات فى تلك الأقطار. وعلى الرغم من ذلك فإن الأزمة الاقتصادية العميقة واجراءات التكيف الهيكلى الواسعة النطاق وتغير المجتمعات والسياسات لهذه الأقطار بطرق متميزة وواضحة. إن فهما واضحا لهذه التغيرات مطلوبا، ليس فقط من أجل الفهم نفسه وإنما من أجل فهم أعمق لجدوى واستمرارية هذه السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية الجديدة.

إن فصول هذا الكتاب تحاول دراسة الأزمة وبرامج التكيف من مدخل جديد وذلك من خلال البحث عن وضع التغيرات الاقتصادية فى الإطار الاجتماعى والسياسى الواسع. وبتحديد أكثر ، فإنها تحاول تناول موضوعات من شاكلة أثر الأزمة والتكيف على البنى والمنظمات الاجتماعية، والصراعات التى تقودها مختلف الفصائل الاجتماعية لحماية مصالحها الاقتصادية، وأثر التغيرات الاقتصادية الاجتماعية على توازن القوى السياسية، وعلى طبيعة وسلطة الدولة، كما تعالج أيضا انتقال السلطة بين المصالح السياسية والاقتصادية الوطنية

والأجنبية. إن هذه الموضوعات ذات تعقيدات ضخمة ، ولذلك لا يجب توقع نتائج واضحة ومحددة. ولذلك يجب اعتبار مضمون هذا الكتاب كخطوة أولى فى استكشاف الصورة المتغيرة للأرضية الاجتماعية والسياسية للأقطار التى هزتها الأزمة الاقتصادية والهيكلية.

يركز هذا الفصل على بعض القضايا الرئيسية التى تعالج المساهمات التى يحتويها هذا الكتاب. حيث يبدأ الفصل بمراجعة مختصرة للبيئة الاقتصادية العالمية كخلفية ضرورية لفهم الأزمة الاقتصادية فى دول العالم الثالث. ذلك أن إجراءات التثبيت والتكيف (Stablization and adujustment) التى تبنتها دول العالم الثالث لمعالجة الأزمة تمثل إنتقالا مما يمكن وصفه بالمشروع الوطنى إلى المشروع العالمى. لذلك سيتم أولا نقاش المظاهر الأساسية للإستراتيجيات الإقتصادية التى إتبعتها أغلب دول العالم النامى فى فترة مابعد الحرب وتحالفات القوى الاجتماعية المرافقة لها والتى دعمت هذه الاستراتيجية. وهذه تمت مقابلتها بالمظاهر الأساسية للسياسات الجديدة. ويستعرض النقاش النتائج الرئيسية للمساهمات المرتبطة بالاقتصاد السياسى للانتقال من المشروع الوطنى إلى المشروع العالمى.

البيئة الاقتصادية العالمية

ارتبطت الأزمة التى واجهت أفريقيا وأمريكا اللاتينية فى أواخر السبعينيات وخلال الثمانينيات جوهريا بالتغيرات فى الاقتصاد العالمى. حيث أن النمو الاقتصادى السريع خلال ربع قرن قد وصل إلى نهاية مفاجئة فى أوائل السبعينيات. وقد تميزت السنوات اللاحقة بمعدلات توسع اقتصادى بطيئة واضحة فى الدول الصناعية. ومن العوامل الرئيسية التى ساهمت فى النمو المستقر خلال سنوات مابعد الحرب هو الطلب المكبوت المتراكم خلال السنوات السابقة، وإعادة بناء الاقتصاديات الأوربية واليابانية المحطمة، والتقدم التكنولوجى المتسارع، ومعدلات الأرباح العالية، وإدارة الطلب للمحافظة على التوظيف الكلى، وازدياد تحرير التجارة والمدفوعات، واستقرار النظام الاقتصادى الدولى الذى كفلته الهيمنة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة. وبالمثل، هنالك أحداث مترابطة ساهمت فى النمو البطئ منذ ١٩٧٣. وهذه تشمل انخفاض معدلات الربح التى نجمت جزئيا من ارتفاع مستويات الأجور، وارتفاع أسعار المنتجات الأولية التى نتجت عن الهزة البترولية والمحاولات لضبط التضخم ومصروفات الدولة.

أدت هذه التطورات إلى تغيرات مهمة فى السياسات الاقتصادية التى اتبعتها أغلب الدول الصناعية والتى شملت تخفيض الطلب الكلى من خلال تقييد الائتمان، وازدياد معدلات الفائدة الحقيقية وتقييد الصرف العام، وتحرير الاقتصاد، والدور المتناقص للدولة فى ملكية وإدارة الاقتصاد. وقد ساهمت هذه السياسات فى تخفيض الطلب على المنتجات الأولية، وإلى انخفاض حاد فى أسعار السلع، وارتفاع معدلات أسعار الفائدة الحقيقية على النطاق العالمى، وانخفاض ضخم فى الاستثمارات الخاصة واختفاء فعلى بعد ١٩٨٢ لقروض البنوك الخاصة المقدمة لدول العالم الثالث والتى لعبت دورا هاما فى تدوير البترودولارات مما ساعد العديد من الأقطار ، وخاصة فى أمريكا اللاتينية، على تعزيز معدلات نمو عالية خلال السبعينيات على الرغم من تدهور البيئة الاقتصادية الدولية.

وقد كانت هذه الأحداث الخارجية ذات أثر مدمر على اقتصاديات الدول النامية. وكانت أكثر المناطق تأثرا هى الشرق الأوسط، وأفريقيا جنوب الصحراء ودول الكاريبى وأمريكا اللاتينية. ومن الجانب الآخر، فقد حاولت أغلب دول آسيا تحقيق معدلات معقولة للتوسع الاقتصادى وبعضها وصل حتى إلى تحسين الأداء عما كان عليه خلال السبعينيات مثل الهند والصين وتايلاند. ومن العوامل الرئيسية التى تحدد التأثيرات المتباينة للتغيرات فى الاقتصاد العالمى هى درجة الاعتماد على التجارة، الاستثمار والتمويل الخارجيين، وتركيبة الصادرات وبالأخص الأهمية النسبية للمنتجات الأولية والمصنعة، وكذلك مستوى وشروط المديونية وهروب رأس المال. إن أقطار أفريقيا جنوب الصحراء، الكاريبى وأمريكا اللاتينية والتى هى موضوع هذه الدراسة، هى ضمن أكثر الأقطار تأثرا بالسلب إلى حد كبير وذلك ناتج عن سمات علاقاتها الاقتصادية الخارجية.

سيتم وصف قسوة الأزمة الاقتصادية والآليات الرئيسية التى نقلت الهزات الخارجية إلى الاقتصاديات الأفريقية والأمريكية اللاتينية بتفصيل فى الفصول اللاحقة. وتمثل الأزمة تجربة قاسية وغير مسبوقة وعلى النقيض من تجربة فترة مابعد الحرب التى شملت ارتفاع الدخول، والتوظيف والخدمات الاجتماعية وأدت مقتضيات الأزمة مصحوبة بضغوط الدائنين والمانحين الخارجيين إلى تغيرات كاسحة فى السياسات الاقتصادية والاجتماعية فى أغلب الأقطار. من الضرورى، لفهم شامل لطبيعة سمات السياسات الجديدة، التطرق إلى استعراض موجز للمظاهر الأساسية لنموذج التنمية كما تطور خلال عقود مابعد الحرب فى أغلب دول العالم الثالث.

نموذج التنمية لما بعد الحرب:

على الرغم من التنوع الكبير فى البنى الاجتماعية والاقتصادية والنظم السياسية، فقد اتبعت أغلب دول العالم استراتيجية تنموية ذات خصائص مشتركة. ومن المظاهر الأساسية لهذه الاستراتيجية هو الدور القوى للدولة فى عملية إدارة النمو الاقتصادى. فقد منحت الدولة أولوية عليا للتصنيع، وتنويع وتحديث الاقتصاد. وقد اتبعت سياسات متنوعة لبلوغ تلك الأهداف شملت الحماية ضد الواردات المصنعة من خلال التعريفة الجمركية والقيود الكمية، ودعم المدخلات، وتقديم الهياكل الأساسية، والنظم الضريبية المؤاتية، ومواد خام وأغذية رخصية. وقد كانت آليات السياسة انتقائية، تتراوح من الاعتماد على ميكانيزمات الأسعار ووصولا إلى تحديد تخصيصات الموارد النادرة. وكان المظهر المقابل للحماية الصناعية هو فرض ضريبة نسبية على قطاعى الزراعة والتعدين. وقد نفذت هذه السياسة من خلال ميكانيزمات كضرائب الصادرات، الضرائب العالية على الفوائض المتولدة من القطاع التعدينى، ومعدلات أسعار الصرف غير الحقيقية، والأسعار المتدنية للمدخلات والأغذية، ومصروفات غير كافية على الزراعة والهياكل الأساسية الريفية.

وامتد دور الدولة أيضا فى أغلب الأقطار إلى الملكية والإدارة المباشرة لعددية واسعة من المنشاءات الصناعية ، الزراعية، والتسويقية والتمويلية. بالإضافة لذلك، فقد لعبت الدولة دورا هاما فى تقديم الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والإسكان لنسب متزايدة من السكان وفى تحسين الهياكل الأساسية مثل الطرق وإمدادات المياه والرى والكهرباء.

لقد ساندت هذه الاستراتيجية التنموية قوى اجتماعية معينة. فقد ساندها فى أمريكا اللاتينية تحالف بين الصناعيين ، العمال الحضريين والطبقات الوسطى. وقد برهن هذا التحالف على أنه قوى كافية للانتصار على مصالح قطاعى الزراعة والتعدين فى أعداد متزايدة من الأقطار خلال الخمسينيات والستينيات. وقد انتفعت الطبقة الوسطى والعمال الحضريين من توسع قطاعى الدولة والصناعة ومن رفع الحد الأدنى للأجور والضمانات الاجتماعية فى المشاريع الحديثة. ولقد نالت مصالح فئات اجتماعية بعينها أهمية ضئيلة فى سياسات التنمية مثل صغار المزارعين، العمال الريفيين، والمشاركين فى الاقتصاد الحضرى غير الرسمى (Informal) وبدرجات أقل الأوليجاركية الزراعية.

وقد دعمت عملية التصنيع من قبل الاستثمارات الأجنبية من خلال الشركات متعددة الجنسيات. بالإضافة لذلك، فقد ساندت المساعدات الأجنبية والقروض التجارية هذا النموذج التنموى فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات حينما تعرض للضغوط من العوامل الخارجية السلبية وعوامل الضعف الداخلى. وبالرغم من الدور المهم الذى لعبه المستثمرون الأجانب ، فإن الدولة قد حددت الاتجاه المركزى للسياسات والاستراتيجيات التنموية.

وعلى الرغم من الاختلاف التام للبنى الاقتصادية والاجتماعية، فقد تطورت الحالة فى أفريقيا فى اتجاهات مشابهة. فقد لعبت الدولة دورا أكثر أهمية فى قيادة وإدارة الاقتصاد ، مُنحت الأولوية للتصنيع والتنويع وتحديث الاقتصاد ، وطورت الآليات التى استخدمت خلال الحقبة الاستعمارية لاستخلاص الموارد من الزراعة والتعدين فى سنوات مابعد الاستقلال. وكما فى أمريكا اللاتينية، فقد نبعت مساندة هذه السياسات من الصناعيين والعمال الحضريين وموظفى الدولة. رغم ذلك فإنها تختلف عن أمريكا اللاتينية فى أن تمثيل هذه المجموعات للسكان كان صغيرا نسبيا . وبالرغم من أن السكان الريفيين قد انتفعوا من توسع الخدمات الاجتماعية وتحسين الهياكل الأساسية، إلا أنه فى ظل وزن السكان الريفيين ، فإن المصالح الزراعية كان يجب أن تنال قليلا من الانتباه فى السياسات والبرامج التنموية.

وعلى المستوى السياسى هنالك تشابه فى تطور الأحداث العريضة فى أغلب الأقطار فى المنطقتين. فقد تميزت فى أعداد متزايدة من أقطار أمريكا اللاتينية، فى السنوات الأولى بعد الحرب، بالإجماع الوطنى ممثلا فى انبثاق تحالف الصفوة السياسية، من موظفى الدولة والصناعيين والطبقة العاملة الحضرية. وقد قامت هذه التحالفات فى أغلب الأقطار على أساس نظم مدنية افرزتها انتخابات وطنية. لكن، مع سيطرة هذه المجموعات على الحكم فى قطر بعد الآخر فى فترة مابعد الحرب ، ومع تعزيز الاستراتيجية المؤسسة على التصنيع لنفسها ، فقد تعرضت العديد من الأقطار إلى توترات اجتماعية ناتجة عن عدم المساواة الحادة فى توزيع الثروة والدخول، بالإضافة إلى انتشار البطالة والبطالة المقنعة والفقر المدقع الواسع. إن فشل السياسات التنموية فى حل هذه القضايا بلا شك هو أحد العوامل التى أدت إلى بروز أو تقوية الحركات والأحزاب التى تتبنى إيديولوجيات راديكالية.

كانت نتيجة مثل هذه التنمية هى التبنى المتزايد للمناهج القمعية واستبدال الحكومات

المدنية بالنظم العسكرية فى أعداد متزايدة من الأقطار بحيث وجدت غالبية دول أمريكا اللاتينية نفسها فى قبضة النظم الشمولية والقمعية منذ بداية السبعينيات. وقد رأت هذه النظم، فى سنواتها الأولى، أن مهمتها الرئيسية هى قمع الاتجاهات الشعبية والراديكالية فى مجتمعاتها . فقد تكثف التوجه المركزى لاستراتيجيات النمو الموروثة من الإدارة السابقة وبتأكيد متزايد على التراكم والتصنيع الذى تحقق جزئيا من خلال إضعاف أو قمع الحركات النقابية. ومع بداية الأزمة ونمو سيطرة إيديولوجية السوق الحر فى الدول الصناعية، فقد بدأت بعض النظم الشمولية كما فى تشيلى والأرجنتين عملية الاعتماد المتزايد على قوى السوق وفتح الاقتصاد على السوق العالمى.

وقد نالت أغلب الدول الأفريقية استقلالها خلال أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات وتميزت السنوات الأولى بعد الاستقلال فى أغلب الدول بالتضامن الوطنى المؤسس على التحالف بين المجموعات الاجتماعية الرئيسية التى اتحدت خلال الصراع من أجل الاستقلال . وقد دخلت هذه الوحدة تحت ضغوط متزايدة مع فشل أغلب النظم فى حل قضايا الفساد وسوء الإدارة وتراكم الثروة بواسطة الصفوة والتفرقة فى التعامل مع الأقاليم والمجموعات الاجتماعية والعرقية. ولم يمضِ وقت طويل حتى تم تاجيج واستغلال العدوات العرقية والاقليمية القديمة وبدأت النظم غير المرغوب فيها والمرفوضة شعبيا فى الاتجاه لكبت كل معارضة وتوحيد وتعزيز السلطة لخلق دولة الحزب الواحد فى العديد من الأقطار . وهكذا بدت النظم السياسية الشعبية الديمقراطية المعتمدة على التعدد الحزبى نادرة فى القارة مع بداية السبعينيات.

التكيف فى ظل الرعاية الدولية:

بادرت العديد من دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبية والتى تعتمد على الديون الخارجية الثقيلة فى الاتجاه نحو الإصلاح الاقتصادى. وقد ساهمت العديد من العوامل فى الاتجاه نحو الاصلاح. وشملت هذه العوامل حدة الأزمة وضعف بعض السياسات الاقتصادية السابقة وفوق ذلك الضغوط الدولية القوية التى بذلتها منظمات التمويل متعددة الأطراف والبنوك التجارية والدول المانحة. وقد كانت هذه الضغوط أكثر تأثيرا ذلك أن تلك الأقطار كانت فى حاجة ماسة إلى العملات الأجنبية لمقابلة التزامات ديونها وللحفاظ علي المستوى

الأدنى من الواردات . وفى مقابل جدولة الديون والتسليفات الجديدة فقد أصر الدائنون الأجانب على إجراء مجموعة واسعة، ولكنها عموما، منسجمة من حزمة الإصلاحات الاقتصادية. وهكذا انتقلت مبادرة أعداد السياسات الاقتصادية من المؤسسات الوطنية إلى المصادر الأجنبية.

وقد مثلت السياسات الجديدة شرخا واضحا من تلك التى ارتبطت بنموذج مابعد الحرب. وتم هجر التخطيط الاقتصادى بواسطة العديد من الأقطار. وإزداد الاعتماد على قوى السوق لتنظيم الاقتصاد. وأفسح الدعم وضبط الأسعار المكان لتحديد الأسعار وفقا للعرض والطلب.

وأما التصنيع فلم يعد يشجع بواسطة إجراءات السياسات الحرة، وبدلا عن ذلك، فقد منحت حوافز كبيرة لإنتاج السلع الأولية . وبالمثل أفسحت الرغبة فى خلق اقتصاد وطنى متكامل الطريق إلى الجهود من أجل تشجيع الصادرات . وهنالك تزايد فى تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات. ولم تعد الملكية والرقابة على الاقتصاد الوطنى من ضمن الأهداف ذات الأولوية للسياسات التنموية. وبدلا عن ذلك فقد تم التأكيد على تشجيع الاستثمار الأجنبى وخصخصة قطاع الدولة وبيعه إلي المصالح الأجنبية. وقد تم تقليص الخدمات الاجتماعية وصار تقدير الضرائب تنازليا فى أغلب الأقطار.

لابد أن تكون لهذه السياسات الجديدة آثار بعيدة المدى اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. بعضها واضح للعيان الآن. ففى أغلب الأقطار تدنت الأهمية النسبية للصناعة إلى جانب ارتفاع نصيب الزراعة والتعدين والخدمات وبدا القطاع الرسمى (Formal Sector) فاقد الأهمية للشركات ذات الميزات والحجم الصغير. وقد كانت هناك تغيرات هامة فى مستوى واقتسام الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة. وتم إفقار للطبقة العاملة الحضرية وأقسام من الطبقة الوسطى. وانتعش بعض الأشخاص المحددين الذين تنتج دخولهم من استراتيجيات بقاء فردية وجماعية مختلفة وواسعة وتقلصت سلطات وتأثير بعض المنظمات الاجتماعية القائمة مثل النقابات والتعاونيات... إلخ. وذلك فى العديد من الأقطار ، وفى نفس الوقت برزت مجموعات جديدة مثل مجموعات الاعتماد علي الذات والجيران وذلك لتساعد فى الإمداد بالحاجات الأساسية للفئات الهامشية من السكان.

وقد أدت التغيرات المذكورة إلى تحولات هامة فى ميزان القوى بين الفئات الاجتماعية

المختلفة. وازدادت سلطة ونفوذ وتأثير الدائنين والمستثمرين الأجانب فى صنع السياسات الوطنية. وبالمثل ازداد أثر المجموعات المحلية العاملة فى قطاع الأعمال خاصة أولئك الذين هم على صلة أو ذوى مداخل لرأس المال والسوق الأجنبى. وقد تضاءلت قدرات وقوة الطبقة العاملة وأجزاء من الطبقة الوسطى فى صياغة السياسات الوطنية. وباختصار فقد تبعثر تحالف مابعد الحرب بين الدولة والصناعيين والطبقة العاملة ولكنه لم يستبدل بشكل جديد ومستقر للقوى الاجتماعية.

وقد ضعفت سلطة ومقدرة الدولة عمليا فى كل الأقطار المتأثرة بالأزمة الاقتصادية وإجراءات التكيف. وقد كان هناك تحويل لجزء مهم من عملية صنع القرار الاقتصادى من الدولة إلى الدائنين الأجانب . فقد أجبر تقليص تمويل الدولة الحكومات على تخفيض الخدمة العامة، والاستثمارات فى الهياكل الأساسية، والتوظيف ومستوى الأجور فى القطاع العام. ويدل نمو الخصخصة وتحرير السوق والقطاع غير الرسمى وتدويل الاقتصاد، إن نسبة متزايدة من الأنشطة الاقتصادية أصبحت خارج الرقابة المباشرة للدولة. وقد تم إضعاف قوى الدولة أكثر بخسارة الموظفين المؤهلين وتدنى مستوى أخلاقيات الموظفين العموميين وازدياد النعرات والنزعات الدينية والعرقية والجرائم والعنف والخروج على القانون.

الدولة والتكيف الهيكلى والمجموعات الاجتماعية:

تشكل الديناميكية الاجتماعية للأزمة والتحول من المشروع الوطنى إلى التكيف الهيكلى تحت الرعاية الدولية المنحى الرئيسى لفصول هذا الكتاب. إذ يستكشف الفصل الذى قدمه "جاى" وهيويت دى الكانترا التغيرات فى دخول المجموعات الاجتماعية المختلفة والتى تسببت فيها الأزمة وسياسات التكيف الهيكلى المترافقة معها. ويبرهن الفصل على أن الأثر التراكمى لهذه السياسات هو نقل الدخول لصالح رأس المال وضد مصالح العمال. فقد كانت الطبقة العاملة الحضرية وأقسام من الطبقة الوسطى بالتحديدمن أكثر المجموعات التى تأثرت سلبا بهذه السياسات الجديدة. أما المجموعات المنتفعة فهى التى ارتبطت بطريقة أو آخرى بالاقتصاد العالمى.وكانت النتيجتين الرئيسيتين لهذه السياسات الجديدة هى تدويل وتحويل الاقتصاد إلى القطاع غير الرسمى (Internationalization and Informalization)

فى أفريقيا والكاريبى وأمريكا اللاتينية. لقد قادت الأزمة والسياسات الجديدة إلى خلط فى التمايز الطبقى وإضعاف للمؤسسات والمنظمات الاجتماعية القائمة. وبالإضافة إلى التدهور المريع فى سلطة الدولة، فإن الحالة الاجتماعية والسياسية قد صارت غير ثابتة وملتبسة وعلى أحسن الفروض ذات إمكانيات غامضة للاستقرار والديمقراطية.

يستكشف فصل "ساندبروك" فى تفاصيل دقيقة أثر الأزمة وإجراءات التكيف الهيكلى على دور الدولة التنموى فى أفريقيا. وقد كان هناك تطور بطيئ "للدولة- الرشيدة - القانونية" فى أفريقيا وذلك لأسباب تاريخية وثقافية واجتماعية. وقد تميزت الدول الأفريقية بصورة عامة بآليات حكم وراثية "Patrimonial mechanism of Governance".

وقد زادت السياسات الجديدة والأزمة من إضعاف الدولة الرشيدة- القانونية "Rational- legal State"- فقد واجهت الدول الأفريقية فى نفس الوقت أزمات مالية وأزمة فى مقدرات الإدارة والهيمنة. وأصبحت فقط الديمقراطية الليبرالية وحدها هى التى تمتلك إمكانيات تحقيق الاستقرار السياسى والإدارةالفعالة والنمو الاقتصادى.

أما فى الفصل الذى قدمه "مكانداويرى" فإن دور الدولة وأثر القوى الاقتصادية الخارجية يبرز بوضوح. ويعطى اعترافات بالنظريات التى حاولت البحث عن جذور الأزمة الأفريقية فى السياسات الاقتصادية غير الملائمة، وفى السمات الثقافية، وحكم الفرد ، والانحياز الحضرى والمجموعات الباحثة عن الريع. ويبدو أن الانفتاح والتعرض للهزات الخارجية هما السبب الرئيسى المسئول عن الأزمة الأفريقية. ويفسر "مكانداويرى" سياسات التكيف باعتبارها عملية خروج عن طريق التحول الرأسمالى للاقتصاديات الكولونيالية إلى اقتصاديات رأسمالية تابعة. وينظر إلى عملية التكيف الهيكلى باعتبارها هزيمة للمشروع الوطنى بواسطة رأس المال العالمى ويمثل محاولة من رأس المال الأجنبى لاغتصاب قيادة الاقتصاديات الوطنية.

ويقدم "توماس" نظره واسعة للأزمة فى منطقة الكاريبى. وهنا يمكن استعراض الأزمة على عدة مستويات: الإيديولوجية ومؤسسات الدولة بعد الاستعمار ، الصراع بين الشرق والغرب، والاختلالات الكلية للاقتصاد والتوترات الاجتماعية والاقتصادية. فى حين يلقى الضوء على الأهمية المركزية للاقتصاد العالمى بالنسبة لمنطقة الكاريبى فإن توماس يبحث عن الأسباب الجذرية للأزمة فى أنماط الإنتاج الداخلية وفى المؤسسات والبنى الاجتماعية الداخلية. وبالمقابل

فإن "شفارذير" يتابع جذور وجوهر الأزمة فى الأرجنتين فى الانفتاح الاقتصادى على العالم الخارجى، إذ يؤدى قرار انفتاح القطاع التمويلى فى الحال لهروب رأس المال ولاحقا لضرورة الاستدانة الخارجية وأخيرا الانفتاح المستمر للاقتصاد الحقيقى مع نتائج كارثية على الصناعة المحلية.

وتستكشف "هيريديا" الدينامكية السياسية والاجتماعية لعملية التحول فى المكسيك من خلال نظره داخلية: من استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات إلى استراتيجية مبنية على السوق الحر والاندماج فى الاقتصاد العالمى. فقد تأسست الاستراتيجية المبكرة المتبعة لأكثر من خمسة عقود على تحالف المجموعات الاجتماعية الرئيسية فى المكسيك الممثلة فى حزب واحد يسيطر على الدولة. ومن خلال ملكية المشروعات فى القطاعات الحيوية فى الاقتصاد والتدخل المكثف، فقد لعبت الدولة دورا حاسما فى تحديد نمط النمو وتوزيع الدخول والاستهلاك. وقد دخل هذا النموذج تحت ضغط متزايد عندما استنفدت إمكانيات إحلال الواردات وبرزت بنية صناعية غير فعالة. وعلى الرغم من الارتفاع الحاد فى أسعار البترول فإن جدوى النظام أصبحت تعتمد على التمويل الخارجى على نحو متزايد . وقد بحثت إدارة دى لامدريد عن حل للتناقضات بواسطة الالتفاف الكامل على السياسات الاقتصادية ومن أهمها تخفيض مصروفات الدولة، وتحرير الاستيراد ، ورفع الدعم، والخصخصة وسياسات صرف مرنة للعملات. وقد أدت هذه بالتالى إلى النزاع بين الإدارة والمجموعات الاجتماعية المتأثرة سلبا بهذه التغيرات، مثل الطبقة العاملة واقسام من الطبقة الوسطى وبعض رجال الأعمال الذين تحملوا حريق سياسات برامج التكيف والتثبيت . وعلى الرغم من المعارضة القوية فقد واصلت الإدارة ونجحت إلى حد كبير فى محاولاتها للتغيير الراديكالى للسياسات الاقتصادية القائمة.

أما حالة أوغندا فتوضح تطبيق نفس السياسات فى ظل ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية تختلف اختلافا كبيرا . ويوضح ماممدانى أن أثر تحرير الاقتصاد والسياسات النقدية والمالية هو تحويل الدخول والموارد من المجموعات التى تتقاضى أجورا ومرتبات إلى المضاربين والتجار . وهكذا فقد كان هناك تمييز وتفضيل ولكن بدون تراكم رأسمالى منتج. وهو يصل بذلك إلى النقطة الهامة، ذلك أنه من خلال مؤسسات زراعية متنوعة قد تم ضخ الفائض من الفلاحين إلى مجموعات من الأشخاص بالضرورة غير منتجين وطفيليين وهكذا

فشلت سياسات التكيف الهيكلي والتثبيت في معالجة المعوقات الحرجة للتراكم والإنتاج.

وقد حاولت "موزمبيق" ونيكاراجوا التغير الهيكلي وتوفير الحاجات الأساسية من خلال التخطيط وتخصيص الموارد مركزيا . وفي كلا الحالتين فقد تمت هذه المحاولات في ظروف الحرب الأهلية والاضطراب الاقتصادي الذي حرضت عليه وأثارته قوى خارجية. فالفصول التي قدمها بوتس وفيتزجيرالد توضح حدود مثل هذه المحاولات في ظروف التخلف والتي عمقت بواسطة الحرب الأهلية والفوضى الاقتصادية. في كلا الحالتين قوضت الجهود لإنجاز تغير هيكلي فعلي وتوفير الحاجات الأساسية نتيجة العجز المتنامي، والتضخم الجامح والندرة المزمنة والأسواق الموازية. وقد حاول القطران تحسين الحالة بواسطة اللامركزية والاعتماد المتزايد على قوى السوق وتقديم حوافز للفلاحين. وفي حين أن كلا القطرين اعتمد بكثرة على الموارد الأجنبية، فقد قاد ذلك في موزمبيق إلى خلق بنى موازية تحت سيطرة وإدارة الوكالات المانحة، في حين أنه في نيكاراجوا كانت أكثر نجاحا في دمج المساعدات الأجنبية في الاستراتيجية الوطنية للدفاع والتنمية. ويبدو أن نيكاراجوا ناجحة في خلق أشكال جديدة للمنظمات الاجتماعية مثل التعاونيات والمليشيات والمجموعات المحلية لمناهضة الأزمة.

وتعالج الأوراق حول نيجيريا والبرازيل استجابة العمال المنظمين للأزمة الاقتصادية وإجراءات التثبيت والتكيف الهيكلي. ففي البرازيل تتطابق بداية الأزمة مع الليبرالية السياسية، الشئ الذي أدى لخلق فضاء لأنشطة النقابات . وبعد أن كانت مقموعة لعقدين من الزمن تقريبا ، فقد دافع العمال عن مصالحهم من خلال مركز نقابي متحالف مع حزب سياسي. ويرى أماديو وكامارجو بأن انبثاق نقابات قوية يعني أن حل الأزمة لا يمكن البحث عنه من خلال تدهور الأجور الحقيقية - وهي العملية التي مولت التراكم والنمو السريع خلال العقدين والنصف الأخيرين. ويصف بانجورا وبيكمان بتفصيل الصراع الذي قاده قاده العمال المنظمون للدفاع عن التوظيف والأجور الحقيقية، ومقاومة إجراءات التثبيت والتكيف الهيكلي واقتراح حزمة سياسات بديلة لتجاوز الأزمة. وقد كان العمال أيضا ناجحين في تحريك وتنظيم المعارضة في المجموعات الاجتماعية الأخرى ضد السياسات التي تهدف إلى تخفيض الدخول والاستهلاك لذوي الدخول الدنيا. ورغم كل هذه المجهودات لم تستطع النقابات أن تغير التوجه العام للسياسات التي اتبعتها الحكومة.

دارام جاي

المشاركون فى الدراسة

إدوارج أمادو Edward J. Amadeo

أستاذ مساعد فى شعبة الاقتصاد بـ Ponti Ficia Universidade Catolica بريودى جانيرو.نال الدكتوراه من جامعة هارفارد ونشر العديد من المقالات فى كبريات المجلات الاقتصادية البرازيلية بالإضافة إلى كتاب حول مبادئ الطلب الفعال لكينز.وقد عمل مستشارا لـ Wider وجامعة الأمم المتحدة.

يوسف بالجهورا Yusuf Bangura

باحث فى معهد الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية (UNRISD) . كان محاضرا فى جامعة أحمدوبلو-زاريا بنيجريا وباحث زائر فى جامعة استوكهولم وبجامعة أبسالا- AKUT Groupen- تخرج فى مدرسة الاقتصاد والعلوم السياسية بلندن. وقد نشر بكثافة حول الإطار السياسى الاجتماعى للأزمة الأفريقية وحول أثر سياسات التكيف على العمال النيجيريين.

بجورن بيكمان Bjorn Beckman

أستاذ مشارك فى شعبة العلوم السياسية بجامعة استوكهولم وقد عمل لعدة سنوات فى شعبة العلوم السياسية فى جامعة أحمدوبلو-زاريا بنجيريا. وقد نشر كتبا حول سياسة الكاكاو فى غانا وحول القمع والتخلف فى نيجيريا. وقد تخرج فى جامعات استوكهولم وأبسالا.

جوس ماركيوكا مارجا Gose' Ma'rcio Camargo

أستاذ مشارك فى شعبة الاقتصاد فى جامعة Pontificia Catolica بريو دى جانيرو- حصل على الدكتوراه فى الاقتصاد من معهد إدارة التكنولوجيا MIT فى ١٩٧٧ وقد كتب مؤخرا حول سياسات الإصلاح النقدية فى البرازيل.

إى. ف . كى فيتز جيرالد E.V.K. Fitzg- Gerald

مدير البحوث وبروفسور فى اقتصاديات التنمية فى معهد الدراسات الاجتماعية- لاهاى وقد عمل كمستشار لحكومات بيرو، المكسيك ونيكارجوا، وكمستشار للعديد من الوكالات الدولية. وهو أيضا محرر مجلة دراسات التنمية -Journal of Development Stud ies ومؤلف لعدة كتب حول بيرو والمكسيك والاستثمار العام وتمويل التنمية وقد حصل على درجة الدكتوراه فى الاقتصاد من جامعة كامبردج فى ١٩٧٣.

دارام جاى Dharam Ghai

مدير معهد الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية (UNRISD) وقد عمل سابقا فى منظمة العمل الدولية وكمدير لمعهد دراسات التنمية بجامعة نيروبى. تخرج فى اكسفورد وييل وقد كتب العديد من الكتب والمقالات حول مجموعة واسعة من قضايا التنمية وخاصة حول التوظيف والفقر والمشاكل الزراعية.

بلانكا هيريديا Blanca Heredia

تدرس فى كوليجيو دى مكسيكو وكانت سابقا باحثة فى مركز البحوث الاجتماعية بجامعة كولومبيا . وقد حصلت على الدكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة كولومبيا وكتبت حول التحرير الاقتصادى والقطاع الخاص وتغير نظام الحكم فى المكسيك.

كينيثا هيويت دى الكانترا Cynithia Hewti De Alcantra

رئيس مشروع الأمن الغذائى في معهد الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية. وقبل الالتحاق بالمعهد كانت تعمل بمركز الدراسات السوسولوجية بالكوليجو دى مكسيكو. وتخرجت فى فاسر- كولومبيا وجامعة ليدين وحصلت على الدكتوراه فى سوسولوجيا التنمية فى ١٩٨٢. تركزت أبحاثها حول موضوعات تحديث الريف ونقل التكنولوجيا ومنظمات الفلاحين ونظم الغذاء الحضرى.

محمود مامدانى Mahmmoud Mamdani

أستاذ مشارك فى العلوم السياسية بجامعة ماكريرى بكمبالا حصل على الدكتوراه من جامعة هارفارد فى ١٩٧٤ وقد كتب بكثافة حول موضوعات كثيرة فى العالم الثالث وأخيرا حول السياسات والتكوين الطبقى فى أوغندا.

ثاندیکا ماکنداویری Thandika Mkandwire

السكرتير التنفيذى لمجلس تنمية البحوث الاجتماعية والاقتصادية فى أفريقيا (Codesria)، ولقد كان مستشارا للعديد من المنظمات الدولية. وقد تخرج فى جامعة استوكهولم وقد كتب بتوسع حول مشاكل التنمية الأفريقية.

ريتشارد ساندبروك Richard Sandbrook

أستاذ فى شعبة العلوم السياسية جامعة تورنتو. حصل على الدكتوراه فى السياسات المقارنة من جامعة سسكس فى ١٩٧١. ولقد ألف العديد من الكتب والموضوعات حول سياسات الكساد الاقتصادى والحاجات الأساسية فى أفريقيا.

جورجى شيفارذر Gorje Schvarzer

مدير (CISEA) فى بيونس أيريس. وقد عمل سابقا فى برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (UNDP). تعلم فى كلية الانجنيرا فى بيونس أيريس وقد بحث وكتب بتوسع حول القضايا الاقتصادية فى أمريكا اللاتينية.

كليف توماس Clive Thomias

مدير معهد دراسات التنمية بجامعة جيوانا. لقد درس فى مدرسة الكونسورتيوم للدراسات العليا للعلوم الاجتماعية- جامعة الويست انديز . وعمل مستشارا للعديد من المنظمات الدولية. حصل على الدكتوراه فى الاقتصاد من مدرسة الاقتصاد لندن فى ١٩٧٤. وقد ألف العديد من الكتب والعديد من الموضوعات المهنية حول موضوعات التجارة والتنمية وخاصة فى الكاريبى.

مارك يوتس Mark wuyts

محاضر فى الاقتصاد القياسى بمعهد الدراسات الاجتماعية لاهاى وحصل على الدكتوراه فى الاقتصاد من الجامعة المفتوحة - ميلتون كينز- إنجلترا ١٩٨٦ . ومجالات بحثة تشمل النقود ، التمويل والتنمية والتخطيط واشتراكية العالم الثالث وموزمبيق.

الجزء الأول

الأزمـــة الاقتصاديـــة
والتغير الاجتماعى والآثار السياسية
من وجهة النظر الإقليمية

ارام جـــــاى

كينثيا هيويت دى الكانتارا

٢- ازمة الثمانينات
فى افريقيا وامريكا اللاتينية والكاريبى
نظرة عامة

مقدمـــة

وجدت أغلبية دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبى، في غمرة الإعداد لدخول العقد الأخير من القرن العشرين، أنها فى أزمة اقتصادية ذات مستويات لاسابق لها وذات آثار عميقة وبعيدة الأمد على رفاهية الملايين من الناس. وفي ظل الكساد والتكيف، تتغير أنماط البقاء وتتغير معها البنى الاجتماعية وأشكال التركز السياسى.

وبينما تحتوى كل تجربة قطرية على الكثير من السمات الخاصة أو المتميزة فإن هناك أيضا، ما هو عام ومشترك بين الأقطار، بل وبين القارات. إن الغاية من هذا الفصل هو إقامة حد أدنى مشترك عام للنقاش عن هذه التجارب، وذلك من حيث التشابه والاختلاف. ومن أجل هذه الغاية نحاول فى الصفحات التالية إعطاء خلفية للاقتصاد الكلى للأزمة فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبى، وذلك قبل وضع افتراضات عن طرق تغير فرص الحياة للعديد من المجموعات، وبالتالى اتباع أنواع محددة من استراتيجيات البقاء التى يبدو أنها تؤثر على الأبعاد العريضة للمجتمع فى هذه المناطق. وفى النهاية سنناقش الآثار السياسية المحتملة للأزمة بإيجاز.

الاقتصاد الكلى للأزمة

دعنا نبدأ ببعض المعلومات الكمية حول الأزمة الاقتصادية، ناظرين أولاً إلى مدى الركود والعوامل التى أدت إليه فى أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والكاريبى (سيتم الإشارة إليها لاحقاً بافريقيا وامريكا اللاتينية). يليها نقاش مختصر حول تكيفات الاقتصاد الكلى والطريقة التى تم بها تحمل العبء الاقتصادى بواسطة المجموعات الاجتماعية المختلفة. وحتى يسهل العرض، سوف يتم نقاش الحالة فى المنطقتين كل على حدة وذلك قبل إعطاء صورة موجزة للمقارنة بين الاقتصاد الكلى للأزمة لكل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

إن مجهوداً من هذا النوع تكتنفه صعوبات جمة. فأولا، نقاش ماهو على المستوى الإقليمي يخفى فوارق مهمة على مستوى القطر. فالمتوسطات الإقليمية للبيانات يمكن أن تخفى أكثر مما تظهر وهذا صحيح لسببين. ففى أفريقيا تتأثر البيانات الإقليمية إلى حد كبير بأداء الاقتصاد النيجيرى، والذى يمثل ربع الإنتاج الكلى. وفى أمريكا اللاتينية فإن للبرازيل وإلى حد أقل لكل من المكسيك والارجنتين تأثيراً مشابهاً فى التجمعات الإقليمية. كما أن هناك فوارق مهمة فى تجارب الأقطار المصدرة والمستوردة للنفط. وذلك بالنظر إلى التأرجحات الحادة فى أسعار النفط خلال الـ١٥ عاماً الأخيرة والدور المهم الذى تلعبه عوائد النفط فى العديد من الأقطار فى المنطقتين.

وتنبع المجموعة الثانية من الصعوبات من ضعف البيانات الرسمية عن المؤشرات الاقتصادية. وتتعقد المسألة أكثر بسبب طول أمد الأزمة الذى ولد تغيرات هامة فى بنية ونمط الأنشطة الاقتصادية، حيث أصبح رصدها بواسطة الإحصاء الرسمى غير ممكن. والإشارة هنا ليست، وكما سنوضح لاحقاً، إلى ازدياد أهمية الأنشطة فى القطاع غير الرسمى والصغير، ولكنها أيضاً للاستهلاك والإنتاج وإلى استضافة الأنشطة غير القانونية والخفية والتى بطبيعتها لا يمكن نشرها فى الإحصائيات الرسمية. وحقيقة إن الحالة فى بعض الأقطار درامية فى هذا المنحى إذ ان الإحصاء الرسمى قد لا يحمل إلا شبهاً ضعيفاً إلى التطور الحقيقى للاقتصاد.

وبرغم الوعى الحاد بهذه الصعوبات فليس لدينا سوى خيار ضعيف هو البدء من خلال الإشارة والعودة إلى الإحصائيات الاقتصادية الرسمية.

الأزمة الاقتصادية فى أفريقيا:

الحجم والعوامل المساهمة: للأزمة أبعاد كثيرة تتجلى على عدة مستويات. ويمكن توضيح الفكرة التقريبية بقليل من الإحصائيات الاقتصادية الكلية. قد انخفض الدخل الحقيقى للفرد من الناتج القومى الإجمالى بحوالى ٢٥٪ بين ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨. ولو احتسب التدهور علي أساس شروط التجارة التى تحملتها أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة ١٩٨٠- ١٩٨٨، فإن دخل الفرد يكون قد انخفض بحوالى ٣٠٪ أوباقل من الثلث قليلاً[1] وفى الحقيقة، فإن هذه خسارة كبيرة من الدخل، بأى معيار من المعايير. ففى أفريقيا جنوب الصحراء يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ٣٧٠ دولار فى عام ١٩٨٦ أو ٣٥ مرة أقل من المستوى المماثل فى الاقتصاديات الصناعية، وهذا يمثل عبئاً باهظاً.

وبالطبع لم تعانِ كل الأقطار من انخفاض في الدخل بهذا الحجم. فقد عانى البعض مثل بنين وبوركينافاسو وبوروندى ومالاوى ومالى من انخفاض فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الصافى خلال ١٩٨٠- ١٩٨٧ بأقل من نسبة ١٪ فى العام (ويمكن تفسيرذلك باحتمال التدفق النسبى العالي للموارد). وعلى الطرف النقيض، عانت أقطار مثل ليبيريا ومدغشقر وموزمبيق والنيجر ونيجيريا ورواندا والسودان وتوجو وزامبيا من انخفاض نسبة ٣٪ فى العام. على أن البعد القارى للأزمة توضحه حقيقة أن ثمانية أقطار من جملة ٣٥ قطراً فى أفريقيا جنوب الصحراء والتى تتوفر حولها إحصائيات هي التى حاولت كبح انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى. إذ حققت ثلاثة منها هى بتسوانا والكاميرون والجابون نمواً كبيراً فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى.

ليس القصد هنا الدخول فى نقاش حول مصدر والقوى التى تقف وراء الأزمة فى أفريقيا. لقد تمت مناقشة هذا الموضوع بعمق تولد عنه فيض حقيقى من المطبوعات. وهنالك اتفاق متنامٍ على أن هناك مجموعة من العوامل المعقدة عميقة الجذور ذات أصول خارجية وداخلية قد سببت هذه الأزمة. ويكفى هنا الإشارة إلى عدة نقاط عامة عن الأزمة. أولا بالرغم من أن الأزمة قد أخذت أبعاداً درامية فى الثمانينيات إلا أن عملية النمو المتدنى قد بدأت قبل ذلك بكثير. ويمكن تقديم إشارة واسعة لهذا الاتجاه من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى والذى تدنى من ٣ر٧٪ فى العام خلال٦٥- ١٩٧٣ إلى ٧ر٠٪ خلال ٧٣- ١٩٨٠ وإلى حوالى (-)٣ خلال الثمانينيات.

ثانياً، اتخذت قوى الاقتصاد العالمى أهمية حاسمة خلال الثمانينيات حيث لعبت دوراً مهماً فى تحديد مستوى النشاط الاقتصادي فى أقطار أفريقيا. وحيث لايكون هذا هوالحال فإنه من الصعب حساب تزامن التدهور فى أداء أغلب دول أفريقيا جنوب الصحراء، كما هو الحال بالنسبة لدول المناطق الأخرى مثل دول الكاريبى وأمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا وغرب آسيا. وقد أوضحت دراسة غطت فترة سابقة تبايناً واضحاً فى الأداء الاقتصادى لدول أفريقيا.

فقد أثر الاقتصاد العالمى سلباً عل الحالة فى الأقطار الافريقية فى الثمانينيات كما فى المناطق الأخرى، وذلك من خلال أربع آليات: تدهور شروط التجارة وارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية على الديون الخارجية وانخفاض تدفق الموارد والهروب الجماعى (وربما المتزايد) لرؤوس الأموال. ونجد أن الآليات الثلاث الاولى موثقة لحد معقول، أما الرابعة والتى تأخذ أشكالاً مختلفة، فإنه لم يتم تسجيلها أو رصدها إلى حد كبير. ورغم أنه قد تم إنجاز تقديرات أولية بواسطة بعض الباحثين أشارت إلى أن نسباً كبيرة من المحتمل أن تكون فى بعض هذه الأقطار[٣]. وقد لخصت الأهمية النسبية للآليات الأولى السابقة فى الجدول أدناه والذى قد أخذ من أحد تقارير الأمم المتحدة.

الجدول١-٢

التغير الموحد فى الوضع المالى الخارجى لأفريقيا جنوب الصحراء
بين ١٩٧٩- ١٩٨١ و١٩٨٥- ١٩٨٧* (ببلايين الدولارات الأمريكية فى العام)

الخسارة الناتجة عن شروط التجارة	٢٫٩
الزيادة فى سداد الفوائد	٢٫١
نقص تدفق القروض	٢٫٤
نقص الاستثمار المباشر	٠٫٢
جملة التدهور	٧٫٦
الزيادة فى المنح الرسمية	١٫١
صافى التدهور	٦٫٥

المصدر: الأمم المتحدة.
*فيما عدا نيجيريا

توضح الأرقام فى الجدول ١-٢، فيما عدا نيجيريا، أن التدهور فى شروط التجارة قد تسبب في أكبر خسارة يليه النقص فى تدفق الموارد، ومن ثم الزيادة فى سداد مستحقات الفوائد على القروض. وتعكس جزئيا جملة الرقم ٦٫٥ بليون دولار الحجم الهائل لإعادة جدولة الديون التى تمت. فبدون إعادة الجدولة ستكون خدمة الديون أعلى بحوالى ٥ إلى ٦ بليون دولار سنوياً عما كانت عليه فى السنوات الأخيرة. رغم ذلك، تعادل هذه الكمية ثلث الواردات من السلع والخدمات تقريبا لهذه الأقطار فى الثمانينيات وحوالى ٤٥٪ من متوسط حصيلة الصادرات(٤). وبالنظر إليها من وجهة مختلفة، فإنها تعادل ١٠-١١٪ من الناتج المحلى الإجمالى وأكثر من ٦٠٪ من إجمالى تكوين رأس المال. ويمكن أن توضح هذه الأرقام، وبدون الأخذ فى الاعتبار حتى بعض عناصر هروب رأس المال، على تأكيد الدور الحاسم الذى لعبه الاقتصاد العالمى فى الأزمة الأفريقية خلال الثمانينيات. إن توضيح أهمية العوامل الخارجية فى الأزمة ليس معناه إغفال تفاعلهامع المؤسسات المحلية أو مع السياسات أو تجاهل الدور الذى لعبته العوامل الأخرى. وحيث إن الأخيرة قد تم نقاشها باستفاضة فى الأدبيات المتعلقة بأزمة افريقيا، فإن إشارة مقتضبة تكفى. لقد كان الجفاف طويل الأمد، والذي أثر على أقطارالساحل والشرق والجنوب الأفريقى ولفترات متباينة، مهماً فى العديد من الأقطار، وبالمثل فقد دمرت الأزمة السياسية والفوضى العديد من الأقطار. وتجلت فى الحروب الأهلية، والصراعات مع الأقطار المجاورة، وفى إطار الجنوب الأفريقى تجلت فى الصراع من أجل التحرر الوطنى واعتداءات نظام الحكم فى جنوب أفريقيا.

يجب أن يضاف لهذه الكوارث الطبيعية والتى هى من صنع الإنسان، الديناميكية بعيدة الأمد للنمو المتسارع للسكان والتدهور البيئى. وأخيراً، هناك تنوع فى العوامل التى يمكن تصنيفها تحت عدم الكفاءة وسوء الإدارة الاقتصادية. وهذه تشمل السياسات غير الملائمة فى التسعير، والتجارة وصرف العملات، والتمييز ضد القطاع الزراعى، وضعف قرارات الاستثمار، والفساد واختلاس الموارد. وقد كان هناك توجه، خاصة بين الاقتصاديين، يشير إلى السياسات غير الملائمة باعتبارها أحد المتهمين الرئيسيين فى الأزمة. وبرغم أنها قد لعبت أدواراً متباينة الأهمية فى الأقطار والأوقات المختلفة، فإنه من غير المعقول أن يعزى لها دور أساسي فى تعميق الأزمة فى الثمانينات. وحقيقة فقد قامت الأقطار الأفريقية، كما سنبين

لاحقاً، بإصلاحات اقتصادية متميزة فى الثمانينيات، ولكن من الواضح أنه ليس لهذه الإصلاحات أثر إيجابى، وبالعكس، فقد نحت إلى أن تغرق في بيئة دولية غير موائمية وقوية.

تكيفات الاقتصاد الكلى:

كيف تكيفت الاقتصاديات الأفريقية على تدهور يصل إلى ربع معدل نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى وثلث معدل دخل الفرد؟ يمكن تناول هذا السؤال من زاويتين: أولاً من خلال التكيف فى المكونات الرئيسية للنفقات، أى، الاستهلاك الخاص والعام والاستثمار؛ وثانياً فى العلاقة مع دخول الفئات الاجتماعية الرئيسية مثل العاملين بأجر أو مرتب، والمزارعين، والمشاركين فى القطاع غير الرسمى، وفئات رجال الأعمال والمهنيين.

ويعطي الجدول ٢/٢ ملخصاً للتغيرات فى بعض الإجماليات الاقتصادية للفترتين ١٩٦٥-١٩٨٠ و ١٩٨٠-١٩٨٦.

الجدول ٢/٢

التكيف مع الأزمة: بعض المؤشرات الاقتصادية فى أفريقيا جنوب الصحراء*

(نسبة التغير المئوى فى العام)

	٦٥- ١٩٨٠	٨٠- ١٩٨٦
الناتج المحلى الإجمالى	٦ر٥	-٠ر٠
الزراعة	١ر٦	-٢ر١
الصناعة	٩ر٤	-٥ر١
(الصناعة التحويلية)	(٨ر٥)	(٣ر٠)
الخدمات	٧ر٥	١ر٠
الاستهلاك الحكومى	٨ر١	-٠ر١
الاستهلاك الخاص	٤ر٩	٧ر٠
الاستثمار المحلى الإجمالى	٨ر٨	-٣ر٩
الصادرات	٦ر٦	-١ز٢
الواردات	١٩ر٥	-٧ر٧

	المساهمة فى الناتج المحلى الإجمال ١٩٨٦
الاستهلاك الحكومى العام	١٣
الاستهلاك الخاص	٧٤
جملة الاستثمار المحلى	١٤
الصادرات	١٩
ميزان الموارد	-٢

المصدر: البنك الدولى، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٨

* فيماعدا نيجيريا

انخفض معدل نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بحوالى ۲۰٪ بين ۱۹۸۰ و۱۹۸٦. وبافتراض أن معدل نمو السكان خلال الثمانينيات يعادل ٣٪ فى العام. فقد انخفض الاستهلاك الحكومى العام بالنسبة للفرد بـ٢٤٪ خلال ۱۹۸۰ و۱۹۸۹، والاستهلاك الخاص بحوالى ١٤٪، ومجمل الاستثمار المحلى بحوالى ٧٥٪. وفى الوقت نفسه وبينما انخفضت الصادرات للفرد بحوالى ٣٠٪، فقد انخفضت الواردات بحوالى ٦٥٪. ومن ثم فإنه من غير الواقعى التحدث عن "ضغط الواردات" فى الاقتصاديات الأفريقية.

يمكننا أن نستنتج مما ذكر أعلاه أن عبء التكيف قد وقع بنسب غير متساوية على الاستثمار المحلى الإجمالى واستهلاك الحكومة العام. ويشمل الأخير النفقات على الخدمات الاقتصادية والاجتماعية. أضعفت هذه التطورات، من جانب، الزيادة فى الطاقة المنتجة ومن ثم فى النمو الكامن فى الأقطار الأفريقية، وتسببت فى تجاهل وتوقف الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، مثل الطرق والطاقة والمستشفيات والمراكز الصحية والمدارس والبحوث والامدادات والائتمان وبرامج الرفاهية من الجانب الآخر.

وشهدت الفترة أيضا تغيرات مهمة فى بنية الاقتصاديات الأفريقية. فازدادت مساهمة الزراعة فى الاقتصاد بينما تدنت الأهمية النسبية للصناعة وبمعدلات ملحوظة. وعلى أساس معدلات دخل الفرد، فقد تدنى الإنتاج الزراعى بمايعادل ١١٪، والإنتاج الصناعى بحوالى ٢٢٪ والخدمات بحوالى ١٨٪. إضافة لذلك، وبسبب التخفيض الهام فى الصادرات وخصوصاً الواردات، أصبحت الاقتصاديات الأفريقية أقل توجهاً نحو التجارة والتصدير.

التكيف فى الدخل للمجموعات الاجتماعية:

أثر ركود الإنتاج والتغير فى أنماط الأنشطة الاقتصادية على الثروة الاقتصادية النسبية للفئات الاجتماعية المختلفة. وكان التغيرفى أنماط الأنشطة الاقتصادية انعكاساً لتداخل معقد لعدة قوى وضغوط تنبع من الاقتصاد العالمى، كما تنبع بالمثل من اهتزاز الفرص وندرة الموارد.

ويمنع قصورالإحصائيات والمعلومات المعالجة الكاملة لهذا الموضوع. ففضلاً عن عدم وجود بنود إحصائية تعكس حالة مجموعة من الفئات الاجتماعية المهمة، فإنه وكما نوقش من قبل لايوثق بمعايير المعلومات الاقتصادية. وذلك بسبب التغيرات الكبيرة فى أنماط الأنشطة الاقتصادية. رغم ذلك، من الممكن، من خلال الاعتماد على العديد من المقاييس غير المباشرة،

أن يوضح فى خطوط عريضة عامة نمط تغيرات الدخل لعدد من الفئات الاجتماعية[٦].

تسبب عدد من الاختلالات المتداخلة والمتزايدة فى العديد من القطاعات الاقتصادية فى تغيرات فى بنية توزيع الدخل، ويمكن توضيح أربعة منها هنا. أولاً، هناك اختلال متدهور فى سوق العمل ناتج من تسارع حجم قوة العمل وركود أوتدهور فى الإنتاج. ثانيا، هناك اختلال حاد فى العرض والطلب على العملات الأجنبية و نتج عنه تخفيض حاد للواردات من السلع الرأسمالية والاستهلاكية ومدخلات الإنتاج. ثالثاً، قادت الأزمة المالية للدولة إلى إبطاء واضح أو تخفيض فى النفقات على الخدمات الاجتماعية، وصيانة الهياكل الأساسية وصافى التكوين الرأسمالى. رابعاً، دخل القطاع الخاص الحديث تحت ضغوط متزايدة نتيجة نقص المواد وقطع الغيار، وتدهور الأسواق، وارتفاع معدلات الفائدة وندرة وغلاء الآليات.

قادت هذه الاختلالات، إضافة إلى استجابة السياسة لها (أو عدمها) إلى تغيرات فى أنماط توزيع الدخول والتى - للدهشة- كانت متشابهة فى أغلب هذه الأقطار. وتجلت الأزمة، فى المناطق الريفية، فى تدنى الدخول الحقيقية وتدهور فى توفر الخدمات العامة وندرة سلع الاستهلاك. لكن كان سكان الريف محميين من الأثر الكامل للأزمة بسبب سيادة طبيعة الإنتاج المعاشى لأغلبية الزراع وبسبب الاكتفاء الذاتى النسبى فى وسائل الإنتاج. بالإضافة لذلك، وفى العديد من الأقطار، توجهت برامج وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلى فى السنوات الأخيرة لتحسين الشروط الداخلية للتجارة ولصالح الزراعة. وقد ذهبت أغلب فوائد ذلك إلى المزارعين التجاريين وأصحاب الأملاك الصغيرة.

وكان على القطاع الحضرى أن يتحمل عبء الأزمة، وفى ظل الاختلال المتزايد فى أسواق العمل الحضرية، يمكن أن يأخذ التكيف الأشكال الرئيسية التالية: تدنٍ فى الهجرة من الريف إلى المدن، ارتفاع فى البطالة المفتوحة، وتدنٍ أوركود فى توظيف القطاع الرسمي، وتدهور في أجور القطاع الرسمى، وتوسع فى توظيف القطاع غيرالرسمى مصحوبة بتدنٍ فى الدخول والأجور[٧]. ويتضح باستعراض الأدلة المتوفرة انخفاض فى تدفق الهجرة الى المناطق الحضرية فى بعض الأقطار، ولكن توضح التقديرات الكلية توسع قوة العمل الحضرية بحوالى ٥٪ فى العام خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ (الجدول ٣/٢). وارتفعت بحدة البطالة الحضرية لكنها تعادل نسبة ضئيلة نسبياً من الإضافة لقوة العمل. ونما التوظيف فى القطاع الرسمى بحوالى

١٪ فى العام. وهكذا فإن أغلب الزيادة فى قوة العمل قد "امتصت" بواسطة القطاع غير الرسمى، والذى قدر توسع توظيفه باقل قليلاً عن ٧٪ فى العام.

أخذ التكيف الأساسى فى سوق العمل شكل التدنى الحاد فى الأجور الحقيقية، والتى تدنت بحوالى ٣٠٪ بين ١٩٨٠-١٩٨٥[٨]. وانخفض الحد الأدنى الحقيقى للأجور بحوالى ٢٠٪ خلال الفترة ولكن بنسب كبير منذ ١٩٧٠. وهكذا تدنت بحدة فى الثمانينيات علي الأقل الفروق فى الأجور بين العمالة الماهرة وغير الماهرة. وحيث إن القطاع غيرالرسمى قد خدم لامتصاص العمالة الزائدة، فإنه يجب أن يتسم بتدنى الأجور والمكتسبات. وقد تدنت بالمثل فروق الدخل بين الريف والحضر كما تقاس بنسب الحد الأدنى للأجور إلى القيمة المضافة فى الزراعة للفرد وبصورة كبيرة فى أغلب الأقطار[٩]. ولاتوجد معلومات جاهزة حول التغيرات فى الدخول فى فئات الأعمال والمهن. وبلا شك فإن بعض أعضاء هذه المجموعات، ومن المحتمل الذين لهم علاقة بقطاعى التجارة والتمويل، قد اكتسبوا أكثر في حين عانى أصحاب الدخل المتدنى مقارنة بذوى الأجور والمرتبات أولئك المعتمدون على الصناعة التحويلية، والتشييد والخدمات المهنية.

جدول٣/٢

تقديرات استخدام قوة العمل الحضرية

(نسبة التغيرالمئوى السنوية)

قوة العمل	٣ر٥
عمالة باجر	٠ر١
بطالة	-٠ر١٠
قطاع غير رسمى	٧ر٦

المصدر: JASPA,ILO, African Employment Report, 1980 Addis Ababa, 1988

الازمة الاقتصادية فى امريكا اللاتينية والكاريبى:

الحجم والعوامل المساهمة: عانت منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبى من أزمة اقتصادية عميقة خلال الثمانينيات. كان معدل الدخل الحقيقى للفرد من الناتج المحلى الإجمالى أقل بـ٧٪ عن مستوى ١٩٨٠. وكان هذا الانخفاض منتشراً ويؤثر عملياً على كل الأقطار فى المنطقة باستثناء باربادوس، وكولومبيا، وكوبا والبرازيل. وحققت كل من شيلى وجمهورية الدومينكان نمواً في معدل دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بأقل من ٢٪ خلال ٨٠-١٩٨٨. وعلى الطرف النقيض، شملت الأقطار التى عانت من انخفاض بأكثر من ٢٠٪ بوليفيا وهايتى، وبنما، ونيكاراجوا وترينداد وتوباجو؛ وشملت الأقطار التى عانت انخفاضاً بين ١٠و ٢٠٪ الأرجنتين، والسلفادور وجواتيمالا، وهندرواس، والمكسيك، وبيرو، وفنزويلا، وقد عانت الأقطارالمتبقية انخفاضاً أقل من ١٠٪. ومن المحتمل، عند أخذ حساب التدفق الصافى للموارد إلى خارج المنطقة وتدهور شروط التجارة، أن يتدهور معدل دخل الفرد بحوالى ١٦٪ خلال ١٩٨٠ و١٩٨٨. وتمثل الحالة العامة خلال الثمانينيات انفصالاً رئيسياً عن تجربة الستينيات والسبعينيات عندما ارتفع معدل الدخل الحقيقى للفرد من الناتج المحلى الإجمالي بحوالى ٣٪ فى العام.

كان سبب التدهور الحاد فى الأداء الاقتصادى إلى حد كبير التطورات السلبية للاقتصاد العالمي. ومن الأسباب الرئيسية هى سوء شروط التجارة، وارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية، وتدنى فى تدفق الموارد وهروب رؤوس الأموال من المنطقة. وكما موضح فى الجدول ٤/٢ فقد تدهورت شروط التجارة بحوالى ٢٢٪ بين ١٩٨٠ و١٩٨٨، وارتفع معدل سعرالفائدة الحقيقى (ليبور- السعر القياسي للمستهلكين فى الأقطار الصناعية)، والذى كان سالباً فى أواسط السبعينيات، من ٨ر١٪ فى١٩٧٨- ١٩٧٩ إلى حوالى ٥٪ فى ١٩٨٦- ١٩٨٨، وانخفض صافى تدفق رأس المال من ٧ر٢٧ بليون دولار في ١٩٧٨- ١٩٧٩ الى ٢ر٩ بليون دولار فى ١٩٨٧- ١٩٨٨. وكانت النتيجة ان انقلب صافى الموارد الخارجية من تدفقةالى الداخل بحوالى ٨ر١٥ بليون دولار ١٩٧٨- ١٩٧٩ الي تد فق الى الخارج بحوالي ٨ر٢٢ بليون دولار، أى ما يعادل ٥ر٢٢ و٥ر٢٠٪ من صادرات السلع والخدمات فى الفترتين.

الجدول٤/٢

الاقتصاد الكلى للأزمة: أمريكا اللاتينية والكاريبى

١٩٨٠- ١٩٨٨

(نسب مئوية متراكمة)

معدل دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالى	(-٦ر٦)
معدل دخل الفرد	(-١٦ر٠)
(الخسارة نتيجة لشروط التجارة)	(-٣ر٠)
(الخسارة نتيجة لتحويل الموارد)	(-٦ر٠)
حجم الصادرات	+٥٦ر٠
معدل نصيب الفرد من الصادرات	+٣٦ر٠
حجم الواردات	(-٣ر٠)
معدل نصيب الفرد من الواردات	(-٣٣ر٠)

	١٩٧٨- ١٩٧٩	١٩٨٧- ١٩٨٨
نسبة سداد الفوائدإلى صادرات السلع والخدمات	١٦ر٧	(-٢٨ر٩)
تحويل الموارد (٢/١ بليون)	١٥ر٨	(-٢٢ر٨)
نسبة تحويل الموارد الى صادرات السلع والخدمات	٢٢ر٥	(-٢٠ر٥)
معدل التضخم (٪)	٤٦ر٠	(-٣٣٦ر)

المصدر: CEPAL, Notas sober la economia y el desarollo, dec. 1987 & December 1988.

وفيما يتعلق بالأثر على معدل دخل الفرد، فقد أضاف التدهور فى شروط التجارة تقريباً ٣٪، والتغيرفى صافي تدفق الموارد الخارجية ٦٪ الي الـ٧٪ فى تدنى معدل دخل الفرد من

الناتج المحلى الإجمالى بين ١٩٨٠ و١٩٨٨. وقد نما حجم الصادرات، وذلك لتمويل تدفق الموارد إلى الخارج، بحوالى ٥٦٪ خلال ١٩٨٠- ١٩٨٨ أوبحوالى ٣٦٪ من دخل الفرد، وفى حين تدنى حجم الواردات بحوالى ١٣٪ أوبالثلث على أساس دخل الفرد. وهكذا أصبح الاقتصاد الإقليمى أكثر توجها نحو التصديرعن ذى قبل. ورغم هذا الجهد الضخم، فقد ارتفع معدل سداد الفوائد الى الصادرات من ١٦٫٧ الى ٢٨٫٨٪ بين ١٩٧٨- ١٩٧٩ و ١٩٨٧- ١٩٨٨.

وأخيراً يشكل هروب رأس المال غير المسجل عامل مساهمة إضافيا للأزمة. ويوضح الجدول ٢/٥ التقديرات لهروب رأس المال لسبعة من أقطار أمريكا اللاتينية خلال الفترة ١٩٨٠- ١٩٨٤. ولاحظ خاصة الأرقام العالية لكل من المكسيك، والأرجنتين وفنزويلا.

الجدول ٢/٥

تقديرات هروب رأس المال أ* : ١٩٨٠- ١٩٨٤

(بلايين الدولارات- تراكمية)

الأرجنتين	١٦٫٥١
البرازيل	١٫٣٣
تشيلى	ب-٠٫٦٩
المكسيك	٣٠٫٥٣
بيرو	-١١ر٠ب
أورجواى	١٫٤٨
فنزويلا	١٦٫٣٩
الجملة	٦٥٫٢٤

المصدر: Donald Lessard & John Williamson,
Capital Flight and Third World DDebt,

ملاحظات: أ- تعرف كصافى الأخطاء والمحذوفات زائداً "القطاعات الأخرى، قصيرة الأمد" فى ميزان المدفوعات.

ب- العلامة السالبة تشير إلى تدفق داخلى لرأس المال.

التكيف مع الأزمة الاقتصادية [١] : يوضح الجدول ٦/٢ كيف أن عبء التكيف قد اقتسم بين أغلب بنود النفقات خلال الفترة ١٩٨٠- ١٩٨٥. وقد وقع العبء الرئيسي على الاستثمار الإجمالي، والذي تدنى بـ٥/٢ على أساس الفرد؛ وتدنى الاستثمار الثابت الصافي بحدة- إلى النصف علي أساس الفرد. ولما كان هذا الأخير يمثل أحد مقاييس الإضافة للطاقة المنتجة للاقتصاد، فإنه يوضح أن الأزمة قد انقصت النمو الكامن للاقتصاد الاقليمي.

وتدني مجمل معدل استهلاك الفرد بأقل من ٧٪، انقسمت بالتساوي بين الاستهلاك الخاص والعام. ومع ذلك، فإن المدهش هو الفرق في سلوك الاستهلاك بين قطاع الأعمال (مالكي رأس المال) والعمال. ففي حين ارتفع استهلاك الفرد من الأوائل بـ١٦٪ فإنه قد تدني استهلاك الأخيرين بحوالي ٢٥٪. وعلى المستوى الكلي، عانت كلتا الفئتين تدنيا في معدل دخل الفرد- مالكي رأس المال بحوالي ١٢٪ والعمال بحوالي ٢٦٪. وكما سيتم نقاشه لاحقاً، فإن هذا التدني العام في دخل الأعمال، من الأرجح أن يكون أكثر تعقيداً، ويضرب ستراً على ما للأعمال الكبيرة من مزايا في خضم أزمة الآخرين في داخل نفس القطاع.

الجدول٦/٢

تكيف الاقتصاد الكلي للأزمة: ١٩٨٠- ١٩٨٥ [أ]

(تغير النسبة المئوية التراكمية للفرد [ب])

الناتج المحلي الإجمالي	-٩٫٤
الدخل الوطني الإجمالي	-١٤٫٨
الاستهلاك الكلي	-٦٫٦
الاستهلاك العام	- ٥٫٥
الاستهلاك الخاص	-٦٫٨
استهلاك العمال	-٢٥٫٧
استهلاك الأعمال	+١٥٫٨
الاستثمار الإجمالي الكلي	-٤١٫٠
الاستثمار الصافي الثابت	-٥١٫٠

المصدر: Derived from table 4 in Garcia, et al 1988

ملاحظات: أ: بنيت علي معلومات ذات وزن مرجح من أكبر عشرة أقطار

ب: بافتراض أن معدل نموالسكان ٢٫٤٪ في العام لكل المجموعات.

وعلى أساس أنماط التوظيف، وبرغم التباطؤ الكبير فى الإنتاج الكلى، فقد توسع التوظيف الحضرى بحوالى ٢ر٨٪ فى العام، وفى حين نمت البطالة بحوالى ٦ر٣٪ (الجدول ٢/٧). والمهم ملاحظة أن معظم النمو الضخم فى توظيفات القطاع الحديث قد جاء من الخدمات العامة والمشروعات الصغيرة. هكذا ،حتى فى حالة الأزمة الشديدة، فقد استمر القطاع العام فى توسيع التوظيف، على الأقل حتى ١٩٨٥.وقد ولدت الأزمة معدلاً عالياً لامتصاص العمالة فى المشروعات الصغيرة والقطاع غير الرسمى.

الجدول٢/٧

التغيرات فى أنماط توظيف قوة العمل الحضرية ١٩٨٠- ١٩٨٥

(٪ فى العام)

البطالة	٦ر٣
التوظيف	٢ر٨
القطاع الحديث	١ر٩
(الحجم المتوسط والكبير)	[illegible]
(الخدمات العامة)	(٤ر٠)
(المشروعات الصغيرة)	(٤ر٥)
القطاع غير الرسمى	٤ر٩

المصدر: V.Tokman, "Adjustment & Employment in Latin America: current challenge". Internotonsl

لقد رافقت نمط التغير فى التوظيف أعلاه تغيرات هامة فى متوسط المداخيل (الجدول ٢/٨). وعلى العموم ، تدنت دخول الفئات الأفقر- الذين هم فى القطاع غير الرسمى والذين يكسبون الحد الأدنى للأجر- وكانت أكبر من دخول الأقسام الأخرى من العمال. وضاقت فجوة الدخل بين الريف والحضر خلال هذه الفترة. وتكون القطاع الريفى، بالطبع، من فئات سكانية

غير متجانسة من المزارعين الرأسماليين، ومزارعين تجاريين متوسطين، وفلاحين، مزارعين بالمشاركة فى المحصول، وعمال زراعين لا يملكون أيضاً. ومن الأرجح أن أغلب المنافع قد آلت إلى المزارعين المتوسطين والكبار، وفى حين يأخذ العمال الزراعين والمزارعين الصغار القليل أو لا شئ من هذه المنافع. وحسب أحد التقديرات، فقد ظلت نسبة الأشخاص الذين هم تحت مستوى خط الفقر لا تتغيرفى المناطق الريفية ويمثلون حوالى ٥٤٪ فى حين ارتفعت نسبتهم فى المناطق الحضرية من ٢١٪ إلى ٢٩٪.

الجدول٨/٢

متوسط الدخول والأجور فى القطاع الحضرى ١٩٨٠- ١٩٨٥

(نسبة مئوية متراكمة)

القطاع غيرالرسمى	-٠ر٢٧
الأجور الحقيقية:	
الصناعة التحويلية	-٤ر٨
التشييد	-٤ر١٩
الحد الأدنى	٨ر١١

المصدر : V. Tokman, 1986

بعض ملاحظات مختصرة للمقارنة بين الاقتصاد الكلى للأزمة بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية:

يبدو إجمالاً أن الأزمة أكثر حدة فى أفريقيا جنوب الصحراء مقارنة بأمريكا اللاتينية، سواء كان ذلك بالمقاييس المطلقة أوالنسبية، فقد تدنى معدل دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بثلاث مرات عنه فى أمريكا اللاتينية (٢٠٪ و٧٪ على التوالى) خلال ١٩٨٠-١٩٨٦/١٩٨٥. وبمقاييس دخل الفرد، فإن التدنى فى أفريقيا يبلغ الضعفين عنه فى أمريكا اللاتينية (٣٠و١٥٪). ويتضح أن العبء الحقيقى للأزمة فى أفريقيا أكبر إذ ما أخذنا متوسط دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى أمريكا اللاتينية والذى يساوى ستة

أضعاف المستوى فى أفريقيا جنوب الصحراء، وهذا أكبر مما توضحه الأرقام السابقة. ورغم ذلك، فإن اللامساواة فى توزيع الدخل والثروة أكبر فى أمريكا اللاتينية عنها فى أفريقيا. فالحرمان والإفقار الذى تعانيه الطبقة العاملة فى أمريكا اللاتينية، المصحوب بازدياد التحضر، وزيادة حجم البروليتاريا وعدم ملكية الأرض أكثر مما فى أفريقيا. أقسى تفاقما مما توضحه المعلومات عن متوسط دخل الفرد.

بعد ذلك نأتى إلى الوزن النسبى للعناصر المختلفة فى الاقتصاد العالمى. فقد عانت أفريقيا من تدهور فى شروط التجارة بحوالى ٢٤٪ مقارنة بـ٢٢٪ لأمريكا اللاتينية خلال الفترة ١٩٨٠- ١٩٨٧. وإذا أخذنا فى الاعتبار الاعتماد الكبير للأقطار الأفريقية على الصادرات (١٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى مقارنة بـ١١ إلى ١٢٪ فى أمريكا اللاتينية فى ١٩٨٦)، فقد أنزلت التحركات السالبة فى شروط التجارة خسارة كبيرة فى معدل دخل الفرد فى الأقطار الأفريقية. وفى الجانب الآخر، وفى حين تدهورت التغيرات فى التدفق الصافى للموارد الخارجية، بالنسبة للمنطقتين، فإنها كانت ذات نتائج وخيمة على أمريكا اللاتينية أكثر منها على أفريقيا. ففى الأولى، تغير صافى تدفق الموارد بحوالى ٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى بين ١٩٧٩- ١٩٨٠ و١٩٨٦- ١٩٨٧ وبينما تواجه المنطقة فى الفترة الأخيرة تدفقاً خارجاً يعادل ٤٪. *وتدنى فى أفريقيا صافى التدفق الداخل للموارد من ٥٪ من الناتج المحلى* الإجمالى فى ١٩٨٠ إلى حوالى ٢٪ فى ١٩٨٦. وهكذا، حيث وصلت مدفوعات فوائد القروض كنسبة من صادرات السلع والخدمات إلى أكثر من ٣١٪ لأمريكا اللاتينية فى ١٩٨٦ - ١٩٨٨ *،فإن الرقم المقابل بالنسبة لأفريقيا كان فى حدود ٢٠٪.*

واضعين فى الاعتبار تدنى معدل دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بثلاث مرات وتدنى معدل دخل الفرد بمرتين فى أفريقيا، مقارنة بـ٤٠٪ لأمريكا اللاتينية. وتدنى إجمالى الاستهلاك للفرد بحوالى ٧٪ فى أمريكا اللاتينية خلال الفترة ١٩٨٠- ١٩٨٥، مقسما بالتساوى بين الاستهلاك الخاص والحكومى؛ وفى أفريقيا ، تدنى استهلاك الحكومة بحوالى ٢٤٪ والاستهلاك الخاص بحوالى ١٤٪ خلال الفترة ١٩٨٠- ١٩٨٦. وهكذا فالتخفيض النسبى للنفقات الحكومية الجارية أكبر فى أفريقيا.

وتبرز مقارنة أساسية في نمط التكيف من خلال قطاع التجارة. حيث انخفضت الواردات

للفرد فى أفريقيا بـ٢٥٪ خلال ١٩٨٠- ١٩٨٦، ونقصت فى أمريكا اللاتينية بـ٣٣٪ خلال ١٩٨٠- ١٩٨٨؛ وفى حين انخفضت الصادرات للفرد بـ٣٠٪ فى أفريقيا، فإنها ارتفعت بـ٣٦٪ فى أمريكا اللاتينية. والتوسع الضخم فى الصادرات مسئول جزئياً عن الأداء النسبى الجيد فى أمريكا اللاتينية فى علاقته بنمو الإنتاج. ولكن وبسبب ضخامة العبء المفروض بواسطة خدمةالديون، فإن هذا لم يمنع التدهور فى دخول الأفراد.

وبالالتفات إلى أنماط التكيف فى أسواق العمل، فيبدو أن التوظيف، وبالرغم من الركود أو النمو المنخفض فى الإنتاج، قد واصل التوسع فى القطاعين الرسمين فى المنطقتين (١٪ فى أفريقيا، و٨ر١٪ فى امريكا اللاتينية). وقد جعل ذلك ممكناً فى الحالتين التراجع الكبير فى الأجور الحقيقية. وبلغة أخرى، فقد حسم الخيار بين الحفاظ على مستويات الأجور والتوظيف لصالح التوظيف. ففى حين انخفض الحد الأدنى بحوالى ١١٪ فى امريكا اللاتينية (١٩٨٠- ١٩٨٥)، فإنه قد انخفض بحوالى ٢٠٪ فى أفريقيا(١٩٨٠- ١٩٨٦). وفى الوقت نفسه، ارتفعت البطالة الحضرية بسرعة فى المنطقتين، على الأرجح بحوالى ١٠٪ فى العام فى أفريقيا و٦٪ لأمريكا اللاتينية، وقد توسع القطاع غير الرسمى بسرعة (٩ر٤٪ فى أمريكا اللاتينية، و٧ر٦٪ فى أفريقيا).

وبالرغم من المعرفة القليلة عن التغيرات فى توزيع الدخل فى أفريقيا، فمن الأرجح أن الفجوة بين الدخول الحضرية- الريفية قد تقلصت بحدة فى أفريقيا أكثر منها فى امريكا اللاتينية. وفى الوقت نفسه، نمت المساهمة فى الناتج المحلى الإجمالى المنسوبة إلى رأس المال بـ٤٪ فى أمريكا اللاتينية، وفى أثناء ذلك انخفضت مساهمة العمل بنفس النسبة. ولعله من المهم معرفة إذا ما كان هناك تدنٍ مماثل فى أفريقيا. وفى أغلب الأقطار ليست هناك معلومات كافية للحكم فى هذا الشأن.

إعادة توجيه السياسات الاقتصادية الكلية:

اعتمدت بالضرورة إجراءات السياسات المحددة المتخذة فى كل قطر علي حدة، وكجزء من مجهود معالجة الأزمة على توازن القوى المحلى والطبيعة الخاصة للاقتصاديات. ومع ذلك، من

المهم ملاحظة، أن أغلب حكومات أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وبدرجات متفاوتة وبنجاحات متباينة، قد حاولت أن تنفذ برنامج التكيف الهيكلى الموصى به من قبل المجتمع التمويلى الدولي، وقد شكلت آثارهذه البرنامج جزءاً من ديناميكية الأزمة نفسها.

لقد صممت "وصفات" التكيف الهيكلى أصلاً لمعالجة مشاكل ميزان المدفوعات قصيرة الأمد، وليس لتصحيح مشاكل بالحجم الذى يواجه أغلب الأقطار خلال فترة الركود العام فى التجارة العالمية وتدهور أسعار السلع. فقد صممت إجراءات التكيف فى جوهرها لتخفيض الطلب الكلى ولتحسين الموازين التجارية فى إطار تقوية قوى السوق وتوسيع المجال للمشروعات الخاصة. وهكذا فهى تتكون من تقليص لنفقات الحكومة، خاصة على الخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية الاقتصادية، وتقليص أو رفع الدعم، وزيادة فى عائدات الضرائب، وتقييد عرض النقود والائتمان البنكى، وزيادة فى سعر الفائدة الحقيقى.

ومن الأهداف المهمة فى حزمة التكيف الهيكلى تحرير التجارة وتشجيع الصادرات، وهى تتحقق من خلال عدة إجراءات مثل تخفيض قيمة العملة، وتخفيض أو إلغاء الضرائب على الصادرات، وإلغاء تصديقات الواردات والحصص والقيود الكمية، وإدخال معدل تعريفة جمركية متساوٍ. وتشمل العناصر الأخرى من الحزمة زيادة أسعارالمنتج وتخفيض فى فاتورة الأجور، وتجميد الأجور، وتقليل فى المرتبات والأجور الحقيقية، وتخفيض أوإزالة الميزات المضافة للأجور ورفاهية العمال وإجراءات الحماية. وأخيراً، الإصرار على خصخصة الأنشطة الاقتصادية والتى تضمنت إغلاق أوبيع مؤسسات الدولة فى القطاعات المنتجة أوالمالية، وتقليص أوإلغاء وكالات التسويق الحكومية، وإضافة مجموعة من الحوافز للاستثمار الأجنبى.

وأصبحت إعادة جدولة الديون وخدمتها، بالإضافة إلى تقديم قروض جديدة، والمساعدات الأجنبية والتسهيلات التجارية، مشروطة بقبول هذه الحزمة، وهى بذلك تعبد الطريق لدرجة من التدخل الأجنبى فى صنع السياسات الوطنية غيرالمسبوقة فى فترة ما بعد الحرب. وقد اصطدم الإصرار الشديد على إزالة الحواجز عن التجارة الحرة، بالإضافة الى تقليل دور الدولة فى الاقتصاد، بمجهودات أغلب حكومات أمريكا اللاتينية وأفريقيا لتعزيز أكبر للتكامل الاقتصادى الوطنى فى إطار من حماية الصناعة المحلية.

تغيير بنية الفرصة

توضح الاتجاهات التى سبق ذكرها أن تعديلاً عميقاً قد جرى لبنية الفرص التى يجب على الأفراد والأسر فى داخلها محاولة تأمين سبل معيشتهم. وقد أغلقت العديد من الطرق المعدة جيداً للبقاء أوللحراك الى أعلى وفتحت أخرى مصاحبة لذلك. وهكذا عانت العديد من الفئات داخل كل قطر فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية من الأزمة بصورة مختلفة، وفى أثناء ذلك يتغيرالمجتمع. ويمكن أن تغير أو تعزز البنية والمصالح الحقيقية للنخبة، ويمكن أن تتغيرتركيبة وحجم الطبقة العاملة، وربما تخلق بالكامل قوى اجتماعية جديدة، والتى تغير ميزان القوى وتعطى أسساً جديدة لتأييد الدولة أو المعارضة. ولو توقف المرء لدراسة كيف تتغيرالبنى الاجتماعية فى أمريكا اللاتينية بسبب الفرص والمعوقات التى قذفها الكساد الكبير، فسيكون واضحاً أهمية فحص مايحدث للمجتمعات المعاصرة فى هذه الأزمة.

انماط التمايز داخل الطبقة العليا:

دعنا نبدأ بنقاش مختصر عن تغير بنية الفرصة التى تواجه الطبقات العليا فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية كنتاج لعقد كامل من الركود والتكيف. وعلى الرغم من أنه عادى بالنسبة لدارسى الأزمة أن يأخذوا فى الاعتبار التغيير فى استراتيجيات البقاء للفقراء إلاأن هناك فى بعض الأحيان ميلاً لتجاوز حقيقة أن الأزمة لها آثار عميقة أيضا علي فرص حياة الأغنياء. كما أن هناك ميلاً للتحدث عن الأغنياء والفقراء كما لوأنهم مجموعات متجانسة داخلياً. وفى الحقيقة، فإنهم ليسوا كذلك بالطبع، وأحد أهم الأسئلة التى يجب أن تسأل عند محاولة فهم التغيرات الهيكلية الكلية هو كيف أن فرص الحياة تتغيرلأقسام محددة من الناس داخل الطبقات الاجتماعية المختلفة. وحيث تزداد ثروة البعض فإن ثروة البعض الآخر ربما تتقلص ويمكن أن يتغير بشدة ميزان القوى والمصالح الكلى، حتى داخل حدود طبقة عامة واحدة.

ويبدو فى حالة الطبقة العليا للعديد من الأقطار فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية أن الركود والتكيف يشجعان عملية تمايز داخلى واسعة. فقد منحت بعض شرائح النخبة فرص غير عادية، وفى حين عانى آخرون بشدة من الأزمة. وفى أمريكا اللاتينية، فإن ذلك له علاقة قوية بديناميكية تخفيض العملة، والتضخم وهروب رأس المال. تبدو هذه العناصر أقل أهمية، فى

افريقيا، فى تحديد مقدرة بعض اعضاء النخبة فى الحفاظ على أو تعزيز موقفهم (فى حين أن آخرين غيرقادرين علي ذلك) أكثر من وضعهم فى الهرم الإدارى- السياسى، والارتباط فى التجارة الخارجية، أو/ والارتباط برأس المال عابرالأوطان.

نتجه أولاً إلى حالة الأقطار التى عانت من هروب كبيرلرأس المال، كانت ترسم بلاشك خطوط التمايز داخل الطبقة العليا، وبصفة خاصة داخل مجموعات الأعمال، بصورة متزايدة من خلال علاقتها بوجود أوعدم وجود وسائل نفاذ إلى الأموال التى حفظت خارج القطر.وكلما ازداد تخفيض العملة المحلية باستمرار، كلما ارتفعت قيمة الشراء المحتفظ به فى عملات أجنبية، وتتزايد بصورة مذهلة دخول الأسر التى تحتفظ بحسابات كبيرة فى بنوك أجنبية. وهكذا تظهر الأسواق الجديدة للخدمات والسلع الكمالية بصورة عشوائية كلما تصاعدت الأزمة، وهناك مظاهر مذهلة (فى الطرقات والمناطق التجارية) للاستقطاب الزاحف.

ويمكن أن يفسر هذا التوجه جزئياً باعتماد شرائح مهمة من الطبقة العليا، فى بعض أقطار أمريكا اللاتينية، فى استهلاكها على الأصول المحتفظ بها فى الداخل وكذلك أيضاً على مقدرتها على تمويل المصروفات من حسابات بالعملة الأجنبية. والملاحظ فى إحصائيات الحسابات القومية والمذكورة أعلاه، ارتفاع استهلاك شرائح ذوى الدخول العليا خلال مسار الأزمة، فى حين يبدو أن الدخل المسجل (وطنى) لهذه الفئة كأنه قد انخفض. إن محددات وسائل معيشة هذه الشريحة من النخبة ليست وطنية ولكنها دولية، وإن حالتهم لا تعكسها آليات الحسابات القومية المعيارية.

وفى الوقت نفسه، فإن ديناميكية التضخم وتخفيض العملة، والتى صاحبت الأزمة وأخذت أهمية خاصة فى أمريكا اللاتينية، لديها ميلاً لجعل الأغنياء أكثر غنى، حتى فى غياب التعقيدات التى أدخلها هروب رأس المال. ويجب التذكر أن الحكومات شجعت رفع اسعار الفائدة الداخلية- ودائماً إلى مستويات عالية جداً- ذلك فى جهودها لحماية المدخرات المحلية وكبح هروب رأس المال ورغم أن ذلك يؤذى المقترضين، فإنها تنتج مكاسب غيرمتوقعة لكبار المدخرين. والذين يحتفظون بمستويات عالية من الودائع البنكية ويحصلون واقعياً على عائدات ضخمة وعلى الأرجح يرتبطون مرة أخرى باستهلاك شديد البذخ.

من الواضح أن ميل الفرصة داخل الطبقات العليا فى اتجاه المجموعات التى لديها ارتباط

بالعملات الأجنبية، و/ أوالذين يعيشون من المضاربات أو من الحصول على الفائدة لها تأثيراتها ليس فقط عل الأفراد ولكن على الأعمال أيضاً. وبالتالى على تطور بنية الاقتصاد وتتمتع الشركات عابرة القوميات بمزايا متزايدة على الشركات المحلية والتى لا تستطيع الحصول على تمويل كاف ولا تستطيع تخطى المشاكل التى يفرضها اهتزاز الأسواق المحلية والتصديرية وذلك فى حالة ندرة رأس المال المحلى وارتفاع معدلات أسعار الفائدة.[١١] النقطة التى يجب توضيحها هنا أنه ليس بالضرورة أن تتوسع الشركات عابرة الأوطان فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية كنتيجة للأزمة. ويمكن أن يكون ذلك صحيحاً فى بعض الحالات، وفى حالات أخرى فمن الواضح أنها تتقلص كرد فعل للتوجهات الاقتصادية غير المواتية. والأكثر أهمية هو أن نلاحظ حقيقة أنه يمكن للشركات العالمية دائما مواجهة الأزمة بصورة أفضل من شركائها المحليين وهذه تشكل على الأرجح تدويلاً آخر لأثر الأزمة.

وفى الحقيقة، فقد أشار ساويبر (١٩٨٨) فى إحدى الأوراق المقدمة الى مؤتمراللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إلى مركزية الارتباط بالمصالح الأجنبية للذين هم داخل الصفوة فى أفريقيا والذين هم قادرون على مقاومة الأزمة بنجاح. ومن ضمن الفئات التى شعر بأنها قد كسبت من التكيف هم كبار التنفيذيين فى القطاع الخاص، والمرتبطون برأس المال الأجنبى، والوكلاء المحليون للشركات الأجنبية، وبعض من هم فى أواسط الموردين والمصدرين الذين استطاعوا الحصول على منافذ للعملات الأجنبية فى حالة الندرة. وهكذا، يبدو أن مجالات الأعمال المرتبطة بالمصالح قد أصبحت أكثر حظاً، فى زمن الركود الاقتصادى الواضح، من المجالات التى ليس لها ثقل هذه الروابط، وحتى أثناء اهتزاز المستويات الكلية للاستثمار الأجنبى. وفى فترة التخصيص (الخصخصة) يجب أيضاً أن نعتبر الذين يستطيعون "شراء كل أو جزء من المؤسسات المملوكة للقطاع العام، وعامة بأسعار تفضيلية" ضمن ذوى الامتيازات.

وتضع ملازمة ديناميكية الركود والتكيف، تحدياً متزايداً لمجموعات تنظيم الأعمال فى القطاع الرسمى فى افريقيا وامريكا اللاتينية والغير محمية بالارتباط برأس المال العالمى جزئياً على الأقل. إن أسس التنبؤ التى يجب أن يرتكزعليها الاستثمار الإنتاجى إنما تقوضها المخاطر المفرطة التى أدخلها التضخم، وتخفيض العملة والوصول غير المنتظم للتمويل. وتزداد المخاطر عندما تكون الواردات مطلوبة للتصنيع أو الزراعة والتى هى دائما كذلك. وحقيقة

يجب أن تعتمد الأنشطة الاقتصادية كلياً على استخدام الهياكل الأساسية العامة، والتى هى عادة لا تحظى بصيانة جيدة نتيجة للقيود على الصرف الحكومى، وتشكل أثراً سلبياً إضافياً. وتتاح الفرصة، فى ظل هذه الظروف، إما للأقوياء أو للمرتبطين بقوة عالمياً فى داخل الطبقة الرأسمالية أو لأكثررجال الأعمال مرونة وجرأة من الخارجين من القطاع غير الرسمى. ولا تتح الفرصة لبقاء المستثمرين المعتمدين نسبياً على الغير وعلى الواردات والذين يقومون بالأعمال ضمن إطارثابت من الالتزامات الاقتصادية.

وإذا كانت هذه الصورة عن تغير فرص الحياة داخل مجموعات الدخل العالى نسبياً كافية، فإننا نشهد إما زوال أو إضعاف شديد لنمط خاص من نموالرأسماليين المحليين يرتبط خلال نصف القرن الأخير فى أمريكا اللاتينية-وأخيراً فى أفريقيا وبصورة غيركاملة- بصناعة إحلال الواردات. ويمكننا، فى الوقت نفسه، ملاحظة توجه نحو ازدياد الاستقطاب داخل المجتمع، حيث يزداد البعض فى الطبقة العليا ثراء، بينما آخرون داخل هذه المجموعة لا يستطيعون الاحتفاظ بمواقعهم، وبالتالى يقلصون من حيث العدد والنوعية أولئك الناس الذين تتشكل منهم الصفوة الوطنية.

الإفقار- النسبى والارتباط السياسى للطبقة الوسطى العاملة بمرتب:

يمكن تشخيص الاستقطاب بشكل أكبر من خلال مناقشة معاناة الطبقة الوسطى العاملة بمرتب خلال العقد الأخير من الركود والتكيف. ومع أن جزءاً من الصفوة المحلية يمكن أن تسقط الى الطبقة الوسطى، فإن قسماً كبيراً من هذه الأخيرة من الناحية الأخرى، قد أفقر نسبياً. من الأرقام حول التوظيف والخدمات، والتى حللناها أعلاه، وفى ظل الاعتماد الكبير لأسر الطبقة الوسطى على المرتب من الوظيفة وعلى السلع العامة التى تقدم لقاطنى الحضر خلال الحقبة الأخيرة من عقود التنمية المقلدة فى العالم الثالث، يمكن أن نستخلص أن مستويات معيشة هذه المجموعة قد قوضتها الأزمة بشدة.

بالطبع هناك قطاعات ومصالح عديدة داخل القسم الواسع الذى يعرف "بالطبقة الوسطى"، بعضها من الممكن أن يكسب من إجراءات التكيف مثل فتح السوق المحلى للمنتجات الأجنبية. وهذه بالأخص الحالة فى أمريكا اللاتينية، حيث مثلت البضائع المنتجة محلياً جزءاً مهما من الاستهلاك الكلى للطبقة الوسطى وحيث إن هناك رغبة ممتدة مكبوتة داخل دوائر

الطبقة الوسطى للوصول إلى البضائع الأحنبية. ويمكن أيضاً أن يكون لدى الشريحة العليا من الطبقة الوسطى حسابات بنكية بالعملة الأجنبية وبالتالى تصبح محمية من أوحتى محظية من خلال التخفيضات المستمرة للعملة المحلية.

وعلى الأرجح أن لا نكون مبالغين حين نقول إن للعديد من أسر ذوى الدخل المتوسط، كما فى حالة الأسر فى القطاع الشعبى، "تمثل الأزمة إعادة بناء كاملة لكل شئ تعلمه الفرد،، وفى التحليل الأخير"، وأى شئ قد تعلم الفرد أن يتوقعه[١٣]. وقد أغلقت أو قيدت بشدة طرق التقدم المعينة، والمدرجة بوضوح ضمن ثقافة تحديث أفريقيا وأمريكا اللاتينية- قيمة التعليم، وأهمية الحصول على وظيفة حكومية. وقد واجه الوضع المرتبط بالتطلعات الفنية والمهنية والبيروقراطية ليس فقط بتدهور الدخل الحقيقى، وإنما أيضاً بتدنى المقدرة على مقابلة التزامات المهنة. وحيث أضعفت الهياكل الأساسية للمستشفيات والمدارس والمؤسسات العامة الأخري لعدم توفر التمويل ولايمكن للأطباء، والممرضين، والمدرسين والموظفين العموميين الآخرين، تقديم خدمات كافية متوقعة منهم، وتأخذ إحباطاتهم المعبر عنها فى توقفات العمل والإضرابات وأشكال الاحتجاجات الأخرى دلالة سياسية متزايدة (وعادة خيالية).

وفى حين يكون لأقلية داخل الطبقة الوسطى حظ فى المجتمع الذى يتخلق فى سنوات الركود والتكيف، فإن أغلب ذوى الدخول المتوسطة قد يشكلون مجموعة تأييد داخل أى تحالف يحبذ استمرارية برنامج التكيف. ومثلهم رجال الأعمال العاملين فى القطاع الرسمى بدون علاقات دولية (فى الحقيقة توظف أغلب الطبقة الوسطى فى أمريكا اللاتينية عندهم)، فقد آذتهم الأزمة الحالية. وتمثل الطريقة التى يفسرون بها جذور سوء حظهم واستنباط استراتيجية لعلاجها عنصراً حاسماً فى الترتيبات السياسية التى ستكون إحدى سمات مجتمعات أفريقيا وأمريكا اللاتينية الخاصة فى التسعينيات.

الطبقة العاملة والتحول الى الانشطة غيرالرسمية INFORMALIZATION

عندما يضاف إلى اتجاه حركة الدخل إلى أدنى وسط قطاعات الطبقة الوسطى، فيبدو أن الهبوط الحاد فى الدخل الذى عانى منه العمال فى القطاع الرسمى خلال العقد الماضى يقوى الميل الموجود لفترة طويلة لاختلاف فرص الحياة بين الأغنياء والأسر ذات الدخل المتوسط والذى توسع فى أقطار أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وقد أضعفت القوة التفاوضية لطبقة عاملة

صغيرة نسبياً، فى أفريقيا بشكل أساسى، نتيجة، لاهتزاز أسواق العمل ونتيجة لتهديد البطالة، علاوة على الإجراءات القمعية والتى أغلقت مداخل الحركات التفاوضية الجماعية فى الدفاع عن الأجور.

وفى أمريكا اللاتينية تتشابه الديناميكات الأساسية التى تقيد جهود القطاع الرسمى فى حماية الأجور المذكورة أعلاه، رغم أن القوة الكبيرة للحركات العمالية تتيح للعديد من العمال المهرة فى الصناعات الكبيرة حماية أنفسهم، وذلك فى العديد من أقطار أمريكا اللاتينية. وهكذا، فى حين يوضح الإحصاء المعروض أعلاه أن فوارق الأجور فى داخل الطبقة العاملة الأفريقية تضيق تحت ضغط الأزمة، بينما ضرب الركود العمال المهرة نسبياً بشدة، فإن الحالة فى أمريكا اللاتينية أقل من ذلك، حيث يبدو أن كاسبى الحد الأدنى من الأجر أكثر عرضة للأذى من العمال ذوى الدخول التى تزيد عن الحد الأدنى.

رغم أن تعليقاً من هذا النوع يمكن استغلاله لتقوية الجدل القديم عن حقيقة وجود "ارستقراطية عمالية" فى أمريكا اللاتينية، فإنه من الضرورى توضيح حقيقة أن مستوى الأجور الحقيقى والموجود حاليا، وحتى للشرائح الأحسن حظاً، لا يكفى لاعطاء مصداقية لمفهوم الارستقراطية داخل الطبقة العاملة فى أواخر الثمانينيات. وهناك فى الحقيقة أدلة قليلة تساند الجدل حول أن العمال المهرة يحددون حالياً مصالحهم بصورة مختلفة عن مصالح أغلبية الطبقة العاملة، على الرغم من أنهم قد يفاوضوا فى أمريكا اللاتينية من داخل مؤسسات صناعية محددة مما يعطيهم قوة تفاوضية أكبر.

بالعكس، يبدو أن الركود والتكيف قد جعل مصالح الطبقة العاملة متجانسة وبالتحديد لأن الأزمة نوعت إستراتيجيات البقاء لكل العاملين بأجر، سواء كانوا مهرة أو غيرمهرة، فى القطاع الرسمى أوغير الرسمي، وبالطبع كانت الحالة فى الأسر التى تحتوى عمالاً صناعيين من مختلف الفئات، التى تشمل أعضاء يعملون على الارجح فى أنواع أخرى من العمل، عادة فيما يعرف "بالقطاع غيرالرسمى" وبالتالى تشمل مصالح متنوعة. وفى أفريقيا، تزداد الصورة تعقيداً من خلال المعدل الذى تحافظ به الأسرالحضرية على روابطها مع المجتمعات الريفية وتحتفظ بالحق فى الأرض. لقد أثر دائماً عدم الاعتماد الكامل لأغلب أسر الطبقة العاملة الصناعية على التوظيف الصناعى والاجرة فى بعض الاوقات على سلوك التفاوض وعلى المشاركة السياسية، كما تلاحظ العديد من الدراسات النقابية فى العالم الثالث.

ورغم ذلك ففى الوقت الراهن، هنالك ميل كاسح للطبقة العاملة بالتوجه نحو القطاع غير الرسمى (كما هى الحقيقة أيضاً بالنسبة للشريحة الدنيامن الطبقة الوسطى لإيجاد مصادر دخل فى القطاع غير الرسمى). وتزداد الفواصل اختلاطاً بين الشريحة الدنيا للطبقة المتوسطة والطبقة العاملة، كما هى الحال بالنسبة لفكرة الطبقة العاملة نفسها والتى أصبحت غير دقيقة. ويجد الفرد مجموعات من أسر الشريحة الدنيا للطبقة الوسطى مرتبطة فى أنشطة واسعة، بعضها قد يتيح فرصا لبناء أسباب معيشية ، ولكن أغلبها غير كاف.

وكما توضح الأرقام المذكورة أعلاه، فإن التعريف القاصر "القطاع غير الرسمى" يشكل حالياً نواة هامة لأنشطة الأعمال المحلية فى أغلب مدن العالم الثالث المضروبة بالأزمة. وفى هذه الحالة هنالك بالتأكيد وعد واضح بالنسبة للشريحة الحضرية ذات الدخل المنخفض، إلي درجة أن انخفاض المداخيل لأغلب السكان العاملين بأجر أو مرتب يشجع استهلاكاً أقل للمنتجات الصناعية الحديثة والعودة للتعامل مع التجار والحرفيين. وهكذا فإن نفس القوى التى ألغت وظائف العمالة الماهرة نسبياً داخل القطاع الصناعى الرسمى، قد خلقتها فى الوقت نفسه، ولكن على مستوى التعقيد التكنولوجى والإنتاجى المنخفض، فى القطاع غير الرسمى. وتنمو الصناعات الصغيرة بسرعة أكبر عن أى من الأخريات. ورغم ذلك، فإن الأخيرة لديها دائما صعوبات جمة فى الحصول على مزايا الطلب لسلعها وخدماتها، لأنها تعتمد هى نفسها فى الحصول على بضائع منتجة فى القطاع الرأسمالى الحديث وبالتالى فهى غير قادرة على عزل نفسها بنجاح عن الأزمة.

ويقدم بالطبع "القطاع غيرالرسمى" النامى أكثرمن مجرد استراتيجية بقاء استثنائية لذوى الدخول الدنيا. إنه يقدم فرصاً للبقاء و/ أوالربح للصناعة الرأسمالية، سواء كانت وطنية أو عالمية، وكذلك يتحول سوق العمل الرسمى إلى ترتيبات العمل- بالقطعة محلياً، والذى يلغى تكلفة النفقات غير المباشرة الثابتة overheads والمزايا القانونية للعمال. إنها تحمى كبرى العمليات التجارية المتكاملة رأسياً والتى توظف عادة جيوشاً من بائعى الطرقات. وكذلك تحتوى على قطاع مالى مهم. فقد أصبح القطاع غير الرسمى، الذى يتشكل فى عملية متوازية فى الاقتصاديات العالمية المتطورة، نوعاً من سوق غير منظم لكل شئ، ومدمج مع الاقتصاد الخفى، الذى يرتبط فيه العمال بشرائح عديدة من المجتمع بدون مراجع رسمية ملزمة بالقانون أو العادات التى أقيمت علناً وأجيزت شرعياً لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الأطراف.

وحيث إن البطالة وتدهور الأجور الحقيقية فى المناطق الحضرية يجعل البقاء أصعب، فإن العديد من الحكومات (والمانحين) ترغب فى تشجيع إعادة الناس الى الريف، وعلى افتراض استحالة استمرارية تدفق موارد الرزق فى المدن، أوالاستمرار فى دعم البقاء هناك، وإن وسائل العيش سهلة المنال فى المناطق الريفية. وهناك بعض مؤشرات على حدوث الهجرة المعاكسة فى الحقيقة. ففى المكسيك مثلاً، فقد تدنت بوضوح أعداد المستخدمين فى صناعة البناء والتشييد (هى دائماً مصدر رئيسى للعمل بالنسبة للمهاجرين من القرى الفلاحية) خلال السنوات الخمس الأخيرة، فى حين ارتفع عدد المسجلين كنشطين اقتصادياً فى الزراعة. وفى غانا، يبدو أن أغلب قاطنى الحضر يعودون إلى قراهم لأخذ نصيبهم فى زراعة الأرض، أو ببساطة للعيش مع العائلة الممتدة. وبالتأكيد، يمكن ذكر حالات أخرى من الهجرة المعاكسة.

ومع ذلك، يمكن للفرد أن يتساءل عما إذا كان الرجوع الى الحياة الريفية هوالرد على المأزق الحضرى الخاص بأواخر الثمانينيات فى أجزاء كثيرة من أمريكا اللاتينية وأفريقيا. ويمكن لأفراد وجماعات من عشيرة واحدة أن يتحركوا من المدينة الى الريف فى العديد من المناطق، ولكن هناك ميلاً فى الوقت نفسه، لمهاجرين آخرين فى الاتجاه المعاكس. وفى العديد من الحالات، فإن الموارد فى الريف ببساطة غير كافية لإعطاء سبل عيش لهجرة معاكسة واسعة من السكان، ولاتترك بنية ملكية الأرض المؤسسة على الملكية الخاصة، فى العديد من الحالات (خاصة أمريكا اللاتينية) مجالاً لفقراء الحضر للعمل فى الزراعة إلا كعمال زراعيين بأجر.

ويعطى بالطبع بقاء الملكية الجماعية للأرض والبنية التقليدية للعشيرة فى أفريقيا آليات إضافية يمكن من خلالها مبدئيا استيعاب قاطنى الحضر فى الريف. وتمثل تجربة أكثر من مليون غانى طردوا من الأقطار المجاورة حالة درامية فى هذا الجانب، حيث عادوا إلى قراهم بدون الحاجة إلى برامج توطين خاصة. ولكن ليست دائما الأراضى المشاعية خصبة أو أن بنية المجتمعات مرنة كما فى غرب أفريقيا المدارية: ففى أجزاء عديدة من القارة يشكل الازدحام السكانى، وجرف التربة وكوارث الحروب. قيوداً هامة حول إعادة قاطنى المدن فى الثمانينيات من ذوى الدخول المنخفضة الى الفلاحة.

الميزات والخسائر فى المناطق الريفية:

إن مقصد المؤسسات التمويلية الدولية والمانحين الذين يعملون على وضع برامج سياسات الإصلاح لحكومات دول العالم الثالث المدينة هو توجيه عملية التكيف فى اتجاه مساندة الزراعة، وبالتحديد الزراعة الفلاحية (على الرغم أنه بالممارسة هنالك الكثير من الإصرار على تشجيع الزراعة التجارية الكبيرة أيضاً). وفى قطر بعد الآخر، قد تغيرت سياسات التسعير والتسويق لصالح المنتجين الزراعيين، بافتراض أن أزمة الثمانينيات يمكن أن يكون سببها وبدرجة كبيرة الإصرار الرسمى السابق علي استخلاص منتجات رخيصة من الريف. ونظر لتدهور إنتاج الغذاء، وانخفاض حجم محاصيل التصدير على أنها مرتبطة بعدم قدرة المنتجين الزراعيين على كسب قوتهم من الزراعة وهجرهم بعد ذلك للإنتاج أوالانسحاب من السوق. ولأن مثل هذا التفسير قد أفاض فيه المتابعون للحياة الأفريقية الريفية، فإن هناك ميلاً لتأكيد الدور الاستغلالى لوكالات التسويق الحكومية، والتى لها أهمية خاصة فى الإطارالافريقى، والإصرار على مزايا تشجيع الشركات الخاصة فى حقل التسويق الريفى.

إذن ترتبط عملية التكيف فى أفريقيا فى الثمانينيات بتشجيع الأشكال الجديدة لتنظيم الأعمال الريفية، خاصة فى قطاع تسويق الغذاء. ويشكل ذلك فى العديد من الحالات شيئاً من الاعتراف الرسمى بالأنشطة التجارية الخاصة والتى قد استمر فيها من قبل فيما يعرف "بالسوق الموازى"- الممنوع بواسطة السياسات التسويقية الرسمية ولكنه يزدهر واقعياً فى العديد من أجزاء القطر أو المناطق التجارية التى تقع خارج نطاق رقابة الدولة. ومع ذلك فى حالات أخري، فإنها تمثل انطلاقه جديدة وتخلق فرصاً اقتصادية جديدة. ولايمكن قول نفس الشئ عن المناطق الريفية فى أمريكا اللاتينية، حيث سيطرت التجارة الخاصة لفترة طويلة وتميل للعمل من خلال الارتباط بين تجارة التجزئة ومراكز احتكار القلة التابعة لرأس المال التجارى الخاص.

هل يستجيب الإنتاج الزراعى و/أو الإنتاجية لسياسات التسعير وسياسات الحوافز بطريقة توحى بأثر إيجابى للتكيف على صغار المزارعين؟ على الرغم من أنه يمكن الإجابة عن هذا السؤال بنعم لأقطار مثل زيمبابوى وغانا، فإن الإجابة بالنفى عموما تبدو سليمة. فقد جعل

تخفيض العملة وأزمات العملات الأجنبية وتدهور الهياكل الأساسية المادية من الصعب جداً على العديد من صغار الفلاحين أن ينموا إنتاجهم أو يسوقوا أكثر، على الرغم من الحوافز الاسمية الممنوحة لأسعار المنتج العالية. فقد أصبح السماد نادراً ويكلف الكثير؛ وتعطل الجرارات والناقلات، وأصبحت الطرق والسكك الحديدية صعبة الاستخدام. وفى مثال توضيحى واحد، كان انعدام العملات الصعبة لشراء جوالات الجوت سبباً فى خسارة أكثر من مليون طن من الحبوب، والتى لم يمكن جمعها بعد الحصاد، وبالتالى لم تصبح رصيداً دائن وإنما رصيداً مديناً فى حسابات صغار المزارعين الذين استثمروا أموالهم لإنتاجها. وفى مثل هذه الحالات تفتقد أسعار المنتج العالية أهميتها(١٤).

علاوة على ذلك، يشكل مقرضو النقود والتجار الريفيون، فى أمريكا اللاتينية وبعض المناطق الأفريقية، عائقاً منيعاً بين الأسعار العالية التى تشجعها الحكومة من جانب والأسعار الأخرى المدفوعة حقيقة لصغار المنتجين فى الحقل. إن الأسر الفلاحية التى تعيش على التسلفيات المقدمة بواسطة هولاء الزبائن الدائمين ليس لديها فرصة للتساؤل عن الأسعار التى ينالونها عن المحاصيل والتى تسلم في النهاية لهؤلاء التجار والمقرضين.

ومن الأرجح أن يكون المنتجون الزراعيون الذين يمكنهم الاستفادة من الأزمة الحالية، وحيث تغير الأزمة محددات العلاقات الاقتصادية فى مجتمعات أمريكا اللاتينية وأفريقيا، ضمن كبار ومتوسطى المزارعين الرأسماليين الذين هم منظمون جيداً لتأكيد سيطرتهم على توريد مدخلاتهم، وكذلك يستطيعون تعويض الارتفاع السريع لتكاليف المدخلات بأخذ أفضلية انخفاض مستويات أجور العمالة الزراعية، أوصغارالمنتجين الذين لايحتاجون لحسن الحظ لتمويل أو مدخلات مصنعة، كما هو الحال بالنسبة لزارعى البن والكاكاو فى غانا وساحل العاج، وكذلك بمقدورهم إنتاج أغلب الغذاء الذى يحتاجونه محلياً. وفى أقطار محددة، تبرز الشركات عابرة الأوطان مرة أخرى كأمثلة باعتبارها نوع الشركة الأولى، ولدى بعض الحكومات رغبة (وليس ذلك مدهشا)، فى تشجيع الاستثمار الأجنبى فى الزراعة. ويجب أن يكون المنظمون المحليون أفضل تنظيماً ويتلقون مساندة قوية من الحكومة من أجل حماية أنفسهم من مخاطر تمويل الاستثمار فى الزراعة فى الظروف الراهنة.

إن أنواع مجتمعات الفلاحين التى تقع فى الشريحة الثانية- لديهم أرض خصبة ويحتاجون

قليلاً من المدخلات- حيث إنهم ينتجون كميات كافية من الحبوب الأساسية للاستهلاك العائلي بدون حاجة للاعتماد على مشتريات الغذاء- لايشعرون بأثر ارتفاع أسعارالغذاء[١٥]. ولكن في أغلب قرى أمريكا اللاتينية حيث أغلب السكان الريفيين لا يملكون أرضاً ويعيشون على العمل المأجور ويعانون معاناة شديدة بسبب ارتفاع أسعار الحبوب- وهو نتيجة حتمية ملازمة للتصخم واختناقات مدخلات الإنتاج، وحتى في غياب المحاولات المعنية من جانب الدولة لدفع الأسعار إلى أعلى.

إجمالاً، من المهم تذكر ان اعداد متزايدة من العائلات الريفية قد افقرها الركود والتكيف بينما تقلل الأزمة بوضوح من الفجوة الموجودة رسمياً بين الدخل النقدى للفئات الفقيرة في المناطق الحضرية والريفية- مضيقة أفضلية فقراء الحضر، وعندما يضاف في الحساب الدخل المعيشى غير النقدى (النوعى) لبعض قاطنى الريف، فربما في بعض الأحيان يلغى أو يقلب أفضلية الحضر كلياً- ولا تستطيع العائلات الريفية ذات الدخل المنخفض معالجة حالتهم بسهولة من خلال الارتباط بالأعمال الصغيرة في التجارة والخدمات إنما يستطيعون ذلك بالهجرة فحسب.

ردود الفعل الجماعية والفردية على الازمة:

هكذا يبدو أن الميول الاقتصادية الكلية تعيد تحديد محددات كسب الرزق في مجتمعات أمريكا اللاتينية وأفريقيا بعدة طرق: بتقوية الميل للمصالح العالمية وتفضيلها على المصالح الوطنية، وإعطاء المضاربات المالية الأولوية على الاستثمار المنتج، وتشجيع تنظيم العمل في القطاع غير الرسمى أكثر من القطاع الرسمى، وتقليص أهمية مجموعات الرأسمالية الوطنية والطبقة العاملة، وزيادة كبيرة في أعداد العمال في الأعمال الصغيرة في الخدمات والتجارة والصناعة المحلية، وتهديد مقدرة صغارالمزارعين والفلاحين على الارتباط بالزراعة التجارية.

ويكون رد فعل الناس في هذا الإطار فردياً وجماعياً، للتهديدات والفرص المتولدة، وذلك لحماية مستوى معيشتهم وكذلك طريقة حياتهم. وربما يتخذون بعض الإجراءات للاحتجاج على الأوضاع الموجودة ويمارسون جهودا لإحداث التغيير. من المهم دراسة هذه الاستراتيجيات الفردية والجماعية، ليس فقط ببساطة كجهود للبقاء رغم الركود، وإنما كأنماط للسلوك تسهم في تغير مجمل بنية المجتمع والتى لها آثار سياسية هامة.

يمكن للمرء أن يبدأ التفكير حول حقيقة أن البيئة الاقتصادية الكلية المرتبطة بالركود والتكيف تفرض على العديد من الناس، ذوى المواقع المختلفة داخل الاقتصاد لأى قطر، أنواعاً معينة من السلوك الاقتصادى الضرورى والحتمى. وعلى الرغم من أن هذا السلوك يبدو كاستراتيجيات شخصية ودفاعية فحسب (استراتيجيات مقيدة بأكثر الحسابات فردية وتتم داخل حدود كل أسرة) فإنها تعطى فى الحقيقة دلالة سياسية واجتماعية واسعة.

فمثلاً محاولة الحصول على دخل أجنبى من خلال الهجرة أو التحويلات هى استراتيجية فردية، لكن أثرها عميق على الاقتصاديات والمجتمعات المحلية. ويجب على الأخص ذكرهجرة ذوى المهن هنا، حيث إن فقدانهم للدول المتطورة يحرم الأقطار المتخلفة من أشكال نادرة من رأس المال البشرى[١٦]. بالمثل، تغير واقعياً عملية احتفاظ الطبقة العليا والوسطى بحسابات بالعملة الحرة (خاصة فى أمريكا اللاتينية) محددات للفرصة الاقتصادية بطريقة تؤثر على التطور طويل الأمد على بنية الفرصة. وحتى محاولة عائلات الطبقات الوسطى فى أمريكا اللاتينية على دفع الإفقار فى أوقات ارتفاع التصخم من خلال تسييل الأصول ووضعها فى حسابات بنكية باسعار فائدة، لها مدلولات احتماعية سياسية بالإضافة للاقتصادية المهمة- ويرتبط مصيرالعديد من كبار المدخرين بأسعارالفائدة العالية، ويعنى تخفيضها مشكلة سياسية ذات دلالة.

بكلمات أخرى، فقد أصبح هناك عدد من الاستراتيجيات الدفاعية، جعلتها الأزمة إلزامية، وهى استراتيجيات تقوى باستمرار الروابط العالمية وعناصر المضاربة المتاصلة فى الأزمة والتى يمكن أن تغير أسس التأييد السياسى للأنظمة القائمة. إن المحاولات الأخرى للعائلات فى مقاومة الأزمة، وعند النظر إليها من وجهة نظر الأمة ككل، ذات ميل مشابه للفعل ضد حل الأزمة فى حدود السياسة الراهنة. فمن وجهة نظر عائلة مواجهة بانخفاض الدخل الحقيقى، مثلاً، من المهم أن ترسل إلى قوة العمل أعضاء أكثر من ضمنهم النساء والأطفال، ولكن من وجهة نظر العاملين ككل فإن ذلك قد يكون تطوراً مدمراً.

ويمكن قول الشئ نفسه عند الارتباط بالممارسات الفاسدة أوالتحول الى الجريمة كنوع من رد فعل الأفراد فى مواجهة انخفاض الدخل ومحاولة استعادة المواقع المفقودة. ويثبت ارتفاع معدلات الجرائم فى المدن الأفريقية وأمريكا اللاتينية أهمية هذا الخيار، كما يؤكده النمو الحاد

فى الأنشطة المرتبطة بالمخدرات. هذه هى الطرق الوحيدة للتقدم أوالبقاء الموجودة للعديد من الناس، لكنها تتم داخل إطار من العنف وعدم الشرعية ممايقوض أسس مبادئ المجتمع المدنى.وهى بكل ذلك إنما تقوى بأكثر مماتعارض، الديناميكية التحللية للأزمة(١٧).

على الأرجح ان لا تقتصر ممارسة الفساد و/أو الأنشطة الإجرامية على الأفراد المرتبطين باستراتيجية فردية للبقاء فقط، وإنما يندمج داخل النسيج الاجتماعى ويشكل مؤسسات متزايدة الأهمية داخل المجتمع الواسع. كذلك يمكن أن تضعف المؤسسات العامة، المسئولية عن القيام بالأنشطة العادية للدولة والقطاع الخاص، وفى الوقت نفسه يتم تقوية مؤسسات مخصصة أخرى وهذه دائماً مؤسسة على العشيرة والروابط العرقية أو الأشكال المختلفة للأخوة الدينية. ويمكن أن يكون لنمو أهميتها آثارسلبية على الوحدة الوطنية، خاصة فى حالات النزاعات الدينية والعرقية.

وأيضاً وفى الوقت نفسه هناك إمكانيات كامنة للأزمة لتشجيع تغيرات فى المنظمات الاجتماعية والممارسة السياسية والتى تسهم فى خلق مجتمع مشاركة أمية حيث كان إبعاد العديد من المجموعات هو القانون السائد منذ فترة طويلة من الزمن. مثلاً، يمكن أن تكون تقوية التضامن العرقى والإقليمى فى بعض الحالات أكثر فائدة، إذ إنه يحمى العائلات المعرضة للأزمة ويسمح لهم بصوت فى السياسة. وبالمثل، يعطى التحدى الذى تضعه الأزمة والتكيف دفعة لأنواع أخري من العائلات والجيران للتعاون وهى تذهب إلى أبعد من "استراتيجيات البقاء" وتخلق مراكز للجوار والمساعدة المتبادلة داخل مجتمع مدنى حديث التكوين. (مثل المطابخ التى يجتمع فيها الجيران لصنع الحساء) حيث ترتبط العائلات مع بعضها فى مجهودات تعاونية لتقليل تكلفة المعيشة وفى حالات أخرى يجهز الجيران مطالب جماعية للسلطات كما يمكن تكاملها لأبعد من ذلك فى شكل هرمية فيدرالية أو كنفودرالية تجعل صوت المجموعة مسموعاً على النطاق الوطنى العالمى(١٨).

وربما يجب تأكيد ثلاث سمات لهذا الميل المتنامى للمستوى المحلى للتعاون بين قاطنى مدن أفريقيا وأمريكا اللاتينية. تنزع روابط الجيرة فوق كل شئ إلى الاهتمام بقضايا الاستهلاك، سواء كانت جماعية أوفردية، حيث يتحد الأعضاء من أجل الاحتجاج على ظروف المعيشة غير المقبولة، وإلغاء الدعم عن السلع العامة مثل المنافع العامة أوالمواصلات، وانعدام قروض

الإسكان، والارتفاع المفاجئ لأسعار الأغذية. وقد يكونون مهتمين بالبيئة. وغالباً ماتكون مطالبهم رغم ذلك، غير متضمنة فى إطار عام، حول موضوعات التوظيف والأجور أى حول أحوال الإنتاج. وبما أن هذه هى الحالة، فإن هذه المنظمات ترتبط أساساً (والتى تنمو فى العددية بصورة ملحوظة خلال الثمانينيات) فى حوار مع الدولة وليس القطاع الخاص. إن المدلولات السياسية لهذا الحوار ذات مغزى[١٩].

وفى الوقت نفسه ،تتجه أنواع المنظمات المدنية المنبثقة فى المناطق الحضرية فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا نتيجة للأزمة لضم أعداد كبيرة من النساء، والسبب أن النساء أكثر اهتماماً بالصعوبات الناجمة فى مجال الاستهلاك. فتجتذب منظمات الجيران النساء من عزلة المنازل والي المنظمات التى يجب أن تتعامل مع الدولة، وليس بالضرورة لأن النساء مهتمات أصلاً مباشرة بالسياسة ولكن لأنهن مهتمات بتأمين مستقبل أسرهن. وكما وضعتها مجموعة من مقالات نساء أمريكا اللاتينية "لو أن السوق والدولة خلقا ظروفاً محتملة فى إطار الحقل الفردى أى ميدان النساء، فإن النساء سيبرزن فى الحقل العام للاحتجاج على الظروف والمطالبة بحل". وهذا يعطى أشكالا جديدة للممارسة السياسية[٢٠].

أخيراً، من المهم ملاحظة أنه على الرغم من أن الروابط المدنية من هذا النوع قد تكون ذات علاقة مع حزب سياسى معين، فإن الأغلبية تبدو أنها تحبذ الاستقلال السياسى. وتبدى شكوكا ملحوظة حول البنية السياسية القائمة. هكذا تنحو منظمات الجيران إلى أن تكون خارج إطار القنوات التقليدية للدولة والحزب، وتقدم تحدياً للنظم السياسية المنشأة علي أسس سلطوية- احتوائية.

ينعكس أيضاً عدم الرغبة فى الاستمرار فى العمل داخل أطر التحالفات السياسية السابقة فى أنشطة أغلب منظمات الطبقة العاملة والفلاحين والمزارعين فى محاولاتهم للتعامل مع مخاطر الثمانينيات. وفى الحقيقة تحركت اتحادات النقابات فى العديد من الأقطار بشكل واسع للاحتجاج ضد فرض برامج التقشف بواسطة الحكومات غيرالشعبية، وقد كسبت تنازلات تراوحت من سحب السياسات الى تغيير النظم. وفى مثل هذه الأنشطة، التحمت مع النقابات مجموعات واسعة من الناس، وفى أوقات شملت اتحادات الفلاحين ومنظمات ذوى الدخل المتوسط والمنخفض الحضرية[٢١].ويبدو أن النقابات غير ناجحة عموماً فى موضوع حماية

المصالح المحددة لعضويتها فى مكان العملّ خلال العقد الأخير فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وذلك إلى حد كبير بسبب تهديد البطالة المعلق فوق رؤوس كل العمال. وقد كانت هناك انفجارات مفاجئة لأنشطة الإضرابات، وسط عمال الصناعة والمواصلات، وعمال الخدمات فى القطاع العام، وأيضاً وسط المهنيين، فى أغلب أقطار أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وفى بعض الحالات هددت هذه الإضرابات بإيقاف مجهودات التكيف. ولكن عموماً، فقد فاوض العمال المنظمون فى نقابات الإدارة وكانوا ميالين لقبول استقطاعات كبيرة فى الرفاهية بدون اتخاذ إجراءات يمكن أن تجعل توظيفهم فى خطر(٢٢).

بالنسبة لأسرة زراعية، فإن معادل الإضراب هو التراجع إلى زراعة ما يكفى غذائهم، أونقص فى حجم المنتج المعد للسوق. وربما يأتى ذلك كنتيجة لقرار واعٍ بالانسحاب من السوق أو نتيجة لعدم كفاية الفرصة للاستمرار فى إنتاج وتسويق المحصول. وحيث إن هناك ميلاً خلال العقد الأخير أو قبله قليلاً لتناقص الفائض الزراعى المعد للسوق فى العديد من المناطق الريفية فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية، فيمكن للمرء افتراض أن هناك نمواً لعدم التعاطف وسط الفلاحين مع البرامج التى تطبقها الأحزاب الحاكمة أو التحالفات. وهذه تعنى ضمناً إضعافاً متزايداً للاتحادات المحلية التعاونية فى أفريقيا(٢٣) وخلق أشكال جديدة للتمثيل و/أو التضامن فى ريف أمريكا اللاتينية.

وعلى علاقة بهذا الأخير، يبدو أن أعداداً مختلفة من الأنماط تبرز فى الثمانينيات. فقد أدى تدهور المعيشة فى بعض أجزاء ريف أمريكا اللاتينية لنمو حركات حرب العصابات وأيضاً لتحديد المناطق الواقعة تحت سيطرة مروجى المخدرات. فى هذه المناطق، افتقدت الدولة واقعياً كل سيطرتها(٢٤). وبالمقارنة مع مناطق أخرى فرضت الأنشطة العسكرية الاحتزازية هيبة الدولة مع ضياع فرص المشاركة المحلية. وفى مناطق أخرى، تفاوض أشكال جديدة لمنظمات الفلاحين المستقلة، بجدية مع الدولة والشركات الخاصة، وفى أثناء ذلك تختار عدم الارتباط بأى حزب سياسى. وهنا توجد، مثل الروابط المدنية الحضرية، بنية جنينية لمجموعات المصالح واعية بمنافع المناورة بين الأحزاب السياسية، بدلاً عن الوقوع تحت السيطرة الكاملة لحزب واحد فقط(٢٥).

المدلولات السياسية للأزمة:

بديهى أن الركود والتكيف قد أثرا بشدة على مقدرات أغلب أقطار أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبى فى إنشاء مرتكزات ثابتة للنشاط الاقتصادى والاستثمار. فلم تستطع أغلب الحكومات التى واجهت التدنى الحاد فى الإيرادات العامة، بينما الأزمات متواترة فى ميزان المدفوعات، والعبء ثقيل لخدمة الديون، مقابلة التزاماتها المحلية أوالعالمية خلال العقد الأخير أو أكثر. فقد تدنت نوعية الخدمات العامة أو ببساطة اختفت، تدهورت الأشغال العامة والبنية الأساسية، وهجرت الأعمال الإدارية والتنظيمية العامة أوقلصت بحدة.

وتشكل الميول نحو التدويل والاتجاه نحو القطاع غير الرسمى والتى ميزت أنماط التغير الاجتماعى خلال العقود الأخيرة، جزءاً من ديناميكية تقليص الدولة، وكلاهما ينبثق من تدهور مقدرة المؤسسات العامة كما أنه يسهم فى تدهورها أيضاً . وتنظر الحكومات التى لا تستطيع ضمان عملة مستقرة إلى أن جهودها من أجل التكيف وإصلاح الاقتصاد الوطنى تتداعى فى وجه أنشطة المضاربة الكاسحة وهروب رأس المال. وعلى نفس الوتيرة يشير ضمنياً تدفق المهاجرين خارج الحدود للبحث عن معيشة أفضل إلى خلق اقتصاديات التحويلات (مثل هروب رأس المال) والتى لايمكن فرض ضرائب عليها أوحتى تحديد حجمها. والذى يضعف -وبشكل أكبر- القاعدة الضريبية وبنية الخدمات والأنظمة العامة هو تدهور أو انهيار أغلب الأنشطة الاقتصادية للقطاع الرسمى، والتوجه الكاسح نحو الترتيبات غير الرسمية وسط الأغنياء والفقراء على السواء.

علاوة على ذلك، تجعل الحاجة الملحة للحفاظ على تدفق رأس المال الأجنبى (فى شكل منح، وقروض واستثمار أجنبى) وإعادة التفاوض حول شروط سداد الديون، أغلب الحكومات فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبى بالأخص عرضة لتأثير المانحين والمؤسسات الدائنة- فى الحقيقة أن دراسة صناعة السياسة الاقتصادية دائما مؤطرة فى عقد الثمانينيات فى قوالب من "سياسات فرض الشروط" . ويبدو أن مبادرة السياسة، فى هذا الإطار، تنبع من خارج الحدود الوطنية رغم أن ما ينتج عنها من تفرعات يدار بواسطة الدولة وموجه نحوها (بما فى ذلك رد فعل المجموعات الداخلية).

حتماً ستتأثر أسس تأييد الدولة بالمقابل بواسطة هذه العمليات. أولاً لأن مقدرة الحكومات على حماية وتشجيع مصالح قطاعات كبيرة من المجتمع يتم تحديها باستمرار وثانياً لأن هذه المصالح نفسها تتغير كلما حاول الناس خلق استراتيجيات جديدة للمعيشة. وفى الأقطارالتى تحكمها الشللية الضيقة أوبواسطة شبكة من الرجال الأقوياء الموزعين إقليمياً، وحيث يسود نظام حكم وحشى، فإن الممارسة السياسية يمكن أن تغير قليلاً. ولكن فى الأمم التى يشمل التحالف الحاكم العمال والموظفين العموميين وعناصر من فقراء الحضر وربما الصفوة الوطنية الزراعية و/أو الصناعية- بالإضافة الى العاملين فى التجارة والتمويل الخارجى والداخلى ربما تتعرض البنية الموجودة لتجميع المصالح والتوفيق بينها للاهتزازالشديد.

ولأن الدولة هى صاحب العمل لكل من موظفى الخدمة المدنية أو عمال الصناعة المملوكة للدولة، فقد حاول أغلب أقطار أمريكا اللاتينية والكاريبى وأفريقيا، كمارأينا، تجنب فصل المستخدمين حتى على حساب تخفيض الدخل الفردي. وفى الوقت نفسه، وعلى الرغم من تنفيذ استقطاعات كبيرة على دعم أغلب سلع التغذية الأساسية والمواصلات، والتى تشكل نوعاً مختلفاً من المكافأة لقطاع واسع من الزبائن الحضريين، فقد بذلت جهود من أجل عدم الإلغاء النهائى لهذه الأنواع من الدعم. ويعنى ضمناً تدنى الإيرادات المرتبطة بالركود والتكيف انخفاضاً واضحاً فى مقدرة الدولة على إمداد جماعات التأييد الخاصة بها ضمن قاطنى الحضر من ذوى الدخول المتوسطة والمنخفضة الشئ الذى يعنى حتمية عدم التعاطف والمعارضة. وتحمل المظاهرات العفوية والعنيفة فى العديد من الأقطارخلال السنوات القليلة الأخيرة الشهادة على هذه القضية.

وقد تبرز أيضاً التوترات فى العلاقة مع الصناعيين ذوى التوجه للسوق الوطني. ففى سياق عملية التكيف تهدد مقدرة الدولة لحماية المنظمين المحليين فى القطاع الرسمى والمنتجين لسلع الاستهلاك المحلى، إلى الدرجة التى يجب عليها فتح الاقتصاد المحلى للمنتجات الأجنبية، وتخفيض وتقييد التمويل، وبالتالى تواجه دولة تعتمد على التحالف مع هؤلاء المنظمين مقاومة داخلية ضخمة. وفى هذه الحالات، إما أن يكون القطاع الصناعى المحلى قوياً بما فيه الكفاية لإجبار الحكومة على مقاومة الضغوط العالمية، أوأن يصبح غير متعاطف وتخسر بذلك الحكومة عنصرتأييد سياسى آخر.

وقد تم إدارة توترات من هذا النوع، والتى تعنى ضمناً تآكل التأييد للعديد من الدول وتهديداً لاستمرارية أنماط تحالفات مابعد الاستقلال أو ما بعد الحرب، فى العديد من الأقطار بنجاح نسبى.يجب بالتحديد المحافظة على طبيعة التوازن غير المستقر بين المصالح المختلفة مما يجعل الكثير من جهود التكيف تبدو فى هذه الظروف متناقضة وغير منسجمة داخلياً. وفى حالات أخرى، يبدو أن نمط تحالفات عريضة قد فتحت الطريق أمام ترتيبات ضيقة جداً، تعود فيها الدولة إلى أنماط النموذج الأول "الاستعمارى الجديد " الذى يتسم بالسيطرة الواضحة للصفوة ذات التوجه التجارى والتمويلى الخارجى. وفى أخريات، تشهد الانحلال العملى للمجتمعات المحلية، كلما أججت النعرات الإقليمية والعنصرية من خلال تدنى مستويات المعيشة وإضعاف التحالفات السياسية الضعيفة أصلاً.

وتبرز نقطة حاسمة فى هذا المنحى تتعلق بما يعرف بلغز "القابلية للحكم" فكيف يمكن التعبير عن إيصال المصالح المتنازعة الواسعة والمرتبطة بالأزمة والتكيف ضمن بيئة سياسية مستقرة فى وقت تقوض كلياً فيه المشروعية والكفاءة للعديد من الدول؟ كيف يمكن أن يطور الإحساس الكافى بالتعاون والهدف حتى يسمح باستجابة جماعية كافية للأزمة؟

يمكن الإجابة عن السؤال جزئياً بالرجوع للتوجه المشجع،المذكور من قبل، لأشكال التعاون الجديدة المتولدة وسط العديد من المجموعات المتأثرة بالأزمة ولهذه المجموعات الباقية خارج القنوات السلطوية- الاحتوائية و"الزبونية" والتى تمثل المصالح فى دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا والكاريبى. ويمكن لهذا التطور أن يسهم مبدئياً فى تشكل ممارسة سياسية أكثر ديمقراطية، فيها يعبر عن مصالح مختلف المجموعات فى ميادين سياسية مفتوحة.

على أى حال، يجب أن يوجد هذا الميدان، ويجب أن يعمل جيداً بما فيه الكفاية لمعالجة المطالب والمصالح الجمعية وتحويل القرارات الى سياسات، بكلمات أخرى، يجب أن تكون هنالك دولة تعمل، ولها مقدرة على الحوار وسيطرة كافية على الاقتصاد حتى تكون قادرة على تخصيص الموارد. ويجد المرء الآن، حالات تكون فيها الدول إما ذات أساس ضيق أو مقيدة الاستيعاب للمطالب الأساسية أو أضعف من أن تستطيع أن تعالجها. فى مثل هذه الحلات تكون محاولات إيجاد حلول مبتكرة للأزمة عرضة للإجهاض. ويمكن أن تجد هذه الحكومات مساندةمن قبل المانحين الدولين أو المنظمات غير الحكومية، ولكنها لاتصلح لدعم مشروع قومى.

تحاول الحكومات، والتى تواجه بطلبات ملحة ومتعارضة للمساعدة خلال الأوقات الصعبة، فى ظل دولة ضعيفة أساساً، تجنب الانهيارالكلى للهيبة العامة وتختار اللجوء إلى الحل الشمولى والقمعى[٢٦]. وهذا نمط نموذجى لأغلب أمريكا اللاتينية خلال العقد الأول للأزمة الاقتصادية (كما هوالحال وسط عدد من الدول التى تواجه الأزمة الاقتصادية فى أوربا الوسطى) ويمكن أن يصبح كذلك مرة ثانية[٢٧]

ويبدو، مع ذلك، أن نطاق إعادة تنظيم المجتمع خلال الركود يؤدى فى الحقيقة إلى صعوبة فرض النظام بالقوة- وهو نظام من النوع المطلوب لاستمرار عمل الاقتصاد الوطنى . فالتوجه نحو أنشطة القطاع غيرالرسمى فى العديد من المجتمعات، والتوجه إلى النشاط الاقتصادى بعيداً عن رقابة أو سيطرة الحكومة، وظهور أنواع جديدة من التضامن والتى تقع خارج البنية التقليدية الاحتوائية، كلها تعنى إغلاق طرق عديدة للضبط الاجتماعي.

وبديلاً عن ذلك، يجب تقديم مطالب العديد من الفئات، ويجب أن تطور استراتيجيات التغيير، داخل الأطر الديمقراطية. إن تقدم أنشطة القطاع غير الرسمى وتدويل الاقتصاد والمجتمع إضافة إلى المعاناة الشديدة المفروضة على العديد من الناس بواسطة الأزمة، إنما تعنى، رغم ذلك، صعوبات جمة للتحول للنماذج الأكثر ديمقراطية للعلاقات بين الدولة والمجتمع. ويمكن أن يخلق التقسيم الشديد للمصالح، الذى أصبح أكثر سوءاً بواسطة الأزمة، ضغوطاً لا تحتمل للحكومات. وفى حين يجب أن تطور المؤسسات القادرة على اتخاذ قرارات توزيع المكاسب والخسائر فى التجمعات العامة المسئولة أمام أغلبية الناخبين. ويوضح التاريخ أن المجتمعات ذات الاستقطاب المتزايد والتى تنمو فيها أعداد من يتم إفقارهم تلقى فى بحثها عن الديمقراطية معوقات تشل من فاعليتها.

الهوامش والمراجع:

١- مالم يذكر فى السياق، فإن كل المعلومات المعروضة هنا قد أخذت من مطبوعات البنك الدولى المختلفة وبشكل رئيسى تقارير عن التنمية. تدهورت شروط التجارة بحوالى ٤ إلى ٥٪ تقريبا فى العام خلال ٨٠- ١٩٨٨. والذى يترجم إلى خسارة فى الدخل بحوالى ١٪ فى العام. بافتراض أن الصادرات والواردات تعادل ٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى ككل.

٢- حقق أحد عشرقطراً خلال الفترة ٦٠-١٩٨٢ معدل نمو سنوى فى معدل دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بأكثر من ٢٫٥٪، فى حين شهدت ١٠ أقطار تدهوراً فى معدل دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالى. انظر Ghai١٩٨٧

٣- مثلا، يقدرأن هروب رأس المال من السودان بين ١٤ و٦٠ بليون دولار للفترة ٧٧-١٩٨٧و ٨٤-١٩٨٥(Umbadda,1989)

٤- United Nations, 1988.

٥- بعض أشكال هروب رأس المال قد عكست فى الأرقام حول تدهور شروط التجارة، إلى المدى الذى اتخذ أشكالاً لتضخم فواتيرالواردات وتقليل فواتير الصادرات، وكما اتخذ أيضاً هروب رأس المال أشكال عديدة أخرى، والتى تشكل مصدراً إضافياً من خسارة العملات الأجنبية والمدخرات للاقتصاد.

٦- Ghai, 1988; Jamal and Weeks, 1988; ILO, 1988.

٧- لتحليل مفصل بالإضافة إلى مواد امبريقية إضافية، انظر Ghai, 1988 والذى على أساسه بنى هذا القسم.

٨- Jaspa, ILO, 1988.

٩- Jamal and Weeks, 1988; Ghai, 1988.

١٠- بنى هذا القسم بشكل كبير على Garcia, Infante &Tokman 1988

١١- لنقاش هذه النقطة فى الإطار المكسيكى انظر L. Mertens, 1986

١٢- Sawyerr, 1988, p.22.

١٣- Feijoo, 1988.

١٤- لنقاش حول المشاكل المتعلقة بالتكيف فى جمع محصول وفير فى زامبيا انظر Good ،1986

١٥- انظر Posnansky,1980 من أجل وصف جيد لحالة قرية أدى فيها التكيف لارتفاع الدخول.

١٦- من أجل دراسة لاستنزاف العقول من أفريقيا الى الولايات المتحدة، انظر Logan, 1987

١٧- انظر حول كولمبيا وحول بير Bagley, 1988; and mo rales,1986.

١٨- نمو المنظمات الشعبية فى شيلى قد نوقشت فى Leiva & Petras 1986

وبالنسبة للمكسيك انظر Carr 1987

١٩ - انظر Calderon and Carr, 1986

٢٠ - انظر Arizpe, 1987 تشكل المازرز أوف بلازا دى مايو مثالاً هاماً لمثل هذه الممارسة. انظر 1987 Feijoo &Gogna .

٢١- لنقاش جيد حول "لجان التنسيق" والتى نظمت سلسلة من الاحتجاجات العامة الكبيرة فى المكسيك، انظر Carr, 1986

٢٢- وحول الاحتجاجات المضادة للحكومة بواسطة المدرسين فى ساحل العاج، والتى أدت إلي إضراب صناعى واسع فى ١٩٨٧، انظر New Africa, 1986 March p. 35 .

وبالنسبة لنيجيريا فإن النضالية وسط النقابات المهنية قد نوقشت فى Isamah, 1986

٢٣- يحلل "Holmquist 1986" عملية التعبئة وسط المنظمات الفلاحية شبه المستقلة فى أفريقيا.

٢٤- ولنقاش حول حركة سينديرو لومينوسو فى بيرو، انظر Morales,

٢٥- لقد نوقشت تجربة منظمات الفلاحين المستقلة فى المكسيك فى Gondillo, 1987.

٢٦-انظر Stepnan, 1985; Kaufman, 1985; Anyang 'Nyong'O, 1987.

٢٧- لقد عبر عن مثل هذا النوع من التنمية فى أفريقيا بواسطة Timothy Shaw والذى توصل إلى أن العديد من الأقطارفى القارة "ناضجة للقمع" (Shaw , 1988: 319)

٢٨- انظر Cardoso, 1988; Hansen, 1987; Kaufman, 1985.

٣- الأزمة الاقتصادية ودول الكمونولث الكاريبى: الأثر والاستجابة

مقدمــــة:

يتم فى هذا الفصل دراسة آثار واستجابة الكمونولث الكاريبى للأزمة الاقتصادية، والتى أثرت منذ أواخر السبعينيات على عدد من أقطار العالم الثالث. وتعالج دول الكمونولث الكاريبى كجزء من مجموعة الدول الكاريبية كلها. ويبنى تبرير ذلك على اعتبارين: الترابط النسبى وسهولة الإدارة. فمنطقة الكاريبى من أكثر مناطق العالم بلقنة، وعلى الرغم من أن الكمونولث الكاريبى هو جزء صغير فى حجمه، إلا أنه يتكون من اثنى عشر قطراً بأحجام وتجارب تاريخية مختلفة، وبناتج محلى إجمالى موحد يفوق الـ١٣ بليون دولار وحجم سكانى يبلغ ٥ر٧ مليون نسمة. وكما يوضح الجدول ٣/١، فإن أحجام هذه الأقطار تتفاوت من الدول الصغيرة الكلاسيكية بسكانها ومساحة أرضها، وناتجها المحلى الإجمالى وتقل أحجامها عن ١٠٠ر٠٠٠ نسمة، و٣٠٠ر٠٠٠ كيلو متر مربع، و١٠٠ مليون دولار على التوالى، إلى أقطار يفوق حجم السكان فيها المليون نسمة ويفوق حجم السوق ٥ر٢ بليون دولار لأقطار صغيرة (جامايكا، وترينداد وتوباجو)، وحجم مساحة أرض كبيرة نسبياً فى مثل جوايانا ٢١٥ر٠٠٠

كيلومتر مربع. وبالمثل يتفاوت نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى من أقل من ٤٠٠ دولار إلى أكثر من ١٠ ألف دولار. ويبدو صعباً ضغط هذه التجارب فى شكل ذى مدلول فى المساحة المتاحة، ويكون ذلك مستحيلاً فى المنطقة الكبيرة بدون الرجوع إلى التعميم والرسم الكاريكاتورى. علاوة علي ذلك، بينما تشترك المنطقة الكبرى فى عدة سمات تاريخية متشابهة، والتى شجعت أفكارالتعاون الإقليمى. فقد انبثقت، فى الوقت الحاضر فقط، ومن خلال تشكيل بنية سوق مشتركة (CARICOM)، أشكال محددة للتعاون . وعلى الرغم من التركيز الواضح للورقة ، على موضوعات محددة مهمة ، فإن المرجعية ستتم للإقليم الواسع.

تبحث الصفحات التالية أولاً معنى وتطبيق مصطلح أزمة فى المنطقة، وتقترح تصويراً للخصائص، والتى سيتم بنائها فى القسمين اللاحقين. يليها بحث الاستجابة الإقليمية ونتبعها بخاتمة.

الأزمة: المعنى والتطبيق

لقد جلب الاضطراب الذى أعقب نهاية الازدهار الطويل فى الاقتصاد العالمى فى منتصف السبعينيات مصطلح الأزمة للاستخدام الواسع فى الكاريبى. لذلك ألحقت، بدون عجب، بهذا المصطلح معانى متعددة واسعة، على الرغم من أنها جميعا تأخذ معنى فترة من عدم الاستقرار تبدو فيها الحوادث الحاسمة أعراضاً. يشير أحد اتجاهات التفسيرات التى تتقبل النظرة الراهنة فى أغلب أقطار العالم الثالث، إلى أن الأزمة أساساً وجدت فى بنية مؤسسية وفكرية وقيادية فى المنطقة وأنها تركزت أساساً فى دولة ما بعد الاستعمار[٢]. وبسبب صغر الحجم، ومحدودية الموارد وصعوبة البيئة العالمية، فإن الدول المحلية فى أى جزء من الكاريبى غير قادرة علي صيانة السيادة الوطنية. وهى بالتالى وباستمرار إما "محاصرة أومطوقة". كما أنها أيضاً ذات حمل زائد" ولا تستطيع تقديم السلع الأساسية لمواطنيها، ولاتقديم الحافز المطلوب للمستثمرين للبقاء فى عالم ضارى المنافسة، وعدم إدارة الاقتصاد والمجتمع بكفاءة. وأخيرا تظل، مثل سابقيهم الاستعماريين "منفصلة" عن باقى المجتمع، ومرتبطة فى أحسن الأحوال بتقليد طقوس الاشكال البرلمانية للوستمنستر فى إنجلترا.

ويرجع تفسير آخر الموقع الجيواستراتيجى للمنطقة الى أكثر جوانبه أهمية. وتصور الأزمة كنتيجة لتداخل الصراعات بين الشرق- الغرب للهيمنة العالمية. واختزلت الراديكالية الوطنية والظواهر الشعبية من جانب اليمين، ضد سوء الأحوال إلى مؤامرات يسارية، فى حين رفضت، من جانب اليسار، السياسات البرلمانية والتى تدعو إلى عدم الانحياز والاحترام المتبادل فى نظام أمريكى متبادل باعتبارها خيارات الاستعمار الجديد.

المجموعة الثالثة من وجهات النظر- لمنظرى التكيف- ترجع الأزمة إلى الاختلالات الاقتصادية الكلية المستمرة والتى انبثقت منذ أواخر السبعينيات. تشهد العديد من أقطار الكاريبى أعمق وأطول ركود لهامنذ الثلاثينيات. وقد انخفضت معدلات النمو الحقيقى فى الكمونولث الكاريبى ككل، ومعدل دخل الفرد الحقيقى هذه الأيام ليس أعلى مما كان عليه فى أواسط السبعينيات، بالرغم من أن ذلك قد حدث بطريقة غيرمتكافئة.

فمثلاً فى منطقة واحدة هى جوايانا، يعتبرالرقم المقدر بأقل من ٥٠ ٪، فى حين أنه فى دول الـOECS (جزر ليوارد ووندورد) حدثت زيادات هامشية. وقد انخفض الاستثمار بالنسبة للعامل الواحد إلى أقل من مستويات ١٩٧٠ (انظرالجدول ٣/٢). ويبلغ العجز المتوسط فى ميزان المدفوعات الكلى للمنطقة اثنين بليون دولار أوحوالي سدس الناتج المحلى الإجمالى. وتصل المديونية الخارجية الكلية الآن ٩ بليون دولار. وإن كان حدوث ذلك غير متكافئ أيضاً، ففى مناطق مثل جوايانا وانتيجوا وجامايكا، فإن معدل الدين للفرد من أعلى المعدلات فى العالم (حوالى ٢٠٠٠ دولار). وتتراوح البطالة بين ١٢ و٣٠٪ فى السنوات الأخيرة. وقد كانت الاختلالات الاقتصادية الكلية حادة جداً فى جوايانا وتيرتنداد وتوباجو، حيث اجريت عدة تخفيضات للعملة ووجد التضخم ذو الرقمين وهروب رأس المال والاستبدال النقدى وبروز وسيادة سوق سوداء قوية للسلع والعملة الأجنبية.

المجموعة الرابعة من وجهات النظر امبيريقية الى حد كبير وتسهب فى قائمة المظاهر الاقتصادية الكلية السلبية والمتنامية فى المنطقة. وعلاوة على الاختلالات الاقتصادية الكلية، وفشل العديد من برامج التركز فإن القائمة تشمل:-

- "مقص الضغط" على الأرض، الناتج عن انحلال نظم التغذية المحلية والصعوبات المرتبطة بصادرات المحاصيل التقليدية من جانب، و البروز السريع للشركات غير القومية للتصنيع الزراعى المبنى على مدخلات مستوردة من الجانب الآخر.

- السوء المتفاقم لتوزيع الدخل والثروة والوصول إلى الموارد الإنتاجية، خاصة فى الأقطارالتى أدخلت فيها سياسات التكيف الهيكلى؛ بطالة كبيرة ودائمة ومتزايدة وبطالة مقنعة متنامية؛

- عدم كفاية الخدمات الاجتماعية المفجع، خاصة فى مجال تقديم الضمانات الاجتماعية للعاطلين وكبار السن والعجزة؛

- معدلات الهجرة العالية وسط العمال المهرة، والنموالضخم للقطاع غير الرسمى/ الموازى/ تحت الأرض، والذى حرف المواهب التنظيمية لرجال الأعمال وخصص أغلب العملات الأجنبية الموجودة لأولوياتهم الخاصة؛

- ويتضح الفساد ومحاباة الأقارب والعمالة، فى الاختراق الثقيل لمهربى ومروجى المخدرات الى داخل أعلى الدوائر السياسية فى البهاما، وجامايكا وتركس (Turks) وكايكوس (Caices) وجزر كايمان والباربادوس وسينت كيتس- نيفس وترينداد وتوباجو، والدور الحاسم الذى يلعبونه فى تحريك العوامل الإنتاجية؛

- الهروب الضخم لرأس المال وارتفاع معدل دوران الأصول الإنتاجية فى المنطقة؛

- حركة نقابية ضعيفة فى وجه تزايد البطالة وانخفاض مستوى المعيشة والفقر المستشرى؛

- اختراق وسائل الإعلام والقيم والثقافات الأجنبية للمنطقة مرموزاً لها "بصحن القمرالصناعى" الموجودة فى كل جزيرة مهما صغر حجمها؛

- تنظيمية القمع والاغتيال السياسى كإحدى تقنيات الضبط الاجتماعي؛

- تكريس مؤسسية (InstitutienatisAtiono) التدليس والانتخابات المزورة فى بعض الأقطار، والسيطرة الأجنبية المتسارعة على الموارد المحلية، على الرغم من البرامج التأميمية والمحلية المتبعة بواسطة العديد من الحكومات؛

- أثرت الحرب فى نيكاراجوا وغزو جرينادا منظوراً إليهما خاصة فى ظل تزايد عسكرة المنطقة، وفشل اليمين الكاريبى والقطاع الخاص المدلل على حل مشاكل الفقر وانعدام السلطة، والفشل الماثل لليسار فى تعديل السجل الماضى" للفشل السياسى"؛

- التدهور البيئى المتنامى وخاصة البحر والممرات المائية فى الجزر والغطاء النباتى الطبيعى؛

- الاستنزاف الضخم فى العديد من الأقطار للهياكل الأساسية الاجتماعية (خاصة المواصلات الداخلية وإمدادات الطاقة). وتنعكس هذه الأخيرة فى انخفاض الاستثمار للعامل كما يوضحها الجدول (٣/٢) وتناقص تدفق رأس المال كما موضح فى الجدول (٣/٣).

يعطى أى من هذه التفسيرات بعد نظر مهماً؛ لكنها تظل محدودة، حيث يركز التحليل على مناطق مختارة (مثلاً الدولة) أويظل على المستوى البراجماتى (منظرى التكيف)، أويضع مدلولات تجريبية، نافيا أو متجاهلاً أى معانى عميقة. ويبقى التحدى فى خلق نظام علمى من هذه التفاصيل الضخمة. ويوجد فى الكمونولث الكاريبى، حسب تقييمى الشخصى، أربعة ابعاد للازمة، مع اختلاف فى حدوثها حسب المنطقة، والتى تعمل على ثلاثة مستويات متمايزة الكثافة. ويمكن تحديد أسباب وآثار الأزمة فى مجالين عامين يقوى بعضهما بعضا. والأبعاد الأربعة للأزمة هى:

١- استمرارية الاختلالات الاقتصادية الكلية الحادة والتى لايمكن الآن نكرانها والتى توضح بأهمية، فى استمراريتها، عدم وجود ميل اتوماتيكى لاختفائها من تلقاء ذاتها، كما نوقش فى البداية؛
٢- تمزق البنى الاقتصادية الموروثة. وهذه ذات أصول بعيدة الأمد ومتنقلة ، وتشمل بطريقة أساسية، كل القطاعات الاقتصادية الرئيسية؛
٣- الفوضى المنظمة بمعنى أزمة واسعة للمجتمع وتشمل ليس فقط البنية الاقتصادية وإنما كل المجالات الاجتماعية الرئيسية؛
٤- وضع تاريخى حددت فيه شروط الأزمة ليس فى الاقتصاديات الإقليمية ولكن فى الوقت نفسه فى النظام العالمى.

تعمل هذه الأبعاد الأربعة على ثلاثة أصعدة متمايزة الكثافة، والتى قد لا تكون جميعها موجودة فى كل الاقتصاديات فى كل الأزمان. أولاً، توجد فى كل الاقتصاديات الإقليمية حالة الأزمة المستمرة أو الدائمة، وهى متأصلة فى البنى الاقتصادية-الاجتماعية وحركتها وأشكالها التاريخية المتميزة. وهذه هى أزمة التخلف المعروفة. ثانياً، هناك أزمات دورية، تحدث عند انقطاع عملية التراكم، ويبرز انخفاض فى الربحية الحقيقية للعديد من القطاعات الأساسية. يحدث انكماش الأسواق خاصة الأسواق الخارجية، عندما يصبح عدم التناسب

المستوطن فى بنى الإنتاج والطلب الداخلى "الحاجات" حاداً. وتوجد أكثر مظاهر الأزمة الدورية فى عدم التوازن المالى الحاد الذى يتطور داخل وحدات الانفاق المختلفة. ويمكن أن تعجل بهذه الأزمات إما حوادث داخلية أوخارجية ولكن غالباً بواسطة الأخيرة.

ومن وقت لآخر، يخلق تقارب العمليات الداخلية والخارجية إمكانية (وإمكانية فقط) تحصين نوعى عميق للنظام القديم، من جانب، أوتمزق راديكالى مع الماضى(وحتى ثورى) من الجانب الآخر. تشكل هذه الأوضاع أكثر فترات الأزمة كثافة ويجب أن تصنف كفترات للأزمة العامة. ومن الأمثلة المعروفة عن ذلك فى تاريخ المنطقة سقوط العبودية فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وانهيار نظام استخدام الصبيان خلال الحرب العالمية الأولى، والتمرد الواسع ضد النظام الاستعمارى خلال ثلاثينيات هذا القرن. وتعمل الأزمة الراهنة، فى مناطق محددة، على ثلاثة أصعدة من الكثافة. ومع ذلك يجب التأكيد على أنه يجب أن لايوجد توقع، حيث إن التقدم الاجتماعى عملية لاتتم فى خط مستقيم ، بأن تولد هذه الأزمة العامة تقدما اجتماعيا نوعيا كما فعلت فى الماضى . وربما تؤدى إلى إعادة تثبيت أو حتى جعل النظام القديم أسوأ.

عموماً، لقد حددت الأسباب المباشرة للأزمة فى التغيرات الحاصلة فى الاقتصاد العالمى. ومع ذلك، فالأسباب الجذرية توجد داخلياً، حيث إنها تتبع المرحلة التاريخية لتطور الاقتصاديات. والأخيرة، بشكل رئيسى، مسئولة عن التعميق الداخلى للصعوبات التى تعجل بها التغيرات فى الاقتصاد العالمى، وهنا تتجلى بدرامية شديدة آثار الأزمة الاقتصادية.

ويوضح السرد المتقدم أن الأزمة ليست ظاهرة اقتصادية عابرة. إنها متجذرة فى الظروف الداخلية والخارجية. ويتسبب تفاعلهما المستمر فى تعميقها على الصعيد الاقتصادى وانداياحها الى الحقول الأخرى للحياة الاجتماعية. بالتالى فالأزمة اجتماعية وسياسية وثقافية ومؤسسية وسيكولوجية، كما أنها اقتصادية. ومن الواضح أن فوضى منظمة من هذه الطبيعة تلغى إمكانية الحل بالعودة إلى النماذج السابقة للتطور الاجتماعى. فإعادة هيكلة الاقتصاد، علاوة على إعادة بناء أساسية لأسس الحياة الاجتماعية هى مقتضيات أى حلول قادرة على الصمود.

الجانب الدولي:

تكمن الأسباب المباشرة لشكل الأزمة الحادة فى ثلاثة جوانب للنظام الدولي: التغير في أسلوب تقسيم العمل الدولى؛ والتغيرات المصاحبة فى التجارة الدولية، والمساعدات، والأفضليات الملائمة مباشرة للمنطقة؛ والموقع الجيواستراتيجى المحدد للمنطقة.

التقسيم الدولى للعمل:

كحكم عام، استفادت المنطقة بقدر كبير من التأرجح الطويل للنشاط الاقتصادى العالمى والذى انتهى فى أواسط السبعينيات. وقد يسر الازدهار التوسع الملحوظ فى الخدمات العامة، والنمو السريع لملكية الدولة فى القطاعات الإنتاجية التجارية مثل المناجم والسياحة والزراعة، والالتزام العام المتزايد لتوفير الاحتياجات الأساسية لكل السكان؛ والمجهودات المستمرة لإعادة هيكلة الاقتصاد الموروث من الاستعمار، وبشكل أساسى من خلال توسيع الخدمات (التمويل والسياحة) وتشجيع إحلال الواردات فى الصناعة والزراعة وفى الوقت نفسه، وزع الاستثمار الأجنبى فى المناجم الجديدة (الألمونيوم) والزراعة (الموز) للتصدير. ومع ذلك، ومنذ الثمانينيات، فقد كان النمو العالمى أدنى من الفترة التاريخية السابقة، رغم الحوادث الاستثنائية، وحتى بالنسبة للدول الأوروبية الصناعية والتى تشهد الآن سبعة أعوام من النمو الإيجابى. إن حدوث مثل هذا النمو المتباطئ والذى يعنى إيقاف توسع القطاع العام وتقديم السلع الأساسية والمصحوبة بهجر عمليات إعادة هيكلة الاقتصاد والتى قادتها الدولة بعد الحرب الثانية، قد أثرت بثقلها خاصة على دول العالم الثالث وعلي أغلبية السكان فى الأقطار المتأثرة.

ويركز أغلب المنظرين فى تحليلهم لهذا التطور على تباطؤ نمو الاقتصاد العالمى، متجاهلين بذلك المدلولات الشاملة لسبعة أعوام من النمو المتواصل لدول منظمة التنمية والتعاون الصناعى. ونظروا إلي النظام العالمى باعتباره فى أزمة هيكلية تتشكل منذ فترة طويلة. وتحول المساحة المتاحة دون الخوض فى نقاش موسع حول هذا الموضوع. وقد ناقشت، فى مكان آخر، أن النمو المتباطئ ليس السمة الأساسية للحقبة الراهنة، وأنه بدلاً عن ذلك، يجب أن يتم تأكيد أكبر على حقيقة الآتى:

"تميزت السبعينيات ببروز انفصال أساسي في تطورالاقتصاد الرأسمالي العالمي. فعملية إعادة الهيكلة التي حدثت هي في الحقيقة عملية انتقال لاقتصاد عالمي مختلف نوعياً.. و(تحدث) تغيرات ملحمية وهي ليست أقل دلالة أوثورية في مدلولاتها عن تلك الخاصة بالثورة الصناعية الأولى[٣]".

تقود هذه الأطروحة، إذا ما أحيلت إلى مبادئها الأساسية، إلى وجهة نظر القائلة بأن الأزمة تزكى بواسطة تغيرات أساسية في التقسيم العالمي للعمل. ولأغراض العرض الحالي، فسيتم توضيح الجوانب التالية:

١- تقود التغيرات التقنية في مجالات الروبوت (الإنسان الآلي) والمعلومات والمواصلات إلى تراجع في أفضليات تكلفة الأجر- الموقع- القرب المكاني للمنطقة في علاقتها بسوق الولايات المتحدة- كندا.

٢- يؤدي النقص الحاد في كثافة المواد الخام في الأنشطة الاقتصادية العالمية، ومع التقدم السريع في تكنولوجيا المواد الجديدة، إلى ضغوط سوق سلبية مستمرة على الصادرات الرئيسية للمنطقة: البترول والسكر والألمونيوم/البوكسيت.

٣- يؤثر التقدم في العمليات الجديدة، والتي تنتج منتجات تقليدية من مواد خام مختلفة تماماً، علي العديد من القطاعات، وبالأخص قطاع السكر والذي استبدل بسرعة بعصائر الفركتوز في أسواق أمريكا الشمالية[٤].

٤- قلص التقدم الغير مسبوق في مرونة عمليات الإنتاج المصحوب بتغيرات الأذواق في السوق بسرعة، أفضليات قرب المنطقة في صادرات النسيج (ذلك أنه أحد صادرات التصنيع الأولى) وحيث تبحث الشركات الأمريكية الشمالية عن تقليص الزمن بتوطين الإنتاج في أقطارهم، حيث تتغيرالمواصفات والأذواق بسرعة خيالية.

٥- وقد هدد ، بالتحديد، التقدم التقني في الزراعة الأفضليات البيئية المحددة للمنطقة، حيث تنتج بتزايد المنتجات المدارية في المناطق غير المدارية. وقد أثر ذلك علي الصادرات التقليدية وهدد الصادرات غيرالتقليدية أيضاً مثل نباتات الزينة أوالفواكة ذات الاصول الأجنبية، والتي يؤكد الاهتمام بها الآن.

٦- تواجه صناعة التمويل الحرة الضخمة في المنطقة تحدياً هيكلياً من قبل تقدم إدارة

المعلومات وتسويق الصكوك المالية، ومن بروز أسواق تمويل تعمل ٢٣ ساعة وممتدة حول العالم، وتحسن طرق كشف جرائم الموظفين في الولايات المتحدة.

٧- إن أثر التغيرات التقنية في تكلفة السعر قد قلص أصلاً أفضلية قرب المنطقة بالنسبة لسوق أمريكا الشمالية.

٨- وأخيرا، التأثير المعمم لقائمة الموضوعات المذكورة آنفاً وأخرى كثيرة لا يتسع المجال لذكرها هنا والتي غيرت أساساً توازن العرض والطلب العالمي وأدت إلي ضغوط سعرية سالبة مستمرة على صادرات المنطقة.

التغيرات في العلاقات الاقتصادية الدولية:

لقد ولدت ثلاثة مجالات في العلاقات الاقتصادية الدولية المتغيرة مدخلات للأزمة في المنطقة، حتى أن هذه التغيرات كما سنرى لاحقاً قد صممت كحلول. والمجالات المشارإليها هي: أفضلية الصادرات الممنوحة للمنطقة، وهيكلة العلاقات الاقتصادية العالمية الجارية الآن، والتغيرات في الضرائب والتمويل وسياسات جرائم "ذوي الياقات البيضاء" في الولايات المتحدة.

أفضلية الصادرات: في عالم يسوده التحرير العالمي للسوق ومبادرات السوق الحر، فقد منحت للكمونولث الكاريبي مؤخراً وتتمتع بأفضلية للصادرات أكثر من أي منطقة أخرى في العالم. وعلاوة على نظام الأفضليات العام، تتمتع المنطقة بأفضليات من قبل الولايات المتحدة في ظل مبادرة حوض الكاريبيCARIBBEAN BASIN INITIATIVE " والتي أصبحت نافذة منذ ١٩٨٤، و"وضع سيوبر ٨٠٧ "Super 807 Status " في نظم تعريفة الولايات المتحدة، ومشروع بيرتوريكان، المرتبط بها، "توين بلانت" لاستخدام "موارد الفقرة ٩٣٦"، واتفاقية لومي مع السوق الأوروبيةالمشتركة (EC)، وترتيبات التجارة الحرة بين كندا والكاريبي (Caribcan) .

على الرغم من كل هذا ، فقد كان النموالديناميكي لصادرات المنطقة أقل عن العالم ككل أولمجموعة دول العالم الثالث الأخرى. وتكمن الأسباب في طبيعة الأفضليات وبنى اقتصاد المنطقة. وكمثال لطبيعة الأفضليات، فقد خلطت مبادرة حوض الكاريبي(CBi) المنفذ الحر

لسوق الولايات المتحدة بالاستثناءات، والتى هى مهمة بالنسبة لتحفيز صناعة التصدير فى المنطقة (مثلاً النسيج والأحذية). يتعايش أيضاً المنفذ الحر لبعض السلع (١ر٣ منتج أو٧/ من صادرات المنطقة)، مع المنفذ الحر لـ ٦٠٪ من صادرات المنطقة قبل مبادرة حوض الكاريبى (CBi)، وقلص المنفذ التسويقى للصادرات التقليدية (مثلاً السكر). وكمثال للأخيرة "بنى الاقتصاد" يجعل فقدان المنطقة لقطاع المواد الأساسية أو حيوية طبقة رجال الأعمال من الصعب تأمين مكونات القيمة المحلية حتى تساعد المنتجات على استحقاق وضع الأفضلية المتميز.

هيكلة العلاقات الاقتصادية العالمية: هناك عاملان فى الأزمة الراهنة هما: تزايد دوائر التجارة القطاعية فى الأسواق الخارجية ذات الأهمية بالنسبة للمنطقة، ويتناقض مع هذا، الدفع العالمى تفضيلاً لأسواق أكثرحرية. ومما له دلالة فى الحالة الأولى اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة ومقترح توحيد السوق الأوروبية المشتركة فى ١٩٩٢. لقد خلقت هذه التطورات عدم يقين واهتماما لهما ما يبررهما، حيث لهما المقدرة على تحطيم أو توسيع التجارة الخارجية للمنطقة. مثالان للأول هما التهديدات التى طرحتها مجتمعات المهاجرين ذوى الخبرة من أمريكا اللاتينية وآسيا فى كندا،، مهربين لصادرات المنطقة من النسيج للولايات المتحدة وأقطار أخرى (مثل إسبانيا والدومينكان) ومروجين لأنشطة تجارة التهريب. بالطبع تقوم إمكانيات خلق التجارة على توسيع أفضليات منافذ المنطقة إلى الأسواق الأكثر ديناميكية والأكبر.

ويتزايد أثر التغيرات المقترحة فى نظم التجارة والتمويل العالمى فى تشجيع التجارة الحرة. وإذا تحقق، هذا الدفع، سيلغى بالتأكيد جميع نظم التفضيل. وقد خلق ذلك تحفظات فى عقول المستثمرين الراغبين فى البناء على منافذ الأفضليات الاستثنائية للمنطقة. وبالإضافة لذلك، فى حالة الجات (GATT)، يطرح الاهتمام بالخدمات والملكيات الفكرية والزراعة مصاعب خاصة للمنطقة.

التغيرات الأخرى فى السياسات فى الولايات المتحدة:

تشكل التغيرات العديدة فى سياسات الولايات المتحدة المالية، والتمويلية وسياسات قوانين الجرائم، الأصول الخارجية لأزمة المنطقة. فمثلاً، يخضع استخدام الاعتماد المالى ٩٣٦

لتوقيع اتفاقيات تبادل المعلومات الضرائبية مع الولايات المتحدة. وبالنسبة لمنطقة ترعرت فيها صناعة التمويل الحرة فى ظل الأفضليات المشكوك فيها لـ"لاأسئلة تسأل عن السرية" فإن هذا تطور ذو مغزى. وبالمثل، فقد قلص بشدة إعفاء عائدات الفائدة من الضرائب على الودائع غيرالمقيمة المودعة فى الولايات المتحدة، الأفضلية التمويلية فى تحديد الودائع الحرة فى الأسقف التمويلية للمنطقة والذى شجع هروب رأس المال بواسطة المقيمين المحليين. قد أدى الاستخدام المتواتر لموانئ المنطقة كترانزيت للمخدرات العابرة للولايات المتحدة، لفرض غرامات كبيرة على مالكى الطائرات والسفن حاملة صادرات المنطقة. وقد عطل ذلك التجارة الخارجية، وكما قد أشارت بعض الشركات إلى أنها تفكر فى سحب خدماتها من المنطقة.

وقد نبع تطبيق هذه الإجراءات فى الولايات المتحدة من اهتمامين. حاجة السلطات لتقليل تفادى الضرائب والتهرب الضريبى، حتى ولو أنه يسبب العجز المالى الكبير، والضغوط عليهم من المجموعات المدنية لوقف تجارة المخدرات وأنشطة غسل الأموال المرتبطة بها. هناك بالطبع قوى سياسية عنيدة وراء هذه الإجراءات. وعندما تعد تجارة المخدرات، رغم أنها غير مسجلة، المصدر الرئيسى للعملات الأجنبية للمنطقة، وأن السرية هى دم الحياة لصناعة التمويل الحرة فى المنطقة، فإن مدلولات ذلك تبدو واضحة بالنسبة للأزمة.

لإطار الجيواستراتيجى:

تقع تحت هذا العنوان عدة موضوعات هامة: مرة أخرى المساحة لاتسمح إلا بإشارة مقتضبة لبعض منها. يشهد وضع المنطقة كعمق للولايات المتحدة دائما أو "حدودها الثالثة" على الأهمية الجيواستراتيجية فى عالم منقسم. وبلاشك يؤثر التوتر العالمى على المنطقة. وقد ساعد على ذلك ميل القيادات السياسية من كل المشارب، رغم صغر حجم أقطارهم، لدفع أنفسهم لمواقع قيادية علي المسرح العالمى لمناهضة الإيديولوجيات والإعلام. وبدون إنكارللحاجة للتعبئة الداخلية لهذه المواقف، عندما تبرز فجوة واضحة بين المقدرة الحقيقية للدول للتدخل على المسرح العالمى وموقع قيادتها الدعائى، فإن ذلك يسهل نقل النزعات من المستوى الدولى إلى المجتمع المحلى.

هناك اعتبارات مهمة أخرى. من بينها الروابط التقليدية بين القوى الأوربية والأمريكية

والصفوة التقليدية للمنطقة، والعداوة المنعكسة التي يولدها هؤلاء في استجابتهم للحركات الاجتماعية والشعبية والوطنية والإصلاحية والثورية. وقد جعل ذلك من الصعب البحث عن تطوير نظام كاريبي متبادل وحقيقي، ونماذج تنمية تختلف عن تلك الخاصة بالشمال. ففي حين أن السيطرة بالقوة هي الرادع النهائي لهيمنة الشمال على المنطقة، فإن أداتها الأكثر استخداماً هي الإقناع وقد كان ذلك مؤثراً، حيث إن أغلب الصفوة في المنطقة قد أضفت صفة ذاتية" على أبنيتهم الإيديولوجية، وولدت وضعا فيه تركيب مصالح المنطقة ومفهومها عن الأزمة والحلول التي حاولتها حتى الآن، مستمدة شرعيتها، بشكل رئيسي، من مدى تطابقها مع تلك الخاصة بالشمال.

الجذور الداخلية للأزمة:

توجد الأسباب الجذرية للأزمة، وبالتالي آثارها الرئيسية، في البنى الداخلية لهذه المجتمعات. سيركز هذا القسم على أربعة مجالات رئيسية: التغيرات في بنى الإنتاج، والاختلالات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية الأساسية، التغيرات في البنية الاجتماعية، والنزعات والتوترات المؤسسية خاصة فيما يتعلق بالدولة.

تغيرات الإنتاج:

لقد انبثقت، منذ أواخر السبعينيات وعلى الرغم من النمو السريع، سمات معينة لبنية إنتاج المنطقة: تركز سلعي مؤثر للصادرات في أسواق قليلة لمحاصيل ومنتجات أولية شبه مصنعة وخام ومعادن (السكر والكاكاو والبن والأرز والألمونيوم- البوكسايت والبترول)، وحيث إنها في بعض الأقطار مكشوفة للاهتزازات الدورية وتغيرات دورة الإنتاج. وقد قلصت بشدة المشروعية الاستعمارية للملكية الأجنبية في هذه القطاعات، وأساساً من خلال سياسات المركزة في أهم ثلاثة صادرات سلعية، السكر، والالمونيوم- البوكسايت، والبترول. وقد سحبت هذه أيضاً لقطاعات الخدمات، خاصة التمويل والسياحة. وفي الوقت نفسه، فإن أغلب سلع الاستهلاك الشعبي مستوردة (الغذاء والملابس ومواد البناء).

في أواسط السبعينيات، وجه قطاع التصنيع في وجهة إحلال الواردات، ومعتمداً لحد كبير

على الدعم المالى، ويستخدم تكنولوجيا بدائية لتحويل المدخلات المستوردة والتى خلقت بتكلفة اجتماعية عالية. يتميز هذا القطاع بروابط محدودة مع القطاعات الأخرى.

وقد أوجد قطاع خدمى مهم فى ذلك الوقت: المناطق التمويلية الحرة "Offshore Financial heavens" وسفن العلم الملائم" للملاحة والسياحة . أسس هذا القطاع على حزمة من الامتيازات المالية المصممة لتشجيع رأس المال الأجنبى ولاستغلال ميزة موقع المنطقة القريب من الولايات المتحدة.

فى الخلاصة، يمكن القول أن دراسة نموذجية لبنية إنتاج المنطقة استمرت فى توضيح العدد اللامتجانس والمتعدد- البنى لأشكال الإنتاج لفترة الاستعمار. نجد فى أحد الأطراف الشركات الكبيرة التابعة للدولة وفروع للشركات عابرة القارات وفى الطرف الآخر نجد خليطاً من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والصغيرة جداً من "نوع الفناء الخلفى". ولايختلف الاقتصاد الريفى فى هذا الشأن. وتوضح بنية الإنتاج هذه، ديناميكياً، شكلاً من أشكال الحركة استمرت المنطقة من خلاله فى إنتاج مالا تستهلكه واستهلاك مالا تنتجه.

ومنذ ذلك الحين، شهدت المنطقة، وتحت دفع الاعتبارات الداخلية والخارجية نهوضاً وتدهوراً فى قطاعات محددة تعكس معاً أثر الأزمة بالإضافة لمصدر وقودها. وقد كان فى مقدمة التأثر بالتدهور الزراعة التصديرية التقليدية وصادرات المعادن وإمدادات الغذاء المحلية. وهكذا، فإن حجم صادرات المنطقة من السكر فى ١٩٨٨ فى حدود نصف مليون طن وأقل من نصف الحجم الكلى لأوائل السبعينيات، وأغلقت مصانع الألمونيوم فى جوايانا فى السنوات العديدة الماضية، فى حين أن حجم صادراتها من البوكسايت فى ١٩٨٨ أقل من نصف الحجم فى فترات الذروة. وتدهورت، بين ١٩٨٠ و١٩٨٦، قيمة صادرات ترينداد وتوباجو من البترول إلى النصف. وفى أثناء ذلك دخلت المنطقة فى عجز غذائى وتستورد حالياً حوالى ١ر٣ بليون دولار من الغذاء، أى عشر (١/ ١٠) النفقات الوطنية الكلية. وفى الوقت نفسه، استنفذ تصنيع إحلال الواردات المبنى على السوق الداخلى وبعد ذلك على الأسواق الإقليمية نفسه، إلى هذا الحد أو ذاك، وفى أثناء ذلك تدهورت الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية لعديد من المناطق تحت ضغوط الميزانية.

أحد العناصر المهمة أعلاه هو تدهور الاستثمار بالنسبة للعامل (انظر الجدول ٢/ ٣)

والتدهور المتعلق بتدفق رأس المال الرسمي، من ٣ر١ بليون دولار في ١٩٨١ إلى٤ر. بليون دولار في ١٩٨٦ (انظر الجدول ٣/٣). وفي الحقيقة، قد فاقت التدفقات الخارجية المرصودة رسمياً، في ١٩٨٦، من المنطقة في شكل دفعات ديون، النفقات الداخلة بحوالى ٩٧ مليون دولار.وقد كان مانحو المساعدات الرسمية، تقليدياً، هم المصدر الرئيسي لتمويل أعمال الهياكل الأساسية الرأسمالية في المنطقة. وقد أرجع السبب في ذلك إلى عدم اقتصادية المشروعات المرتبطة بالحجم الصغير والمصحوبة بمستوى من العبء المالى وصلته من قبل والذى يجعل التقديم المحلى لهذا المخزون من رأس المال غير مجدى . وكانت النتيجة ، وهى سمة ليست لمنطقة نامية ، إن أغلب الدين الخارجى (حوالى الثلثين) هو نتيجة لمديونية من مصادر رسمية إما متعددة الأطراف أوثنائية ، وإن الثلث فقط هو نتيجة لدائنين تجارين خاصين.

وفي جانب التوسع كان هناك نمو في الخدمات وخاصة السياحة والتمويل. فقد كانت، إيرادات السياحة أكثر من ٥ر٢ بليون دولار في ١٩٨٧ في الكمونولث الكاريبى، وهى أكثر من ثلاثة اضعاف القيمة الواردة في ١٩٧٧. ومن الأقطار التى نما فيها قطاع السياحة بسرعة هى انتيجوا- برابودا وبيليز، فقد كان فيها أعلى معدلات النمو، وهذا النمط كان ينطبق أيضاً على منطقة الكاريبى الواسعة. وكان هناك نمو كبير في مناطق تجهيز صادرات (ESZS) المنطقة، خلال السنوات القليلة الماضية، ترتبط بشدة بأفضليات التصدير التى نوقشت أعلاه. والبضائع الرئيسية في هذا القطاع هى النسيج والمعدات الالكترونية والأدوية؛ ولكن قد وضع تأكيد أكبر في الوقت الحالى على تشجيع المنتجات الزراعية"غير التقليدية" وأهمها نباتات الزينة والفواكه الأجنبية الأصل والخضروات الشتوية، لأسواق أمريكا الشمالية. وقد توسعت أيضاً بعض القطاعات الخدمية المحلية المعينة، ومن أكثرها أهمية تقديم خدمات "الأمن" والذى يؤكد علي بروز العديد من المشاكل الاجتماعية التى قذفتها الأزمة. وأخيراً، يجب ذكر التوسع السريع للقطاع غيرالرسمي. ولو أن هذا القطاع قد اتسع تعريفه ليشمل الأنشطة غيرالقانونية فإنه سيكون المصدر الرئيسى لعائدات العملات الصعبة، في العديد من الأقطار، والمنفذ الرئيسى "لطموحات رجال الأعمال"، والمركز الرئيسى لهروب رأس المال واستبدال النقود، علاوة على أنه يعمل كحكم نهائى لمعدل صرف العملات الأجنبية السائد. وبالإضافة

لذلك، فقد ساند القطاع غير الرسمي انتشار التجارة غيرالقانونية والاستهلاكية، والنظرة السائدة حول: "فلتصبح ثرياً/ بسرعة/ وبأى ثمن" والتى يقول الكثيرون إنها تميز الحياة لاقتصادية للمنطقة.

الاختلالات الاقتصادية الكلية الاساسية:

كما أوضحنا سابقاً، فإن المعدل المرتفع للفرد من الدين الخارجى، والتضخم ذا الرقمين، والعجز المالى، والسيولة المالية الزائدة، وتخفيض العملات، وهروب رأس المال، والاستبدال النقدى، وأسواق سوداء للبضائع والعملات الأجنبية، والبطالة، واختلالات مستمرة فى موازين المدفوعات، كلها سمات للعديد من اقتصاديات المنطقة. وفى حين عجلت هذه الاختلالات بالتغيرات فى التقسيم الدولى للعمل، فقد فاقمها أيضاً سوء إدارة العديد من الاقتصاديات والدلائل على ذلك كثيرة حاليا. فقد تسببت البدايات الزائفة لعملية التكيف والتثبيت فى أن يحوطها الإبهام والإبطاء. وقد أدت الصراعات التى ولدتها إلى مقاومة شعبية مكثفة حول انتقاء خيارات برامج التكيف والتثبيت وحول كيفية تقليل تكلفتها الاجتماعية وأعبائها وتوزيعها بعدالة. ولأن وضع الصفوة التقليدية للمنطقة استراتيجى للاستحواز علي استخدام أكثر المنافع السابقة لتدفق رأس المال، فقد برز حالياً سؤال حول كيف يمكن تقنين بحثهم عن جعل تحمل الأعباء اجتماعياً بتحميله المجتمع كله وعلى وضع الأعباء غيرالمناسبة على غيرالمستفيدين . وقد ساعدالصراع الناتج من أجل الأنصبة الاقتصادية على تعميق الأزمة.

التغيرات فى البنية الاجتماعية:

رغم أن الموضوعات تحت هذا العنوان كثيرة جداً وذات أهمية شديدة فى تحديد الأزمة الاقتصادية، فإن المساحة المتاحة تسمح بقائمة متسلسلة لهذة الموضوعات تصحبها حاشية مختصرة.

١- لقد ربط تطور قطاع التصنيع فى المنطقة بخلق طبقة رأسمالية ريكاردية ديناميكية، والتى كان يتوقع أن تقود ليس فقط تطورالقطاع والقطر ككل، وإنما تقديم حل لحالات الأزمة الدائمة أو المستمرة المرتبطة بالتخلف. وبما أن هذا لم يحدث، فيمكن إرجاع أغلب

الأزمة إلى فشل هذا المشروع. ويماثل بشدة هذا الأخير طبقة المزارعين الغائبين التى سادت هذه الاقتصاديات فى القرن الثامن عشر. ويحمل أغلبية أعضاء طبقة رجال الأعمال فى المنطقة جنسية مزدوجة ومتشربين "بالنظرة المزدوجة" المبنية على الولاء الثنائى والفرص المزدوجة. علاوة علي ذلك، فقد كشفت، كطبقة، عن قصور حاد في مجالين، هما فى الحقيقة النقاط التقليدية القوية لطبقة رأسمالية نابضة بالحياة. ولايرى سلوك عضويتها القيادية تجاه الشئون الاقتصادية أى مزية فى الأزمة الاقتصادية للتثويرالمستمر لوسائل إنتاجهم، كما لم يوجد لديهم قبول لاحتضان الإصلاحات الاجتماعية- السياسية كاستجابة للأزمة الاقتصادية.

٢- استمرت، فى المناطق الريفية، ملكية النبلاء للأرض قوية وذات مقاومة للجهود لإعادة التنظيم الإنتاجى، وبالتالى، ساد الضعف التقليدى لمجتمع المزارع الصغيرة فى المنطقة، كما تبرهن على ذلك الأرقام المحدودة المتوفرة عن توزيع الأرض، وانهيار النظام الغذائى المحلي المشار إليه سابقاً، وبالمثل التدهور الكبير للزراعة التصديرية التقليدية، وترك الكثيرين للأرض، مع فقدانهم للإصلاح، ليزيدوا من تعداد العاطلين فى الحضر، أوبحثاً عن الهجرة الخارجية(٥).

٣- لقد أصبحت البطالة، التى كانت تقليديا كبيرة، أكثرحدة، كنتيجة لآثار برامج التثبيت المختلفة.

٤- قد خلق نمو ملكية قطاع الدولة فى الزراعة والخدمات العامة ومنتجات التصدير الثقيلة طبقة جديدة من موظفى الدولة على كل أصعدة عمليات الإنتاج. وفى بعض الحالات قد وحدت الأزمة الاقتصادية والضغط على الأجور المشاعر ضد الدولة، وأصبحت باعتبارها "المخدم المشترك" "العدو المشترك". وكنتيجة لذلك فقد قوى الصراع السياسى والصناعى، بين الدولة والعمال. وكانت هذه سمة محورية فى تعميم أزمة الإنتاج فى الشئون السياسية للمجتمع(٦).

٥- قد خفف التشجيع السريع للنمو والضغوط الاجتماعية الناتجة عنه، بوجود منافذ الهجرات الجماعية فى اوائل الخمسينيات والستينيات. وبالنسبة للثمانينيات، لم يكن هذا "التخفيف" موجوداً، وأدى ذلك لجعل تخفيض معدلات النمو أكثر حدة.

٦- لقد قادت سياسات التثبيت المتبعة فى المنطقة الى تهميش القطاعات الحديثة من العمال، والمثل الساطع هم مستخدمو الدولة وذوو الدخول الثابتة الذين كانوا، فى الفترات التاريخية السابقة، أكثر أقسام المستخدمين "أماناً". لقد كان التطور الجديد فى الثمانينيات هو إعادة ترتيب ضخم للأولويات الاجتماعية والذي أضاف الكثير لعدم الرضاء الاجتماعي. وهذا لو أخذنا فى الحسبان الانخفاض فى وجود البرامج الاجتماعية للمحتاجين، فإننا نواجه بكل العناصر التقليدية التى تفاقم من التدهور الاقتصادى.

٧- أخيراً، على الأرجح أن ضغط الأحداث في الثمانينيات قد أوقف التحسن فى العلاقات الإثنية العرقية، وهذا واضح فى الإحياء المكشوف "للتنافس" الاقتصادى والسياسى الأفرو- هندى فى جوايانا وفى ترينداد وتوباجو، وفى حالات أخرى، لقد كانت هناك إعادة بناء لصفوة الأقليات الإثنية علي قمة النظام الاقتصادى. وجملة كانت هناك تقوية ذات شأن للروابط بين اللون والثروة والسلطة والتى أفسدت المنطقة فى أغلب تاريخها الماضى.

المؤسسات:

يعود أغلب عدم الاستقرار الخاص بالثمانينيات إلى ديناميكيات مؤسسية معينة، خاصة فيما يتعلق بالدولة. لقد أصبحت دول الكمونولث الكاريبى، منذ فترة بعيدة تبدأ بالحرب العالمية الثانية، وفى ذلك الحين لم يكن بعضها مستقلاً، هى القوة القائدة للتطور الاقتصادى فى ذلك الوقت. وعلى الرغم من السياسات الحالية للسلب والخصخصة، فإن ذلك مازال هو الحال. إن "تراجع" الدولة فى المنطقة، والتى قيل أنه يميز أغلب مجتمعات العالم الثالث، محدود وأكثر وضوحاً من حقيقته. وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك حاجة لإعادة هيكلة العلاقة بين الدولة والمجتمع فى هذه المرحلة الحاسمة. وتتمثل أهم مظاهر هذا المأزق فى الآتى:

١- يتطابق مع التدهور الاقتصادى وجود انخفاض فى الطاقة المالية للعديد من الدول. فقد قاد النمو البطئ ، داخلياً، إلى تدهور الإيرادات حينما تكثفت الضغوط الاجتماعية لتقديم السلع الأساسية. وقلصت دفعات المديونية العالية، خارجياً، تدفق رأس المال إلى الداخل، وقد خلقت بنى الإنتاج ذات الكثافة الاستيرادية العالية صعوبات جمة فى تدفق

العملات الصعبة.

٢- قد ولدت برامج التثبيت الحالية بتقليصها للخدمات العامة وإلغاء الدعم وضوابط التسعير، وتخفيضات العملات، وارتفاع اسعار الواردات... إلخ، صراعات اجتماعية حادة. قد ربط ذلك "بتراجع" الدولة عن دورها كضامن ومزود للحاجات الأساسية، وزادت من قوة وجود الحصار الذى تعمل فيه هذه الدول.

٣-تأثرت الأزمة "بالخصخصة الزاحفة داخل الدولة"، وهى ظاهرة واضحة فى أغلب دول العالم الثالث، وقد أجبر تدهورالدخول الحقيقية موظفى الدولة على ممارسة أنشطة اقتصادية أخرى" وعلى الرغم من بقائهم فى خدمة الدولة. وفى حين أن بعض الأنشطة "شرعية" مثل التجارة فى أوقات الفراغ مثلاً، فإن الكثير كان "غير شرعى" مثل بيع "المزايا"، و"استخدام" تسهيلات ممتلكات الدولة.

٤- قد تواكبت العوامل أعلاه مع إهمال بذل المجهودات، لجعل هذه الدول اكثر مشاركة، وفى بعض الحالات إلى قلب هذه المجهودات. وهناك توجه ملحوظ تجاه الشمولية، والاغتراب، والشكوك فى الحياة العامة. لقد كثف ذلك الآثار السلبية للتدهورالاقتصادى، مهددة أسس العلاقات المدنية فى بعض المناطق.

بالإضافة إلى الدولة، فإن العلاقات المؤسسية الأخرى مهمة بالنسبة للأزمة. أحدها هو تدهور فعالية النقابات الناتج عن تفاقم البطالة، وتزايد الانتقال إلى القطاع غير الرسمى والتوظيف الذاتى، وتدهور القطاعات التقليدية التى توظف عمالة بالأجر، وسياسات التثبيت المبنية على أساس استخدام سلطة الدولة لتأمين عملية التدنى فى الأجور الحقيقية، وتقليص موظفى الدولة، و"احتواء" الاضطرابات الصناعية. والحركة النقابية حالياً مشتتة وقياداتها مشلولة. وفى ظل غياب انبثاق منظمات عمالية بديلة، فإن للعمال وسائل محدودة لتأمين لقمة العيش ومستوى معيشتهم فى فترة الأزمة. ويبدو واضحاً الضعف المؤسسى والفوضى التنظيمية الماثلة فى مجتمعات المزارع الصغيرة. وفى الحقيقة، يمكن الدفع بأن منظمات الأعمال فقط هى التى أظهرت حيوية فى بعض الأقطار، وينبع أغلب ذلك من التشجيع الذى أسبغته عليها الحكومات الإقليمية، إلى جانب تشجيع الولايات المتحدة وقطاعها الخاص.

بينما كان هناك تزايد فى أعداد بعض المؤسسات، فى الحقول الثقافية والاجتماعية،

وبالتحديد المؤسسات النسوية (والتى ترتبط فى أغلب الأقطار بالدولة و/أوالاحزاب السياسية)، فإنها قد أضعفت عموماً، الشئ الذى سمح بتوسيع متعاظم لنطاق الأزمة الثقافى والاجتماعى. وهكذا، فى حين نالت المبادرات المعلن عنها على المستوى الثقافى، خاصة تلك المرتبطة "بترويج السياحة" والتغيرات الثقافية المحلية، مساندة محدودة، فإن الأزمة قد ولدت انتقالاً واضحاً فى السلوك العام من الأشكال الثقافية المستقلة كجزء من تحول واسع من أفكار الاقتصاديات والمجتمعات المستقلة فى المنطقة. وبالمقابل، فالجدير بالملاحظة، هو الاختراق الواسع لثقافة الولايات المتحدة للمنطقة، والتى يسرتها الوفرة الكبيرة فى وسائل الاتصال الالكترونية.

وأخيراً، فإن السوق الكاريبية المشتركة، وهى التعبير المؤسسى عن التعاون الاقتصادى فى الكمونولث الكاريبى، هى نفسها عوامل مؤثرة فى عملية الأزمة. وهى قد تم التفكير فيها أصلاً وأنشئت خلال فترة التأرجح الصاعد للنشاط الاقتصادى، والتجارة الحرة. وقد نظر للأسواق الحرة باعتبارها الوسيلة الرئيسية للتعاون الاقتصادى وكنقطة انطلاق لنمو طبقة رجال الأعمال فى المنطقة. وفى ظل آثار النمو العالمى البطئ، فقد كانت تجارة السوق الكاريبية المشتركة فى تدهور مطلق خلال خمسة أعوام متتالية (٨٢-١٩٨٨)، انظر الجدول رقم ٣/٤. وفى حين بقى التعاون أولوية، فقد تبنت الاقطار الاعضاء، خلال الثمانينيات، أولويات أخرى فى علاقاتهم الخارجية.

الاستجابات:

كانت استجابة حكومات دول الكاريبى للأزمة متنوعة، وذلك نسبة للتقييم المختلف للأسباب وآثار الأزمة، بالإضافة إلى التوجهات السياسية المختلفة. ومن أجل الإفادة من ذلك، فقد صنفت تحت أربعة عناوين عريضة: برامج التثبيت؛ وترويج الخصخصة وحرية السوق؛ والبحث عن المساعدات الخارجية وأفضليات التصدير؛ والاستجابات السياسية التى أكدت العسكرة والأحتواء والايديولوجية. وعلى الرغم أن كلاً منها قد وضعت ضمن القائمة على حدة فإن هذه السياسات لم يتم عزلها ومتابعتها بمعزل عن بعضها. ومن وقت لآخر قد عولجت مجموعات منها معاً.

التثبيت والتكيف:

إن الافتراض الذى بنى عليه هذا النوع من الاستجابة هو أن الأزمة هى نتاج اختلالات داخلية وخارجية، والتى عندما تعالج ستسمح باستئناف معدلات نمو لا تقل عن المعدلات المتحققة فى الفترات السابقة. لقد ولد هذا السعى لاتباع النمو "العادى" اعتماداً كبيراً على مساعدات البنك الدولى- صندوق النقد الدولى، والاستجابات "المواتية" بواسطة الحكومات الصديقة لطلب مساعدات موازين المدفوعات، وإعادة تدفقات رأس المال إلى مستويات الفترات التاريخية السابقة. وكما أوضحت المعلومات التى قدمت سابقاً، فإن أكثر من ثلثى المديونية الخارجية للمنطقة تعود إلى مصادر رسمية متعددة وثنائية. إن نتيجة هذا المدخل أن مارست الوكالات المانحة تأثيراً كبيراً على كل من تفسير الأزمة والحلول التى اتبعت. ويمتد تأثيرهم، في الحقيقة، إلى ما بعد حدود التمويل الذى يدفعونه، والذى قلص فى فترة ارتفع فيها تأثيره. وهكذا يرأس البنك الدولى المجموعة الكاريبية للتعاون فى التنمية الاقتصادية (CGCED) ، وينسق مساعدات المانحين للمنطقة، ويقدم أغلب التحاليل الفنية والمقترحات للمناقشة فى الاجتماعات السنوية لـ(CGCED) . فقد أتت ثلاثة أرباع الأموال التى أقرضها بنك التنمية الاقليمى (CDB) من خارج المنطقة، ويتزامن مع ذلك، تأثير صندوق النقد الدولى فى رسم السياسات الاقتصادية على أساس يومى والتى أصبحت أسطورية الآن. وعموماً، ألقت الحكومات الصديقة بثقلها إلى جانب هذه المؤسسات، مما عززمن دورها.

فيما يتعلق ببرنامج التثبيت، فإن الحالات الثلاث السيئة هى جويانا وجامايكا وترينداد وتوباجو، فإن عليها حتى الآن أن تتخطى بنجاح الاختلالات الاقتصادية الكلية. ويتزايد الإحباط وخيبة الأمل حول ذلك، مؤدية إلى الاعتراف بالفكرة القائلة أن النمو والعدالة ترتبط بلا انفصام مع أى برنامج تثبيت ناجح. وفى هذه اللحظة، فإن المدافعين عن هذه الفكرة بعيدون عن التأثير الكافى لضمان تنفيذها، ويبقى النمو محصوراً فى النمو الذى تقوده الصادرات والذى يدفعه المستثمرون الخاصون الاجانب والمحليون والذى انتعش وأصبح ديناميكياً بانتشار سياسات تحريرالسوق. وفى مساندة ذلك، فقد ألغيت بحزم تلك الإجراءات التى تمنع التدفق الحر وغيرالمقيد لرأس المال (وضمناً تعنى هروبه)، عندما سنحت الفرص بذلك.

الخصخصة:

هناك اعتراف متسع "بفشل قوى السوق" فى ظل النظام الاستعمارى السابق، وذلك فى الفترة التى قادت إلى الاستقلال السياسى فى المنطقة، وبعده مباشرة بالفعل. لقد أعطى ذلك تأيداً للأفكار التى رأت أن التنمية مستحيلة بدون أن تصبح الدولة القوة القائدة. كانت هذه هى الأفكار السائدة، حتى أواخر السبعينيات، وسط الطبقات القائدة، بغض النظر عن التوجه السياسى. ومنذ ذلك الوقت فقد ولدت الأزمة داخل هذه الطبقات فكرة أن "الفشل السياسى" لعملية قيادة الدولة متكامل، وأن الحل الوحيد هو الاحتضان غير المشروط لقيادة قوى السوق، وأن التنمية ممكنة فقط إذا كان للقطاع الخاص دور قائد. هنالك تطورات مشابهة فى الخارج، فى الولايات المتحدة وبريطانيا خصوصاً- والتى دعمت مؤخراً بالتفسيرات الشعبية والتى قدمت البيروسترويكا كبرهان لفشل الدولة السياسى فى عملية التنمية- وقد أعطت هذه الفكرة شرعية لا سابق لها.

تنظيمياً، فإن هذا الميل قد سوند بقوة بتشكيل رابطة الكاريبى- أمريكا الوسطى (CCAA) ورابطة الكاريبى للصناعة والتجارة (CAIC).تروج بعثات هذه المؤسسات لمنظمات القطاع الخاص فى كل قطر على حدة، ويفعلون ذلك بنشاط. وفى ملاحظة هذا التطور فإنه من المهم تذكر أنه عندما شكلت رابطة الكاريبى- أمريكا الوسطى، فى أبريل ١٩٨٠، فقد روجت كأحد مبادرات الرئيس كارتر لتجاوز عناصر الأزمة الاقتصادية للكاريبى/ أمريكا الوسطى، والأثر السلبى الذى ولدته لعلاقات الولايات المتحدة فى المنطقة. ومن الجانب الآخر فإن أول إنجاز لرابطة الكاريبى- أمريكا الوسطى هواحياء رابطة الكاريبى للصناعة والتجارة (CAIC)، والتى انشئت منذ ١٩٦٣ بينما كانت فى ١٩٨٠ فى سبات، ومسلوبة الفعالية للعجز المالى المزمن وفقدان السكرتارية الدائمة. وقدم التمويل من رابطة الكاريبى- امريكاالوسطى ووكالة المعونة الامريكية (USAID) وانشئت السكرتارية فى بربادوس. ومنذ ذلك الوقت، وفى وقت قصير نسبياً، أصبحت كلتا المؤسستين حكاماً اقوياء لتنمية الكاريبي. وكماسترى فى القسم التالى، فقد عبدت هذه المبادرة الطريق لخلق مبادرة حوض الكاريبى CBI. بالتالى فانه من الأجدى ملاحظة ان الفكرة التى دفعت إلى إنشاء رابطة الكاريبى أمريكا الوسطى هى كما عبر عنها أحد قيادتها " إن هذه المناطق لا يمكن أن تتطور

بدون استثمار خارجي، وتكنولوجيا خارجية. ستكون هذه المناطق ستكون غير مجدية لوحدها، وستصبح في النهاية شيئاً مماثلاً لولايات بعيدة تابعة للولايات المتحدة"(٧)

المساعدات وافضلية الصادرات:

قد استكملت الخصخصة والتثبيت بمجهودات نشطة لتشجيع تدفق المساعدات الأجنبية والحفاظ على أفضليات التصدير لضمان منافذ السوق للصادرات. وفي حين توضح المعلومات أن الأول لم يكن ناجحاً، فإن الأخير قد نجح، كما لوحظ من قبل عند وضع الخطوط العامة لنظام الأفضليات الخاص بالمنطقة. ومن أهم تلك الترتيبات هي تلك التي تتركز على مبادرة حوض الكاريبي (CBI). ستركز الفقرات التالية على الموضوعات المتعلقة بمبادرة حوض الكاريبي وذلك لعدم تجاوز محدودية المساحة المتاحة.

إن مبادرة حوض الكاريبي (CBI) والتشريعات المتعلقة بها (الفقرة ٨٠٧ من إجراءات تعريفة الولايات المتحدة ومشروع برتوريكو التوأم) هي أكثر الظواهر الاقتصادية تحديداً لأهمية حوض الكاريبي بالنسبة للولايات المتحدة- أو ما يسمى "بالحدود الثالثة". إن منطق نظام التفضيل هذا هو تشجيع، من خلال الشركات المحلية والأجنبية الخاصة، لعملية النمو التي تقودها الصادرات والمرتبطة مباشرة بسوق الولايات المتحدة الواسع. ومن الواضح أن هذا النموذج التنموي يقابل على الأقل نموذجين جربا في منطقة الكاريبي الواسعة: الأول النموذج الاشتراكي الكوبي المرتبط بالكميكون، والثاني نموذج الاقتصاد المختلط للتنمية المستقلة، والذي جرب من قبل في جامايكا على عهد مانلي في السبعينيات، وفي جرينادا في عهد بيشوب، وفي نيكاراجوا بعد الثورة. فقد صمم نظام مبادرة حوض الكاريبي (CBI) لإنجاز عدد من الأهداف: ١/أن يمرحل حماية الصادرات التقليدية الزراعية والمنجمية للمنطقة، ٢/ أن يشجع التأكيد على مجالين للصادرات الرئيسية للولايات المتحدة، وبالتحديد، الزراعية غيرالتقليدية (الفواكه ذات الأصول الأجنبية، والخضروات الشتوية، ونباتات الزينة)، وبعض المنتجات الصناعية ذات العمالة الكثيفة (النسيج، واشباه الموصلات، والمفاتيح ومعدات المساندة والأدوية). علاوة على ذلك فإنه يتوقع ان تتركز ترتيبات الإنتاج للأخيرة على نموذج مناطق تصنيع الصادرات. و٣/ أن يحمي المصالح البرتوريكية التي ربما تهدد من هذا المدخل، وإذا أمكن أن يعزز دور هذا القطر كقوة قائدة في الشئون الإقليمية.

كما لاحظ ريفيرا، وعلى الرغم من أن النموذج مبنى على نظام الأفضليات فإن هذا النموذج التنموى المؤسس على قيادة الصادرات يتطابق مع كلاً من نظريات السوق النيوكلاسيكية للأفضليات المقارنة والتنمية (حيث يوضع التأكيد على التكلفة النسبية للأجور كعامل محفز للتجارة)، ونظريات عولمة عمليات الانتاج (والتى لا توجد الافضليات المقارنة، حيث تقاس بموقف الربح الكلى للشركات متعددة الجنسيات، فى المنتج ككل، وإنما فى مرحلة أومراحل من سلسلة إنتاجه). ويمكن أن يتوسع هذا النموذج ليشمل النظريات التى تركز على الإنتاج ودورات التصنيع(٨). ومن الواضح أن مثل هذا النموذج غير مهتم بالاختلالات قصيرة الأمد. فهو يركز وهومحق فى ذلك، على إعادة هيكلة بعيدة الأمد لبنى الإنتاج والصادرات للمنطقة. ومع ذلك، ما هى النتائج حتى الآن؟

لقد انخفضت التجارة بين الولايات المتحدة والمستفيدين من مبادرة حوض الكاريبى، منذ إنشائها، من ٩ر٢ بليون دولار عام ١٩٨٣ إلى ٢ر٦ بليون دولار فى ١٩٨٧. بالتالى قد تدنت واردات الولايات المتحدة من مستفيدى مبادرة حوض الكاريبى، والتى مثلت ٤ر٣٪ من جملة وارداتها فى ١٩٨٣، إلى أقل من النصف أى إلى ٥ر١٪. وفى نفس الوقت، قد قلصت استثمارات الولايات المتحدة المباشرة فى أقطار مبادرة حوض الكاريبى، والتى كانت حوالى ٦ر١٪ من جملة استثماراتها فى الخارج فى ١٩٨٠، إلى ١ر١٪ فى ١٩٨٣ وإلى ٩ر٠٪ فى عام ١٩٨٥. وقد ولدت وكالة تنمية البرتوريكو، فومينتو، استثمارات، من خلال المشروعات ذات العلاقة بمبادرة حوض الكاريبى، جملتها ٦٢ مليون دولار فى أحد عشر قطراً من مبادرة حوض الكاريبي، وقد غطت ٥٣ مشروعاً، منها ٤٩ مشروعاً تحت التشغيل منذ أواخر ١٩٨٨. وقدر عدد فرص العمل التى خلقتها بـ ٥٠٠٠ وظيفة. وفى أثناء ذلك، فقد صادقت على استثمارات قيمتها ١٣٤ مليون دولار من فقرة التمويل ٩٣٦، وذلك مع بداية سبتمبر ١٩٨٨.

وتكشف معلومات البنك الدولى التى تبين واردات الولايات المتحدة والسوق الأوربية وكندا من أقطار الكمونولث الكاريبى، وفيما عدا حالة كندا التى كان نصيبها من الواردات فى ١٩٨٦ حوالى ١٠٪ فقط، التدهور الشديد فى جملة قيمة تجارة البضائع فى الثمانينيات. وقد تركز أغلب هذا التدهور فى المنتجات التقليدية. ومع ذلك قد كان هناك توسع فى الصادرات المصنعة ونمواً فى واردات كندا من المنطقة. وبين ١٩٨٠ و١٩٨٦ نمت الصادرات المصنعة

للمنطقة، بشكل رئيسى النسيج تحت ترتيبات البند (سيوبر ٨٠٧). وقد نمت بسرعة فى ترنيداد وتوباجو الصادرات ذات المصادر المكثفة المبنية على الغاز الطبيعى (أمونياوميثانول ويوريا) وإنتاج الحديد الصلب، والذى وصل إلى ثلثى صادراتها إلى السوق الأوربية المشتركة وأربعة أخماس صادراتها إلى الولايات المتحدة وكندا فى ١٩٨٦. ونمت الواردات الكندية بحوالى ٦٠٪ خلال الفترة، رافعة نصيبها من ٢٪ عام ١٩٨٠ إلى ١٠٪ تقريباً فى ١٩٨٦. وإجمالاً قد تدنت واردات الولايات المتحدة من منتجات السوق الكاريبية المشتركة (CARICOM) من ٨ر١٪ من جملة واردات الولايات المتحدة فى ١٩٨٠ إلى ٤ر٠٪ فى ١٩٨٧. وهذا اداء سئ مقارنة بدول العالم النامى ككل ولكنه مشابه فى النمط لمنطقة مبادرة حوض الكاريبى فى مجموعها (CBI).

تركز نمو الصادرات المصنعة بكثافة فى الوحدات المغلقة (PLATFORM ENCLAVE) حيث يتم الإنتاج إما بترتيبات داخل المؤسسة أوباتفاقية مع مؤسسات مقيمة فى الولايات المتحدة. ولاتدفع- أو القليل منها يدفع- فى شكل ضرائب محلية، كما أن هذه المؤسسات مضمون لها تحويل أرباحها إلى الخارج، مع عدم وجود أى مخاطر بالمصادرة، وتعتمد هذه الوحدات المغلقة على طبقة رجال الأعمال الأجانب المنجذبين إلى المنطقة بسبب الأجور المتدنية، وإعفاءات الضرائب، والهياكل الأساسية الرخيصة. وهناك انعدام ملحوظ للارتباط بطبقة رجال الأعمال المحليين، مما يجعل أغلب هذه الشركات غير مقيدة. وقد أوضحت المسوحات أن نقل التكنولوجيا فى حدوده الدنيا، وان هناك تحسين محدود للمهارات المحلية، ومساهمة سلبية فى صافى العملات الأجنبية للاقتصاد المحلى، وقيمة مضافة محلية متدنية، وروابط محدودة جداً بالاقتصاد المحلى، ومستويات توظيف متدنية، آخذين فى الاعتبار حجم الاستثمارات خلف هذه المشروعات[٩]. وأخيراً، أوضحت التجربة أن إدارة هذه العملات تميل لأن تكون معادية للنقابات أو أى أشكال أخرى لتنظيمات العمال.

لو أضفنا لهذه الاعتبارات الاهتمامات المعبر عنها عن الطبيعة المزدوجة لترتيبات مبادرة حوض الكاريبى، والقوى "غير المتكافئة" للطرفين، يمكننا أن نفهم لماذا أن الفكرة القائلة بأن مبادرة حوض الكاريبى مرتبطة أكثر بمصالح الأمن العالمى للولايات المتحدة، وحربها على تجارة المخدرات، والجهود للسيطرة على التهرب الضريبى أكثر من التنمية الإقليمية. وتظل النقطة

ذات الأهمية: ما الذى يأخذ الأسبقية، نموذج لتنمية المنطقة أم شبكة أمن للولايات المتحدة؟ وحتى تحل هذه القضية بلالبس هنالك أسبابا لإثارة الشكوك حول عملية هيكلة الصادرات والتى لا تشجع أو تقلل الروابط الداخلية، وتنتج أقل رأس مال لإعادة الاستثمار فى الاقتصاديات المحلية، وإغلاق موارد المنطقة فى أنشطة تصديرية موجهة لأقطار وشركات محددة، ولا تشجع طبقة رجال الأعمال المحليين ومنتجات إحلال المدخلات، ومبنية فى النهاية على جاذبية مستويات المعيشة المنخفضة (ضد أطروحة التنمية) لإعطائها أفضلية التكلفة النسبية. ومع الاعتراف ببروز أشكال من التنويع فى ظل مبادرة حوض الكاريبى، فإن الخلاصة التى يجب الوصول إليها أن انكشاف تلك الاقتصاديات يظل سمتها المركزية ويبدو أن هذا حتمى إذا كان منطق رأس المال الاجنبى مع تركيبته الاقتصادية والجيوبولتيكية قد سادت على حساب اتباع المصالح المحلية وللمنطقة. ومتذكرين التاريخ الماضى للمنطقة فإنه من الافضل التمسك بناصية الرأى الذى وصف هذه العملية والذى قدمه ايمانويل كيلين Emma-nuel Celen، رجل الكونجرس فى الولايات المتحدة والذى ينسب إليه الدور الرئيسى فى تخطيط تشريعات مناطق التجارة الحرة فى الولايات المتحدة. وهو يعرف منطقة التجارة الحرة بأنها "منطقة حظيرة طبيعية حيث يستطيع البحار أن يضع حمله، ويلتقط انفاسه، ثم يقرر بعدها ماذا يفعل"[١٠].

العسكرة والايديولوجية:

لقد لعبت الايديولوجية دائماً دوراً فى صياغة السياسات الاقتصادية فى الكمونولث الكاريبى. وتبين النقاشات الكبيرة فى المنطقة التى بدأت قبل الاستقلال، حول موضوعات مثل دور الدولة فى التنمية الاقتصادية، والسيطرة العامة على مفاتيح الاقتصاد، وعلاقة التصنيع بالتنمية والبحث عن مسارات للتنمية الاقتصادية والتى يمكن ان تعزز السيادة فى المنطقة، هذا الخليط الفكرى بوضوح. ففى حين كانت المجتمعات تناضل من أجل الاستقلال كان هذا الخليط الايديولوجى مهما، وظل، كوسيلة لتعبئة السكان للتغيير وزيادة وعيهم. مازالت هذه الأفكارتصيغ النقاشات الكبيرة الحالية حول الخصخصة، وسياسات اقتصاد موجه للداخل أم مفتوح، وبرنامج التثبيت. وبسبب تواجد الولايات المتحدة فى المنطقة، فقد دخل نموذج مبادرة

حوض الكاريبى هذه النقاشات أيضاً، ولأنه يمنح أفضليات فإنه بلاشك أعطى فعالية معتبرة لوجهات نظر حلفاء الولايات المتحدة داخل المنطقة.

وقد كانت العسكرة، منذ الاستقلال، أهم مظهر فى المنطقة، وفى الوقت الحالى تطرح مطالبة على موارد كبيرة. فقد قدر فى جوايانا فى أواسط السبعينيات أن من بين كل ٣٥ شخص فإن واحداً ينتمى إلى خدمات أمن الدولة. وقد صاحب خلق مليشيات رسمية وشبه رسمية نمواً سريعاً فى شركات الأمن الخاصة بالإضافة إلى الاذرع الأمنية للعديد من الأحزاب السياسية فى المنطقة.

هنالك موضوعان حاسمان من وجهة نظر التحليل الحالى. أحدهما أن مناصرى فكرة أن الأزمة الحالية هى نتاج صراعات الشرق/ الغرب من أجل الهيمنة قد يساند حلاً عنيفاً أو "مادياً" للأزمة، خاصة إذا أستشعر ان "صانعى الاخطاء" فى الجانب الآخر من الحلبة السياسية يمكن احتوائهم. اماالموضوع الآخر فإنه يتعلق بالإطار الجيواستراتيجى. إذا شجعت افضليات التجارة باعتبارها الجزرة التى بواسطتها يمكن حذب المنطقة إلى محاور خاصة جنوب- شمال، وقد يعتقد أن عصا العسكرية يجب أن تطور باعتبارها مكملة لذلك. وهذا حاسم، وقد استخدم دائماً كأحد الخيارات فى أوقات الأزمة، وحتى قبل الثورة الكوبية، أو الأحداث الأخيرة فى جريناد، أو هايتى أو نيكاراجوا. وحتى قبل عام ١٩٨٠، قد قبلت جامايكا وحدها وسط أقطار الكمونولث الكاريبى، مساعدات عسكرية خارجية ذات أهمية من الولايات المتحدة. وتقدر حالياً هذه المساعدات بما يعادل ٨٠ مليون دولار سنوياً.

وفى الأزمنة الحالية شهد النظام العالمى تناقصاً واسعاً فى التوتر. وإذا ما استمرت هذه العملية فإن خطرالحلول "المادية" المفروضة كطريقة للخروج من الأزمة سيتراجع. وسيتم تشجيع ذلك أيضاً إذا استمرت النجاحات "الايديولوجية" الحالية للمواقع المحافظة.

خاتمة :-

تنبثق مستلزمات معنية لحل ناجع للأزمة من التحليل السابق. أولاً، من الواضح أن التشخيص السليم سيكون حاسماً فى اختيار الحلول الصحيحة. إن نقطة البدء الصحيحة للحلول المؤثرة هى صيرورة الترابطات المتداخلة بين الجوانب الاقتصادية للازمة والجوانب

الاجتماعية الواسعة فى هذه اللحظة التاريخية الخاصة. إن وضع الأزمة حصراً فى الحقل الاقتصادى، أو محاولة معالجتها بانفصال عن الموضوعات الواسعة لإحياء الاقتصاد وإعادة التوجه، والنمو والتنمية، سيتركان الأزمة بلا حل.

ثانياً، يوضح التحليل أن العديد من الحلول المقدمة، والتى تمت محاولتها فعلاً إلى حد ما، إنها إما كانت تقليداً لنجاحات ملموسة فى أماكن أخرى، أو غير موجودة، وقد أعطيت الأولوية فى "انعاش" الدافع السابق نحو استقلالية أكثر فأكثر فى صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية والتى ميزت النضال من أجل الاستقلال. إن هذا التقييم ليس نداءً لحلول الاكتفاء الذاتى أو تقليلا من قوة الاعتماد المتبادل فى الاقتصاد العالمى الذى يميز الفترة الحالية. إنه ببساطة إعادة تأكيد لمبدأ ان المنطقة فى حاجة لاتباع، وبقدر الإمكان تعديل لارتباطاتها الحالية فى الاقتصاد العالمى، إذا كانت يجب عليها أن تحقق الأهداف الاجتماعية الواسعة للتنمية الاقتصادية والاستقلال، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية. إن هذه النظرة لا تسمح، مثلاً، باتباع توازن اقتصادى كلى كهدف متميز ومنفصل عن تنشيط وتنمية الاقتصاد. كما أنها تبرز أيضاً ضد التوجه الحالى الذى توجه فيه السياسات بقسوة لتفكيك وتقليص الأسس المستقلة الموجودة أصلاً فى صياغة السياسات، والتى اكتسبت بتكاليف اجتماعية باهظة فى فترات سابقة.

ثالثاً، يكشف تاريخ اقتصاديات السوق الصناعية خلال الأزمة مظهرين مدهشين لطبقتيهما القائدتين. الأول هو الطريقة الحازمة التى يدعون بها الدولة لسن سياسات مساندة لإعادة بناء رأس المال، وإعادة تركيب الأصول المنتجة فى حوزة المجتمع، وادخال تقنيات جديدة، كاستجابة اقتصادية للأزمة. والثانى هو مقدرتهم لاتباع الإصلاحات الاجتماعية والسياسية عندما تكون الضغوط من الجماهير لا تقاوم. وينكشف المظهر المتخلف للطبقات القائدة فى المنطقة فى اعتمادها على عملية إعادة بناء مبادرتها على جهات أجنبية كما وصفت أعلاه. وتظل مجهوداتهم، محلياً، فى الإصلاحات الاجتماعية والسياسية قاصرة بشدة. وفى بعض المناطق، فإن الانتخابات لا هى "حرة وعادلة، ولا هى متحررة من الخوف". وعندما تكون، حرة، فإن مجهوداً قليلاً قد بذل منذ الاستقلال لتعميق وتعزيز أشكال نموذج ويستمنستر الموروث منذ الفترة الاستعمارية. وفى الحقيقة، تكمن خلف هذه الأشكال، فى

الأقطار التى نشأت فيها، ثروة قرون من السوابق المتراكمة، وأحكام اللعبة، وأنماط السلوك المميز وأشكال الوعى الاجتماعى، والتى يبدو أنها غير مستوعبة جيداً. وهكذا نجد أن الديمقراطية قد أعطيت ولاءً لفظياً. والمجتمع والحكومة المحلية اليوم أضعف عما كانت قبل عقد مضى، وفى بعض الاقطار (سانت ڤينسنت، ١٩٧٤) قد ألغيت الحكومة المحلية! لقد كان هناك، بكلمات أخرى، تشجيع قليل لنظم المشاركة فى صنع القرارات لمقاومة التقاليد الشمولية لفترة الحكم الاستعمارى. وقد اختفت كل سياسات اعادة توزيع الدخل والاصلاح المؤسسى مع مقدم الأزمة.

يترابط بهذا التطور الدور المركزى الذى أوكل إلى الدولة بواسطة كل الطبقات (بما فى ذلك المنادين بالخصخصة)، فى حل الأزمة، وأولى قليلاً من الانتباه لبنية الدولة وانبثاق منظمات غير حكومية مهمة. رغم ذلك شهدت الفترة استجابات كبيرة فردية- عائلية- للأزمة ومستقلة عن الدولة وفى بعض الأحيان معارضة بصورة مباشرة لها. والإشارة هنا لبعض الموضوعات مثل ازدياد توجه الاقتصاد نحو القطاع غير الرسمى، والهجرة، وتطور التجارة والإنتاج الصغير الحجم فى الجرز، وانتشارترتيبات الادخار غير الرسمى وحتى ارتفاع أعداد اللاجئين "السياسيين" و"الاقتصاديين". وفى حين ان اغلب رد الفعل هذا موجه "للبقاء" وبالتالى فهو مؤقت، فإن هناك امكانية لانتعاش المجتمع المدنى الذى يحتاج إلى تجهيز قبل تجاوزالأزمة.

خامساً، أن الخيارات التى تواجه المنطقة، والتى تبدو درامية اليوم، ليست كلها جديدة، ومع ان الإطار الذى تبرز فيه قد يكون مختلفاً. واشير هنا إلى العديد من الخيارات من خلال هذا التحليل: الدولة مقابل القطاع الخاص؛ نماذج التنمية الموجهة للخارج فى مقابل الموجهة للداخل؛ والاستهلاك الحالى مقابل الاستهلاك المستقبلى، وسلطة الأقلية مقابل سلطة الشعب، والملكية الخاصة فى مقابل السيطرة، والأمن مقابل التنمية، والتخطيط فى مقابل السوق، والديمقراطية فى مقابل الشمولية. وهنالك تجربة إقليمية ثرية يمكن الاستخلاص منها، خاصة وسط الدولة المستقلة قديماً فى الكاريبى. ويمكن لدراسة مقارنة، ان تستخلص دروساً مهمة تساعد على تجنب تكرار الاخطاء السابقة. والذى له دلالة خاصة هو الطريقة التى تطرح بها إشكالية الدولة/ المجتمع فى النقاشات الإقليمية. وتقلص هذه دائماً إلى لعبة خيار الصفر، حيث إن طرفاً من المعادلة يتقدم على حساب الطرف الآخر، ورغم ذلك يوضح تاريخ المنطقة انه ليس هنالك تحديد مسبق لعلاقة نموذجية بين الدولة- السوق. وكما فى كل المجتمعات المعاصرة،

هنالك ضرورة لاعتمادية- متبادلة وتكاملية بين الدولة والسوق. كيف يتم تنظيم ذلك فهو موضوع سياسى، يحل فقط بعيداً عن أى توازنات للمصالح السياسية فى أى مجتمع. وليس هنالك قانون طبيعى أو إلهى لتحديد هذا الاختيار.

أخيراً، فإن الصغر الشديد للحدود التى تكون المنطقة يجعل الأشكال العميقة للتعاون الإقليمى مكونات لا غنى فى وجهة حل الأزمة الاقتصادية. والكل يؤيد التكامل فى المنطقة، ومثل الديمقراطية، فإن التأييد اللفظى هو الذى يقدم لهذه الفكرة أيضاً. وعملياً فقد أنجز تقدم نوعى طفيف فى نظام التعاون الاقتصادى منذ الأزمة. ومع ذلك فى هذه اللحظة التاريخية الحاسمة يبدو أن تعميقاً أكثر لهذه العملية سوف يكون ضرورياً. وختاماً لهذا العرض، تقدم أدناه بعض مؤشرات الإجراءات المرغوب فى كليهما، والتى باليسير من الإرادة السياسية يمكن أن تصبح مجدية:-

- ضرورة تعاون المستويات العليا السياسية- الشرعية. وهنا توجد حاجة ملحة إلى خلق شكل من التجمع الاقليمى، حتى ولو كان فى البدء ذا سلطات محدودة. وهذا لن يخلق فقط منتدى للنقاش والحوار ولكنه يعطى التعبير السياسى لقضايا المنطقة.
- لقد تأخر كثيراً توحيد تأثير المنظمات غيرالحكومية فى إطار مؤسسات التعاون وهذا بالأخص صحيح فيما يتعلق بمنظمات العمال والمزارعين، والمجموعات النسائية، والمؤسسات الكنسية، وروابط الأعمال والمهنين بالإضافة إلى مجموعات حقوق الإنسان.
- الحاجة إلى تخفيض كبير فى القيود على حرية الحركة والتنقل. وحيث مازال الفرد يحتاج للسفر، مثلاً، من مارتينكو إلى جامايكا إلى يومين، فى حين أنه يحتاج إلى تأشيرتين للدخول لأغراض العبور. وبعض الجوانب التى يمكن أن تجعل تقدم التعاون الاقتصادى مثمراً هى ترتيبات المشروعات المشتركة فى المناطق التى تحتاج إلى رأس مال "إضافى إقليمى" مثلاً تنجيم الذهب، ومنتجات المشروبات والكحول، وإنتاج وتسويق منتجات المنطقة "ذات الأسم التجارى" فى الأسواق الخارجية.

بدون إعادة التأكيد المنتظمة على هدف بناء نظام كاريبى داخلى حقيقى ومجهودات محددة فى هذه الوجهة، فإن أبعاداً كثيرة للأزمة لايمكن تجاوزها. وفى هذه المرحلة فإن إعادة تعريف المنطقة باعتبارها ملحقا لنظام آخر سيبقى هو الاحتمال المرجح. أما بالنسبة للمستقبل، فإن البعض يقاوم ذلك وهذا هو المهم.

الهوامش والمراجع

١- يشير الكمونولث الكاريبي إلى ثلاثة عشرقطراً كانت كلها مستعمرات بريطانية وهي: انتيجوا، البهاماس، باربادوس، بليز، الدومينكان، جرينادا، جوينا، جامايكا، منتسيرات، سانت كيتس- نيفيس، سانت لوكا، سانت فنسينت وترينداد وتوباجو. وتشكل هذه الأقطارحوالي سدس سكان جزرالكاريبي،وتضاف المنطقتين الرئيستين المذكورة أعلاه، وسورنيام وكاينا، تقليدياً تضاف إلى الكاريبي، ولنقاش مختصر حول الموضوع التعريفي انظر: G,Y. Thomas, 1987

٢ - انظر مثلا .W. Bgoya and G. Hyden, 1987

٣- .C. Y. Thomas, pp. 331-2

٤- .C. Y. Thomas, 1986

٥- انظر بالنسبة للمعلومات المتوفرة حول توزيع الأرض C. Y. Thomas 1988 p.136-7

٦- هذه الأطروحة قد نوقشت باستفاضة في: C. Y. Thomas 1988

٧-ذكرت في .C. Y. Thomas, 1988. pp.333-4

٨- .P. J. Rivera, 1987

٩- .F. Long, 1985

١٠- وردت في .W. Diamond and D. Diamond, 1987, p. xviii (c)

ملحق

الجدول ١/٣

الكاريبى: مؤشرات مختارة ١٩٨٧

القطر / المنطقة	الحجم بالكلم	السكان (١٩٨٨ بالالف)	نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالدولار الأمريكى
السوق اكاريبية المشتركة CARICON			
انتيجو	٤٤٠	٨٢	٣٣٩٩
البهاماس	١٣٩٤٢	٢٤٣	١١٤٤٧
باربادوس	٤٣١	٢٥٤	٥٧٤٧
بليز	٢٢٩٦٠	١٨٠	١٢٥٠
الدومينكان	٧٥٠	٨٢	١١٥٥٠
جريتادا	٣٤٥	١٠٦	١٣٤٦
جوينا	٢١٤٩٧٠	٧٥٦	٤٥٥
جامايكا	١١٤٢٤	٢٣٧٤	١٢١٩
مونتسيرات	١٠٢	١٢	٣٩٩٧
سانت كيتس/نيفز	٢٦٩	٤٧	٢١١٩
سانت لوكا	٦١٦	١٤٥	١١٤٠٠
سانت ڤينسنت	٣٨٨	١١٤	١٢١٠
ترينداد وتوباجو	٥١٢٨	١٢٣٤	٣٧٨٢
خارج السوق المشتركة			
المجيلا(أ)	٩١	٧	٢٣٠٠
آروبا (ب)		٦٤	
الجزر البريطانية العذراء	١٩٣	١٢	٧٥٠٠

القطر / المنطقة	الحجم بالكلم	السكان (١٩٨٨ بالالف)	نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالدولار الامريكى
كايمان ايلاند (أ)	١٥٠	٢١	٩٤٩٢
كوبا (ب)	٢٦٠	١٠١٩٩	١١٢٩٣٠
جمهورية الدومنيكان	١١٠٨٦٠	٦٧٠٠	٣٠٠٠
هايتى ب	٤٩٠٠٠	٦٢٠٠	٨١٠
نيزر انتيلس (أ)	٢٨٠٠٠	٢٠٠	٣٦٠
بورتريكو	٨٠٠	٣٣٠٠	٦١١٠
سورينام	٨٨٠٠	٤١١	٥٥٧٤
تركس/كايكرس (أ)	١٦٣٢٥٦	١٠	٢٥١٠
الجزرالامريكية العذاراء	٤١٧	١١١	٤٤٩٠
(أ)	٣٤٤		٩٢٨٠

أ: معلومات ١٩٨٦ ب: معلومات ١٩٨٧

المصدر Economic commission for Latin Ameri can & the CARIBBEAN., IBRD; & as cited in Harker (1988) & World Bank (1988 b)

الجدول٢/٣

الاستثمار بالنسبة للعامل

(١٩٨٠=١٠٠)

القطر	١٩٦٠ر٤	١٩٧٠	١٩٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧
باربادوس	٥٧	١٢١ر٨	١٠٠	١٠٧ر٦	٨٢ر٨	٧٢ر٢	٥٩ر٢٢	٥٥ر٦	٥٨ر٨	٥٩ر٤
جوينا	١٨١١ر١	١٥٥ر٥	١٠٠	٨٩ر٥	٦٨ر٦	٥٨ر٦	٥٤ر٥	٥٥ر١١	٦٠ر٧	٥٩ر٨
جامايكا	٢٠٣ر	٢٦٣ر٩	١٠٠	١٢١ر٢	١٢٤	١٢٥ر١	١١١ر١	١٠٩ر٢	٨٧ر٤	٩٦
ترينداد وتوباغو	٢٥ر٩	٣٠	١٠٠	٨١ر٤	٢٣ر٨	٧٣	٥٢٢ر٧	٥٤	٥٤	٣٦ر٢

المصدر: OCT. 1988 inter- American Devolopment Bank, Monthly News

الجدول ٣/٣

التدفق الرأسمالي الخارجي الصافي إلى اقطار CGCED[أ] ٨١-١٩٨٦

(بالدولار الامريكي الاسعار الجارية)

	١٩٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦
المانحين الرسمين/ الدائنين	١١٣١٨	١٣٨٩	١٠٦٣	٩٢٨	٧٧٩	٣٩٤
ثنائية	٧٦٤	٨٠٧	٤٦٢	٦٢٨	٤٤١	٣٣٤
هبات	٢٢٨	٢٢٩	١١٣٨	٢٤٢	٣٢٥	٢٩٨
صافى القروض	٥٣٦	٥٧٨	٣٢٤	٤٨٦	١١٦	٣٦
متعدة الأطراف	٥٥٤	٥٨٢	٦٠١١	٣٠٠	٣٣٨	٦٠
هبات	٦٧	٥٤	٤٦	٥١	٥٤	٥٧
صافى القروض	٤٨٧	٥٢٨	٥٥٥	٢٤٩	٢٨٤	٣
دائنين خاصين	١٧٢	١٧.١	١٥٥	١٦	٢٢٠	١٦٢
موردين	٣٦	٦	٣	١٣	٦٧	٢٣-
بنوك وأخرى	١٣٦	١٦٥	١٥٢	٣	١٥٣	١٨٥
جملة المصادر	١٤٩٠	١١٥٦٠	١٢٦٨	٩٤٤	٩٩٩	٥٥٦
التدفق الخارج(سداد فائدة)	٣٩٢	٤٣٩	٥١٩	٥٢٥	٥٨٧	٦٥٣

أ: تشمل انتيجو وباربودا، البهاماس، باربادوس، بليز، جمهورية الدومينكان جريندادا، جوينا، هايتى، جامايكا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوكا، سانت ڤينسنت وجرينا داييس سورنيام وترنيداد وتوباجو.

المصدر World Bank (1988 b)

٤- الانفتاح الاقتصادى، الديون والأزمة : العلاقة التى لامفر منها

مقدمـــــة:

يمكن النظر للأزمة الراهنة فى أمريكا اللاتينية من عدة زوايا واسعة. ستعالج الأزمة فى هذا الفصل باعتبارها جزءاً من (وشرط لـ) عملية التغيير الهيكلى فى وظيفة اقتصاديات أمريكا اللاتينية. فقد شهدت هذه الأقطار انكماشاً مفاجئاً فى معدلات النمو الاقتصادى مقارنة بمعدلات السبعينيات، وقد ولدت الأزمة أيضاً شروطاً اجتماعية سالبة وتغيرات مستمرة تتطلب طبيعتها تقييماً عميقاً. من بين هذه التغيرات يجب أن تشمل القائمة الضغوط من أجل تخفيض الإنفاق العام وإعادة توزيع الدخل المنظورسواء بين المجموعات الاجتماعية (من العمال إلى رجال الأعمال) والقطاعات (من الذين يعملون للسوق المحلى إلى المصدرين، ومن الذين يعملون فى الإنتاج إلى الذين يعملون فى القطاعات التمويلية).

إن أسباب هذه التغيرات جديدة. وإذا كان من الضرورى تلخيص جذورها وجوهرها فى جملة واحدة، فهى أن "انفتاح الاقتصاد" قد يساعد فى وصف العامل الأساسى الذى عدّل- وفى الحقيقية قلص بعنف- مقدرة الدولة التنظيمية. لقد أثر هذاالانفتاح على توزيع الدخل فى مجتمعات أمريكا اللاتينية، كما أثر على الدولة، من خلال إفادة القطاعات ذات الامتيازات عموماً. لقد غير أيضاً، فى هذا المنحنى أوذاك، الشروط المحددة لصيرورة الإنتاج.

وعند توجيه الانتباه إلى تلك الأنشطة التى تسببت فى فتح الاقتصاد ، يوضع التأكيد هنا على الشروط التى يتم فى ظلها هذا الانفتاح. إن عملية مبنية على الانفتاح التدريجى إلى الخارج لبنى الإنتاج الموحدة (كما فى حالة الأقطار الأوربية أو اليابان) ليست مماثلة سواء فى السبب أو النتيجة لعملية، مبنية على الترابط بين القطاعات التمويلية والسوق العالمى. ففى الحالة الأولى كان الانفتاح نتيجة لاقتصاد ناضج منتج، أما فى الحالة الثانية فإنه نتيجة تؤثر بعمق على التوجه والمقدرة على النمو للنظام الاقتصادى.

ترتبط الديون الخارجية بإحكام بالأزمة الراهنة فى أمريكا اللاتينية علاوة على انفتاح اقتصاديات المنطقة. إن هذا الفصل، بدلاً عن أخذ الديون كسبب للأزمة، فإنه يدخلها ضمن الظواهر العالمية للتحولات الاقتصادية. يمكن أن تعد بهذه الطريقة، للوهلة الأولى، الديون نتيجة لسياسات وضعت لأحداث انفتاح تمويلى للاقتصاد. وفى الحالة الثانية، وبعد صعوبات ١٩٨٢، فقد خدمت الديون لتعزيز عملية الانفتاح.

يطمح هذا الفصل أن يكون تأملياً أكثر منه تأكيدياً، ويحاول أن يضع نظرة كلية للمشكلة. ولهذا الهدف فقد اختار عرضاً تخطيطياً للجوانب الاقتصادية الوثيقة الصلة بالموضوع فى حين يركز على الأبعاد السياسية والاجتماعية لأزمة أمريكا اللاتينية. ذلك ببساطة أن الاقتصاد علاقة اجتماعية بين الأفراد: فالمجتمع يوزع الثروات (وإلى حد ما السلطة والجاه) بواسطة قوى السوق. وبالتالى، فإن التحليل الاقتصادى هنا مقصود به أن يخدم كأساس للانعكاس السياسى والاجتماعى بدلاً عن أن يكون مجرد تراكم لمعلومات إحصائية اقتصادية بحتة.

يجب أن يلاحظ أيضاً أن التركيز سينصب على الأرجنتين، نسبة لتخصص المؤلف فى هذا المجال. وهذا مناسب، لأنها يمكن أن تخدم كنقطة مرجعية لوصف الحالات الأخرى. ويمكن النظر إلى الأرجنتين "كنموذج" فى جوانب محددة ولأجل أغراض فهم الأزمة. وعلى الرغم من أنها قد لا تكون مثلاً شاملاً إلا أنها تصلح كنقطة مقارنة عند دراسة تطور الاقتصاديات الأخرى. وفى النهاية، وعلى الرغم من عالمية الأزمة، فإن الشروط الاجتماعية والاقتصادية المختلفة فى كل قطر على حدة تؤدى إلى نتائج مختلفة.

الازمة فى الارجنتين:

يمكن تعقب بداية الأزمة فى الأرجنتين بدءاً بعام ١٩٧٥. منذ ذلك الوقت لم يحدث نمو فى الناتج المحلى الإجمالى للقطر: تأرجح إنتاج الاقتصاد فى الواقع حول قيم ثابتة. إن المؤشر

الأكثر وضوحاً هو ركود الإنتاج، ولكن تعطى التغيرات فى المؤشرات الاجتماعية فهماً جيداً عن قسوتها. ازداد عدد سكان الأرجنتين بحوالى ١٥٪ تقريباً خلال ١٤ سنة منذ ١٩٧٤، وهذا يعنى ضمناً انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلى طردياً خلال الفترة نفسها. علاوة على ذلك، فقد تدهور الدخل الحقيقى للفرد أكثر بسبب حقيقة أن نسبة كبيرة من الموارد المتاحة قد خصصت لخدمة الديون الخارجية، وفى حين أن الدخول الصافية خارجياً كانت إيجابية خلال أوائل السبعينيات. وأخيراً، إن إعادة توزيع الدخل خلال هذه الفترة كان لضرر القطاعات غير ذات الحظوة فى المجتمع، الذين انخفض نصيبهم من الدخل الكلى المتضائل للقطر. إن الأزمة بالنسبة لهذه القطاعات أكثر وضوحاً وأشد أذى مما توضحه المتوسطات الإحصائية./

لقد تغيرت كثيراً بنية الاقتصاد الأرجنتينى خلال الأربعة عشر عاماً الأخيرة. وعلى الرغم من أن القيمة الكلية للناتج الوطنى قد ظلت ثابتة، إلا أن تركيبته لم تبق كما هى. ففى خلال هذه الفترة، شهد القطاع الزراعى للبامباس نمواً كبيراً، وأنجزت إعادة بناء صناعى ملحوظة، شاملة نمواً متسارعاً لخدمات معينة- خاصة تلك الموجهة للمجموعات ذات الدخل العالى- وتضخماً كبيراً فى العمليات التمويلية. بلغة أخرى، لم تقع الأزمة على خلفية من الركود فى أى فرع من الاقتصاد. وبالعكس فإن كثافتها ومداها الزمنى المصاحبين للتحولات العالمية المرتبطة، مباشرة أوبصورة غيرمباشرة، بانفتاح الاقتصاد قد أسهما فى تسهيل تلك التحولات.

ولاتضع الميول الاقتصادية الكلية المسجلة منذ ١٩٧٤ حداً فاصلاً للتغيرات يمكن أن ينسجم مع بروز أزمة الديون فى ١٩٨٢. فقد بدأ الكساد العالمى والتغير فى تركيب الناتج الوطنى الإجمالى قبل ذلك واستمر بعد ذلك التاريخ؛ ويمكن قول الشئ نفسه عن المؤشرات الأخرى للأزمة. فقد ظل التضخم السنوى، مثلاً هو أحد الظواهر الواضحة للأرجنتين المعاصرة، ودائماً أعلى من ١٠٠٪ منذ يونيو ١٩٧٥، وبمتوسط سنوى ٣٠٠٪ خلال فترة الأربعة عشر عاماً الأخيرة. إن المتغيرالوحيد الذى تبدل منذ ١٩٨٢ هو معدل الاستثمار فى علاقته بالناتج الوطني، والذى سجل تدنياً سريعاً بعد انفجار أزمة الديون. لقد نبع هذا الميل جزئياً، ولكن ليس كلياً، من الحاجة إلى تخصيص جزء من الادخار الوطنى لخدمة مدفوعات الدين. ويوضح انخفاض الاستثمار مستقبلاً مظلماً: سيبقى الكساد الحالى لعدد من السنوات مع عدم وجود

إمكانية لزيادة كبيرة فى الطاقة الإنتاجية المركبة حتى يتم قلب هذا التوجه. وعلى الصعيد العام، قيد الإنفاق بدرجة واضحة، ونتيجة لذلك فهنالك تقليص فى استثمار الدولة. وقلص أيضاً القطاع الخاص استثماراته بسبب أن الأزمة تشجع استراتيجيات عدم النمو.

إن أزمة الأرجنتين مستمرة وعميقة وجلية. ولاتحتاج نتائجها الاجتماعية والسياسية المعروفة جيداً لتفصيل هنا. ولكن ذلك لايقلل من خطورتها. ويعنى عدم وجود تمويل للاستثمار أنه ليست هناك مقترحات لإيجاد طريق لحل أزمة ركود الإنتاج، وفى حين أن سياسات التثبيت المطبقة قد خدمت لتعزيز عملية التغيير داخل الركود الذى بدأ منذ أواسط السبعينيات.

الانفتاح الاقتصادى والدين الناتج عنه:

لقد أدت "الصدمة" التى طبقت بواسطة مسئولى السياسة الاقتصادية، وذلك فى يونيو ١٩٧٥، لإطلاق العنان للتضخم. والذى وصل بسرعة لأرقام سنوية ١٠٠٠٪. لقد مهد هذا التضخم الكثيف وغير المتوقع بالمقابل لشروط التغيرات فى السياسة الاقتصادية فى حين أججت لهيب الفوضى الاجتماعية وعدم الرضاء السياسى. وقد اعتبرالعديد من المراقبين أن أثر هذه الصدمة له علاقة وثيقة بانقلاب مارس ١٩٧٦ والذى فتح الباب لثمانية أعوام من الحكم العسكرى[١].

جرفت هذه الصدمة التضخمية وأزالت الثقة فى العملة الوطنية وحطمت النظام التمويلى القديم بضربة واحدة. فزاد الطلب على الدولار بمعدلات متصاعدة حيث يبحث المجتمع عن عملات مستقرة لمدخراته. وفى الوقت نفسه، قد خلقت الأدوات المالية الحاذقة، والتى تتميز بسيولتها العالية وطبيعتها قصيرة الأجل ومنافعها العالية، سوقاً مالياً جديداً. وقادت الاستراتيجية الاقتصادية التى طبقت منذ مارس ١٩٧٦ فى ظل الحكم العسكرى إلى تعزيز هذه الميول. وبدلاً من ضغط التضخم لمستويات معقولة بأسرع وقت ، فقد فضلت الحكومة إعطاء الأولوية لتعديل قوانين التعامل فى النظام المالى مصحوبة بانفتاح سريع على السوق العالمى.

حرر الفريق الاقتصادى الجديد تدريجياً ولكن بانتظام سوق العملات الأجنبية، مانحاً

الوكلاء الاقتصاديين الفرصة المنتظرة منذ زمن بالحصول على العملة الأجنبية بالطرق القانونية.

وبنفس الحزم، نظم الفريق الاقتصادى الجديد تحويل النظام المالى حتى يتطابق مع شروط التضخم المرتفع، فقد قننت القوانين الجديدة الإيداع قصير الأجل- لأسبوع- وبأسعار فائدة حرة، وخلقت أدوات جعلت من الممكن تكييف التمويل طويل الأجل إلى الشروط المتغيرة دوماً فى سوق سعر الفائدة قصير الأجل.

وفى ١٩٧٨، أى بعد سنتين من الانقلاب، ظل التضخم عالياً، حوالى ٢٠٠٪ فى العام، وعمل السوق المالى بمتوسط مدة إيداع عشرين يوماً، فى حين كان سوق العملات الأجنبية أكثر حرية منذ عقود. واعترف وزيراقتصاد الحكومة العسكرية فى خطاب جماهيرى بأن إجراءاته المالية قد منعت تخفيضاً سريعاً للتضخم، وهو يعنى ضمناً الإقرار بأولويات حكومته.

وفى نهاية تلك السنة طبق الفريق استراتيجية جديدة، تشكلت من انفتاح سريع للاقتصاد مبنى على فكرة أن الأسعار العالمية ستكبح الأسعار المحلية. وطبقت سياسة مبينة على نظرية مدرسة شيكاغو- والتى كانت مطبقة فى الوقت نفسه فى تشيلى- ووضع الفريق الاقتصادى جدولاً زمنيا لنمو سعر الصرف لفترة ٧٩- ١٩٨٠، واتخذت إجراءات لتحرير التعاملات المالية والتجارية مع الاقطار الأخرى.

لقد كان الانفتاح التجارى مهما على الرغم من أنه، فى الواقع، كان لفترة زمنية محدودة. ويتطلب دخول السلع المستوردة أكثر من ستة أشهر حتى يكون مؤثراً، وذلك بسبب البطء فى الإجراءات واستمر لمدة أقل من عامين. وقد استفادت الواردات من تأخير تخفيض العملة والناتج عن جدول تقدم سعر الصرف، والذى جعل أسعارالسلع المستوردة أقل كثيراً من أسعار السلع المحلية المماثلة. ولكن أجبرت الأزمة الخارجية، والتى تفجرت فى ١٩٨١، على إغلاق السوق المحلى ثانية، مما جعل الاستراتيجية الاستيرادية انتقالية، على الرغم من أن آثارها قد بدت واضحة على استرتيجية رجال الأعمال الأرجنتنيين.

ومن الجانب الآخر، كانت للانفتاح المالى السريع والمعزز برأس مال عالى التعبئة فى ظل الظروف السائدة، آثار عميقة وطويلة الأجل أكثر من الانفتاح التجارى. وأكدت الفروق فى أسعار الفائدة المحلية والعالمية الأرباح العالية للذين يعملون فى السوقين، ونقدر أن معدل العائد السنوى الذى يمكن اكتسابه على الدولار فى عامى ٧٩و١٩٨٠هو ٥٠٪ من خلال وسيلة سهلة هى الحصول على تمويل فى السوق العالمى وتحويله إلى عملة محلية.

ولدت هذه الإمكانية، طبيعياً، تدفقاً قوياً لرأس المال الأجنبى، وقادت إلى توسيع التمويل المقدم فى إطار النظام المالى الوطنى. أخذت هذه الأموال بواسطة الوكلاء المحليين باعتبارها تمويلاً من السوق العالمى. وأعدت، تسهيلات الحصول على النقد الأجنبى فى هذه الفترة ومع المساندة النشطة من قبل الحكومة الأرجنتينية، المسرح لتسريع المديونية الخارجية ولأغراض المضاربة المحضة. وحسب الإحصائيات الرسمية، فقد كان القطاع الخاص مديناً إلى الخارج، فى عام ١٩٧٩، بأكثر من خمسة بليون دولارلهذا السبب وحده.

وفى ١٩٨٠، بدأ الوكلاء الاقتصاديون يتشككون فى استمرارية سعر الصرف طويلاً، وقد أصبح تخفيض العملة متوقعاً. فاختاروا سحب أرصدتهم المالية بالعملة الوطنية وتحويلها إلى دولارات وعملات أجنبية أخرى واستجابت الحكومة لهذا الطلب، بأن باعت العملات الأجنبية التى حصلت عليها من القروض الخارجية. هكذا، بين يناير ١٩٨٠ ومارس ١٩٨١، ببساطة ارتفع الدين العام بحوالى ١٤ بليون دولار لإشباع شهية القطاع الخاص للعملة[٢].

تفجرت الأزمة فى القطاع الخارجى فى مارس ١٩٨١ فى نفس الوقت الذى تم فيه التخطيط لتغيير فى الحكومة العسكرية. وساعد التحول السياسى على إخفاء حقيقة أن الأزمة سوف تحدث عاجلاً أو آجلاً. فالنظام غير مستقر- وهى النتيجة التى يؤكد عليها فشل السياسات الاقتصادية المشابهة فى شيلى والاورجواى. فى هذا الوقت وصل الدين الخارجى إلى ٢٨ بليون دولار، ويوضح التطورالسابق للسوق أن هذه الزيادة هى مقابل لكمية مماثلة من العملة الأجنبية يحتفظ بها الأرجنتينيون كرد فعل للسياسة الاقتصادية.

كما هو واضح هنا، فقد ولدت الاستراتيجية التى اتبعتها الأرجنتين فى أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات ترابطاً وثيقاً بين الأسواق المالية العالمية والسوق المالى الداخلى والذى أصبح من الصعب تغيره. وقد واصل الأرجنتينيون مراكمة العملات الأجنبية من خلال رسملة الفائدة المكتسبة على الودائع المحتفظ بها سابقاً، ومن خلال تهريب رأس المال. ويمثل الهروب الحالى لرأس المال، والذى يمكن فقط تقدير حجمه الحقيقى، مبالغاً مخيفة من العملة إذا ما قورن بالأبعاد الاقتصادية الكلية للقطر. ويقدر أن العملة الأجنبية المتبقية بهذا الشكل فى السوق المحلى أكثر من حجم الأصول المالية بالعملة الوطنية، وهذا بالتالى ليس صدفة أن يتجه الدولار لإحلال الاسترال Austral فى المعاملات المحلية. وفى الحقيقة يعمل الاقتصاد

الأرجنتيني في ظل نظام عملتين: الاسترال والذي يجب استخدامه في دفع الأجور والضرائب، والدولار والذي لايمكن حالياً تجنب استخدامه في المعاملات بين القطاعات الاجتماعية ذات الحظوة.

إن هذا الميل ذو دلالة كبيرة. وبمجرد أن يكون هناك انفتاح مالي بهذا الحجم، فمن الصعب إعادة الأمور إلى نصابها. وفقدت الحكومة سيطرتها على الإجراءات النقدية والمالية حيث إنها لاتستطيع التأثير على حجم النقد المتداول. والذي يشمل عدداً هائلاً من الدولارات- أو على سعر الفائدة الذي أصبح يُعرف كدالة لمعدل سعر الفائدة العَالمي.

بالإضافة لذلك، فقد فقدت الحكومة المقدرة على زيادة حجم الضرائب، في حين اتجه التضخم لجعل النظام الضريبي أكثر تنازلية. وأثرت ما يسمى "بالضريبة التضخمية" أساساً على أصحاب الأصول بالاسترال وهم، بالطبع، الأقل حظوة، في حين لا تخضع الفئات المحظية لمثل هذا الضغط لأنهم يحتفظون بالدولارات. وفي النهاية، فقدت الحكومة أيضاً المقدرة على الحفاظ على أي سوق محلي مغلق، حيث يمارس الانفتاح المالي ضغطا لفتح بقية الاقتصاد.

يمثل الانفتاح المالي أداة لاختزال دور الحكومة في الاقتصاد وفي الوقت نفسه يدعو إلى توسيع دائرة الانفتاح الاقتصادي إلى المجالات الأخرى. وينبع من هذا الموقف ضغطاً مكثفاً لربط أي سوق محلي بالأسواق العالمية.

الديون: عامل في الانفتاح الاقتصادي:

راكمت الأرجنتين ديوناً خارجية تعادل ٢٨ بليون دولار، في مارس ١٩٨١، وقابلتها فرض قيود على حصولها على أي قروض جديدة. وانعكس فقدان ثقة الدائنين العالمين في الفريق الاقتصادي لتلك الفترة، في سلوكهم السلبي تجاه أي تعاملات جديدة. وقد رفض الدائنون حتى إعادة تمويل الفائدة المستحقة على الديون السابقة، على الرغم من حقيقة أن الأرجنتين ليس لديها وسائل لدفعها، على الأقل في الفترة قصيرة الأجل. والمبلغ المعرض للخطر كبير نسبة إلى الزيادة الحادة في معدلات الفائدة العالمية منذ أواخر ١٩٧٩. بالتالي توقفت الأرجنتين عن السداد، خلال ١٩٨١، وتكررت نفس الحالة منذ ذلك الوقت في أمريكا اللاتينية، وعلى الرغم من أن الأرجنتين هي حالة خاصة لأنها كانت سابقة لأزمة الديون العالمية.

لقد كانت الظروف المالية العالمية ناضجة لحدوث أزمة الديون، على الرغم من أنها لم تنفجر لعدة أسباب إلا فى أواخر ١٩٨٢، ومع بداية "الأزمة المكسيكية" إن منع امتداد الأزمة المفتوحة إلى بقية النظام المالى العالمى فى ذلك الوقت لم يقلل من حدة أزمة الوضع المالى للأرجنتين. فلم يتلق القطر أى قروض فى ١٩٨١ أو فى ١٩٨٢، ومع القليل من الاستثناءات، فقد نجح بصعوبة فى تمويل التزاماته الخارجية الملحة. وكان الأثر المتراكم للفوائد المستحقة كافياً لزيادة الديون إلى ٣٩ بليون دولار أواخر ١٩٨٢. وفى ذلك الوقت، أخذت مشكلة الديون تكسب انتباه الرأى العام العالمى ولم تبق المفاوضات حول هذه القضية مشكلة قطر منفرد.

وقد شجعت مجهودات التمويل فى السنة اللاحقة بواسطة احتمالات التحولات السياسية المحلية. وساعد هدف تسهيل انتقال السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة بعد الهزيمة العسكرية بواسطة بريطانيا على مفاوضة الديون خلال ١٩٨٣. وأجريت المفاوضات عندما تسلمت الحكومة الديمقراطية الجديدة السلطة بنهاية العام. ولكن بسبب عدم وجود ديون جديدة، فإن مستحقات الفوائد قد ولدت إلتزامات جديدة وصلت إلى ٤٤ بليون دولار. ومنذ ذلك الوقت، وفيما بعد، جرت المفاوضات الشاقة مع الدائنين. بإجراءات ونتائج وصفت جيداً فى الأدبيات الخاصة بأزمة الديون.

وقد رتب التمويل الحالى لجزء من ديون الأرجنتين وفقاً لشرط أن ينفذ المدين سياسات محددة. وأعطى ضمن هذه الالتزامات، كما هو معروف، مكاناً متميزاً لانفتاح الاقتصاد على المنافسة العالمية. وقد قيل إن الهدف هو جعل الأقطار المدينة تصدر أكثر حتى تستطيع توليد فائض يجعلها قادرة على مقابلة التزامات الديون. ولكن قاد منطق النظام وبعض الضغوط العالمية المعينة إلى انفتاح الاقتصاد فى الاتجاهين (الصادرات والواردات)، والذى صححت خطواته بمقاومة طبقة رجال الأعمال المحليين. وتوضح التجربة أن مثل هذه المقاومة يتم التغلب عليها حالما يظهر على المسرح ممثلون آخرون من الداخل ومن بين هؤلاء القطاع المالى والذى يساند انفتاح الاقتصاد خضوعاً للضغوط الخارجية.

بالتالى، فتح الاقتصاد كنتيجة للديون، ولكن لم تكن الديون السبب الوحيد ولا النتيجة الوحيدة لهذا الانفتاح. من المعروف جيداً أن التضحيات المطلوبة لخدمة الديون تمنع تسديد

الفوائد السنوية؛ وبالتالى، تزايدت الديون الاسمية باستمرار أثناء استمرار الأزمة باعتبارها طريقة حياة، واستمرت شروط التكيف المفروضة من المجتمع المالى الدولى كمطلب مطلق. وبنهاية ١٩٨٨، بلغت ديون الأرجنتين ٥٦ بليون دولار، وتمثل ٧٥٪ من ناتجها المحلى الإجمالى، وقد أجبرت على تبنى مجموعة من السياسات الاقتصادية حتى تستطيع الحصول على تمويل للسداد إلى دائنيها.

لقد لعب الانفتاح المالى فى فترة ١٩٧٦- ١٩٨١ دوراً حاسماً فى تكوين الديون الخارجية للأرجنتين. وبعد ذلك ومنذ ١٩٨١، لعبت الديون نفسها دوراً حاسماً مماثلاً فى تضخم وتوحيد الديون الخارجية للقطر، وفى الوقت نفسه، وكلما استمر حجم الالتزامات فى التزايد كلما تزايدت مقدرة الدائنين فى التأثير على السياسة المحلية.

لقد ولد الانفتاح المالى فى أواخر السبعينيات، بمجرد وجوده، ضغوطاً قوية من خلال امتداده المكثف إلى المناطق الأخرى فى الاقتصاد. إن التقاء هذا الميل باعتباره فرعاً من الديون الخارجية جعل فتح الاقتصاد حتميا. وأنشئت دائرة خبيثة ولد الانفتاح بواسطها الديون والتى، بالمقابل، عززت الانفتاح. وترافقت مع هذه العملية التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الضخمة، وإن وصفها يقع خارج إطار هذا الفصل. وعلاوة على ذلك، هناك طريق عام واحد للديون والانفتاح، لقد أنشأ انفتاح الاقتصاد روابط متينة بين القطاعات المالية المحلية والعالمية.

الانفتاح الاقتصادى:

الانفتاح الاقتصادى عام فى كل أمم ما بعد الحرب. وقد أصبح أكثر وضوحاً أنه ليس بالإمكان إغلاق البنية الإنتاجية على ما أصبح حدوداً ضيقة للدولة الوطنية. وقد جعل تعميم الانفتاح الاقتصادى من الممكن ملاحظة تطور توجهات متلازمة معينة، مثل تخفيض المقدرة التنظيمية للدولة، والتدهور النسبى فى الاستقلال الوطنى وإخضاع عمليات معينة إلى العوامل التكيفية للسوق العالمى. وهنالك جوانب من الانفتاح الاقتصادى نادراً ما تذكر، وهى التى تنبع من اختلافات فى ديناميكية وطرق العمل التى تولدت نتيجة لعمليات الانفتاح المختلفة.

فقد فتحت أوربا الغربية واليابان اقتصادياتها على أساس تدفق الإنتاج إلى الخارج. وقد جعل من الممكن، ضمن عوامل أخرى، تقوية القطاعات المنتجة وقطاعات الأعمال، والتجديد التكنولوجي وتحسين نوعية العمل، لهذه الأقطار زيادة الصادرات إلى نسب عالية من الإنتاج. ومن الطبيعي، أن يرافق هذا التدفق إلى الخارج نمو مشابه في الواردات، والذى ولد تصاعدياً ارتباطات متداخلة عميقة نقدية ومالية مع الأسواق الأجنبية. وتقع النقطة المهمة حول هذه الاقتصاديات في حقيقة أن انفتاحها قد امتد إلى قطاعات جديدة حيث كانت هذه الأقطارناضجة بما فيه الكفاية أصلاً لتنافس إنتاجياً الشركاء الخارجيين والتكيف مع الظروف المتغيرة.

وتمثل حالة اليابان نموذجاً فى هذا المعنى بسبب هجومها التصديرى المدهش والذى، حتى لسنوات قريبة، قد تولد مع انفتاح لأسواقها المالية فى حدوده الدنيا. وحديثاً، بدأت حكومة طوكيو فى ترتيب الشروط لانفتاح منظم لأسواقها، بحذر وعلى ارتباط وثيق بالمقدرة التنافسية لأنشطتها الإنتاجية والقطاع المالي. وحتى هذا، فإن هذا البرنامج يتطابق مع تراكم هائل للثروة فى شكل عملات أجنبية من الفوائد الضخمة للميزان التجارى لليابان.

وفى الجانب الآخر، أجبرت الأرجنتين، كبقية أقطار أمريكا اللاتينية، على فتح اقتصادها تحت ظروف مختلفة. وإن حقيقة أنها بدأت من انفتاح مالى سابق يعنى ضمناً أن ليس لدى الأرجنتين إمكانية، مثلاً، لتنظيم أسعار الفائدة، ومقدرة ضئيلة لضبط أسعار الصرف، وليس لديها أى فرصة لتوجيه تدفقات رأس المال بالطريقة المرغوبة. وقد جاء الانفتاح الإنتاجى فى أمريكا اللاتينية بعد الانفتاح المالي، وهذا يعنى أن أمم أمريكا اللاتينية لاتتبع نفس طريق أقطار الشمال، والتى بدأت من الاتجاه المعاكس. وبالتالى على الأرجح أن يكون لعملية الانفتاح نتائج مختلفة للجنوب.

يمكن ذكر بعض الاختلافات بين أقطار أمريكا اللاتينية لتوضيح هذه الحالة. على الأرجح أن البرازيل هى من أحسن الأقطار التى يمكنها الانفتاح من الناحية الإنتاجية منذ أواخر السبعينيات. وبالتالى فإن لهذا القطرهوامش مناورة وآفاقاً مستقبلية تختلف عن الأقطار الأخرى والتى ليس لديها نفس التجربة. وفى المقابل هناك أقطار مثل الاورجواى، والتى

أكدت على الدور الممنوح للخدمات المالية فى اقتصادياتها، ولديها فرصة ضئيلة لبناء قطاع إنتاجي مستقر وكفء، على الأقل حتى تستنفد أية إمكانية فى الحصول على منفعة من خلال النظام الذى أنشئ فى السنوات الأخيرة.

وعلى الرغم من ذلك، فقد خلق الانفتاح الاقتصادى، سواء فى الأرجنتين أوالبرازيل، واليابان أوالمانيا، ظروفاً جديدة فى كل قطر.وإن النتيجة فى الأقطار المتطورة هو زيادة "الاعتماد المتبادل" فى حين أنه فى الأمم النامية فقد حولت العلاقات الاقتصادية اللامتكافئة الاعتماد المتبادل إلى تبعية صارخة، قد حولت بنى الإنتاج غير المتطورة نسبياً فى هذه الأقطار الانفتاح الاقتصادى إلى شرط يقيد إمكانيات التقدم.

من الواضح أن هناك اعتماداً متبادلاً بين الأمم المتقدمة فكلها تواجه صعوبات فى تحديد سعر الصرف، ومعدلات الفائدة، ومستويات الأجور وحتى معدل الإنتاج فى ارتباطه مع ظروف السوق العالمى أومع السياسات المطبقة بواسطة أكبر قوى العالم. لقد أخذت تبعية الأمم النامية لشروط السوق العالمى فى البروز فى وسط الأزمة والتى ترتبط بقوة بالأخيرة ومن الصعب فصل الظاهرتين حتى لو كانتامختلفتين.

ومع ذلك، فإن الانفتاح الاقتصادى ظاهرة ذات أوجه متعددة من الصعب تحديدها كمياً. وتكشف نسبة الصادرات أو الواردات إلى الناتج المحلى الإجمالى القليل عن القطاعات التى لأسباب متعددة، لديها امتيازات خاصة. توجد أشكال الحماية الضمنية من خلال مثلاً تكلفة النقل، ورسوم الجمارك وحتى الطقس فى كل قطر على حدة، والتى لايمكن دائماً تقييمها كلها. ومماثلاً لذلك، لا يمكن أن تقاس درجة الانفتاح المالى لأى قطرمباشرة من خلال أى معاييرموجودة. وبالتالى، إن فكرة أن أحد أنواع الانفتاح الاقتصادى سابقة لأخرى هى نوعية أكثر منها كمية؛ على الأقل حتى يتم تطوير الفكرة ويمكن تعريف معايير وأدوات قياسها.

وتبدو كل المظاهر المرتبطة بالانفتاح الاقتصادي، فى الأرجنتين، مفاجئة، وليس من السهل أن يراها المجتمع. وبالتالى، فإننى أرى أن مناقشات كيفية تجاوز هذه القضية تبدو مختلطة وتأتى مصحوبة بالتقييمات التى تحتاج إلى تحليل من أجل الوصول إلى فهم للقضية. سيتم الآن نقاش السمات الرئيسية للأوضاع الحالية فى هذا الموضوع.

الاستجابات للازمة:

إن الاستجابة العفوية الأولية للظروف الناجمة عن الأزمة المؤثرة على الأرجنتين هي العودة للماضي. فإذا كانت الحكومة قادرة من قبل على تنظيم الدورة الاقتصادية، وتحديد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية وبالتالى اتجاه التطور الاقتصادى وتوزيع الدخل، لماذا لاتعود إلى هذه الممارسات؟ إن هذا السؤال والإجابة عنه حاضران فى العديد من التشخيصات وآفاق هذه الحالة والتى أصبحت منتشرة من خلال المواقف المتبناة بواسطة ممثلى الأحزاب الشعبية السياسية الرئيسية. وتحدد حركة وقرارات عدد من الاقتصاديين اليوم ذكرى الماضى الكينزى، والذى يُسترجع ويعتبر ناجحاً. ومن المفيد هنا أن نتذكر قول كينز نفسه أن الاقتصادى الحى أسير أفكار اقتصادى ميت. ويمكن فقط تطبيق الاستراتيجيات الكينزية، كما أكد هو نفسه فى تحليلاته، فى ظل اقتصاد مغلق. وتتطلب العودة إلى النموذج الكينزى اقتصاداً مغلقاً، وهو هدف من الصعب الوصول إليه فى ظل الظروف الحالية.

وليس من الممكن إغلاق القطاع الحقيقى للاقتصاد- بالأخص الواردات- عندما- يبقى القطاع المالى مفتوحاً. ويضمن ضغط توفر العملات الأجنبية فى أيدى الأفراد أن تستمر البضائع فى التدفق من الخارج، حتى لو أن أسعارها أقل من الأسعار المحلية، وبكل الوسائل الممكنة. وتوضح تجربة ما سمى باقتصاديات "التخطيط المركزى" أن الضغط من أجل استهلاك البضائع المستوردة يبدأ فى الوقت الذى يبدأ فيه مواطنو هذه الأقطار فى الحصول على العملة الأجنبية الضرورية لشرائها

بالتالى، يمكن فقط إغلاق الاقتصاد بالبدء بالقطاع المالى، وهو عمل يبدو ببساطة مستحيلاً. بالتحديد، توجد العملة الأجنبية المملوكة للمواطنين الأرجنتيين خارج الاقتصاد الوطنى- وحتى لو كانت موجودة فى داخل القطر- وبالتالى فالسيطرة عليها صعبة. ويمكن فقط لنظام صارم جداً، يتطلب على الأقل، ضمن شروط أخرى ديكتاتورية سياسية، أن يبدأ فى تنظيم أصول أساسية مثل العملة الأجنبية المملوكة بواسطة المواطنين. وحتى ذلك، يمكن أن تكون مثل هذه الإجراءات ذات فعالية مشكوك فيها. وبالإضافة لذلك، لايمكن تجربة هذا العمل بدون تأخير دفع الديون الخارجية والشروط التى تخلق خدمتها .ويسمح لنا هذا الترابط الوثيق بين هذه الظواهر بأن نفترض ان هذا العمل سيعزل القطر عالمياً. وعلى الأرجح أن تكون

تكلفة هذا العزل أكبر من المنافع المتحققة من إغلاق الاقتصاد وتطبيق النموذج الكينزى[٣].

إن الطبقة الحاكمة ترى هذا الوضع بوضوح، وبالتالى يحذر بعض ممثليهم من أن انتصار الشعبية قد يجلب الفوضى الاقتصادية. ولاتحمل تصريحاتهم الكثير من الخوف مثل القناعة بأن الانفتاح الاقتصادى لايقاوم، وأنه يخلق الشروط التى تقيد تطبيق السياسات المختلفة.

تنظر الطبقة الحاكمة إلى الماضي، فى دفاعها عن الانفتاح الاقتصادى، وتتذكر أنه حتى ١٩٢٩ كان للأرجنتين اقتصاد ناجح ومفتوح. وهذا ليس بالمكان الذى نناقش فيه جانباً من التاريخ الاقتصادى المحلى إلا لتوضيح أن للقطر أفضليات مقارنة كبيرة فى الإنتاج الزراعى، والذى مكنه من الحصول على ما كان يطلق عليه "الريع التفاضلى" والذى سمح للقطر بالتمتع بمعدل لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى العالى جداً. ويماثل الأقطار المنتجة للنفط بعد ١٩٧٤، فقد استفادت الأرجنتين من استغلال أحد مواردها الطبيعية- خصوبة التربة- والتى أعطت انطباعاً عن مجتمع غني. والآن فإن العودة إلى اقتصاد مفتوح بدون هذا الريع التفاضلى- والذى انقرض بسبب التقدم التكنولوجى فى الإنتاج الزراعى فى الأمم المتقدمة- لا يعنى ضمناً، كما يفترض مؤيدوها، عودة معدل نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى العالى. وبالعكس، ستظهر من جديد صعوبات التطور الإنتاجى والتى واجهت القطر فى ذلك الوقت، وفى النهاية أعاقت تحوله لاقتصاد حديث عندما وصل الانتعاش إلى نهايته.

ويضيف الذين يحنون إلى الماضى البعيد- قبل ١٩٢٩- إلى أفكارهم الحقيقة الموضوعية عن وجود ضغوط فى مصلحة الانفتاح الاقتصادي. بالتالى، يتقدم هؤلاء الأشخاص مع المد، مزودين بالنماذج التاريخية والقطرية التى تبرر السياسات الحالية. ولكن يجب أن لا تستند حجتهم إلى أسس الانغلاق الاقتصادى للاقتصاد فى الماضي- مثل الذى ساد بين ١٩٢٩ و١٩٧٥- ولكن من موقع يقبل القيود الحالية، ويشمل الحاجة إلى توسيع مجالات السياسة إلى المعنى الاجتماعى ومن اجل النمو.

هنا تُفتقد النظرية الاقتصادية. وتقودنا التجارب العديدة والناجحة المنفذة والتى تتعلق بالجوانب المختلفة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية فى الاقتصاديات المفتوحة، لافتراض أن هناك هوامش واسعة للمرونة أكثر مما يفترض عموماً فى هذا المنحنى. والقضية هناأن هذه التجارب قد نفذت أو ستنفذ فى أقطار قد وصلت من قبل إلى درجة معقولة من التطور

وبالتالى لديها بنى اجتماعية وإنتاجية أقوى وذات مرونة ومقدرة عالية لمواجهة تحديات السوق العالمى. وتعطى الأقطار الاسكندنافية نماذج مختلفة قد صادفت درجات نجاح متفاوتة.

وبالمقارنة، فقد نفذت بعض التجارب فى الأمم المتقدمة التى حاولت العودة إلى النماذج القديمة، ولكن النتائج كانت مخيبة للآمال ومحبطة. فالمجهودات الفرنسية فى هذا الجانب، بعد انتصار الاشتراكية فى عام ١٩٨١، ذات نتائج سلبية. وأفرزت سؤالاً عن السياسة الاقتصادية التى تم تبنيها وشكل عكس الاتجاه فى السنوات الماضية تجربة خدمت كأساس للحكومات الأخرى، ذات نفس الميول فى الأقطار الأوربية المختلفة.

بالتالى، هنالك نماذج موجودة من الصعب تطبيقها بسبب اختلاف مراحل التطور، بالإضافة إلى أن النماذج المضادة تساعد على تجنب السياسات الخاطئة. يجب أن تصمم استراتيجية تأخذ فى الحسبان جانبين فى الوضع والتى تعتبر حاسمة. الأول كيف يمكن تأمين مساواة اجتماعية بدون العودة إلى أدوات النموذج الكينزى القديم، والثانى كيف سينمو الاقتصاد المفتوح والذى بنى روابطه مع السوق العالمى من خلال القطاع المالى والنقدى.

ولاتوجد إجابات عن هذه الأسئلة، ولكن هذا هو جوهر المسألة فى الأزمة الحالية. ويبقى من الضرورى التفكير بالتفصيل حول هذه المسألة على أساس التشخيصات المناسبة وبمرونة كافية للمناهج. وستثار لاحقاً مسألة تنفيذ الحلول المقترحة، والتى من الضرورى توفر إرادة التغيير والقوى السياسية لذلك. علاوة على ذلك، كل شئ يشير إلى حقيقة أن هذه الحالة يمكن الوصول إليها فقط عبر الزمن. وعلى الرغم من أن الأزمة تحيطنا، فإن الحلول المناسبة والمرغوب فيها هى بوضوح ليست تحت أيدينا لتطبيقها.

الهوامش والمراجع

١- لتحليل مفصل حول السياسة الاقتصادية فى هذه الفترة انظر:- J.schavarzer (1987) la politica economica de Martinez de Hoz, Hyspamerica, Bueno Aires.

٢- انظر نفس المرجع السابق للإحصائيات والتفاصيل.

٣- وتأتى التجربة الألمانية فى الثلاثينيات كمثال ممكن لبعض الأقطار المدينة. فقد أنكرت ألمانيا الدين فى ١٩١٨ (تولد عن الطلب للتحضير للحرب من الحلفاء بعد ١٩١٨) وعزلت نفسها سياسياً واقتصادياً من المسرح العالمى وبدء فى عملية تنشيط اقتصادى، والذى عزز لاحقاً بتطور الأنشطة العسكرية. إن التكاليف السياسة والاجتماعية لهذا الحل معروفة جيداً لنا للإصرار أكثر على هذا المثال.

ثانديكا مكانداويرى

٥- الازمة والتكيف فى افريقيا جنوب الصحراء

مقدمة:

لقد أجبر تعدد الأزمات التى تواجه أفريقيا البعض على التساؤل هل يمكن لأفريقيا أن تبقى . سيقدم الجزء الأول من هذا الفصل بعض الأدلة العالمية والقطاعية عن هذه الأزمات، والذى سيكون مقتصرا على بعض المؤشرات الاقتصادية. ولن يتم معالجة المظاهر العديدة السياسية والاجتماعية والثقافية هنا ، رغم أهميتها ، مثل الإفقار الحضرى وحتى الريفى، والأصولية الدينية، والعنف الطائفى، والجرائم ...إلخ. وستتم مراجعة نقدية لبعض تفسيرات الأزمة وأخيرا ستدرس عملية التكيف وبعض نتائجها.

مظاهر الازمة:

اداء الاقتصاد الكلى

فى الحقيقة شهدت أغلب أقطار أفريقيا الاستقلال على الرغم من أنه يسود حاليا افتراض أن الأزمة الاقتصادية فى أفريقيا قد جاءت مع فى سنوات مابعد الاستقلال مباشرة تقدما كبيرا فى الإنتاج فى أنشطة واسعة. فقد كان المتوسط المثقل لمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ٥ر٦٪ للمنطقة للفترة ١٩٦٥-١٩٨٠. وهذا أداء جيد مقارنة بالأقطار النامية غير المصدرة للبترول . والأكثر دلالة، هو أن هذا الأداء قد سمح بمعدلات نمو إيجابية فى معدلات دخل

الفرد. وقد تغيرت الصورة كثيرا فى الثمانينيات. فقد أصبح متوسط معدل النمو المثقل صفرا بين ١٩٨٠-١٩٨٦، وأدى إلى تدهور فى معدلات دخل الفرد فى الواقع. ويجب أن نلاحظ أن هذا الأداء كان لا متكافئا بين أقطار المنطقة- تفاوتت معدلات نمو الناتج المحلى بين ٣ر٠٪ فى نيجيريا إلى ٩ر١٤٪ فى بتسوانا خلال الفترة ٦٥-١٩٨٠. ومن (-٢ر٣٪) فى نيجيريا إلى ٩ر١١ فى بتسوانا خلال الفترة ٨٠-١٩٨٦ إن الأداء الجيد والمتميز لبتسوانا ناتج عن اكتشاف مناجم جديدة نسبيا للمجوهرات.

شهدت الثمانينيات، علاوة على تدهور معدلات دخل الفرد تقويضا لأسس النمو المستقبلى بالتحطيم الدرامى للهياكل المادية، حيث توقفت الصيانة بالإضافة للاستثمارات الجديدة. فقد انخفض المتوسط المثقل للاستثمار الكلى بحوالى ٣ر٩٪ فى ١٩٨٠ الشئ الذى ألغى كل مكتسبات الاستثمار خلال السبعينيات. فقد كانت المبانى المتشققة، والمصانع المهجورة، والشوارع ذات الحفر والمطبات هى النتائج المرئية للاستهلاك السالب المتصاعد للمخزون المادى لأفريقيا.

وقد زادت المؤشرات الاقتصادية الكلية للأزمة من سرعة معدلات التضخم وعبء الديون المرهق . قادت هذه العوامل ، كما فى المناطق الآخرى، إلى انخفاض فى تقديم الخدمات الاجتماعية فى الاستثمارات العامة والخاصة، وفى معدل مستويات استهلاك الفرد . وتوضح الأدلة المتوفرة تحمل العاملين بالأجر الحضريين وفقراء الحضر أغلبية أعباء التدهور فى اقتصاديات أفريقيا جنوب الصحراء!.

وعلى الرغم من التوجهات المسجلة جيدا فى مناطق أخرى (انظر مثلا الفصل الثانى من هذا الكتاب) فإنه سيتم نقاش عنصرى الأزمة واللذان لهما علاقة مباشرة بالإطار الأفريقى باختصار - تراجع التصنيع والأزمة الزراعية.

تراجع التصنيع De - industrialization

عندما دخلت أفريقيا مرحلة الأزمة كانت أقل القارات تصنيعا من ناحيتى معدل الناتج الصناعى للفرد والبنية الصناعية. إن المستوى المتدنى للتصنيع فى أفريقيا هو أحد أكثر موروثات الاستعمار وضوحا. وقد ناقشت فى أماكن أخرى كيف أن أفريقيا أضاعت بعض

الفرص النادرة لبدء عملية التصنيع[٢]. ويكفى القول هنا إن السياسات الاستعمارية الصريحة والضمنية قد منعت الأقطار الأفريقية من الارتباط فى تصنيع إحلال الواردات خلال فترتى الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية. وبالإضافة لذلك فقد حقق التصنيع فى أغلب أقطار العالم الثالث من خلال زيادة تصنيع احلال الواردات ، وفى أثناء ذلك كانت أغلب أقطار - أفريقيا تحت الحكم الاستعمارى ولا تستطيع بالطبع تقديم سياسات الحماية الضرورية لهذه الاستراتيجية. وليس مستغربا أن تجد أغلب أقطار أفريقيا عند الاستقلال أن مستويات تصنيعها متدنية جدا عن "الأنماط التاريخية" لأقطار بنفس مستويات دخل الفرد[٣].

فى استجابة لهذا التجاهل أو الاغلاق الاستعمارى، فقد أصبح "الحق فى الصناعة" هو الأرضية المناسبة لبروز الحركات الوطنية. وبالتالى فإنه مع الحصول على الاستقلال فقط لوحظت بعض الجهود المحدودة نحو التصنيع. ويمكن أن توضح هذه النقطة ببعض الأرقام العالمية.

فقد نمت الصناعة الأفريقية بمعدل سنوى قدره ٧٫٥٪ بين ١٩٦٠ و١٩٧٥. ويعتبر ذلك جيدا مقارنة بـ ٧٫٢٪ لأمريكا اللاتينية و٧٫٥٪ لجنوب شرق أسيا. وعلى الرغم من ذلك فإن هناك ثلاثة عوامل يجب أن توضع فى الاعتبار:

١- كانت نقطة البداية فيما يتعلق بالقيمة المضافة الصناعية (MVA) بالنسبة لأفريقيا منخفضة جدا؛

٢- هناك فوارق كبيرة فى مستويات ومعدلات التصنيع داخل أفريقيا نفسها. وحيث تعادل نيجيريا وزيمبابوى وكينيا والكميرون وساحل العاج مجتمعة ٦٠٪ من الإنتاج الصناعى لأفريقيا جنوب الصحراء، فى حين تنتج الأقطار الثلاثين الأقل تصنيعا حوالى ١٦٪ من الإنتاج الكلى. وبديهى، فإن أداء هذه الأقطار الخمسة المصنعة نسبيا يؤدى إلى مبالغة الأداء الكلى لأفريقيا؛

٣- لم تكن معدلات النمو خلال فترة الخمسة عشر عاما مستقرة . فقد حدث أغلب النمو خلال العقد الأول للاستقلال حيث أنشئت أنواع ، من المنشآت الصناعية البدائية لإنتاج سلع مثل المشروبات والكبريت والنسيج.

ويجب أن يضاف هنا أيضا أن الجوانب النوعية لهذا التصنيع لم تتناول الكثير من المطلوب تصنيعه؛ أن نقد أنماط التصنيع التى اتبعت فى أفريقيا معروفة جدا. وسيتم هنا تلخيصها فقط. التصنيع الأفريقى غير صحيح لفقدانه العمق وتركيزه على السلع الاستهلاكية مستبعدا إنتاج السلع الرأسمالية . بالإضافة لعدم مرونة أساسه التكنولوجى واعتماده على الواردات، وأن معدل استيعاب العمالة فيه منخفض نسبيا مقارنة مع مستويات التحضر العالية. وتعكس بنية الإنتاج الصناعى فى أفريقيا جنوب الصحراء الانحيازات فى أنماط توزيع الدخل وأنه لا ينتج سلعا استهلاكية أو إنتاجية للجمهور الواسع من المنتجين الفلاحين. وتتسم الصناعة، والتى غذيت بالسياسات الحمائية للدولة، بعدم الكفاءة وطاقة تشغيل منخفضة.

وحتى من النواحى الكمية، فقد ظل القطاع الصناعى صغيرا ومعزولا، على الرغم من معدلات التصنيع الملحوظة، ويسهم بحوالى ٨ر٩٪ فقط فى الناتج المحلى الإجمالى للمنطقة. وتسهم أفريقيا فى القيمة المضافة المصنعة، بالنسبة للإنتاج الصناعى العالمى، بحوالى ٩ر٪ فقط فى ١٩٨٠ مقارنة بمساهمة قدرها ٧ر٢٪، و٦٪ لجنوب وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية على التوالى. هكذا فى ١٩٨٠ ظلت أفريقيا "أقل المناطق تصنيعيا فى العالم"(٤).

وعلى الرغم من ذلك، فقد شهدت فترة ١٩٦٠-١٩٧٣، واضعين فى الاعتبار كل نواحى القصور، بعض الخطوات الأولى المهمة فى عملية التصنيع فى أفريقيا.إن زيادة التوظيف لها دلالة، فقد نمت بمعدلات فاقت نمو السكان ، مع أنها ليست مرتفعة بما فيه الكفاية للحاق بمعدلات التحضر المتسارعة فيما بعد الاستقلال. وقد شهدت الفترة أيضا مكتسبات عظيمة فى المهارات من خلال خلق مؤسسات التعليم العالى و"التعليم من خلال العمل" داخل البنى الصناعية الجديدة. وقد شهد العقد الثانى سير أفريقيا فى مؤخرة بقية دول العالم الثالث حيث سجلت أغلب الدول فى المنطقة معدلات تصنيع منخفضة عن التى تحققت فى العقد الأول للاستقلال. ولكن ولدت معدلات النمو معدل إنتاج صناعى متزايد للفرد.

بدأ التدهور الدرامى فى معدلات التصنيع يظهر بعد "أزمة البترول الأولى" بين ٧٣ و١٩٨٤، فقد كان معدل نمو الأقطار ذات الدخل المنخفض فى أفريقيا جنوب الصحراء ٨ر١٪ فقط، فى حين كان للاقطار ذات الدخل المتوسط فى أفريقيا جنوب الصحراء حوالى ٥ر٪، مما أدى إلى تدهور سريع فى معدل الناتج الصناعى بالنسبة للفرد.

الأزمة الزراعية:

قد انتقلت أكثر مظاهر الأزمة وضوحا وإيلاما من خلال الزراعة، وتبدت فى المجاعات والجوع فى أجزاء واسعة من أفريقيا بسبب تدنى توفر الأغذية. وبرغم أن المعلومات عن إنتاج الأغذية غير موثوق بها، إلا أن أغلبها يشير إلى حقيقة أنه منذ الستينيات قد تخلف إنتاج الغذاء فى أفريقيا عن نمو السكان. وتبدو حقيقة أن أفريقيا المنطقة الكبيرة الوحيدة من العالم النامى التى عانت من تدهور توفر الغذاء خلال العقود الثلاثة الماضية. إن هذا الميل سابق للاستقلال السياسى فى أفريقيا. ويعكس التدهور فى إنتاج الغذاء، خلال الحقبة الاستعمارية، التحيز للصادرات من قبل الحكومات الاستعمارية. وفى فترة مابعد الاستقلال نجم تدهور إنتاج الغذاء بوضوح عن التحيز للصادرات، حيث تشير الأدلة بوضوح إلى الارتباط الإيجابى بين إنتاج الغذاء وإنتاج محاصيل التصدير فى عدد من الحالات. وبالأحرى أنها انعكاس ليس لأزمة غذاء ولكن لأزمة زراعية أساسية فى أفريقيا - أزمة تعكس، من جانب حدود الزراعة المؤسسة على الفلاح المعتمد على التراكم الموسع والمثقلة بأشكال واسعة من استخلاص الفائض ومن الجانب الآخر، السياسات المتناقضة للدولة تجاه الزراعة الرأسمالية.

تفسير الازمة

لقد أصبح تفسير الأزمة الأفريقية صنعة حقيقية وقد فرخت عددا هائلا من الأدبيات[٥]. بلاشك أن ندرة المعلومات الاحصائية والإمكانيات التى تقدمها أفريقيا بالنسبة للخيال الواسع تسهم فى النطاق الواسع للتفسيرات، والتى أكثرها مثير للارتباك حيث يبذل القليل من الجهد لوضع تلك التفسيرات بجانب بعضها واخضاعها للاختبارات النظرية والعملية .

فشل السياسات:

إن "الإجماع المنبثق" هو أن الدول الأفريقية اعتمدت كثيرا على سيطرة الدولة وكبتت قوى السوق.

وبتحديد أكثر، يتمسك أعضاء قياديون فى المجتمع المالى الدولى بوجهة النظر القائلة أن مجموعة من السياسات الاقتصادية والإجراءات المتبعة بواسطة الدول الأفريقية قد أدت إلى

نظم تجارية كبتت الزراعة وتسببت فى عدم توازن حاد فى موازين المدفوعات نتيجة لتدهور الصادرات من جانب وتضخم واردات الأغذية من الجانب الآخر، بالإضافة للتصنيع غير الكفء والاستغلال غير الكامل للموارد النادرة. وحسب وجهة النظر هذه فقد تحمل الفلاحين كاكبر مجموعة ريفية عبء هذه السياسات . إن هذه الرؤية مبنية على النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية المتعلقة بأهمية السوق، وعلاقته بالاقتصاد والدولة. وقد قدمت لأول مرة فى الكتاب المؤثر لليتل وسيتوفسكى وسكوت، وبالنسبة للأقطار الأفريقية فقد أعيد تأكيدها بشكل دوجمائى بواسطة إليوت بيرج نيابة عن البنك الدولى[٧]. لقد كان لدراسة بيرج نتائج بعيدة المدى على إعداد السياسات فى أفريقيا ليس فقط لأن تشخيصها يشكل أساس سياسات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى إنما ينبئ عن الكثير عن الممارسة الحالية لأغلب المانحين.

وحسب هذه النظرية، فإن المتهم الرئيسى هى "تشوهات السوق" فى عدم التوازن الاقتصادى. وبالتالى يجب إعطاء "تصحيح الأسعار" الحوافز الضرورية لتحفيز الإنتاج وبالتحديد فى تلك السلع التى تتمتع فيها أفريقيا بافضليات مقارنة- وهذه ليست بالضرورة المحصولات الغذائية.

لماذا اذن استمرت الدول الأفريقية فى سياسات يمكن أن يؤدى اتباعها، إلى التدمير، فى حين أن تجنب تلك السياسات له فوائد واضحة لأقطارها؟ تعزو إحدى مجموعات التفسيرات - الأبوية- فشل السياسات أما إلى الجهل نسبة للتقاليد المتعلقة بالدولة والموروثة من الحكم الاستعمارى، والنظريات الخاطئة فى اقتصاديات التنمية، أو تأثير التقاليد الكينيزية التدخلية السائدة (Interventionism) والتى هى مصدر المعلومات للكثير من مساعدات التخطيط. يمكن، حسب وجهة النظر هذه، معالجة هذا النوع من الضعف، من خلال محاولات الاقناع وليس من خلال لوى الذراع بوضع شروط للمساعدات.

وتعزى أكثر الأسباب المزمنة فى فشل السياسات، والتى تتطلب إجراءات عنيفة، إلى انحيازات أو مصالح عميقة الجذور. وفى مقارنة حادة مع صياغة الخارجية Externalists مع صيغات مدرسة التبعية المحاصرة حاليا، والتى سادت أغلب المناقشات خلال السبعينيات، فإن أغلب التفسيرات الحالية هى "الداخلة" Internalists . وتشمل عناصر التفسير "الداخلى" :

١- حكم الفرد.
٢- الآثار الثقافية.
٣- المصالح الطبقية الداخلية.
٤- التحيز فى السياسات.

حكم الفرد:

تناقش أدبيات حكم الفرد، ولمجموعة من الأسباب، بأن النظم الأفريقية تتميز "بالحكم الفردى". وفى بعض أدبيات العلوم السياسية الراهنة، أن هذه الشخصنة Personalization للدولة هى سمة مميزة للدولة فى أفريقيا deferentia Specifica ، والمصدر الرئيسى لمتاعب القارة. أن المصلحة الرئيسية للحاكم الفرد هو توطيد واستمراية السلطة والتعظيم الذاتى. ومع هذه كأهداف أساسية، فقد أهملت الأدوار التنموية للدولة. وفى الحقيقة، يعمل حكم الفرد بقوة فى أفريقيا، وفقا لبعض المنظرين، تجاه عدم التراكم والتخلف . وتشمل الاستثناءات حالات فيها الحاكم الفرد مجبر على بعض الأهداف التنموية الوطنية، ولكن حتى فى ظل هذه الظروف تعتمد أى منافع من هذا النوع من النظام على إستمرارية السمعة الطيبة ورجاحة عقل الحاكم نفسه.

ووفقا لنظرية حكم الفرد، تعمل القيادات السياسية فى أغلب أفريقيا فى ظل عدم وجود قيود اجتماعية ولا يخضعون لأى معوقات هيكلية سواء داخلية أو خارجية. وقد دفع جاكسون وروز بيرج بهذه الحجة قدما قائلين:

الواضح من الدليل التاريخى أن حكام أفريقيا والقيادات الأخرى ليسوا حبيسى بيئتهم. فقد تدخلوا ، فى بعض الأحيان، بحزم فى الحياة العامة للدول الأفريقية، فجعلوا بعض الأقطار غير المبشرة اقتصاديا واجتماعيا منظمة وبعض الأقطار الأخرى المبشرة غير منظمة وغير آمنة. وقد كانت أنشطة حكام أفريقيا والقيادين الآخرين، فى تقديم أو تدميرهم لمثل هذه "السلع السياسية" مثل السلام والنظام والاستقرار والأمن غير المادى، أكثر أهمية من أى شئ آخر[٨].

وقد جعل حكم أمثال أمين ونيجوما وبوكاسا هذا النوع من التفسير مقبولا. رغم ذلك يتضمن تعميم صفات هؤلاء الطغاة على كل أفريقيا تشويها كبيرا للواقع، ولوأن بعض

القيادات الأفريقية الدكتاتورية أو المستغرقين فى ذواتهم هى كذلك فى الحقيقة. ويمكن إرجاع القبول الواسع لهذه النظرية إلى عادة تصديق أى شئ عن أخبار أفريقيا.

حجة "الثقافيين" Culturist

ترى نظرة أخرى أن الدولة فى أفريقيا منغمسة فى مشغوليات ذرائعية بحيث ينعدم فيها "الاستقلال النسبى" الضرورى لاتباع أهداف تنموية طويلة الأمد . وتقول احد هذه الحجج إن الدولة فى مواجهتها لقوة دفع مركزية قد بدلت "السياسات التوزيعية ومعايير المساندة الموجهة لقرارات الاستثمار والإنتاجية"(٩). ويرى التيار الثقافوى Culturalist لهذه النظرة أن بعض الاتجاهات الثقافية الأفريقية المعينة قد عادت البروز بسلفية مسببة خللا فى دولاب الدولة أو تتستر خلف ستار الحداثة. تقدم هذه المدرسة صيغة محددة لأطروحة التحديث لما هو متخلف، والتى تضع سمات اجتماعية- ثقافية معينة (الخاصة بالولايات المتحدة تحديدا) باعتبارها السمات التى يجب أن يتجه إليها المجتمع الحديث. ويمكن قياس التخلف بمدى ابتعاد المجتمع عن تلك المعايير الاجتماعية- الثقافية. إن النموذج المقنع الذى نوقش فى إطار الأدبيات الثقافوية هو لهايدن، والذى يرى بان "اقتصاد العاطفة" الذى يميز أغلب أفريقيا قد تسلل إلى الاقتصاد الحديث وبذلك أضفى عدم الاتساق على سياسات الدولة(١٠).

ويرى نقاد هايدن أن أفكاره غامضة جدا. أولا أن الخط الفاصل بين "اقتصاد العاطفة" واقتصاد السوق غير واضح كما يوحى بذلك. بالإضافة لذلك، أن هذه الفكرة أكثر ثباتا حتى تقدم قوة تحليلة عميقة ذات معنى ولا تسيطع تفسير الاختلافات الأساسية حول مدى تأثر الأفارقة بتقدم الرأسمالية الريفية(١١). وعلاوة على ذلك، يقدم هايدن ملكية الأرض كدليل على أن الفلاحين "لم يحاصروا" بواسطة الرأسمالية، لكنه يتجاهل أشكال أخرى عديدة لاستخلاص الفائض والقمع الاقتصادى الإضافى الذى يرزح تحته الفلاحين(١٢).

ولا يؤيد الدليل الضئيل الموجود حول أنماط الاستثمار النظرة الثقافوية عن سيادة الإنفاق الحكومى المسرف على السياسات التوزيعية البحتة. ولا توضح معدلات الاستثمار الكلى فى إفريقيا جنوب الصحراء ميلاً محدداً عن الإتجاهات فى الأقطار ذات الدخل المنخفض. وتتبدل الصورة بدرامية فى الثمانينيات عندما تدهور الاستثمار بحدة. ومع ذلك، ليس هناك دليل

عن العلاقات التأثيرية المضاعفة أو إعادة البروز المفاجئ لقوى الدفع المركزى والتى يمكن أن تتسبب فى هذا التدهور الضخم فى الاستثمار كما شهدتها أفريقيا جنوب الصحراء فى الثمانينيات.

الزمر والمجموعات الباحثة عن الريع Rentseekin Groups

إن التفسير الواسع الانتشار لاستمرارية "فشل السياسات" فى أفريقيا هو النموذج الذى يعزو "تشوهات السوق" فى أفريقيا إلى الأنشطة" غير المنتجة مباشرة والباحثة عن الريع" والمتبعة بواسطة مجموعات المصالح والتى يرغب أغلبها فى إعادة توزيع بدلا عن النمو والتنمية. إن جاذبية هذا "الاقتصاد السياسى الجديد" فى أنه يمكن التسوية بينه والتحليل الاقتصادى النيوكلاسيكى عن جذور الأزمة فى حين أنه يظل متمسكا بأن الأنشطة غير المنتجة الباحثة عن الريع Profit Seeking والتى تبدو غير عقلانية هى فى الحقيقة خلاصة عقلانية لمصالح المجموعات الباحثة عن الريع[١٣]. وفى الإطار الأفريقى، فإن كتابات ليبتون وبصورة مباشرة بيتس، حول السياسة الزراعية على الأرجح هى الأكثر انتشارا[١٤].

أحد هذه التيارات من الاقتصاد السياسى النيوكلاسيكى هو نموذج "التحيز"، والذى يمكن استخدامه أما لتفسير تحيز سياسات الدولة "للحضر" أو "الصناعة".

لقد قدمت أطروحة "التحيز الحضرى" فى الأصل بواسطة ليبتون[١٥]، معتمدا كثيرا على أدلة من الهند . لقد تقدم بالأطروحة، فى الأصل ليس لتفسير "لماذا يبقى الفقراء فقراء" فقط، وإنما أيضا كتحدٍ للتحليل الطبقى الماركسى. ويرى ليبتون أن السياسات تجاه الزراعة قد شكلت بواسطة صناع- السياسات الذين يفضلون تحالفا من الصناعيين والبيروقراطيين والعمال الحضريين. إن هذه التحيز المكانى بدلا عن التحيز الطبقى هو الذى يحسب عليه الفقر فى الأقطار المتخلفة.

بالطبع، إن أطروحة "التحيز الطبقى" ليست جديدة فى أفريقيا. لقد كانت دائما ضمنية فى أعمال فانون وأطروحة أريجى وساول عن "الارستقراطية العمالية"[١٦]. وعلى الرغم من ذلك، فإنها فى السنوات الأخيرة فقط، أصبحت أكثر وضوحا وطبقت بقوة فى تحليل السياسات فى أفريقيا، وبإصرار كبير بواسطة بيتس فى عدد من الأعمال. لقد وضع بيتس سؤالا وأجاب عليه بالطريقة التالية:

ماهى مصادر سياسة الحكومة تجاه المحاصيل الغذائية؟ ونضعه بوضوح، يبدو أن السياسة الغذائية تمثل شكل من التسوية السياسية، صممت للاتيان بعلاقات سلمية بين الحكومات الأفريقية وناخبيها الحضريين. وهى تسوية تنحو فيها التكاليف إلى أن يتحملها المزارعون(١٨).

التحيز للصناعة:

هناك نظرية "تحيز" أخرى مهمة- نظرية "التحيز للصناعة"- والتى تخصص أولوية عليا للصناعة مقارنة بالزراعة . هنا يقع اللوم على، حزمة الإجراءات التى تشملها "استراتيجية احلال الواردات" بسبب عدد من جوانب السياسة الضارة بالزراعة. فقد حولت التعريفات الجمركية العالية التى تحمى الصناعة شروط التجارة ضد الزراعة باجبار القطاع الزراعى على شراء المنتجات المصنعة غير الكفئة من صناعة تتمتع بحماية ودعم عاليين. ولم تشجع أسعار الصرف المبالغ فيها المصاحبة لهذه الاستراتيجية المنتجات الزراعية الخاصة بالتصدير، حيث أن عوائد هذه الصادرات منخفضة للغاية إذا قورنت بالعملة المحلية.

وتبرز العديد من المشاكل مع هذا المدخل للاقتصاد السياسى النيوكلاسيكى .

أولا أن الشكل الشعبى والتحررى لهذا المدخل يعانى من الفراغ؛ والذى فيه يفترض أن تحرير واطلاق العنان لهجوم قوى السوق على التحالفات التوزيعية الطفيلية ستجرف أو تشتت الريع، وستكون مفيدة للفلاحين المنتجين الذين ليس لديهم دور فى التحالفات خارج سياسات الدولة. ويقدم البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى هذه الأدبيات "كاصدقاء حقيقين للشعب"، حيث أن الاجراءات المقترحة بواسطة هذه المؤسسات من المفترض أن تضعف موقع النخبة الريفية وتشد من أزر المصلحين. وعلى الرغم من نفحة الاصلاحات التحررية والشعبية، فإنها بالضرورة نموذج ديكتاتورى لحل النزاع ، والذى يؤدى فيه تحرير الاقتصاد من الضرورى هز أسلوب الحكم. ومنذ أن افترض أن مصالح الباحثين عن الريع قوية، فكيف تتوافق السياسات الجديدة للصندوق / البنك الدولى مع الدولة الموهنة؟ ولا يخجل مؤيدى هذه السياسات من الدعوة لحلول فاشية أو قوى خارجية تسيطر مؤقتا على الدول الأفريقية. على كل حال، فقد رافق السياسات الجديدة ، فى إفريقيا ، تحريم النقابات واعتقال قياداتها ،

واغلاق الجامعات، وإطلاق الرصاص على المتظاهرين. علاوة على ذلك ، دائما يتم تجاهل حقيقة أن "النخبة" التى تقود الحكومة إما أنهم مفروضين بواسطة أو على الأقل مدعومين من نفس المصلحين العالمين الذين عادوا للحياة مرة أخرى.

وتبرز مشكلة ثانية مع مدخل "الاقتصاد السياسى" من افتراضه أن التعددية السياسية فى أفريقيا والتى تدخل فيها المجموعات المختلفة فى "تحالفات توزيعية" تتنافس من أجل الريع الذى تولده سياسات الدولة . أن هذا النموذج يعارض مباشرة التجربة الأفريقية فيما بعد الاستقلال فى عدم التسيس والحكم الشمولى وهو تجريد ليس فيه مكانه بالنسبة للسياسة الأفريقية ولا يمكن تخيله . أنه يفترض بشكل مبالغ فيه وجود هذه التحالفات بعد استنباط لا يتفق مع المقدمة هو، إذا إنتفعت مجموعة من سياسات بعينها، فإنها بالضرورة قد ناضلت من أجل هذه النتيجة أو دخلت فى تحالفات ناضلت من أجل أو دافعت عن هذه النتيجة. ورغم ذلك فإننا نعرف أن هناك مكتسبات فى أفريقيا ذات سمة "مفاجئة" تتبخر بغموض مثلما برزت.

بالإضافة لذلك، عندما يدرس الباحث "توزيع الريع" فى أفريقيا، يلاحظ أن مجموعة رئيسية فى التحالف ،وهى الطبقة العاملة الحضرية، قد عانت فعلا خسائر فادحة فى الدخل بشكل لا يمكن تفسيره إذا كانت هذه الطبقة هى فى الحقيقة عضوا فى تحالف مسئول عن "تحيزات" سياسات الدولة.

أخيرا، فإن لدى "الاقتصاد السياسى النيوكلاسيكى" نظرة ذرائعية مفرطة عن الدولة، وفشل فى معالجة مشاكل الشرعية والتراكم والتى يجب على كل الدول أن تمسك بناصيتها. وأيضا تعانى من اختزالية تجبرها على افتراض أن المجموعات للها علاقة مباشرة بسياسات معينة للدولة.

وإحدى المشكلات فى حجج "الداخليين" هى أنهم يضعون فى إعتبارهم التطورات منذ ١٩٧٣ على أحسن الأحوال وقبل هذا التاريخ كان أداء أغلب الاقتصاديات الأفريقية معقولا. وإذا كان على الشخص أن يصدق أن بروز مشاكل أفريقيا الاقتصادية أتت من أسباب داخلية، وبالتالى، يكون من الضرورى تفسير كيف أن جزءا من القارة باكملها قد ابتليت فجاءة بانظمة معادية للتنمية ، وقيادات سياسية غارقة، وسياسات خاطئة، وتحيزات منهزمة ذاتيا.

بافتراض أنه لم يحدث هذا البلاء المفاجئ، وأن العوامل المعينة فى القطر مثل السياسات الداخلية حاسمة فى الأداء الاقتصادى، فأنه من المتوقع أن يظل ترتيب الأقطار حسب نمو الإنتاج كما هى من قبل وبعد الأزمة العالمية الواسعة. ويمكن أن يكون أداء "قصص النجاح" فى فترة مابعد الأزمة أقل من أدائه قبل ١٩٧٣، ولكن يجب أن يكون عموما أعلى من "الفشل". ويوضح اختبار بسيط- إرتباط سبيرمان- أن هذا ليس هو الحال فى أفريقيا . ويوضح مقارنة لأداء الاقتصاديات الأفريقية للفترة من ٦٥-١٩٧٣ و٧٤-١٩٨٤ أن السياسات المحلية غير ذات دلالة "الجدول ١/ ٥". وقد وجدنا أنه ليس هناك علاقة بين الأداء فى الفترة الأولى وفى الفترة الثانية. ويشير الاختبار إلى عدم وجود علاقة احصائية ذات دلالة بين الفترتين وهذا تباين صارخ مع العالم فى مجمله.

الجدول١/ ٥

ترتيب ارتباط سبيرمان بين أداء ماقبل ومابعد الأزمة فى الناتج المحلى الإجمالى

	الحالات المدروسة	ترتيب سبيرمان	الدلالة
العالم	٨٠	٣٤٩٩٦ر٠	٠٠٢٢٨ر٠
أفريقيا	٣١	٠٠٣٢٣ر٠	٩٣٤٠٤ر٠

النقطة هنا أنه مازال عدد من المظاهر الهيكلية التى حددتها "مدرسة التبعية" تؤثر على الاقتصاديات الأفريقية، على الرغم من بعض المجهودات التى تحاول تحييدها . وتظل الاقتصاديات الأفريقية ذات انفتاح عال ومكشوفة بشدة للعوامل الخارجية دونما مقدرة على إستغلال الفرص الممنوحة بواسطة البيئة الخارجية.

اقتصاديات التشخيص والمعالجة:

إن ماوراء ضعف التفسيرات السياسية للأزمة وفوقها هو صحة التحليل الاقتصادى والذى يحدد الموجة الحالية لتغيرات السياسة والمشروطية . فقد دخلت أغلب الحكومات فى أفريقيا فى "حورات سياسة" مع المانحين وعليها أن تنفذ "تكيفا هيكليا" أو ترتيبات مؤازرة" مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. ويجب عليها باستمرار قبول الشروط التى تفرضها هذه المنظمات وبصورة طقسية أيضا. تشمل هذه الشروط عموما تخفيض العملة الوطنية، وتقييد الاستيراد وتشجيع الصادرات، وتخفيض الانفاق الحكومى، وضبط الأجور، وتحرير الأسعار، وتقييد حجم الكتلة النقدية والتمويل وأسعار الفائدة ، وتقييد أو خصخصة قطاع الدولة، وتحرير أسعار الصرف وتشجيع الاستثمار الأجنبى[١٩]. وبالتالى، تشهد القارة الأفريقية حاليا موجة من اصلاحات السياسة لا سابق لها. فقد خفضت العملات ذات القيمة المتضخمة، وأزيل الدعم عن الأغذية، وصفى احتكار قطاع الدولة واستبد لـ "بقوى السوق"، وجمدت الأجور، تم تقييد الانفاق الاجتماعى وفتحت الاقتصاديات لرأس المال الأجنبى[٢٠].

لقد بنى التشخيص على عقار نيوكلاسيكى عن عمل السوق. فقد دمرت أسعار المنتجين المتدنية الزراعة، والتى تتمتع فيها أفريقيا بافضليات مقارنة. ومع ذلك، فإن الأكثر دلالة من أسعار المنتجين بالنسبة للاقتصادى النيوكلاسيكى هو تشوهات الأسعار الكلية فى معدلات أسعار الصرف وعوامل الإنتاج.

ولكن هنا أيضا الدليل ليس مغريا مثل ماتبينه القراءة المتانية لآثار تلك السياسات. وتوضح دراسات البنك الدولى أنه بينما أن لسياسات الأسعار ومعدلات أسعار الصرف المنخفضة عموما أثر سلبى على الأداء الزراعى، فإن مثل هذه السياسات ليست هى أكثر العوامل أهمية فى تفسير الأداء الزراعى فى أفريقيا. وتوضح دراسة كليفر Cleaver أن معامل الارتباط النمو الكلى إلى الحماية الاسمية هو ١٣ر٠ ويمكن أن تفسر أسعار الصرف الأجنبية المتضخمة فقط ثلث التباينات فى الإنتاج. أى بكلمات آخرى، حينما لا تفيد القيمة المتضخمة للعملة الزراعة، فإن تخفيض العملة له دلالة ولكن ليس له أثر كبير على النمو الزراعى[٢١].

ولقد بنى البنك الدولى "مؤشرا للتشوهات"، فى الدفاع عن قضيته، والذى على أساسه

ارجع احصائيا أداء الإنتاج. وحتى وفقاً لهذا المؤشر، يمكن فقط تفسير ثلث التغيير فى نمو الأداء لإحدى وثلاثون قطراً ناميا بواسطة هذه التشوهات[٢٢]. وعند تقسيم الاقتصاد، فقد انخفضت المقدرة التفسيرية لهذا المؤشر إلى ١٧٪ للزراعة[٢٣].

وقد أوضح البنك بصراحة، فى تقرير عن التنمية فى العالم، أن الأقطار المتبعة لاستراتيجيات متجهة للخارج قد كان أدائها أحسن من تلك الأقطار المتبعة "لاستراتيجات متجهة للداخل". وقد قارن البنك أداء ٤١ قطرا لفترتين منفصلتين ٦٣-١٩٧٣ و٧٥-١٩٨٥، وقدوجد ارتباطا قويا بين الاتجاه نحو التصدير ومؤشرات متنوعة عن النمو والتنمية لهذه الأقطار. ولم يأخذ البنك فى الحسبان الاختلافات الاقليمية وفى الدخل.

وتوصلت دراستين قطاعيتين إلى نتائج لا تكاد تذكر عن العلاقة بين السياسة التجارية والأداء الاقتصادى. ووجدت دراسة لهيليينر أنه لا يوجد دليل يؤيد وجهة النظر القائلة بأن درجة التوجه نحو الصادرات هى سبب الأداء العالى للناتج المحلى الإجمالى بالنسبة للأقطار ذات الدخل المنخفض.[٢٤] وأن حجم الواردات المتذبذب محدد هام للنمو البطئ مقارنة بالسياسة التجارية. ويوضح سينجروجراى أن هناك ارتباطا ضعيفا بين التوجه نحو الصادرات والنمو فى الفترة الأولى، وفى كلا الأقطار التى يشكل الطلب العالمى على صادراتها أعلى أو أدنى من المتوسط.[٢٥] وفى الفترة ليس هناك عمليا ارتباطا بين التوجه نحو التجارة ونمو الناتج المحلى الإجمالى.

وفى الخلاصة هنالك إدراك متزايد أن الحكم "بتصحيح الأسعار" هو افراط فى التبسيط. وعلى الرغم من أن هناك بعض التحسن فى توفر الغذاء والإنتاج الزراعى عموما، فقد ثبت أنها بشكل خاص غير مؤثرة وقد تنزع إلى أن تكون أكثر قابلية للتفسير بسبب الظروف المناخية الجيدة مؤخرا بدلا عن أن تفسر بسبب برامج التكيف الهيكلى. أن المتهم على هذه الاستجابة المنخفضة للعرض تجاه حوافز السعر هو على الأصح انخفاض مرونة العرض فى الزراعة الفلاحية تجاه حوافز السعر[٢٦].

وتشمل الحلول الجديدة "تصحيح التكنولوجيا" . وتبنى الحجة هنا على حاجة الزراعة الأفريقية لتجديد فى التكنولوجيا، مشابهة "للثورة الخضراء" فى آسيا إذا كان لابد للمنتجين الأفارقة أن يستجيبوا لحوافز السعر. ويؤكد إيشير على أهمية التقدم العملى والتقنى لمضاعفة

إنتاج الزراعة الأفريقية خلال الخمسة عشر إلي عشرين عاما القادمة(٢٧).
جونسون بأنه لن يكون فى استطاعة أقطار أفريقيا جنوب الصحراء تحقيق أهداف
الاقتصادية والاجتماعية بدون الانتقال من زراعة الكفاف السائدة والمبنية على الموارد إلى
زراعة تجارية مؤسسة على العلم، وأنه حتى الآن، قد فشل البحث فى إنتاج اختراعات مناسبة
تؤدى لزيادات تراكمية واسعة فى إنتاجية المزارع.(٢٨) وعلى الرغم من ذلك، هنالك بالطبع
الخطر البين أن هذه النظرة التقنية ستؤدى إلى نوع من الأحادية التى أفسدت خطة السعريين.

خاتمة

يجب على الأقطار الأفريقية أن تتكيف مع الأزمة ، كبقية الأقطار الأخرى. ولكن ينظر إلى الشكل المحدد من التكيف المتبع فى أفريقيا تحت رعاية المؤسسات التمويلية الدولية باعتباره خطأ قاتل . وعلى الرغم من الحملات المنسقة التى تقودها تلك المؤسسات التمويلية للاعلان عن برامج التكيف "الناجحة"، يوضح الدليل فى أفريقيا مدى المعاناة الضخمة التى خلفها هذا الشكل المحدد من التكيف . وأن هناك شعورا متنامياً بإن أغلب هذه المعاناة غير ضرورية. فقد وضعت السياسات على أساس من المواصفات العامة الخاطئة لبنى وديناميكيات اقتصادية. وقد برهنت قيود نمو الإنتاج على أنها أكثر من مجرد "تشوهات سوق" خلقتها الدولة الضعيفة؛ فقد حطمت الاتجاهات فى السوق العالمى الاستراتيجيات الموجهة نحو التصدير؛ وأصبح الاستثمار الأجنبى الذى من المفترض أن يأتى بعد شهادة الصحة الصادرة من صندوق النقد تدفقا خارجيا صافيا لرأس المال من الدول الأفريقية؛ ولم تكن هناك فورة صناعية خاصة بعد الخصخصة وخروج الدولة من الأنشطة؛ كما وظلت معدلات النمو منخفضة.

ويشير التفسير المتسامح لهذه النتائج إلى أن المواصفات الخاطئة للاقتصاد السياسى لأفريقيا لم تكن مقصودة ، وأن الاتباع المستمر للسياسات الخاطئة بواسطة مؤسسات التمويل الدولية هو إنعكاس لعادات متأصلة وجمود بيروقراطى وفكرى. وحقيقة، فى بعض الكتابات عن صندوق النقد والبنك الدولى، هناك نظرة متفائلة، وأعتقد أن هناك أملا ساذجا فى أن تتعلم كلتا المؤسستين من الحوار وأنها الآن مستعدتان للاعتراف باخطائها السابقة، وأنها عدلتا بعضاً من يقينها السابق المتعجرف حول وصفاتها. ولقد قدمت كلتا المؤسستين

اعترافات غامضة عن أخطائها .ورغم ذلك فإن هذه الاعترافات نادرا ما كانت حول الاساسيات وكانت فى الغالب تتعلق بالتقديرات لاتجاهات معينة أو مقادير اقتصادية. وقد يلعب الجهل، بالطبع دورا فى كل ذلك. وبعد كل ذلك، فقد فتحت الأزمة والعوز المفرط الناتج عنها القارة إلى كل أنواع الشعوذة. وينتقل عدد لا يصدق من الخبراء المتجولين من جزء فى القارة إلى جزء آخر، واصفين دواء قياسيا واحدا لكل الأمراض، ومخلفين ورائهم معاناة ضخمة وبدون أن يكونوا عرضة للمحاسبة مطلقا من قبل أي شخص فى أفريقيا.

أن التجربة فى أفريقيا هى تجربة من الاصرار الذى لا يلين على حزمة قياسية من الاجراءات على الرغم من أنها برهنت على نتائجها الاجتماعية الوخيمة ومفاهيمها الاقتصادية الخاطئة. ستؤدى هذه الاجراءات بالمرء إلى الاعتقاد بوجود أهداف عميقة ومنظمة لسياسات التكيف الهيكلى، وإلى إرجاع أسباب هذه السياسات إلى أشياء أخرى غير الجهل أو الأخطاء الفنية.

وقد طرحت الموجة الحالية وتزايد تدخل الحكومات الأجنبية ومؤسسات التمويل الدولية فى الشئون الداخلية للأقطار الأفريقية. وضوحا حادا لعدد من العمليات المتناقضة. فمن جانب فقد أنعشت الأزمة الاهتمام بتلك المظاهر فى الاقتصاديات الأفريقية التى أكدتها مدرسة التبعية. وهذه تشمل الانفتاح المفرط للاقتصاديات الأفريقية، إنشكاف عمليات التراكم لاستنزاف الواردات فى الاقتصاديات ذات الاعتمادية العالية على واردات السلع الرأسمالية؛ وضعف البرجوازية الوطنية فى مواجهة المصالح الأجنبية. ومن الجانب الآخر ، فقد أوضحت العمليات التى تجرى فى أفريقيا منذ الاستقلال، والتى يميل إلى اخفائها إنشغال مدرسة التبعية بالركود والتخلف . أن الخطأ فى وجهة نظر مدرسة التبعية ليس هو وصفها المتسرع لبنى هذه الاقتصاديات وإنما فشلها فى إبراز ديناميكات هذه الاقتصاديات.

أن العملية المركزية فى تنمية النظم الاجتماعية - الاقتصادية الأفريقية هو بناء برجوازية وطنية واقتصاديات رأسمالية وطنية؛ تلك التى كبت انبثاقها من قبل الحكم الاستعمارى. تتطلب هذه العملية بالضرورة دولة ذات قدرة عالية على التدخل وبغض النظر عن الموقف الإيديولوجى لقياداتها الفردية. وتشمل الاجراءات المتخذة التأميم، عملية تحويل الاقتصاد إلى المحلية Indigenization، والحماية. وأن تعطى مساحة لعدد من أشكال "التراكم البدائى"

تصاديق الواردات، والخصخصة غير الشرعية لمؤسسات الدولة والقروض غير المجمعة إلخ.. وبسبب تكوين التحالف الوطنى، فإن سياسات الدولة تنحو لتشمل بعض الاجراءات الشعبية مثل دعم الغذاء، والخدمات العلاجية المجانية، وحد أدنى للاجور.

تشكل عملية التكيف إخراجا لعملية التحول الرأسمالى للاقتصاديات الاستعمارية إلى اقتصاديات رأسمالية طرفية "عادية" ، وبقدر أو بآخر من السيطرة الوطنية. أنها هزيمة للمشروع الوطنى من قبل رأس المال العالمى [٢٩]. وأيضا ، فإذا كانت الرغبة الرئيسية للتمويل العالمى هو نسف المحاولات الوطنية لانشاء طبقة رأسمالية محلية وبالتالى زيادة السيطرة الأجنبية على المجتمعات الأفريقية، فقد نجحت البرامج الحالية حيث يتم الاستحواذ على قطاع تلو القطاع بواسطة رأس المال الدولى من خلال الخصخصة، و"حوارات السياسات"، وشغل الوظائف العليا فى الدولة والقطاع العام والتدفق الصافى إلى الخارج لرأس المال. وإذا كان القصيد هو تغيير ميزان القوى الداخلى بين العمال ورأس فى مصلحة الأخير بما يمكن من الحصول على عمالة أرخص، فإن هذه السياسات على الطريق الصحيح حيث أن الأجور الحقيقية تنخفض فى كل مكان كما أن الجيش الاحتياطى للعاطلين فى الحضر يزداد تضخما بمن يتم الاستغناء عنهم من العمال.

الهوامش والمراجع

١- انظر مثلا Vali Jamal & John Weeks, 1988.

٢- Thandika Mkandawire , 1988.

٣- على أساس تحليل الارتباط الذى يربط بين نصيب التصنيع من الناتج المحلى الإجمالى ونصيب الفرد من الناتج الوطنى الإجمالى والسكان . وقد وجد Gulhati & Sekhar أن معدل تصنيع زامبيا ، كينيا وتنزانيا أقل من المتوقع بـ "معايير شنيرى". بالنسبة لكينيا ، أن نصيب القيمة المضافة فى الصناعة إلى الناتج المحلى الإجمالى أقل بـ ٤٥٪ من المتوقع. وتنزانيا بأقل من ٨٠٪ فى حين زامبيا حوالى ٥٠٪. Galhati & Sekher 1982

٤- UN Economic Commission for Africa, 1983.

٥- أن العناوين التالية ذات دلالة للكتابة حول "أزمة أفريقيا".John Ravenhill (ed.) 1986; N. Chazan and Shaw (eds) 1988;S.K. Commins, M. Lofchie and R. Payne (eds) 1986; Peter Lawrence (ed) 1986; Richard Sandbrook, 1985; Phillip .Ndegwa, 1985; Bade Onimode,1988.

٦- I. Little, T. Scitovsky, and M. Scott, 1970.

٧- البنك الدولى ١٩٨١، قدمت النسخة :اليسارية" من وجهة النظر هذه بواسطة Sheila Smith فى Peter Lawrence (ed)1986 .

٨- Robert H. Jackson, and Carl G. Rosberg, 1982 P.3.

٩- Robert Rice, 1984.

١٠- Goran Hyden 1983.

١١- Rene Lemarchand, in Art Hansen and D. Macmillan (eds) 1986.

١٢- M. Mamdani, 1986; and in P. Anynag 'Nyong'O (ed.) 1987.

١٣- لعرض مختصر حول "الاقتصاد السياسى النيوكلاسيكى". فى سياق التنمية أنظر:
T.N. Strinivasan 1985.

١٤- خاصة R.Bates (1986) وفى S.K. Commin M. Lofchie and R. Payne (eds) 1986.

M. Lofchie and R. Payne (eds) 1986.

١٥- Michael Lipton , 1977.

١٦- G. Arrighi and J Saul,1973.

١٧- انظرBates مرجع سبق ذكره .

١٨- Ropert Bates, The Regulation of Rural M arkets in Africa in Commins and payne, مرجع سبق ذكره p.49.

١٩- لدراسات حالة منذ "الأزمة والتكيف" أنظر العدد الخاص من Africa Development VOL. Lo,No 1/2 1985.

٢٠- بالنسبة لنطاق الاصلاحات أنظر Chery Christensen and Lawernce Witucki, in Commins, Lofchie and payne مرجع سبق ذكره .

٢١- Kevin Clerver, 1985.

٢٢- البنك الدولى ١٩٨٣.ثمة ملاحظة تشكك فى موضوعية هذا المؤشر انظر الملحق فى David Evans & Parvin Alizadeh in R.Kaplinsky (ed) 1984.

٢٣-لقد اختزلت القوة التفسرية وتماسك المؤشر أكثر بالنسبة للأقطار الأفريقية المتضمنة فى التحليل. وقد حصلنا على تقديرات الارتباط الخطى الآتية

Y= 9-3762-09DI (-1,5099)

$R^2 = 0.20$

حيث أنY= الناتج المحلى الاجمالىDI مؤشر التشوه المركب والقيمة بين القوسي تحت المعاملات هى معدلt

٢٤- لقد اختبر هيلينر نموذج من النوع التالى

$$\frac{Y}{Y} = a\frac{I}{Y} + b\frac{L}{Y}\, Y_1 \frac{M}{Y} + Y_3 \quad (IVI)$$

حيث ان Y هى الناتج المحلى الإجمالى وI الاستثمار الإجمالى

L العمالة M الواردات IVI معيار عدم الاستقرار لحجم الوردات Helleiner

٢٥- H ans Singer and Paticia Gray, 1988, pp., 395-403.

٢٦- فقد وجد Bond فى دراسة حول مرونات الأسعار التجميعية طويلة الأمد للعرض الزراعى فى ٩ أقطار من أفريقيا جنوب الصحراء أنها إيجابية ولكنها متدنية ، من ٠٧ر٠ إلى ٥٤ر٠ (متوسط ٢١ر٠) ومع ستة أقل من ١٧ر٠ (M.Bond,1984) . لمسح الأدبيات حول سياسة الأسعار والزراعة فى أفريقيا أنظر M.Fone - Sundell أوضح Fone- Sundel الاستخدام السيئ للادلة الأمبريقية بواسطة

البنك الدولى فى حملته الكبرى "حول تصحيح الأسعار". فى عدد من الحالات، لقد تجاهل البنك الدولى دراسته نفسها مما يلقى شكا حول المصداقية الموضوعية فى آليات السعر.

٢٧- Eicher, in C. Eicher and M. Staatz (eds) 1984.

٢٨- Bruce F. Johnston, in Bates and Lofchie, (eds) 1980.

٢٩-انظر Bernard Founou- Tchuigoua, 1988.

٦- الازمة الاقتصادية، التكيف الهيكلى والدولة، فى افريقيا جنوب الصحراء[١]

مقدمـــة

تستخدم عادة كلمة "قاتم" فى وصف المستقبل الاقتصادى لافريقيا: ليس فقط لأن افريقيا المدارية هى ذات ادنى معدل نمو اقتصادى فى العالم، ولكن أيضاً لأن هذه المنطقة قد شهدت انخفاضا فى معدل الفرد من الإنتاج الغذائى منذ ١٩٦٥. وتورد عادة عوامل مثل الهزات المتولدة من الاقتصاد العالمى، والتدهور البيئى فى إطار من النمو السكانى السريع، وأخطاء السياسات المحلية، والضعف الداخلى السياسى- الإدارى لتفسير هذا المصير. وسجل افريقيا بعيد عن التماثل الكئيب، ولكن السكان اليوم فى العديد من الاقطار أكثر فقراً وجوعاً مما كانوا عليه عند الاستقلال منذ ثلاثة عقود.

وقد تبنى فى ١٩٨٩، ٣٥ قطراً فى أفريقيا جنوب الصحراء برامج التكيف الهيكلى المصمم لمعالجة عدم التوازن الداخلى والخارجى وتيسير استئناف النمو. وكما هومعروف جيداً، فإن هذه البرامج ممولة بقروض من البنك الدولى و/أوصندوق النقد الدولى. و"التكيف الهيكلى" ليس فكرة ذات معنى واحد أو ثابت. إنها تتضمن عموماً، فى أفريقيا، مجموعة من إصلاحات السياسة تعظم الاعتماد على الاسواق فى التجارتين الداخلية والخارجية وفى تدفق رأس المال، وتقلل دور الحكومة التدخلى بتقليص الملكية العامة، والدعم والتنظيم، وتحسين كفاءة الدولة فى تخصيص واستخدام الموارد.

ولكن كانت فوائد التكيف فى أغلب الحالات الافريقية متواضعة أو معدومة[٢]. وحققت

قليل من برامج الاصلاح أهدافها فى معدل النمو أوزيادة فى معدل الفرد فى الإنتاج الزراعى، أو حسنت ميزان الحساب الجارى وموقف المديونية الخارجية(٣).

إن أسباب ضعف انتعاش افريقيا عديدة. وتشكل العوامل العالمية مجموعة عوائق رئيسية. وقد فهمت خطأ سياسة تشجيع الصادرات الخاصة بصندوق النقد الدولى/ البنك الدولى فى عالم ظلت فيه اسواق السلع ضعيفة وتخصصت أغلب دول العالم النامى فى نفس السلع الأولية. فقد أعاقت مدفوعات افريقيا على ديونها الخارجية الضخمة الانتعاش. ولم يساند الشركاء التجاريون الرئيسيون، والمانحون والدائنون الاصلاحات الاقتصادية المؤلمة بالمستوى المطلوب من التمويل وتحسين شروط التجارة. ويتطلب الإنتاج الزراعى بالإضافة للاسعار المناسبة، توفر التمويل، وهياكل اساسية وبحوث يعتمد عليها، لكن عانت هذه العوامل غيرالسعرية عادة من الانخفاض فى نفقات التنمية نتيجة التقشف.

وسوف أجادل، بأن هناك ايضاً معوقعات إدارية وسياسية محلية، قد فاقمتها بالجهل برامج التكيف الهيكلى. إن بين عدم مقدرة الدولة والأزمة الاقتصادية علاقة متبادلة متينة. وقد أفسد التآكل المؤسسى وعدم الاستقرار السياسى سابقاً إمكانيات التطور فى بعض الأقطار خلال الستينيات والسبعينيات، وربما الأكثر إدهاشاً فى غانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وافريقيا الوسطى، وأوغندا وزائير. ولكن استمرت المنظمات الحكومية فى أغلب الاقطار فى التغلب على المصاعب بشكل ملائم فى ظروف قاهرة. وقد كشف الركود فى الثمانينيات عن ضعف هذه المنظمات. وقد أعاقت الأزمة الاقتصادية، وسلبت فى بعض الأقطار، عملية تشكيل دولة وطنية تعمل (ضمن اشياء أخرى) على ترتيب الترشيد الاقتصادى للسوق أو الخطة. وقد فاقم التوجه التكنوقراطى للتكيف الهيكلى، بلاقصد، عدم ممارسة السلطة فى أقطار تترنح من تدهور مستوى المعيشة. إن للتدهور السياسى-الإدارى عدد من النتائج السيئة على الأقل بالنسبة لجدوى الإصلاح الاقتصادى نفسه.

دور الدولة

للمفارقة، يعتمد نجاح مدخل نظرية السوق اعتماداً حاسماً على الدولة. وحقيقى، أن الوظائف الاقتصادية للحكومة تهتز، ولكن فى إطار مجالها المحدود جداً فإن المطلوب دولة

ذات خبرة بيروقراطية فعالة. وهذا بديهى إلى حد أن إصلاحات السياسة تعتبر جيدة إن تم تنفيذها. ويفترض برنامج التكيف الهيكلى وجود مقدرة مؤسسية لتصميم وتنفيذ سياسات معقدة تتعلق بالأسعار، والتجارة، والبنوك، والتمويل والاستثمار الأجنبى، ولإصلاح القطاع العام، ولإدارة المفاوضات المعقدة مع المانحين وبرنامج المساعدات اللاحقة. وينظر إلى الدولة أصلاً كجزء من مشكلة التدهور الاقتصادى، ويجب أن تسهم فى الحل.

والدولة حاسمة بطريقة غير مباشرة أيضاً. فلا تأتى الأسواق عفوياً إلى الوجود. وهى تعمل بشكل مرضى فى إطار سياسى واقتصادى وقانونى محدد. فإذا لم يوجد هذا الإطار، يجب أن يخلق، وهذا هو دور الدولة. لقد كانت إحدى اكبر نجاحات كارل بولانى فى "التحولات الكبرى" هو توضيحه لمركزية الدولة حتى فى ظل التجربة الرأسمالية الحرة فى بريطانيا فى القرنين الثامن والتاسع عشر:

"فتح الطريق للسوق الحر وحفظه مفتوحاً بزيادة هائلة ومستمرة، من خلال التدخل المضبوط والمنظم مركزياً.. وحتى أولئك الذين يرغبون بحماسة فى تحريرالدولة من كل الواجبات غيرالضرورية، والتى تطالب كل فلسفتهم تقييد أنشطة الدولة، لا يمكنهم غير إعطاء نفس الدولة السلطات الجديدة والأجهزة والأدوات المطلوبة لانشاء السوق الحر"(٤).

وقد لاحظ ماكس ڤيبر (collins 1980) ببصيرة نافذة ان الرأسمالية تحاول فقط عند وجود بيئة محسوبة. وهذا يتطلب توحداً وطنياً وتكوين سوق وطنى بإلغاء الحواجز الداخلية للتجارة، وخلق عملة وطنية معترف بها، وإنشاء نظام سياسى. وايضاً تتطلب توظيفاً موثوقاً به للهياكل المادية والاجتماعية؛ فمثلاً فإن انقطاعات إمدادات المياه والكهرباء تكون ذات تكلفة عالية للشركات الصناعية. وأخيراً والأكثر أهمية، أن رأسمالية نشطة ممكنة فقط فى ظل نظام قانونى وضرائبى وإدارى يمكن التنبوء به والذى يحمى الملكية الخاصة، ويجيز العقود، ويشجع التراكم، ويبطل الميل نحو التركيز الاقتصادى المعادى للمنافسة (أو على الأقل ينظم الاحتكارات الخاصة).

لا تعنى الحاجة إلى مثل هذه الدولة ايجادها، ففى الـ٤٧ قطراً فى افريقيا جنوب الصحراء، هناك تمايز فى درجة مقدرة الدولة. وتوجد حفنة من الدول الفعالة ولها تركيبة جيدة. إن لدى الحكومات فى بتسوانا، والكاميرون، وساحل العاج، وموريشيوص، ورواندا، والسنغال،

وزيمباوبوى المقدرة على حفظ النظام الاجتماعى وتخطيط وتنفيذ سياسات متباينة. ولكن كلمة "فعالة" نسبية. فليس غريباً حتى فى هذه الأقطار وجود المحاولات الانقلابية والانتفاضات المحلية و/ أو الفساد وعدم الكفاءة الرسمية. وعلى الجانب الآخر يمكن القول أن هناك حفنة من الدول فعاليتها معدومة وهى بالكاد تحكم داخل حدودها التى تدعى عليها الولاية. ونادراً ما يتوقع الحكام فى زائير، وأوغندا، والسودان، وتشاد، وغينيا الاستوائية، وغانا وموزمبيق، أن تطاع إرادتهم فى مناطق معينة، دع عنك إعداد وتنفيذ سياسات اقتصادية معقدة. إن الهدف الرئيسى للعديد من الموظفين العامين، فيما عدا خلال حملات التطهير الدورية، هو ببساطة البقاء الشخصى أو الجاه، أما الشئون الخاصة بعامة المواطنين فتتلقى اهتماماً ضئيلاً.

تقع أغلبية الدول بين هذين النقيضين. ذلك بأنها تمتلك على الأكثر مقدرة دنيا لخلق النظام، وإعداد وتنفيذ السياسة، وإدارة المؤسسات والمجالس العامة. أما عدم الاستقرار والفوضى الدوريان، وعدم كفاية وموثوقية الهياكل الأساسية، وأنشطة التهريب والسوق السوداء والإدارة والنظم العامة اللامتكافئة والمتقلبة فإنها غيرمغرية بالنسبة للانشطة الاستثمارية المنتجة(٥).

القيود على تكوين دول رشيدة- قانونية فعالة فى افريقيا

لماذا تندر الدول الرشيدة- القانونية الفعالة؟ الإجابة السهلة هى أن الظروف التاريخية والاجتماعية والمادية تعوق تكوينها. وهذا حقيقى، وفعلاً هذه حقيقة بديهية، ويتطلب التفسير العميق إضافة ثلاثة شروط. اولاً، يجب على المرء أن يميز بين العملية التاريخية الطويلة الأجل التى تؤثر على قابلية الحكم فى المجتمعات والمعوقات الظرفية وقصيرة الأجل، مثل الركود الاقتصادى المدمر. ثانياً أن الظروف المادية والاجتماعية بعيدة كل البعد عن التماثل فى الأقطار الافريقية، وسيفسر أى تحليل مقارن دقيق لمقدرة الدولة الفارق جزئياً بسبب الاختلاف فى الظروف (وللأسف تقيد المساحة عرض التحليل المفصل والكاشف هنا). وثالثاً، تؤثر بعمق نوعية وأهداف القيادة السياسية على مدى وشكل تكوين الدولة. ودراسة حالة أوغندا فى السبعينيات تقدم مثالاً دراميا. فلم يكن الحكم الكارثى لعيدى أمين حتمياً، رغم أن ظروف أوغندا التاريخية والبنيوية، قد جعلت من الممكن بروز حاكم مثل عيدى أمين.

ولايمكن لقادة آخرين ذوى ميول أقل تدميرية أن يقلصوا الدولة الأوغندية إلى ذلك الوحش القمعى والبطئ الحركة الذى أصبحته فى عام ١٩٧٥. وتحدد الظروف البنيوية الإمكانيات، وتحدد اعمال وقرارات القادة والحركات أى الإمكانيات ستتحقق.

ومن وجهة النظر التاريخية طويلة الأجل، لا تثيرالدهشة ندرة الدول الرأسمالية الفعالة. إن تكوينها عملية طويلة وصراعية. وقد بدأ، فى أوربا، تكوين الدول الحديثة فى القرنين السادس والسابع عشر. ويتضمن تكوين الدولة التراكم البطئ ومركزة السلطة التى تمكن الحكومة من القيام بالسيطرة الفعالة داخل الحدود وتنفيذ السياسات. وهذه العملية عنيفة كما أنها طويلة. فمن جانب، فقد زاد بناة الدولة المركزية من مطالبهم الدورية على الطبقات السائدة والتى تقطن فى بقاع ممتدة من البلاد: مطالب بالايرادات، وبالتجنيد للجيوش، وبالانتاج الزراعى. ومن الجانب الآخر، فقد قاوم الفلاحون هذه المطالب، وتحرك النبلاء الأقوياء ضد غارات الأمراء المركزين. وتحكى قصة تكوين الدولة الأوربية على خلفية من الصراع الطبقى، والانتفاضات الإقليمية، والحروب بين بناة الدولة المتنافسين، والمكائد الشللية فى القصور.

يرتبط بوضوح عدم تنظيم وفوضى دول افريقيا بحداثتها وأصولها فى الخضوع الأجنبى. وفيما عدا حفنة- سوازيلاند، وليسوتو، ورواندا، وبورندى، واثيوبيا- فقد بدأ تاريخ الدولة فقط مع فرض الحكم الاستعمارى أوشبه الاستعمارى بنهاية القرن التاسع عشر.وقد غرست القوى الامبريالية، خلال السبعين أو الثمانين عاما التى تلته، نماذج مؤسسية من المراكز داخل الحدود المرسومة اعتباطاً لمستعمراتها. وكانت الحكومات الاستعمارية، حتى فترة ما بعد الحرب، ملائمة لهذا الحد أوذاك من أجل واجباتها المحدودة، وبالتحديد: فرض الضرائب، وحفظ النظام والقانون، وإنشاء والمحافظة على الخدمات الأساسية. وسيكون انعدام أى روابط عضوية بين البنى الحكومية المنشأة حديثاً والتقاليد السياسية للمجتمعات المضيفة بالإضافة إلى التنوع الثقافى- اللغوى عائقاً فى سبيل تكوين الدولة.

حاول الحكام الجدد، بعد الاستقلال، مراكمة ومركزة السلطة على أساس المؤسسات الموروثة. وكذلك هدفوا إلى تحييد المعارضين، خاصة ذوى الأسس الاقليمية/ العرقية وقدموا برامج تنموية طموحة- "الاشتراكية"، والتصنيع السريع، والافرقة Pan Africanism..إلخ. ولكن فى الحال أصبح قصور سلطة الدولة واضحاً.

لقد أعاقت الظروف التاريخية والاجتماعية والمادية اندماج دولة فعالة رشيدة- قانونية[٦].
إن أحد القيود (والتى ستناقش لاحقاً) هوضعف اساس الدولة المالى نتيجة الفقر النسبى المفرط لأغلب المجتمعات. كما أن انعدام التاريخ الطويل للحكم المركز والتقاليد السياسية المتجانسة هوقيد آخر؛ وهذا قد حرم الحكام الجدد من أساس متين فى الطاعة القطرية للسكان. وبمجرد أن تشتت التضامن المتشكل فى غمرة النضال ضد الاستعمار، حتى أصبح من العسير بنائه. إن الشرعية التقليدية فى الحكم ما قبل الاستعمارليست مناسبة فى الدولة المعاصرة ذات التنوع الثقافى. وعلى الأرجح أن لا تحدث الوطنية إجماعاً فى أقطار تجمع بين حداثة الوحدات الحدودية وبروز العرقية اللتان افسدتا احساساً قوياً بالوحدة الوطنية. ولدى الإيديولوجيات الطبقية التى سهلت فى أماكن اخرى الطاعة، خاصة الليبرالية والاشتراكية، جذور قليلة لتغذية وتثبيت الوحدة الوطنية.

إن هذا يشير إلى قيد آخر: هو ضعف الطبقة كمصدر للسلطة السياسية. وفى النهاية، فإن الهيمنة السياسية للبرجوازية هى التى تغذى وتنظم السلطة السياسية، مؤكدة على أن أولويات ومطالب الرأسمالية هى أيضاً اولويات ومطالب الدولة. وتأتى هيمنة البرجوازية فى التحليل الماركسى من قوتها الاقتصادية، ومن ملكيتها للأصول فى المجال الاقتصادى المستقل عن الدولة. ولكن أضعفت الطبقة الرأسمالية ، فى أفريقيا، ليس فقط بعدديتها المحدودة، واصولها الحديثة، والانقسامات العرقية والمحلية- الأجنبية، وانما ايضاً بمحدودية علاقات السوق خارج المدن، وبالتحديد بتسييس المجال الاقتصادى. لقد جعلت النماذج الدولانية Statist Models للتنمية فيما بعد الاستعمار اعتماد النجاح الاقتصادى على القرارات السياسية. وبالتالى، فقد اشترطت علاقات السلطة السياسية التى مورست من خلال الدولة، علاقات الملكية- على الأقل فى القطاع غير الرسمى- بقدر ما أو أكثر بدلاً عن العكس. لقد قيدت هذه العوامل أى ذرائع للهيمنة بواسطة البرجوازية المحلية، وفيما عدا فى المجتمعات التجارية بالكامل مثل زيمبابوى[٧]. والبروليتاريا، التى صنع صراعها مع رأس المال والدولة فى مجتمعات الدولة الغربية إطاراً لانبثاق ديمقراطيات اجتماعية محكمة التركيب، كانت فى أفريقيا صغيرة، ومنفصلة جزئياً عن وسائل الإنتاج، وتخضع للسيطرة السياسية. ولو أن للطبقة العاملة شئ من السلطة فإن سلطتها فى انهيار. لقد اضعفت الأزمة المعاصرة تماسك

حركة الطبقة العاملة بزيادة عدم الأمان لدى مكتسبى الأجر ودفعهم للتوظيف الذاتى الإضافى من أجل البقاء. وأغلبية المواطنين إما عاملون بشكل مستديم أو جزء من الوقت كفلاحين، ورعاة ، وتجار، وحرفيين، وعمال مؤقتين- وهى مجموعات معروفة بعدم مقدرتها على التنظيم الطبقى المستقل. إن اختزال علاقة الدولة- المجتمع الى علاقة دولة- طبقة فى أغلب مجتمعات افريقيا هو موضع لسؤال مركزى وعدم فهم لمأزق الدولة ما بعد الاستعمار.

إن التوجه الطبيعى للحكام فى هذه الظروف، رغم أنه ليس حتمياً، هو اللجوءإلى آليات الحكم الوراثى. والحكم الوراثى بالنسبة لماكس فيبر هو شكل من السلطة يوجد فى المجتمعات قبل الصناعية ذات طبقة فلاحية كبيرة وخاملة سياسياً وطبقة نبلاء والتى تنافس لمصلحة الأمراء. إن سياسة الحكم الوراثى ليست مبنية على إيديولوجيا بل هى توجه فقط عند توزيع الموارد المالية والسلطة والجاه. إنها سياسة الزمر، والتى تقطع دورياً بانتفاضات فلاحية قصيرة الأمد واضطرابات أخرى. ولكن التاريخ لا يعيد نفسه، ذلك أن ظروف افريقيا جنوب الصحراء مشابهة فقط للحكم الوراثى التقليدى. ولايوجد هنا لا المجتمعات قبل الصناعية ولا الطبقات الملكية والنبيلة الوراثية. وتتدخل النعرات الإيديولوجية والصراعات الطبقية فى الحلبة السياسية. ومع ذلك، يجد المرء، فى إطار أغلب المجتمعات الفلاحية الافريقية، "أمراء رئاسيين" و"نبلاء الدولة" (ليس بعد برجوازية لذاتها)، وحياة سياسية تمتاز بسيادة مناورات الزمر واستبعاد الفلاحين. يمكن للمرء بالتالى، فى مثل هذه الحالات، أن يتحدث عن الحكم الوراثى الجديد أوحكم الفرد- وهوشكل حكم مبنى أساساً على الولاء الشخصى، ودائرة الراعى- الزبون وكذلك الاضطهاد.

على الرغم من ذلك، لا تقرر الشروط البنيوية سلفاً إنتاج حكم وراثى جديد. إن انعدام الثقافة السياسية الواحدة، وضعف التكامل الوطني، وانتشارالفقر، والتطورالمحدود للمجتمع الطبقى وغلبة الفلاحين- كل هذه العوامل تقيد المؤسسات المركزية وتشجع القادة على إحلال السلطات الشخصية، وروابط المرتزقة، والقوة من أجل شرعية مؤسسية ضعيفة. ولكن تتفاوت هذه الظروف فى حدتها من قطر لآخر. وكذلك ميول القادة: ففى حين استساغ الرئيس كنياتا الدورالملكي، فان الرئيس نايريرى قد تخلى عنه مفضلاً موقف "المواليمى" المعلم. وهكذا فإن الحكم الوراثى الجديد هو ميل فقط رغم أهميته.

وحكم الفرد خطر ذلك انه فى حين يقدم معادلة عتيقة، وإن كانت غير مأمونة، للنظام فى ظروف معادية، فإنه اقتصاديا مدمر. وإذا لم يقيد بقيادة ماهرة، فانه يمكن أن يولد بسبب قصر أمد بقاء النظام والرشد السياسى للفرد الحاكم لا عقلانيات اقتصادية متعددة تكبح الديناميكات التوسعية للرأسمالية. وستملأ صفوف القطاع العام علاقات القربى والعمالة، بإداريين غير اكفاء ولكنهم ذوى ولاء سياسى، ويسهم سوء الإدارة فى تدهور الخدمات الضرورية والهياكل الاقتصادية. وتولد الخصخصة إدارات متقلبة وايضاً غير كفؤة؛ ويدمر الفساد، والاختلاس، والاختناقات، ومحاباة الموالين السياسيين الداخلين والزبائن، المحاسبية التى يتطلبها المستثمرين. ولعدم الاستقرار السياسى الناتج نفس الأثر. ويمكن أن يصبح الطريق السهل للثروة ليس الانشطة الاستثمارية الموجهة للسوق ذات المخاطر وإنما عقود الدولة وقوانينها، والتسهيلات الائتمانية، والاحتكارات المصدق بها ومقبوضات العملة الأجنبية- أو حتى التشجيع الرسمى بالسرقة والغش فى القطاع العام. وتبطل كل هذه الأنشطة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية.

ومع بداية السبعينيات، قد أدت هذه الميول المدمرة للحكم الفردى إلى تدمير اقتصادى ضخم فى عدد من الأقطار، وأكثرها وضوحاً فى زائير، وأوغندا، وغانا، وغينيا. وفى أماكن اخرى، فقد صححت الادارة السياسية الذكية هذه الميول، مثل بتسوانا، وساحل العاج، وكينيا، وتنزانيا والكاميرون، واستمرت الخدمة العامة فى العمل بكفاءة. وبعد ذلك، عجلت هزات أواخر السبعينيات واوائل الثمانينيات فى شكل ارتفاع حاد فى اسعارالبترول، والجفاف، وارتفاع معدلات اسعارالفائدة وتدهور شروط التجارة، بتدهور سياسى واقتصادى حلزونى. واستطاعت دول قليلة فقط المقاومة الفعالة عندما أصبحت الديون الخارجية لا يمكن معالجتها، وألغى شح العملات الأجنبية الواردات الضرورية، وتعمق الفقر. ومن الصعب الآن إيقاف أو عكس التدهور الاقتصادى- السياس الموهن.

بالتالى، يجب على سياسات التكيف الهيكلى أن تعالج اليوم حالة دمرت فيها الأزمة الاقتصادية البنى الضعيفة أصلاً للدولة. وحيث يعتمد نجاح التكيف الهيكلى جزئياً على فعالية وتوجه الدولة، يجب أن تبحث السياسات عن تدعيم مقدرة الدولة بالإضافة إلى تصحيح الأخطاء الاقتصادية. ورغم ذلك يعالج المدخل التقليدى للبنك الدولى وصندوق النقد

الدولى المتغيرات الاقتصادية فقط، وينظر إلى العمليات السياسية المحلية باعتبارها عوائق فقط لتبنى وتنفيذ السياسات الاقتصادية "العقلانية"[٨]. لقد بدأ علماء العلوم السياسية فى العمل لتحديد كيف يمكن تهدئة أو إدارة معارضة النخبة السياسية المتمردة، ومحتكرى جمع الريع المحليين، والعمال الحضريين. ولكن المشكلة ليست ببساطة فى إعادة التأكيد للحكومات العنيدة بأنه يمكنهم "تصحيح الأسعار" وإزالة الاختلال بدون أن يتم تغييرهم، إنها أيضاً صيانة وبناء مقدرة الحكومات على الحكم. وهذا يتطلب سياسات لتخفيف الآثار الاجتماعية الضارة للتكيف الهيكلى ("تكيف ذو وجه انسانى") بل وأكثر من ذلك بالفعل.

تمتاز دولة رشيدة- قانونية قادرة على أن تقوم بفعالية بوظائفها الاقتصادية بثلاثة مميزات ضرورية. إن تستخلص موارد كافية من المجتمع، وتستند على تأييد اغلبية مواطنيها، وتستخدم بيروقراطية كفؤة ومتخصصة ومنسجمة ومتنوعة. هذه الابعاد متداخلة ومترابطة. تحتاج الدولة للإيرادات لعمل الأجهزة الإدارية والإكراهية، وفقط العمل الفعال للإدارة وقوة البوليس هما اللذان يولدان الموارد المطلوبة. ولكن الأجهزة الادارية والاكراهية ليست أساساً كافياً بالنسبة لنظام سياسى مستقر ومحسوب. وتعتمد الحكومات المعتمدة على الإكراه على وسائل القمع بالكامل، لذلك فهى عرضة للانقلابات. عليها ايضاً ان تقاوم الآثار الموهنة للعداء أو اللامبالاة الشعبية: التهرب الضريبى الواسع، وعدم الطاعة السلبى، والمجندين الذين لا يرغبون فى القتال، وبالتالى أمراض البيروقراطية والفساد. وهكذا، تعتمد فعالية وكفاءة الحكومة أساساً على درجة الطاعة التى تنالها- اى الهيمنة بالمعنى الجرامشى (Gramscian Sense). والشرعية هى احساس بالالتزام بالطاعة، وهى أحد أسس القبول الاكيدة وأرخصها. وفى غيابها، سيكفى التأييد البراجماتى (Pragmatic)، ولايأتى مثل هذا التأييد من الاعتبارات الأخلاقية، بل من حسابات دقيقة للعوائد المادية. وتلعب المحسوبية عادة دوراً هاماً فى بناء القبول الذى يجعل الحكومات تحكم، ويشحذ أدوارها السياسية والاقتصادية فى حدها الأدنى.

وإذا كانت الرأسمالية هى النظام الاقتصادى الأكثر واقعية فى مقابلة الحاجات الأساسية فى ظروف أفريقيا الصعبة، فإن دولاً بمثل هذه السمات يجب أن تتطور تدريجياً. ومن الصعب معرفة كيف يمكن تعزيز تكوين الدولة، وعلى كل، فإن النظرة الاقتصادية والتكنوقراطية

السائدة غيركافية. ويبدأ طريق العمل المستنير بالاعتراف أن أى من الأبعاد الثلاثة لتكوين الدولة تعوقه الازمة الاقتصادية، وان سياسات التكيف الراهنة تفاقم الوضع عادة. ولتوضيح ما قلناه أعلاه، تأمل بالترتيب الأزمة المالية وازمة الهيمنة والأزمة الإدارية والمؤثرة على العديد من الأقطار الافريقية.

اثر الازمة المالية على تكوين الدولة الافريقية:

تحد الأزمة الحالية بشدة من تكوين الدولة الأفريقية. لقد برزت هذه الأزمة فى أواخر السبعينيات عندما واجه تدنى الإيرادات العامة مقاومة قوية لتخفيض النفقات العامة.

إن ضرائب الصادر- الوارد هى المصدر الرئيسى للإيرادات العامة، خاصة تلك المفروضة على سلعة أو حفنة من سلع التصدير الأولية. ونادراً ما تكون ضرائب الدخل والأرباح مساهماً كبيراً فى الخزينة العامة، وذلك بسبب محدودية أعداد ذوى الدخول وكاسبى الأرباح وفرص التهرب الضريبى حيث إن مفتشى الضرائب قليلون وقابلون للافساد[٩]. ويولد فرض الضرائب على سلع الصادر الاولية، بهذا الشكل أو بآخر، من ربع إلى نصف الإيرادات العامة[١٠]. ويساهم القطاع الاستخراجى فى الدول المصدرة للبترول مثل نيجيريا أو فى الاقتصاديات المصدرة للنحاس مثل زامبيا، بأكثر من النصف من دخل الحكومة فى شكل ضرائب على دخول الموظفين وأرباح الشركات ، والجعالات ورسوم الصادر.

للتأرجحات الدورية فى أسعار السلع تأثيرمدمر على الميزانيات (بالاضافة للحسابات الخارجية). لقد زادت أغلب الحكومات الإنفاق، خلال فترة ارتفاع الأسعار فى السبعينيات، ويتناسب مع هذه الزيادات وأكثرمن ذلك. وقد أثار انهيار أسعار السلع فى نهاية العقد أزمة مالية للحكومات الملتزمة بمشروعات طموحة ذات تكاليف جارية مرتفعة. بالطبع لم تسقط كل الأقطار فى "شراك التأرجحات السلعية"[١١]. فقد أدارت الكاميرون وبتسوانا إيرادات الانتعاش بحكمة. فقد استخدمت الكاميرون أغلب الايرادات الإضافية من الازدهار البترولى فى ٧٩- ١٩٨١ لتسديد ديونها الخارجية. وتقلص الإنفاق العام فى بتسوانا كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال انتعاش الماس بعد ١٩٨٣. وسهل ذلك بالنسبة لهذين القطرين التكيف مع تأرجح إلى أدنى فى الأسعار العالمية من بقية الاقطارالاخرى.

وقد ارتفعت بحدة النفقات العامة بعد الاستقلال، عاكسة أسلوب تطوير النظم عن طريق الدولة سواء أكانت صفتها المعنية "رأسمالية" أو "اشتراكية" ولقد انتعش التوظيف العام بسبب الأدوار التوسعية الاقتصادية والاجتماعية للحكومات. وعامة، فقد زاد بمعدل ضعفين أو ثلاثة أضعاف عن معدل نمو السكان، كان معدل النمو السنوى لتوظيف الحكومة المركزية عالياً فى حدود ١٤٪ أو١٥٪ كما سجل فى زائير وغانا وتنزانيا لفترات محددة فى الستينات، والسبعينات أواوائل الثمانينات[١٢]. إقليميا، فقد نما التوظيف فى وكالات الحكومة المركزية والمحلية بما يقدر بحوالى ٢٤٠٪ فى خلال عشرين عاماً بعد ١٩٦٠- من ٩ر١ إلى ٥ر٦ مليون. وسيقفز التوظيف العام، إذا ما أضيفت المنظمات الحكومية غير المالية، بحوالى ١٦٠٪ خلال هذه الفترة، إلى حوالى ١٠ مليون.

ويحسب على القطاع العام نصف المستخدمين بأجر فى غير الزراعة وذلك فى ١٩٨٠[١٣]. وتصل نسبة الموظفين الفائضين فى بعض الأحيان إلى نسب عالية. وتوصل أحد الخبراء إلى أن ٦٠٠٠ من جملة ٦٨٠٠ من موظفى رئاسة وزارتين هم عمالة زائدة[١٤]. وقد أجريت إحصائيات للخدمة العامة فى أفريقيا الوسطى وغينيا فى أواسط الثمانينيات. واكتشف ان ٣٠٠ر١ إلى ٧٠٠٠ موظف على التوالى هم "عمال وهميين"- الموظفين الوهميين الذين تقبض رواتبهم بواسطة[١٥] طائفة من المحتالين الاوغاد.

تهدف البرامج الحالية للتكيف إلى موازنة الإيرادات والنفقات بضغط الأخيرة. وإذا كان لابد من استقطاعات، فعلى الأرجح أن يستقطع إداريو الدولة من تكاليف الصيانة ورأس المال أكثر من البنود الأخرى[١٦]. فقد نمت خدمة الدين الخاص- عادة إلى الثلث أو أكثر من الإيرادات العامة الجارية- لكن لا يمكن تجنب هذه النفقات، مما يبطل اتفاقية متعددة الأطراف حول إلغاء الديون. ومن غير المحتمل إجراء تخفيضات هامة فى ميزانية الدفاع لان القادة السياسيون يحذرون من تنفير القوات المسلحة فى ظل السلطات الحكومية المهتزة. ايضاً تقاوم الحكومات تخفيض التوظيف العام. لأن هوية الدولة نفسها مرتبطة بالجهاز الإداري. وفى بعض المناطق، فإن رموز الدولة يمكن أن تتمثل فى مكاتب الحكومة المحلية فقط، مع العلم الوطنى ومجموعة عسكرية. ويلعب القطاع العام عموماً دوراً هاماً فى خدمة شبكات الموالين السياسيين- الزبائن والتى يعتمد عليها بقاء الصفوة السياسية. وحيث يضغط التدهور

الاقتصادى المستويات المعيشية للطبقة الوسطي ويفاقم القلاقل السياسية، فإن الحكام يقاومون تقليل المحسوبية وإنتقال المؤيدين فى جهازالدولة. ولاتخدم الأجهزة الإدارية هدف الكفاءة الاقتصادية فقط، بل تصبح الأجهزة الإدارية ذات قيمة بالإضافة إلى أنها "صاحب العمل النهائى" حينما تهدد البطالة الواسعة الانتشار والقلاقل النظام السياسي والوحدة الوطنية.

وتخلق سياسات التكيف، فى جانب الإيرادات، مأزقاً مربكاً. فمن جانب، تمنع معدلات الضرائب الفعالة التى تصل إلى ٥٠٪ منتجى السلع الأولية من زيادة أو حتى مواصلة الإنتاج الزراعى. ومن الجانب الآخر، فإن ضرائب الصادر هى المصدر الرئيسى للايرادات العامة فى أغلب الأقطار. كيف يمكن للحكومات تقليص العجز الكبير فى الموازنة والديون الخارجية الضخمة وفى نفس الوقت التخلى عن جزء هام من إيراداتها؟ ويضغط البنك الدولى والمنظمات الدولية الأخرى بقوة من أجل تخفيض ضرائب الصادرمن أجل توصيل عوائد اكثر إلى المنتجين. ولكن ليس هنالك مهرب من المأزق الذى خلقه الاعتماد على بيع بعض السلع والسياسات الخاطئة.

"حتى بالنسبة للمحاصيل ذات مرونة أسعار العرض العالية جداً، وحيث تعوض جزئياً- أو كلياً- الإيرادات النابعة من المبيعات المتزايدة إلقطاع العام عن معدلات الضرائب المنخفضة، فإن التأخير فى استجابة عرض اغلب المحاصيل يعنى أن الآثار قصيرة الاجل على الإيرادات العامة ستكون سالبة جداً(١٧)".

وإلى أن ترتفع أسعار السلع عالمياً، فإن إمكانية حل الأزمة المالية ضعيف.

وفى غضون ذلك، تضعف استقطاعات الموازنة الدولة وتجعل تزايد الانتاج مكلفاً. وتتدهور نظم الطرق، والسكك الحديدية، والماء، والطاقة والتليفون. وتتناقص إمدادات كل الخدمات العامة: تفتقد الفصول الكتب الدراسية وحتى الطباشير، وتنعدم فى المستشفيات والمراكز الصحية الأدوية وأمصال التطعيم، ويفتقد عمال الخدمات الزراعية ومفتشى الحقول وسائل المواصلات أوحتى إذا توفرت فتعوزها قطع الغيار والوقود، وبالتالى لايستطيعون اداء عملهم ..إلخ. وتتدهور القيم الأخلاقية والشرف والكفاءة وسط موظفى الخدمة العامة. ويحرمون من الأدوات لأداء أعمالهم بصورة جيدة، حينها يتخلون عن العمل. ويحرمون من الرواتب والمنافع الكافية، ويتجه الموظفون للعمل بوظيفتين (وعادة أثناء ساعات العمل

الرسمية) أولممارسة الفساد حتى يتمكنوا من البقاء. وحيثما نشأت مثل هذه الأنماط، فإنه يصعب عكسها.

اثر ازمة الهيمنة على تكوين الدولة الافريقية

ترتبط أزمة الهيمنة بهذه الأزمة المالية. والطاعة هى الأساس الأكيد لسيطرة فعالة ومستقرة لطبقة قائدة من خلال الدولة. وكلما انخفض القبول كذلك تنخفض القابلية للحكم فى المجتمع المعين والذى تكون فيه قدرة المركز على الإكراه ضعيفة أوغيرموثوق بها. وهذه هى القصة فى أغلب أقطار افريقيا جنوب الصحراء.

ان ارتفاع معدلات العنف السياسى هى إحدى مؤشرات ازمة الهيمنة. فقد عانت هذه الأقطار من وفيات كثيرة نتيجة للحرب أو ذات علاقة بالحرب منذ ١٩٦٠ (عندما استقلت اغلب المستعمرات الأفريقية) وأكثر من أى منطقة فى العالم الثالث ذات كثافة سكانية أعلى. إن "وفيات الحرب" هى الناتجة عن أى نزاع مسلح يشمل حكومة أو أكثر، والذى يؤدى إلى مقتل ألف شخص فأكثرخلال العام"[١٨] ويشمل الوفاة نتيجة حرب داخلية (النضال الوطنى من أجل التحرر، التمردات والعصيانات المسلحة، والثورات والحروب الأهلية) والحروب بين الدول. ويقدر أنه قد توفى حوالى ٥ر٤ مليون شخص نتيجة هذه الأسباب السياسية فى أفريقيا جنوب الصحراء (مستبعدين جنوب افريقيا وزامبيا) خلال ٦٠- ١٩٨٧. وفى نفس الفترة، وصلت الوفيات نتيجة الحرب أولأسباب ذات علاقة بها فى أمريكا اللاتينية إلى ٣٣٠ ألف. وفى الهند ٤١ ألف وفى الصين ٥٥ ألف[١٩].

وقد كان نصيب الحروب الأهلية والعصيانات العسكرية من الأرواح كبيراً كما خربت الاقتصاديات. وكانت الانقلابات كثيرة- إحدى الدراسات ذات العنوان المثير "ستون انقلاباً فى ثلاثون عاماً"[٢٠]- وكان أغلبها "انقلابات قصور" ذات تكاليف بشرية واقتصادية (مباشرة) منخفضة. وقد تصدرت بنين القائمة محرزة ستة انقلابات ناجحة، وأعقبتها غانا، وأوغندا والسودان. وعامة هناك ثلاثة إلى أربعة محاولات غيرناجحة ومخططات مكشوفة لكل انقلاب ناجح. وكانت الحروب بين الدول نادرة (مثلاً بين الصومال واثيوبيا ١٩٧٧، وبين تنزانيا ويوغندا فى ٧٨- ١٩٧٩) وأقل تكلفة من حروب التحرر الوطنى (وبالتحديد فى

المناطق البرتغالية قبل ١٩٧٥، وزيمبابوى حتى ١٩٧٩)، وفوق كل ذلك الحروب الأهلية.
ويوضح الجدول ٦/١ أن الحروب الأهلية والعصيانات المسلحة قد تسببت فى زهق حوالى أربعة ملايين من ٤٫٥ مليون من الأرواح الأفريقية المفقودة فى العنف السياسى الواسع النطاق. وتشكل المظاهرات المتفرقة والعنف المجتمعى والخرق الفاضح لحقوق الإنسان (كما تسجله التقاريرالسنوية لمنظمة العفو الدولية) التجليات الأكبر لأزمة الهيمنة فى أغلب الأقطار.

ما الذى تسبب فى هذا السجل المزعج للعنف والخلافات المؤلمة فى تلك الأقطار ذات التعداد السكانى الذى يفوق نصف سكان أفريقيا المدارية؟ إن الاستعمار متورط مباشرة فى أغلب الوفيات بسبب النضالات التحررية الوطنية، وبصورة غير مباشرة فى المستعمرات التى اخضعت عشوائياً وتضم مجموعات ذات ثقافات- لغات متنوعة داخل حدود مشتركة. إن هذه، وبارتباط مع التنمية الإقليمية اللامتكافئة وتسييس الهويات الإثنية بواسطة السياسين الطموحين، قد عززت العداوات الاقليمية/ الاثنية والتى يمكن، على أسوأ الفروض، أن تفرز حروباً أهلية. إن عاملاً خارجياً آخر هو رغبة القوى الخارجية فى "الاصطياد فى الماء العكر". وقد شجع أوفاقم التدخل الاجنبى فى الصراعات المحلية والحروب الإقليمية، كليهما الواضح والخفى،- كما هو الحال فى اثيوبيا، وتشاد، وزائير، وموزمبيق وانجولا وليسوتو وزيمبابوى.

الجدول ٦/١

وفيات الحروب الأهلية فى افريقيا جنوب الصحراء (بالألف)

القطر	المعارضة	التاريخ	الوفيات
أنجولا	يونيتا	٧٥-١٩٨٧	٢١٣
بوروندى	هوتو/توتسى	١٩٧٢	١٠٠
تشاد	متعددين	٨٠-١٩٨٧	٧
اثيوبيا	اريتريا	٧٤-١٩٨٧	٥٤٦*
موزمبيق	رينامو	٨١-١٩٨٧	٤٠١*
نيجيريا	بيافرا	٦٧-١٩٧٠	٢٠٠٠
السودان	الشمال/ الجنوب	٦٣-١٩٧٢	٥٠٠
السودان	الشمال/ الجنوب	٨٤-١٩٨٧	١٠
أوغندا	متعددين	٨١-١٩٨٧	١٠٢
زائير	كاتنجا	٦٠-١٩٦٥	١٠٠
زيمبابوى	ندبيلى	١٩٨٣	٢
الجملة			٣٫٩٨١

المصدر: Calculated from Sivard 1987, p31.

*تشمل الوفيات نتيجة للمجاعات الناتجة عن الحرب

وقد نجحت أغلب هذه المؤامرات الأجنبية لأن الحكومات الوطنية لم تستطع كسب تأييد أغلبية مواطنيها. ويكون القبول قوياً عندما يكون له أساس معيارى فى إيديولوجية تجعله شرعياً؛ ولكن تفتقد الإيديولوجيات جاذبيتها فى غياب الاوضاع المادية المناسبة. وإذا كان لابد للمحكومين أن يتقبلوا وضعهم الثانوى فى نظام اجتماعى، فعليهم أن يؤمنوا أنه يلبى

الحد الادنى من مصالحهم المادية[21]. وعلى كل، فقد وجدت المجموعات الحاكمة فى الأقطار الأفريقية، كما أشير من قبل (ص.١٤٠- ١٤٢) صعوبة فى تصميم معادلة تشريعية لسيطرتهم. ومع ضعف الأساس المعيارى، فإن الدولة عرضة للركود الاقتصادى طويل الأمد. ويتنامى الاستياء والسخط مع تدنى الأجور الحقيقية والعائد من المحاصيل النقدية، وازدياد البطالة السافرة والمقنعة، وارتفاع الأسعار، وندرة السلع الضرورية وتدهور الخدمات العامة. ويقوض التقشف المقدم بواسطة برنامج التكيف الهيكلى التأييد الشعبى للحكومة. وتمثل المدن المواقع الرئيسية لإظهار العداء للدولة وللطبقات ذات الامتيازات. ويأخذ الاستياء والسخط بعداً إقليمياً- إثنياً ايضاً، حيث التدهور إقليمياً غير متكافئ. ويأتى الحكام بنسب متفاوتة من الاقاليم الغنية. علاوة على ذلك، يضعف التدهور فى الإيرادات العامة والتدهور فى نظم المواصلات والنقل المقدرة الإكراهية للدولة، مما يشجع ميول العصيان ضد الصفوة.

ويضاعف التدهور الاقتصادى ليس فقط الضغوط تجاه تفكك الدولة، إنما بالمقابل تفاقم الفوضى السياسية المشاكل الاقتصادية. ويهرب المستثمرون الخاصون. ويهبط الإنتاج الزراعى عمودياً. ويستنزف تمويل الالة العسكرية واصلاح ما دمرته الحرب موارد نادرة من الخدمات العامة الضرورية واستثمارات رأس المال. وحيث وصلت النفقات العسكرية فى ١٩٨٤ فى المتوسط إلى ٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى افريقيا جنوب الصحراء ككل، وابتلع الدفاع نسباً أعلى فى الاقطار المتورطة فى حروب داخلية: ٢ر١٤٪ فى الجولا، و٤ر١٠٪ فى تشاد، و٣ر٩٪ فى اثيوبيا، و٨ر٤٪ فى موزمبيق، و٢ر٦٪ فى زيمبابوى (والتى خصصت حوالى ١٢ ألف جندى لتأمين خط السكة الحديد عبرموزمبيق إلى بيارا). ونتيجة لهذه العوامل يتكون العجز الحاد فى الموازنة وموازين المدفوعات.

وفى الحالات القصوى، تسلب الحروب الاهلية قوة الاقتصاديات المحلية والتى كانت مهتزة أصلاً، كما هوالحال فى موزمبيق، واثيوبيا، والجولا، والسودان، وتشاد وأوغندا . وأوقفت الحرب الموزمبيقية الإنتاج وقطعت المواصلات إلى درجة ان ٨٠٪ من الصادرات المنظورة وغير المنظورة قد فقدت. وأن نزوح نصف سكان الريف - ٥ر٤ مليون نسمة - قد أهلك القسم الأعظم من الإنتاج الزراعي. ويمتص الدفاع حوالى ٤٠٪ من نفقات الحكومة[23]. وبوضوح، تفوق تكاليف الاقتصاد الكلى للحرب فى موزمبيق (والأقطار الاخرى المذكورة)

حتى تكاليف السياسات غير المناسبة، والجفاف والتغير فى شروط التجارة. وحينما يتزامن الجفاف مع العصيان المسلح، فإن المجاعة تهدد حتى الأقطار ذات الوفرة فى الأراضى وبلاتاريخ للمجاعات.

وتتدرج العصيانات، فى حالات الفوضى السياسية الأقل، فى شكل تمردات معزولة أو قطع الطرق- كما فى زائير ونيجيريا خلال السنوات القليلة الماضية. والتكاليف البشرية والاقتصادية الكلية غير حادة كما فى الأقطار السابقة، على الرغم من أن عدم الأمان وعدم مقدرة الدولة تعيق الانتعاش الاقتصادى.

وهكذا ترتبط بشدة الفوضى السياسية والتدهور الاقتصادى؛ وحيث تسود الفوضى فإن السلام الاجتماعى هو الشرط الأولى للانتعاش الاقتصادى. ولا تستطيع برامج التكيف الهيكلى النجاح فى ظل الحرب الأهلية، ذلك انها ستنفذ فى المناطق الآمنة حول المدن(٢٤) فقط- اى جزئياً- ومن الصعب إيجاد معادلة لحل هذه النزاعات وتوليد القبول، خاصة فى حالة مساندة القوى الأجنبية للفرقاء من الجانبين. ويمكن للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى المساعدة بأن يقروا بأن السياسات يجب أن تخدم اهدافاً سياسية بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية. وتزيد سياسات التكيف، التى تتجاهل المقتضيات السياسية لدول ذات تكامل ضعيف وفيها شكل الحكم الوراثى، من الضغوط على حكومات مضغوطة بشدة. ويجب على الحكام أن يخدموا شبكات المؤيدين- الزبائن وأن يضمنوا حماية قاطنى الريف حتى يستطيعوا البقاء، ولا يمكن تنفيذ سياسات التكيف إذا تفكك النظام.

أثر الازمة الادارية على تكوين الدولة الافريقية:

يرتبط الركود الاقتصادى عكسياً مع ما ينظر إليه البعض بأنه أزمة مقدرة إدارية. والأزمة كلمة قوية إن صحت، وكما أعلن روبرت اس. ماكنمارا "تفتقد الآن عديد من المؤسسات العاملة والقادرة سابقاً مقدرتها" ويرى:

"ليس لدى وزارات مركزية السيطرة الكافية والكاملة على ميزانياتها وموظفيها، وفقدت وكالات عامة المقدرة على أداء واجباتها، وتدهورت بشدة نوعية عمل الجامعات التابعة للدولة والمرافق العلمية ومكاتب الإحصاء، وتعوق مؤسسات القطاع العام ومجالس التسويق أكثر مما

تشجع الإنتاجية، وأصبحت مؤسسات الأبحاث الزراعية ذات الأهمية الحاسمة غيرفعالة"[٢٥]

ورغم ذلك فإن هذه الصورة مضللة بقدر ما تتباين بشدة المقدرة الإدارية. فمن جانب، شهدت اقطارمثل أوغندا، وزائير وغينيا تدهوراً عملياً فى الخدمة العامة والمعايير المهنية فى السبعينيات. وعلى الطرف الآخر، أبقت قلة من الأقطار مثل بتسوانا، وزيمبابوى، وساحل العاج على بيروقراطية فعالة. وتقع غالبية الأقطار بين هذين النقيضين.

وتصطدم عمليتان بمقدرة الخدمة العامة.ا لأولى هى تسيس البيروقراطية المصاحب للجوء المتنامى لآليات الحكم الوراثى. والثانى الضغط على المرتبات والمتطلبات والتسهيلات للموظفين العموميين كلما تضاءلت الإيرادات وضغطت المنظمات الأجنبية على الحكومات لتقليص العجز فى الميزانية. وكلتا العمليتين، إن لم تدارا بحذر فإنها تحبط الكفاءة الإدارية.

ولنتأمل أثر انبثاق حكم وراثى جديد على الادارة العامة. كانت البيروقراطية مكشوفة عند الاستقلال لأنه لم يكن لدى متقلدى المناصب الوقت لتطوير روح الجماعة المتميزة. وستتفسخ فى إدارة وراثية ما لم يتم حمايتها من أثر سياسة المؤيد- الزبون بواسطة القائد الأعلى. رغم ذلك، عادة يعامل الامراء الرئاسيين الادارة كملكية شخصية. ويختار هو أو من ينوب عنه كبار الاداريين على أساس الولاء الشخصى ويخصصون لهم المهام حسب ما يرونه مناسباً. وبالمقابل يعامل الموظفين العاميين "عملهم الإدارى للحاكم كخدمة شخصية مبنية على واجب الطاعة والاحترام"[٢٦]. ويمكن للحاكم أن يسمح لموظفيه بالعمل الاستبدادى والمفسد، بشرط أن لايولد هذا السلوك تمردا. وبالتالى، تتآكل فعالية بيروقراطية السلطة الهرمية، والخبرة والحياد والمقدرة على التنبوء والكفاءة، ويمكن لها أن تختفى فى آخر الأمر.

ورغم ذلك فإنها ليست نتيجة ثابتة. فقد كانت العملية البيروقراطية (Bureaucratization ناجحة نسبياً كما فى ساحل العاج. وهذا النجاح يعزى للسياسة المنسقة للرئيس هوفويت بايجونى والحلقة المستقرة لمساعديه: افرقة Africanization الخدمة العامة ببطء والتأكد أن المواقع الرئيسية قد ملئت، ليس بالموالين السياسيين، وانما بواسطة المتقدمين المؤهلين والذين لبوا المعاييرالعالية للمدارس العليا وفوق العليا لنظام تعليمى تسوده الفرنسية. وقد سمح هذا، مع الامتيازات المناسبة ومسئولية المحاسبة، بجتمعة -socializa tion الموظفين العموميين فى قيم ومقاييس بيروقراطية:

إذا افترضنا أن هناك ميلاً طبيعياً للجمود، فإن طول بقاء البنية- يجعل من الصعب تعطيل هذا الميل- وتعنى السياسة المدروسة للإبقاء على البيروقراطية، فى ساحل العاج، إنه يمكن تجنب تفكيك وإضعاف القيم والإجراءات البيروقراطية، والتى حدثت فى اماكن أخرى بسبب سرعة الافرقة والاختراق السياسى. ولاتأتى اهمية الخبراء الاجانب من شغلهم وظائف تنفيذية، وإنما من استمرارية الإجراءات المؤسسية و"إيديولوجية الوكالة"(٢٧) التى يقومون بالحفاظ عليها وتأكيدها.

وعندما تصل مستويات الفساد والمحسوبية وعدم الكفاءة والاستبداد إلى مثل المستويات الموجودة فى أوغندا وزائير وغينيا ونيجيريا، فان السبب الرئيسى عادة ما يكون سياسة الفرد غيرالمقيدة والتى يجب إصلاحها. ومع ذلك وفى أماكن أخرى، فقد وضع الحكم الوراثى الجديد حداً أدنى لاساس الحكم بدون تحطيم الاقتصاد. وقد ولد الحكم الوراثى أصلاً فى أقطار آسيا واوربا والتى عاشت فيها الصفوة باستخلاص الفائض من أغلبية الفلاحين. وقد عاشت هناك فترة طويلة من الزمن، وتحاول الآن فى قناع "حديث" فى عدد من الاقطار (مثل تايلاند والفلبين وأندونسيا). ويتطابق الحكم الوراثى الجديد كشكل للحكم مع الظروف الاجتماعية والمادية، فى المجتمعات الفلاحية المفككة فى افريقيا المدارية، على الرغم من انه غيرحتمى. ويستند الحكم بشقله، عندما يجب تقليص المحسوبية، على القمع- مفاقماً المعاناة الإنسانية ومقوضاً التكامل الوطنى الضعيف أصلاً وكذلك الاستقرارالسياسى.

إن التدهور الحالى للمرتبات وأسباب راحة الموظفين العمومين هى العملية الأخرى المدمرة. حيث يشكل فصل العديد من الموظفين العموميين فى ظل بطالة وفقر واسعين انتحاراً سياسياً للحكام، فإن أغلب الحكومات تحتفظ بموظفيها فى حين تترك أجورهم الحقيقية تتدهور. وهذا طريق لتسوية الواقع السياسى مع الحاجة لتخفيض عجز الميزانية. ويمكن أن يكون تدهور مرتبات الموظفين العمومين مدمراً. ففى السودان، انخفض المرتب الابتدائى بحوالى أربعة أخماس بين ٧٠ و١٩٨٣، وفى غانا وأوغندا، تدنى المرتب الابتدائى الحقيقى إلى أقل من مستوى الكفاف فى ١٩٨٣(٢٨). ويعادل المرتب المتوسط فى الخدمة العامة، فى غينيا، حوالى ١٨ دولاراً فى الشهر فى ١٩٨٥(٢٩). وفى أقطار أخرى، لايستطيع الموظفين فى الدرجات الوسطى إطعام- دع عنك السكن والملابس والتعليم- عائلاتهم من المرتب وذلك فى الصومال ونيجيريا، وسيراليون وتنزانيا.

وتتدهور، مع انخفاض التعويضات، أخلاقيات وأمانة وكفاءة الموظفين، ويصبح الموظفون العموميون، بدون تسهيلات وأدوات للقيام بواجباتهم بكفاءة، انتهازيين، أويتجهون إلى الرشاوى والاختلاس من الأموال العامة و/ أو الانتقال إلى وظيفة أخرى لزيادة مرتباتهم وفوائدهم الضئيلة. وفى أوغندا" أدى نظام الرواتب الرسمى إلى عرض الموظفين العموميين للبيع لمن يدفع اكثر"(٣٠). وفى غنينا" تطور نظام يادقو ye Dogho أو الرواتب الجانبية الموازية، تقريباً لكل الخدمات الحكومية.. وذلك مع تخفيض قيمة السايلى syli والمستوى المنخفض للراتب الحكومى(٣١). ويكسب بعض الموظفين الفنيين عشرة أضعاف رواتبهم من خلال الرشاوى، والاحتفاظ بجزء من رواتب الموظفين والاختلاس، وذلك حسب تقديرات البنك الدولى فى ١٩٨٥(٣٢). ودرجة الفساد الإدارى المدهش موثقة جيداً فى زائير ونيجيريا. وايضاً عدم وجود الموظفين أثناء ساعات العمل لذهابهم إلى متابعة أعمالهم الخاصة، وعادة هى أنشطة فى القطاع غيرالرسمي. ويجب أن يستخدم الموظفون العموميون، للبقاء على قيد الحياة، براعتهم لتوليد دخول إضافية، وذلك فى أغلب الأقطار. ويمكن للوظيفة الثانية أن تكون منتجة ومفيدة اجتماعياً والتى تشمل تربية الحيوانات، والدواجن أو زراعة المحاصيل الغذائية أوالمواصلات الحضرية. ولكن التكاليف تشمل تقليص الكفاءة الإدارية ومن المحتمل تحرر الجمهور من وهم عدم وجود أوعدم استجابة الموظفين العموميين.

وأيضاً تفرخ أوتفاقم عدم كفاية الرواتب العامة بالإضافة إلى المشاكل الأخرى، خاصة عدم الأمان المادى والانفلات المخالف للقانون فى الحضر، من ندرة المهنيين المؤهلين والموظفين الفنيين. ولا تجد الخدمة العامة الأفريقية متقدمين مؤهلين لشغل وظائف المهندسين والاداريين والمحاسبين، والاقتصاديين والأطباء. وأوضح مسح أجرى فى ١٩٧٧ فى نيجيريا، أن معدل الوظائف الشاغرة للعلوم ومدرسى المدارس الثانوية والمهنيين الآخرين يفوق الـ٤٠٪ (٣٣). ونبعت هذه الحالة بسبب أن أغلب الموظفين ذوى الخبرة، يستقيلون أويتجنبون الخدمة العامة من أجل البحث عن وظيفة فى الخارج أو فى القطاع الخاص. ومن المحتمل ان تكون غانا واثيوبيا وأوغندا من بين الأكثر تضرراً من "نزيف العقول" للمهنيين المؤهلين. وقد فاقم التدهور العام للتعليم فى المدارس الثانوية التعليمية من مشكلة إيجاد الموظفين المؤهلين خلال العقد السابق أو أكثر. وقد حرمت الأزمة الاقتصادية وإستقطاعات الموازنة المؤسسات التعليمية من الموارد

التى تحتاجها، وبالتالى، تدهورت المعدات والمبانى، وتركت أغلب الملكات العقلية العمل، وأصبحت مناهج التدريس بالية لافتقاد المدرسين الاحتكاك بالتطورات فى مجالاتهم.

ويسبب انعدام الكادرالوطنى المدرب جيداً من الخبراء الاقتصاديين والماليين إزعاجاً خاصا للحكومات التى تبتغى إجراء الاصلاحات الاقتصادية. فمن الذى سينصح القادة السياسيين حول الخيارات والاستراتيجيات الاقتصادية الموجودة؟ الإجابة العادية هى: خبراء اقتصاديين أجانب ضمن برنامج المساعدات الفنية، أو موظفى البنك الدولى المدربين فى النظرية النيوكلاسيكية فى جامعات الصفوة الغربية. ولكن هذا غير كافٍ، حيث يفتقد أغلب التكنوقراط المحليين والأجانب المعارف اللصيقة بالظروف الاجتماعية والثقافية والسياسية المحلية أوالحساسية تجاهها. وبالتالى فإن نصائحهم، رغم أنها تسر المنظمات الاجنبية، إلا أنها لا تتسق مع الواقع السياسى والاجتماعى. ويمكن ان يعيق هذا القصور التكنو-بيروقراطى الانتعاش الاقتصاد.

خاتمة:

لقد دفعت بأن الرأسمالية تتطلب تطور الدولة والسوق الواحد تلو الآخر. وبرغم أن برنامج التكيف الهيكلى يوحى بالاعتماد الكبير على الأسواق وعلى توجيه أقل من الدولة، على الرغم من ذلك فإنها تفترض دولة رشيدة- قانونية فعالة تعمل داخل مجال محدود. وقد ورثت صورة طبق الأصل للدولة الرأسمالية الحديثة بعد مغادرة القوى الاستعمارية فى تلك الأقطارحيث كان طرد المستعمر سلمياً نسبياً. ولكن خضع هذا النموذج الأولى لتعديلات خلال الستينات والسبعينات لان البنى السياسية تكيفت مع- أوفشلت فى التكيف مع- الظروف المادية والاجتماعية السائدة. ويتبع التدهور الاقتصادى الدكتاتوريات الفردية أوالفوضى السياسية عند حدوثها فى الحال. وقد احتفظت أغلب المنظمات الحكومية بمستويات كافية من الخدمات والنظام الاجتماعى حتى نهاية السبعينيات. وقد سلبت الأزمة الراهنة، والتى فاقمتها الكوارث المناخية، والتدهور البيئى، والميول العالمية الاقتصادية غير المواتية، بالإضافة إلى السياسات غير الكافية، مقدرات المقاومة فى الدول الضعيفة. واليوم تقف الأزمات المالية والإدارية وأزمة الهيمنة فى وجه الإصلاحات الاقتصادية والانتعاش فى العديد من الأقطار.

وفى الحالات المتطرفة فان الخطر هو "التهييت". وهايتي- جمهورية مستقلة منذ ١٨٠٤ وأفقر قطر فى نصف الكرة الغربى، والذى يبين أغلب السمات التى برزت فى أقطار مثل غينيا وغينيا الاستوائية، وغانا، وليبيريا، وجمهورية افريقيا الوسطى، وزائير ، ويوغندا (حتى وقت قريب). وتشمل هذه السمات طبقة فلاحية كبيرة تنتج نسبة كبيرة من إيرادات الدولة بإنتاجها لمحاصيل التصدير، على أن عدم مقدرتها التنظيمية يتيح للحكومات أن تتجاهل مصالحها؛ وتفاقم إزالة الأحراج وتجريف التربة، فى المدى الطويل، من يأس وفقر الفلاحين؛ وهجرة المهنيين المدربين؛ ودولة الفساد والوحشية والمهتزة والتى يرأسها سلسلة من الحكام المستبدين- المعلنين عن ذواتهم "رؤسا مدى الحياة"[٣٤]. ويمكن أن يتطور مستوى أدنى من التوازن والذى يسمح فيه الحكام الفرديون للسياسيين الداخليين غير المنتجين لاقتناص الفائض المنتج بواسطة صغارالمنتجين المضطهدين، مما يؤدى إلى عدم تشجيع الإنتاجية وحماية البيئة، ويفاقم الفقر وعدم الاستقرار لنظام ممقوت. إن هذا هو النمط الذى يجب أن يكبح.

ولكن كيف؟ إذا كان التطور الرأسمالى محفوفاً بالصعوبات، لماذا لم تحاول المجموعات الطليعية تجاوز مرحلة البرجوازية بالنضال من أجل الاشتراكية؟ المشكلة البديهية لهذه الاستراتيجية إن الظروف الموضوعية، وإن كانت غيرمغرية للاقتصاد الليبرالى، فإنها معادية بالكامل للاشتراكية. والمعوقات المحلية معروفة تماماً، ولكنها تحتاج لأن توضع فى قائمة: الفقر الجماهيرى، وقوة منتجة متخلفة، وطبقة عاملة صغيرة وغير ثورية، وتوترات إثنية/ إقليمية. وتشمل المعوقات الخارجية احتمال أن تساعد الولايات المتحدة (أو فرنسا فى حالة المستعمرات الفرنسية السابقة) الانتفاضات المعادية للاشتراكية، كما فى أنجولا وموزمبيق ونيكاراجوا، وذلك فى حالة استيلاء الاشتراكيين الثوريين على السلطة. وإذا كان هذا غيركاف- فإن الأزمة الاقتصادية قد أوضحت تبعية الاقتصاديات المكشوفة لأفريقيا جنوب الصحراء للأقطارالرأسمالية المتقدمة والمؤسسات التمويلية والتنموية التى تسيطرعليها. وقد تثير تجربة راديكالية عداء هذه الأقطار والمؤسسات، مما يؤدى لانهيارها اقتصاديا.

قد لا تؤدى الاشتراكية فى أفريقيا، فى ظل هذه الظروف، إلى حفز الرفاه أوالتخلص من الشمولية. أين هى إيردات الدولة، والكادرالإدارى والمنظم طبقياً الذى على أساسه تبنى دولة قادرة على التخطيط المركزى والذى هو مظهر الاشتراكيات القائمة؟ كيف يمكن تفادى الميل

المؤسس جيداً تجاه الشمولية البيروقراطية- الجماعية الناتج عن الانتقال الاشتراكي في دولة متخلفة[٣٥]. وهناك خطر هو أن يضعف الفشل السياسى والاقتصادى لاشتراكية غير ناضجة، الثقة بالمشروع لعدة سنوات قادمة.

ولاتبدو "الدكتاتوريات التنموية" لنموذج الدول الصناعية الجديدة فى شرق آسيا ضمن أجندة أفريقيا المدارية فى المستقبل المنظور.يجب أن تتوفر شروطاً مثل تاريخ طويل للمركزية، وحكم بيروقراطى، وتجانس ثقافى وعرقى، وتهديد خارجى كبير، وضعف طبقة النبلاء السائدة فى ذلك الوقت، ورعاية من قوى عظمى سخية تدعم الدولة القوية والثورة من أعلى كما فى كوريا الجنوبية وتايوان[٣٦]. ولكن أياً من هذه الشروط لم تحدث فى أغلب الدول الأفريقية. ويمكن وضع ساحل العاج وملاوى كأمثلة للدكتاتوريات التنموية، ولكن كليهما تكشف عن قصور مثل هذا النموذج حينما يرفض دكتاتوراً منهار التخلى عن السلطة.

هل السياسة الديمقراطية الليبرالية وسيلة لإيقاف التدهور بالوسائل السياسية المؤسسية وبعض إجراءات المشاركة الشعبية فى الحياة السياسية؟ ويبدومن أول نظرة انها غير ممكنة، حيث ترتبط الديمقراطية الليبرالية عموماً بالرأسمالية المتطورة والدولة الموحدة. ومع ذلك، بقيت الديمقراطيات النيابية، أوالديمقراطيات البدائية، لأكثر من عقد فى أقطار مثل غامبيا والسنغال وبتسوانا وموريشيوص والتى تبدوظروفها الموضوعية غير مواتية للدمقرطة مقارنة بظروف العديد من النظم الشمولية المجاورة[٣٧]. وبالإضافة لذلك، فإن السجل الاقتصادى لبتسوانا وموريشيوص خلال العقدين الاخريين هو ضمن أفضل الأقطار فى افريقيا جنوب الصحراء، كذلك ولم تكن غامبيا والسنغال ضمن الاسوأ أداءاً. وعلى الأقل الديمقراطية الليبرالية غيرمتعارضة مع التنمية السريعة فى الأقطار ذات الدخل المنخفض. ويمكن أن تبرهن الدمقرطة، فى عدد من الاقطار، على انها طريق ذو جدوى لتحطيم أو استبدال نمط التآكل الاقتصادى والسياسى المتبادل وفى أثناء ذلك حماية حقوق الإنسان.

ومع ذلك ستستمر، فى المدى القصير، الولاءات الحزبية والمحسوبية باعتبارها "المادة اللاصقة" التى تمسك العديد من الدول الانقسامية مع بعضها وتسمح للحكومات بالحكم. وإذا أقرت سياسات تكيف هيكلى مستنير باهمية الدولة فى الانتعاش الاقتصادى، فإنها بحاجة إلى أخذ هذه المقتضيات السياسية فى الحسبان. وهذا يعنى التخلى فى المدى القصير عن

بعض الكفاءة من أجل تعزيز الحكم. ولدى البيروقراطية العامة والسياسات العامة أهدافاً شرعية أخرى غير الكفاءة والتوزيع العادل- وحتى إن لم يعترف بها. ويمكن أن يلعب مايبدو من النظرة الاقتصادية باعتباره "تبذيراً" أو "سوء إدارة" دوراً هاماً فى حفظ النظام والوحدة. إن "الاصلاح" فى أفريقيا جنوب الصحراء قضية ذات صعوبات جمة وبأكثر مما يتوقع الكثيرون.

الهوامش:

١- شكرى لمحمود مامدانى وكرانفورد برات وجول ساول لنقدهم العقلانى الثاقب. وانهم غير مسئولين عن أى أخطاء فى التفسيرأو إيراد الحقائق.

٢- هذا هو الحكم فى "Mid Term Review Of UN Programme Of Action for African Eco. Recovery & Development" والذى اعد بواسطة الأمانة العامة للأمم المتحدة واعلن فى سبتمبر ١٩٨٨. انظر Harsch 1988 p. 57

٣- Ravenhill, 1988, p.204; Mosley and Smith, 1989.

٤- Polanyi, 1944, pp.140-41.

٥- انظر Sandbrook, 1985, chapters 5 and 6.

٦- الأربعة فقرات التالية تشكل تكثيف عالى للحجة فى Sandbrook 1985

٧- للسخرية، زانو الحكومة التى تعتنق الماركسية- اللينينية. ورغم ذلك فى الممارسة فقد أعمت العرقية المتعددة راديكالية الحكومة، وهى عملية درامية يوضحها إعلان قانون استثمارى تفضيلى جديد فى مايو١٩٨٩.

٨- Elliott, 1988; Leslie, 1987.

٩- انظر Ogbonna, 1975, pp.-53-61, and Nellis, 1972.

١٠- World Bank, World Devlopment Report 1988, Table 24.

١١- World Bank, 1988b, p.73.

١٢- انظر الاحصائيات المسجلة فى البنك الدولى ١٩٨٣ ص١٠٢ والبنك الدولى ١٩٨٨ب

١٣- Abernethy, 1988, p. 189.

١٤- World Bank, 1983, p. 103.

١٥- World Bank, 1988b, p.116.

١٦- Hicks and Kubisch, 1984.

١٧- Colclough, 1985, p.42.

١٨- Sivard, 1987, p.28.

١٩- احتسبت من سيفارد ١٩٨٧ الجدول فى ص ٣٩- ٣١

٢٠- Mc Gowan and Johnson, 1986.

٢١- Przeworski, 1980.

٢٢- أخذت المعلومات من سيفارد ١٩٨٧ ص٤٥

٢٣- Green, 1987, p.7.

٢٤- انظر مثلا Ottaway, 1988.

٢٥- Mc Namara, 1985, p.9.

٢٦- Bendix, 1962, p. 345.

٢٧- Crook, 1988, p.23.

٢٨- World Bank, 1988b, p.115.

٢٩- Picard and Graybeal, 1988, p.11.

٣٠- Mamdani, 1988, p.1166.

٣١- Picard and Graybeal, 1988, p.6.

٣٢- نفس المصدر السابق.

٣٣- World Bank, 1988b, p. 103.

٣٤- Lundahi, 1983.

٣٥- لمناقشة مفصلة لهذه الحجة المعروفة انظر Sandbrook Kitching 1985 chaptes 2 1981, Harrington 1972 chapter 10

٣٦- هذه الشروط قد بحثت بعمق فى المساهمات إلى deyo 1987

٣٧- Sandbrook, 1988.

الجزء الثانى

التكيف الهيكلى والاستجابة الاجتماعية

٧- الاقتصاد السياسى للأزمة المكسيكية

مقدمـــة

إن أربعين عاما من النمو الاقتصادى السريع والمستمر فى المكسيك قد اهتزت فى ١٩٨١ نتيجة الهبوط العمودى لأسعار البترول وارتفاع أسعار الفائدة بأكثر مما هو شأن اقتصادى بحت. ولقد تعدت جذور ونتائج الأزمة الحدود الوطنية. كانت الأزمة نتيجة معقدة ومؤلمة لتلازم الاتجاهات الهيكلية طويلة الأجل والظروف غير الملائمة والسالبة التى تعمل على الصعيدين السياسى والاقتصادى وتشمل كلا من المتغيرات المحلية والعالمية.

يبحث هذا الفصل الأبعاد السياسية لأسوأ أزمة اقتصادية فى المكسيك منذ نهاية المرحلة العسكرية فى الثورة المكسيكية(١٠/١٩١٧)، مركزا على الروابط بين الاقتصاد وشكل الحكم ويلقى الضوء على الأهمية الحاسمة للسياسة (Policy) فى تفسير أثر الأزمة على الوضع السياسى المكسيكى الداخلى. ولاتحدث الأزمات الاقتصادية فى فراغ سياسى. إن الترترات والتناقضات المتراكمة بين التغيرات الهيكلية والقصور الذاتى المؤسسى تكثف وتفاقم التدهور الاقتصادى الضخم. وتعمل الأزمات كمذيب للترتيبات عميقة الجذور، اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، والتى يشكل بعضها عوائق قوية للتطور السياسى الاقتصادى اللاحق. ودراسة الأزمات قطريا مفيدة لأنها تفتح نافذة لتحليل العمليات والبنى التى تظل مختفية فى الأحوال العادية[1]. والأزمات مهمة أيضا لأنها تسمح بنظرة عريضة متميزة فى دراسة العلاقة العميقة والمعقدة جدا بين البنية ومستوى حركة التغيير.

لقد وصل الازدهار الاقتصادى فى عام ١٩٨٢، أى بعد خمسة عقود، والتى جعلت المكسيك استثناء فى إطار أمريكا اللاتينية، إلى نهاية مفاجئة. وعندما وصل إلى دست رئاسة القطر مايكل دى لامدريد فى أول ديسمبر ١٩٨٢ كان معدل التضخم ١٠٠٪ ، وكان هناك أكبر عجز عام فى تاريخ مابعد الثورة، وشلل حقيقى للنشاط الاقتصادى، ودين عام وخاص خارجى ضخم جدا، ومستوى بطالة لاسابق له وبتوقف مفاجئ لتدفق رأس المال الأجنبى[٢].

لقد أصبح الواجب الضخم لإدارة أزمة اقتصادية بهذا الحجم ومن ثم تجاوزها أكثر صعوبة فى الظروف السياسية والاجتماعية التى ورثها الرئيس ممن سبقه الرئيس جوز لوبير بورتيللو (٧٦-١٩٨٢). وقد قاد قرار الأخير بتأميم النظام المصرفى الخاص إلى مواجهة مفتوحة بين الحكومة وشركات الأعمال وخلق مناخا من عدم الثقة وعدم الأمان العامين والتى عمقت الأزمة فى المدى الطويل. وقد ارتفعت التكاليف المؤلمة لإدارة الأزمة أكثر بسبب التوقعات الاجتماعية المتزايدة المتولدة عن الوفرة قصيرة الأمد بسبب البترول والديون . وقد واجه الحزب الحاكم (PNR-RRM-PRI) فى الانتخابات والمناطق الموالية له تحديات جديدة[٣]. ومما قلل من مساحة المناورة للنظام ظاهرتان، تزايد علنية الانتخابات وتعزيز وتقوية أحزاب المعارضة- خاصة حزب بارتيدو اسيون ناسيونال PAN[٤]- وهما ظاهرتان ناتجتان، على الأقل جزئيا، من الإصلاحية السياسية للنظام خلال السبعينيات . أخيرا، قيد صعود إدارة جديدة فى الولايات المتحدة، ملتزمة بصرامة باستعادة هيمنة الولايات المتحدة فى الشئون العالمية، وأقل تسامحا من الإدارات السابقة تجاه سياسة المكسيك الخارجية والمستقلة نسبيا- خاصة فى أمريكا الوسطى- ويتزايد اهتمامها بمقدرة النظام السياسى المكسيكى على معالجة فعالة للأزمة الاقتصادية، أكثر مساحة السياسة المتاحة لإدارة دى لامدريد[٥].

من الواضح أن واجب الرئيس ليس سهلا. وعلى الرغم من الحدود والمعوقات التى وضعتها أزمة الديون، بالإضافة للظروف العامة التى تولدت فيها الإدارة الجديدة، فقد أتخذت فى حقيقة الخيارات الواعية- التى لاتمليها كلها الظروف الخارجية . وتتعلق هذه الخيارات بتقسيم تكاليف التكيف بالإضافة إلى معنى وتوجه التحول الاقتصادى الهيكلى: ستؤدى هذه الخيارات فى نهاية الأمر إلى نهاية فترة صناعة إحلال الواردات، وزوال الميثاق الاجتماعى

الذى شكل أساس "المعجزة المكسيكية"، وإلى التآكل السريع لعدد من الآليات الحاسمة التى من خلالها يتم تقليديا إعادة إنتاج وتقنين الاحتكار الفعلى للحزب الحاكم للعملية السياسية.

الخلفــــية

لقد نما الاقتصاد المكسيكى بمعدل نمو سنوى متوسط أكثر من ٦٪ من ١٩٤٠ إلى ١٩٧٠. لقد حول خلال هذه الفترة قطر زراعى بالأساس إلى مجتمع صناعى حضرى. وأفرزت سرعة العملية بالإضافة لاختلالاتها الإقليمية والقطاعية والتوزيعية بنية اجتماعية موبوءة بعدة أشكال من اللامساواة.

أعطى تصنيع إحلال الواردات، كما فى أقطار أمريكا اللاتينية الأخرى، الإطار الأساسى الذى تم من داخله التحول السريع للقطر(٧). ونظر إليه باعتباره مشروعا إيديولوجيا وسياسيا واجتماعيا، أكثر من مجموعة من السياسات الاقتصادية، وأصبح تصنيع إحلال الواردات المحور الذى بنى حوله الاقتصاد والمجتمع الوطنيان(٨).

وفى الإطار المكسيكى، فإن لتصنيع إحلال الواردات أهمية خاصة لأنه يتناسب مثاليا مع اتباع ثلاثة من أهم الأهداف المرتبطة بالإرث الثورى: القومية الاقتصادية؛ والتطور الاجتماعى - الاقتصادى السريع والعدالة الاجتماعية. ومع مرور الزمن، أصبح نموذج التنمية المتجه للداخل والذى تقوده الدولة، هو التعبير الملموس للإرث الثورى الذى قنن من خلاله PRI احتكاره للسلطة السياسية. إن الوزن الكبير للمجموعات الاجتماعية والاقتصادية الوليدة والتى تعززت فى ظل تصنيع إحلال الواردات، بالإضافة للروابط التنظيمية والإيديولوجية المتينة بين تصنيع إحلال الوردات والنظام السياسى، ستُؤدى فى النهاية إلى أزمته والتى ستهز الأسس التى بنيت عليها البنية الاجتماعية والسياسية.

استطاعت المكسيك أن تتجنب ، من ١٩٤٠إلى ١٩٧٠- وخاصة منذ بداية الخمسينيات إلى نهاية الستينيات - أزمة موازين المدفوعات المتكررة والمعدلات العالية للتضخم ودورات عدم الاستقرار السياسى المرتبطة بتصنيع إحلال الواردات فى بقية أقطار أمريكا اللاتينية الأخرى(٩). إن النجاح النسبى للمكسيك فى هذا الجانب له علاقة بثلاثة مجموعات من العوامل:

البعد الاقتصادى: قطاع زراعى ديناميكى- خلق الشروط الخاصة بذلك الإصلاح الزراعى للرئيس لازارو كارديناس (٣٤-١٩٤٠)، بنية صادرات متنوعة نسبيا ، بالإضافة إلى فائض فى حساب الخدمات نتيجة السياحة وتجارة الحدود[١٠] .وأيضا فمن الظروف المهمة جدا التوسع الضخم فى الاقتصاد العالمى خلال فترة مابعد الحرب والمنافع المستخلصة من حدود الولايات المتحدة- والتى كانت فى جملتها ، فى تلك الفترة، أكبر من التكاليف.

مؤسسات صنع السياسة الاقتصادية:

وجد إجماع واسع حول الأهداف الأساسية للسياسة وأجهزة متطورة جدا ومنسجمة لصنع السياسات الاقتصادية[١١]. فقد سيطرت على مؤسسات صنع السياسة الاقتصادية الرئيسية- وزارة المالية والبنك المركزى، ومنذ أوائل الخمسينيات وحتى نهاية الستينيات، مجموعة من صناع السياسات الاقتصادية المحافظين ماليا والذين صمموا ونفذوا حزمة من السياسات عرفت "بالتنمية المستقرة" والتى كان هدفها المركزى النمو السريع المصحوب بالتمويل المستقر . إن العلاقات المتينة لهذه المجموعة بالصفوة التمويلية والصناعية، بجانب المستوى العالى لانفصالها عن الدوائر السياسية ومطالب القطاعات الشعبية- والذى أصبح ممكنا إلى حد كبير من خلال عزلها داخل الحزب الحاكم - قد وحد التحالف الضمنى بين الدولة والشركات الكبرى[١٢] . إن القيادات التى قدمتها هذه المجموعة من صناع السياسة الاقتصادية قد أدت إلى درجة مشهودة من استمرارية السياسات وزود الصفوة الاقتصادية بأهم نقاط الالتقاء مع عملية صنع السياسة- ومن رؤسائها البارزين انطونيو أورتيزمينا وزير المالية خلال ٥٨-١٩٧٠، رودريجو غومز مدير البنك المركزى خلال ٥٢-١٩٧٠.

النظام السياسى:

وجدت مجموعة من المؤسسات السياسية ذات المرونة العالية التى عكست الميزان الأصلى للقوى السياسية والاجتماعية التى أفرزتها الثورة وفى الوقت نفسه قدمت المرونة التى يتطلبها المشروع الطموح للتحديث الهدف المركزى للتحالف الثورى الفائز. إن مركز هذه المجموعة من الترتيبات المؤسسة هى دولة مابعد الثورة - وبالتحديد، الجهاز التنفيذى- ذو الارتباط الوثيق

بالحزب الحاكم . ولعبت الدولة والحزب دور الوسيط المحورى بين المجموعات السياسية والاجتماعية. حظرت بالقوة العلاقات الأفقية بين الفاعلين الاجتماعيين. وقد سادت أشكال التكامل الرأسى و أدارت صفوة الحزب والدولة، وبمقدرة فائقة، التوازن المتغير بين المجموعات والأحزاب، وذلك لفترة طويلة من الزمن. وقد فضلت طبيعة النظام الاحتوائية بالاساس- أو شبه الاحتوائية فى حالة قطاع الأعمال - الأشكال عالية الانقسام والخصوصية للتوسط بين المصالح، وتركت الحزب الحاكم للاحتكار الواقعى للعملية السياسية. وقد شمل الحلف الذى أسس كل هذه الترتيبات قطاع الأعمال- ويضم كلا من الشرائح الشمالية، المستقلة نسبيا والمولودة خلال الحقبة البورفيريانية بجانب رجال الصناعة الجدد- بالإضافة إلى مجموعات[١٣] ذات وضع استراتيجى من العمال المنظمين .

إن نفس الظروف التى حافظت على التصنيع المستمر للقطر، فى أواسط وأواخر الستينات، فى إطار من الاستقرار السياسى الاجتماعى الاستثنائى، إما عكست - فقد تدنى الإنتاج الزراعى، زاد الطلب على التمويل الأجنبى، وأصبحت الفوائض فى حسابات الخدمات ضئيلة- أو حولت لمصدر من مصادر التوتر السياسى الاجتماعى المتزايد.فمثلا، كان من شأن الأهداف والممارسات والعلاقات بين القوى- والتى تعطى ميزات للمجموعات الكبيرة الصناعية والمالية ومجموعة صغيرة من صفوة العمال، ذات الوضع الإستراتيجى والموالية للنظام والمتمتعة بدرجة معقولة من الاستقلال- والتى انبثقت خلال فترة التنمية المستقرة والتى كانت بالفعل محاصرة منذ أواخر الستينيات ، أن تعيق بشدة مقدرة الحكومة على التعامل مع التكاليف المرتفعة والمعوقات المرتبطة بالاستمرارية فى تصنيع إحلال الواردات. فى الواقع السياسى، قاد نجاح السياسة الاقتصادية بالذات فى تعزيز خلق بنية اجتماعية حديثة- وإن كانت تتضمن درجة عالية من عدم المساواة- إلى بروز مجموعات اجتماعية جديدة، خاصة الطبقات الوسطى والقطاع الهامشى الحضرى، والذين أعيق دمجهم فى النظام السياسى بسبب البنية الاحتوائية وشبه الاحتكارية للنظام.

ومن وراء الأداء المذهل للمؤشرات الاقتصادية الكلية كانت تنمو المشاكل والتوترات والتناقضات [١٤]. وقاد استخدام معدلات ضرائب منخفضة، والدعم والمستوى العالى للحماية كوسائل مفضلة لتعزيز التراكم الرأسمالى السريع، إلى خلق مؤسسات صناعية غير ذات

كفاءة، وإلى اعتماد الدولة على المدخرات المحلية- وبتزايد الأجنبية - من أجل تمويل عجزها المالي. وفشل التوظيف فى اللحاق بالنمو الاقتصادى والسكانى وأصبح التوزيع أكثر تحيزا[١٥].

وخلال فترة حكم دياز أورداز (١٩٦٤-١٩٧٠) أصبحت حدود عملية التنمية المستقرة واضحة كما ظهرت بوضوح معالم الجمود فى النظام السياسى. ويوضح الاستخدام الصريح للقوة بواسطة النظام في تصديه لمطالب الحركة الطلابية ١٩٦٨، البعد القمعى للنظام السياسى، والذى اعتبر حتى ذلك الوقت شكلا معتدلا نسبيا للحكم الشمولى أو حتى شكلا مكسيكيا متميزا للديمقراطية المحدودة[١٦].

لقد تم تنصيب الرئيس لوى ايشفيرا فى ١٩٧٠ فى إطار تميز ببطء وتدهور النشاط الاقتصادى وارتفاع في الأسعار المحلية وعجز متنامٍ فى الحساب الجاري. وكان على الرئيس الجديد أن يضيف إلى هذه الظروف السالبة التحدى الكبير بإعادة بناء الثقة فى النظام والذى تآكلت شرعيته بشدة فى مجزرة الطلاب عام ١٩٦٨، والذى على الرغم من إدعائه أصولا ثورية، قد فشل فى الوفاء بوعد العدالة الاجتماعية الهدف المركزى للإرث الثورى.

يمكن النظر إلي فترة ٧٠-١٩٨٢، مأخوذة فى مجملها، باعتبارها محاولة متناقضة وفى النهاية غير ناجحة لتجاوز العوائق، وتصحيح الظروف الاجتماعية التى أدت إلى الاستنزاف العملى للنموذج وخاصة خلال فترة إدارة إيشفيرا ،ببساطة فقد تم إطالة أمد عدم الرغبة و/أو عدم القدرة على تغيير الظروف المؤسساتية والبنيوية التى قادت إلى الاستنزاف العملى للنموذج. لقد تم إطالة أمد إحتضار النموذج، وفى النهاية جعلت استبداله كليا أمرا ضروريا.

على الرغم من الاختلافات المهمة ، فقد اقتسمت الإدارتان اللتان شكلتا فترة ٧٠-١٩٨٢ (لوى ايشفيرا ٧٠-١٩٧٦، وجوزى لوبيز بورتيللو ٧٦-٩٨٢.) عددا من التوجهات الحاسمة وواجهتا مجموعة من الظروف الكلية المتشابه. ويمكن إدراج السمات الرئيسية للفترة ككل تحت ثلاثة أبعاد، جميعها حاسمة فى فهم الإطار المباشر لأزمة ١٩٨٢[١٧].

الاقتصاد: لقد ضرب الاقتصاد المكسيكى بقوة وباستمرار بالتناقضات الداخلية والهزات الخارجية. وفى مقارنة صارخة لسنوات "التنمية المستقرة"، تتميز السنوات الاثنتى عشرة بعدم استقرار مالى عميق، وبأزمات ميزان مدفوعات متكررة، وبتضخم متصاعد. وقد شهد الاقتصاد معدل نمو متذبذب ، حتى وإن كان عاليا. وقد تفاقمت التناقضات الداخلية على أثر

فشل الاقتصاد العالمى. وقادت عجوزات الموازنة وميزان المدفوعات المتصاعدة إلى تخفيض حاد فى العملة الوطنية فى ١٩٧٦، وهروب ضخم لرأس المال والحاجة إلى تنفيذ برنامج تثبيت تحت رعاية صندوق النقد الدولى. ومنذ ١٩٧٨ أصبحت الزيادات الدرامية فى صادرات النفط هى مصدر النمو الاقتصادى العالية. وحيث إن إيرادات النفط لا يمكنها أن تمول الزيادة المخيفة فى الواردات والإنفاق العام، فقد شهد الاقتراض الخارجى ارتفاعا متزايدا ومتصاعدا.

صنع السياسة الاقتصادية: إن أهم اتجاهين فى السياسة الاقتصادية خلال هذه الفترة هما التزايد الدرامى فى الإنفاق العام [١٨] ومشاركة الدولة فى الأنشطة الإنتاجية، والتسييس المتصاعد لعملية صنع القرار الاقتصادى [١٩]. لقد ميزت هذه السنوات انتهاء هيمنة المجموعة المالية الأرثوذكسية لصناع السياسة والممثلين بواسطة أورتيزمينا، وشهدت صعود مجموعة الهيكليين والكينزيين الجدد من صناع السياسة والمستشارين. وعلى الرغم من سيطرة المجموعة الجديدة على الوزارات الرئيسية- وأوضح قادة المجموعة هو هوراكيو جلورس دى لابنا، وزير الأوقاف فى حكومة إيشفيرا- فإنها لم تستطع أن تحقق التفوق الذى حققته المجموعة السابقة [٢٠]. لقد أدى المأزق الناتج، بالإضافة إلى فقدان القطاع الخاص لأهم حليف داخل جهاز صنع السياسة، إلى تبدل متكرر فى السياسة ومواجهة متصاعدة بين قطاع الأعمال والحكومة. كانت استجابة قطاع الأعمال لتعطيل الآليات غير الرسمية والتى قد سمحت له بتصميم السياسة الاقتصادية، هو الرفض الواضح للترتيبات الخفية التى جعلت السياسة هى الحقل الخاص للدولة والحزب الحاكم، وفى حين ترك الاقتصاد باعتباره واقعيا منطقة خاصة [٢١]. ومع أن الأقسام الهامة داخل قطاع الأعمال، بجانب فترة ازدهار البترول والديون، قد جعلت توحيد جبهة قطاع الأعمال مسألة صعبة، فإن هذه الفترة حاسمة، لأنها شهدت بدايات تخلى القطاع الخاص عن دوره القطاعى التقليدى وحولته إلى خصم سياسى نشط وصريح [٢٢].

الواقع السياسى: لقد حاول النظام بين ٧٠-١٩٨٢ استيعاب المطالب السياسية والاجتماعية الناتجة عن فترة طويلة من النمو الاقتصادى، بالإضافة إلى إستجابته إلى ميراث أزمة ١٩٦٨. وعلى النقيض من معادلات التضمين السابقة، والتى تمركزت حول هيمنة نظام الحزب - الدولة نفسه، فقد وجه إصلاح السبعينيات إلى توسيع النظام الانتخابى والأنشطة الحزبية [٢٣]. لقد كان الهدف الرئيسى للإصلاح هو تفادى مخاطر الجمود وإعطاء النظام أساساً

واسعاً وقوياً من التأييد الشعبي. كان الهدف النهائي للمشروع هو صنع نوع من الديمقراطية السياسية الموجهة كمحور للاستقرار السياسي. وكان قصد الإصلاح ، بتشجيعه المنافسة خارج الحزب المهيمن، هو إحياء وتقوية الحزب PRI من أجل أن يصبح تدريجيا حزب الأغلبية في إطار التنافس الانتخابي المفتوح . عموما، لقد أنتج إصلاح السبعينيات ، على الرغم من قصوره، بيئة مفتوحة أكثر للقوى المعارضة الشرعية وتقوية ذات شأن لأحزاب المعارضة . لقد كانت أكثر نتائج الإصلاح دلالة، مع ذلك ، والتي اتضح أنها قد كلفت النظام الكثير جدا، هو التزايد الدرامي علنية وأهمية الانتخابات في السياسة المكسيكية(٢٤) .

خلال السنة الأخيرة لإدارة لوبيز بورتيللو شهد الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو سالب ٥ر٪ ووصل التضخم إلى ٩ر٩٨٪، وخفضت قيمة البيزو بحوالي ٤٤٦٪، وزادت الحكومة من دينها الخارجي بحوالي ستة بليون دولار. وفي أغسطس من نفس العام، أعلنت المكسيك تعليق دفع الفوائد علي الديون مؤقتا، مجبرة بالاستنزاف الكامل للاحتياطات العامة. وبنهاية ١٩٨٢ وصل العجز المالي ٦ر١٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ووصل الدين الخارجي ٨٤ بليون دولار (٩ر٨٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) وتمتص أقساط الفائدة ٦ر٤٣٪ من جملة قيمة الصادرات(٢٥) .

لقد زاد تأميم النظام المصرفي الخاص وإنشاء رقابة على الصرف في سبتمبر ١٩٨٢، من ارتفاع المستويات العالية أصلا من الريبة والتوتر في علاقة قطاع الأعمال والحكومة وأدى إلى زيادات خطيرة في معدلات هروب رأس المال(٢٦) . وردت مجموعة من رجال الأعمال على تأميم البنوك بتنسيق حملة لتعبئة السكان ضد الحكومة . لقد كانت حملة "حرية المكسيك"، برغم أنها في النهاية لم تكن ناجحة، مهمة لأنها أشارت إلى تضمين مطالب الدمقرطة بالإضافة إلى توازن للقوى أكثر فعالية في خطابهم التقليدي المعادي للدولة(٢٧) .

الأزمة والسياسة:

لقد كان إرث فترة ٧٠-١٩٨٢ بالإضافة إلى العلاقات الجديدة للقوى داخل وخارج الحكومة، مرتبطة بادارة دي لامدريد هي التي شكلت بعمق النتائج السياسية والاجتماعية لأزمة ١٩٨٢. لقد حدد تكوين مجلس الوزراء، والخطاب الإيديولوجي الجديد للإدارة بالإضافة لمشروعها الاقتصادي والاجتماعي بعيد المدى، الميدان السياسي الذي ستدار وتعالج داخله

الأزمة. لقد كان التوزيع الجديد للقوى السياسية والإيديولوجية ممثلة فى إدارة دى لامدريد هو الرابط الحاسم بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية للأزمة. وبدون الفهم الكافى للأهمية الحاسمة للسياسة الاقتصادية، والتى تفهم باعتبارها التعبير عن بنية القوى الجديدة، فإنه لا يمكن تفسير دلالة النتائج السياسية للأزمة، وهى بروز قريبنى ديموكراتيكو ناسونال* باعتبارها معارضا مخيفا لم يواجه الحزب الحاكم مثله من قبل.

لقد تميز صعود دى لامدريد إلى السلطة بصعود مجموعة من الموظفين العموميين، المتماسكة والمنسجمة إيديولوجيا ولدى أغلب الوزراء علاقة شخصية و/أو مهنية طويلة مع الرئيس. وقد انحصرت ممارساتهم السياسية داخل الجهاز الإدراى فحسب. ونسبة كبيرة منهم قد اشتركوا فى الحكومة فى الستينيات وأمضوا حياتهم السياسية النشطة فى القطاع العام المالى. لقد تشكلت المواقف الإيديولوجية للمجموعة، بالإضافة إلى آرائهم حول السياسة الاقتصادية، بعمق، من خلال تدريبهم فى ظل الصفوة التنموية الليبرالية- المجموعة التى يرأسها أورتزمينا والذى كان خلال فترة التنمية المستقرة - والذين سادوا صنع السياسة خلال الخمسينيات والستينيات. ولقد تدعم التزامهم العميق بالاستقرار التمويلى والأرثوذكسية المالية بالأهداف والتوجه الإيديولوجى بالمؤسسات التمويلية حيث قضوا أغلب سنوات نشاطهم السياسى.

أهم سمة لمجلس الوزراء الجديد هى الاحتكار الكامل للفرع التنفيذى بواسطة الإخصائيين الماليين. لقد جاء نصف الوزراء تقريبا من وزارة الميزانية والتخطيط، يرأسهم دى لامدريد من ٧٩ و١٩٨١؛ وأتت البقية من وزارة المالية أو البنك المركزى. لقد جعل تكوين مجلس الوزراء قطاعات كبيرة من الصفوة السياسية غير ممثلة. لقد قاد انسجام المجموعة الجديدة وتهميش الذين لم يتماشوا بالكامل مع توجه السياسة السائد، خاصة أولئك المرتبطين بصنع السياسة الاقتصادية خلال إدارتى ايشفيرا ولوبيز بورتيللو إلى تدهور شعبيتهم فى داخل الصفوة الحاكمة. وقلصت كل هذه الميول والإتجاهات بشدة المساحة التقليدية للتفاوض وسط الشرائح والمجموعات المنافسة داخل الحكومة بعض المعايير الأساسية التى تحكم اقتسام السلطة وبناء الوفاق والذى كان يضمن إجماع الصفوة خلال ستين عاما.

وقد أرجع المسئولون مباشرة عن السياسة الاقتصادية الأمراض الاقتصادية للقطر إلى إرث

الاثنى عشر عاما من "الشعبية الاقتصادية"، وتدخل الدولة المفرط، وعدم المسئولية المالية والفساد، والتى ضخمت الآثار السلبية للهزات الخارجية. وفى تشخيصهم لجذور الأزمة- وهو مشابه تماما لوجهات نظر القطاع الخاص حول هذا الموضوع - قد كشفوا بوضوح الأفضليات السياسية لديهم. لقد أكدت الإدارة الجديدة على "الواقعية الاقتصادية" بدلا من العودة إلى سنوات الاستقرار المالى. فقد قدمت الأزمة ، للرئيس دى لامدريد ومجلسه الاقتصادى، الفرصة لتجاوز المعوقات فى وجه النمو من خلال تحطيم الظروف التى جعلت "تجاوزات" الإدارتين السابقتين ممكنة[٣٠]. لقد حاجج الرئيس مكرر بالحاجة "لاستخدام" الأزمة باعتبارها فرصة للتحويل الراديكالى لبنية القطر الاجتماعية - الاقتصادية.

كان المشروع الاقتصادى للإدارة ذا بعدين أساسين

١- برنامج تثبيت قصير الأجل أهدافه المركزية هى: السيطرة على التضخم والإنفاق العام، الحماية الانتقائية للتوظيف والشركات الصناعية، واستعادة سيطرة الدولة على سوق الصرف- وهو أمر صعب خصوصا فى قطر ذى حدود نافذة مع الولايات المتحدة. وقد نوقش البرنامج مع صندوق النقد الدولى. وقد شكل واحدا من أقوى حزم Packages التقشف التى طبقت فى أمريكا اللاتينية خلال الفترة. وشملت السياسات المحددة، تخفيضا جديدا لقيمة العملة، زيادات فى الإيرادات العامة - من خلال زيادة الضرائب غير المباشرة بالإضافة لزيادة أسعار الخدمات العامة- وسياسات تمويل وأجور عالية القيود. نتيجة لذلك، خفض العجز العام بحوالى النصف خلال ١٩٨٣، وتدنى الاستثمار الخاص وشهدت أغلب قطاعات السكان انخفاضا حادا فى دخلها[٣١]. ولقد كان برنامج محاربة التضخم فى البداية قد حققت نجاحاً متوسطاً انخفض معدل التضخم من ٩٨٫٨٪ فى ١٩٨٢ إلى ٨٠٫٨٪، ٥٩٫٢٪ و٦٣٫٧٪ خلال السنوات الثلاث التالية. ولكن لاحقا، ارتفع معدل التضخم إلى ٨٨٪ فى ١٩٨٦ وفى ١٩٨٧ وصل إلى ١٠٥٫٧٪، حيث أنه لم يستطع مقاومة الضغوط المرتبطة بالانخفاض الحاد فى أسعار النفط فى ١٩٨٦[٣٢]. ويعزى عدم نجاح البرنامج من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٧ بهزتين خارجيتين بالإضافة إلى اتباع برنامج التثبيت Programma de Auent0 y Crecimiento فى ١٩٨٦ والذى حاول ربط تخفيض التضخم باستئناف النمو من خلال

توسيع النظم المالية[٣٣]. وبعد الأزمة الحادة فى أكتوبر - ديسمبر ١٩٨٧، وضعت الحكومة حزمتها الثالثة، والأكثر نجاحا، فى محاربة التضخم: Pacto de Solidaridad Economica. لقد شكلت هذه الحزمة الأخيرة انفصالا مهما من الاثنتين السابقتين وأصبحت ممكنة بعد قبول قطاع الأعمال الكبير تأييد سياسة الحكومة.

٢- "برنامج للتكيف الهيكلى" والذى كان محوراه الأساسيان هما: ترشيد وتقليص دور الدولة فى الاقتصاد وإعادة تحديد العلاقة بين السوق العالمى والمحلى. وقد شكل المشروع نهاية حقبة التصنيع الذى تقوده الدولة والمتجه للداخل؛ وشمل إعادة هيكلة راديكالية لعلاقة الدولة - المجتمع والدولة- السوق؛ وقد نظر إلى التكامل القوى فى الاقتصاد العالمى والتشجيع النشط للصادرات، باعتباره الآلية الحاسمة للنمو الاقتصادى. وقد استلزم إعداد وتنفيذ البرنامج إعادة تشكيل أساسية للتحالف الاجتماعى الذى شكل أساس الاستراتيجية التنموية المكسيكية التقليدية ، علاوة على إعادة النظر النقدية فى النطاق الشرعى لفعل الدولة.

وعكس بعدى المشروع، على الرغم من أنهما أقل إنسجاماً فى الممارسة عن الخطاب السياسى، التغيرات الأساسية العريضة فى علاقات الدولة - المجتمع والجارية منذ السبعينات فى الاقتصاد السياسى العالمى. ومنذ أن حل الركود مكان النمو المستمر فى الاقتصاديات الصناعية فى أوائل السبعينيات، وخاصة عندما أزاح التضخم التوظيف باعتباره الأولوية العليا فى أجندة السياسة الاقتصادية ، انتشر الهجوم على تدخل الدولة ، وتبنى سياسات نقدية انكماشية والتأكيد على الحاجة "لتحرير" قوى السوق - وفى الحقيقة بشكل وبائى- على نطاق العالم . لقد كانت برامج التثبيت والخصخصة وتحرير السوق "اللبرلة" والتى نفذت فى أقطار- أمريكا اللاتينية الرئيسية منذ أواسط السبعينيات في هذا الإطار العالمى الجديد، أكثر من مجرد انحراف عن الاستراتيجيات التنموية التقليدية. برغم أنها تشبه ظاهريا تلك البرامج التي نفذت خلال الخمسينيات والستينيات ، وتختلف برامج التثبيت فى أواسط السبعينيات فى النصف الجنوبى، وبداية الثمانينيات فى المكسيك، بعمق عن سابقتها فى محتوى أهدافها النهائية. حيث إن برامج التثبيت فى ظل حمى تصنيع إحلال الواردات قد فهمت واستخدمت كحلول قصيرة الأجل لأزمة ميزان المدفوعات ، واليوم ، تشكل برامج التثبيت جزءا من حزمة التحول الهيكلى والذى هدفه النهائى هو قلب الدور التاريجى للدولة

كآلية للتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى تغيير الميزان التقليدى بين الأسواق المحلية والعالمية.

وقد وجد الخطاب الليبرالى الجديد والمرتبط بالسياسات النقدية الارثوذكسية، والذى أصبح سائدا فى صنع السياسة الاقتصادية فى المجتمعات الصناعية المتقدمة - بالإضافة إلى أنه التفكير الاقتصادى فى داخل المجتمع التمويلى الدولى- بيئة شديدة الاستجابة فى الشرائح العليا لإدارة دى لامدريد. ولقد تقوى أكثر الترابط العريض بين توصيات سياسة صندوق النقد الدولى مع أهداف الحكومة المكسيكية، من ١٩٨٣ وبعد ذلك، بحاجة الإدارة الملحة لاستعادة ثقة القطاع الخاص. لقد كان الاتفاق الرسمى مع صندوق النقد الدولى، والذى يعتمد عليه التفاوض حول الدين الخارجى، حاسما فى هذا الإطار لأنه أعطى قطاع الأعمال الضمان العالمى الذى جعل عرض الحكومة بخصوص أمان السياسة الاقتصادية أكثر مصداقية - على الأقل جزئيا.

لقد كان الهدف الحاسم للمشروع ككل- وفى الحقيقة الشرط الضرورى لنجاحه - هو إعادة بناء التحالف بين الدولة وقطاع الأعمال. لقد جعل إعادة بناء التحالف عملية شاقة بسبب إرث عدم الثقة الناتج عن تأميم البنك، والجو العام للريبة المرتبط طبيعيا بالأزمة الاقتصادية، بجانب الآثار التى لا يمكن عكسها واقعيا والناتجة عن تسييس القطاع الخاص. ولم تستطع إدارة دى لامدريد، رغم أنها قد تكون مستعدة ، - بسبب الاعتبارات السياسية بالإضافة للتطورات العالمية الخارجة عن سيطرتها- إلى تلبية مطالب أكثر فئات قطاع الأعمال. وتسببت التكاليف السياسية والاجتماعية العالية للمحاولات المتكررة والفاشلة لإقامة هذا التحالف، مع ذلك، فى تقويض الأسس الاجتماعية لمساندة النظام.

وتحملت القطاعات الشعبية والطبقات الوسطى ورجال الأعمال الخاصين أعباء برامج التثبيت والتكيف الهيكلى. لقد أدى التدهور السريع فى الأجور الحقيقية- قدر بحوالى ٥٠٪ خلال الفترة ٨٢-١٩٨٨- وازدياد مستويات البطالة والاستقطاعات الضخمة لدعم سلع الاستهلاك الشعبى- أكثر من ٧٠٪ خلال السنوات الثلاث لإدارة دى لامدريد- إلى سخط اجتماعى واسع. لقد حرم تنفيذ هذا البرنامج المكلف والممقوت شعبيا البنى الاحتوائية لحزب PRI من بقايا وظائفه التمثيلية. وفى هذه الفترة، أصبحت الآليات الاحتوائية تستخدم كأدوات للاستبعاد والسيطرة. وعلى الرغم من استمرار صفوة العمال فى تمثيل دور المحور

الناقد فى النظام، فقد عانى وضعهم الكلى، داخل علاقات القوى الجديدة الممثلة فى إدارة دى لامدريد، من تدهور مستمر. إن اعتماد صفوة العمال على الحكومة، قد أجبرهم على تأييد أكثر السياسات الاقتصادية معاداة للعمال فى المكسيك فى فترة ما بعد الثورة المكسيكية. ولم يستطيعوا أن يستخلصوا أى تنازلات من العمال المنظمين، باستثناء بضع حالات منفصلة - أكثرها شهرة فى PEMEX[٣٤] - ومازالوا قادرين على حفظ القطاع تحت السيطرة، خاصة بعد ١٩٨٥، ولكن تزايد باستمرار عجزهم عن تقديم التأييد الانتخابى الذى اعتمد عليه حزب PRI تقليديا.

إن الهدف المركزى الآخر للمشروع الكلى للإدارة هو تقوية الدولة . ورغم أنه يبدو مناقضا للهجوم الحكومى على تدخل الدولة ، فإنه مع ذلك ذو علاقة به . ومن جهة نظر الإدارة، سيسمح ترشيد القطاع العام للدولة بكسر القيود المتعددة التى تستتبع المشاركة النشطة فى كل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية للقطر تقريبا . بالتراجع ستزيد الدولة مقدرتها الفعالة على الفعل ؛ برفضها لشرعية بعض المطالب المقبولة تقليديا فإنها ستسترد مقدرتها على اتخاذ القرار . ومع ذلك ، فإن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تحطيم المجموعات القوية جدا والبنى المحصنة للتوسط بين المصالح والضبط الاجتماعى ؛ إنها تتطلب ، باختصار ، تشتيت الفاعلين الاجتماعيين - الاقتصاديين الذين كانوا محاور هيمنة الدولة- الحزب[٣٥].

ومن ١٩٨٣ إلى ١٩٨٥ فإن إدارة الأزمة ، بالإضافة الى المعارضة النشطة للقوى الاجتماعية مترافقة مع تصنيع إحلال الواردات وعدم استعداد قطاع الأعمال الكبير على المساندة الشاملة للمشروع الاقتصادى الجديد للحكومة ، قد أعاقت بشدة مقدرة إدارة دى لامدريد على الفعل . وسرعان ما التهمت تكاليف التكيف المخصصة ضمنا فى برنامج التثبيت، قوة المجموعات التى تعارض بنشاط مشروع دى لا مدريد للإصلاح الهيكلى بعيد الأمد، ومنحت مساحة لإعادة إنشاء تحالف بين الدولة وقطاع الأعمال الكبير. وبدأت الحكومة هذه المرة بجدية فى برنامج للتحرير الاقتصادى لاسابق له، وقد أجبرها على ذلك التدهور الدرامى الجديد فى أسعار البترول فى ١٩٨٦ وساعدها الضعف الحاد للعمال واعتماد رجال الأعمال الصناعيين المحليين على حماية الدولة وعلى الطلب المحلى.

لقد كانت سرعة تحرير التجارة درامية، ذلك أنها فاقت المتطلبات المفروضة بشروط إلتحاق المكسيك بالجات فى أغسطس ١٩٨٦. لقد ألغيت واقعيا تصديقات الاستيراد، وخفضت التعريفة القصوى من ٤٠ إلى ٢٠٪[٣٦]. وفيما يتعلق بتقليص دور الدولة فى الاقتصاد فقد كانت الأرقام على حد سواء مؤثرة. فقد تم تصفية أكثر من ٦٠٪ من شركات القطاع العام التى كانت موجودة عام ١٩٨٢ أو بيعت للقطاع الخاص[٣٧].

كذلك استقطع بحدة دعم سلع الاستهلاك الشعبى بالنسبة لسلع الغذاء بالإضافة لدعم المواصلات العامة- وتدهورت التحويلات الجارية (والتى تشمل الدعم) كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى، من ٦ر٥٪ فى ١٩٨٣ إلى ٢ر١٪ فى ١٩٨٧[٣٨]. وارتفعت أسعار السلع والخدمات العامة، بدون حتى توليد الزيادات المتوقعة فى الإيرادات، بسبب الأثر الضخم لهبوط أسعار النفط فى هذه المجالات. كنتيجة لكل هذه السياسات قفز الميزان العام الأولى- الفرق بين جملة الدخل وجملة الإنفاق فى السلع والخدمات غير المالية - كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى من ٨٪ عجز فى ١٩٨٢ إلى ٩ر٤٪ فائضا فى ١٩٨٧[٣٩].

رغم ذلك فقد كان لمدة ستة أعوام من تحقيق رقم قياسى فى توقف النمو عند معدل صفر تقريبا ما يزيل آثار نجاح الإدارة فى تخفيض النفقات غير المالية، بالإضافة إلى الزيادة الضخمة للصادرات غير النفطية. [٤٠] لقد أصبحت خدمة الدين الخارجى أهم الأهداف المتسقة لسياسات الحكومة. وعلى الرغم من الشروط المواتية التى ادعى أن الإدارة قد حصلت عليها خلال مفاوضات ١٩٨٣ و١٩٨٦، فإن أرقام IDB توضح أن المكسيك قد دفعت فوائد أكثر بالأرقام المطلقة مما دفعت البرازيل، على الرغم من دينها الصغير بالمقارنة[٤١].

لقد غير التحرير الاقتصادى بدرامية ميزان القوى داخل الحزب الحاكم وفى المجتمع المكسيكى، وذلك بهجومه المباشر على الحلف الاجتماعى الذى وضع أساس هيمنة PRI فى النظام السياسى. لقد جرف هذا التغير المفاجئ فى استراتيجية المكسيك التنموية مقدرة النظام على الحصول أو إعادة الحصول على إجماع، كما بدد مقدرته على تشتيت، وتثبيط المعارضة وقاد، فى ١٩٨٨، إلى أسوأ أزمة شرعية فى تاريخ مابعد الثورة.

لقد تأسست مشروعية احتكار PRI للسلطة السياسية تاريخيا على سعيها لبلوغ الغايات المرتبطة بالتراث الثورى بأكثر مما تأسست على اتباعها للإجراءات الرسمية[٤٢]. وقد قوض

برنامج التحرير الاقتصادى بحدة شرعية هيمنة الدولة - الحزب بتحديه المباشر للارتباط الوثيق بين الاقتصاد المغلق نسبيا والدفاع عن الهوية الوطنية من جانب، وتدخل الدولة والوعد بالعدالة الاجتماعية من الجانب الآخر. وبهذا الفعل، كسر التحرر الاقتصادى الميزان الرخو بين الصراع والإجماع الذى ضمن تماسك التحالف الحاكم لمدة ٦٠ عاما. لقد أدى الهجوم على تدخل الدولة علاوة على المحاولة المستديمة لاستبعاد الجناح اليسارى من التحالف الحاكم إلى انبثاق تحالفات أفقية بين ووسط موظفى الحزب وبيروقراطية الدولة، مما هدد السيطرة الهرمية والرأسية . أخيرا، فإن التحرر الاقتصادى إذا أخذ باعتباره نموذجا جديدا لعلاقات الدولة- المجتمع، فهذا يعنى بالتالى انتهاء الحلف الاجتماعى المبنى على وعد العدالة الاجتماعية. وفى إطار رفض الدولة بشدة شرعية تدخلها باعتبارها أداة حاسمة لحماية المجتمع من الآثار الفظعية لقوى السوق، فقد استشعرت المجموعات الاجتماعية المهمة أن التحرر الاقتصادى كمشروع أصبحت داخله مطالبهم من اجل حماية الدولة، بين عشية وضحاها، غير شرعية وأن بقائهم نفسه أصبح هكذا فى خطر.

اثر الازمة على المجتمع المدنى والسياسى

قد كان أثر الأزمة على تنظيم المجتمع المدنى والسياسى من خلال التركيبة الخاصة لكل منهما بالإضافة إلى المشروع الاقتصادى الذى من خلاله أدارت الإدارة الأزمة[٤٣].

الصراع حول "المجتمع المدنى"

لقد كان المجتمع المدنى فى المكسيك- وهو ساحة تشمل أنشطة الحركات الاجتماعية والمنظمات المدنية- تقليديا ضعيفا . وفى إطار يتميز بأشكال لتوسط المصالح رأسيا وأفقيا، وكلها تتركز حول الدولة، وبالتالى قيدت بشدة عمليات خلق روابط أفقية بين الطبقات ، أو تكوين شخصيات اجتماعية على الأقل مستقلة نسبيا عن الدولة. على الرغم من ذلك، قادت أربعون عاما من التحديث الاقتصادى- الاجتماعى السريع لزيادة الضغوط لخلق مساحات جديدة للفعل السياسى والاجتماعى. وقد أجبرت المعارك، التى شنها الطلاب ومنظمات العمال المستقلة والجمعيات الاجتماعية، النظام على فتح قنوات جديدة للمشاركة السياسية. لقد

استجابت إصلاحات السبعينيات لهذه التحديات وخلقت الشروط لتوسعهم أكثر - حتى ولو بصورة محدودة فى النهاية.

لقد وقعت أزمة ١٩٨٢ على منطقة نشطة أصلا. ومع أن التكاليف الاجتماعية للإصلاح الهيكلى والتقشف قد قادت إلى أشكال أكثر دفاعية للفعل الاجتماعى ونحت إلى إضعاف مشاركة الفقراء، فإن المجتمع المدنى استمر فى النمو. وقدم بركان ١٩٨٥ فى مدينة المكسيك دافعا لتطوير حركات اجتماعية ومنظمات شعبية جديدة. وقد أجج تأخر رد الحكومة من السخط الشعبى وأعطى ذلك المجموعات الاجتماعية وعيا متزايدا بقدراتهم الذاتية على الفعل الجماعى(٤٤).

رغم ذلك، فقد وقعت الأزمة أيضا على أرض غير متساوية. تراجعت الدولة من المجالات الحيوية للحياة الاجتماعية والاقتصادية وحابت المجموعات المحظوظة ذات الموارد المادية والتنظيمية، وهكذا اتجهت لإبراز اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الموجودة. لقد كان المستفيدون الرئيسيون من تراجع الدولة هى منظمات القطاع الخاص، وبعبارة محددة من حيث خرجت الدولة، فقد دخل قطاع الأعمال.

خلال الثمانينيات ضمنت أكثر شرائح "الأعمال" نشاطا وتعبيرا فى خطابها المعادى للدولة دفاعا نضاليا عن "المجتمع المدنى"، وفهم باعتباره مملكة "المبادرة الخاصة". وأصبحت ثنائية الدولة والمجتمع المدنى محور مشروعهم الإيديولوجى الجديد. وعبر هذه الثنائية حاولوا تصوير أنفسهم باعتبارهم ممثلين للمجتمع فى مجموعه وفى وضع معاد مباشرة للدولة(٤٥). وأصبحت منظمات الأعمال تعمل بنشاط فى ترويج الحركات الاجتماعية والروابط المدنية. وقد أتاحت لهم مواردهم المادية والتنظيمية الضخمة ملء الفراغات المفتوحة بصراعات خاضها الآخرون بالإضافة للمشروع الاجتماعى الاقتصادى لدى لا مدريد.

المجتمع السياسى:

لقد تميز مجال الانتخابات والأحزاب والتشريعات فى المكسيك بالاحتكار الانتخابى طويل الأمد والفعال للحزب الحاكم. وقد شكلت أحزاب المعارضة تقليديا الطبقة الثانية لنظام الحزب- الدولة فى القطر(٤٦). لم تستطع أحزاب المعارضة، ولفترة طويلة من الزمن ، أن تصبح منافسا

حقيقيا على السلطة السياسية، لأنها كانت خاضعة للحزب المهيمن دانت فى وجودها للامتيازات والتنازلات الممنوحة من أعلى[٤٧].

لقد يسر الإصلاح السياسى فى أواخر السبعينيات بعض القيود التى حرمت بانتظام تطور المجتمع السياسى. ورغم ذلك، كما لوحظ من قبل، فقد كانت أهم نتائج الإصلاح هى زيادة أهمية علنية العمليات الانتخابية[٤٨].

كانت نسخة الإصلاح السياسى لإدارة دى لا مدريد (٨٢-١٩٨٨) هى "دمقرطة المجتمع". قد شكل هذا البرنامج البعد السياسى لمشروع الإدارة الكلى للتحول الاجتماعى والاقتصادى. إن تأكيده على "المجتمع"، بدلا عن الدولة، يكشف الطبيعة الحقيقية للمشروع الذى كان هدفه النهائى هو تقديم إطار مؤسسى قادر لإدارة شكل جديد لعلاقات الدولة-المجتمع، ولقد بنى التوجه الأساسى للإصلاح السياسى لعام ١٩٧٧ على ضرورة أن تصبح الانتخابات تدريجيا هى الشرعية الأكثر هيمنة فى الدولة. رغم ذلك، فقد أوضحت النتائج الأولية للانتخابات الحرة نسبيا أن التحرير السياسى فى أوقات التوتر السياسى والاجتماعى الهائل هو أمر يحتمل مخاطر شديدة للغاية.

أدت الانتخابات المحلية لعام ١٩٨٣ فى الولايات الشمالية لشيهوهوا ودورانجوا إلى أسوأ الهزائم لحزب PRI منذ إنشائه فى ١٩٢٩. وفى ولاية شهيوهوا ، كسبت PAN المجالس المحلية ممثلا لـ ٧٠٪ من سكان الدولة، مشتملا على المجالس المحلية لمدينة شيهوهوا- عاصمة الولاية- وفى مدينة سيوداد جوريز ثانى أكبر مدينة فى الولاية والخامسة على مستوى القطر . وأيضا فى دورانجوا فقد حزب PRI عاصمة الولاية لحزب PAN[٤٩].

قادت انتصارات PAN فى الانتخابات المحلية لعام ١٩٨٣ إلى صراعات خطيرة ومعلنة بصورة غير عادية داخل التحالف الحاكم فيما يتعلق بأهمية اتباع مشروع الانفتاح السياسى[٥٠]. ونسبة لتزايد الصراعات وسط مختلف أعضاء النظام ، فقد شهد التحرير السياسى توقفا مفاجئا. وفى ديسمبر ١٩٨٣ طلب من الجيش التدخل لقمع التحالف اليسارى، والذى أحرز انتصارا فى بلدية جوشيتان فى الولاية الجنوبية الغربية لاوكساكا. وبعد سنة، استخدم الجيش مرة ثانية لإزاحة مؤيدى PAN فى المدينة الحدودية بيدرايس نيجراس، كواوليا ، والذين استولوا على المجلس المحلى مدعين انتصارا انتخابيا.

لقد جاء الامتحان الحقيقى "لدمقرطة المجتمع" فى انتخابات الكونجرس فى يوليو ١٩٨٥ وفى بعض الانتخابات المحلية الحاسمة فى ١٩٨٦. وقد أعطى الغش واسع النطاق نتائج عكسية حيث تم فى إطار مشروع للإصلاح السياسى للنظام نفسه والذى زاد من علنية ودلالات الانتخابات(٥١). ولم تقنن الانتخابات PRI ولكنها فى الحقيقة قد أدت إلى العكس(٥٢). لقد تغير معنى الغش؛ من كونه آلية مقبولة فى قطر لا يكون فيه للإنتخابات ثقل فى تقنين السلطة السياسية، ليصبح مصدرا متناميا للاشرعية. وقد نال المشروع الاجتماعى- الاقتصادى لدى لا مدريد وهو أسوأ أزمة اقتصادية فى تاريخ ما بعد الثورة، وكما نال إجهاض مشروع الإصلاح السياسى ما يستحقان من جزاء .

إن عكس مشروع الإصلاح السياسى والذى أتاح للنظام أن يوجه المعارضة المعادية للنظام إلى الميدان الانتخابى قد كان تنازلا للمجموعات داخل الحلف الحاكم والتى عارضت بعناد الانفتاح السياسى. رغم ذلك، كانت هذه المجموعات الهدف الأساسى للتحرير الاقتصادى لمشروع سياسى. لقد كانت نتيجة كل ذلك تحالفا غريبا متوتر داخليا بين المتعصبين السياسين، الذين يشغلون مواقع قيادية فى البنى الاحتوائية والإصلاحيين الاقتصاديين الليبراليين الجدد الذين ليس لهم أساس اجتماعى مستقل.

التصدع داخل "العائلة الثورية"

إن صعود فريق دى لامدريد للسلطة وتبنى برنامج التحرير الاقتصادى قد حطم الإجماع الرئيسى حول الأهداف واقتسام السلطة والتى حفظت التنافس الحاد التقليدى بين الفئات المتنافسة فى شبكة الدولة- الحزب فى حدود يمكن إدارتها. قادت المحاولة المستمرة لتهميش كل المجموعات غير المرتبطة مباشرة مع الفئة التى استلمت مقاليد الدولة، فى ١٩٨٦ إلى بروز معارضة علنية داخل إطار الحزب الحاكم نفسه. وقد تبنت مجموعة صغيرة متميزة من الشخصيات الحزبية- كواوهتموك كاردنياس (ابن الرئيس لاذاروكارديناس) وبوفيريو مونوز ليدو، وإفيجبيى مارتينز نافاريت- شعار Corriente Democratia و بدأوا فى المطالبة بالديمقراطية الداخلية لحزب PRI. وقدمت المجموعة نفسها باعتبارها تعبيرا عن المثل الوطنية والتقدمية التى شكلت جوهر المشروع الثورى الذى من أجله يدافع PRI(٥٣).

بالنسبة Corriente Democratia كشف اختيار مهندس برنامج التحرير الاقتصادى كارلوس ساليناس دى جوتارى- كمنافس لرئاسة الحزب فى ١٩٨٧ حدود المعارضة الداخلية علاوة على التزام الحكومة الصارم باتباع مشروع للتحول الاجتماعى- الاقتصادى الذى لايوجد مكان فى داخله للجناح اليسارى للحزب.

فى ١٩٨٧، انتهى Corriente Dem مع PRI بجانب نجاح PAN فى تعبئة الناخبين فى الجزء الشمالى للقطر وأعاد موضوع الإصلاح السياسى مرة أخرى إلي مركز أجندة النظام السياسى. حاول الفريق الحزبى لـ PAN المنافس لرئاسة الحزب الجديد استعادة المبادرة. لقد حاولوا مقتنعين بأهمية إجراء انتخابات نظيفة لتقنين مرشح مفروض ومرتبط بقوة بالتكاليف الاجتماعية لبرنامج التحديث الاقتصادى الذى بدء فى ١٩٨٣، استعادة السيطرة على عملية التغيير الاجتماعى بتقديم أنفسهم كطليعة الإصلاح السياسى. رغم ذلك فقد جاءت استجابتهم متأخرة جدا.

فى إطار العملية التى تصاعدت فى ١٩٨٨ فى الانتخابات النيابية والرئاسية، أصبح COrriente Dem- أولا مجموعة صغيرة من معارضى« PRI- وفى غضون شهور قليلة، جوهر تحالف عريض يسارى - المركز - FDN- والذى استطاع أن يحقق مالم تفعله PAN القوى الانتخابية التقليدية الثانية فى القطر: محطما احتكار PRI للانتخابات وتحدى ادعائها الخاص بامتلاك إرث الثورة المكسيكية . إن مقدرة FDN لفعل ذلك، رغم مواردها التنظيمية الضئيلة، هو بسبب حقيقة أن استمرارية برنامج التحرير الاقتصادى ضمنيا باختيار مستر ساليناس كمرشح لرئاسة PRI قد أخذ بواسطة العديد من أعضاء الحزب وبيروقراطية الدولة كتهديد مباشر لبقائهم السياسى . لقد أزال ذلك الشقاق المبيت لبنية هرمية حيث تتصارع باستمرار المجموعات والفئات مع بعضها فى محاولاتهم للوصول إلى القمة، وولدت تضامنا أفقيا (الكل استشعر أنه مهدد فى الوقت نفسه) بالإضافة للتعاطف مع المتمردين. فقد كان الكادر الوسيط للحزب وبيروقراطية الدولة حاسمين، بمنحهم دعماً مستتراً للمتمردين وبفشلهم فى التعارن بالكامل فى حملة ساليناس الإنتخابية، فى تفسير النجاح الانتخابى لـ FDN . إن مقدرة الجبهة على أن تصبح نقطة الحشد لأعداد كبيرة من القوى المعارضة غير الحزبية؛ ومقدرتها على أن تصبح التعبير السياسى لكل المجموعات المستبعدة من المشروع الوطنى الجديد للحكومة؛ بجانب قوة المُثل المرتبطة باسم كاردنياس قد قامت بالباقى.

وقد فتحت انتخابات ١٩٨٨ للرئاسة والكونجرس صفحة جديدة فى السياسة المكسيكية. وللمرة الأولى منذ إنشائه فى ١٩٢٩، فقد الحزب الحاكم الاحتكار الفعلى للعملية السياسية. هكذا ، وللمرة الأولى فى تاريخ مابعد الثورة، عندما كون الكونجرس الوطنى نفسه فى الايكتورال كوليش للانتخابات الرئاسية فى ٩ سبتمبر ١٩٨٨، لم يصادق أى نائب من المعارضة على الانتصار الانتخابى لمرشح الرئاسة التابع لـ PRI . وقد صادق على كارلوس ساليناس كرئيس دستورى فقط بواسطة أعضاء حزبه وحدهم ، أى، هامش قدره ١٢ صوتا فوق ٥١٪ للأغلبية والتى يتطلبها التصديق. وحتى لو استخدم المرء النتائج الرسمية ، والتى يعترض عليها العديد من المشاركين والمراقبين ، فإن نصيب ساليناس من أصوات الرئاسة (٥٠٫٤٪) هى ضئيلة جداً لأى مرشح رئاسى لحزب PRI وكان نصيب كواهايموك كاردييناس- المرشح الرئاسى لـ FDN(٣١٫١٢٪) من الجانب الآخر، هو الأكبر الذى حصل عليه مرشح رئاسى معارضى لـ PRI. أيضا، وللمرة الأولى منذ إنشائه ، حصل PRI فقط على ٢٦٣ مقعدا من جملة ٥٠٠ مقعدا، وبذلك يفتقد أغلبية فى الكونجرس اللازمة لتعديل الدستور.

وعلى أية حال ،فأن الانتصارات المذهلة للمعارضة فى انتخابات ١٩٨٨، لم يصبح لها بعد معنى محدد . تظل إمكانيات الانتقال الديمقراطى فى القطر، الذى يفتقد التقاليد الديمقراطية الليبرالية وحيث الشرعية الثورية المرتبطة باتباع الأهداف تبقى تحديا قويا لمعادلة الشرعية الإجرائية؛ ومع حزب حاكم مازال يسيطر على موارد مهمة؛ ومع مجتمع حيث الأحزاب ليس لها أساس قوى، غير مؤكدة.

كل ما نعرفه ، حتى الآن، أن المحاولة الناجحة نسبيا لدى لا مدريد لتحويل الاقتصاد راديكاليا ، بجانب التزامه المتذبذب وتوقفه عن مشروع الإصلاح السياسي، قد أطلق عملية للتعبئة السياسية والاجتماعية احتفظ فيها النظام بسيطرة هشة.

إن الاستعادة السريعة الملحوظة للمقدرة التنفيذية لاتخاذ فعل حاسم خلال الشهور القليلة الأولى للإدارة توضح، رغم ذلك، أن الإضعاف الشديد لحزب PRI لم يقوض ، حتى الآن، المحاور الأساسية الأخرى للنظام السياسى المكسيكى: الرئاسية . على الرغم من ذلك، يعتمد نجاح المشروع الاجتماعى- الاقتصادى الجديد على المقدرة على اتخاذ القرار والفعل الحاسم ضد أى من أشكال المقاومة والمعارضة ، بالإضافة للمقدرة على خلق تحالف جديد للقوى

السياسية والاجتماعية قادر على أن يستمر وأن ينفذ المشروع الجديد فى الأجل الطويل. وخلال السنوات القليلة الماضيـة، كان النظام السـياسى المكسيكى ، ككل ، أكثر نجاحا فى إزالة القيود وأقل نجاحا فى خلق أسس جديدة للتأييد السياسى والمؤسسى للمشروع الوطنى الجديد.

الهوامش والمراجع

١- Peter Gourevitch, 1986 p.9.

٢- Presidencia de la Republica 1985.

٣- الحزب الحاكم، الحزب الوطنى الثورى.أنشئ عام ١٩٢٩ كتحالف عريض للشرائح الثورية، والمنظمات السياسية والزعماء الثوريين. فى ١٩٣٨ أصلح الرئيس كاردنياس. الحزب وأعاد تسميته باسم حزب الثورة المكسيكية، وبنى بنيته الاحتوائية . وأعيدت تسميه الحزب مرة أخرى فى ١٩٤٦ بالاسم الذى احتفظ به حتى الآن: الحزب الثورى.

حول هذا الموضوع انظر John Bailey, 1986, Garrido, 1986 and 1987; Meyer, 1978 and 1988.

٤- أنشئ فى ١٩٣٩ بواسطة مجموعة من المثقفين، والسياسيين ، والكاثوليك الثوريين ورجال الأعمال فى استجابة للسياسات الوطنية والتقدمية للرئيس لازاروكاردنياس. انظر Carlos Arriola 1977; Soledad Loaeza 1974 and 1987; Donald Mabry 2973' Universidad Ibero-.mericana 1978.

٥- حول هذا الموضوع انظر Adolfo Aguilar Zinser 1988 in Leopoldo Cordera et al.

٦- المراجعة المنظمة للفترة يمكن إيجادها فى leopldo Solis 1970; Roger D. Hansen 1971.

٧- هناك وفرة من الأدبيات حول صناعة إحلال الواردات ، بالنسبة للحجج المركزية أنظر ABERTO. Hirschman 1971. Katheryn Sikkink 1988.

٨- من أكثر المعلومات شهرة حول استيراتيجية المكسيك التنموية هو Rene Villareal 1977. in Rose Reyna and Richard S. Wenert (eds) 1997 ولنقد جزئ لـ Villareal والتى تؤرخ لبداية صناعة احلال الواردات بالثلاثينات، انظر Enrique Cardenas 1987.

٩- ولتحليل عميق ومؤثر للأبعاد السياسية لصناعة إحلال الواردات فى الأرجنتين والبرازيل انظر Guillermo O'Donnell 1973. O'Donnell's وللنقاش الذى ولده عمل O,Donnell انظر ، David Collier (ed) 1979 خاصة الموضوعات التالية Hirschman, Serra and Kaufman.

١٠- Rene Villarreal 1977.

١١- يمكن إيجاد تفصيل عن أصول المؤسسات المالية المكسيكية خلال العشرينيات، والتى توضح التعاون بين المجموعات المالية والصفوة الثورية.. فى.Sylvia Maxfield Tield 1988

١٢- للأهمية الحاسمة لاستقلالية البيروقراطية عن العملية السياسية والتأييد النشط لقطاع الأعمال لناجح السياسة انظر Sikkimk 1988 .

١٣- تشمل الأعمال الرئيسية حول النظام السياسى المكسيكى;MANUEL CAMACHO 1977 Pablo Gonzalez Casanova 1965; Robert Scotl 1964; Jose Luis Reyna and Richard S.Weinerd (eds) 1977; Nora Hamilton 1982- Susan K and John F.H. Purcell 1980; Susan K. Purcell 1981.

١٤- Jose Blanco 1979' E.V.K. Fitz Gerald 1979 in Rosemary Thorp and Lawrence Whitehead(eds).

١٥- فى عام ١٩٧٠ كان ٢٦٫٨٪ من السكان النشطين اقتصاديا إما عاطلين أو فى بطالة مقنعة. فى ١٩٥٠ تلقت ٥٠٪ من الأسر المعيشية ١٩٫١٪ من الدخل الوطنى فى حين أن أعلى ١٠٪ تلقوا ٤٠٪ من الجملة وبعد ذلك بـ ١٥ سنة تلقى أعلى ٢٠٪ ثلثى الدخل الوطنى فى حين أن أدنى ٤٠٪ تلقوا عشر من الجملة .V,illarreal 1977 pp 75-6

١٦- لتوثيق جيد حول الحركة الطلابية فى ١٩٦٨ انظر Sergro Zormeno 1978.

١٧- هناك أدبيات وفيرة حول هذه الفترة ؛ انظر مثلا -Gerardo Bueno 1983; Robert E. Loo ney 1985; Carlos Tello 1979; Lawrence Whitehead 1980.

١٨ سبب هذا التوسع هو ارتفاع نفقات الحكومة وفشلها فى زيادة إيراداتها المالية بسبب معارضة قطاع الأعمال للإصلاح الضريبى.

١٩- إن المؤشر الكاشف لعملية التسييس والمازق وعدم استمرارية صنع السياسة الاقتصادية خلال هذه الفترة هو أن وزير المالية قد غير ست مرات ومدير البنك المركزى ثلاث مرات، مع فترة الإدارتين السابقتين .ومما له دلالة مماثلة هو خلق وزارة الميزانية والتخطيط فى ١٩٧٧. والتى ترتب عليها إضعاف وزارة المالية وجعلت تنسيق السياسة أكثر صعوبة.

٢٠- بالنسبة للاختلافات بين المجموعتين والصراع داخل جهاز صنع السياسية الاقتصادية خلال هذه الفترة انظر: Miguel Bazanez 1981.pp. 67-70; STEPHAN HAGGARD 1986;

Robert Kaufman 1988; Roberto Newell, G. and Luis Rubio, F. 1984, pp. 136-75, 207-9; Miguel Angel Rivera Rios 1986, pp. 70-6.

٢١- قد سمى تقسيم العمل هذا التحالف من أجل الأرباح" وهو تعبير أصبح شعبيا فى Clark Reynolds.

٢٢- لتعرف الابعاد الهامة لعلاقات الحكومة- قطاع الأعمال خلال فترة ١٩٨٢-٧٠ انظر Julio Labastida, 1986; also: Carlos Arriola and Juan Gustavo Galindo, 1984; Edward Epstein 1980.

٢٣- Soledad Loaez 1984 P. 145.

٢٤- بالنسبة للجوانب المختلفة للإصلاح السياسى خلال السبعينيات انظر : Silvia Gomez Tagle 1984; Cecilia Imaz 1981; John Foster leich 1981; Kevin Middelbrook 1986 in Guillermo O'Donnell eted 1979.

٢٥- Presidencia de la Republica 1988 pp. 25.

٢٦- يوجد إجماع عريض حول الأهمية الحاسمة لتأميم بنك لوبنز بورتيديو، ولكن التفسيرات حول أهدافه الحقيقية تختلف بشدة . بالنسبة لوجهة نظر الرئيس انظر : L Jose se Opez Pontillo 1988 ولتحليل إحدى مؤيدى لوبيز بورتيليو الرئيسين،مدير البنك المركزى خلال تلك الأزمنة الحاسمة،انظر Corlos tello 1984. ولتوثيق متوازن انظر Hernandez Rodriguy1980 ولتفسير يعكس وجهة نظر القطاع الخاص حول الموضوع انظر Newell and Rubio 1989

٢٧- انظر أمثلة لهذا الخطاب الجديد فى بعض الخطب لقادة قطاع الأعمال المنشورة فى:

De cision (1982) Oct - Dec

٢٨- حول السياسية الاقتصادية خلال دورة ١٩٨٢- ١٩٨٨ انظر Jose Blanc فى Gonzalez Casanova and Agiular Camm (eds)

٢٩- Rogelio Hernandez Rodriguez 1988a.

٣٠- المثل الجيد لهذا التوجه العام يمكن إيجاده فى الإصلاحات الدستورية التى قادها الرئيس دى لا مدريد بعد أربعة أيام من استلامه منصبه. وقد حددت ، من خلال هذه الإصلاحات ، دستوريا أدوار ووظائف القطاعات العامة والاجتماعية والخاصة . وقد فشلت هذه الإجراءات فى إرضاء أى فرد - فقد جادل

اليسار بان الدولة تبنى سعرتها الواقية . فى حين رأت الاكسام الراديكالية من قطاع الأعمال فى أن الإصلاحات تؤكد ببساطة التوجه لتدخل اكبر للدولة لتعويق - مقاصدهم الأساسية ، أى تنظيم وتقنين تدخل الدولة بوضوح بحيث تقيد هوامش الفعل التقديرى .

٣١- Wayne A. Cornelius 1984, pp. 91-4.

٣٢- Presidenci de la Republica 1988, pp26-7.

٣٣- لتحليل ممتاز حول العلاقة بين Programa de Aliento Y Crecimiento والأزمة والتى قاد فى نهاية ١٩٨٧ إلى تبنى Pacto der Solidaridad Economica انظر: Heo Zucher-mann 1998

٣٤- Petroleos Mexicanos، هو مجمع البترول المكسيكى المملوك للدولة.

٣٥- لحجة مماثلة انظر: Jeseph Foweraker 1988 p 28

٣٦- لتحرير التجارة انظر: Briam C. Brisson 1988.

٣٧- الأرقام مأخوذة -Countzy Report: Mexico, 1987-88 بالنسبة لعملية الخصخصة انظر Wilson Economist intelligence Unit Count Wilson Reres Nunez 1988 Pers Nuney 1988.

٣٨- Presidencia de la Republica 1988,p.24.

٣٩- Banco de Mexico 1988 p. 24.

٤٠- الناتج المحلى الإجمالى: معدل النمو السنوى: ١٩٨٢- ٦ر٠ ؛ ١٩٨٣- ٢ر٤، ١٩٨٤ ٦ر٣؛ ١٩٨٥ ٦ر٢ ، ١٩٨٦١-٤، ١٩٨٧ ٤ر١

المصدر Banco de Mexico 1988

٤١- Banco Interamericano de Desarrollo 1988.

٤٢- بالنسبة للاختلاف بين معادلات الهدف- العقلانية والشرعية - العقلانية انظر: T.H. Rigby 1982 in Rigby and Feher (ed) 1982

٤٣- اخذت تعريف المجتمع المدنى والسياسى من Al Fred Stepan 1988.

٤٤- See El sismo: antecedentesy Y Consecuencias (1985).

٤٥- Matide Luna, Ricardo Tirado, and Francisco Valdez 1987 in sylva Max-

field and Ricardo Anzaldua Montoya (eds), p.38.

٤٦- Giovanni Sartori 1976 p.44.

٤٧- نفس المرجع السابق. p. 231 .

٤٨- انظر بالنسبة للانتخابات خلال فترة حكومة دى لا مدريد:

Arturo Alvarado (ed) 1949-50' Wayne A. Cornelius in Drake & Silva (ed) 1986.

٤٩- Middlebrook 1986, p. 144.

٥٠- Carlos Martinez Assad and Alvaro Arreola Ayala 1985; in Pablo Gonzalez Casanova (ed.) 1985.

٥١- أكبر دليل عام حول الغش فى انتخابات شيهواها هو خوان مولينار هوكاسيتاس ١٩٨٧.

٥٢- Soledad Loaezaa 1985.

٥٣- On Corriente Democratica, See Anderw Reding 1988.

يوسف بالجورا
وبوجورن بكمان

٨- العمال الأفارقة والتكيف الهيكلي: الحالة النيجيرية

القضية ضد العمال الأفارقة

العمال عقبة أمام التكيف الهيكلي

تواجه الحكومات الأفريقية فى محاولتها اتباع سياسات "التكيف الهيكلى" مقاومة العمال الأفارقة. ويعارض العمال تجميد الأجور ، والخصخصة وتقليص القطاع العام، وزيادات أسعار السلع والخدمات الضرورية. وتنظر الحكومات لهذه المعارضة باعتبارها تعويقية وغير مسئولة. ويتهم العمال بالتقاعس عن تحمل نصيبهم الواجب من التضحيات الضرورية لانتعاش الاقتصاد الوطنى وينظر إلى مطالبهم باعتبارها غير منطقية وغير واقعية.

وتعامل معارضة العمال على أنها غير شرعية حيث ينظر إليها بأنها تأتى من أقلية صغيرة ذات امتيازات تسعى وراء مصالحها الذاتية الضيقة على حساب جماهير المواطنين، المزارعين الفقراء المحرومين من الامتيازات. ويتهم العمال باستغلالهم موقعهم الجيد والأكثر تنظيما والأفضل تركيبا. أى حق لدى العمال حتى يتحدثوا لعامة الناس، إلى الأغلبية الصامتة؟ وبالتالى، تشعر الحكومات أنها محقة فى استخدام سياسات قمعية ضد العمال ومنظماتهم. إنها تجد سندها ليس فقط فى النظريات الليبرالية الجديدة وإنما أيضا فى المواقع الشعبية، والتى تشمل تلك المختصة بـ "ارستقراطية العمال" و"التحيز الحضرى" . وحيثما

توجد الحقوق المحدودة للتفاوض والتنظيم فى النقابات فإنها عادة ماتقمع، وذلك لتيسير تمرير برامج التكيف الهيكلى التى يرعاها صندوق النقد- البنك الدولى.

تبدى هذه المؤسسات غير الوطنية ووكالات المعونة الأجنبية التى تعمل معها قليلا من الاهتمام بمثل هذا القمع المعادى للطبقة العاملة. وبالعكس، يبدو أن هناك قلقا متزايد من أن الحكومات الأفريقية ليست حازمة مع هذه المعارضة غير المسئولة، فالحكومات الضعيفة تعوق برامج الإصلاح بإعطاء تنازلات لا مبرر لها للحركة العمالية. إن الدولة لينة للغاية وهى رهينة لدى أقلية جيدة التكوين وحسنة التنظيم

ماهو تبرير هذه النظرة التى ترى أن العمال معوقون وغير مسئولين؟ يستند هذا الفصل أساسا على التجربة النيجيرية فى الثمانينيات ولكنه يحاول البحث أيضا فى توسيع النقاش. نبد أ برسم سيناريو نيجيرى كخلفية لعرض القضية ضد العمال. ونميز بين قضية "اقتصادية" وأخرى "سياسية" وفى الأخيرة بتركيز على دور النقابات. كما سنوضح ونناقش بعض وجهات النظر الفكرية التى شكلت هذه القضية. وأما الجزء الثانى فينظر عن قرب إلى التجربة النيجيرية؛ ويبحث الجزء الثالث والأخير عن مدى صحة القضية ضد العمال. وهل هناك طريق بديل للارتباط بمعارضة العمال؟ ونختتم بنقاش حول ضرورة معالجة الإطار السياسى للتكيف الهيكلى.

معركة "دعم البترول": السيناريو النيجيرى

أججت زيادة أسعار البترول شهرا من الاحتجاجات وذلك فى أبريل ١٩٨٨. والتى بدأت فى شكل مظاهرات طلابية سلمية فى مدينة جوس، وانتشرت فى شكل أحداث شغب وإضراب عام للعمال على نطاق القطر كله[١]. لماذا تسببت زيادة طفيفة فى السعر فى مثل هذا الاضطراب والحريق الهائل؟

إن الجوهرى فى كل سياسات التكيف الهيكلى التى يرعاها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى أفريقيا وغيرها، هو مطالبة الحكومات بإزالة "الدعم" عن أسعار السلع الاستهلاكية. وفى أغلب الحالات يدور الصراع حول أسعار المواد الغذائية الأساسية، مثل القمح فى مصر ، والذرة الشامى فى زامبيا، والأرز فى سيراليون. وعندما تكون هذه السلع

مستوردة فإن الدعم يكون أكثر وضوحا . ولكن يقال أيضا أن الأصناف المنتجة محليا تدعم عندما تباع محليا بأسعار مثبتة بواسطة الدولة تحت سعر السوق العالمي، عندما يحتسب على أساس أسعار الصرف الحالية.

وقد كانت هذه هي القضية مع البترول في نيجيريا. وفي أوائل الثمانينيات، كان يباع اللتر الواحد بعشر كوبو والتي تعادل- ٢٠ سنت، وفي نفس الوقت الذي احتفظ فيه بسعر صرف النيارا معادلا للدولار.

وفي ١٩٨٦، قررت الحكومة ، أثناء تعمق الأزمة ، أن تضاعف السعر تقريبا ، مزيله ماكنت الحكومة تدعي أنه "دعم" بنسبة ٨٠٪. وفي إطار إعلان الحكومة تجميد الأجور والتدهور السريع للدخول الحقيقية، فإن زيادات الأسعار قد ضربت السكان بقوة. ولكن هذه هي البداية فقط. حيث سمح للنيارا بالهبوط الحاد من ستة إلى واحد في علاقتها بالدولار، وبالمقابل فقد "نما" الدعم. وخضعت الحكومة للضغط من صندوق النقد والبنك الدولي "بتكيف" السعر إلى أعلى باتساق مع تدهور قيمة النيرا.

واعترض العمال. وفي نوفمبر ١٩٨٧ كانت الإعلانات التي ترعاها الحكومة تسعى لتمهيد الطريق "لإزالة دعم البترول"، واستجاب المركز النقابي، اتحاد عمال نيجيريا (NCL) بحملة مضادة. فنشرت حملة بوسترز ذات نقد لاذع مضادة لإزالة الدعم ونظمت مظاهرات الاحتجاج[٢]. وردت الدولة بالقمع. واعتقل قادة الاتحاد وهددوا بتهم التحريض على الفتنة. أعلن رئيس الادعاء العام أن معارضة اتحاد العمال النيجيري "غير معقولة إلى أبعد حد"، أنها خططت لتلبية "المصالح الأنانية لقلة من القادة" وخلق معارضة عامة ضد الحكومة[٣].

وتنازلت الدولة . وأطلق سراح النقابيين وابتهج العمال حيث لم تُضَف الزيادة المتوقعة في أسعار البترول في يناير ١٩٨٨[٤]. ولكن كانت الهدنة مؤقتة وانتهت مدة اتفاقية المساندة Standby Agreement مع صندوق النقد بنهاية ١٩٨٧ ورفض صندوق النقد المصادقة على أداء برنامج التكيف الهيكلي. وامتنع البنك الدولي عن دفع ٥٠٠ مليون دولار هي قرض للتكيف الهيكلي. وامتنع أيضا عن إعادة جدولة الديون والقروض التجارية[٥]. وفي فبراير ١٩٨٨ سددت الحكومة ضربة أخرى، منتهزة فرصة الانقسام الداخلي للنقابات بين "المعتدلين" و"الراديكاليين". وجمدت الحكومة قيادة اتحاد عمال نيجيريا وعينت اداريا وحيدا "لتحقيق الوحدة". وجاء قمع قيادة النقابات في أعقاب المؤتمر الوطني الذي ادينت فيه الحكومة

لمحاولاتها شل المنظمة حتى تمهد الطريق لزيادة سعر البترول[٦].

وحيث نجحت الحكومة ، فى ذلك الوقت فى إسكات قادة الاتحاد، فإنها قد فشلت فى احتواء معارضة العمال. وعلى الرغم من أن زيادة السعر كانت هامشية، فإنه يعتقد أنها الخطوة الأولى فى إزالة تدريجية "لدعم البترول". وقد شكل النقابيون، فى ظل غياب القيادة الرسمية، "لجان عمل" محلية لمواصلة الإضراب. واعتقل القادة المحليون وهدد العمال بالفصل التعسفى وعقوبات بالسجن الطويل باعتبارهم "مخربين"، وذلك فى ظل قوانين الطوارئ الحكومية . وقد أشار متحدث باسم رئيس الجمهورية أن الاضطرابات قد سببتها "الصفوة الحضرية"، باسم الأغلبية الريفية المسالمة[٧].

وأجبرت الحكومة، مرة ثانية، على التنازل؛ فقد واجهت فيضانا لا سابق له من الإضرابات والاضطرابات الشعبية، مما أرغمها على الجلوس على مائدة المفاوضات . ووافق القادة النقابيون على الدعوة لإنهاء الإضرابات فقد كانوا قلقين بشأن مقدرتهم على مواصلة الإضراب وشعورهم أن غرضهم قد أنجز. وعلى الرغم من ذلك، فقد تكررت معارضتهم لزيادة أسعار البترول؛ وكان لزاما على "المعتدلين" أيضا والذين تعاونوا مع الدولة فى هندسة تحطيم اتحاد عمال نيجيريا أن يلتحقوا بمنصة الوحدة الرافضة لزيادة السعر[٨]. واستمر المأزق.

القضية "الاقتصادية" : العمال اكثر من اللازم ومكلفين جدا

ماهو مدى شرعية معارضة العمال الأفارقة للتكيف الهيكلى؟ وهل هى حقا "غير مسئولة" و"أنانية"؟ وهل هى حقا تعكس بالأساس تسيس سخط الصفوة العمالية الحضرية، والتى لا تمثل صفوف العمال، ولا الأغلبية الصامتة فى المناطق الريفية؟ وإلى أى مدى تعطى مثل معارضة العمال هذه طريقا بديلا للخروج من الأزمة؟ أم أنها تعيق فقط مجهودات الحكومة.

وعنا ننظر عن قرب للقضية ضد العمال؛ ولنبدأ بالقضية "الاقتصادية". إنها قضية قديمة ولكن فاقمتها الأزمة الاقتصادية. إن النقطة الأساسية للمتكيفين الهيكليين هى أن العمال أكثر من اللازم ومكلفون جدا[٩] وهذا ناتج عن سياسات أسئ فهمها، من ضمنها تطوير قطاع صناعى مبالغ فى حمايته وبالتالى مبالغ فى حجمه. والمشكلة الأخرى هى نمو مؤسسات دولة

وخدمات عامة ذات فائض عمالة، ومع قوائم أجور غير متناسبة مع مقدراتهم التنفيذية ووجود عجز يتم سداده من دعم الدولة. وهناك ارتباط بين ترهل الميزانية وتأثير الفساد، ومحاباة "الأقارب، و/أو أنماط الزبونية Clientelistic في تعيين العمال .

وقد تدعم تضخم التوظيف ذي الأجور العالية جدا بانحيازات السياسة ضد القطاع الخاص وكان القطاع العام أكثر عزلة عن ضغوط السوق وبالتالى يمكنه اللجوء إلى أساليب احتكارية وإدارية تدعم التوظيف والأجور العالية. والنتيجة هي تضخم الطلب على توظيف القطاع العام وقد أدت الحماية، والدعم والممارسات الاحتكارية إلى مستويات أجور لاتعكس إنتاجية العمال. ويجادلون بأنه قياسا على أجور العمال فى أقطار آسيوية "يمكن المقارنة معها" فإن العمال الأفارقة يحصلون على أجر أكثر من اللازم[١٠] . وقد فرضت أجور القطاع العام غير الاقتصادية على القطاع الخاص مباشرة أو بصورة غير مباشرة بوسائل تشريعات الحد الأدنى للأجور وتعميم مكافآت الأجور العامة. وقد يتم تشجيع الطلب المفرط "الزائف" للأعمال المأجورة تشجيعا كبيرا بواسطة السياسات التى تميز ضد التوظف بغير أجر، وقد اتخذ هذا شكلين أساسيين. أحدهما ضغط الدخل من غير الأجر، خاصة من قبل المزارعين، وذلك من خلال الضرائب وقيود السعر (مجالس التسويق وغيرها). والآخر هو تخصيص الموارد العامة لمصلحة المناطق الحضرية، وبالتالى فإن الصراع من أجل توظيف بأجر هو أيضا صراع لتأمين الوصول إلى أفضل تعليم وعناية صحية وإمدادات المياه والكهرباء وماشابه ذلك.

القضية "السياسية" إن العمال اقوياء وانانيون

تركز القضية "السياسية" على موقع العمال فى بنية علاقات السلطة فى المجتمع الأفريقى[١١]. من وجهة النظر هذه إن تحيز السياسة لمصلحة التوظيف بأجر مبالغ فيه، والأجور المتضخمة، والتخصيص المناصر للحضر والمؤيد للعمال فى الخدمات العامة والفرص الاقتصادية هى نتيجة لطوق سياسى لتحالف مؤسس حضريا يلعب فيه العمال دورا مهما. وينظر إلى العمال، برغم أعدادهم الصغيرة على أنهم يسيطرون على سلطة مفرطة فى توجيه سياسات الحكومة. وقد افترض أن سبب ذلك يعود جزئيا إلى قربهم الواقعى من السلطة، شاملا مقدرتهم على زعزعة وإسقاط الحكومات بالتظاهر فى الشوارع، وأن الشركاء الكبار

فى مثل هذا التحالف والمستفيدين الأساسيين هم بالتحديد السياسيون وكبار البيروقراطيين وضباط الجيش والأعضاء الآخرين فى الصفوة ولكن أيضا يستفيد العمال، ويقدمون التأييد للسياسات المنحازة للصفوة والمنحازة للحضر.

وينظر فى مثل هذا الإطار من التشوهات الاقتصادية والانحياز الحضرى إلى معارضة العمال للتكيف الهيكلى باعتبارها غير شرعية وأنانية ولا تمثل المصالح الشعبية العريضة. وينظر إلى العمال على أنهم تقاعسوا عن تحمل نصيبهم الذى تفرضه الأزمة من التضحيات. إنهم لا يعيرون التفاتا للمصلحة الوطنية ولا لمصالح الجماهير العريضة، وبالتحديد الجماهير الريفية الصامتة غالبا ، والتى زعموا زورا أنهم الناطقون باسمها. ويقال أن مصالح العمال مضادة لمصالح الطبقات الشعبية، خاصة الفلاحين. ويشارك العمال فى استغلال الآخرين، مشاركين فى المسئولية عن تجاهل الزراعة، والتصنيع المبتسر أو الضئيل، وقطاع عام متضخم وغير كفء وفاسد. ويستخدم العمال موقعهم الاستراتيجى لانتزاع معاملة تفضيلية ودعما وأجورا عالية، ومنفذا خاصا للسلع والخدمات التى تحرم منها بقية السكان (الريف). إنهم يستخدمون قوتهم فى تشويه وتعويق التنمية الوطنية.

والحكومات الأفريقية إما أضعف من أن تفرض البرامج فى وجه معارضة العمال أو أكثر تشبعا ومخترقة بالمصالح الذاتية الصفوية من أن تعمل بحزم فى مصلحة الأمة والأغلبية الريفية.

إشكاليات القضية الاقتصادية ضد العمال

فى الجانب الاقتصادى، يبدو أن أغلب جوانب القضية ضد العمال قد نتجت عن عدم مقدرة أصحاب العمل، دولة كانوا أو قطاعا خاصا ، على دفع الأجور وإدخال العمال في نشاط إنتاجى. وتغلق المصانع أو تعمل بجزء من الطاقة التصميمة لانعدام العملة الصعبة الكافية لتسديد قيمة المدخلات الأساسية. ويغيب معلمو المدارس وعمال السكة حديد بالجملة بحثا عن وسائل بقاء بديلة بعد شهور من عدم دفع أجورهم. وأصبحت المؤسسات العامة، بما فيها المستشفيات، هياكل خاوية بدون المعدات الضرورية وتدهورت الأجور ليس فقط نتيجة سياسة مقصودة ولكن أيضا بسبب السلع الأساسية فى الأسواق.

وفى أغلب أفريقيا ، تنشط قوى عاتية مسببة انكماشا فى التوظيف وتخفيضا للأجور.

ويصبح من الضرورات فى كل مكان تقليل التكاليف، وتخفيض عجز الموازنة وسحب الدعم، وتجنب الأنشطة غير المجدية، وتشذيب قوائم الأجور وتسريح العمال .وقضية التخفيضات دائما مربكة كما هو الحال فى نيجريا حيث خفضت عائدات الصادرات، على امتداد سنوات قليلة، إلى الربع بسبب ترافق تدهور السعر وحجم المبيعات البترولية.

لقد نوقش جل القضية العامة ضد العمال على هذه الأرضيات الظاهرية. كيف أمكن للعمال وأصدقائهم أن يفشلوا فى التعرف على ضرورات هذا الوضع؟ ويجعل إدراك قوة القضية الاقتصادية معارضة التكيف الهيكلى لا تبدو فحسب غير واقعية وإنما أيضا غير مسئولة وأنانية وغير وطنية .

رغم ذلك، إذا نظرنا إليها عن قرب أكثر، فإن من غير البديهى أن تكون القضية ضد العمال صحيحة، إنها تتلاشى فى سلسلة من المجادلات. وعلى أحد الأصعدة فهى إشكالية حقائق ودليل، وعلى صعيد آخر هى إشكالية سياسة وخيارات . وعلى صعيد ثالث، تختص المجادلات بالفرضيات النظرية التى تحدد اختيار وتقييم كل من الدليل والخيارات[١٢]. ماهى مستويات الحماية المقبولة للصناعة الفتية؟ وإلى أى مدى تكون صناعات معينة حساسة تجاه تغيرات تكاليف الإنتاج؟ ماهى "تشوهات" السعر المقبولة لمصلحة الاقتصاد الوطنى؟ ماهو "الدعم" الذى يعتبر "تشوها" وماهو الطريق المقبول لتمويل الخدمات العامة؟ وماهو سعر الصرف "الصحيح"؟.

وتتضاعف إشكاليات النظرية والسياسة بصعوبات على صعيد المنهج عند بناء قاعدة البيانات لأى من مثل هذه الحجج. مثلا ، كيف يمكن مقارنة مستويات الأجور؟ وإلى أى مدى تكون التحويلات على أساس أسعار الصرف الرسمية مناسبة؟ ومامعنى الأجر النسبى فى سلة الاستهلاك الحقيقى؟ وكيف يمكن لمثل هذه السلال أن تبنى فى مجتمعات يختلف فيها بشدة كل من هيكل الاستهلاك الناشئ عن السوق وتنظيم الأسرة المعيشية.وتتفاقم الإشكالية إلى أبعد حد عند الالتفات إلى المقارنات بين المداخيل الحضرية والريفية، وبين الأجور وإنتاج الأسرة المعيشية من أجل الاستهلاك الذاتى. وماهى المقارنات ذات المغزى بين إمداد الخدمات العامة فى اقتصاديات ريفية مجزأة وتدار جزئيا على أساس تجارى فقط، وبين مثيلتها من المدن، من الجانب الآخر؟

إن من المقومات الأساسية فى القضية ضد العمال الأفارقة مفاهيم الإنتاجية المنخفضة،

والتى تعطى انطباعا بأن العمال لم يبذلوا ما يكفى من الجهد. وبالتالى، فإن مطالب الأجور تكون غير منطقية. وكم من هذه يجب أن يعزى إلى مشاكل تنظيمية ، مثلا الحصول على المدخلات والصيانة والتى لها ارتباط ضئيل فيما يتعلق بأداء العمال ؟ وتختلف المدلولات الضمنية للسياسة. هل يتعلق الأمر بتوفير بعض العمال أم إستخدامهم بكفاءة أكبر ؟ وعلاوة على ذلك، فإن أثر قوائم الأجور العالية على الاقتصاد أمر تحوطه الشكوك أيضا. وبالنسبة للبعض، تؤدى الأجور العالية إلى تقليص التوظيف الكلى إما بسبب اللجوء إلى توفير العمال أو بسبب إحجام رجال الأعمال عن الاستثمار. وبالنسبة لآخرين، تدفع الأجور العالية الطلب وتسهم فى توسيع التوظيف والدخل فى القطاعات الأخرى، شاملة المزارع التى تنتج الغذاء.

وتتعقد المجادلات أكثر بالتشوهات التى تحدثها الأزمات وسياسات الأزمات. ماهو الميزان الذى يجب أن يوضع بين إهمال وحماية الأصول الموجودة؟ ماهى المعايير "الاقتصادية" المناسبة لتقييم "الجدوى" فى الإطار المتقلب لأسواق المال المنهارة؟ وإن الإشارة إلى قيود الموارد والحاجة إلى التكيف الشامل هى صياغة لما هو بديهى. ورغم ذلك، عندما نأتى إلى محتوى برنامج التكيف ، فإن هناك القليل من البديهيات .وإن الجدل حول تخصيص الموارد النادرة حاد. إنه ليس ببساطة موضوع أفضليات سياسة وإنما هو انقسام عميق حول الحقائق والنظرية . وعلاوة على ذلك، يجب أن تدرس الموضوعات فى إطار تشكيلات اجتماعية ووقائع تاريخية محددة.

الجوانب النظرية للقضية السياسية

إن فى جوهر القضية السياسية ضد العمال انطباعا بأن نقابات العمال تتصف بأنها غير مسئولة ولا تمثل العمال تمثيلا حقيقيا. إنها تعتمد على وجهات نظر سياسية ونظرية مختلفة. بالنسبة لبعض الليبراليين الجدد ، فإن نقابات العمال هى حالات لتحصينات من "المصالح الخاصة" و"الجمود الاجتماعى" والتى تقف فى طريق قوى السوق والنمو الاقتصادى. ووفقا لمانكور اولسون (Mancar Olson) [١٣]، تستخدم النقابات سلطاتها فى الحصول على أجور لأعضائها أعلى من المستويات التنافسية. وفى فعلها ذلك، فإنها تتسبب فى الركود

الاقتصادي، والتضخم والبطالة. ويبحث الليبراليون الجدد في استخدام الأزمة الاقتصادية ضد سلطة النقابة. والمواقع الليبرالية الأخرى أقل تطرفا. ومع أن النقابات يمكن أن تخدم أغراضا مفيدة، فإنها يجب أن لا تكون قوية جدا،وإلا فإنها تمثل تهديدا للسياسات الاقتصادية الوطنية والنمو الاقتصادي[١٤].

وقد عززت اعتراضات الليبراليين ضد وجود نقابات قوية، في الإطار الأفريقي، بمواقع الدولانيين والتنمويين. وفي حين أقر بالإسهام المتميز للنقابات الراديكالية في النضال من أجل الاستقلال، فإنه لضرورة التنمية الوطنية في فترة ما بعد الاستقلال يجب أن تخضع النقابات بحزم للدولة[١٥] وتغطي النظرة الدولانية مواقع واسعة ممتدة ، تشمل "الراديكاليين" مثل نيكروما ونايريري و"المحافظين" مثل سنجور وهوفيوت بايجني. وقد قمعت النقابات التي رفضت الانصياع للخط، سواء في سنكارا بوركينافاسو أو راولينجير غانا أو بابنجيدا نيجيريا. وهناك حشد من المواقع الليبرالية والإداريين والدولانيين- التنمويين، من كلا الاتجاهين اليساري واليميني، معارضة لوجود نقابات مستقلة وقوية. ويجتذب كل من الليبراليين والدولانيين تأييدا إضافيا من المواقع الشعبية والمزارعية/PEASANTIST} والتي تضع العمال باعتبارهم الأنانيين المنتفعين والصاخبين بالمقارنة مع المزارعين الصامتين والمعذبين.

وقد اقتبست المواقع الراديكالية والشعبية حججا من الماركسية فيما يتعلق بقضية "ارستقراطية العمال"[١٦] . وينظر إلى شريحة من الطبقة العاملة على أنها اغريت وانتقيت وبالتالي تحولت إلى حليف للبرجوازية. وقد جعل تحويل الفائض من الأمم المستقلة سياسة الانتقاء هذه ممكنة في الدول الرأسمالية المتقدمة. وبحجج مماثلة ، ينظر إلي شريحة من الطبقة العاملة الأفريقية على أنها قد انتقيت كارستقراطية عمال وأغويت بالفوائض المنتزعة من الفلاحين.

وتمثل النقابات الأفريقية، من وجهة النظر هذه، شريحة صغيرة وذات امتيازات نسبيا من السكان العاملين. وانهم يجتذبون عادة عضويتهم من عدد من المنشآت، وغالبا في قطاعات الدولة والشركات متعددة الجنسية. وإن معظم العمال في المواصلات والتشييد والتجارة والزراعة التجارية، مثلا، غير منضوين في نقابات . علاوة على ذلك ، قد نتج عن انعدام

الديمقراطية المفترض داخل النقابات ترسيخ صفوة العمال، والذين تتماثل مصالحهم مع مصالح بيروقراطية الدولة الاستغلالية والطفيلية والتى قد تم انتقائهم للانضمام إليها. وبالتالى تطبق حجة الأرستقراطية إما على الطبقة العاملة المنضوية فى نقابات ككل أو بتحديد أكثر على القادة العماليين".

وقد أنيط، فى الأدبيات الماركسية ، إلى الطبقات العاملة ومنظماتها دور سياسى قيادى فى التحول الاجتماعى . وتهدف حجة ارستقراطية العمال إلى تفسير لماذا لم يحدث ذلك دائما. وقد استخدمت حجة ماركسية مع نوع آخر وبصورة مماثلة لتقوية قضية المعادين للنقابات . وهى تركز على موضوع تكوين الطبقةووعيها. ومن المتوقع أن تبرز القيادة السياسية للطبقة العاملة من عملية توحد الطبقة ، والتى تشمل الوعى بالمصالح والهوية العامة.

وقد افترضت، فى الحجة الشعبية المعادية للنقابات ، أن مثل هذا التوحد والوعى منعدم بين العمال الأفارقة . ومن وجهة النظر هذه، فإن الطبقة العاملة الأفريقية غير "حقيقية" ، إما لأن أغلبها يعمل فى السلك الكتابى (غير منتجين، غير صناعين)، و/أو لأنها هيكليا غير مستقرة، ومهاجرة، وتدخل فى الإنتاج السلعى الصغير، ووعيها تهيمن عليه الهويات اللاطبقية لكل من المجتمع والعرق والدين(١٧).

وقد أدمجت الحجة الطبقية فى الحجة الشعبية المعادية - للنقابة . ويمكن استخدامها فى رفض مطالب قادة العمال بالتحدث نيابة عن "طبقة عاملة" عند معارضة الدولة والتكيف الهيكلى. وهى أيضا مفيدة فى شجب مطالب الطبقة العاملة بمنح القيادة لقوى شعبية واسعة.

وتحتاج القضية السياسية ضد العمال ، مثل القضية "الاقتصادية" إلى أن يتم تقويمها فى إطار من التجارب التاريخية الملموسة . ونبحث فى الصفحات التالية عن قرب لمثل هذا الإطار: أولا سنوجز عن الأزمة النيجيرية وكيف أثرت على العمال، وبعدها سنفحص تطور الطبقة العاملة ومنظماتها. ونناقش استراتيجيات العمال فى مواجهة الأزمة فى مكان العمل وعلى صعيد السياسات الوطنية، ونختتم الحالة الإمبريقية بدراسة دور العمال فى التحالفات الواسعة للنجاة من الأزمة الاقتصادية وقمع الدولة.

العمال النيجيريون والتكيف الهيكلي:

الأزمة والتكيف يضربان العمال:

حل البترول محل الزراعة باعتباره الدعامة الرئيسية للاقتصاد النيجيري فى السبعينيات، ممثلا أكثر من ٩٠٪ من عائدات الصادرات و٩٥٪ من النفقات العامة فى ١٩٧٤. وقد حالت الإيرادات الضخمة للبترول، والتى تعادل ٦٥ بليون نيارا استلمت بين ١٩٧٣ و١٩٨١، بين الاقتصاد والمرحلة الباكرة للكساد العالمى[١٨]. وارتفعت نفقات الدولة بحدة من ٨٫٣ بليون نيارا فى ١٩٧٥ إلى ٢٣٫٧ بليون فى ١٩٨٠. وقدرت نفقات الاستثمار بحوالى ٧٠ بليون نيارا بالأسعار الجارية خلال الفترة ١٩٧٣ إلى ١٩٨١، وقد فاقت الإيرادات المتحصلة من البترول. وتوسعت صناعات إحلال الواردات وانتشرت المشروعات الزراعية المبنية على العملات الأجنبية، وأتيح للنيارا أن ترتفع قيمتها.

وأدى فشل التراكم الصناعى فى توليد مصادر مستقلة من العملات الأجنبية إلى إجهاد الحساب الخارجى. وارتفع استيراد السلع الاستهلاكية من ٤٤٠ مليون نيارا فى ١٩٧٤ إلى ٣٫٩ بليون فى ١٩٨١، وقفزت واردات السلع الرأسمالية من ٧٦٠ مليون نيارا فى ١٩٧٤ إلى ٤٫٧ بليون نيارا فى ١٩٧٩، كما قفزت واردات المواد الخام من ٥١٩٫٣ مليون نيارا فى ١٩٧٤ إلى ثلاثة بليون فى ١٩٨١[١٩]. وقد يسر الارتفاع الهائل فى العائدات بعد زيادة أسعار النفط فى ٧٩ و١٩٨٠ إلى تخفيف قيود الواردات. ولجأت الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات للاستدانة الثقيلة من أسواق المال العالمية نتيجة تحسن الموقف الائتمانى وتوفر رؤوس الأموال الرخيصة من الموردين، والبنوك القلقة لتجاوز فيض الطلب على الاستثمارات الجديدة فى الأقطار الغربية. وتراكمت بسرعة ائتمانات التجارة قصيرة الأجل. وقد قدرت إلتزامات القروض الخارجية المتراكمة بحوالى ١٨٫٥ بليون نيارا بنهاية ١٩٨٣ وفى مقارنة حادة مع جملة الديون المستحقة والبالغة ٢٫٣٥ بليون دولار فى ١٩٧٨، وقفز معدل خدمة الدين العام من ٨٫٩٪ فى ١٩٨٢ إلى ١٧٫٤٪ فى ١٩٨٣[٢٠].

وقد برزت المشاكل الهيكلية للاقتصاد من جراء التدهور المفاجئ فى عائدات النفط من ٢٢٫٤ بليون دولار فى ١٩٨٠ إلى ١٦٫٧٪ بليون دولار فى ١٩٨١ ثم إلى ١٢٫٨ بليون فى

١٩٨٢، بعد انخفاض الأسعار العالمية للنفط . هناك أزمة مالية حادة فى الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات. عانى الاقتصاد من فجوة موارد بحوالى ثلاثة بلايين نيارا فى ١٩٨١ (٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بفائض موارد قدره ٢ر٦ بليون نيارا فى ١٩٨١؛ وموازين المدفوعات فى عجز مستمر؛ وتدهورت الطاقة التشغيلية فى الصناعة إلى أقل من ٤٠٪ فى ١٩٨٣، وأدت إلى تسريح ضخم للعمالة؛ وتصاعدت أسعار السلع الأساسية.

واقتضى اختلال توازن الحسابات الداخلية والخارجية إجراء إصلاحات هيكلية أساسية. وأكدت برامج التثبيت لإدارتى شقارى (٧٩-١٩٨٣) وبحارى (٤-١٩٨٥) على سيطرة الدولة، برغم اتفاق كلا النظامين مع صندوق النقد والبنك الدولى على ضرورة إزالة التشوهات، وتشذيب القطاع العام وإدخال نظم أسعار محلية "واقعية". وكان لنظام بحارى مشاكل مع صندوق النقد حول تخفيض سعر صرف العملة المحلية، وسحب الدعم من المنتجات البترولية وتحرير التجارة . وقد برهنت الاستراتيجيات البديلة المضادة للتجارة ، ورفع خدمة الدين إلى ٤٤٪ وتشجيع ورعاية مصادر جديدة للتمويل الأجنبى على أنها غير ناجحة. وأغلقت خطوط التمويل الأجنبية أوقفت إعادة جدولة الديون الخارجية. وقد أثر ذلك على عرض السلع والمدخلات الصناعية الضرورية. وقاد التخفيض الضخم فى النفقات العامة إلى تخفيض واستقطاعات فى المنافع الاجتماعية فى القطاع العام.

لقد تزامنت صعوبات المفاوضات مع صندوق النقد الدولى مع سياسات قمعية داخلية. وصدرت عدة قرارات قيدت الحريات المدنية وحقوق العمال. وقد منع القراران ١٧ و١٩ العمال من الاستئناف ضد الفصل من العمل والتمتع التلقائى بتعويضات الفصل . وأعادت إدارة بابنجيدا (١٩٨٥-) فتح المفاوضات مع صندوق النقد الدولى. واستبدال النظام صندوق النقد بالبنك عندما رفضت الجماهير قرض صندوق النقد، ولكنه استمر فى العمل مع الصندوق للحصول على مساندته الضرورية فى محادثات الديون مع الدائنين. وقد قبلت أغلب مطالب الصندوق حول الإصلاحات الهيكلية بدون تسهيلات المساندة المعتادة- حيث يجب إزالة ارتفاع قيمة العملة من خلال إنشاء سوق لصرف العملات الأجنبية؛ وإزالة تشوهات الأسعار من خلال الخصخصة ، وترشيد التعريفة الجمركية، وإزالة الدعم؛ وتصحيح الاختلالات العامة بسياسة ضغط عرض النقود وتنظيم النفقات العامة.

لقد ضرب تحول السياسة العمال. فقد قادت الاستقطاعات الإضافية فى النفقات العامة إلى حلقات جديدة من التسريح . وقد اتجهت معدلات التسريح من العمل للانسجام مع تدهور معدلات الدوران . وقد خفضت العديد من الصناعات قوتها العاملة بأكثر من ٦٠٪ بين ١٩٨٢ و١٩٨٨. وكانت الأكثر تضررا هى صناعات التشييد والسيارات والتجهيزات الصيدلية والكهربائية. وكانت الطاقة المستغلة فى شركات السيارات مثلا، حوالى ١٠٪ فقط فى عام ١٩٨٨. واحتفظت أغلب الشركات بقوة عاملة أساسية.

والكثير من المزايا الاجتماعية إما خفضت أو علقت. ويجب على العمال أن يدفعوا أسعارا عالية للأدوية والخدمات الصحية المتدهورة؛ كما أعيدت المصاريف المدرسية فى أغلب أجزاء القطر؛ وفرضت أنواع مختلفة من الضرائب بواسطة حكومات الولايات كتعويض للأزمة المالية. وأدخلت ، فى ولاية النيجر مثلا، ضريبة إجبارية قيمتها ٥٪ من جملة الراتب أو الأجر الشهرى لعمال القطاع العام فى ١٩٨٤. وقد دعمت هذه بضريبة مبيعات قدرها ٥٪ وضريبة تعليم قدرها ٢٠ نيارا، واستخدمت أساليب قمعية لفرض الامتثال لذلك وخفضت الأجور والمرتبات على المستوى الفيدرالى فى ١٩٨٥ كجزء من الإسهام فى صندوق الطوارئ الاقتصادى؛ وقيدت بشدة زيادات الأجور والتوظيف الجديد. وزاد معدل التضخم بحدة . وارتفعت أسعار المواد الغذائية ، بين ١٩٨١ و١٩٨٧، مثل القارى واليام والفول والذرة الشامية والموز والأرز بمتوسط حوالى ١٥٠ إلى ٣٣٠٪ ؛ وارتفعت أسعار السكر واللبن والسمك بأكثر من ٣٥٠٪. وحقا فقد تدنت بحدة الأجور الحقيقية وأوضحت تقديرات اتحاد عمال نيجيريا أن الحد الأدنى للأجور المعادل لـ ١٢٥ نيارا يعادل فقط حوالى ٢٥٪ من قيمته فى ١٩٨٧[٢٢].

وتدهورت النيارا بحدة من واحد نيارا ١٫٨٣ دولار فى ١٩٨٠ إلى نيارا واحدة تعادل واحد دولار فى يناير ١٩٨٦؛ إلى ٣٫٣ نيارات تعادل دولاراً واحداً فى يناير ١٩٨٧؛ وإلى حوالى ١٠ نيارا تعادل دولاراً واحداً فى فبراير ١٩٨٩. وارتفعت بسرعة صاروخية أسعار المواد الغذائية الضرورية وزادت تكاليف الإنتاج ولم تستطع العديد من الشركات مواكبة سعر الصرف الحالى[٢٣]. وتمكنت بعض الصناعات ، مثل النسيج وتصنيع البيرة، من الحصول على بدائل محلية، وبدأ يتحسن أدائها قليلا. ومع ذلك، قاست أغلب الصناعات معدلات دوران

أقل وطاقة تشغيلية أدنى. ويقدر التقرير النصف سنوى لاتحاد أصحاب الصناعات النيجيرية الطاقة التشغيلية بحوالى ٢٥٪ فى ١٩٨٧ مقارنة بـ ٣٠٪ فى ١٩٨٦. وأدت عملية ترشيد التكاليف فى الصناعات إلى تسريح عام للعمال، ووقت فراغ أكبر وزيادة فى عبء العمل. وتدهورت مستويات معيشة العمال بحدة . وقد فاقم سحب دعم الموارد البترولية الحالة أكثر . هكذا أصبح العمال مجبرين على المقاومة.

الطبقة العاملة النيجيرية ومنظماتها

يعود تاريخ الطبقة العاملة النيجيرية إلى الفترة الاستعمارية عندما كانت الحاجة إليهم لإنشاء وتشغيل الهياكل الأساسية الاستعمارية واستخراج الموارد المعدنية للتصدير . وقد نمت قوة الطبقة العاملة، من عدة آلاف فى الفترة الاستعمارية إلى عدة ملايين، مغطية أنشطة صناعية واسعة تقع فى كل المدن الرئيسية للاتحاد . وقد جذبت الصناعة عددا ضخما من العمال فى قطاعات التصنيع والخدمات . وقد شهد التحول إلى الزراعة التجارية صعود طبقة عاملة صغيرة ولكنها نامية فى المناطق الريفية . وازدهرت الأنشطة الصناعية صغيرة الحجم . وكان ازدهار السبعينيات سببا هاما فى خلق قوة كبيرة من عمال التشييد.

شكل العمال منظماتهم الخاصة للدفاع عن مصالح محددة فى مجال العمل وفى المجتمع الواسع. وبدأت المنظمات النقابية بجدية فى الثلاثينيات، وبمعزل عن اتحاد الخدمة العامة الذى أنشئ فى ١٩١٢، بتكوين الاتحاد الوطنى للمعلمين والاتحاد الوطنى لرجال السكة حديد. وقد سيطرت على تاريخ الحركة النقابية منذ الفترة الاستعمارية قضايا ظروف الحياة المادية وحق النقابات فى المشاركة السياسية وفى أن تكون مستقلة، وتكوين منظمة مركزية. وقدمت النقابات منبرا للوطنيين لتحدى الحكم الاستعمارى. ولكن تأثرت وحدة العمال بتدخل الدولة والاختلافات الإيديولوجية التى كانت تعكس جزئيا الانقسامات فى المنظمات النقابية العالمية[٢٤]. وقد ساندت الدولة باستمرار المجموعات المعتدلة لإحباط التدخلات النضالية للنقابات فى الشئون الوطنية.. ولم تنجح أى حكومة سواء فى انتقاء أو فى إخضاع الحركة العامة بالكامل، وأيضا لم تستطع النقابات تأسيس أحزابها السياسية الخاصة بها. وقد انتهت المحاولات فى هذا الجانب بالفشل فى ١٩٦٤ بعد نجاح الإضرابات الوطنية[٢٥].

وأخذت النقابات في لعب دور بارز في القضايا الوطنية في السبعينيات، طارحة بوضوح مطالب واسعة، أثرت على العديد من المجموعات الاجتماعية الأخرى. وكانت احتجاجات العمال ذات أثر في إحداث زيادات حزمة الأجور/ المرتبات والمزايا الاجتماعية التي أعلنت في تقرير أديبو عام ١٩٧١ (Adepo Report). وأدى شح المكافآت إلى حلقات جديدة من الاضطرابات. والتي أدت إلى مكافآت أودوجو الأكثر شمولا في عام ١٩٧٤. وقاد العمال الطريق لإجبار صناع السياسة على تحويل عائدات النفط الجديدة إلى القطاعات الدنيا في المجتمع. كما أنهم ساندوا مجموعات الأعمال والمهنيين في اثارتهم قضية جعل الاقتصاد الوطني محليا (Indigenization) وكانوا جزءا من القوى الاجتماعية التي احتجت ضد قرار جون في ١٩٧٤ بتعليق العودة إلى الحكم المدني.

قادت محدودية نضالات العمال في أوائل السبعينيات ، وفي وجه قمع الدولة المكثف، لإحياء المحاولات بواسطة النشطين من العمال القياديين لتسوية الخلافات بين المراكز العمالية الأربعة المتنافسة. أدى هذا المجهود في تكوين منظمة عمال مركزية في ١٩٧٥، يسيطر على قيادتها كونجرس النقابات النيجيري الراديكالي. ولكن كانت الدولة قلقة بشأن فرض نسخة الوحدة الخاصة بها على العمال . وقد أعطى الالتماس الذي قدمته شريحة الكونجرس العمالي الموحد ضد اللجنة التنفيذية الجديدة، الحكومة العسكرية الجديدة مبررا للتدخل. فقد حلت الحكومة كونجرس عمال نيجيريا المكون حديثا، واعتقلت العديد من النقابيين وعينت إداريا لتسيير شئون النقابات ، في انتظار نتائج التحقيق في أنشطة النقابات . وبعد ذلك أعيدت هيكلة النقابات من أكثر من ألف عضو إلى ٤٢ عضوا في النقابة وشكلت منظمة مركزية للعمال: كونجرس عمال نيجيريا (NCC) . وفرض حظر على الانضمام إلى المنظمات النقابية الأجنبية؛ وأدخل نظام لاستقطاع مساهمات العمال من أجورهم لمساندة النقابات الجديدة؛ وخلقت بيروقراطية عمالية بمكافآت شبيهة بتلك المخصصة للخدمة العامة. ورغم ذلك فقد أكد انتصار النقابيين الراديكاليين في انتخابات ١٩٨٧ على اهتمام أغلبية العمال بالحفاظ على استقلالية الحركة النقابية من تدخل الدولة.

وعلى الرغم من أن الدستور العمالي قد فرضته الدولة، إلا أنه أعطى كونجرس عمال نيجيريا أهمية وطنية ذات شأن. وللنقابات الآن أساس مالي قوي لاستعمال خدمات مسئولي

النقابات المدربين فى مراقبة التطورات الصناعية والوطنية وتحسين الأساليب التفاوضية الجماعية؛ وأنشئت فروع لكونجرس عمال نيجيريا فى كل الولايات على مستوى الاتحاد؛ كما أن الانتشار - الفيدرالى يعنى النفوذ والقوة الفيدرالية. وقد أتاح ذلك تنسيق الشئون النقابية، والاتصال بمنظمات غير عمالية والنفاذ إلى معلومات مختلفة على المستوى الوطنى. ولا يمكن لأى منظمة أخرى أن تنافس الحركة العمالية فى هذا الصدد.

استراتيجيات العمال فى مكان العمل:

كانت استجابات العمال للتكيف مختلفة ومعقدة، وتمتد من تلك المخططة والنضالية والجماعية والسياسية، إلى تلك العفوية، التوفيقية والفردية الاقتصادية. ويعكس هذا التنوع اختلاف مستويات التنظيم والوعى، وتمايز تأثير التكيف على القطاع العام وعلى الصناعة. ونحن نفرق بين استراتيجيات العمال الفردية واستراتيجيات النقابات. فقد كانت للعمال غير المنضوين فى نقابات ، خاصة أولئك العاملون فى صناعة التشييد بالتحديد، صفقات تنطوى على الظلم وكانت الخيارات محدودة جدا؛ ويميل المحظوظون إلى اللجوء إلى القطاع غير الرسمى.

وقد ضغط بعض العمال المنظمين فى نقابات لتسديد استحقاقاتهم حتى تساعدهم فى الدخول فى التجارة الصغيرة والزراعة أو خدمات النقل صغيرة الحجم. وقد كانت استجابات تنظيم الأعمال بارزة بين العمال فى الصناعات القديمة مثل النسيج والسكة حديد. أما الذين لديهم مهارات فنية فقد أنشأوا ورش صيانة أو التحقوا بالورش القديمة القائمة واستطاع بعض العمال المسرحين بعد إضرابات صناعة العربات، Nigeria Steyr- استر نيجيريا فى ١٩٨٥، مثلا، إنشاء مشروعات صغيرة لخدمة سيارات الشركة فى وسط مدينة باوشى. ومن المعتاد أن تجد عمالا يجمعون بين الزراعة ووظيفة بأجر بساعات دوام كاملة . وفى الأماكن التى لا تدفع فيها مرتبات ، خاصة القطاع العام، لا يهتم العمال بوظائفهم ، ويحضرون متأخرين إلى العمل أو يقومون بأعمال خاصة أثناء ساعات العمل. وتجد السلطات من الصعب أن تفرض القوانين.

اهتمت النقابات بالحد من آثار ترشيد التكاليف على العمال، مدافعة عن النشطاء ضد

القمع والانتهاك، وموفقة بين المصالح المتضاربة للعمال فى الأقسام المختلفة فى مكان العمل. وقد عززت المبادرات الفردية للعمال مثلما أضعفت استراتيجيات النقابات. وقد اختار العمال ، فى شركة نسيج كادونا الاستقالة فى ١٩٨٣ و ١٩٨٤ من أجل جمع استحقاقاتهم والبحث عن وسائل بديلة لكسب الرزق. وقد حثت على مثل هذه الاستراتيجية المشاكل المالية العميقة للشركة والمخاوف من أن مزايا العمال ربما تجمد فى حالة انهيار الشركة . واتبعت الإدارة العديد من الاستراتيجيات المعادية للعمال حتى تظل الشركة تعمل. وقد تراوحت هذه الاستراتيجيات بين اللجوء المتكرر إلى أوقات الفراغ الإجبارية ، وتقليص المدفوعات ، وتعليق عدد واسع من المزايا الاجتماعية ، والتسريح الدورى. واستند الاتحاد الوطنى لعمال النسيج إلى خيار العمال بترك الشركة واستلام استحقاقاتهم على أنها استراتيجية لإجبار أصحاب العمل على إيقاف التسريح والاستجابة لبعض مطالب العمال. وقد أدى عدم مقدرة الشركة على دفع استحقاقات العمال دفعة واحدة إلى مأزق[٢٦].

ولكن الاستجابات الفردية قد قوضت أيضا المبادرات النقابية الجماعية ونضاليتها. فلم يستطع عمال القطاع العام فى ولاية أونرو اتخاذ قرارات حازمة حول هل يدخلون فى إضراب صناعى احتجاجا على عدم دفع المرتبات لأكثر من أربعة أشهر خلال المراحل الباكرة للأزمة فى ١٩٨٤ و١٩٨٥. وقد بحثت أقسام كبيرة من القوى العاملة عن طرائق بديلة للبقاء ، وبشكل رئيسى فى الزراعة، وأعطوا انتباها ضئيلا لوظائفهم الرسمية . واعتقد النقابيون فى الولاية أنه سيكون من الصعب تعبئة العمال للإضراب فى تلك المرحلة[٢٧].

اعتمدت النقابات على ثلاث استراتيجيات عريضة فى التأثير على برنامج التكيف فى مكان العمل. الأولى هى العمل فى إطار منطق البرنامج، والإصرار على أنه يجب اعتبار أصحاب العمل مسئولين عن المشكلة . وقُدم المديرين وكبار البيروقراطيين باعتبارهم مفسدين وغير أكفاء وغير منظمين. وينظر العمال إلى أنفسهم عند تقديم هذه الحجج كتجسيد للمصلحة الوطنية وحراس نظم المصانع التى عليها يعتمد رزقهم. والهدف هو تقويض شرعية أصحاب العمل واكتساب تأييد شعبى واسع لمعاركهم النوعية جدا. وتتيح مثل هذه الاستراتيجية للنقابات أيضا المحاججة باقتسام أعباء التكيف. وحتى عندما لا يتنازل المخدمون أو يعكسوا السياسات المثيرة للنزاع، فإن تقديم كبار المسئولين باعتبارهم مبددين للأموال يقوى معنويات العمال العاديين ويساعد على تهيئتهم لأعمال إضافية أخرى.

اعتمدت النقابة فى شركة جلاكسو Glaxo للأدوية فى لاجوس على استراتيجية التشكيك فى المؤهلات الإدارية لدى الموظف المسئول عن قطاع المواد الخام فى الشركة للتعبئة العامة ضد برنامج ترشيد التكاليف الصناعية فى ٨٦-١٩٨٧ . فقد لجأت الشركة إلى تسريح عدد كبير الحجم، وامتنعت عن دفع منحه نهاية العام وتأخير دفع المرتبات وذلك من أجل احتواء الأزمة. وقد قاوم العمال هذه الإجراءات وطلبوا باتخاذ تدابير رشيدة فى تصريف واستخدام موارد الشركة. كما طالبوا باستقالة مدير المزرعة الذى ادعو أن سوء إدارته لموارد المزرعة قد فاقم أزمة المواد الخام. ونتج عن ذلك صراع مرير . فقد حرم العمال من دخول المصنع عدة أسابيع ووضعت شروط صارمة للإعادة للعمل. لكن ظلت النقابة صلبة واستمرت فى الإصرار على استقالة مدير المزرعة. وبعد ذلك سرح عدد كبير من العمال؛ وظلت العلاقات الصناعية متوترة. فلدى العمال ثقة ضعيفة فى سياسات الشركة لإدارة الأزمة[٢٨] .

أما الاستراتيجية الثانية للنقابات فهى النضال من أجل وضع التفاوض الجماعى فى إطار تنظيم مؤسسى. والقصد من وراء ذلك هو محاسبة المخدمين على سياساتهم، وفتح قنوات اتصال، وتقديم سياسات بديلة . وعادة ما يتعرض عقد التوظيف للهجوم، وهو الذى يستغله المخدمون فى تسريح العمال وتقليص المنافع الأخرى. وقد استخدمت النقابة فى استر- نيجيريا السلبيات الموجودة فى "كتاب العمال" ، فى الموضوعات المتعلقة بإنهاء الخدمة ،كأساس فى الاعتراض على برنامج الترشيد فى ١٩٨٥ .

ويتيح التفاوض الجماعى للنقابات انتزاع امتيازات من المخدمين. وقد ناضل العمال من أجل المنحة السنوية (البونص)؛ وبعض التعويضات عن الوقت المبدد فى شكل أوقات فراغ إجبارية؛ واقتسام عبء ترشيد التكاليف؛ والمباعدة بين عمليات التسريح وإذا كانت حتمية، التأكد من عدم اتباع إجراءات تمييزية عند تسريح العاملين؛ والإصرار على أن تدفع تعويضات التسريح فورا. وعلى الرغم من تجميد الأجور وتعليق التفاوض الجماعى فى الفترة ٨٢ و١٩٨٧، فقد نجحت العديد من النقابات فى أن يدفع المخدمون منحة نهاية العام، وتعويض بعض الخسائر الناتجة عن تجميد الأجور[٢٩] . وقد انزعج رجال الصناعة من تأثير تخفيض السيولة على المبيعات .

والاستراتيجية الثالثة للنقابات هى استخدام الإضرابات والمظاهرات لعرقلة الإنتاج. ويلجأ

لمثل هذه الأفعال عندما ترفض الإدارة المفاوضات مع النقابات ، أو عندما يصر المخدمون على المضى قدما فى السياسات المثيرة للنزاع، وبعد إخفاق المفاوضات؛ أو عندما ترفض الإدارة الالتزام بالجزء الخاص بها فى الاتفاقيات التى تم التوصل إليها من قبل بين الطرفين. ويكون رد فعل العمال عندما يتم تجاهلهم أو يستبعدون هو النضال. ويتعرض النقابيون إلى ضغوط ضخمة من القوة العاملة للقيام بأعمال نضالية.

ودفعت فى استير- نيجيريا ، غطرسة المدير العام ورفضه مناقشة مصير الشركة مع مسئولى النقابة، العمال للدخول فى إضراب كفاحى فى ١٩٨٥ . وبمعزل عن مشاكل الكفاحية ضد الإغلاقات الدورية للشركة بعد انهيار توريد قطع غيار الأجزاء المفككة ، فقد غضب العمال لاكتشافهم فى إحدى الصحف الإقليمية أن المدير العام قد أورد فى الصحف تلميحات حول إمكانية إغلاق الشركة. وقد رفضت محاولات النقابيين لتحديد موعد مع المدير العام لمناقشة الموضوع. وأعلنت النقابة التقيد بالنظم والقوانين أثناء إجراء محاولات أخرى لمقابلة أحد المديرين؛ لكن لم يكن هناك من هو مستعد للتحدث معهم. وفقد العمال صبرهم وقرروا طرد المدير العام من مكتبه إلى بوابة المصنع ونتجت أزمة حيث فصلت الإدارة كل القوى العاملة وطرحت طلبات جديدة لإعادة التوظيف. وقد نجح العمال فى مقاومتهم لهذه الأوضاع ولكنهم فشلوا فى إعادة قادتهم النقابيين لمواقعهم السابقة[٣٠]. واستمرت إثارة الصراعات فى المحاكم وفى المجتمع لقلب السياسات وتعويض النقابيين المفصولين من الخدمة.

وقد واجهت النقابات فى ولاية النيجر مشكلة مشابهة فى ٨٤-١٩٨٥. وأعلنت إضرابا صناعيا بعد فشل المفاوضات مع حكومة الولاية وقرار الأخيرة هو الإصرار على التسريح وفرض ضرائب مثيرة للنزاع على القطاع العام. وسرحت الحكومة العسكرية أكثر من ٥٠٠٠ عامل فى القطاع العام، وفرضت ضرائب مختلفة وعلقت العديد من البدلات Allowances. وانتهت المفاوضات السابقة بين الحكومة والنقابات إلى طريق مسدود. ومع ذلك، ففى يناير ١٩٨٥، نجحت النقابات فى دفع الحكومة إلى الموافقة على إرجاع البدلات بعد ستة أشهر، ولكن فى يونيو ١٩٨٥ أعلن الحاكم أن البدلات لن ترجع. وقال للعمال: "ستنفقون النقود على تناول الكحول وزواج عدد أكثر من الزوجات" وقد أهين النقابيون وحلت بهم المظالم. ولم تؤد حلقات جديدة من المفاوضات إلى أى نتائج، وعبئ العمال لإضراب صناعى. ولكن الحكومة

استغلت شريحة من النقابات فى كسر الإضراب وهددت بإنهاء خدمة العمال الذين يرفضون الحضور إلى العمل فى يوم الإضراب . وعلى الرغم من أن الإضراب قد انهار إلا أن صورة الحكومة قد شوهت وتوترت العلاقات الصناعية فى الولاية[٣١].

وتباينت بحدة تجربة العمال فى ولاية النيجر عن تجربة العمال فى ولايات أندو وبينو وكورس ريفر. حيث استطاعوا شن إضرابات ناجحة ضد حكومات ولاياتهم . وقد أخرت . مثلا ، المفاوضات بين الإدارة والنقابات فى ولاية أوندو . فقد كانت الحكومة مدينة بمرتبات أربعة أشهر للعمال ورفضت أى جدول زمنى لدفع المرتبات. وكان من السهل جدا تعبئة العمال وكانت الأرضية السياسية والمعنوية للحكومة أضعف من أن تمكنها من الاستخدام الناجح "للعصا الغليظة"[٣٢]. وكان على الحكومة أن تجد المال الضرورى من المصادر الفيدرالية وأن تدفع متأخرات المرتبات.

كونجرس عمال نيجيريا وبرنامج الإصلاح

لقد عززت استراتيجيات العمال فى مجال العمل باستراتيجيات كونجرس عمال نيجيريا على المستوى الوطنى . يرصد كونجرس عمال نيجريا مسرح العلاقات الصناعية، ويحدد استراتيجيات النقابات الصناعية، ويدافع عن النقابيين المظلومين . وقد كان كونجرس عمال ولاية ياوخى عمليا فى الحفاظ على معارضة القوى العاملة للشروط القاسية التى وضعتها إدارة إستير لإعادة منحهم حق دخول المصنع. وعمل كونجرس عمال نيجيريا نيابة عن النقابة الصناعية الوطنية وتعاون مع اللجنة التنفيذية للنقابة داخل المصنع فى التفاوض حول شروط إعادة منح حق دخول المصنع[٣٣].

وكان للأدوار التنسيقية لكونجرس عمال نيجيريا أثر هائل على مستويات الولاية، حيث تحتاج نقابات القطاع العام مساندة عمال القطاع الخاص لتقوية استراتيجياتهم. وفى الحقيقة أن تمثيل كل النقابات فى الولاية فى المجلس التنفيذى لكونجرس عمال نيجيريا بالولاية يتيح انسجام السياسات . ففى ولاية النيجر ، مثلا، ساهمت نقابات القطاع الخاص فى المناقشات التى قادت إلى أزمة العلاقات الصناعية لعام ١٩٨٥[٣٤]، واستخدم عمال القطاع العام فى ولاية أندو الكونجرس كمنبر فى الحصول على تأييد عمال القطاع الخاص فى الإضراب الناجح فى أغسطس ١٩٨٦.

ولكن كان أثر الكونجرس على المستوى الوطني العريض حاسما. فقد تدخل الكونجرس فى النقاشات حول قرض صندوق النقد الدولي، وموضوع دعم النفط و الجوانب الهامة الأخرى لبرنامج الإصلاح . وأنه ليس مدهشا أن تستخدم الحكومات النيجيرية أساليب مختلفة فى تحييد قوة كونجرس عمال نيجيريا فى تعويق برنامج التثبيت. وحاولت حكومة شقارى، والتى تعمل من خلال النقابيين المعتدلين ، تعديل قانون النقابات لعام ١٩٨٧ حتى يتيح إنشاء أكثر من منظمة مركزية عمالية. وكان مدخل بحارى هو الاحتفاظ بعلاقة بكونجرس عمال نيجيريا والاعتماد على الجهاز القمعى للدولة فى قمع الاحتجاجات. وحاول بابنجيدا فى البداية انتقاء قيادة النقابات فى لجنة ثلاثية ولكنه علق أخيرا كونجرس عمال نيجيريا عندما فشل الانتقاء فى تعديل نضالية القيادة.

وقد شغلت اهتمام كونجرس عمال نيجيريا عموما مشاكل التسريح من الخدمة والدفاع عن الدخول Incomes والنضال ضد جوانب معينة فى تكيف الأسعار . وقد حد من مقدرة كونجرس عمال نيجيريا فى علاج هذه الموضوعات الأساسية التدهور الموضوعى لقاعدة الموارد الوطنية وعدم المقدرة على كبح التدهور فى سعر الصرف. هذا الضعف العام يعبر عن نفسه بشدة فى مجال التسريح عن الخدمة . ولكن لم يكن كونجرس عمال نيجيريا عاجزا تماما فمازال العديد من جوانب برنامج الإصلاح قابلاً للتفنيد وقد فندت. وكانت استراتيجية كونجرس عمال نيجيريا هى الدفاع عن المكتسبات الاسمية فى الدخول والأسعار فى إطار تعبئة العمال والمجموعات الأخرى للتشكيك فى الاتجاه العام للإصلاحات. وقد بنيت الاستراتيجية على حقيقة اعتماد الحكومة على السوق والآليات الإدارية معا فى تخفيض مستويات معيشة العمال. وبرغم تآكل دخول العمال بتخفيض قيمة النيارا والتضخم، فقد حاولت الحكومة إلغاء الحد الأدنى للأجور وفرض استقطاعات على الأجور والمرتبات وحظرت التفاوض الجماعى فى المرحلة المبكرة للأزمة. ويبحث كونجرس عمال نيجريا، من خلال شن صراعات كفاحية حول هذه الموضوعات، إلى كشف عدم تلبية برنامج التكيف الهيكلى لاحتياجات البقاء الأساسية للعمال.

إن المركزى فى منطق البرنامج هو تخفيض الأجور للسيطرة على التضخم، وجذب رأس المال الأجنبى وتيسير تنافسية الصناعات المحلية فى سوق الصادرات . وأدخلت الحكومة

استقطاعات الأجر/ المرتب فى أكتوبر ١٩٨٥. وفى ذروة النقاش حول التقرير بشأن علاقة نيجيريا مع الصندوق ، وأعلنت حالة الطوارئ الاقتصادية، والتى تنتهى فى مدة خمسة عشر شهرا. كما أدخلت تخفيضا عاما على المرتبات للمستخدمين المدنيين والعسكريين يتراوح بين ٢٪ إلى ٢٠٪. وعارض كونجرس عمال نيجيريا التخفيض؛ وأعلن قادة الكونجرس أن الحكومة تنفذ برنامج صندوق النقد المثير للنزاع وحتى قبل نهاية النقاش حوله؛ وأن العمال لم يؤخذ رأيهم قبل إعلان التخفيضات؛ وأنه ليس لدى العمال مورد دخل بديل، وأنهم ليسوا مثل مجموعات قطاع الأعمال التى تحصل على الربح والريع. وأعطى كونجرس عمال نيجيريا إنذارا بالنزول فى إضراب إذا ما مضت الحكومة قدما فى التخفيضات.

ومازالت العديد من المجموعات مستعدة لتبرئة الحكومة، التى بالكاد أمضت شهرين فى الحكم، لفقدان الأدلة الكافية لإدانتها. فمازال الصحفيون ممتنين للنظام فى إلغائه "القرار الرابع"، والذى قيد حرية الصحافة فى ظل حكم بحارى. وهناك حملة صحفية قاسية ضد موقف كونجرس عمال نيجيريا. ويجب إيجاد حل توفيقى يسمح لكونجرس عمال نيجيريا بإلغاء الإنذار والدخول فى مفاوضات مع الحكومة. وقادت المفاوضات إلى تكوين لجنة ثلاثية، تتشكل من ممثلى الدولة والعمال وقطاع الأعمال. وقدم كونجرس عمال نيجيريا بعد ذلك خطة أوصت بفرض ضرائب إضافية على عوائد الأسهم والأرباح والريع؛ وطالب بأن تحول الاستقطاعات إلى مدخرات. واهتم ممثلى الحكومة فى اللجنة بكيفية إيصال التخفيضات إلى القطاعات الأخرى. وتمسكوا بنطاق صلاحياتهم ، والتى نصت على أن لا تقدم تنازلات ولا تنقض تخفيضات الأجور[٣٥].

وقاد فشل ممثلى كونجرس عمال نيجيريا فى انتزاع تنازلات من اللجنة إلى مطالبات متجددة بين أقسام من النقابات لفعل صناعى. وصعد كونجرس عمال نيجيريا حملة ضخمة لتحويل تخفيضات الأجر إلى مدخرات. وقد عزز قضية كونجرس عمال نيجيريا إعلان برنامج التكيف الهيكلى فى ١٩٨٦ والذى خفض النيارا بشدة وسحب ٨٠٪ من الدعم على المنتجات البترولية. وأعلنت الحكومة فى ميزانية ١٩٨٧ إعادة المبالغ المستقطعة من الأجر/ المرتب إلى القطاعات الدنيا من المستخدمين.

ولكن عقدت الحكومة العزم على الاحتفاظ بالأجور منخفضة، وتعديل قانون الحد الأدنى

للأجور الوطنى (فى ديسمبر ١٩٨٦) وأعفى الأشخاص أو الشركات التى تستخدم عمالة أقل من ٥٠٠ عامل، والشركات فى الزراعة، من دفع أجر الحد الأدنى. وشن كونجرس عمال نيجيريا حملة تعبئة ضد التعديل وأعلن حالة الطوارئ وسط الحركة العمالية. واقيمت اجتماعات حاشدة فى العديد من المدن الكبرى تدين التعديل وتهيئ العمال لمقاومة هذه السياسة. وانزعجت الحكومة حول مدى التعبئة والحماس الذى استجاب به العمال العاديون للحملة. وسحب أمر التعديل فى أبريل ١٩٨٧[٣٦].

وحيث إن إجراءات التحرير قد قلصت دخول العمال، فقد كثف كونجرس عمال نيجيريا نضاله لرفع الحظر عن التفاوض الجماعى. فقد فرض تجميد الأجور منذ ١٩٨٢. وطالب كونجرس عمال نيجيريا الحكومة بأن تترك الأجور تجد قيمتها فى "السوق" ، محاججاً بأن سياسة تجميد الأجور لا تنسجم مع التحرير[٣٧].ولم يكن الصناعيين مقتنعين بالسياسات الانكماشية للحكومة. فقد كشف استطلاع أجراه اتحاد صناعى نيجيريا أن لدى ٣١ شركة فقط ماقيمته ٧٠ مليون نيارا تقريبا من مخزون السلع غير المباعة فى المخازن فى النصف الأول من عام ١٩٨٧[٣٨]. بالتالى، لا يعارض الصناعيون إعادة النظر فى رفع الأجور وفك ضغط السيولة، ولكن شروطا جديدة قد فرضت على التفاوض الجماعى. وحاولت الحكومة حجب فعالية التفاوض الجماعى وتقييد تعديل الأجور إلى أعلى، من خلال الإصرار، مثلا، على عدم لجوء النقابات إلى التهديد أو استخدام الإضراب والأشكال الأخرى من الضغوط الصناعية. كيف يمكن دعوة المستخدمين المتمردين إلى النظام؟ فقد تحولت المفاوضات إلى تشويش . وتم تجاهل الشروط غير الواقعية. ويجب على العديد من النقابات أن تخوض إضرابات قبل التوصل إلى بعض الاتفاقيات.

سياسات التحالفات The Politics of Alliances

لقد تحدت إجراءات الإصلاح بعض المصالح المكتسبة المرتبطة بتوسع دولة مابعد الاستعمار وجرفت مستويات المعيشة عموما. وقد حاول الذين هبوا للاستفادة من الإصلاحات، مثل الشركات متعددة الجنسية والمصدرين وقطاعات من اللوبى الزراعى، بناء تحالفات سياسية ضرورية للدفاع عن البرنامج. وانتظمت أيضا مجموعات الطبقة الحاكمة والتى نمت على

الأرباح المستخلصة من النفوذ البيروقراطى وحماية الدولة لتلطيف الأثر الكلى للإصلاحات وتطالب المجموعات الأقل شأنا بحلول بديلة، وبناء جبهات شعبية تناضل ضد بعض جوانب البرنامج. وتبنى الدولة أساسها الاجتماعى والسياسى الخاص بها حتى تروج للإجراءات الاقتصادية القاسية.

وكان لا مفر لحركة الطبقة العاملة من أن تنجذب إلى ديناميكيات سياسات التحالف. وقدم العمال قيادة لمجموعات اجتماعية عريضة من الذين ضربتهم الإصلاحات. وقد جذب العمال إلى هذه التحالفات بسبب التجارب المشتركة مع المجموعات الأخرى فى موضوعات عامة مثل التدهور فى مستويات المعيشة، والهجوم على وجود واستقلالية النقابات ، وقمع النشطاء والحاجة إلى ربط البدائل النقابية بالمطالب المحددة للمجموعات فى القطاعات الأخرى للاقتصاد. لقد كان لنضالات الأكاديميين والطلبة من أجل نظام تعليمى عادل وديمقراطى ونضال الأطباء لتحسين نظام الصحة العامة، والصحفيين والمحامين من أجل صحافة حرة وحريات مدينة، مدلولها فى مقدرة العمال على تحدى الإصلاحات فى مكان العمل، وعلى مستوى الدولة. ولعب العمال أدورا قيادية فى النضالات الجماهيرية بسبب موقعهم المركزى فى العملية الوطنية التى أنشأتها النقابات منذ ١٩٨٧.

وركزت المحاولات الحالية فى بناء التحالفات أساسا على المستخدمين الحضريين من عمال، وصحفيين ، وأكاديميين، وأطباء ، ومحامين وتجار وطلبة، ولكن حزمة المطالب شملت بعض مصالح الفلاحين والحرفيين. وقد لفتت المعارضة الشعبية الحضرية ضد سحب دعم البترول الانتباه إلى المشاكل التى ستواجه المزارعين فى نقل بضائعهم إلى السوق . وكذلك عبر عن الاهتمام بآثار التخفيض على مدخلات الزراعة، خلال نقاش قرض صندوق النقد الدولى.

وقد كان تشكيل التحالفات عملية غير رسمية أساسا. وكان الاستثناء الوحيد هو تحالف الأكاديميين بالجامعات والعمال، الذى نتج عنه انتساب نقابة الأكاديميين بالجامعات إلى كونجرس عمال نيجيريا فى ١٩٨٤. وعملت المجموعات بانسجام على أساس تضامنى أكثر منه على أساس هياكل عامة. وإن أقوى التحالفات حتى اليوم هو الذى نشأ بين كونجرس عمال نيجيريا ونقابة الأكاديميين بالجامعات واتحاد الطلبة. وقد تلقى اتحاد الطلبة (نانس Nans)مساندة نقابة الأكاديميين بالجامعات وكونجرس عمال نيجيريا فى١٩٨٦ فى الانتفاضة

الطلابية التى ثارت بعد المعاملة الوحشية التى تلقاها طلاب إحدى الجامعات من البوليس . فقد قاطعت المنظمات الثلاث الهيئة التى كونتها الحكومة للتحقيق فى الأزمة، على أساس أن الشخصيات الرئيسية لم يتم إيقافها عن العمل، وهم رئيس البوليس الذى أمر باستخدام الأسلحة النارية ونائبه الذى أجج الأزمة. وأصرت المجموعات على أن هذا هو مطلب الحد الأدنى لعمل الهيئة وبدون أن يكون الشهود عرضة للشبهة أو طمس الأدلة القاطعة. كما اعترض أيضا على تشكيل الهيئة وعلى أسس ديمقراطية. وخطط كونجرس عمال نيجيريا لإضراب عام على المستوى الوطنى حتى يؤكد اهتمامه بالحريات المدنية والحقوق الديمقراطية. ولكن انقضت الدولة بثقلها على القيادة وتولت سكرتارية كونجرس عمال نيجريا، وألغت انتساب نقابة الأكاديميين بالجامعات إلى كونجرس عمال نيجيريا وعلقت النقابات الطلابية فى الحرم الجامعى. واستمر شن النضالات المشتركة لاستعادة الحقوق المغتصبة وحماية وجود واستقلالية النقابات.

وقد م العمال السند إلى النضالات الشعبية. وحتى عندما لايبدأون معارضة شعبية، فإن تدخل العمال عادة مايغير من أسلوبها. فقد مثل الطلاب والعاطلين الحضريين كمحفزين للمعارضة على المستوى الوطنى فى الترحيب بسحب الدعم عن البترول فى أبريل ١٩٨٨. ولكن تدخل العمال هو الذى أجبر الحكومة على الجلوس فى مفاوضات مع المعارضين. وفاوض ممثلى العمال نيابة عن المجموعات التى شاركت فى الإضراب . وقد أكدت معارضة أبريل قوة العمال فى تعبئة قطاعات كبيرة من السكان ضد برنامج الإصلاح.

إعادة نظر فى القضية ضد العمال

شرعية معارضة العمال

لقد ضربت الأزمة العمال بشدة. فخلافا للمنتجين المستقلين والتجار الذين يشكلون معظم تعداد أفريقيا فليس للعمال سوى إمكانية بسيطة للحصول على السلع التى تساعدهم على البقاء .والمنطق المعادى للعمال فى التكيف الهيكلى مخيف. وتتم إعادة بناء الاقتصاديات الأفريقية على حطام قطاع الأجور. ومهما كانت الامتيازات التى حصل عليها العمال فإنها قد ألغيت تماما. إلى أى مدى يكون دفاعهم الذاتى شرعيا ؟ هل لا جدوى منه؟ هل يجب أن يعنى التكيف الهيكلى تحطيم الطبقة العاملة الأفريقية؟

وفى الختام ،نقدم عناصر قضية بديلة، نأخذ نقطة بدايتها من مطامح العمال والقيادة التى قدموها فى استراتيجيات إعادة البناء الوطنى على أسس أكثر اتساعا. إن نقدنا للبرنامج السياسى القمعى هو الذى يكشف عن سياسات الأزمة لأغلب الحكومات الأفريقية. وإننا نحاجج بأن مقدرة الدولة على القيام بإصلاحات اجتماعية واقتصادية تعتمد على مقدرتها على الاتفاق مع القوى الموجودة فى الساحة . وبالتالى إن المحاولات بواسطة الحكومات لتجاوز وإبعاد أو تجاهل معارضة العمال، كما أوضحت الحالة النيجيرية، هى مهزومة ذاتيا؛ إن المأزق يتوطد فحسب. علاوة على ذلك، تستخف الحكومات ومؤيديها بقدرات منظمات العمال على تقديم القيادة والسند لتحالفات واسعة لقوى اجتماعية شعبية. ولأنه بسبب مقدرتهم فى هذا الشأن ، وليس لأنهم يدافعون عن مصالح أقلية ذات امتيازات وراسخة، فإن العمال فى وضع يؤهلهم على "تعويق" التكيف الهيكلى.

إن العمال بدون شك يبحثون عن مصالحهم الذاتية، ولكنهم فى الدفاع عن مصالحهم كمكتسبى أجور ملزمين، وكما أوضحت التجربة النيجيرية، بالدخول فى تحالفات واسعة من أجل تجنب محاولات الدولة لعزلهم والسيطرة عليهم وقمعهم. وصحيح أيضا أن الطبقة العاملة الأفريقية صغيرة العدد وقد تضاءلت أكثر نتيجة الأزمة. ورغم ذلك ، فإن العمال مهمون سياسيا كشريحة شعبية لديها تجربة تنظيمية متقدمة جدا. وفى حين أن الطبقة العاملة النيجيرية، ولأسباب بديهية، أكبر من الطبقات العاملة فى الأقطار الأفريقية الأخرى، فإن التجارب فى أماكن أخرى، مثلا فى بوركينافاسو، توضح أن المقدرة السياسية للطبقة العاملة ليست ببساطة موضوع حجم اقتصاد بأجر.

وتكشف منظمات الطبقة العاملة، أثناء سعيها لمصالحها الخاصة، عن المظالم الشعبية العريضة، حضرية وريفية. وهذا يثبته بوضوح التأثير الشعبى الذى انتظم خلف عمال نيجيريا فى معركتهم ضد سحب دعم البترول. ويشكل دفاعهم عن الأجر جزءا من الاستراتيجيات المعقدة للحياة الأسرية والتى تصل إلى عمق الاقتصاد الفلاحى. وبالمثل تضع الجهود لحماية الحقوق النقابية الأساسية العمال، كما رأينا، فى أوسع تحالفات القوى الاجتماعية، والتى تشمل منظمات الطلبة، والمعلمين، والمحامين، والصحفيين، والمهنيين الآخرين ذوى المصلحة العامة فى البقاء والاستقلالية التنظيمية فى وجه ماتفرضه الدولة. والعمال كجزء من مثل هذه

التحالفات الواسعة يقدمون بديلا لمشروع القمع السياسى العابر للأوطان لإعادة الهيكلة الذى يهيمن حاليا على الساحة الأفريقية.

وتستخدم الحكومات تكتيكات مختلفة والقمع الصريح واحد منها فقط. وتشير التجربة النيجيرية أيضا إلى مجهودات الانتقاء والتهميش. ويتخذ العمال فى العديد من الحالات مواقف "غير منطقية" ببساطة لأن الدولة ترفض محاورتهم. و"التعويق" هو أيضا استراتيجية لإجبار الحكومات والمخدمين على الحضور إلى طاولة المفاوضات. ولكن صراع المصلحة عميق، وبالتالى، فإن إيجاد "الحلول" ليس ببساطة موضوع مجادلة وإنما هو معرفة قوة الطرف المضاد والقيود التى يضعها ميزان القوى.

إن فشل الدولة فى معرفة حدود قوتها هو سبب رئيسى للمأزق الذى يميز "إدارة الأزمة" فى أغلب أفريقيا (وفى أماكن أخرى!). ويميل التدخل الأجنبى لمفاقمة هذا المأزق، بدعم وحماية الأنظمة من الضغوط السياسية الشعبية. وحيث تنجح مؤقتا فى تغير ميزان القوى لمصلحة التحالفات الحاكمة، فإن مثل هذه التدخلات فى ذات الوقت تقوض عملية التسوية لكسر هذا المأزق.

هل هناك بديل خاص بالطبقة العاملة:

العمال غير ملزمين بتقديم برنامج تكيف هيكلى "بديل" . من حقهم الدفاع عما يرونه فى صالحهم، وحتى يتم إقناعهم بأن ماقدم لهم هو أفضل ما يمكن أن يحصلوا عليه فى ظل ظروف قاسية. إن لديهم مصلحة كأى طبقة أخرى فى الانتعاش والتنمية السريعة للاقتصاد ، ولكنهم مهتمون أيضا مثل الآخرين بأن لا يأتى الطريق إلى هذا الانتعاش من خلال تحطيم وسائل وجودهم. إن واجب الدولة وشركائها عبر الوطنيين أن يقنعوا العمال، بأن مصالحهم قد أخذت فى الاعتبار، وإلا فإن الدولة، وليس العمال، هى المسئولة عن أى مأزق ينبثق من استخدام أى قوة يمكن أن يحشدوها فى الدفاع الذاتى. والدولة ، وليس العمال، هى التى لديها الموارد للبحث عن البدائل: لديها الوزارات والبنوك المركزية والإحصاءات والمهنيين والمستشارين الأجانب والأموال والأسلحة. وبالنسبة للعمال فإن حماية أنفسهم ليست أنانية ولا عدم مسئولية. إنهم يؤكدون قوتهم التفاوضية، فى وجه مصادر الدولة القمعية والفكرية الكاسحة.

ويشير "التعويق" إلى شيئين: "نحن غير مقتنعين" و"نحن لم نهزم".

إن محاولات الاعتراض على شرعية المقاومة الشعبية للتكيف الهيكلى، بالعودة إلى "الفشل فى تقديم بديل" يجب أن تكشف أسبابها: هى محاولات تعزيز الخضوع عن طريق الحرب النفسية. وهذا يؤدى أيضا إلى الاتهام بالأنانية وعدم المسئولية. هذا مايقال، رغم ذلك، توضح التجربة النيجيرية أن العمال كانوا حساسين تجاه الحاجة لتقديم بدائل لسياسات الأزمة الحكومية ، وعلى الأقل كجزء من محاولة خلق تحالفات.

ففى ١٩٨٥، أعد كونجرس عمال نيجيريا برنامج أزمة بديل، "من أجل الانتعاش الوطنى" وكان برنامجا توسعيا. يجب حماية وتوسيع التوظيف لتجنب تبديد الموارد البشرية، وتحفيز الطلب والنمو العام. ويجب أن يأتى التمويل من تخفيض التكاليف فى العقود المتضخمة، وتخفيض نفقات الدفاع والفساد، وفرض الضرائب على الأغنياء ، ومنع التهرب الضريبى. يجب تسريع الاستثمار الصناعى، خاصة فى قطاع السلع الرأسمالية. ويجب تخصيص الموارد بالعملة الأجنبية بطريقة تؤكد الاستخدام الكفء للطاقات الصناعية الموجودة. ويجب إعطاء الأولوية للمواد الخام ومدخلات الإنتاج الصناعية الأخرى على الاستهلاك البذخى. ويجب على المستثمرين الأجانب أن ينتظروا فى تحويل الأرباح حتى يأخذ الانتعاش الصناعى مساره. ويجب إعادة استيعاب العمال المسرحين ورفع تجميد الأجور، ويجب وضع سقف ٢٠٪ من عوائد الصادرات لتسديد مدفوعات الديون الأجنبية، ويجب أن تأخذ الدولة، وليس الخصخصة، القيادة فى توسيع الأنشطة الإنتاجية. ويجب فى الزراعة أن تهجر المشروعات التنموية الكبيرة للدولة لمصلحة التركيز على المزارع الفلاحية الصغيرة والتعاونيات.

هل هذا بديل واقعى للتكيف الهيكلى الرسمى؟ الواقعية فى هذا الإطار بالطبع موضوع سياسى كما هى موضوع اقتصادى. يمكننا أن نحاجج بأن كونجرس عمال نيجيريا فى هذه النقطة ليس فى وضع يمكنه من أن يتحدى سياسيا تحالف القوى الطبقية، المحلية، والغير وطنية، والتى ترى أن واجبها الأساسى هو "إعادة بناء الأهلية الأئتمانية العالمية لنيجيريا "والذين بالنسبة لهم أغلب مواقف كونجرس عمال نيجيريا غير مرغوب فيها. ويمكن أيضا أن تصبح بعض مقترحات الواقعية الاقتصادية موضع تساؤل. رغم ذلك، لا يمكن رفض برنامج كونجرس عمال نيجيريا ببساطة فيما يتعلق بالتوجه الاستيراتيجى طويل الأمد، سواء على أرضيات سياسية أو اقتصادية ويمثل وجهات نظر ذات تأييد قوى ليس فقط من قادة

العمال، وإنما من مجموعة واسعة من المفكرين والمهنيين والتكنوقراط، وفي نفس الوقت يعبر عن مطامح كاسبى الأجر والعاطلين وتاركى المدارس، وعلى الأرجح، عدد كبير من آبائهم وأقربائهم الفلاحين أيضا.

إننا لا ندخل، عند هذه النقطة، فى أى مناقشات جوهرية حول مثل هذا البديل،أى برنامج الطبقة العاملة لمواجهة الأزمة فى أفريقيا، وإنما نؤكد حقيقة موجودة فحسب، وإنها تمثل قوى اجتماعية هامة، وبالتالى، تحتاج إلى أن تؤخذ بجدية.

من الذى يتحدث وعمن؟

ولكن ماذا عن أن القادة العمال يستغلون ويخدعون ويسيئون تمثيل العمال؟ وماذا عن استغلال العمال للفلاحين؟ وماذا عن "ارستقراطية العمال" و"الانحياز الحضرى"؟ ألم تقدم قضية بسبب رفض مثل هذه البدائل باعتبارها أنانية وغير مسئولة؟ أليس حلفاء العمال المذكورين أعلاه هم نفس سكان المدن والصفوة المستفيدون من التشوهات المستمرة للاقتصاديات الأفريقية وعلى حساب الفلاحين الفقراء؟

دعنا نؤكد أولا وجود مثل هذه التشوهات والتناقضات. أغلب القادة العمال يتمتعون بامتيازات ويعتبرون من الصفوة ويحتلون مناصبهم بتفويض ديمقراطى مشكوك فيه. وهناك أيضا صراعات مصالح حقيقية بين الفلاحين والعمال حول الأسعار وحول تخصيص الموارد العامة. ولا يمكن فى هذا الجانب توقع أن يتحدث العمال عن الفلاحين والعكس صحيح.

لقد عانى الفلاحون فى أفريقيا من الظلم. إنهم مقهورون يتم تجاهل مصالحهم. .لكن العمال مثلهم أيضا: فالأعداد الضخمة من العمال الأفارقة يعيشون وجودا بائسا فى بيئات حضرية فقيرة وغير صحية. وأغلبهم غير قادرين على الحياة بأجورهم فقط، وأغلبهم عاطلون وغير آمنين. وفقط تنعم الأقلية القادرة بزيادة مستمرة فى مكاسبها الحقيقية: وفقط استطاعت أقلية منهم التسلق إلى الطبقات الوسطى أو فى مجال الأعمال: وأيضا كما فعل بعض الفلاحين .

إن فكرة أن العمال يستغلون الفلاحين وأن المناطق الحضرية تستغل المناطق الريفية إنما

تغطى أساسا على وجود الاختلافات فى الوجود الاجتماعى داخل كل من الطرفين. إنها تشوه أنماط الاستغلال والتراكم الذى يميز اقتصاديات مابعد الاستعمار. فليس العمال والفلاحون أغبياء: يمكنهم بسهولة تحديد المستفيدين من التنمية فى مابعد الاستعمار. وآثار الثراء والممتلكات التى يمتلكها الأغنياء وأصدقاؤهم الأجانب باقية ليراها الجميع.

ربما حقق بعض القادة العماليين أرباحا كبيرة من وظائفهم النقابية. ولكن القليل يمكن أن يذكر عن ثرائهم الشخصى عند البحث عن تقييم مقدرتهم فى التعبير عن قضية العمال. وهم كقادة للعمال فانهم عرضة لقوى متناقضة بما فيها الانتقاء بواسطة الدولة والادارة. ولكن تأتى أيضا الضغوط من القاعدة، التى هى فى ظروف أفريقيا اليوم أقوى من أى وقت مضى. ويعمل القادة العمال، فى نيجيريا، فى إطار تنافسى هو الذى يوسع من مدى مثل هذه الضغوط الشعبية.

ربما لا تتطابق الطبقة العاملة الأفريقية مع النموذج الكامل الذى تطرحه الأفكارعن طبقة عاملة صناعية . وإن نمط تكاملها فى اقتصاد سلعى صغير واسع، ربما عزز من مقدرتها على التعبير بدلا من أن يعمل على إضعافها، عن مصالح ومظالم شعبية واسعة. فقد ولد التاريخ الطويل لنضالات النقابات بالإضافة إلى ارتباطها فى النضالات الوطنية والشعبية الواسعة، فى نفس الوقت، تجربة وهوية جماعية على مستوى التنظيم الطبقى.

لقد قدم قادة العمال النيجيريين برنامج طبقة عاملة للانتعاش الوطنى. هل لديهم الحق فى التحدث إلى الأمة؟ ومن له هذا الحق؟ السياسيين الذين حطموها؟ الجنرالات الذين اغتصبوا السلطة؟ عندما يرفض جنرالات / رؤساء اليوم حقوق القادة العماليين فى التحدث من أجل "الأغلبية الريفية المسالمة" فإننا نتذكر البيانات الرسمية للحكام العامين الاستعماريين بالأمس. فى العشرينات، سخر الحاكم كليفورد من الوطنيين المتعلمين "الجتلمين" الذين أدعو تمثيل المصالح النيجيرية؛ وقال من هم حتى يجرؤوا علي التحدث نيابة عن الجماهير الفلاحية النيجيرية؟ ولكن من هو؟ ومن يمثل؟

إننا نرى أن حالة نيجيريا تثبت أن للعمال الأفارقة قضية قوية. وإن لهم أكثر من غيرهم من العاملين على الساحة السياسية الحق فى أن يدعوا تمثيل المصالح الشعبية العريضة.

لقد أقحمت الطبقات الحاكمة المحلية والعالمية أفريقيا مابعد الاستعمار فى أزمة قومية بمستوى لا مثيل له. تعمل المؤسسات الجنينية للدولة العابرة للأوطان فى تجارب "ادارة الأزمة" و"التحرير" وبمعرفة ضئيلة- عن كيفية العمل فى بيئات سياسية واجتماعية واقتصادية لا يتوفر عنها القدر الكافى من الفهم. ربما تكون بعض التدخلات اقتصاديا مجدية ومنطقية؛ والبعض الأخر يفضى إلى دمار للموارد الضئيلة ويتسبب فى عدم استقرار أعمق، كما فى الحالة المدمرة الراهنة لبيع العملات الأجنبية فى نيجيريا. ويجب أن لا يكون مدهشا أن ثقة الأفارقة ضئيلة جدا فى إدارة الأزمة هذه أو وكلاء الطبقة الذين يروجون لها.

وتستحق معارضة العمال للتكيف الهيكلى أن تؤخذ بجدية، إلى درجة أن الدول الأفريقية تختار الاستجابة لها بالقمع. وقد أصبح هذا هو البرنامج السياسى للتكيف الهيكلى الليبرالى(٤٠). ولقد حاججنا بأن هذا معاد للإنتاجية حتى فى إطار المحددات الضيقة للبرنامج الاقتصادى كما تبدو . ويجب الإقرار بالقوى الموجودة فى الساحة. حتى وإن كانوا أضعف من أن يفرضوا برنامجهم الذاتى، فإنهم ربما يكونوا أقوياء بما فيه الكفاية لإعاقة برنامج الدولة.

نختتم بالمجادلة من أجل برنامج سياسى بديل يرفض قمع وهيمنة الدولة. ويمكن للقضية من البداية أن تناقش فى إطار عملية تكوين الدولة. وعادة مايقال أن الدولة فى أفريقيا قمعية لأنها أضعف من أن تعامل المعارضة بشكل أكثر لطفا. وقد حذر بيتر لويد (٤١) من أن الحكومات واهنة وأنه " ربما تقود الإضرابات والعنف الجماهيرى مباشرة إلى انهيارها- وهى نتيجة ربما لا يقصدها الفقراء". إن التحذير الضمنى هو: لا تهزوا المركب أو فلا تلوموا إلا انفسكم. لقد فسر قمع أو انتقاء النقابات بالرجوع إلى وهن الدولة. والدولة بالكاد تحتمل معارضة من مثل هذه الجماعة، خاصة وأن النقابات قد برهنت على أنها أدوات سياسية قوية فى الماضى(٤٢).

دعنا نقلب هذه الحجة رأسا على عقب. وبالتحديد لأن الدولة بسبب ضعفها عليها أن تبحث عن أشكال أكثر تقدما للارتباط بالمصادر البديلة للسلطة فى المجتمع. وفى فهمنا للتجارب التاريخية فى أماكن أخرى، فإن ضغوط القوى الشعبية على الدولة من تحيز حاسمة

فى عملية تكوين الدولة، وتشمل تطور المقدرة على إدارة التناقضات الاجتماعية. إن الدولة يتم تشكيلها وتنظيمها من تحت[٤٣].

إن التحدى لبرنامج التكيف الهيكلى فى الوقت الحاضر ليس ببساطة استنباط معادلة جديدة براقة لتخصيص العملات الأجنبية، بمجرد فشل مجموعة التجارب الأولى. هنالك حاجة لمعالجة سياسية للتناقضات الاجتماعية التى تفاقمت بسبب الأزمة الاقتصادية وازدادت خطورة بالقمع السياسى لإدارة الأزمة. ولن يقود الترويج ببساطة لهذه السياسة أو تلك إلى حل مالم تتم معالجة الإطار السياسى فى نفس الوقت. وتواجه إدارة الأزمة بواسطة الدولة فجوة مصداقية مخيفة. وإذا كان يجب سد هذه الفجوة نهائيا، يجب أن تتعلم الحكومات الاستماع والنقاش أكثر وأن تقمع أقل.

وماذا عن الانتقاء (Cooptation) ؛ أليس هو بديلا للقمع كاستراتيجية لإدارة الأزمة السياسية؟ نعم: لقد حاولته الحكومات الأفريقية. وقد انتقلت الحكومة النيجيرية، كما أوضحنا، من واحد إلى الآخر، مجربة خلطات متعددة وفى خلاصة، يبدو، على الاقل فى الوقت الحاضر، أن الانتقاء قد فشل. لكن لم تحل التناقضات؛ والمأزق خطر وقابل للانفجار كما كان دائما.

لقد فشلت الدولة فى الانتقاء الفعال للقادة العماليين النيجيريين. ولكن حتى عندما كانت ناجحة، فإن مثل هذه الاستراتيجية على الأرجح معادية للإنتاجية. فالانتقاء يضعف مقدرة القادة العماليين على تقديم قيادة. إنها تجردها من أى مصداقية شعبية يمكنها ادعائها ويجعلها لافائدة منها لأى غرض فى إدارة أزمة سياسية حقيقية. ومن هذا المنظور، يمكن المجادلة بأن المحافظة على استقلالية النقابات تصبح فى مصلحة الدولة. وهنالك علامات على الأقل أن بعض اعضاء الطبقة الحاكمة النيجيرية يقدرون ذلك، حتى إذا كانت الانعكاسات القمعية مازالت سائدة.

هل هنالك خيار ديمقراطى للبرنامج السياسى القمعى السائد للتكيف الهيكلى؟ يدعى الحكام العسكريون الحاليون، فى نيجيريا، أنهم مشغولون فى قيادة سفينة الدولة إلي الحكم المدنى، والديمقراطية فى ١٩٩٢. ويدعون أن التكيف الهيكلى والعودة إلى الحكم المدنى هما وجهان لنفس برنامج الانتقال. ولدى كلا الوجهين سمات تأثيرية وقمعية قبيحة. قد بحث

العمال النيجيريون بلا لجاح فى التأثير على عملية الانتقال السياسية. مثلا، من خلال الدفاع عن حقهم فى تكوين حزب عمال ، فى وجه إلتزام الدولة بفرض نظام حزبين من صنعها الخاص.

مهما كانت الأمانى والشكوك التى ربما علقت على عام ١٩٩٢، فإن التحدى الديمقراطى ليس حول المستقبل؛ فالدولة هنا والآن. وطالما يساق قادة العمال إلى الاعتقال، وتحرم النقابات، ويعامل العمال المتظاهرون بوحشية، باسم التكيف الهيكلى، وبمساندة مجموعة مخيفة من القوانين العمالية القمعية، فإن الأجندة الديمقراطية للعمال واضحة[٤٤]. وينضال العمال من أجل الحق فى أن تصبح لديهم متطلباتهم الخاصة، وأن يعبروا عن وجهات نظرهم ، وأن يكونوا فى حماية من وحشية الدولة. إن معارضة العمال لسياسات الأزمة للدول الأفريقية ومسانديها الأجانب هى جزء من النضال من أجل مثل هذه الحقوق الديمقراطية.

ومن المهم رؤية هذا الرابط المباشر بين مطالب العمال السياسية والاقتصادية. فقد بدأنا بسؤال عن لماذا تكون زيادة طفيفة فى سعر البترول فى نيجيريا فى إبريل ١٩٨٨ مفجرة لحركة إضراب على المستوى الوطنى ومظاهرات شعبية. أليست دليلا كافيا على عدم مسئولية معارضة العمال؟ لقد أوضحنا لماذا أصبح موضوع أسعار البترول رمزا للمقاومة، وإلى أبعد من حفنة الكوبوهات التى أضيفت إلى السعر فى ذلك الوقت المعين. إن الموضوع المباشر للرهان هو أسعار البترول، ولكن لفهم المعنى العميق للمعارضة نحتاج لتذكر عملية إبعاد قيادة كونجرس عمال نيجيريا التى سبقت ذلك. فقد كان العمال يؤكدون على التطلعات الديمقراطية للجماهير.

الهوامش والمراجع

١- Analy 3: 1, 1988; Newsnatch 2 May 1988; West Africa, 25 April anb 2 May

٢- West Africa , 28 December 1987.

٣- المرجع السابق.

٤- West Africa , 11 January 1988.

٥- المرجع السابق March and 25 April 198

٦- المرجع السابق 7 March 1988; Newswatch 14 March 1988; NIC 1988.

٧- West Africa , 2May 1988.

٨- Ejiofoh, 1988.

٩- بنيت القضية الاقتصادية ضد العمال أساسا من وثائق وتقارير البنك الدولى بما فيها تقرير بيرج (البنك الدولى ١٩٨١) والبنك الدولى ١٩٨٣، ١٩٨٤ و١٩٨٦.. ويمكن استخلاص العديد من النقاط (ليس كلها) من القسم الخاص بـ"برنامج التكيف" فى تقرير ١٩٨٦.

١٠- World Bank 1986, p. 21.

١١- لقد نوقشت الأبعاد السياسية لحالة ...التحيز الحضرى" بقوة فى Bates 1981 ووثائق البنك الدولى أقل وضوحا فى هذا الشأن، على الرغم من أن عمل Bates ينظر إليه باعتباره يقدم تأييدا لموقف البنك الدولى (Cf. Bienefeld 1981). أخذت القضية السياسة ضد العمال كما موضحة هنا أساسا من استجابات الحكومات النيجيرية لمطالب العمال.

١٢- بالنسبة للمراجع حول المجادلات حول سياسات التكيف الهيكلى وأسسها النظرية والواقعية انظر: Cor- nia, Jlly and Stewart; 1988 Havnevik 1987; ويعالج بالحديد Jolly & Stewart. 1987, IDS Bulletin 1988, Havnevi بالتحديد يعالج God frey 1986 Mkandawire, موضوعات العمال والتوظيف.

١٣- Olson, 1982.

١٤- Ubeka, 1983, pp. 192-3.

١٥- Hashim, 1987; Damachi, Seibel and Trachtman, 1979.

١٦- Waterman , 1975 and 1983.

١٧- انظر Lioydm 1982.

١٨- World Bank, 1983a.

١٩- NEC, 1983.

٢٠- CBN, 1983.

٢١- World Bank, 1983a, p.4.

٢٢- NIC, 1987.

٢٣- MAN. 1987.

٢٤- Otobo, 1986.

٢٥- 1974 Cohen.

٢٦- Andrae and Beckman, 1991; Bangura, 1987c.

٢٧- Bangura, 1987a.

٢٨- Aremu, 1987.

٢٩- Andrae and Beckman, 1991.

٣٠- Bangura, 1987b.

٣١- Bangura, 1987a.

٣٢- Bangura, 1987a.

٣٣- Bangura, 1987b.

٣٤- Bangura, 1987a.

٣٥- مقابلة اجريت مع A. Oshiomhole, 7. ٧ فبراير ١٩٨٦.

٣٦- Bangura, 1987a.

٣٧- NIC, 1988.

٣٨- MAN, 1987.

٣٩- Buhari, 1984.

٤٠- Ibrahim, 1986; Mustapha, 1988.

٤١- Lioyd, 1982, p. 22.

٤٢- Hashim , 1987, p.2.

٤٣- Beckman, 1988a, 1988b.

٤٤- Bangura, 1989b.

إدوار ج. أماديو
جوس ماركيو كامارجو

٩ - البرازيل: الأزمة الاقتصادية والنقابات والانتقال إلى الديمقراطية

مقدمة

لقد اتسم التاريخ البرازيلى بتناوب الأنظمة السياسية الديمقراطية والشمولية. وقد سادت الحكومات الشعبية والديمقراطية المسرح السياسى فى الخمسينيات وحتى ١٩٦٤. ثم جاء الانقلاب العسكرى بعد ذلك منشئاً نظاما عسكريا شموليا ظل فى السلطة حتى ١٩٨٤. ورغم ذلك، وحتى فى ظل الحكم العسكرى، فإن تغيرات ملحوظة فى الجو السياسى قد أصبحت ملموسة. وقد بدأت حركة تدريجية للانفتاح السياسى فى ١٩٧٤، وأدى النشاط الإضرابى، فى ٧٨-١٩٧٩، إلى انبثاق حركة عمالية نشطة. واليوم ، فإن قادة اثنين من الاتحادات الكونفيدرالية (كت وكجت Cut & Cgt) هما أهم فاعلين اجتماعيين فى الانتقال التدريجى إلى الديمقراطية والذى يجرى حاليا فى البرازيل.

ظل دور العمال المنظمين يتنامى على المستوى الوطنى قبل ١٩٦٤، ولكن ونسبه لإنحياز النظام العسكرى المعادى للعمال، فقد أصبح دور العمال غير مهم فى الخمسة عشر عاما التالية. وقد جرت محاولات خلال تلك الفترة لإضعاف الحركة العمالية: فقد قمعت النقابات، واعتقل القادة النقابيون والعمال. واستخدمت حجج مختلفة عديدة لتبرير سلوك الحكومة المعادى للعمال، منها حجة التكنوقراط أن النقابات مسئولة عن غياب المرونة فى سوق العمل،

وإلى الجدل الإيديولوجى بأن الحركة العمالية يسيطر عليها الشيوعيون، ويجب النظر إليها باعتبارها تهديدا للأمن الوطنى وللديمقراطية.

وعاد بروز الحركة العمالية، فى الثمانينيات، بعد هذه الفترة القمعية، وبدأت فى الانتعاش من حطام هياكل ونظم النقابات، وتعيد دور العمال المنظمين فى المجتمع والسياسة. وتلعب الدمقرطة دورا حاسما فى هذه العملية حيث تعيد الأحزاب العمالية والنقابات بناء مواقفها على مختلف الأصعدة فى المجالات السياسية والاجتماعية. وستؤثر هذه التغيرات فى علاقات رأس المال - العمل وبالمقابل على مستقبل الأداء الاقتصادى الكلى البرازيلى.

ويتم الانتقال إلي الديمقراطية فى فترة الأزمة الاقتصادية ذات التأثيرات الموثقة جيدا: مابين ٨١ و١٩٨٤ فقد كان هناك انكماش هام فى معدلات نمو الإنتاج والتوظيف والأجور الحقيقية؛ وزيادة فى مساهمة الشريحة غير الرسمية فى سوق العمل؛ وأزمة مالية، ترجمت فى تقليص مقدرة الدولة على تعزيز النمو وإمدادات السلع الاجتماعية. وقد كانت محاولة خلق فوائض تجارية من خلال تخفيضات العملة المحلية ومقاومة النقابات لتخفيض نصيبهم من الأجور، أسباب هامة فى العملية التضخمية فى البرازيل.

ويجب أن لا يساء تقدير أهمية الأنشطة العمالية فى إنجاح أى إستراتيجية اقتصادية. وقد فشلت المحاولات المتكررة لتقليص معدل التضخم، فى الثلاث سنوات الأخيرة، بمثل هذه الاستراتيجيات "المبتدعة" Heterodox كتجميد الأسعار والأجور. لم تشارك فى الخطتين الأولتين (١٩٨٦، ١٩٨٧) كونفدراليات العمال. ولكن مؤخراً، يبدو أن الحكومة قد صارت مهتمة بمشاركة كونفيدراليات العمال فى النقاشات حول إعداد السياسات الاقتصادية، وهذا يحدث لأول مرة خلال ٢٥ عاما. ومع ذلك ، كانت النتائج هزيلة، بسبب انعدام مصداقية الحكومة وغياب تقاليد التفاوض بين الصفوة الاقتصادية والسياسية والمجموعات الأخرى فى المجتمع البرازيلى؛ فقد فشلت، فى ١٩٨٨، محاولة إنشاء "حلف اجتماعى" بين العمال والرأسماليين والحكومة، ودعيت النقابات للتفاوض ، فى يناير ١٩٨٩، حول سياسة أجور جديدة، وكانت النتائج محزنة.

يبحث هذا الفصل ثلاثة جوانب،عملية الانتقال الراهنة إلى الديمقراطية والأزمة الاجتماعية والاقتصادية فى البرازيل. كما سيقدم فى الصفحات التالية أولا مراجعة للأداء الاقتصادى

البرازيلى منذ الهزة البترولية الأولى. بعدها سيتم بحث تدهور توزيع الدخل فى العقدين الأخيرين والذى ميز النموذج البرازيلى "الاستثنائى". بعد ذلك سنبحث إعادة انبثاق الحركة العمالية فى الثمانينيات، ومن ثم الأزمة المالية وتقلص مقدرة الدولة على الادخار والاستثمار وأخيرا نقدم خاتمة.

القيود الخارجية والصراع التوزيعى والتكيف:

من المهم جدا معرفة العلاقة بين القيود الخارجية والصراعات التوزيعية الداخلية لفهم أداء الاقتصاد البرازيلى منذ ١٩٧٥. قادت الظروف العالمية المواتية، خلال الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٣، ومتزامنة مع قمع النظام الشمولى للصراع التوزيعى إلى توسع سريع فى الاقتصاد البرازيلى. وتغيرت الظروف بعد ١٩٧٤، وبصورة هائلة مع الهزة فى أسعار النفط عامى ٧٣ و١٩٧٩، وهزة معدل سعر الفائدة، والانتقال إلي الديمقراطية، والتى هيئت الظروف لإعادة انبثاق تعبئة العمال وبالتالى الصراع التوزيعى.

اعتمد ماسمى "بالمعجزة البرازيلية" ليس فقط على السياسة المصممة لتحفيز الإنتاج التصديرى، وإنما أيضا على تزايد المقدرة على الاستيراد ، والوصول إلى الأسواق المالية الدولية، وأداء اقتصادى قوى ومستمر لدول منظمة التعاون والتنمية الصناعية، والتى قدمت الأسواق للمنتجات البرازيلية. وقد ساهمت سياسات النظام العسكرى فى الأجور إلى تنافسية المنتجات البرازيلية؛ وقلص قمع النقابات العمالية قوتها التأثيرية على تعديل الأجر الأسمى، واستطاعت الحكومة فرض قيد أجور إجبارى، الأمر الذى أدى إلى تخفيض الأجر الفعلى مقوما بالدولار.

تغيرت الحالة بدرامية مع هزة سعر البترول الأولى. وبين ١٩٧٣/١٩٧٤ تزايدت النفقات على واردات البترول بحوالى ٣٠٠٪، حيث ارتفعت من ١٢٪ إلى ٢٣٪ من جملة الواردات. وكان العجز التجارى فى ١٩٧٤ حوالى ٤٫٦٧٣ مليون دولار؛ وفى تلك السنة كان على البرازيل أن تستدين ٦٫٢٥٤ مليون دولار لمقابلة مستلزمات ميزان المدفوعات.

إن لدى الأقطار التى واجهت هزة العرض Supply Shock هذه بديلين. إستراتيجية "الاختيار الصعب" والتى اتبعتها أغلب الأقطار، وهى تقليص الطلب الداخلى الكلى والأجر

الفعلى مقوما بالدولار فى محاولة لتحفيز الصادرات. وتتضمن هذه الإستراتيجية بالضرورة، وعلى الأقل فى المدى القصير، تخفيض الاستثمار - والذى ينتج آثار هيكلية ضارة- زيادة فى معدلات البطالة والطاقات العاطلة- ذات تكاليف اجتماعية بديهية .

والخيار الثانى، والذى اتبعته البرازيل ، هو تطوير برنامج استثمارى موجه إلى قطاعات السلع الرأسمالية والوسيطة. والفكرة وراء هذه الاستراتيجية هى الترويج للمرحلة الأخيرة فى عملية إحلال الواردات وتخفيض الاعتماد علي الواردات. وتمول هذه الاستثمارات الضرورية من الأموال المقترضة من الخارج.

لقد كان البديل البرازيلى، وإلى حدما ، نتاج ظرف سياسى محلى. فقد خسر الحزب الرسمى الانتخابات فى عام ١٩٧٤ ، وبالتالى تحطمت شرعية الحكومة العسكرية. إن محاولة الحفاظ على مسار معدلات النمو العالية هى محاولة لاستعادة المصداقية والاحتفاظ بالسيطرة العسكرية على العملية الديمقراطية. وستجعل التكاليف الاجتماعية المترافقة مع استراتيجية "الخيار الصعب" إعادة الديمقراطية أكثر صعوبة، والتى بدأت فى عهد إدارة جيزيل فى ١٩٧٤.

يمكن النظر إذن إلى عام ١٩٧٤ علي أنه بداية لعمليتين متزامنتين، هما اللتان ستشكلان معا العناصر المركزية للأزمة فى الثمانينيات، وبالتحديد نمو المديونية الخارجية والانفتاح السياسى الذى أدى إلى صعود الحركات العمالية فى ٧٨-١٩٧٩. قادت محاولة تكييف الاقتصاد البرازيلى مع أزمة المديونية من خلال تحول فى التوزيع الوظيفى للدخل وفى مصلحة الأرباح فى القطاعات التجارية، وفى إطار حركة عمالية نقابية نشطة وشديدة المركزية ومقاومة العمال لأى تخفيضات فى أجورهم، إلى فترات متواترة من تسريع التضخم.

وفى عام ١٩٧٩ وبعد الهزة البترولية الثانية والزيادة فى ديون البرازيل بسبب إستراتيجية النمو التى اتبعتها - من ٧٥٤٦ مليون دولار فى ١٩٧٣ إلى ٣٨٫٢٤٧ مليون دولار- تبدو إستراتيجية الخيار الصعب حتمية . وقد أجريت عدة محاولات لاستقرار الاقتصاد: خفضت العملة المحلية بـ٣٠٪، واختارت الحكومة فى ١٩٨١ سياسة مالية ونقدية انكماشية، تخفيض سريع لقيمة العملة، وإدخال امتيازات لتحفيز الصادرات ، وفرض قيود كمية على الواردات . وتدهور الدخل المحلى الإجمالى بـ ٣٫١٪ فى ١٩٨١، ولكن هناك تحسنا كبيرا فى موقف ميزان المدفوعات.

وفى نفس الوقت ، لم تستطع الحكومة تحقيق التخفيض المرغوب فيه فى تكلفة العمالة. واستجابة لحركة الإضرابات فى ١٩٧٨- ١٩٧٩ فقد كيفت الأجور بسرعة أكبر مع تغيرات السعر، وتسارع معدل التضخم فى ٨٠-١٩٨١. وعندما صدر القرار المكسيكى بتأجيل سداد الديون المستحقة، فى ١٩٨٢، توقف تدفق الأموال الجديدة إلى القطر ، وارتفعت تكلفة العمالة مقومة بالدولار بمعدل ٢٢٪، وتدهورت الصادرات بـ١٣٪، وفى حين تدهورت الواردات بـ١٢٪ نتيجة للكساد المحلى.

وتميز عام ١٩٨٣ بموجة جديدة من الكساد وتخفيض الكروزيرو بـ ٣٠٪ فى المقابل الدولار . فى هذا الوقت لم تستطع الأجور مجاراة معدل التضخم: لقد صحح المستوى العالى للبطالة نمو الحركة النقابية. وتدهورت تكلفة العمالة بصورة ملحوظة حتى أواسط ١٩٨٤[٢]. وأدى نمو الصادرات إلى إنخفاض الواردات الناتجة عن الكساد ب٢١٪ وتخفيض قيمة العملة ، إلى فائض تجارى فى حدود ٥٠٠ر٦ مليون دولار.

وفى ١٩٨٤، ارتفعت الصادرات بنسبة ٢٣٪، مع انتعاش اقتصاد الولايات المتحدة، وتدهورت الواردات بنسبة ١٠٪، وفاق الفائض التجارى ٠٠٠ر١٣ مليون دولار، وارتفع الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٥ر٧٪. كما نما الناتج المحلى الإجمالى فى ١٩٨٥ بمعدل ٤ر٨٪ وتدهورت الواردات بنسبة ٥ر٥٪.

أدت إستراتيجية النمو- المعتمد على- الدين وتعميق عملية بدائل الواردات إلى تخفيض هائل فى معامل الواردات وزيادة فى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى منسجم مع الميزان التجارى. فقد تدهور معامل الواردات من ٩٦ر١١ فى ١٩٧٤ إلى ١٤ر٧ فى ١٩٨٢، وإلى ٦٣ر٤ فى ١٩٨٧.

ولكن أدى نمط التراكم المتبع خلال النظام العسكرى،والحاجة إلى التكيف مع مشكلة الدين الخارجى خاصة بعد ١٩٧٩، إلى بروز ثلاثة مظاهر للأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة . أولا التوزيع غير المتكافئ بشدة للدخل، والذى ميز نمط التراكم البرازيلى "الاستثنائى". ثانيا الدرجة العالية من الصراع التوزيعى وعدم رضاء العمال، والتى أدت إلى موجة من تعبئة العمال خلال فترة الانتقال إلى الديمقراطية. ثالثا الأزمة المالية والتى منعت الدولة من تعزيز النمو واستعادة المعدلات العالية للاستثمار العام والخاص لفترة السبعينيات. سنناقش فى الصفحات التالية هذه الموضوعات على التوالى.

هنا سنجادل بأن النموذج البرازيلى كان "استثنائيا" بين ٨٤ و١٩٨٦، بمعنى أنه استثنى العمال- فى كلا القطاعين الرسمى وغير الرسمى للاقتصاد - من منافع التراكم. وتوحى التغيرات الجارية حاليا فى علاقات رأس المال - العمل فى البرازيل- وخاصة تزايد المشاركة السياسية - باحتمال أن يتغير النظام فى العقد القادم، ويصبح أكثر شمولا، على الأقل فيما يتعلق بالعمال الحضريين فى القطاع الرسمى. بمعنى أن النموذج البرازيلى ربما فى مرحلة انتقال إلى نموذج ستصبح فيه الأسواق الداخلية أكثر أهمية فى الاقتصاد، وسيصبح نمو الأجور عنصرا هاما فى تحديد مستوى الطلب الكلى.

وقد أدت نضالية العمال والنشاطات النقابية فى النصف الثانى من السبعينيات إلى تزايد الأجور الحقيقية ونمو نصيب العمال من الإنتاج، إلى جانب تدنى عدم المساواة فى الدخل. ورغم ذلك، فقد ولدت أزمة الثمانينيات، ومع معدلات التضخم المتسارعة وتزايد البطالة، مأزقا فى الصراع التوزيعى. ومع أن التزايد الدائم فى الأهمية السياسية والاجتماعية للحركة العمالية يوحى بأنه قد يصبح العمال فاعلا اجتماعيا هاما فى الميدان السياسى فى العقد القادم، فقد تدهورت الأجور الحقيقية، بالإضافة إلى نصيب الأجور من الإنتاج فى أغلب الثمانينيات. ومازالت هناك بالتالى، العديد من الشكوك حول الدور المستقبلى للعمال فى البرازيل.

وكما أشير سابقا ، أن النظام العسكرى أساسا معاد للعمال. وكانت المشاركة السياسية للعمال كمجموعة فى حدها الأدنى ، ولم يقتسم العمال العوائد الاقتصادية للفترة. من المهم أن نذكر أنه بين ١٩٦٧ و١٩٧٤ قد نما الاقتصاد البرازيلى بمعدل متوسط ١١٪، وفى الفترة التالية (٧٥-١٩٨١) فقد زاد بمعدل ٧٪، وأثناء ذلك فقد ساءت بشدة الأرقام حول توزيع الدخل للأكثر فقرا. وقد ارتفع معامل جينى من ٤٩٩ر٠ فى ١٩٦٠ إلى ٥٦٢ر٠ فى ١٩٧٠ وإلى ٥٨١ر٠ فى ١٩٨٠. وقد ارتفع معامل جينى فى الستينيات ٦٣ر١٢٪، وتدهور نصيب كل المجموعات فى داخل القطر فيما عدا أعلى ١٠٪. وارتفع نصيب المجموعة الأخيرة بحوالى ٥ر٢٠٪. وقد وصلت درجة تركز الدخل أعلى نقطة فى ١٩٧٢، عندما كان معامل جينى ٦٢٢ر٠.

وقد نما مستوى الإنتاج فى القطاع الصناعى وإنتاجية العمال باستمرار بين ١٩٦٦

و١٩٨٥، الأول بنسبة ٢٦٠٪ والأخيرة بنسبة ١٤٠٪ خلال هذه الفترة . وظل نصيب الأجور في قيمة الإنتاج في القطاع الصناعي تقريبا ثابتا بين ١٩٦٦ و١٩٧٥، بعد ذلك نما بنسبة ١٢٪ بين ٧٦و ١٩٧٩. وأدت أزمة الديون وتسريع التضخم إلى تدهور بنسبة ٣٠٪ من هذا النصيب بين ١٩٨٠ و١٩٨٥ وكانت النتيجة أنه في عام ١٩٨٣ كسب ٣٠٪ من العمال الحضريين تقريبا أقل من الحد الأدنى للأجر، وفي نفس الوقت تدهور الحد الأدنى نفسه بحوالي ١٥٪ تقريبا بين ١٩٦٦ و١٩٨٥. والظروف في القطاع الرسمي أحسن إلى حد ما عنها في القطاع غير الرسمي، والذي يشكل حوالي ٣٥٪ من قوة العمل وحيث يقدر أن ٧٥٪ من العمال يكسبون أقل من الحد الأدنى للأجر.

إجمالا، قد كان النموذج البرازيلي في الفترة ٦٤ إلى ١٩٧٤ في الأساس استثنائيا بمعنى أنه لم يحسن مستوى حياة الطبقة ككل. فبعد فترة من الزيادة في نصيب الأجور بعد ١٩٧٤، أدت أزمة الديون إلى تقليص في الأجور الحقيقية. رغم ذلك وفي هذه الفترة فقد نتج عن مقدرة العمال على النضال ضد تقليص الأجر الحقيقي وضع اقتصادي غير مستقر ومعدلات تضخم عالية (حوالي ١٠٠٠٪ في السنة في عام ١٩٨٨).

تعبئة العمال في الانتقال الديمقراطي:

قاد تقليص القمع ومع عدم رضاء العمال عن ظروفهم الاقتصادية وظروف عملهم بعد ١٩٧٤ إلى انفجار في النشاط النقابي، والذي توج في عام ١٩٧٨ في أول إضراب ضخم منذ ١٩٦٧ في سان باولو. إن هذا هو الجانب الهام الأول في عملية تسريع التضخم في الثمانينيات. أما الجانب الآخر فهو استجابة الحكومة لأزمة الدين، أي أنها محاولة تغيير الأسعار النسبية، وخاصة تقليص تكلفة العمالة مقومة بالدولار. ويبدو أن الصراع بين أهداف الحكومة وتلك الخاصة بالنقابات تضرب عميقا في جذور الأزمة الاقتصادية الراهنة.

إن استجابة النقابات لمحاولة الحكومة تقليص تكلفة العمالة هي أولا المطالبة بتغيير في معادلة تكييف الأجر حتى يصبح معتمدا على معدل التضخم السابق فقط، بدلا عن التقديرات الأقل عن معدل التضخم المستقبلي. وثانيا، كلما تزايد التضخم ، يطالب العمال بتزايد تقليص فترة تكييف الأجر. ونجح كلا الهدفين، فقد قلصت فترة تكييف الأجر في نوفمبر

١٩٧٩ إلى ستة أشهر بدلا عن عام، وعندما تسارع التضخم فى النصف الأول من عام ١٩٧٩ بمعدل سنوى ١٠٠٪، وتم إغفال التضخم المستقبلى كمحدد لتكييف الأجر.

وقد قاد تخفيض الكروزيرو إلى تقليص فى الأجور الحقيقية، وذلك عندما صححت البطالة الناتجة عن الكساد ارتفاع تعبئة العمال فى ١٩٨٣ وليس قبل ذلك. وبدأ الاقتصاد إلى جانب مستويات التوظيف فى الانتعاش فى يونيو ١٩٨٤، كما بدأ الدخل الحقيقى المتوسط لمكتسبى الأجور فى القطاع الصناعى فى النمو باطراد . ونمت الأجور ككل فى القطاع الرسمى بحوالى ٥ر٤٪ فى ١٩٨٤ وبـ ٨ر١٤٪ فى ١٩٨٥. وقد أصبحت سياسة الحكومة ، بسبب تعبئة العمال، فى تقييد الأجر غير فعالة فى تحديد الأجور الحقيقية فى البرازيل.

وفى فبراير ١٩٨٦ اختارت الحكومة تجميد الأسعار والإصلاح النقدى "خطة كروذادو"(٣). ويمكن النظر للخطة باعتبارها سياسة دخول غير قابلة للتفاوض، صممت بسرية ، اعتمدت على قبول اجتماعى ضخم. وقد كان ثمن القبول الاجتماعى هو وعد بإنهاء التضخم ، وزيادة ٨٪ فى الأجور ومما قلل من استياء العمال ، إنشاء ضمان بطالة لأول مرة فى البرازيل ، وسياسة طلب كلى ليبرالية، وتجميد الأسعارلفترة زمنية غير محدودة. وقد فشلت الخطة فى إيقاف التضخم. وفى ١٩٨٧ اتبعت خطة أخرى بنفس السمات وفشلت مرة ثانية. وعلى الجانب الآخر، وبرغم زخم الحركة العمالية، فقد زاد الأجر الحقيقى المتوسط بشكل ضئيل منذ ١٩٨٦.

إن الجديد فيما يتعلق بالعمال بوصفهم فاعلاً اجتماعيا فى البرازيل هو المشاركة النشطة لقادة النقابات فى النقاشات حول تخطيط السياسات الاقتصادية. وقد أصبح ماسمى "الحلف الاجتماعى" تدريجيا ممارسة، والذى فيه يناقش القادة العماليين والمخدمين والحكومة ليس فقط سياسة الأجر وإنما أيضا الجوانب الأخرى من السياسة الاقتصادية. وحتى الآن، النتائج محبطة، ولكن حقيقة أن هناك علاقات تفاوض مستمرة تدل على تغيير هام يجرى فى التكوين المؤسسى.

سيتم فيما يلى ، استكشاف التغيرات الراهنة فى البنية التنظيمية للنقابات وعلاقات رأس المال- العمل فى البرازيل بالتفصيل، بالإضافة إلى ارتفاع تعبئة العمال فى عقد الثمانينيات.

لقد تميز الانتقال إلى الديمقراطية بزيادة التعبئة بين السكان. وهذه تبدو نتيجة عدد من

سنوات القمع وبسبب نموذج اقتصادى مبنى على استبعاد العمال اقتصاديا وسياسيا. وقد علق هيرشمان Hirschman على عملية الانفتاح السياسى فى الارجنتين والبرازيل ، وقد أشار إلى التوترات الاجتماعية التى تبرز عموما خلال فترة الانتقال:

"عندما تأتى حكومة مدنية ديمقراطية إلى السلطة لأول مرة بعد سنوات طويلة من الحكم العسكرى القمعى، فإن الشئ العادى بالنسبة لمجموعات عديدة ونشطة حديثا فى المجتمع المدنى الذى أعيدت ولادته- وخاصة النقابات المحظورة لفترة طويلة- أن تجازف بمطالب ضخمة من أجل دخول عالية... وعلى الأرجح أن تنجم عن ذلك ضغوط تضخمية جديدة وفى موازين المدفوعات من أثر تلبية هذه المطالب.... برغم ذلك يمكن أن يصبح التضخم آلية هامة فى هذه الحالة: إنه يتيح للمجموعات الاجتماعية المنبثقة والتى يعاد انبثاقها حديثا بإبراز عضلاتها، مع التضخم الذى يعمل كقيمة أمان توفرها العناية الآلهية للضغوط الاجتماعية المتراكمة"(٤).

لم تكن نسبة القوة العاملة المنظمة فى نقابات فى البرازيل عالية أبدا- وقد قدرت بأنها حوالى ٢٢٪ فى الفترة قبل ١٩٧٨. ومع ذلك ، فإن هذه النسبة نمت بعد ١٩٧٨: بحوالى ٣٢٪ وسط العمال الحضريين، وبـ ٥٠٪ وسط العمال الريفيين. ويمكن قياس درجة استياء العمال ودرجة النزاع التوزيعى بأنشطة الإضراب بين ١٩٧٨ و١٩٨٦. ويوضح الجدول ٩/١ أنه ومنذ ١٩٧٨ فأن عدد الإضرابات قد ارتفع باستمرار ، وفيما عدا عامى ١٩٨٠ و١٩٨٢. وقد زادت بشدة فى ١٩٧٩، و١٩٨٣ و١٩٨٦. ومن الواضح جدا أن أهم المجموعات هم العمال الصناعيون وكاسبى الأجر من الطبقة الوسطى. ففى المجموعة الأولى، فإن عمال أكثر الأقسام تنظيما- صناعة المعادن - هم المسئولون عن ٣٤٫٨٪ من الإضرابات. وقد جرت ٧٤٪ من الإضرابات بين ١٩٧٨ و١٩٨٦ فى الجنوب الشرقى للبرازيل، أى ، حيث توجد أغلب النقابات المنظمة.

جدول رقم ٩/١

البرازيل: الإضرابات ١٩٧٨-١٩٨٦

(النسبة المئوية معطاة بين قوسين)

	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦
العمال الصناعيين	٨٤	٧٧	٤٣	٤١	٧٣	١٨٩	٣١٧	٢٤٦	٥٣٤
	(٧٢)	(٣١)	(٢٩)	(٢٧)	(٥٠)	(٥٤)	(٦٤)	(٣٩)	(٥٣)
عمال الطبقة	٨	٥٥	٤٣	٤٨	٣١	٨٥	٨٤	٢١١	٢٣٧
الوسطى	(٧)	(٢٢)	(٢٩)	(٣٢)	(٢١)	(٢٤)	(١٧)	(٣٤)	(٢٣)
صناعة الإسكان	٨	٢٠	١٩	٧	٤	١٠	١٨	٢٣	٤٥
	(٧)	(٨)	(١٣)	(٥)	(٣)	(٤)	(٤)	(٥)	(٥)
أخرى	١٨	٩٤	٣٩	٥٤	٣٦	٦٣	٧٣	١٣٩	١٨٨
	(١٤)	(٣٩)	(٢٩)	(٣٦)	(٢٦)	(١٨)	(١٥)	(٢٢)	(١٩)
الجملة	١١٨	٢٤٦	١٤٤	١٥٠	٤٤١	٣٤٧	٤٩٢	٦١٩	١٠٠٤
	(١٠٠)	(١)	(١٠٠)	(١)	(١)	(١٠)	(١)	(١٠٠)	(١٠٠)

المصدر: NEPP/ Unicamp Reproduced from Tavares de Almeida (1988)

وكما لاحظ تافاريس دى ألميدا [٥]، والذى أورد هذه الأرقام، "قد استجاب العمال ونقاباتهم بمزيد من الإضرابات تجاه المطالبة المتكررة من جانب (الحكومة المدنية الجديدة) بالاعتدال وخلق حلف اجتماعى" وزادوا عدد الإضرابات خلال خطة كروذادو".

وقد تغير تنظيم وبنية النقابة تغيرا دراميا خلال عقد الثمانينيات، فزادت بشدة كلا من أنشطة وقوة الحركة العمالية. بمعنى أن "النقابة الجديدة" قد سدت الفجوة المفتوحة بسبب عدم كفاية القوانين العمالية الاحتوائية - السلطوية والتى أدخلت فى عام ١٩٤٣ خلال دكتاتورية فارجاس ، وسياسات الأجور خلال الحكومات العسكرية . لا تتطابق هذه القوانين مع نظام ديمقراطى ذى حركة عمالية قوية ومستقلة. وقد أجبرت النقابات المخدمين، فى السنوات الأخيرة، على المفاوضة ليس فقط حول الأجر وإنما أيضا حول ظروف العمل؛ وقد أثر قادة النقابات على إعداد الدستور الجديد، ومؤخرا استطاعوا التأثير على القرارات الخاصة بسياسة الأجور، إلى حد ما؛ وعلى السياسة الاقتصادية الكلية عموما.

قادت موجة التعبئة العمال إلى تكوين حركة نقابية مركزية، لها مؤسساتها المحورية فى الكنفيدرالية الوطنية (The Central Unica dos ..Trabalhadores, Cut) وحزب سياسى (The Partido dos Trabalhedores, Pt). وفيما يتعلق بتاريخ العمال البرازيليين، فإن هاتين المؤسستين لهما خصوصية بسبب درجة مركزية تمثيل مصالح العمال المنظمين، واستقلاليتهم التامة عن الدولة، والعلاقة المتينة التى تحاول إقامتها بين الحركة النقابية والنشاط البرلمانى. وحتى عام ١٩٨٨، عندما أعلن الدستور الجديد، كان CUT غير شرعى ولكن برغم ذلك اعترفت به الحكومة. واليوم يمثل نسبة هامة من العمال على المستوى الوطن، شاملا عمالا من القطاع العام، برغم حقيقة أن القوانين العمالية لا تشجع مركزة الحركة العمالية.

إن نمو حزب العمال .P.T كحزب يمثل العمال وأهميته فى النقاشات البرلمانية (خاصة خلال إعداد الدستور الجديد) قد وضع النقاش حول سياسة الأجور وحقوق العمال فى قلب المسرح . وقد تغير إيجابيا سلوك السكان تجاه الحركة العمالية والقادة النقابيين، خاصة فى المراكز الحضرية، خلال العقد الماضى، كنتيجة لشعبية حزب العمال.

وإنه من غير الواضح لماذا نمت الحركة العمالية البرازيلية فى هذا الاتجاه؛ فقد طرحت العديد

من الافتراضات ، أغلبها يربط ظروف العمل السيئة جدا فى أواسط السبعينيات مع معدل النمو العالى جدا . وحيث تدهورت ظروف العمل خلال فترة "المعجزة" ، وشعر العمال أن عملهم لا يتم تعويضه بما فيه الكفاية، وكان الشعور بعدم العدالة عالياجدا. وقد كان المذهب السائد حينئذاك هو "زيادة الكعكة أولا ثم بعد ذلك توزيعها". وقد جعلت الأزمة الاقتصادية من الصعب توزيع الكعكة، فقد أحس العمال بأنهم قد خدعوا. ومن الجانب الآخر، وحيث تزايدت حركة الإضرابات بنهاية السبعينيات ، فقد استخدمت الحكومة قوانين عمالية شمولية فى قمع الحركة ، واكتشف قادة العمال أنه لزيادة قوتهم فى التفاوض الجماعى فمن الضرورى إجراء تغيير مهم فى القانون. وهكذا جاء القرار بالدخول فى أنشطة حزب سياسى.

إن مركزة الحركة العمالية والعلاقة بين النقابات والأنشطة البرلمانية هى أهم مظاهر التنظيم العمالى فى الأقطار الأوربية وخصوصا فى مجتمعات الهيئات العامة الجديدة (مثل السويد والنمسا). وتختلف هذه المظاهر بالكامل عن تلك التى تميز الحركة العمالية فى البرازيل قبل ١٩٧٨. وكنتيجة لمركزة الحركة، فإن هذه البنية الجديدة تزيد من مقدرة النقابات على تعبئة العمال. ومن جهة أخرى فإن الارتباط مع البرلمان يتضمن عرض المكتسبات التى حصلت عليها النقابات الرئيسية على الكونجرس بواسطة ممثلى العمال واحتمال أن تمتد لتشمل النقابات الأقل قوة إذا ما تم التصويت لتحويلها إلى قانون وطنى. باختصار فإنه يبدو دون شك أن ثمة تحولا يجرى فى علاقات رأس المال - العمل فى البرازيل بسبب نمو كنفيدرالية العمال CUT وحزبهم .P.T.

الديون الخارجية والأزمة المالية:

يشير العنصر الثالث فى الأزمة الاقتصادية الراهنة إلى العلاقة بين مشكلة الدين الخارجى والأزمة المالية والتقليص الهام فى معدل الاستثمار، والذى يترتب عليه آثار قصيرة الأمد ضارة بمستويات التوظيف والطاقة التشغيلية، وآثار بعيدة الأمد على تكوين رأس المال الثابت.

فقد تدهور معدل الاستثمار منذ أواخر السبعينيات. الذى كان فى عام ١٩٧٣ حوالى ٢٥٪، ووصل عام ١٩٧٥ إلى أعلى مستوى له ٢٩٫٦٪. ثم بدأ بعد ذلك فى التدهور ،

ووصل فى عام ١٩٨٤ إلى أدنى مستوى له (١٦,٥٪). وقد كان للاقتصاد البرازيلى أعلى معدلات الاستثمار فى أمريكا اللاتينية منذ الحرب العالمية الثانية.

السؤال هو إلى أى مدى يرتبط افتقاد الديناميكية فى الاقتصاد البرازيلى مع عملية التكيف الحالية لأزمة الديون الخارجية؛ وإلى أى مدى هو مرتبط مع التغيرات الهيكلية المتعلقة بدور الدولة فى الاقتصاد وفى علاقات رأس المال- العمل للقطر؟.

وفى وجه التحويلات الخارجية الهائلة للموارد ، والعلاقة المتينة بين الدين الخارجى والدين العام (والذى سيبحث حاليا)، يعتمد الحل لانعدام الاستثمار وإمكانيات النمو على نوع من السياسة المتفق عليها بين الفاعلين الاجتماعيين الرئيسيين، أى الدولة، وممثلى المخدمين وقادة قطاعات القوى العاملة المنظمة . وحتى الآن، أدى غياب التفاوض إلى عملية "حلول" فوضوية للنزاع التوزيعى والذى يلعب فيه التضخم دور متغير التكيف Adjustment Variable رقم واحد ويكون فيه مسار احتمالات النمو الثابت النسبى قريبا من الصفر.

تختلف الأسباب الأولية للدين الخارجى فى كل قطر من أقطار أمريكا اللاتينية: فقد ارتبطت فى بعض الحالات بهروب رأس المال (فنزويلا والأرجنتين)، وفى أخرى بسبب التوسع فى استهلاك السلع المستوردة (المكسيك) وفى أخرى بتمويل المشروعات الاستثمارية (البرازيل). ومع ذلك، هناك ، سبب مشترك للقفزة الهائلة فى الديون بنهاية السبعينيات ، هو بالتحديد الهزة التى أصابت معدل أسعار الفائدة.

ووفقا لتقرير عن التنمية فى العالم (١٩٧٨)، اختلفت معدلات الفائدة (من ضمنها أعلى وأدنى معدل سابق) بين ٦,٨٪ (فى تشيلى والبرازيل) و٧,٥٪ (الأرجنتين والمكسيك وفنزويلا) فى ١٩٧٠. وكانت المعدلات حوالى ٩,٥٪ فى ١٩٨٥، قريبة من ٢٠٪ فى ٨١-١٩٨٣. ونتيجة لذلك وكما هو موضح فى جدول ٩/٢ فقد كانت هناك زيادة هامة فى مدفوعات الفائدة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى، وخدمة الدين كنسبة من الناتج الإجمالى ومن الصادرات.

جدول٢/٩

الدين وخدمة الدين: ٧٠-١٩٨٥

	جملة مدفوعات الفائدة على الديون طويلة الأجل بملايين الدولارات		الدين طويل الأجل كنسبة من الناتج الوطنى الإجمالى		خدمة الدين طويل الأجل كنسبة من الصادرات	
	١٩٧٠	١٩٨٥	١٩٧٠	١٩٨٥	١٩٧٠	١٩٨٥
بيرو	١٦٢	٢٧٨	٣٨	٧٤ر٩	٤٠	١٦
كوستاريكا	١٤	٣٥٣	٢٥ر٣	١١٣ر٦	١٩ر٩	٣٩ر٨
كولمبيا	٥٩	٨٦١	٢٢ر٥	٣٣ر٣	١٩ر٣	٣٣ر٤
تشيلى	١٠٤	١٦٤٦	٣٢ر٢	١٢٣ر٩	٢٤ر٤	٤٤ر١
البرازيل	٢٢٤	٧٩٥٠	١٢ر٢	٤٣ر٨	٢١ر٨	٣٤ر٨
أرجواى	١٧	٢٩١	١٢ر٥	٥٨ر٤	-	٣٦ر٥
الأرجنتين	-	-	٢٣ر٣	٥٦ر٤	-	-
فنزويلا	-	-	٨ر٧	٤٦ر١	-	-

المصدر World Development Report, 1987

بعد قرار المكسيك بتأجيل دفع الديون المستحقة عام ١٩٨٢، حدث تقليص ضخم فى تدفق الموارد لأقطار أمريكا اللاتينية. ونتيجة لذلك، أصبح على العديد من الأقطار أن تنفذ سياسات تقليدية لتقليص الاستيعاب المحلى. إن التكاليف الاجتماعية لعملية التكيف معروفة جيداً. وهناك تبدل فى علاقة التحويلات المالية الصافية (NFT)، نتيجة لانعدام الموارد الداخلية، أصبحت التحويلات المالية الصافية- وهى الفرق بين نمو الدين وخدمته خلال فترة معينة- من إيجابية إلى سالبة. وقد كانت التحويلات المالية الصافية فى الأرجنتين والبرازيل وفنزويلا إيجابية فى ٨٠-١٩٨١ وأصبحت سالبة فى ٨٣-١٩٨٥ كما يوضحها الجدول ٩/٣. وتدل التحويلات المالية الصافية السالبة أن على القطر أن يحقق فائضا تجاريا

من أجل موازنة ميزان المدفوعات والذى يتطلب بدوره تقليصا فى الاستيعاب المحلى وتقليصا فى المنتج- الأجر مقوما بالدولار. وإذا كانت هناك مقاومة من أجل الأجر. الذى هو الوضع فى الأقطار التى بها حركة نقابية منظمة ، فإن متغيرات التكيف تتجه إلى أن تصبح هى مستوى التوظيف ومعدل التضخم.

الجدول ٩/٣

التحويلات الصافية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى

	متوسط ٨٠-١٩٨١	متوسط ٨٣-١٩٨٥
الأرجنتين	١ر٩	-٦ر٣
البرازيل	١ر٢	-٣ر٩
المكسيك	٤ر٤	-٥ر٠
فنزويلا	٥ر٢	-٤ر٧

المصدر Reisen & Trotsenburg,1987

وظاهرة أخرى مشتركة فى أقطار أمريكا اللاتينية ذات المديونية المرتفعة بعد ١٩٨٢ هى نمو المديونية الحكومية. وقد كانت هذه الظاهرة، وآثارها فيما يتعلق بالقيود التى تفرضها على السياسات النقدية والمالية هى موضوع العديد من الدراسات الحديثة، وتشمل تلك الدراسات التى أعدت بواسطة المنظمات العالمية مثل البنك الدولى ومنظمة التعاون والتنمية الصناعية. ويلاحظ رايزان وتروتسبيتبرج[٦] أن سببا هاما لنمو الدين العام كان هو تحويل دين القطاع الخاص لدين عام.

وقد أخذت الحكومة، فى العديد من الأقطار - بما فيها البرازيل- مسئولية جزء هام من الدين الخارجى من أجل تقليل أثر التغيرات الرئيسية فى سعر الصرف أو معدل الفائدة على الوكلاء الخاصين. هكذا ، ربما يصبح الدين الخارجى عنصرا هاما فى نفقات الحكومة استنادا إلى حجم الدين الخاص الذى استخدم بواسطة القطاع العام. وبمقدار ما يزداد العجز المالى

وبمقدار ما يتعين على الحكومة أن تستقطع من النفقات الأخرى، فإن الدين الخاص يصبح دينا اجتماعيا. لقد زادت خدمة الدين العام كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بحوالى ٧٠٪ فى المكسيك وإلي أكثر من ١٠٠٪ فى الأرجنتين بين ١٩٨١و ١٩٨٤. وكانت النسبة أصلا عالية فى البرازيل فى ١٩٨١ ووصلت إلى ٤١ر١٪ فى ١٩٨٤.

جدول ٤/٩

خدمات الدين العام، والمضمونة بواسطة الحكومة

كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى

	١٩٨١	١٩٨٤
الأرجنتين	١٠ر٢	٢٢ر١
البرازيل	٣٩ر١	٤١ر١
المكسيك	٢٣ر٤	٣٩ر٩
فنزويلا	١١ر٥	٧١ر١

المصدر : Reisen & Trotsenburg, (1987)

بدأ الدين المالى، فى البرازيل ، فى النمو خلال السبعينيات نسبة للدعم الضخم للقطاع الخاص (خاصة للقطاعين الزراعى والتصديرى) ومدفوعات الفائدة على الدين. ونتيجة لذلك، تدهورت مقدرة الحكومة على الادخار (معبرا عنها بالفرق بين الضرائب، من جانب، والتحويلات بالإضافة إلى الدعم من الجانب الآخر) والتى شكلت حوالى ٣٢ر٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى ١٩٧٠ إلى ١٢ر٨٪ فى ١٩٨٠[٧].

وبعد الهزة البترولية الأولى فقد لعبت المؤسسات العامة دورا هاما فى عملية التكيف الهيكلى من خلال إحلال الواردات. وفى الحقيقة، فإن المؤسسات العامة هى المستثمر الرئيسى فى القطاع السلعى الوسيط. وقد زادت العلاقة بين الاستثمار العام والناتج المحلى الإجمالى من ٢ر٨٪ فى ١٩٧٠ إلى ٢ر٨٪ فى ١٩٨٠، وحيث ارتفع نصيب المؤسسات العامة فى التكوين الكلى لرأس المال الثابت من ١٥٪ إلى ٣٧ر٧٪ خلال نفس الفترة.

وقد اعتمدت عملية التكيف الهيكلي في النصف الثاني من السبعينيات بشدة على الواردات ، والتي مولت أساسا من الاقتراض الخارجي. وهذا يدل على أن الدين الخارجي للمؤسسات الخاصة قد ارتفع بشدة خلال هذه الفترة. وهكذا أصبح القطاع العام ككل مكشوفا للهزات الخارجية، وضربته بشدة هزة معدل الفائدة في أوائل الثمانينيات.

ولم تكن آثار زيادة معدل سعر الفائدة على الديون العامة محصورة في المدى القصير لقد أثرت على مقدرة القطاع العام على الادخار (وبالتالي على الاستثمار) والذى احتفظ، بالمقابل، على درجة عالية من التكاملية مع مستوى الاستثمار في القطاع الخاص. وهكذا ، اتجهت القيود المفروضة على مقدرة الحكومة على الادخار للتأثير على مستوى الاستثمار الكلي، ومعدل نمو الاقتصاد. وهذا صحيح بصفة خاصة في حالة البرازيل حيث كانت نسبة الاستثمار العام في المستوى الكلي لتكوين رأس المال هامة للغاية. وقبل أن نبحث تلك الآثار، سيتم دراسة الأسباب الأخرى للدين العام الخارجي في البرازيل والعلاقة المحددة بين خدمة الدين الخارجي والعجز المالي.

لم يكن دين الشركات العامة هو العامل الوحيد في نمو الدين الخارجي المسئول عنه القطاع العام. وقد بدأ البنك المركزي، في ١٩٨٣، في استيعاب الديون الخارجية المقومة بالدولار للوكلاء الخاصين، والذين أصبحوا بعد ذلك مدينين بالكريزيرو للبنك . وهذه طريقة لتقليص تعرض المدينين الخاصين للتأثر نتيجة التغيرات في سياسة أسعار الصرف ومعدل الفائدة العالمي. وهكذا ، بدأ نصيب القطاع من الدين الخارجي في صافي الديون الكلية يتزايد منذ سنة ١٩٨٣[٨]. وهذا بلاشك يمثل عملية تحويل اجتماعية للدين وللتكاليف المصاحبة لعملية التكيف مع أزمة الدين. وفي ١٩٨٨ كان. ٨٠٪ من الدين الخارجي تحت مسئولية القطاع العام.وكلما زادت نسبة الدين المدرج تحت مسئولية الحكومة، كلما زادت العلاقة بين خدمة الدين الخارجي والعجز المالي. هذا لأن نسبة الصادرات من المؤسسات العامة إلى الحجم الكلي للصادرات صغيرة جدا مقارنة مع نصيب الحكومة من الدين الخارجي. وهكذا ، فكل دولار يتولد من الصادرات الصافية تماثله زيادة بواحد دولار تقريبا في الأزمة المالية أوعرض النقود[٩]. وليس هذا فقط، بل إن أي تخفيض للعملة المحلية يزيد القيمة بالكراوزيرو في التحويل الداخلي بين القطاعين العام والخاص أتوماتيكيا.

وتفرض العلاقة بين خدمة الدين والتحويل الداخلى بين القطاعين العام والخاص قيدا هاما على مقدرة الحكومة على الادخار، وبالتالى يخفض مقدرتها على الاستثمار وتعزيز النمو وتقديم السلع العامة. وبدأت السلسلة السببية التى تربط الدين الخارجى وتكوين رأس المال الثابت فى البرازيل مع نمو دين القطاع العام، والذى خفض مقدرة الحكومة على الادخار والاستثمار، وارتفع الدين المالى. وقاد تقليص الادخار العام إلى معدل استثمار ضئيل بواسطة القطاع العام ، هذا أثر بدوره على تحفيز الاستثمار للوكلاء الخاصين. وللدين المالى أثر إيجابى على معدل الفائدة، الذى يميل أيضا إلى تقليص مستوى الاستثمار الخاص . وقد انخفض استثمار الحكومة فى رأس المال الثابت بمعدل ٢٥٪ بين ١٩٨٠ و١٩٨٤؛ وانخفض استثمار المؤسسات العامة، فى نفس الفترة،- وهى قطاع قائد فى السبعينيات- بـ٣٣٪-.وكما لاحظنا من قبل ، فقد انخفض معدل الاستثمار - من معدل متوسط ٢٥٪ فى السبعينيات إلى ١٦٪ فى ١٩٨٤.

الجدول٥/٩

البرازيل : التكوين الرأسمالى الثابت للحكومة

(١٩٨٠=١٠٠)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الحكومة	١٠٠	١٠٣ر٦	٩٩ر٠٣	٧٠ر١٦	٧٤ر٨٤
المؤسسات العامة	١٠٠	١٠٥ر٦٨	١٠٤ر١٠	٧٣ر١	٦٧ر٤٢

المصدر Verneck (1987)

وتدل عملية التحويل الاجتماعى للديون فى العديد من أقطار أمريكا اللاتينية على تقليص هام فى نصيب نفقات التعليم والصحة فى النفقات الكلية للحكومة . ففى الأرجنتين والبرازيل تدهور نصيب التعليم بأكثر من ٥٠٪ بين ١٩٧٠ و١٩٨٥. وتدهورت نفقات الصحة بـ٧٠٪ فى المكسيك وبأكثر من ٣٥٪ فى تشيلى وفنزويلا خلال نفس الفترة.

الجدول ٦/٩

نفقات الحكومة المركزية كنسبة من النفقات الكلية

	التعليم		الصحة	
	١٩٧٠	١٩٨٥	١٩٧٠	١٩٨٥
تشيلى	٢٠	١٣٫٢	١٠	٦٫١
البرازيل	٨٫٣	٣٫٢	٦٫٧	٧٫٦
أرجواى	٩٫٥	٦٫٤	١٫٦	٤٫١
المسكيك	١٦٫٤	١٢٫٤	٥٫١	١٫٥
الأرجنتين	٢٠	٩٫٥		١٤٫٧
فنزويلا	١٨٫٦	١٧٫٧	١١٫٧	٧٫٦

المصدر World Development Report, 1987

خاتمـــــة :

يمكن أن يعزى جزء من مسئولية الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة إلى أزمة الدين الخارجى. ويفرض نمو حجم الموارد المحولة إلى الخارج قيودا ضخمة على مقدرة الدولة على الادخار، والذى بالمقابل يحد من عملية التراكم الكلية. ولكن للأزمة أيضا أسبابها المحلية؛ وهذه تتعلق بالقرارات الخاصة بالنفقات العامة والعلاقات بين رأس المال والعمل والدولة.

والجديد فيما يتعلق بالبنية الاجتماعية البرازيلية فى الثمانينيات هو انبثاق حركة عمالية منظمة مركزيا وقوية . وتعتمد أى محاولة ناجحة لاستقرار الاقتصاد البرازيلى وانتعاش مقدرته على النمو على تعاون الحركة العمالية المنظمة. وهكذا ، يبدو أن حلا متفقا عليه هو وحده الذى يستطيع إعادة بناء الشروط لتوزان منتظم فى المجتمع البرازيلى.

على الرغم من ذلك، فإن المؤسسات التى تبنى عليها علاقات رأس المال- العمل بالإضافة

إلى سلوك الصفوة تجاه الحركة العمالية ، غير ملائمة لحل متفق عليه. فهناك مستلزمات سياسية ومؤسسية معينة لبناء سياسات متفق عليها. إذ إنه يجب أن يكون الفاعلون الاجتماعيون الرئيسيون منظمين وممثلين مركزيا؛ ويجب أن تكون هناك درجة من الاتفاق فيما يتعلق بضرورة التفاوض والأهداف ، ويجب أن يكون لدى الحكومة درجة معينة من الشرعية.

ولا تتوفر أى من هذه الضروريات فى المجتمع البرازيلى اليوم. وفيما يتعلق بالجوانب السياسية، فهناك مقاومة عنيفة من جانب أصحاب العمل على المفاوضة حول مطالب اتحادات النقابات. وهنالك علامات تغير فى البنية السياسية والاجتماعية البرازيلية، ولكن هناك أيضا قوى محافظة تهدد عملية التحديث . بهذا المعنى، يعيش القطر فى مأزق. وحقيقة فإنه فى هذه اللحظة يبدو من غير الواضح كيفية حل هذا المأزق. إن النمو السريع للحركة العمالية على المستوى الانتخابى يوضح أنها تكتسب شرعية ليس فقط على مائدة التفاوض الجماعى ولكن أيضا في المجتمع ككل. ومن الصعب كذلك التنبوء بكيفية رد فعل الصفوة إذا استمرت هذه العملية . على كل حال، فإن الظروف السياسية مختلفة تماما عن الماضى. ونختتم بأن التغيرات الجارية فى البرازيل تؤكد أن انعطافا هاما نحو مجتمع أكثر ديمقراطية وانفتاحا هو أمر لا مفر منه.

الهوامش والمراجع:

١- بالنسبة لتحليل الاستراتيجية البرازيلية انظر Castro & Pires 1985.

٢- على صفحات (٢٣٤-٢٣٨) درسنا عملية تعبئة العمال فى الانتقال الديمقراطى.

٣- لتحليل خطة كروزادو فى البرازيل انظر: Amadeo and Camargo 1989a, 1989b & 1989c)

٤- Hirschman, 1986, p.39 .

٥- Tavares de Almeida, 1988, p. 329.

٦- Reisen and Trotsenburg, 1987, p.26

٧- لتحليل مفصل حول تقليص مقدرة الحكومة على الادخار ونتائجها انظر Werneck(1986, 1987)

٨- لتحليل العملية انظر: Bontempo (1988)

٩- فى ١٩٨٢ كانت نسبة الدين العام من الناتج المحلى الإجمالى حوالى ١٣٪ وفى ١٩٨٥ وصلت إلى ٢٠٪.

الجزء الثالث

الأزمة والتحول الهيكلى

محمود ماماني

١٠ - يوغندا:
التناقضات في وجهة نظر وبرنامج صندوق النقد الدولي *

تقديـــم

حتى يمكننا وضع أيدينا على المغزى الحقيقي لبرنامج التثبيت والتكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي Stablization & Structural Adjustment، فلابد من أن نترك جانباً النقاش حول الرأسمالية مقابل الاشتراكية. ذلك أن المغزى الحقيقي لبرنامج صندوق النقد الدولي لايكمن في الدفاع عن الرأسمالية، وإنما في المسار المحدد للتطور الرأسمالي الذي من المفترض أنه يمهد له عن طريق المشروطية Conditionalities "في أقطار أفريقيا جنوب الصحراء"

ستتضح السمة الحقيقية لهذا الطريق من خلال تحليل برنامج صندوق النقد في يوغندا. وهنا، تكفي الإشارة إلى أن البرنامج قد اتخذ كنقطة بداية له الضعف المركزي للمشروع الوطني للتصنيع الذي بدأ في الستينيات. وفي الحقيقة فقد خلق برنامج تصنيع إحلال الواردات صناعات عالية التعقيد معتمدة على الواردات واصبح وجودها يستند إلى التحويل المستمر للموارد من الزراعة. لقد أصبح نقد تصنيع إحلال الواردات مرتكزاً أساسيا في مطالبة صندوق النقد بإستراتيجية تنمية تصل إلى حد التخلي عن الأسواق المحلية وتجديد التكامل

مع الأسواق الخارجية، والابتعاد عن الصناعة وتجديد التركيز على زراعة الصادرات. إن مثل هذه الاستراتيجية التنموية من شأنها أن تعمل على إعادة صياغة الاقتصاديات فى قالب يماثل بشدة اقتصاد الصادرات- الواردات الاستعمارى الكلاسيكى. الخلاصة أن برنامج صندوق النقد هو باختصار للعمل علي إعادة- كمبرادورية الأقطار الافريقية.

يوضح تاريخ الرأسمالية نفسها ان طرق التطور متعددة ومختلفة. ولكل طريق مدلولاته الخاصة السياسية والاجتماعية. وحتى فى داخل المحددات الرأسمالية، فإن طريق التطور المتبع ليس ببساطة موضوعاً فنياً يمكن حسمه بواسطة نقد دوغمائى معلن، سواء أكان نيوكلاسيكياً أو أى شئ آخر، وبالعكس، إنه موضوع يحسم من خلال الحوار الديمقراطي، لانه سيشكل بطريقة حاسمة طبيعة سياساتنا ونوع المجتمع الذى سنقوم بخلقه. وحتى نحسم الموضوع ديمقراطياً، وحتى لو كان ذلك من وجهة النظر الرأسمالية، فإنه يجب علينا استنباط برنامج يتماشى من حيث المبدأ مع نظام حكم ديمقراطى لأنه، فى الواقع، يستجيب لمصالح الأغلبية المتشكلة ديمقراطياً فى المجتمع.

ويجب علينا، حتى نستنبط مثل هذا البرنامج، أن نبدأ بتقييم نقدى للبرنامج الراهن لصندوق النقد فى القطر. ويحتاج هذا النقد ان يترافق مع مبادرة تؤكد الدروس الأساسية لتاريخنا السياسى والاقتصادى، وتلقى الضوء على قدراتنا ونواحى قصورنا الحالية وأن يستفيد هذا البرنامج من تجارب الآخرين.

إن هدف هذا الفصل هو المساهمة فى بداية مثل هذا الحوارالديمقراطي، وفى بدء عملية اختراق للجو الخانق من الاحتفالات التى تحيط بأغلب المناقشات الحالية حول برنامج صندوق النقد فى القطر. وسأحاول أن أوضح:

أ/ إن مصادر الأزمة فى يوغندا المعاصرة- كليهما قصيرة الأمد أى الأزمة المالية للدولة (أوالميزانية) والأزمة طويلة الأمد للانتاجية فى الاقتصاد- والتى تتناقض مباشرة مع الافتراضات المتعلقة بجوهر الأزمة فى الأقطار الافريقية التى شكلت برنامج التكيف الهيكلى القياسى لصندوق النقد؛

ب/ إن التنازلات الممنوحة بواسطة صندوق النقد الدولى لحكومة حركة المقاومة الوطنية فى يوغنداNational Resistance Movement) هى هامشية وطرفية، ولا تغير شيئا

من طبيعة البرنامج. وعلى الجانب الاخر، تقع الدلالة الحقيقية للبرنامج فى توجه السياسة الذى حددته "مشروطيات" صندوق النقد:

ج/ إن أهم إنجاز للبرنامج هو التقليص الحاد فى معدل التضخم بوضع سقف للاقتراض الحكومى، وهو على الأرجح انجاز مؤقت حيث إن التخفيض المتواصل لقيمة العملة المحلية يتحول إلى شكل مستتر من التمويل بالعجز ذى آثار جانبية غالباً ما تكون أكثر ضرراً لمواطنى يوغندا؛

د/ إن النتيجة الرئيسية والحقيقية لمجموعة "مشروطيات" صندوق النقد-خاصة برنامج تحريرالأسواق من خلال سياسات إئمان وتجارة حرة، وكجزء من محاولة كبيرة لتحويل استخدام الموارد من الحكومة إلى المصادر الخاصة، ومن الطبقات الشعبية إلى الشريحة الضيقة من مالكى الأصول، بالتالى افتراضياً من الاستهلاك الى الاستثمار- ستؤدى إلى ضرر شامل للمجتمع الأوغندى. وتنزع اقتصادياً، إلى تقويض أى محاولة لبناء "اقتصاد مستقل وثابت ومستقر ومتكامل ذاتياً". وتميل سياسياً لتقليل الزخم فى اتجاه الديمقراطية فى المجتمع الأوغندى. واجتماعيا فإنه من المرجح أن يوحد بين نفس القوى التى اطلقتها دكتاتوريتا امين وابوتى٢، ولكن بفضل الصياغة اللغوية للجانب التنفيذى من البرنامج فإن هذه الاتجاهات لن تطفو إلى السطح إلا مع مرور الزمن، وأخيراً

هـ/ وفى الوضع الراهن حيث وجدنا أنفسنا فى منتصف برنامج التكيف الهيكلى الثانى، فمن الضرورى أن نبدأ فى التفكير فى إستراتيجية تنمية بديلة لأوغندا ، وأن نبدأ فى إنجاز ذلك بطريقة ديمقراطية وعامة.

رغم ذلك، وقبل نقاش هذه النقاط، فمن المهم أولاً إعادة مناقشة الافتراضات الرئيسية لصندوق النقد فيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية فى "أقطار افريقيا جنوب الصحراء".

وجهة نظر صندوق النقد الدولى:

يمكن تلخيص وجهة نظر الصندوق ببساطة فى خمسة نقاط مترابطة:

١- أن مصدر الأزمة الداخلى وليس الخارجى هو الهام من وجهة النظر البرنامجية. وبلغة أخري، لايناقش صندوق النقد أن الوضع العالمى قد كان باستمرار مواتياً بالنسبة للأقطار

الافريقية، بل بالعكس فإنه يأخذ الوضع العالمى باعتباره وضعاً ثابتاً وليس متغيراً. ومن أجل كل الأغراض العملية يؤخذ على أنه جزء من الطبيعة والجغرافيا، وليس من المجتمع والتاريخ. ومن وجهة نظر الصندوق، فإن الديماجوجيين وحدهم هم الذين يستمرون فى الضرب على أوتار الوضع العالمى بينما يجب على التحليل العملى أن يركز من جانب آخر على الوضع الداخلى فحسب.

٢- إن القضية على المدى القصير- هى فشل موازنة يتمثل فى عدم القدرة على تدبير منزلى جيد، مع الاحتفاظ بالنفقات فى حدود الإيرادات؛ وهذا ينعكس فى حقيقة أن الطلب على العملات الأجنبية قد تخطى عرضها. والتأكيد على ادارة الطلب فى المدى القصير هو أيضاً اعتراف بالحقيقة الواقعية التى تشير إلى أن جانب الطلب اكثر استجابة لتغيرات السياسة عن جانب العرض. والحل قصير الأمد أو "الصدمة" كما يحبذ أن يطلق عليها الصندوق، هى الحد من الطلب بشكل قاطع.

٣- إن القضية فى المدى المتوسط- أو الطويل- هى فى زيادة العرض. ويقرر الصندوق أن ذلك لن يتأتى إلا بتوفير شروط تنافسية للسوق تستطيع أن تحقق الترشيد الأمثل لتوفير الموارد للأنشطة ذات الطبيعة التنافسية عالميا، وبهذا يمكنها أن تصبح أساساً لتنمية اقتصادية ثابتة ومستمرة ومتجهة نحو التصدير.

٤- يجب أن يكون اداة هذا التغيير الطبقات المالكة فى الأقطار الافريقية، طبقة رجال الأعمال الجنينية، والتى كبتت لفترة طويلة من الزمن بواسطة الشعبية المعادية- للرأسمالية والتى بنت هياكل دولة ضخمة وغير كفؤة تدعم إستهلاك المجموعات الحضرية المنظمة جيداً على حساب النمو الاقتصادى لكل القطر.

٥- إن طريقة تحرير هذه المجموعة حتى تلعب دورها التاريخى فى تطويرالقوى المنتجة يتم من خلال إجراءين رئيسيين:

أ/ تحويل الموارد إلى الطبقة المنظمة للأعمال من خلال توافق ثلاثى: تقليص ميزانية الدولة، خاصة دعم الخدمات غير المنتجة والتى ستحول القوى الشرائية من الطبقات الشعبية إلى أقلية طبقة منظمى الأعمال؛ خصخصة مؤسسات الدولة من أجل زيادة قيمة الأصول تحت سيطرة هذه المجموعة التى تنظم الأعمال؛ وإصلاحات فى السياسة المصرفية

والتى ستعيد توجيه تدفق المدخرات من القطاع العام إلى الخاص: و ii/إنهاء قيود الدولة على عمليات السوق، الداخلية والخارجية معاً- وبلغة أخرى، تحرير السوق- وبذلك تنشئ سيادة رجل الأعمال الذى سيكون حراً فى الاستجابة لمؤشرات السعر فى سوق تنافسى.

مصدر المشكلة: وجهات النظر الاخرى

لقد تصدى لموقف الصندوق عدد من النقاد ، من داخل البيت ومن راديكالى الدولة.

أتى النقد من داخل البيت من البنك الدولى، وهونقد أعاد ترديده عدد من الحكومات الافريقية. وتأخذ وجهة النظر هذه عادة موقفاً "هيكلياً" "Structuralist " فى مقابل الإطار "النقدى Monetarist" لصندوق النقد الدولى. فقد كان رد البنك الدولى عادة هو تأكيد إنهيار الهياكل الأساسية، أوعدم توافر مدخلات الإنتاج (البذور، والمعدات إلخ) أوالخبرات الفنية، والتى تكبح مرونة العرض فى إستجاباتها إلى إشارات السعر المناسب(١)؟

تردد النقد الراديكالى عادة الدول الأفريقية فى منتدياتها الجماعية والعامة، وهو يؤكد على الأصول "الخارجية" للأزمة ويوحى بأن الدول الأفريقية هى عادة ضحايا لاحيلة لها مع قوى خارج سيطرتها. وفى حين أنها مصدر معلومات قيمة جداً حول التغيرات السالبة فى الاقتصاد العالمى، فان راديكالية الدولة عادة ما تنشئ تضاداً زائفاً بين العوامل "الداخلية" و"الخارجية"، من أجل تقليل أهمية الأولى وإلقاء الضوء على الأخيرة فقط.

وتقارن وجهة النظر هذه الظروف السالبة فى السوق العالمى فى السنوات الأخيرة مع المناخ المواتى نسبياً بعد الحرب العالمية الثانية- وهكذا ينظر لفترة ما بعد الحرب الكورية ٥٣-١٩٧٣ باعتبارها فترة متميزة فى التجارة العالمية، عندما نمت التجارة العالمية بحوالى ٨٪ فى العام والتجارة فى المصنعات بحوالى ١١٪ فى العام، مقارنة مع نمو فى التجارة بحوالى ٥ر٣٪ الى ٤٪ من ١٨١٣- ١٩٠٠ و ١٪ من ١٩١٠ إلى ١٩٤٠.(٢)

ويلقى تقرير Submission 1982، الخاص بالاقطار الأفريقية، الضوء على حقيقة توقف الأسعار الحقيقية للسلع الأولية غير البترول عند أدنى مستوى لها منذ الكساد الكبير(٣)، متسببة فى خسائر فى العملات الأجنبية فى أفريقيا فى حدود ٨ر١٣ بليون دولار خلال ٨٠-١٩٨٣(٤). وحتى الايكونومست The Economist قد قدرت تدهور أسعار السلع بحوالى ٣٠٪ فى الثمانينيات(٥).

وتشير وجهة النظر هذه إلى عاملين فى مجال تأكيد المصدر الخارجى للأزمة. الأول، اتجاهات هيكلية (منتظمة) والتى أكدت هذه التطورات السالبة مثل تدهور اسعار الصادرات من السلع الأولية. والثانى، السياسات الخاصة المتبعة بواسطة أقطار منظمة التعاون والتنمية الصناعية للحفاظ على مصالحها الخاصة، مثل رفع معدلات الفائدة على الديون الخارجية. ففى حين أن الأول يصل إلى حد تقليص هائل فى الموارد المالية المتوفرة للدول الأفريقية، فإن الثانى يجعل الوصول إلى موارد بديلة أكثر تكلفة.

مصدر المشكلة: الحالة الاوغندية:

تؤكد المصادر الرسمية، عادة، أن التدخل السياسى الذى قوض الممارسات الإدارية الفنية الممتازة- تركيبة من سوء الإدارة الاقتصادية خلال فترة عيدى أمين والتمزق الذى سببته الحروب الأهلية فى العقد التالى- باعتبارها مسئولة عن الأزمة المالية للدولة اليوغندية وازمة الإنتاجية فى الاقتصاد الأوغندى. وهذا هو توجه المناقشة، بدرجات متفاوتة، فى سلسلة من الدراسات الأجنبية المتعاطفة مع الاقتصاد الأوغندى تتراوح ما بين تقرير الكمونولث، بعد سقوط نظام أمين، وإلى تقرير IDRC بعد سقوط دكتاتوريتى أبوتى ، ولوتاوا.

وتنزع الشريحة الراديكالية للدوائر الرسمية وشبه الرسمية إلى إلقاء اللوم على التوجهات الهيلكية- شروط التجارة الدولية غير المواتية مصحوبة بتزايد الاعتماد على الواردات- كتفسير للأزمة. ويدور الحوار الداخلى وسط هذه الدوائر حول سؤال هل العوامل الداخلية أم الخارجية هى المسئولة حقيقة عن الأزمة.

وحيث إن الأسباب "الخارجية" لها تأثير واضح بلاشك، فيجب أن لا ينظر لها كبديل تفسيرى لتحليل الأسباب الداخلية، ولكن باعتبارها مكملة لها. ولا يجب أن يتاح للتفسيرات الفنية أن تخفى سمتها الاجتماعية الأساسية، ولا يجب أن يحجب التركيز على التطورات قصيرة الأمد فهم الميول طويلة الأجل.

ولقد ترافقت، فى حالة أوغندا، التطورات الداخلية والخارجية، الفنية والاجتماعية فى خلق أزمة ذات مستويات درامية. ستعالج فى هذا القسم العوامل التى تفسر بصورة أكثر مباشرة الأزمة المالية الحالية للدولة. وسأكون، قرب نهاية الورقة، فى وضع يمكننى من إلقاء الضوء

على الميول طويلة الأجل والتى كانت أساس أزمة الإنتاجية فى الاقتصاد الأوغندي، وهى ظاهرة متميزة ولكنها ذات علاقة وثيقة رغم ذلك.

لقد ميز التدهور الحاد فى الوضع الدولى عائدات التجارة الخارجية اليوغندية خلال المرحلة الاخيرة لنظام أمين وحتى بداية أول برنامج لصندوق النقد الدولى فى ١٩٨١. وسيجعل إلقاء نظرة إلى الجداول القياسية للتجارة الكلية ليوغندا هذا واضحاً. فقد تدهورت بحدة شروط التجارة من ١٥٨ فى ١٩٧٧ إلى ٤٥ فى ١٩٨١. وبالمثل، تدهورت القوة الشرائية للصادرات بصورة ملحوظة من ١٨٤ فى ١٩٧٧ إلى ٤٢ فى ١٩٨٢[٧].

وقد استمرت هذه الميول على امتداد البرنامج الأول لصندوق النقد الدولى وإلى بداية البرنامج الثانى فى ١٩٨٧. وهكذا، تدهور السعر القياسى لسلعة البن، وهى مصدر ٩٥٪ من العملات الاجنبية، من ١٠٠ فى ١٩٨١ إلى ٦١ فى ١٩٨٧[٨].

وعادة ما تؤخذ داخلياً "الحرب الاقتصادية" لعام ١٩٧٢- طرد الاقلية الاسيوية، مواطنين وغيرمواطنين، وتجار وغير تجار- كنقطة بداية لفترة عدم الاستقرارالاقتصادى الحاد و"سوء الإدارة". وتماثل "الحرب الاقتصادية" فيما أحدثته من عدم استقراراقتصادى أثر المغادرة المفاجئة للبرجوازية المستوطنة وبقية السكان المستوطنين من المستعمرات البرتغالية لموزمبيق وانجولا بعد التحرير. ويمكن فقط ملء الفراغ الإدارى فى يوغندا، كما فى موزمبيق وانجولا، بتوسع خاطئ ومفاجئ فى قطاع الدولة.

ولكن هنا ينتهى التماثل بين "الحرب الاقتصادية" لأمين و"الحروب التحررية" فى موزمبيق وأنجولا. ذلك، أنه فى حين أن لكليهما آثارتمزقية متشابهة، فإن الآثار الاجتماعية فى كل من الحالتين مختلفة تماماً: تفتقد "الحرب الاقتصادية" لامين أى آثارتحررية اجتماعية لحروب التحرر الوطنى فى المستعمرات الاستيطانية.

وماكان سابقاً واحداً من أكثر قطاعات الدولة كفاءة فى أفريقيا (مرتكزه الأساسى هيئة التنمية اليوغندية)، قد تحول بين يوم وليلة إلى نموذج صارخ للإدارة الفاسدة والمتسيبة للدولة. لماذا؟ ذلك ناتج عن تغير وظيفة هيكل الدولة نفسه بعد "الحرب الاقتصادية" لعام ١٩٧٢. إن مبرر وجود هيكل الدولة قبل ١٩٧٢ هو خدمة الشركات الخاصة القائمة بعدة طرق، بما فيها المبادرة بمشروعات اقتصادية حديثة والتى ستؤدى لمشاركة رأس المال الأجنبى والخاص. ومن

الجانب الآخر، اصبحت مؤسسات الدولة بعد ١٩٧٢ نقطة الإنطلاق التى انطلقت منها العديد من الشركات الخاصة لما بعد ١٩٧٢. بعيداً عن حشد المبادرات الخاصة لاستثمارات الدولة كما تصفها ميثولوجيا Mythology الصندوق، فقد جردت استثمارات الدولة، لتشكل أساساً للاستثمارات الخاصة. وان الوجه الآخر للعجز المالى للدولة ليس شيئاً آخر غيرالتراكم الخاص.

لقد أدت "الحرب الاقتصادية" إلى نشوء شريحة من كبارالملاك الجشعين الذين خلقتهم الدولة ويتمتعون بحمايتها، ومعروفون شعبياً باسم مافوتامينجى Mafutamingi. ولم يصل هذا الاتجاه إلى نهايته بانتهاء نظام أمين، لقد أثر هذا الحدث فقط على التكوين الإقليمى لهذه الشريحة. وحيث إن المستفيدين من نظام أمين هم أساساً أصحاب المصالح المالكين "الجنوبيين"، فإنه فى نظام ابوتى٢، كانوا أساساً من "الغربيين" و"الشماليين". ويمكن بهذا المعنى فقط ان نصف نظام امين باعتباره "جنوبى" ونظام ابوتى٢، باعتباره "شمال -غربى". وقد انجب النظامين معاً العديد من اجنحة هذه الشريحة. وبرغم الاختلافات الداخلية الحادة، فإن هذه الشريحة هى التى يجب أن تعتبر المسئولة الأساسية عن الأزمة المالية للدولة الأوغندية والتى ورثتها حكومة حركة المقاومة الوطنية فى ١٩٨٦.

وحدث بعد "الحرب الاقتصادية" لعامى ٧٢- ١٩٧٣، انهيار درامى فى مصادر إيرادات الدولة والتى تنشأ من الضرائب على كبار الملاك. ونتيجة لذلك، جاءت إيرادات الدولة من الضرائب على دخول الفلاحين والعمال وحدها تقريباً. ولم تكن هذه ظاهرة مؤقتة. ففى حين تشكلت شريحة جديدة من كبار الملاك (المافوتامينجى) خلال سنوات، فإنها لم تبرز كأحد المصادر الهامة لإيرادات الحكومة.

وتبين الأرقام فى الجدول ١/ ١٠ بوضوح التدهور المريع فى الضريبة على كبار الملاك (الارباح أو ضريبة الدخل مثلاً) كمصدر لايرادات الدولة خلال فترة أمين، ومع إستمرارية هذا الاتجاه خلال فترة أبوتى٢. وهذا الاتجاه هوالتوليد المباشر لايرادات الدولة من دخول الفلاحين والعمال وكاسبى المرتبات الثابتة.

وبينما عقد الثمانينات يمضى قدماً، فان مصادر إيرادات الدولة الرئيسية كانت من مصدرين: ضرائب الصادرات (من محاصيل الفلاحين ، البن) وضرائب المبيعات (من البضائع

الإستهلاكية أساساً للاستهلاك الجماهيرى). وهكذا كان الانقسام الحقيقى ليس الانقسام الحضرى ضد الريفى، وإنما السكان العاملين ضد كبار الملاك.

إن نقطتى هى أن تفسير الأزمة المالية تقع فى جانب الايرادات، وليس فى جانب النفقات[٩]. وحيث أن تدهور الإنتاج الكلى (كما يقاس بأرقام الناتج المحلى الإجمالى) بلاشك يرتبط بالتدهور فى إيراد الدولة المطلق، فإن ذلك لا يفسر لماذا اهتز إيراد الدولة كنسبة من الإنتاج الحقيقى.

الجدول ١٠/١

يوغندا: المصادر الرئيسية للإيرادات الحكومية

(كنسبة ٪من جملة الإيرادات فى السنة)

	الصادرات	الدخل	الرسوم	الواردات	المبيعات
١٩٦٧/٦٦	١٦ر٧٨	١٦ر٤١	١٦ر٩٣	٢٣ر٨٩	-
١٩٦٨/٦٧	١٨ر٠٧	٢٠ر٧٦	١٧ر٢٧	٢٦ر٢١	-
١٩٦٩/٦٨أ	١٢ر٦٧	١٥ر٨٣	١٣ر٩٣	٢٦ر١٨	-
١٩٧٠/٦٩أ	١٣ر-	١٦ر٥٠	١٤ر٦١	٢٦ر٨٥	-
				الجمارك	
١٩٨٣/٨٢ب	٣٠ر٧	٤ر٨	٥ر٤	١٢ر٢	٢٠ر٢
١٩٨٤/٨٣ب	٤٤ر٤	٦ر٧	٣ر٧	١٠	١٩ر٠
١٩٨٥/٨٤	٥٨ر٨	٦ر١	٣ر٥	٨ر٩	١٩ر٩
١٩٨٦/٨٥	٦٧ر٣	٥ر٥	٣ر٤	٦ر٢	١٤ر٩
١٩٨٧/٨٦	٣٩ر٩	١١ر٤	٦ر٨	١١ر٩	٢٥ر٣
١٩٨٨/٨٧	٣٣	٩ر٣	٨ر٥	١٠ر٢	٣٣ر٩

أ: بالنسبة لعامى ٦٨- ١٩٦٩ و٦٩- ١٩٧٠ يوجد بند ضريبى مسمى "اخرى" والذى يشكل مبالغ ضخمة، ما يعادل ١٥ر٧٪ و١٧٪ على التوالى.

ب: بالنسبة لعامى ٨٢- ١٩٨٣ و ٨٣- ١٩٨٤ شكلت ارباح العملات الاجنبية ٢٢٪ و٨ر٥٪ من جملة الايرادات للسنة.

المصدر: Data Derived from 1970 Statistical Abstract (table UM2, p, 69) and Background to the Budget, 1988- 89 (table 8, page A-12)

الجدول٢/ ١٠

أوغندا: إيرادات ونفقات الدولة كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى

٦٦-١٩٦٨ و٨٢-١٩٨٧

	١٩٦٧/٦٦	١٩٦٨/٦٧	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣
الإيرادات ٪ من الناتج المحلى الإجمالى	١٣٫٣٤	١٦٫٧٤	١٠٫٩	٨٫٩
النفقات ٪ من الناتج المحلى الإجمالى	١٤٫٣٢	١٨	١٤٫٣	١٠٫٩
	١٩٨٥/٨٤	١٩٨٦/٨٥	١٨٧/٨٦	
الإيرادات ٪ من الناتج المحلى الإجمالى	٨٫٧	٧٫٧	٤٫٩٥	
النفقات ٪ من الناتج المحلى الإجمالى	١١٫٩	١١٫٦	٩٫٦	

المصدر Statistical Abstract, 1970 for years 1966 to 1968 (table UM-2 p- 69 for Revenue; Table UN. 1 p. 89 for GDP, and table UN. 1 p. 89 for expenditure) Background to the Budget, 1988- 89 the years 1982 to 1987 ((table 1-2 p. A6 for GDP, table 13, p. A17 for revenues and expenditures).

هوامش:

١- جمعت ارقام الإيرادات والنفقات للسنة المالية، التى تبدأ يوليو وتنتهى فى يونيو، وحسابات الناتج المحلى الإجمالي، من الجانب الآخر لسنة ميلادية يناير- ديسمبر. وقد اتبعت الممارسة المعتادة، حيث قارنت أرقام الإيرادات/ النفقات للسنة المالية مع أرقام الناتج المحلى الإجمالى للسنة الميلادية التالية (مثلاً ايرادات ١٩٨٣/٨٢ كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى ١٩٨٣)

٢- تشمل أرقام الايرادات أرقام الإيرادات الجارية زائداً التنمية.

٣- وتشمل ارقام النفقات ارقام النفقات الجارية زائداً التنمية زائد النفقات غيرالمخصصة.

تمثل ميزانية الدولة فى أوغندا ، شاملة النفقات العسكرية وخدمة الديون، ٩٫٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى ١٩٨٧/٨٦. وهذه من أقل الميزانيات فى أفريقيا. وتوضح حسابات البنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء أن الرقم المتوسط هو على الأقل ثلاثة اضعاف ذلك: ٣١٫٤٪ (٨٠- ١٩٨٣)، ٣١٫٦٪ (١٩٨٤)،

٣١٫٩٪ (١٩٨٥)، ٣٢٫١٪ (١٩٨٦)، ٣١٫٢٪ (١٩٨٧) [١٠]. إن المشكلة ليست فى حجم ميزانية الدولة، وإنما فى إيرادات الدولة، والتى هى بدورها ناجمة مباشرة عن مصادر الإيرادات. وان المشكلة هى أنه بينما يمثل المافوتامينجى اكبرنصيب من طلب الواردات، إلا انهم يدفعون نصيباً متناقصاً من إيرادات الدولة. وحيث إن نفقات الدولة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى هى أدنى من ذلك، فمثلاً عندما كانت النفقات ٩٫٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى ١٩٨٧/٨٦، فإن الايرادات كانت ٤٫٩٪ فقط[١١].

كيف تمت معالجة العجز على مدى السنوات؟ بشكل أساسى من خلال التمويل بالعجز. وهناك مجموعتان من الأرقام ذات مغزى فى هذا المنحنى. الأول يقارن النمو فى عرض النقود فى ثلاثة من أقطار شرق أفريقيا، وقد احتسب بواسطة فريق الكمونولث (الجدول ٣/١٠) فى عام ١٩٧٩ لفترة أمين وفى سنوات مختارة.

الجدول٣/ ١٠

النمو فى عرض النقود فى شرق افريقيا، ٧١-١٩٧٨ (سنوات مختارة)

	١٩٧١	١٩٧٥	١٩٧٨
أوغندا	١٠٠	٢٨٠	٦١١
كينيا	١٠٠	١٧٥	٣٥٦
تنزانيا	١٠٠	٢٠٧	٣٤١

المصدر- Commonwealth Team of Experts, the Rehabilitation of the Economy of Uganda, vol 2, table 1.3 p. 28

ويوضح الجدول الثانى (الجدول ٤/ ١٠) العجز المتنامى خلال الثمانينيات، ومصادر تمويله، وهى أساساً محلية.

الجدول٤/ ١٠

يوغندا: عجز الميزانية وتمويل العجز، ٨٢-١٩٨٧ (الارقام بملايين الشلنات)

	٨٢-٨٣	٨٣-٨٤	٨٤-٨٥	٨٥-٨٦	٨٦-١٩٨٧
جملة العجز	١٦٫٥٣٨	٢٢٫١٤٨	٦٣٫٠٨١	١٦٣٫٨٢٦	٥٥٥٫٧٠٠
التمويل:					
خارجي (صافى)	٣٫٦٣٤	٣٫٠١٠	١٣٫٤٧٣	٤٧٫٤٣٠	١٣٦٫٢٠٠
-محلى	١٢٫٩٠٤	١٩٫١٣٨	٤٩٫٦٠٨	١١٦٫٣٩٦	٤١٩٫٥٠٠
-بنك	١١٫٣٦٥	(٦٫٩٣٣)	٥٣٫٨٨٧	٧٧٫٥٢١	٢١٨٫٢٠٠
-غير بنكية	١٫٥٣٩	٢٦٫٠٧١	(٤٫٢٧٩)	٣٨٫٨٧٥	٢٠١٫٣٠٠

المصدر: Background to the Budget, 1988- 89, table 13, page A 17

التناقض الاول: يكرس برنامج الصندوق الاتجاه اعلاه

إن الافتراض قصير الأمد لبرنامج صندوق النقد الدولى هو تقليص الطلب الجارى (مايحبذ أن يطلق عليه "إدارة الطلب")- وبالأساس للقطاعات الفقيرة فى المجتمع. ذلك لأن كلاً من تجميد الأجور الذى يتبناه صندوق النقد الدولى وتقليص النفقات الاجتماعية الذى يطالب به يضع عبء "التكيف" بشكل رئيسى على الأغلبية العاملة والفقيرة فى المجتمع. ولا يؤدى ذلك والعمليات التى يطلقها والتى تعيد توزيع الدخل لصالح الاغنياء، إلا إلى مفاقمة مشاكل المضطهدين فى أوغندا المعاصرة.

ومن الجانب الآخر، تناقض التطورات الأوغندية تماماً افتراض صندوق النقد أن أزمة موازنة الدولة ناجمة عن تضخم طلب القطاعات الشعبية، خاصة العمال الحضريين. وتوضح أرقام منظمة العمل الدولية حول الأرقام القياسية للأجور الحقيقية فى أوغندا صورة مختلفة كلياً: بعد تحسن كبير فى فترة النضال الوطنى قبل الاستقلال مباشرة وبعده، من ٢٩ فى ١٩٥٧ إلى ١٠٨ فى ١٩٦٧ ، وبعد ذلك يستوى عند ١٠٠ فى ١٩٧٢، وهناك تدهور إلى ٩ فى ١٩٨٤.

ولا يمكن أن تكون النقطة أكثر دارمية فى الصياغة، فقد كان يمكن للعامل بنصف مرتب الحد الأدنى ان يشترى الاحتياجات الغذائية لاسرته (بـ٤٩٪ فى ١٩٦٧، وبـ٦٠٪ فى ١٩٧٢) وأصبح يحتاج إلى ٤٥٠٪ من أجر الحد الأدنى لشراء الغذاء الضرورى للأسرة بحلول عام ١٩٨٤. وهذا قبل أن تنفق أى نقود فى مثل السكن والملابس والمواصلات ورسوم العلاج أو المدرسة! بالطبع، بقى أغلب العمال احياء جسدياً (وذلك لان لديهم منافذ لمصادر دخل أخرى غير الحد الأدنى للأجر) ولكن ليسوا كعمال، وبالعكس أصبحوا فى هذه العملية أما بائعين متجولين أو حمالين لجزء من الوقت. ولكن هذا يكاد يكون خلقاً للطبقة العاملة الطفيلية الحضرية والمدللة التى ما يفتأ صندوق النقد يشير إليها دائماً. ومع ذلك، فقد تحملت هذه الطبقة عبء ربط الاحزمة على البطون فى برنامجى صندوق النقد الأول (٨١-١٩٨٤) والثانى (٨٧-١٩٩٠) فى أوغندا.

فقد تدهور الحد الأدنى للاجر، خلال البرنامج الأول لصندوق النقد (١٩٨٠ إلى ١٩٨٣) بحوالى ٢٦٫٤٪ سنوياً وبرغم ان منظمة العمل الدولية سجلت تدهوراً سنوياً فى الحد الأدنى للاجر الحقيقى- والذى وصف بأنه "من أكثر التدهورات السنوية المتوسطة حدة فى معدلات منظمة العمل الدولية المسجلة فى ١٩٨٦"[١٢]- فإن ذلك لم يغير بأى شكل افتراض البرنامج الثانى. فقد اتفقت الحكومة على إطار سياسة بموجبه تتعهد "بتقليص فاتورة الأجور" بنهاية عام ١٩٨٧[١٣]. وكما سنرى، فقد تأخر التنفيذ، ولكن ظلت الخطة ثابتة.

وفى أغسطس ١٩٨٨ اصدر وزير المالية قراراً دورياً يطالب كل وزارة أن تخفض فاتورة الأجور لمجموعة العاملين بـ٣٠٪، "سواء بتسريح بعض العاملين أو بإعادة توزيع أجورهم بحيث يحصلون على أجور أقل"[١٥]. ومن المعروف جيداً أن هياكل العاملين بالوزارة مكتظة بموظفين غير موجودين ويستمر موظفون قليلون يتسلمون أجورهم الشهرية نيابة عنهم. إن من السخرية أن نفس إدارة الوزارة قد طلب منها أن تقرر هل يتم توفير الـ٣٠٪ من كشف الأجور بتقليصها لكل الوزارة أم بفصل أى موظفين تحت مسئوليتهم. ولايجب أن تعجب لما قرروه، أنهم فضلوا فصل الموظفين وقد شجبت المنظمة الوطنية للنقابات هذه "الهزات والديكتاتورية" وطالبت بإيقاف رواتب الموظفين غير الموجودين قبل أن يفصل أى موظف موجود"[١٦].

وفى نفس الوقت، أصدر وزير مالية اخر قراراً دورياً بأن تفرض الضرائب من الآن فصاعداً

ليس فقط على المرتبات الأساسية، إنما أيضاً على بدل الاجازة، والعمل الإضافى، وتكاليف المعيشة، أو أى شكل آخر من أشكال "البدلات"(١٧). وحينما استمرت الوزارة فى إعفاء موظفى الخدمة المدنية من الضرائب الشخصية، فإنها تشن فعلياً حرباً على طبقة كاسبى الأجر.

الجدول٥/ ١٠

أجر الحد الأدنى الأسمى والحقيقى فى أوغندا، ٥٧-١٩٨٤

سنوات مختارة

	أجر الحد الأدنى بالشلن	الأسعار القياسية ١٩٧٢=١٠٠	الرقم القياسى للأجر الحقيقى ١٩٧٢=١٠٠	الحد الأدنى للاجر المطلوب لشراء الاحتياجات الغذائية للاسرة
١٩٥٧	٣٣	٤ر٦١	٢٩	١٦٤
١٩٦٧	١٥٠	٢ر٧٥	١٠٨	٤٩
١٩٧٢	١٨٥	١٠٠	١٠٠	٦٠
١٩٨٤	٦٠٠٠	٣٥٠٠٠	٩	٤٥٠

المصدر: Vali Jamal & John Weeks, "The Vanishing Urban- RuraL Gap in: Sub- Saharan Africa" International Labour Review, VOL. 127, 1988, No. 3, p. 288

للسخرية، فقد اوصى صندوق النقد بنفس هذه الاستراتيجية للحكومة لتقليص التكاليف بتشذيب العمال بأجر فى برنامجها الأول (٨١- ١٩٨٤) ومن ثم سددت ضربتها. ربما تكون الحالة المعروفة جيداً هى التوصية السيئة للبنك/ صندوق النقد لمؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية والبريد الأوغندية والتى فصلت ٥٠٪ من موظفيها. وقد برر ذلك باعتباره إجراء لتخفيض التكلفة. ولكنه قدم بدون أى اعتبارللاحتياجات البشرية للمؤسسة. وكانت النتيجة، أن وقعت المؤسسة فى نقص حاد فى الموظفين، وقد أجبرت بعد خمسة أعوام فقط، أى فى وقت البرنامج الثانى لصندوق النقد، على إنشاء برنامج تدريب وتوظيف مفاجئ(١٨). ومع ذلك، فقد بدأ البرنامج الثانى للصندوق بتسريح على مستوى ضخم وإجمالى لكاسبى الأجر من المؤسسات الحكومية، سواء من الوزارات، أو محطات الأبحاث، أو من الاتحادات التعاونية أوشبه الحكومية.

وعلى الرغم من الاختلاف فى الإطارالسياسى للبرنامج الأول لصندوق النقد، يجب أن لا ينسى أنه حتى حكومة غير مستجيبة للرأى العام مثل نظام ابوتى٢ شعرت بانها مجبرة على زيادة الأجور والمرتبات لذوى الدخول الثابتة. ولكن لم يكن لديه ما يكفى من الشجاعة السياسية حتى يقوم بذلك من خلال أخذها من الاقلية الثرية للمافوتامينجي، فبدلاً عن ذلك، فقد طبعت الحكومة المزيد من النقود وتسببت فى إرباك برنامج صندوق النقد بتغذيتها للتضخم. وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن البرنامج الثانى لصندوق النقد يضاهى المرحلة "الناجحة" من البرنامج الأول: إعادة توازن الميزانية، ليس بزيادة الإيرادات، وإنما بتخفيض النفقات، وليس نفقات الشريحة المالكة أو من الانفاق عليها، وإنما النفقات الخاصة بالعاملين أو الإنفاق عليهم(١٩).

التناقض الثانى: تمايز بدون تراكم منتج

إن الحد القاطع للتمايز الاجتماعى لبرنامج صندوق النقد ذو بعدين: التخفيض الحاد للعملة الوطنية والتقليص الحاد للتمويل

إن لتخفيض العملة وجهين، خارجى وداخلي. والوجه الخارجى، برغم إثارته للجدل، فى مواجهة ميل القوى السياسية إلى تمويل عجز الإيرادات الجارية للدولة من خلال التمويل بالعجز، فانه ضرورى لاستعادة العلاقات الحقيقية فى التجارة الخارجية- خاصة مع بداية البرنامج. وما هو أكثر إثارة للنزاع، رغم ذلك، هو الاستخدام المستمر والممتد للتخفيض كأداة سياسة. فقد اوضحت تجربة البرنامج الأول لصندوق النقد فى ظل ابوتى٢ أن هناك ميلاً لتطوير تحالف غير مقدس بين الصندوق والحكومة فى ذلك الوقت وهو الذى يقف وراء استخدام تخفيض العملة كطريقة لتمويل عجز الميزانية الجارية للحكومة.. وقد اكتشف نظام ابوتى٢، فى اوائل ١٩٨٤، أن الشرط الوحيد الذى فى ظله سيسمح صندوق النقد للحكومة ان تطبع نقوداً إضافية هو تخفيض العملة: وهكذا تحول تخفيض العملة إلى شكل مستتر للتمويل بالعجز. وأدت حقيقة التخفيض المستمر والممتد للعملة إلى فقدان الثقة فى قيمة العملة المحلية، والتى أدت بدورها إلى زيادة الأسعار، حيث يبادل التجار السيولة النقدية بالأصول المادية لأغراض المضاربة، وإلى تخفيض فى سعر السوق السوداء للشلن حيث حاول نفس

التجار تحويل مدخراتهم بدورها إلى عملات صعبة حماية لانفسهم ضد آثار الحلقة المتوقعة للتخفيض. وقد قدم انخفاض سعر السوق السوداء للشلن باعتباره مبرراً للدورة القادمة من التخفيض، وكانت النتيجة ما يصفه عادة الاقتصاديون التنمويون بأنه "الحلقة الشيطانية".

والأثر الداخلى، هو الوجه الآخر لتخفيض العملة، خاصة عندما يترافق مع تحرير الاقتصاد "اللبرلة". سيناقش الأثر الكلى لتحرير الاقتصاد فى الفصل القادم، وهنا تجدر الإشارة إلى أنه قد تحول كل تخفيض للعملة، داخلياً، إلى تنافس بين الطبقات المختلفة فى المجتمع، كل واحدة تحاول تحييد أثر التخفيض- وإذا كان ممكناً، الذهاب أبعد من ذلك بتحويله إلى منفعة لها- من خلال زيادة سعر أى سلعة تمتلكها فى السوق. وقد استطاعت كل طبقة أن تفعل ذلك، فيما عدا الذين يبيعون سلعة قوة العمل أو منتجاتها فى الزراعة.

لقد قلص كل تخفيض من عائدات الإنتاج، وزاد من مكاسب التجارة. وقد كان الأثرالداخلى الكلى للتخفيض مزدوجاً: أولاً، تحويل المدخرات من العاملين إلى الشريحة المالكة؛ ولكن ثانياً اعاد توزيع الدخل بين هذه الطبقات أيضاً، مشكلا للطبيعة المحددة للتكوين الطبقى فى المجتمع. ولقد كانت تكملة الأنشطة العادية بالتحرك نحو مجال التوزيع، هو اتجاه أولئك الذين يكسبون دخولاً ثابتة- خاصة العمال والموظفين المدنيين، وبدرجة أقل المزارعين المنتجين للصادرات، بسبب الفرص المنخفضة- وقد ولد ذلك تفككاً إضافياً لطبقة كاسبى الأجر بتحركها التدريجى إلى التجارة الصغيرة. ومشابهاً لهذا، هناك حركة مماثلة لرأس المال، داخل طبقة المالكين، بعيداً عن الاستثمارات المنتجة ذات فترة النضوج الطويلة إلى الاستثمارات التجارية والمضاربة ذات المخاطر العالية ذات فترة النضوج الأقصر، وبلغة أخرى، من قيادى الصناعات إلى الماڤوتامينجى، لهذا فإن مصطلح الماڤوتامينجى، حتى فى الاستخدام الشعبى، لا يعنى أى فرد ذا ملكية أو استثمارات، وإنما فقط الذين لديهم ممتلكات غيرشرعية واستثمارات مضاربة ذات مردود عال وسريع وبعبارة أخرى فإن هذا المصطلح لا يشير إلى طبقة وإنما إلى شريحة.

ويعتمد أثر التضخم على الفلاحين عادة على شريحة الفلاحين المأخوذة فى الاعتبار. فمثلاً، تحدد الأسعار الزراعية المدفوعة إلى الفلاحين المنتجين للصادرات بواسطة الدولة، برغم أنها تنزع إلى الارتفاع مع كل تخفيض، فإن معدل الارتفاع دائماً أقل من معدل التضخم. والنتيجة هى الزيادة الاسمية فى الأسعار، والتى تحجب الانخفاض الحقيقى.

إن الموضوع الأكثر تعقيداً والذى يحتاج إلى بحث مفصل هو اثر التخفيض على قطاع الفلاحين المنتجين لسلع السوق الداخلى. وعلى الرغم من ذلك، فإن الاتجاه العام للتطورات شديد الوضوح ويتناقض مع التفاؤل الساذج والذاتى للبنك الدولى، والذي إستخلص من تحليل تحرك أسعارالصادرات الزراعية (كليهما الاسمى والفعلى) دليلاً على تحسن حالة الفلاحين. وهذا لسببين. أحدهما هو مايمكن أن تمثله الزيادة فى السعر الأسمى للسلع الزراعية من "وهم نقدى" حيث إنها قد تعكس زيادة فى الدخل النقدى للفلاحين فى حين أن دخلهم الاجتماعى فى تدهور (النقل والمواصلات، والتعليم، والعلاج المدعوم...إلخ). ثانيهما، تحتاج الزيادة فى الدخل الحقيقى للفلاحين (النقدى مضافاً إليه الاجتماعى) أن تحلل بالتناسب مع الزيادة فى التكاليف الحقيقية للمدخلات الزراعية.

ويزداد تدفق المدخرات الاجتماعية إلى الماڤوتامينجى بشكل أكبر بسبب التحول فى السياسة الإقراضية للبنك والتى صاحبت الضغط الائتمانى الحاد. لأن الهدف من ضغط تدفق التمويل إلى قطاع الدولة هو زيادة تدفقه إلى القطاع الخاص[٢٠].

إن منطق تعميق التمايز دائماً فى نظر الصندوق، هو أنه بوجود أموال أكثر فى أيدى رجال الأعمال، بالإضافة إلى حوافز مناسبة ستؤدى حتما إلى استثمارات أكثر، وبالتالى إلى توظيف وإنتاج اكبر، وأخيراً عوائد اكبر للعمال. ومايبدو أنه إعادة توزيع غير عادلة فى المدى القصير، هو الطريق الوحيد لزيادة الإنتاجية الاجتماعية فى المدى البعيد- هكذا يجادل صندوق النقد. ومع ذلك، يتجاهل هذا المنطق، الإطار الأوغندي الملموس. وفى إطار حيث لا تعطى الحوافز اى افضلية للاستثمارات الإنتاجية على إستمثارات المضاربة، فإن النتيجة النهائية لأموال أكثر فى أيدى المالكين هى انحراف أنشطة كل من الاستثمار والاستهلاك لصالح الأنشطة البذخية[٢١].

وفى الحقيقة، فقد فشلت السياسة المصرفية التجارية، خلال برنامجى الصندوق، فى التعبير عن أوتقوية أى أولويات استثمارية. ولاتميزمعدلات سعر الإقراض أو أنها تميزا اسمياً بين هل سيستخدم القرض للأغراض الانتاجية أم لاغراض غير انتاجية. وصحيح، فقد اصبحت معدلات سعر الفائدة ذات أهمية فقط مع تدنى معدل التضخم؛ ومع ذلك، فالنقطة هى أن هذه المعدلات اسمية- وتدل على توجه سياسة البرنامج، وهوتوجه قد زاد ت أهميته الحقيقية إلى درجة أن البرنامج قد نجح فى تخفيض معدل التضخم.

الجدول٦/ ١٠

يوغندا: معدلات إقراض البنوك التجارية للقطاعات المختلفة

١٩٨٨/٨٢

	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الزراعة	١٤	١٨	٢٤	٢٤	٣٨	٢٥-٢٢أ	٣٥-٣٢أ
الصادر والصناعة	١٥	١٩	٢٤	٢٤	٣٨		
التجارة	٢٢-١٦	١٩-٢٢	٢٤	٢٤	٤٠	٣٠ب	٤٠ب
غير مضمونة	٢٠	٢٢	٢٦	٢٦	٤٢		

هوامش: المعدلات بالنسب المئوية، بالنسبة لديسمبر ١٩٨٢ وحتى ١٩٨٦، وليوليو ٨٧ و١٩٨٨

أ: بالنسبة "للقروض التجارية قصيرة الأجل"

ب: بالنسبة "للقروض التى تفوق العام"

المصدر: Bank of Uganda, Annual Report, 1988, p.112. Background to the Budget, 1988- 89, Table 16, p. 20.

وإن التباين فى معدلات الإقراض بين الانشطة المختلفة تفضل شكلياً الأنشطة المنتجة على الأنشطة غير المنتجة؛ بافتراض وجود هيكل الحوافز المؤسسة فى السوق كما هو، فإن التمييز فى الحقيقة مقلوب. وهذا تؤكده بوضوح أرقام القروض الحقيقية المقدمة بواسطة البنوك التجارية على مدى السنوات (انظر الجدول ٦/ ١٠).

وتوضح الأرقام فى الجدول ٧/ ١٠ ثلاثة أشياء: ١/ أن أعلى القروض، وتقريباً نصف إجمالى القروض المقدمة بواسطة كلٍ من بنك أوغندا والبنوك التجارية هى للانشطة ذات الربحية والقصيرة الأجل والمسماه "تمويل المحاصيل". وهذه يجب اعتبارها بالكامل قروضاً تجارية، ٢/من بقية القروض المقدمة، فإن اكبر بند واحد هو "للتجارة"، ٣/ لا يوضح هذا البند من القروض أى علامة على انه متفوق عليه بقروض الإنتاج مع مرور الوقت.

وفى أوغندا اليوم، هنالك مجالان رئيسيان للاستثمار: الاستثمار العقارى الفاخر، والهياكل الأساسية. وتؤجر العقارات فى المناطق الحضرية إما بالدولار أوبالشلن. وتوضع

الإيجارات بالدولار فى البنوك الخارجية مباشرة، ممثلة تدفقاً خارجياً للمدخرات المحلية. ولكن حتى هذا الجزء من المدخلات المحلية الذى يحول إلى استثمارات محلية يتأثر مباشرة بالتوجه أعلاه. حيث إن اكثر سوق مربح يجذب استثمار المدخرات المحلية هوالإسكان الفاخر الخاص و"صناعة" التسلية!

الجدول ٧/ ١٠

يوغندا: نظام التمويل البنكى للقطاع الخاص حسب النشاط ١٩٨٧/٨٢

	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧ب
الجملة	٣٦٫٤	١١٢٫٦	١٣٧	٤٠٨٫٤		
بنك أوغندا	٫٥	١٨	٣٣٫٥	٥٩٫٨		
تمويل محاصيل	-	١٢٫٦	٣١	٤١٫٥		
تمويلات أخرى	٫٥	١٥٫٤	٣٫١	١٨٫٣		
البنوك التجارية	٣٩٫٩	٩٤٫٦	١٤٣٫٥	٣٤٨٫٦		
الزراعة، منها	٩٫٣أ	٣٢٫٦	٤٤٫٦	١٦٥٫٦	٥٢٦٫٩	٢١٤٫٣
الإنتاج	١٫١	٥	٦٫٨	١١٫٢		
تمويل محاصيل	٨٫٢	٢٧٫٦	٣٨٫٥	١٥٤٫٧	٤٨٦٫٢	٩١٢
الصناعة	٦٫٢	١٦٫٩	٢١٫٦	٦١٫٨	٩٧٫١	٤٤٫٣
تجارة	١٠٫٦	٣١٫٢	٤٣٫٩	٦٩٫٩	١٢٩٫٨	٥١٫٤
نقل ومواصلات	٢٫٢	١٠٫٦	١٢٫٤	١٩٫١	٣١٫٤	١١٫٨
بناء وتشييد	-	-	-	-	٢٠٫٩	٧٫٨
أخرى	١	٤	١١	٣١٫٩	١٥٫٧	١

هوامش: كل الأرقام مقربة إلى نقطة عشرية واحدة.

أ: فى حين أن جملة القروض للزراعة لعام ١٩٨٢ هى ١٥٫٩، فإن التوزيع الموجود للقروض بين الإنتاج وتمويل المحاصيل هو لديسمبر فقط، والذى يبلغ مجموعه ٩٫٣.

ب: ارقام ١٩٨٧ حتى مارس فقط.

المصدر: For 1982-85 figures, Bank of Uganda, Annual Report, 1985 p.53, For 1986 & 1987, Background to Badget, 1988- 89, Table 15, p.A19.

إن المجال الرئيسى الآخر للاستثمارات هو الهياكل الاساسية. ومع ذلك، فإن تمويله إما بقروض عالية التحفيز (مثل قروض وكالة التنمية الدولية)، أوذات اولوية محددة بواسطة الدولة (مثل "طريق الفول" من كمبالا إلى فورت بورتال وهونتيجة صفقة مقايضة مع اليوغسلاف). وكلاهما لا يمكن تنفيذه إذا تم من خلال معاييرالسوق قصيرالأجل. ويمكن القول إن تدفق القروض عالية التحفيز هى الأثر الجانبى الإيجابى الرئيسى لبرنامج صندوق النقد- البنك الدولى، ويجب أن يصطلح على أنها أثرجانبى، لانه ليس لها علاقة بهدف التحرير فى برنامج الصندوق[٢٢].

ولكن فى حين يضع التمايز الداخلى مدخرات اكثرفاكثر فى حوزة المافوتامينجى المالكين المحليين، فإن هذه المدخرات تصبح مصدراً اكبر للاستثمارات غير المنتجة مترافقة مع تزايد إيرادات الاستهلاك بدلاً عن التراكم الرأسمالى. وهذه هى نقطتنا الرئيسية. فلم يؤد تحويل النقود أبداً فى التاريخ اتوماتيكياً وبصورة مباشرة إلى مراكمة رأس المال. ورغم ذلك فإن الحكمة العالقة بالأذهان لنظرية "التخلف"، انه لا يمكن فهم حتى التصينع البريطانى باعتباره ببساطة نتيجة لتحويل الفائض من المستعمرات البريطانية. بالمقارنة مع بريطانيا ففى البرتغال- حول نقل الكنوز الفخمة من ممتلكات ماوراء البحار ببساطة لاستثمارات بذخية وإلى إيرادات استهلاك بواسطة الطبقات المسيطرة غير المنتجة- وتساعد هذه المقارنة على تأكيد الأهمية الحاسمة للعلاقات الاجتماعية الداخلية فى تفسيرعملية تراكم رأس المال فى القطر.

إن الموضوع الذى يحتاج إلى بحث، إذا كانت نقطة التركيز هى إمكانية التراكم الرأسمالى فى الاقتصاد الأوغندى، هو طبيعة الطبقات المهيمنة والموقع الاجتماعى للطبقات المنتجة. سيتم تناول هذه النقطة عند معالجة موضوع التحول الاجتماعى فى أوغندا. ويكفى هنا التأكيد على الأثر الاقتصادى المباشر لبرنامج صندوق النقد فى أوغندا، وهو تحقيق كنوز ثراء لاستثمارات البذخ والمضاربة، وللبنوك، التى هى الوسيط فى تحويل المدخرات الاجتماعية المحلية الى ايدى المافوتامينجى[٢٣]

ويمضى التمايز والتكريس شديد الحدة لشريحة المافوتامينجى جنباً إلى جنب مع إطارالسياسة الواسعة التى تحرر هذه المجموعة من القيود السياسية (الدولة). وبوضع جزء اكبر من المدخرات الاجتماعية فى جيوب المافوتامينجى وليس هذا فحسب وإنما يمنحون حرية تحديد كيفية استخدام هذه المدخرات أيضاً. وقد لخص توجه هذه السياسة فى هدف سياسى وحيد: تحريرالاقتصاد Liberalization . وقد لخص الاتجاه إلى تحرير الاقتصاد فى أداة سياسية وحيدة: التراخيص العامة المفتوحة Open General Licence .

وجدير بنا أن نلخص هنا تجربة سياسات التصاريح العامة المفتوحة فى البرنامج الأول لصندوق النقد. فقد ألغى برنامج الصندوق الأول حصص الاستيراد Import Rationing بالنسبة للقطاعات الرئيسية فى الاقتصاد، وذلك خلافاً لتوصية فريق خبراء الكمونولث لعام ١٩٧٠. وكانت النتيجة ان ٤٠- ٦٠٪ من الواردات فى ظل نظام المناقصة كانت سلعاً استهلاكية[٢٤]. واكثر من ذلك، فقد تشكلت ربع كل الواردات فى ٨٣-١٩٨٤ من ثلاثة أصناف هى: المنسوجات(١ر١٧٪)، والصابون (٦٪) والسجائر (٢٪). ومع ذلك، وفى نفس العام كانت الطاقة التشغيلية المسجلة حوالى ٢٢٪. وعلاوة على ذلك، فقد شملت فاتورة الواردات فئة كبيرة من الكماليات، اخفيت طبيعتها الحقيقية بواسطة البنود العامة والغامضة. وهكذا، فإن بنوداً مثل السيارات (غالباً أساطيل من السيارات الكمالية مثل المرسيدس بنز للمافوتامينجى: ٦ر٧٪)، واداوات منزلية (عادة فيديو وكماليات منزلية: ١ر٣٪) مصحوبة مع الاتفاق على السفر (٦ر٥٪) والتعليم (٧ر٣٪) هذه البنود سيئة السمعة وهى معروفة جيداً باعتبارها اكثر البنود انحرافاً حيث إن الأموال المتحصلة من الصادرات تحول إلى حسابات أجنبية. وإذا وضع الفرد معاً النفقات على هذه الورادات الكمالية (٢٠٪) وعلى الضروريات التى توجد طاقة إنتاجية محلية عاطلة لها (٢٣٪)،فإننا نحصل على رقم مدهش إذ يبلغ حوالى نصف العملات الصعبة المباعة فى المناقصة الأسبوعية للأسواق[٢٥].

إن الاختلاف الوحيد بين برنامج صندوق النقد الثانى وسابقه هو فى أن اللبرلة (التحرير) فى هذا الوقت مرحلة (تتم على مراحل). ولكن التنازل الممنوح بواسطة صندوق النقد نظراً

لحساسيات حكومة اليوم تكتيكى فقط، ويظل التوجه الاستراتيجى للبرنامج لايتغير. إن هذا الهدف الاستراتيجى هو وضع سلطة تعريف وتحديد الأولويات الاجتماعية فى أيدى الوكلاء المهيمنين فى السوق، المافوتامينجى!

وقد ذكرت هذه الطبيعة التكتيكية فى عدد من الوثائق الرسمية والتى تبدأ بالحديث عن "التحرير التدريجى لقيود الواردات"، محدداً ذلك" بأنه فى البداية.. ستكون التغطية قاصرة على واردات المواد الخام، وقطع الغيار والمعدات، نسبة للشح الحالى فى العملات الصعبة". ويضيفون": إن تغطية التراخيص العامة المفتوحة" "ستراجع وتوسع على أساس ربع سنوى، بحيث تمتد إلى كل السلع الرأسمالية والوسيطة، والضروريات الأساسية والسلع الامتيازية بنهاية عام ١٩٨٨". ولكن بعد ذلك يأتى التوجه الاستراتيجى، مايطلق عليه صندوق النقد" النقطة الجوهرية". "ستستمر الحكومة فى مراجعة جداول الضرائب والجمارك دورياً، بهدف تشجيع الكفاءة الاقتصادية ومد نظام التراخيص المفتوحة بصورة نهائية ليغطى كل الواردات(٢٦).

ومع كل مرحلة من مراحل مد نظام التراخيص المفتوحة ستضيق اكثرالحدود التى تستطيع الحكومة الأوغندية داخلها أن تؤثر على أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وحتى المرحلة الأولى- التراخيص العامة المفتوحة للصناعة- والتى فهمت فى الدوائر الرسمية باعتبارها حافزاً رئيسياً للصناعة على التجارة، هى فى نفس الوقت خطوة رئيسية إلى الخلف: الترخيص المفتوح لكل الصناعات هو فى نفس الوقت غياب أى أولويات صناعية.

وتحدد أوراق السياسة الحكومية "الصناعات ذات الأولوية"، بالتأكيد، على أنها "تلك التى تنتج سلع الاستهلاك الأساسية ومواد البناء". وللسخرية، تعكس هذه الشهادة نفسها الفشل فى فهم السمة الملموسة للصناعة التى انشئت خلال العقود الثلاثة الأخيرة. حيث لايمكن فهم التمييز الحقيقى بين الصناعات ذات الأولوية وغير ذات الأولوية ببساطة بتأكيد المنتج النهائى. (سلع استهلاك جماهيرى مقابل السلع الكمالية، حيث لاتوجد صناعة كماليات) ويتطلب فهم التمييز الحقيقى النظر إلى تكنولوجيا الإنتاج ومستلزمات الاستيراد لكل صناعة. دعنا نأخذ أمثلة قليلة فقط تتعلق بالصناعات التى من الممكن من نواحٍ اخرى أن تصنف باعتبارها صناعات "ذات أولوية" تنتج "سلع استهلاكية أساسية ومواد بناء". وستمكن

من توضيح نقطتى من خلال ثلاثة أنواع من الصناعات: سلع منتجين، وسلع إستهلاكية اساسية ومواد البناء.

ودعنا نبدأ بمثل عن صناعة تنتج سلعة انتاج اساسية: شبكات صيد الأسماك. يستورد صانعو الشباك الأوغنديين كل المواد الخام من اليابان مثلا (خيط القنب اساساً). ومن أشهرالصناعات التى تنتج صنفاً من سلع الاستهلاك الأساسية هو مصنع تومبيكو (Tumpeco). ويستورد قسم الطلاء فى تومبيكو كل الأدوات بتصميماتها (مثلاً الأكواب، أحواض، صوانى) ويغمسها فى محاليل كيمائية مستوردة، وتجفف محلياً فقط، وكما أن مصنع فيتافورم فى مدينة چينچى ليست مختلفة تماماً، فهى ببساطة تخلط الكمياويات المختلفة المستوردة والماء لتكوين كتل رغوة تقطع فيما بعد إلى أحجام مختلفة من المراتب. وتعتمد مؤسسة الألبان على الواردات إلى أقصى مستويات الغباء، وهى صناعة فى دولة فيها معدل الماشية إلى الإنسان أعلى من الذى يوجد فى أوربا. هنا يخلط اللبن المجفف المستورد مع الماء المحلى، ويصب فى مواد تعبئة مستوردة، وينقل فى أقفاص بلاستيك مستوردة للبيع فى الأسواق المحلية. وماكينات التعبئة من السويد وفرنسا، الأولى مؤجرة والأخيرة مشتراة؛ وهذه الماكينات "وطنية" بمعنى أن الماكينات السويدية تقبل فقط مواد التعبئة السويدية، والفرنسية فقط الأكياس المصنوعة من السيلوفان!

وعلى الأرجح أن تكون الصناعات المنتجة لمواد البناء أقل اعتماداً على الواردات فى المواد الخام، ولكن المدهش مع ذلك هو وجود أمثلة مخالفة لذلك فى هذه المجموعة. خذ مثلاً شركة "باتى" أوغندا المحدودة، والتى تقطع لفافات الألواح المعدنية وتطليها بالزنك المستورد وتضع عليها علامة "صنع فى أوغندا" مع طابع مستورد كتب عليه للبيع المحلى! كل ذلك، على الرغم من حقيقة أن الاسبستوس المحلى من تورورو بدلا من لفافات الصلب المستوردة، يمكن أن تصنع منتجاً أطول عمراً، كما يمكن أيضاً الحصول على الكبريت من تورورو.

وليس هناك مثال اكثر إيضاحاً فى الاعتماد غير المبرر على الواردات والعالى بلا ضرورة للكثير من صناعة أوغندا "ذات الاولوية" مثل Diary & Clays Corporation مؤسسة صناعة الطوب. وفى الحقيقة أن مؤسسة صناعة الطوب هى مصنعان، الأول أنشئ فى الحقبة الاستعمارية، والثانى فى عام ١٩٦٩. وتوضح المقارنة أنه برغم كون الاثنين ينتجان مواد

بناء، فإن المصنع الأول والقديم يستخدم الطين المحلى من كاجاستى أو موكوتو أو غومبا. أماالأخير والأحدث فله اعتمادية عالية على الطلاء المستورد من ايطاليا واوكسيد البوراكس من انجلترا.

ختاماً، دعنا نلقى نظرة على واحدة من الصناعات "المستعادة" حديثاً فى أوغندا، والتى انتفعت من تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والمشورة الفنية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: وهو مصنع بسكويت موكبسا. وقد أنشئ سابقاً فى الخمسينيات وعمل على أساس استخدام المواد الخام المحلية، وعندما أعيد بناؤه بواسطة وكالات الأمم المتحدة فى ١٩٨٢، فقد استخدم الماء المحلى فقط فى غلى المكونات المستوردة، وتقطيعها فى أشكال معدة وتغليفها فى أوراق وكرتون فرنسى. ببساطة موكبسا ماكينة خلط لصناعة كل روابطها فى فرنسا والمانيا.

وهناك أمثلة كثيرة أخرى. ويمكن أن نقارن فى صناعة النسيج أيضاً الاعتماد العالى علي الواردات، كما فى مواد البناء (الطين)، فى مصنع يوجى اى ال مع التكامل المحلى لـ إن واى تـى أى إل NYTIL. وبالمثل، فإن الاعتماد على الواردات المتزايد فى الاقسام الحديثة لـNYTIL مقارنة مع الأقسام القديمة التى تنتج الأقمشة الخشنة. ستصنف كل تلك الصناعات كصناعات ذات اولوية فى ورقة السياسة Policy paper، وباعتبارها منتجة "لسلع استهلاكية اساسية"، وتحت البند العام "نسيج" فى خطة التنمية وإعادة التأهيل. إن نقطتى ببساطة هى أنه برغم أن التراخيص العامة المفتوحة تمنح أفضلية للواردات الصناعية على الواردات الأخرى فى الفترة الحالية. فإن الوثائق الرسمية لا توضح أى مؤشر لاستراتيجية صناعية موضوعة جيداً وتأتى متفقة مع الاعتماد الثقيل على الواردات للصناعات المنشأة خلال العقود الثلاثة الأخيرة[٢٨]. علاوة على ذلك، سيوضح القسم التالى أن استراتيجية محاربة التضخم للبرنامج مبنية على تقليص طلب المستهلك المحلي، الريفى والحضرى معاً. ولابد أن يؤدى ذلك إلى أزمة صناعية، فى ظل الإنتاج الصناعى الأوغندى الموجه إلى السوق المحلى. وبالتالى، فى حين أن المهلة الممنوحة بواسطة المرحلة الحالية فى إدخال التراخيص العامة المفتوحة والتى ستصل إلى اخفاق تام، سيأخذنا برنامج صندوق النقد حالاً إلى عالم "الأولويات المحددة بالسوق".

وتعنى الأولويات المحددة بواسطة السوق- أى تراخيص عامة مفتوحة- أن التأكيد سيكون على استيراد تلك السلع التى أرباحها التجارية هى الأعلى. إنها تعنى باختصار، قبول أولويات شريحة المافوتامينجى باعتبارها أولويات لكل المجتمع(٢٩). وفى ظل وضع تتناقض فيه الأرباح التجارية قصيرة الأمد مباشرة مع احتياجات النمو متوسطة الأجل، فإن ذلك يكون مساويا لفقدان السيطرة على أى اتجاه فى عملية التنمية.

التناقض الرابع: تقليص التضخم بزيادة الاعتماد على الاسواق وراس المال الاجنبى

يتباهى برنامج صندوق النقد بنجاحين فى أوغندا اليوم: إعادة تأهيل البنية الأساسية، وتقليص التضخم. وحيث إن الأول تطور له علاقة ضئيلة بمحددات سياسة البرنامج، فإن الثانى يرتبط بها جوهرياً فعلاً.

هنالك طريقان لمحاربة التضخم: الأول هوتقليص الطلب، والآخر هو زيادة الطلب. والنتيجة، فى كل واحد على حده، مختلفة دراميا. وقد بدأت حرب صندوق النقد ضد التضخم بطريقة تقليص الطلب، جزئياً لأن مثل هذا الهدف يمكن أن يتحقق مباشرة وبسهولة نسبية من خلال إعادة توجيه السياسة، وجزئياً لأنه مقبول ايديولوجياً للصندوق. ويرى صندوق النقد أن تخفيض الطلب على المستهلك للطبقات الشعبية باعتباره الشرط الضرورى لزيادة المدخرات الاجتماعية فى أيدى طبقة كبار الملاك.

إن الأداة الرئيسية التي أدت إلى تقليص درامى فى التضخم هى الضغط الحاد للائتمان المتاح للدولة من البنوك. وقد خلقت هذه الأداة السياسية نتيجتها السالبة الخاصة:- انكماش السوق المحلى، وهذا يعنى بالمقابل اعتماداً أكبر على رأس المال الأجنبى والأسواق الأجنبية، بالإضافة إلى أزمة للصناعات المنتجة للسوق المحلى. وهكذا فإن المرء لا يندهش إذ علم أن الطاقة الصناعية المباعة بواسطة هيئة كهرباء يوغندا فى ١٩٨٧ وصلت بالكاد إلى ٤٥٪ من أرقام ١٩٨٠(٣٠).

ويبين السوق المحلى المنكمش الآثار المتناقضة لكل أداة سياسة: احدها الأجل القصير، والآخر الأجل الطويل، احدها ثابت، والآخر ديناميكى. وهكذا فإن أداة السياسة التى ربما

تقلص النفقات وتستجيب إلى الفترة قصيرة الأمد للمحاسب، ربما في نفس الوقت تضع مأزقاً حاداً للاقتصادي التنموي الذي يهتم بموضوع طويل الأجل وأكثر ديناميكية أي تراكم رأس المال.

وعلى الرغم من الخطب الرنانة التي تعلن أن الأقطارالأفريقية تعلمت كيف "تعيش ضمن إمكانياتها" فإن مايجذب حكام أفريقيا في الحقيقة إلى برنامج صندوق النقد هوالوعد بتمويل أكبر من وراء البحار إذا نفذ البرنامج. وهكذا فقد شهد تنفيذ البرنامج، في كل لحظة، تكثيفاً للديون الأجنبية للقطر قيد النظر، بدلاً عن التحرك تجاه القدرة على الوفاء بالديون.

وتبين الأرقام بوضوح هذا الاتجاه بالنسبة لأوغندا. فقد قفزت نسبة خدمة الدين لأوغندا من ١٨ر٩٪ في السنة السابقة على بدء البرنامج الأول لصندوق النقد (١٩٨٠) إلى ٥٥٪ في السنة التالية لانتهائه (١٩٨٥). وتسجل أحدث الأرقام نسبة الدين الى خدمته بحوالي ٥٩ر٦٪ في ١٩٨٧ [٣١]. حينما يظل الدين الكلي بالأرقام المطلقة اكثر قليلاً من بليون دولارخلال السنوات القليلة الماضية. فقد استمرت في الحقيقة الفجوة التمويلية في النمو بالنسبة لأوغندا (وهي ايرادات الصادرات، أي نفقات الواردات+ خدمة الدين). ألم نصل بهذا الشكل إلى نقطة تكون فيها علامة "إنجازنا" هي ببساطة- كما لاحظ أحد مستشاري سيدا السويدية SIDA مشيراً إلى آثار برنامج صندوق النقد في زيمبا بوي- اننا "نحاول تفادي الإفلاس الوشيك بتأجيله بدلاً عن حل الاختلالات التي أفرزته[٣٢]".

وفي ذلك ، بالطبع، تماثل تجربة أوغندا تجارب أغلب الدول الأفريقية، والتي قيل أنها في عام ١٩٨٦ تدفع إلى الصندوق اكثر مما تستلم منه في شكل قروض جديدة[٣٣]. وعلى الجانب الآخر، فإن الحل النمطي لهذه الحالة هو إعادة جدولة الديون، ومع ذلك، ووفقاً لتجربة السودان، فإن النسب المطبقة لإعادة جدولة الديون (١٨٪) عالية جداً [٣٤]. وقد لايكون مبالغاً فيه القول ان أوغندا، مع هذا النوع من السجل، تبدو وكأنها تأخذ مكان المقدمة لمثل هذه الأقطار كالسودان، وزامبيا وموزمبيق والكومورس، والتي هي الآن في وضع لا تحسد عليه حيث وصلت نسبة خدمة الدين فيها ١٠٠٪[٣٥]. إلى أي مدى يمكن اعتبار مثل هذه الأقطار مستقلة في مجال السياسة الاقتصادية؟

تجعل حقيقة أن للسياسات عادة نتائج متناقضة، من اختيار السياسة عملية صعبة ومثيرة للجدل. فمثلاً، في السياسة الاقتصادية، يصطدم عادة الأثر قصير الأمد (أي، الإيرادات) للسياسة مع الأثر طويل الأمد (أي التنموي). ولنأخذ المثل الأكثر شعبية بين النقديين Monetarists، قد يكون زيادة إيراد الضرائب في المدى الطويل من خلال تقليص الضرائب في المدى القصير من أجل زيادة الاستثمار، والإنتاج والدخول وبالتالي الضرائب الكلية. ومهما كانت مزايا هذا المثل، فإن النقطة هي أنه من الهام تغليب النظرة الطويلة الأمد على النظرة الأقصر أمداً، أي تغليب منظور التنمية على وجهة نظر المحاسب.

ويتجه المرء مباشرة إلى ما بعد موضوع التجارة والأسواق، إلى طرح سؤال عن الإنتاج والتراكم، وتبرز ثلاثة أسئلة لا مهرب منها: ١/أداة التغيير، في الزراعة والصناعة، ٢/طبيعة الأسواق للإنتاج الموسع، سواء كان محلي أساساً أو أجنبي، ٣/مصدر تمويل التصنيع، سواء كان محلي أساساً أو أجنبي.

وحتى نبدأ الإجابة على هذه الاسئلة من الضروري العودة إلى التجربة التاريخية، الأرضية الأساسية التي عليها تم اعداد النظرية الاقتصادية. يجب أن يبنى النقاش، للوصول إلى تكوين نظري ذي علاقة وثيقة بالواقع الأوغندي، على التجربة التاريخية لهذا القطر.

يمكن تقسيم التاريخ الاقتصادي الحديث إلى أربعة حقب: من تسعينيات القرن الماضي إلى عشرينيات هذا القرن، والعشرينيات إلى الأربعينيات ومن الأربعينيات إلى عام ١٩٧٢، ومن١٩٧٢ إلى الوقت الراهن. إن وجهة نظري هي أن حقبة صندوق النقد في تاريخ أوغندا الاقتصادي هي أساساً استمرارية للتاريخ الاقتصادي لنظام أمين. وبطريقة أخرى، تكمن أصول الأزمة الاقتصادية الراهنة في القطر في التغييرات التي نجمت عن شن "الحرب الاقتصادية" بواسطة نظام أمين في ١٩٧٢. ولكن أولاً، سنلقي نظرة خاطفة على الحقب الثلاثة الأولى.

لقد تبعت إنشاء الحكم الاستعماري (١٨٩٦- ١٩٢٨) فترة صراع حاد بين الفلاحين والمزارعين الأوربيين والزعماء المحليين حول لمن ستؤول آلة النمو الاقتصادي في الفترة القادمة. ولقد علمت تجربة انهيار أسواق السلع في فترة مابعد الحرب العالمية الأولى الدولة الاستعمارية

أنه لايمكن للمزارعين (planters) البقاء فى الظروف السالبة إلا إذا تم منحهم إعانات سخية، وليس هذا هو الحال مع الفلاحين peasants: وهكذا رفضت الدولة الاستعمارية دعم المزارع، برغم المحاججات من الأصدقاء والأقارب، والتفتت إلى الفلاحين باعتبارهم مصدراً رخيصاً واكثر ضماناً للمواد الخام للتصدير. وقد أدرجت هذه السياسة فى القانون خلال العقد التالى عندما بدأ الفلاحين المستأجرين، بعد تضافر زيادات الإيجارات والطرد من الأرض، على تقليص المساحات المزروعة قطناً وفى نفس الوقت تنظيم حركة سياسية جماهيرية. وحتى تعكس هذه التطورات، فقد أقرت الدولة الاستعمارية تشريع الإصلاح الزراعى (قانون بوسولو وإوفوجو لعام ١٩٢٨ Busulu & Euvujjo-law) والذى اعطى الفلاح ضماناً بامتلاك الأرض وبالتالى التحرر من الطرد بواسطة مالكى الأرض. وقد كرس هذان القراران- تهميش المزارعين ومالكى الأرض معاً ولصالح الفلاحين المنتجين- الإنتاج الصغير بواسطة الفلاحين باعتباره العمود الفقرى للاقتصاد الزراعى الأوغندى[٣٦].

وتميز الاقتصاد السياسى لأوغندا فى الحقبة الثانية (١٩٢٨-١٩٤٩) بتقسيم عمل استعمارى كلاسيكى. فقد سيطرت أقلية تجارية وصناعية مهاجرة (من الهند) على تصنيع وتسويق الصادرات الزراعية والواردات الاستهلاكية الرئيسية، وفى حين كان الإنتاج الزراعى حكراً على المنتجين الفلاحين مع قسم مكمل له هو مزارع (السكر) المعاد تنظيمها والموجه للداخل. وقد مثل منح ضمان امتلاك الأرض للفلاحين المقهورين فى الماضى بواسطة ملاك الأرض إطاراً مؤسسياً لتوسيع الإنتاج الزراعى، والذى انعكس بالتحديد فى نمو زراعة البن فى أوغندا فى الثلاثينيات. وقد وصلت هذه الحقبة إلى توقف مع أزمة سياسية. فقد نظمت الطبقة الوسطى المحلية المنبثقة الفلاحين منتجى الصادرات ضد كل من المصنعين والتجار المهاجرين، والزعماء المحليين الذين عينتهم الدولة.

وقد انتزعت الأزمة السياسية التى تميزت بانتفاضة الفلاحين عامى ١٩٤٥ ،و١٩٤٩ امتيازات من الدولة الاستعمارية، وغيرت تقسيم العمل القائم. وقد كانت السمة المميزة للحقبة الثالثة (٤٩- ١٩٧٢) ذات شقين: من جانب تطور حركة تعاونية استولت على تسويق وتصنيع محاصيل الصادر من البرجوازية المهاجرة، ولكن من الجانب الآخر تحركت هذه البرجوازية المهاجرة من التجارة والتصنيع إلى صناعات إحلال الواردات. ولم تكن أى من

الحركتين وليدة الفعل الطبيعى لقوى السوق، فكلتاهما يتطلب فعل سياسى من الدولة.

وقد استمرت هذه الحقبة حتى عام ١٩٧٢.وقد كان السبب فى النمو الاقتصادى المتميز نسبياً فى تلك الحقبة هوالديناميكية التى أطلقتها الإصلاحات والتى أعطت فى نفس الوقت جمعيات الفلاحين المنتجين درجة من السيطرة على تصنيع وتسويق الصادرات، وسهلت حركة رأس المال التصنيعى والتجارى فى ذلك الحين إلى الصناعة. وفى الجانب السلبى، كانت هناك حركة مضادة، حيث استخدمت قطاعات من الطبقة الوسطى سلطتها السياسية (الدولة) المكتسبة حديثاً لاغتصاب السيطرة على التعاونيات الفلاحية السابقة، وبدت هذه واضحة بعد الاستقلال، وبعد ذلك تقدمت لتحصين تلك السيطرة من خلال سلسلة من التشريعات التى لم تراع أى إجراءات ديمقراطية فى إدارة التعاونيات وبدلاً عن ذلك جعلتها تخضع لمحاسبة موظفى واجهزة الدولة.

ويعتبرالانقلاب الكامل على حقبة "صعود فلاحى الزراعة" موضوعاً محسوماً تقريباً فى التاريخ الاقتصادى لأوغندا الحديثة منذ ١٩٢٨، والذى بدأ مع "الحرب الاقتصادية" لأمين فى ١٩٧٢. وتحجب دراما "الحرب الاقتصادية" - طرد البرجوازية المهاجرة ومصادرة ممتلكاتها بواسطة تركيبة من متطلعى الطبقة الوسطى والبيروقراطية العسكرية أو المدنية- عن الأنظار تحولاً حاسماً أضر بسياسة الدولة الاقتصادية أيضاً. وذلك هوالتحول فى التأكيد من مساندة الدولة للفلاحين الزراعيين إلى مجموعة مالكى الأرض وكبارالبيروقراطين. وكان المظهر الرئيسى لهذا التحول هو إلغاء قانون بوسولو وإ فوجو واقرار قانون الإصلاح الزراعى لعام ١٩٧٥، والذى يعنى أن يصبح أى فلاح كان فى السابق مستأجراً دائماً إلى مستأجر مؤقتاً حسب رغبة المالك والذى يمكنه طرده فى النهاية من ارضه باسم "التنمية". وكانت النتيجة المباشرة هى عدم ضمان ملكية الارض،خاصة فيما يتعلق بالفلاحين. وهذه قد أنشأت، مصحوبة مع السيطرة العليا على التعاونيات والتى كانت ميراث أبوتىI لأمين- ولم يحاول أى نظام بعد ذلك تغييرها- إطاراً مؤسسياً للانتاج الزراعى الموسع يعتبر غاية فى السوء.

ومن الممكن، على هذه الخلفية، الرجوع إلى الأسئلة الثلاثة السابق طرحها واستخلاص مادة تاريخية لأغراض التفكير.

أداة التغيير: فيما يتعلق بالاقتصاد الأوغندى فان الزراعة هى القطاع الحاسم، هنا حيث

يقع أغلب منتجى أوغندا وأغلب إنتاجها السنوى. فقد كان تاريخ الزراعة فى هذا القرن صراعاً عنيفاً، ويشد احد الجوانب فى اتجاه مالكى الأرض ومالكى المزارع Plantation owners وكبارالبيروقراطيين، وينادى بسياسات دولة تحول اليهم الفائض الزراعى المستخلص من المنتجين الفلاحين، وفى الجانب الآخر، الفلاحين أنفسهم وحلفائهم من الطبقة الوسطى، والذين يبحثون عن إيقاف أوقلب مثل هذا التطور.

ولقد كانت هنالك حقبتان رئيسيتان فى هذا الصراع، وقد كانت لكل منها فترات أزمة فى الزراعة ذات الحجم الكبير- الأولى بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة، والثانية خلال نظام أمين- وقد اوضحت كل منهما مرونة الإنتاج الفلاحى الصغير فى وجه الظروف غيرالمواتية الضخمة. وقد اوضحنا أن صغارالفلاحين هم القوى الديناميكية الحقيقية فى الزراعة الأوغندية، وليس مثل كينيا حيث زراعتها منظمة أساساً على خطوط رأسمالية.

وكانت الحقبة الرئيسية للتطور فى الصناعة هى فى العقدين التاليين لانتهاء الحرب الثانية. وهذا ليس بسبب أى ديناميكية خاصة كامنة فى البرجوازية الهندية المهاجرة، وإنما بالعكس، فقد أجبر رأس المال التصنيعى والتجارى الهندى فعلاً على الاستثمارات الصناعية. إن الدرس الاساسى لهذه الحقبة هوعدم وجود طبقة من رجال الأعمال أصلاً والتى تنتظر أن تكتشف و"تحرر"، وبالعكس، توضح هذه الحقبة الأهمية الخامسة لسياسة الدولة فى استنباط بنى مناسبة للحوافز والعقوبات والتى جعلت من الحكمة بالنسبة لكبار الملاك التحرك الى الاستثمارات الصناعية. ومن الصعب تخيل حركة رأس المال التجارى الهندى الى الاستثمارات الإنتاجية فى الصناعة بسرعة وفى فترة وجيزة بدون العصا التى حولت تسويق وتصنيع محاصيل الصادر الى التعاونيات والجزرة المقدمة بواسطة هيئة التنمية الأوغندية فى شكل الاستثمارات الصناعية المشتركة. وبالتأكيد، هى تجربة تاريخية محملة بالدروس للفترة المعاصرة، فيها سلطة دولة مهتمة بالتنمية الاقتصادية وشريحة المافوتامينجى المولودة حديثاً مازالت مرتبطة بانشطتها الجنينية فى مجال التجارة والمضاربة.

أسواق للإنتاج الموسع: خلال نفس هذين العقدين عقب الحرب العالمية الثانية، عززت الأسواق المحلية المتوسعة هذه الاستثمارات الصناعية- وليس أى أسواق مكتشفة فجأة أوأسواق خارجية منتزعة. وفى أوغندا، كانت الأسواق المتوسعة- خاصة فى السلع الشعبية

مثل الكبريت، والبطاريات، والملابس، العطور والصابون والراديوهات- نتيجة مباشرة للزيادة في الأجور التي أعقبت الإضرابات العامة لعامي ١٩٤٥ و١٩٤٩. لقد كانت إحدى نتائج نضال الطبقة العاملة هي زيادة الحد الادنى للأجور أربعة أضعاف منذ ١٩٥٧، ونتيجة لذلك، فقد زاد الحد الادنى للأجر الذي يمكن أن يشتري ثلاثة أخماس المتطلبات الغذائية فقط لأسرة حضرية متوسطة في ١٩٥٧ الى نقطة بحيث يكفي نصف الأجر لمقابلة تلك المتطلبات في عام ١٩٦٧[٣٧]. وأبعد من أن تصبح قيداً على التكوين الرأسمالي المحلي، فقد كان لزيادات الأجور أثر تحفيزي على الصناعيين المحليين حيث إنها وسعت لهم السوق. وإن حالة كينيا مماثلة حيث أوضحت البحوث الراهنة أن المصدرالرئيسي لتوسع السوق للاستثمارات الصناعية في حقبة ما بعد الاستقلال ليس النمو في أسواق الصادر (تعادل ١٠٫٥٪ من الطلب ذي العلاقة بذلك)، ولا حتى إحلال الواردات الموجودة (٢٧ر٢٦٪)، وانما زيادة الطلب المحلي، والذي يعادل٧٧٢ر٦٨٪ من السوق للمنتجات الصناعية[٣٨].

ولايختلف درس الزراعة عن هذامطلقاً، ومع أنه من المعتاد القول بتراجع الزراعة في أوغندا الى توجه نحو زراعة الأقوات في حقبة أمين، فإن هذا يغطي على صورة معقدة جداً. ليس هناك توجه وحيد وبسيط في تلك الحقبة. فمن جانب، هناك التدني في إنتاج الصادرات مرتبطاً بتدهور أسعار الصادرات ونما التهريب حتى نافس المعاملات الرسمية، ولكن من الجانب الآخر، هنالك توسع ظاهري في إنتاج الغذاء، ليس للاستهلاك وإنما للبيع، بسبب توسع الأسواق المحلية لعرض الاغذية المحلية على حد سواء وبصورة مذهلة في تلك الحقبة. وقد غير طرد المجتمع الهندي في ١٩٧٢ بشكل درامي تكوين السكان الحضريين وهيكل طلبهم للمواد الغذائية وتحولهم من السلع المستوردة الى تلك المنتجة محلياً.

مصادر تمويل الصناعة: نبدأ بأن هناك بديلان، إما المحلي أو الاجنبي. ويمكن المحاججة بقوة، في حقبة توسعية مثل الفترة السابقة على سلسلة "هزات سعر النفط" ان الأموال الاجنبية المقترضة على أساس أسعارفائدة منخفضة يمكن أن تمول مشروعات تنموية كبيرة الحجم. ولكن ليس أكثر من ذلك، فالبيئة العالمية اليوم غير مواتية- مع أسعارفائدة عالية.

وإذا كان التراكم، بعد ذلك، سيبنى على أساس المدخرات المحلية، فهل هذه المدخرات لا تأتي من الزراعة بالضرورة؟ وهل لا يعني هذا بالضرورة سياسات تنمية تطالب بشروط تجارة

معادية للزراعة وفى صالح الصناعة؟ هكذا جادل الوطنيون فى الستينيات، وليس لأنهم معادين للفلاحين، ولكن لأنهم موالين للصناعة.

ولكن للاستراتيجية الوطنية عثراتها. فقد تضمنت الاستراتيجية الوطنية تمزيق الفلاح، وخلافاً لكل المظاهر وحتى البلاغية، بدون تقديم أى تغيرات مؤسسية. فقد تضمنت تحويل فوائض الفلاحين فى إطار من مستويات الإنتاج الراكدة نسبياً، وقد حولت هذه الفوائض إلى صناعة ذات إعتمادية عالية على الواردات وعديمة الكفاءة ولا يمكنها الوجود بدون دعم مستمر، ومرة أخرى على حساب الزراعة. وفى مثل هذه الحالة، كما فى الأقسام الكبيرة للحقبة الاستعمارية، إنها تتطلب استخدام القوة باعتبارها مركزية فى السياسة الاقتصادية. وليس هذا مدهشاً، فقد أثارت مقاومة فلاحية متكررة فى شكل انخفاض إنتاجي. وحتى فى كينيا، ورغم البرجوازية الزراعية القوية نسبياً والموجودة فى موقع يمكنها من أن تدافع عن مصالح الزراعة، فقد كانت شروط التجارة معادية للزراعة باستثناء الفترة التى ازدهرت خلالها زراعة البن فى ٧٦- ١٩٧٧.

يمكن إيجاد البديل لهذا النموذج الوطنى فى تجربة بعض أقطار جنوب شرق آسيا، وعادة على جانبى الانقسام الإيديولوجي. فقد اجريت تغيرات مؤسسية حاسمة هى التى وضعت الإطار للتراكم المنتج فى الحقبة التي أعقبت ذلك، فى كلا الصينين تايوان والصين الشعبية،وفى كل من شمال وجنوب كوريا، سواء بواسطة برجوازية صناعية (كما فى كوريا الجنوبية) أوبواسطة مؤسسات الدولة (كوريا الشمالية). لقد مثلت هذه التغيرات المؤسسية كروافع لتحرير الطاقة الانتاجية للفلاحين، وبالتالى الفائض المنتج فى الزراعة. وفى هذا الوضع تسحب الفوائض المتزايدة من مستويات الإنتاج المرتفعة، لذلك فمن الممكن أن تترافق الدخول الزراعية المرتفعة والمدخرات المرتفعة للصناعة مع بعضها البعض.

وفى كل تلك الأقطار فإن النقطة المركزية لتلك التغيرات المؤسسية هى الإصلاح الزراعى، وفى أى مكان أسس على مبدأ "الارض لمن يفلحها، فان له مدلول مزدوج [٣٩]. ١/ إنه وزع الملكيات الإنتاجية للأغلبية (ليس ببساطة وسائل الاستهلاك)، و٢/انه خلق سوقاً داخلياً كبيراً فى سلع الاستهلاك الجماهيرى، وقد عمل الأول كمحفز للمنتجات الصناعية ووفقاً لمصادرالبنك الدولى، فإن لدى كوريا الجنوبية توزيع دخل أكثر عدالة مقارنة باغلب دول العالم

الثالث، وفى الحقيقة يمكن مقارنته بالولايات المتحدة. ويحاجج نفس المصدر أنه "قد كان الطلب المحلى ذا دلالة أكبر من توسع الصادرات كمصدر للطلب الصناعى فى كوريا الجنوبية" خاصة فى مرحلته التوسعية الأولى(٤٠). وبلغة أخرى، لقد خلق تحرير الفلاحين سوقاً فلاحية كبيرة لكل من الصناعات المنتجة للأدوات الزراعية وتلك المنتجة لسلع الاستهلاك الجماهيرى.

ويرتبط بصورة وثيقة مع الإصلاح الزراعى دولة نشطة ذات سياسات اقتصادية مزدوجة التوجه: حماية السوق الداخلى للصناعيين المحليين، وتوجيه رأس المال المحلى فى استثمارات ضرورية من وجهة نظر التنمية الاقتصادية طويلة الأمد. ويكشف تعليقاً للفاينانشيال تايميز حول كوريا الجنوبية ذلك:

أحد اقتصاديات العالم الحر الموجه بحزم، فيه تبادر الحكومة دائما باى استثمار رئيسى للقطاع الخاص وتستخدم سلطة كافية لضمان أن تحقق الشركات التى تقوم بمثل هذه الاستثمارات ربحاً أيضاً(٤١)

ولم تكن اللبرلة Liberalization ، سواء فى كوريا الجنوبية أوفى تايوان، هى الفصل الأول فى عملية تنموية موزعة وفقاً لخطوط النيوكلاسيكية، وبالعكس، فقد كانت اللبرلة عارضة فى كل من خلق سوق للاستهلاك الجماهيرى وفى بناء القوة التنافسية للمنتجين المحليين(٤٢). ولاتخلق اللبرلة المقدرة التنافسية بل على العكس، تبنى القوى التنافسية داخل بيئات محمية لسوق محلى متوسع وتخلق شرط اللبرلة.

لقد تجنب صندوق النقد والبنك الدوليان وحتى وكالات الأمم المتحدة المشتركة معهم والتى تردد القول عن "تكيف ذى وجه إنسانى"- موضوع التغيرات المؤسسية والتحول الاجتماعى بدون تفسيرأو احتفالية. ويجب أن يكون هذا الموضع مركزياً فى أى محاولة لاستنباط بديل متوسط الاجل لمنظور صندوق النقد.

موضوعات تحولية (مؤسسية)

يوجد فى الوقت الراهن، مفهومان مختلفان ومتضادان عن الاقتصاديات الافريقية فى العلم الاجتماعى السائد. وقدأصبح كل واحد منهما الأساس النظري لمبادرات برنامجية من خارج القارة، على الرغم من أن كليهما على السواء (متحيز) وأحادى الجانب ومضلل.

الأول هو الصرح النظرى لصندوق النقد، والملخص جيداً فى النظرية الاكاديمية فى كتابات

روبرت بيتس ROBERT BATES، والتى تبدأ بافتراض أن الاقتصاد والذى هو محل البحث- المريض- هواقتصاد كامل التطور، حيث إن الرابط الوحيد بين الوكلاء الاقتصاديين هو السوق.

وقد صيغت وجهة النظر المضادة جيداً بواسطة جوران هايدن- لأنها كانت الأكثر تعرضا للمبالغات. ويفترض، على الرغم من أنه غير مفصل بوضوح- عدم وجود أسواق محلية فى أفريقيا جنوب الصحراء، وأن التبادل بين الفلاحين مبنى بالكامل على علاقات القبلية والعائلة، غيرالاقتصادية. ووفقاً لهايدن، فإن افريقيا مرتبطة" باقتصاد العاطفة"، ومن وجهة النظر هذه ،مازال من الواجب خلق السوق. إن هذا ليس هوالمكان لنقد هايدن، ويكفى أن نوضح وجهة نظره فى علاقتها بوجهة نظرالصندوق.

إن مجرد وضع وجهتى النظر بجانب بعضهما سيكشف ماهو جزئى فى كل منهما. ويصبح واضحاً أن وجهة نظر الصندوق تتجاهل حقيقة، إن اندماج الفلاحين الأفارقة فى علاقات السوق هو جزئى فقط، وانه يجب خلق السوق خلقا فعليا حتى يمكن تحريره". وإن السوق فى افريقيا حيث توجد زراعة الفلاحين الزراعيين (فى مقابل افريقيا حيث الزراعية الرأسمالية) هو نفسه بناء جزئى. وقد أغفلت وجهة نظرالصندوق اللاتاريخية أن السوق، فى افريقيا كما فى أوربا، لم يوجد أصلاً باعتباره بنية وهبها الإله، ولكن يجب أن يخلق بالصراع الاجتماعى. وهذا بالأخص الحال بالنسبة لسوق سلع الاستهلاك الجماهيري. وقد بدأت أسواق سلع الاستهلاك الجماهيرى فى أوربا تقريباً فى نفس الوقت الذى بدأت فيه تجارة الرقيق فى افريقيا، وكانت الأسواق فى أوربا، سابقاً للسلع الكمالية فقط وللأقليات ذات الحظوة، كماهوالحال فى أغلب أفريقيا اليوم.

وإذا كان السوق قد خلق تاريخياً، وأن هذه مشكلة انتقال وتحول فإن هذا لا يجد له مكانا فى تحليل صندوق النقد، ومكاناً هامشياً فقط فى تحليلات البنك الدولى، حيث إن "الجمود الهيكلى" فقط- المعوقات الهيكلية لعمل السوق الحر- هو الذى فهم بواسطة البنك الدولى كمسائل فنية، وهى باختصار، مشاكل الهياكل الاساسية الاقتصادية. ويبقى البنك الدولى غير مكترث بالجمود الاجتماعى مثل صندوق النقد.

وهناك تمييز أساسى، من وجهة نظر التطور الرأسمالى، بين السياسة الاقتصادية فى أقطار

اقتصاديات السوق وفى الأقطار التى فيها الأسواق متطورة جزئياً. ويجب أن يكون للسياسة الاقتصادية فى الأقطار الاخيرة، وليس مثل الأولى،توجهاً تحولياً، انها يجب أن تكون جزءاً من استراتيجية شاملة للتراكم الرأسمالى وخلق السوق، وليست منغلقة على وجهة النظرقصيرة الأمد المهتمة بالاستقرار للمحاسب فى موازنة الدفاتر. ويجب أن تكون الأسئلة الجوهرية عن الإنتاج والتراكم من جانب، وخلق السوق من الجانب الآخر، وليس ببساطة "تحرير" الأسواق الموجودة".

ولتفسير ذلك بلغة الاقتصاد النيوكلاسيكى: فى ظل الظروف الراهنة، فإن العرض نسبياً مرن فى قطاع صغير من الاقتصاد . ويشمل الجمود، الذى يقيد استجابة العرض الى التغيرات فى السعر، كلاً من التخصيص المسبق لنسبة كبيرة من عمل الفلاحين والحاجات الاستهلاكية لهؤلاء الفلاحين، والتى تحد من توافر الأرض لمحاصيل السوق.

ونعود الى نقاشنا الحقيقى: من وجهة نظر الإنتاج وخلق الطلب، ما هو الجمود الاجتماعى الرئيسى فى أوغندا المعاصرة؟ ونضع السؤال بصورة مختلفة، ما هى المعوقات الاجتماعية الرئيسية لزيادة الإنتاج وخلق سوق جماهيرى موجه لتلبية الاحتياجات الشعبية فى أوغندا اليوم؟

ونؤكد فى مناقشة ذلك على محدودية السوق من وجهتى نظر: التراكم والاستهلاك. ونبدأ بموضوع الإنتاج والتراكم: فبجانب الحقيقة المعروفة أن الفلاحين يزرعون غذائهم بأنفسهم- مايسمى بالاقتصاد المعيشى- تتجاهل وجهة نظر الصندوق حقيقة أن أغلب عرق الفلاحين يضخ بعيداً عنهم بوسائل وطرق لا علاقة لها بالسوق وشبه سوقية والتى تتطلب التهديد المباشر بالقوة: الاستحواز القسرى على الأرض، والزراعة الإجبارية للمحاصيل (فى وقت أو اخر، أم كمحاصيل صادرات اجبارية أومخزون غذائى إجبارى للمجاعة)، وبيعها القسرى (إلى منظمات خلقتها الدولة، سواء كانت تعاونيات أو قطاع عام، ولكنها منظمات تفتقد أى درجة من المحاسبية الشعبية)، المساهمات الإجبارية (سواء كانت ضرائب تنمية للدولة، أورسوم عضوية للحزب الواحد، أومساهمة لضيف أو موظف دولة أو حزبى زائر)، وأخيراً العمل الاجبارى(يبرر ليس كعمل للدولة ولكن كعمل للمجتمع فى الحفاظ على طرقات المجتمع أومدرسة أو مستوصف.. إلخ).

لقد كانت القوة هي جزء مكمل لإنتاج الفلاحين في أفريقيا، خلال الفترة الاستعمارية، وصارت منذ ذلك الوقت كذلك[٤٤]. وقد كانت هنالك ثلاث مؤسسات مركزية في تشغيل هذه العملية[٤٥].

أولها: نظام الزعامة الذي اعيد تنظيمه خلال الحقبة الاستعمارية حتى يمثل سلطة الدولة في الريف، كسلطة منصهرة (في كل حالاتها الإدارية والتشريعية والقضائية)، ومتجسدة في شكل الزعيم . ويستخدم الزعيم سلطته، معتمدا إلى حد ما على الظروف، ولكنه دائماً غير محكوم بمعارضة مؤسسية، في ممارسته لانتزاع ضرائب غير قانونية من الفلاحين، وحيثما تصبح سلطة الزعيم ذات صبغة عسكرية أو متحالفة مع الضباط العسكريين، يزداد عبء هذه الضرائب غيرالقانونية على الفلاحين. وبلغة أخرى، فقد استمر ثقل القهر الاقتصادى الضخم في استغلال الفلاحين يزداد وطأة من حقبة أبوتي I إلى أمين إلى أبوتي II .

والمؤسسة الثانية المركزية في عملية القهر الاقتصادى للفلاحين كانت هي نظام الأرض. وهنا أيضا توجد عملية تطور تاريخي. وكما يوضح مسحنا السابق، لقد فقد الفلاحون سيطرتهم على الأرض في الحقيقة مع قرار أمين لعام ١٩٧٥، وحتى في المناطق المشاعية حيث كان في السابق للقبائل حق تخصيص اجزاء من الارض للاستخدام. ومنذ ذلك الوقت، فقد اصبح عدم ضمان ملكية الارض سائداً، خاصة حيثما توجد الارض الخصبة وذات الخدمات الجيدة وذات القيمة العالية في السوق.

وهنا لابد من كلمة تفسيرية. يأخذ موضوع الارض في يوغندا اشكالاً مختلفة. والتساؤل الرئيسي ليس عن ندرة الارض وإنما عن عدم ضمان ملكيتها. وهذه هي الحالة في اغلب المناطق المنتجة، خاصة في منطقة الهلال حول بحيرة فكتوريا. فقد خلق وجود ملاك الأرض هناك ازدواجية في الحقوق: من جانب، هناك حق الانتفاع في ايدى الفلاحين الذين يستمرون في دفع مبالغ باهظة من النقود كدخل لملاك الأرض أو المستأجر الموجود، ومن الجانب الآخر، سند الملكية الموجود في حوزة مالكي الأرض الذين لايلعبون دوراً في عملية الإنتاج على الأرض. ويخلق النظام عاملا غيرمشجع للفلاحين على استثمار فوائضهم في الارض حيث إنهم ليس لديهم ضمان ملكية، أو بالنسبة لمالكي الارض فإن سمحوا بمثل هذا التطور فان أي تحسين دائم بواسطة الفلاحين سيقوى من مطالبتهم بالأرض. وهكذا تتدفق فوائض الفلاحين خارج الزراعة للنقل والمواصلات والتجارة.

وأخيراً، هناك مؤسسة التعاونيات، والتى تقع أصولها فى صراع الفلاحين ضد الوسطاء المستغلين.ولكن، وكما أوضح مسحنا المختصر، لقد فقد الفلاحون السيطرة على التعاونيات حيث ذهبت هى ومواردهم إلى هؤلاء الموظفين، وذلك فى عدم وجود قوة تنظيمية للسيطرة ومحاسبة موظفى التعاونيات. ثم أخيراً ذهبت السيطرة والموارد لسلطة الدولة نفسها، والتى أصدرت من القوانين التشريعية ما أخضعت بها التعاونيات لسيطرة الدولة. واليوم، وصلت الحالة إلى درجة أن أخذت التعاونيات- والتى كان المقصود بها تحرير الفلاحين من قبضة استغلال الوسطاء- لنفسها هذا الدور الى درجة أنها يمكن أن "تختلس" حتى كل حقوق الفلاح من بيع محصول تصديرى.

ومنذ وصول الجيش الوطنى للمقاومة/ الحركة الوطنية للمقاومة إلى السلطة، فقد ادخل اجراءات لاستئصال احدى هذه المؤسسات متمثلة فى إدخال لجان المقاومة (RCs). وقد وجه حد هذا الإصلاح ضد السلطة المطلقة والشاملة للزعماء، الذين كان لديهم سلطة إصدار قوانين داخلية والفصل فى القضايا وقد حولت هذه السلطات إلى لجان المقاومة. وقد اختزل الزعماء، فى الحقيقة، إلى الوضع القانونى لرجل خدمة مدنية حديثة، مع سلطات إدارية فقط. ولكن سيظل هذا الإصلاح الجزئى بالضرورة، غيرمستقر، بدون موجة اصلاح مستمر وطويل تشمل حق ملكية الارض وسياسات التعاونيات. وما لم يعزز باصلاح جذرى شامل، فإن لجان المقاومة ستخرب من الداخل بواسطة نفس القوى التى تقاوم الإصلاح الشامل.

إن المطلب الثانى للتنمية الاقتصادية فى اقتصاد مثل الاقتصاد اليوغندى هو خلق أسواق إستهلاك جماهيرى. وحتى، على مستوى الأسواق، فإن أوغندا مختلفة تماماً عن مجتمعات الاسواق المتطورة الاوربية، والتى نبعت منها نظرية صندوق النقد الدولي. أن السوق فى أوغندا صغير جداً، ومغلق على طلبات الصفوة الصغيرة. ولا تبرز الأغلبية الساحقة للسكان- الفلاحين- كمستهلكين فى الأسواق. وليس مثل الطبقة العاملة فى أوربا، والتى يشكل استهلاكها طلباً حقيقياً وسوقاً ذا دلالة بالنسبة للرأسماليين، وإذا انخفض دخل الطبقة العاملة فذلك لا يهمها للأسف وحدها وإنما أيضاً يهم الرأسماليين الذين يسوقون مكونات الطلب الاستهلاكى؛ وبالعكس فى أوغندا، فإن الاغلبية الساحقة للفلاحين، هم كمستهلكين، هامشيون واهميتهم ليست ذات دلالة. وبالنسبة للرأسماليين فى أوغندا، الفلاحين ببساطة

مصدر محاصيل التصدير، أى عامل إنتاج، ولايحتسبون كعامل فى أسواق الاستهلاك. هذه هى الحقيقة التى يجب أن تتغير. إنه الفلاح (والعامل) الذى يجب أن يسود فى السوق قبل أن تعلن سيادة السوق فى الاقتصاد وتتاح له قيادة الاولويات. وأخيراً، لن يتم اى من هذه التغيرات بدون فعل حازم وحرص الدولة ولأن الموضوع الحقيقى حول دورالدولة ليس هو نطاق هذا الدور وإنما طبيعته، وليس حجم تدخل الدولة ولكن توجهها. وهذا يجب أن يكون واضحاً جداً من خلال فحص كل من تجربة أوغندا والأقطارالتى بدأت فى طريق ناجح للتصنيع. أن ترافق العصا والجزرة التى استخدمتها الدولة الاستعمارية ومؤخراً بعد الاستعمار، هى التى أغوت البرجوازية المهاجرة للتحول من استثمارات التجارة والصناعة التحويلية إلى الاستثمارات الصناعية. وأنه مرة ثانية فعل الدولة على جبهة الأجور هو الذى خلق فى نفس الوقت طبقة عاملة مستقرة وسوق منظم لهذه الصناعات.

إن نقطتى بسيطة: فشلت شروط الحوارالتى ألقاها صندوق النقد- الدولة مقابل السوق- فى الإمساك بمطلب الساعة فى أوغندا. إن المطلب ليس هو الدولنة STATIZATION ولا الخصخصة وإنما هو إشاعة الديموقراطية (الدمقرطة Democratization).

خاتمة : التناقض بين السياسة والاقتصاد

هناك اليوم اتجاهات متناقضة فى المجتمع تسندها قوى متضادة. من جانب، هنالك وجهة نظرالذين استفادوا من الدكتاتوريات فى العقدين الماضيين: المافوتامينجى. وبعد أن أثروا من خلال العنف والفوضى فى حقبتى أمين وابوتى II، فانهم يحددون الدكتاتورية بشخص أمين أو أبوتى فقط، ولذلك باسم السلام والأمن فإنهم ربما يثبتون المؤسسات التى خلقت أو عززت خلال هاتين الحقبتين. وفى الجانب الآخر هناك وجهة نظر الدمقرطة من الذين يفهمون ان الدكتاتورية نبعت وأصبحت مستقرة فوق هذا الأساس الوطيدلهذه المؤسسات مثل: الزعامة المطلقة، والحركة التعاونية المملوكة للدولة، وسحب ضمان ملكية الأرض من الفلاحين. وحيث تتوطد الدكتاتورية فإنها تزيد من عنصر القوة، فى القهر الاقتصادى الكثيف، فى عملية التراكم.

وقد نفذت بعض الإصلاحات الديمقراطية، في أواخر الثمانينيات، للتغلب على هذا الميل.

والمركزي ضمن هذه الإصلاحات هو إدخال لجان المقاومة، وبجانب ذلك إعادة تعريف وتحديد الزعامة من وظيفة مطلقة إلى وظيفة إدارية[٤٦]. وقد جلبت هذه الاصلاحات إلى قلب المسرح موضوع الإصلاحات الاضافية، وكذلك قوانين الأرض والتعاونيات المملوكة للدولة . وتوضح الأحداث فى ٨٨- ١٩٨٩ الصراع المتنامى بين حركة لجان المقاومة والذين يسيطرون على التعاونيات ومغتصبى الأرض.

فماذا تعنى التقارير الواردة عن الفلاحين فى موبيندى والذين طردوا مساحى الارض، والذين يعنى حضورهم انذاراً مبكراً بمقدم مغتصبى الارض؟ وعن الفلاحين فى اجانا، والذين سحقوا مرة الجيش الفلاحى لأليس لاكوينا فى طريقه إلى النيل، والذين طردوا الآن بلارحمة بواسطة مغتصبى الأرض فى شخص ابن اخت الوزير؟ أو معنى أن يقدم مسئولو لجان المقاومة فى مبالى موظفى التعاونيات إلى المحاكمة والذين استولوا على عائد مبيعات محاصيل الفلاحين واعتبروها مكسباً شخصياً؟

إن هذه الأحداث هى علامات تحذير يجب الانتباه لها. ويبحث برنامج صندوق النقد فى تحويل الموارد من الطبقات الشعبية الى شريحة مافوتامينجي، فإن أثر ذلك هو هز الأسواق المحلية وتوجيه رجال الأعمال للبحث عن ديناميكية فى الأسواق الاجنبية. ويمثل مثل هذا البرنامج عائقا فى طريق استمرارية عملية الديمقواطية فى مجتمع أوغندا، وهكذا، فإنه يتجه للدخول فى صراع مع الأغلبية. إن الصدام الحالى بين لجان المقاومة ومغتصبى الارض والتعاونيات إما أن يتكثف، أوسيتم تخريب لجان المقاومة من الداخل حتى تصبح "الزعماء الجدد". وفى هذه الحالة، لن يكون الاستمرار فى برنامج صندوق النقد بأى حال تنازلاً تكتيكياً، لكنه سيكون بالغاً حد الهزيمة الاستراتيجية للذين يساندون الديمقراطية.

وفى وضع يثنى فيه عدم ضمان ملكية الأرض الفلاح عن استثمار الجزء الأكبر من فوائضه فى الزراعة، فإنه من السخف التفكير فى أن تغيراً فى الاسعار النسبية سيؤدى إلى أى نجاح. وفى وضع حيث ينهب من الفلاح المنتج لمحاصيل التصدير كل العائدات بواسطة موظفين غير أكفاء فى التعاونيات، فان أى حديث عن الكمية التى يجب أن تزداد بها هذه العوائد لا يكون أكثر من تمرين فى الرياضة الذهنية. وفى وضع كهذا، فإن تسليم السلطة، لتحديد كيفية استخدام المدخرات الاجتماعية، للمستفيدين من المضاربة فى الأراضى واختلاس التعاونيات،

متحدين مع أولئك الذين جنوا الثمار خلال حقبتى أمين وابوتىII، هو فعل موجب للغضب حتى بالنسبة للذين لديهم التزام ضعيف بنظام ديمقراطى جديد.

إنه ليس عبثاً أن يؤكد ممثلى رأس المال الغربى على أهمية "حكومة قوية" وأن يثنوا على "العزيمة السياسية" و"الشجاعة" لتلك الانظمة القادرة على الإمساك بحبل التقشف. هل يمكنهم الإشارة إلى أنظمة تستمد قوتها من انها تعكس وتمثل العزيمة الجماعية لاناس واعين وملتزمين؟.. أم هم، بدلاً عن ذلك، يشيرون إلى قوة لا تنبع من تأييد الجماهير الشعبية، إنما تساند "العزيمة السياسية" لاقلية تفرض وتدافع عن برنامج التقشف والذى من المرجح أن لاتقبله أغلبية الجماهير، إذا ما استشيروا فى هذا الموضوع[٤٧] (هكذا كتب اكى سايور رئيس جامعة ليجون بغانا).

منذ البداية، فقد قدم برنامج صندوق النقد وتم الدفاع عنه باعتباره تنازلاً تكتيكياً وليس توجهاً استراتيجياً- ويأخذ هذه التنازل معنى فى الاطار الموجود، لأن هذا الإطار يشمل كلا من الوضع العالمى المعادى نسبياً للحكومة الجديدة، وأوضاعاً داخلية تفتقد فيها الحركة الوطنية للمقاومة التنظيم أو الرؤية حتى تمضى وحدها فى الشئون الاقتصادية أو السياسية. وقد فشلت محاولات البحث عن بدائل خلال ٨٦-١٩٨٧، فى الموارد والرؤية: فتقرير IDRC موجه بشدة إلى المدى القصير وقد فشل فى تقديم توجه منسجم، وحتى الانفتاح على المنظمات الإسلامية والعربية كانت عوائده ضئيلة.

يجب ان تكون هذه التجربة الاساس لاستخلاص دروس محددة. على الاقل، يجب أن نتعلم أن نتوقع الازمة، ونعد لها بشكل جماهيرى مفتوح. إن ماطرحه هذا الفصل هو أن التنفيذ المستمر لمراحل لاحقة من برنامج صندوق النقد، خاصة نظام التراخيص المفتوحة ومع مدخرات اجتماعية فى أيدى المافوتامينجى- مصحوبة بالفشل فى دمقرطة التعاونيات وضمان ملكية الأرض للفلاحين. كل ذلك مآله إلى أزمة. وأتمنى أن يسهم هذا الفصل فى نقاش البدائل الممكنة لبرنامج صندوق النقد والذى يستبعد من برنامجه للخصخصة بوضوح أى فهم حقيقى للدمقرطة. ولهذا السبب، فإنه من المهم دمقرطة النقاش حول السياسة الاقتصادية. وفقط من خلال حوار موسع وعام يمكن لأوغندا أن تأمل فى الاعداد لبرنامج اقتصادى يمكن أن يساعد فى استمرارية وتعزيز برنامج سياسى للديمقراطية الشاملة.

الهوامش والمراجع:

١- انظر: تقرير الحكومة اليوغندية للمجموعة الاستشارية (التى نظمها البنك الدولى) ٢٨ مايو ١٩٨٧ ص٨ والذى يؤكد القيود الهيكلية، "من أهمها خطورة الهياكل الأساسية والخبرات الفنية".

٢- انظر مثلاً A- I. Mac Bean

٣- Trade and Development, 1986, p. 11.

٤- Submission, 1986, para 29.

٥- The Economist, 13 February 1988.

٦- قدم أحسن عرض لهذا الموقف فى السنوات الأخيرة بواسطة Akilagpa Sawyerr 1988

٧- Background to the Budget, 1982-83.

٨- المرجع السابق. 1988- 98, p.11

٩- إن هذا ليس بأى شكل محاولة للدفاع عن أنواع النفقات الحقيقية فى الميزانية- أى، ذلك الجزء الضئيل من الميزانية بعد دفع نفقات النفط والدفاع وخدمة الدين- ولكن حقيقة أنها محاولة لتوجيه النقاش الى ما اعتقد أنه الموضوع الرئيسى.

١٠- The World Bank and the UNDP, 1989, p. 24.

١١- من حساباتى للأرقام الواردة فى الميزانية ٨٨- ١٩٨٩. وقد اعطت الحكومة الأوغندية، 1987 a(p-9) أرقاماً اقل حتى بالنسبة ((النسبة إيرادات الضرائب الى الناتج المحلى الإجمالى- ٥ر٣٪))

١٢- Judith Brister, 1988, p.18.

١٣- Uganda Government, 1987a, p. 6.

١٤- Treasury Circular No. ES 41/3, 22 August 1988.

١٥- مقابلة مع وزير المالية فى The New Vision´´, 26 January 1989, p. 6

١٦- NOTU News, 1989, p. 14.

١٧- Uganda Government, 1988.

١٨- مرجع سبق ذكره, NOTU News

١٩- توجد فى الأدبيات بعض الحالات القليلة حيث إن إدارة الطلب بواسطة صندوق النقد قد تبعه فترة زيادة حقيقية فى الطلب والاستهلاك الشعبى، ويعكس الحالة الأوغندية. وهكذا يحاجج شارلز هارفىCharles Harvey بما أن تخفيض الطلب يتبعه زيادات مستمرة فى الإنتاج والاجور الحقيقية والواردات فإن فترة وتكلفة التقشف منخفضة، Harvey, 1988, pp47-51

٢٠- وهكذا قالت ورقة إطار السياسة الحكومية "تخطط الحكومة خلال الثلاثة أعوام القادمة، وتماشياً مع

أهداف التضخم ومطالب الائتمان للقطاع الخاص، تخفيض كبير فى مديونيتها الصافية للنظام المصرفى المحلى. ولتحقيق هذا الهدف، فإن الحكومة ملزمة بتخفيير العجز المالى الكلى على أساس التزام بـ ٥ر٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى ١٩٨٨/٨٧ وتخفيضه لاحقاً إلى ٣ر٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى ١٩٩٠/٨٩" Uganda government, 1987 a p.9

٢١- يخلص سمير أمين إلى: "يبرهن التاريخ أن اللامساواة تشجع الاستهلاك البذخى- بدلاً عن الادخار، وأنه يمكن الحصول على اعلى معدلات الادخار الجماعى فى المجتمعات التى تتوفر فيها المساواة" وهذا جدير بالملاحظة. Samir Amin, 1988 p167

٢٢- من وجهة نظر الصندوق يقصد بالهياكل الأساسية خدمة تجارة الصادر-الوارد وليس السوق الداخلى- الزراعى وليس الصناعى- وظيفتها ممرات للصادرات إلى الميناء، وليس طرق تربط المناطق وتكامل الأجزاء المختلفة للاقتصاد المحلى.

٢٣- قارن، مثلاً، معدل الإيداع طويل الأجل للادخار مع معدل الاقراض للقروض التجارية: ٢٨٪ مقابل ٤٠٪ فى ديسمبر ١٩٨٦، ١٩٪ مقابل ٢٢- ٢٥٪ فى يوليو ١٩٨٨. انظر Backgr0und to the Budget

٢٤- Uganda Economic Study Team, 1986, p.46.

٢٥- Forward, vol. 7, Nos. 2 and 3, October, Kampala, Uganda, p. 7.

٢٦- Uganda Government, 1987b, pp. 5, 6, 11: see also Uganda Government. 1987a.

٢٧- بنى التحليل اللاحق على معلومات امبيريقية جمعت بواسطة طلبة السنة الأولى للعلوم السياسية بجامعة ماكريرى، وإننى مسرور أن أسجل امتنانى لهم.

٢٨- وفى مسح عن البنية الصناعية فى تنزانيا، يحاجج Sam Wangwe باقناع ان أغلب مشاكلها بسبب "التصميمات الفقيرة للمشروعات والاختيارات التقنية غير المناسبة التى تفضلها مصادرالتمويل، وليس بسعر الصرف المفرط" انظر Sam Wangwe

٢٩- فى خطاب الميزانية ١٩٨٧، ٧ أبريل لاحظ الرئيس موسفينى "يجب أن تقرر طبقة الأعمال هل هى تاريخياً ذات صلة وثيقة أم لا. يمكن لطبقة الاعمال أن تكون تاريخياً وثيقة الصلة أو غير وثيقة الصلة- إذا كانت تساعد الاقتصاد على النمو فإنها ذات صلة وثيقة، انها ضرورية. إذا كانت طفيلية، فإنها بالتالى معوقة. بالتالى يجب أن نحدد أى نوع من رجال الأعمال نحن. هل نعززصحة الاقتصاد للقطر أم اننا طفيليون يستنزفون الموارد الاقتصادية للقطر" (pp.5-6)/ ان نقتطى هى أن "مشروطية" صندوق النقد هى اعطاء الشريحة الطفيلية للمافوتامينجى السيطرة على استخدام المدخرات الاجتماعية.

٣٠- أرقام بيع الطاقة الصناعية المباعة بواسطة هئية كهرباء يوغندا هى: ١٩٨٠: ٧ر٨٤، ١٩٨١: ٨ر٧٣، ١٩٨٢: ٢ر٩٩، ١٩٨٣: ٧ر٨٥، ١٩٨٤: ٨ر٧٣، ١٩٨٥: ٨ر٧٥، ١٩٨٦: ٨ر٤٠، ١٩٨٧: ٣٩. انظر

Sam Wangwe 1987, p. 159

٣١- See Forward, op. cit. p.8, Uganda Government, 1987b. 11; and 1987a, p.16.

٣٢- Kenneth Hermella, 1988, p. 24,.

٣٣- John Loxley, 'IMF, World Bank and sub- saharan Africa,'in Kjell Havnevik, 1987, p. 53.

٣٤- Just Faaland, (1987) in Kjell Havnevik, p. 123.

٣٥- E. Maganya and O. Othman, 1988, p. 12.

٣٦- لنقاش الموضوعين انظر M. Mamdani, 1976 chapters 2 and 4

٣٧- Vali Jamal and John Weeks, (1988) pp. 286-7.

٣٨- Jennifer Sharpley, Stephen R. Lewis, 1988, Table 3, p. 18.

٣٩- انظر Clive Hamilton, 1984, pp. 38-9.

٤٠- انظر SMartin Fransman, 1984, p. 52; Richard Luedde- Neurath, 1980, p. 48.

٤١- ذكر فى Leude-Neurath, 1980, p. 48; see also stephen Haggard and Chung- in Moonm in J. R. Ruggie, 1983, pp. 185-7.

٤٢- Hubert Schmitz, 1984; see also Charles A. Barone, 1983; R. Luedde- Neurath, 1984, p. 20; and Robert Wade, 1984.

٤٣- Arun Gosh, 1988.

٤٤ - تتفق مطبوعات البنك الدولى، بان نطاق نمو الإنتاج الزراعى فى أفريقيا، كان نتيجة لزيادة الرقعة المزروعة باستخدام عمالة اكثر، وليس نتيجة لزيادة إنتاجية العمل. "قد أتى أغلب التوسع فى الستينيات والسبعينيات بسبب التوسع فى المساحة. وقد تدهورت أفريقيا بشكل كبير فيما يتعلق بالإنتاجية، بالنسبة لبقية العالم" هكذا يكتب (-55 .Rolf Gusten (1986 p من شعبة مشروعات شرق افريقيا فى البنك الدولى.

٤٥- M. Mamdani, 1987, pp. 191- 225.

٤٦- لقد ناقشت فى مكان آخر بشئ من التفصيل الالتباسات والصراع حول دور وتعريف لجان المقاومة انظر:
NRA/ NRM: Two Years, 'Progressive Publishers, Kampala, 1988; also Published as 'Uganda in Transition: Two Tears of the NRA/ NRM, 'Third World Quarterly Review.

٤٧- A. Sawyerr, op. cit., p. 32.

١١- موزمبيق:
إدارة الاقتصاد وسياسات التكيف الهيكلى

مقدمــــــة:

يبحث هذا الفصل فى خيارات ومعوقات السياسة فى إدارة سياسات التكيف فى موزمبيق- وهو قطر يواجه أزمة اقتصادية عميقة وخرب بحرب استنزاف وعدم استقرار اقتصادى شنه نظام جنوب افريقيا. ويقدم برنامج الانعاش الاقتصادى Economic Re- covery Programme- الذى بدأته السلطات الموزمبيقية عام ١٩٨٧ بعد مفاوضات مع صندوق النقد والبنك الدولى- إطاراً لسياسة اقتصادية لسياسات التكيف التى ستنفذ خلال الفترة ٨٧-١٩٨٩.

وتهدف الإصلاحات الاقتصادية لإعادة هيكلة انماط التراكم والتوزيع داخل الاقتصاد. بالتالى، تؤثرمثل هذه الإصلاحات على البنية المعيشية للسكان. وبهذا المعنى، لا يمكن النظر إلى الاصلاحات الاقتصادية باعتبارهامجرد إجراءات سياسة محايدة تهدف إلى تحقيق كفاءة أعلى واقتصاد فى تخصيص واستخدام الموارد. إن محتوى الاصلاحات الاقتصادية مهم دائما فى تشكيل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة لتوازن القوى السياسية. تهيئ إدارة الاقتصاد الكلى المسرح الذى داخله تجرى هذه التطورات. إن موضوع الحوار السياسى

الذى يزود مثل هذه الادارة بالمعلومات عن تجمع وصراع المصالح المختلفة التى تديرها، وعن السيطرة الفعالة على ومقدرة فعل الدولة، هى بالتالى موضوعات رئيسية فى تحليل الاصلاحات الاقتصادية. إن هذا الفصل يهتم بهذه الموضوعات فى بحثه تجربة سياسات التكيف فى موزمبيق.

بالتالى، فإن الاهتمام الأساسى هنا ليس هو تقديم كشف حساب عن تجربة برنامج الانعاش الاقتصادى حتى الآن أو قياس الأثر الاقتصادى أو النتائج الاجتماعية، على أية حال، المعلومات نادرة جداً وذات نوعية مشكوك فيها عادة. وحيثما كان ضرورياً سنعود للتحليلات القليلة الموجودة حول هذه الموضوعات! بالأحرى، سنعالج الموضوع الحيوى للادارة الاقتصادية فى إطار سياسات التكيف. وفى القيام بهذا العمل، يجب أن نلاحظ ان الموزمبيقيين ليسوا مسئولين بالطبع باى شكل عن تفسير وثائق السياسة و/أو المحاججات المقدمة فى هذا الفصل.

يقدم برنامج الانعاش الاقتصادى إطار سياسة اقتصادية لإدارة الاقتصاد الكلى والتى تعكس برنامجاً مركباً لمصالح مختلفة. فهى على أحد المستويات نتيجة ضرورة داخلية للاصلاح الاقتصادى: هى، ضرورة عكس اتجاه تدنى الانتاج وتناول موضوع إعادة التأهيل الاقتصادى فى سياق الحرب. ويعكس على مستوى آخر مطلب الدائنين العالمين "بالتكيف" فى وقت وصلت فيه فجوة المدفوعات الخارجية معدلات الأزمة وانهارت المقدرة المالية. فقد لعبت مشروطية conditionality صندوق النقد والبنك الدولى وتستمر فى لعب دور هام فى تصميم وإدارة سياسات التكيف.

وليس بالضرورة أن تتطابق وجهتا النظر حول التكيف، وفى الحقيقة هناك مجال لا يستهان به لاختلاف وجهات النظر حول محتوى سياسات التكيف. ولكن ليست أى منهما موضوعاً بسيطاً بين خصمين فى المفاوضات، لكل منهما موقف سياسى منسجم نسبياً.

إن وجهة نظر صندوق النقد/ البنك الدولى حول التكيف معروفة جيداً ونوقشت على نطاق واسع ولا تحتاج لتفصيل هنا. ويكفى أن نؤكد على نقطة واحدة، وهى ذات أهمية بالنسبة للمناقشات التى طورت فى هذا الفصل. ينزع صندوق النقد والبنك الدولى إلى تقديم موقفهم حول سياسة التكيف باعتباره موضوع ضرورة اقتصادية فنية: التكاليف والكفاءة بدلاً من

الفعالية (المحتوى) وتوضح وتناقش باعتبارها جوهر المسألة. وبالتالى، تضع سياسات التكيف فى حقل الخبرة الاقتصادية الفنية، وهكذا يجب أن تنظر إلى التخطيط وصنع القرار وتخصيص الموارد وتقييم الاداء باعتبارها جزءاً من شروط الإدارة. إن هذا الفهم للتكيف باعتباره مجموعة سياسات محايدة من أجل كفاءة أعلى يساعد فى خلق مجال يمكن أن تبرز فيه الخبرة الفنية وتهيمن على الحوارالسياسى (٢و٣).

ويتطلب موضوع الضرورة الداخلية للاصلاح الاقتصادى توضيحاً اكثر. وفى الحقيقة، ينحو الاقتصاديون المحافظون فى الغرب إلى رؤية الإصلاحات الاقتصادية التى تشمل تقديراً أوتطويراً للسوق باعتبارها دليلاً على التفوق الداخلى"لقوى السوق" مهما كان السياق الذى توضع فيه. وبالتالى يوضع جانباً موضوع تطوير مناهج تخطيط اشتراكية مجدية والتى تقدر السوق حيث يوجد، والتى تهدف إلى التدخل للتأثير على مثل هذه الأسواق واحتوائها داخل أهداف استراتيجية عريضة. على الرغم من ذلك، فإن مثل هذه المناهج التخطيطية ضرورية فى الأقطار الاشتراكية الفقيرة ذات القطاعات الزراعية الفلاحية الواسعة، مثل كل أقطار العالم الثالث، التى تحتوى على أسواق يجب أن تقدر وتغير بدلاً من تجاهلها (٤).

وفى حالة موزمبيق، فقد تجمع زخم الضغوط من أجل الاصلاحات الاقتصادية عندما أعد حزب فريليمو لمؤتمره الرابع (عقد فى ابريل ١٩٨٣). وأدى التحول السريع فى الحرب لضرورة تنظيم اقتصاد حرب. ولكن هناك ايضا أمراً ذا أهمية، فقد ابرزت الحرب بعض الانكشاف والضعف الحقيقى الداخلى فى نظام التخطيط المركزى وعمليات تمويل الدولة البيروقراطية منذ ١٩٧٧ وإلى الآن (عندما وضع المؤتمر الثالث إستراتيجية التنمية الاشتراكية). وأصبح موضوع الاصلاحات الاقتصادية نقطة رئيسية فى الاجندة السياسية نتيجة لتطور هذه التناقضات. سيتم فى الصفحات التالية تحليل موضوع المطالبة بالإصلاحات الاقتصادية كخلفية ومقدمة لبرنامج الانعاش الاقتصادى باختصار.

وبعد ذلك سيتم نقاش ثلاثة موضوعات أساسية تتعلق بموضوع الإدارة الاقتصادية فى إطار برنامج الانعاش الاقتصادي. وتبين هذه الموضوعات ضرورة تقييم سياسات"التكيف"فى إطار إدارة اقتصادية واسعة تعكس مصالح محددة والتى تحتاج إلى الاستجابة إلى المقتضيات الاقتصادية والسياسية الملموسة.

ساعالج أولاً موضوع العلاقة بين الاقتصاد والدفاع ومدلولاته بالنسبة لسياسات التكيف. ويجب أن يصل التكيف فى إطار الحرب الى اتفاق مع ضرورة تنظيم اقتصاد حرب، معا فيما يتعلق بسمة سياسات التكيف بالإضافة إلى المعدل الذى يتحقق به الانتعاش. إن هذا الموضوع، كما سيناقش لاحقاً، غير مقدر بصورة مناسبة فى تقارير صندوق النقد والبنك الدولى برغم أن السلطات الموزمبيقية تنظر إليه باعتباره اهتماماً اساسياً.

ثانيا، سيناقش موضوع التموين العام واستمرارية إعادة تأهيل سبل كسب العيش فى إطار سياسات التكيف فى بيئة حرب. إن هذا يثير ليس فقط موضوع الحفاظ على السمة الاشتراكية فى تموين الحاجات، ولكن أيضاً موضوع توقيت ومنظور تدخل الدولة فى التعامل مع الآثار السالبة للحرب.

أخيراً، سنعالج موضوع برنامج الإنعاش الاقتصادى واعتماده على التمويل الأجنبى والى أى مدى يحدث تآكل فعال فى مقدرة الدولة على إدارة الاقتصاد عموماً، والقطاع العام خاصة. ويترتب على ذلك ليس فقط القيود المفروضة على الإدارة الاقتصادية الوطنية بواسطة مشروطية صندوق النقد/ البنك الدولى ومجموعة مدهشة من القيود الصغيرة على استخدام تمويل المساعدات الاجنبية بواسطة الوكالات المختلفة- حكومية وغير حكومية على حد سواء. إنها تتضمن أيضا الضغط لتحويل السيطرة على النفقات العامة بعيداً عن الإدارة العامة للدولة وفى اتجاه تدخلات مختارة يسيطر عليها ويمولها المانحون.

الإصلاح الاقتصادى : ضرورة داخلية

يشكل عام ١٩٨٣- العام الذى عقدت فيه فريليمو مؤتمرها الرابع- حداً فاصلاً حاسماً فى تطورما بعد الاستقلال فى موزمبيق، ليس لأن على المؤتمر الرابع أن ينجز تقييماً لتجربة اتباع استراتيجية اشتراكية منذ ١٩٧٧- السنة التى وضع فيها المؤتمر مهمة تطوير مجتمع إشتراكى[٥]. فقد شهدت الفترة ٧٧- ١٩٨١ تغيرات راديكالية فى تنظيم الاقتصاد فى محاولة لبناء إقتصاد مخطط مركزياً مؤسس (معظمه ولكن ليس بصورة كاملة) على هيمنة قطاع الدولة فى الانتاج والتبادل[٦]. لقد تحقق ذلك على خلفية من معدلات النمو المتواضعة، والتى بشرت بانتعاش متميز عن أزمة ما بعد الاستقلال الاولى لعام ٧٥-١٩٧٦[٧]. ورغم

ذلك، فمنذ ١٩٨١ وحتى الآن، اتحدت الحرب مع الجفاف فأثرت سلباً على الإنتاج ومعيشة السكان، مؤدية إلى حرمان ومجاعة واسعة النطاق بجانب التكاليف الضخمة فى شكل معاناة بشرية وخسائر مادية ناجمة عن الوحشية التى تشن بها رينامو MNR حربها [٨].

هكذا، يتحتم على المؤتمر الرابع أن يصل إلى حل فى موضوع الأزمة الاقتصادية الحادة وكذلك تنظيم اقتصاد حرب. ويرتبط بذلك، وجود إدراك متنام بأن المشكلة ليس ببساطة هى تدهور مستويات الانتاج والانخفاض الواسع النطاق فى مستوى المعيشة كنتيجة للقهر الاستعماري. وهناك بالإضافة لذلك وعى متنام بأن حدث الحرب مقترناً بالجفاف قد أتى إلى المقدمة ببعض نواحى الضعف الحقيقى الداخلى فى نظام الإدارة الاقتصادية الذى طبق منذ ١٩٧٧.

لقد أصبح ذلك هوالمحور المركزى للحوار حول السياسة الاقتصادية اثناء وقبل المؤتمر الرابع بفترة وجيزة. وهناك نقطتان لهما أهمية محددة فى هذا المجال.

أولاً، هناك قلق متزايد بأن المقدرة الفعالة للدولة فى السيطرة على استخدام الفائض الاقتصادى وتوجيه التنمية الاقتصادية الشاملة خربت بشكل مضطرد بأنماط غير مسيطر عليها من التراكم الخاص داخل دوائر السوق الموازى، والتى أدت بالتالى إلى ضعف فى صلابة فعل الدولة نفسها. وبالتالى، ففى حين اجتهدت الدولة مبدئياً من خلال التخطيط المركزى، فى فرض سيطرة قوية على الاقتصاد، فقد تحولت هذه السيطرة عملياً إلى أن تصبح وهمية على نطاق واسع. علاوة على ذلك، هناك بعض الاعتراف بالحقائق التالية: قد حدثت اختلالات نقدية واسعة النطاق فى التبادل الاقتصادى بين الدولة والاقتصاد الواسع؛ ان هناك تضخماً جامحاً فى الأسواق الموازية؛ وتدهوراً سريعاً فى قيمة العملة الموزمبيقية إلى درجة أنها احدثت لجوءاً واسع النطاق إلى المقايضة او تجاه استخدام العملات الاجنبية، وهى جزئياً نتيجة طبيعة التخطيط نفسه. وبتحديد اكثر، فقد نظر إلى تمويل العجز الضخم للقطاع العام من خلال طبع النقود باعتباره عنصراً أساسياً فى عدم استقرار التبادل بين قطاع الدولة والاقتصاد الواسع[٩]. ونتيجة لذلك، هناك مطالبة قوية بفرض نظام مالى على قطاع الدولة حتى يمكن إعادة تثبيت سعرالعملة الموزمبيقية واستعادة علاقات التبادل العادية بين قطاع الدولة والاقتصاد الواسع[١٠].

وثانياً، وهو ذو صلة وثيقة بالنقطة الأولى، هناك ضغط قوى لتغيير تخصيص الموارد لمصلحة الفلاحين وأيضاً لمصلحة الشركات الخاصة من أجل تعويضها عن أثر الازدحام crowding out الناتج عن تأكيد التخطيط الاول على توسع قطاع الدولة. وبالتالى الطلب باستعادة توازن مناسب فى تخصيص الموارد بين القطاعات المختلفة للاقتصاد (قطاع الدولة، والشركات الخاصة، والإنتاج العائلى والتعاونى). وقد نظر لهذا الطلب على أنه يتماشى مع توجيهات التنمية الاشتراكية كما أعدت بواسطة المؤتمر الثالث فى ١٩٧٧[١١].

وبالتالى فقد تركز الموضوع الاساسى الخاص بإطار الاصلاحات الاقتصادية حول قضية كيفية تحويل موارد الدولة تجاه مساندة الاقتصاد الواسع من أجل الحصول على تنمية أكثر توازناً فى إطار إدارة الاقتصاد.

إن هذاالسؤال ذو اهمية كبيرة فى إطار إصلاحات اقتصادية فى التحول الاشتراكى. وحتما ستطرح أى محاولة تجاه لامركزية جزئية لأنماط وموقع التراكم خارج قطاع الدولة سؤالاً عن من الذى سيقوم بعمل ذلك، وفى أى شكل من أشكال تنظيم علاقات الإنتاج الاجتماعية، والتراكم وبالتالى التنمية[١٢]. إن إعادة تأكيد أهمية توجيهات المؤتمر الثالث ضرورية لصلتها الوثيقة فى هذا المجال. فقد أكدت وثائق المؤتمر الثالث بأنه يجب أن تصل استراتيجية التطور الاشتراكى إلى التقاء مع التنمية اللامتكافئة الموروثة من الرأسمالية الاستعمارية، خاصة، مع سيادة الفلاحين كمنتجين وموردى قوة عمل. إن هذه الحقيقة، بالإضافة إلى القدرات الإدارية المحدودة الموجودة داخل شركات قطاع الدولة الوليدة، تتطلب ضرورة تعبئة قوى الإنتاج فى الاقتصاد مساندة الإنتاج العائلى بالإضافة إلى ترك مجال لشركات القطاع الخاص. وبالتالى، فقد تم الاعتراف بالحاجة للحفاظ على توازن مناسب بين قطاع الدولة والاقتصاد الواسع لضرورتها من أجل ضمان إعادة الإنتاج الاجتماعى للقطاعات المختلفة فى التنمية الشاملة. ولكن أيضاً أكدت وثائق المؤتمر الثالث على ضرورة تحويل علاقات الانتاج فى هذه العملية فى وقت واحد من داخل وخارج هيمنة قطاع الدولة. يجب أن تبنى التنمية الاشتراكية على التخطيط المركزى وبناء قطاع دولة قوى من جانب، ويستتبع ذلك ومن الجانب الآخر تعبئة المبادرة المحلية فى مؤسسات ذات صبغة اشتراكية (التعاونيات والقوى المشاعية) الواقعة خارج إطار قطاع الدولة ولكنها تستند إليه. وبالتالى، فقد وضع موضوع موازنة تدفق الموارد

ما بين القطاعات وبين قطاع الدولة والاقتصاد الواسع فى فكرة إعادة الإنتاج مع التحول[١٣].

وبالتالى فإن السؤال لا يتعلق فقط بالحفاظ على التوازن المناسب فى تدفق الموارد القطاعية بين القطاعات الثابتة من أجل ضمان إعادة إنتاجها الاجتماعى (من المحتمل توسعها بمعدلات نمومختلفة)، ولكن أيضاً يتعلق بتحويل صفة الانتاج على جبهة واسعة- وفى داخل وخارج قطاع الدولة- من العملية. لقد وضع المؤتمر الرابع هذا السؤال جزئياً فى الأجندة فى محاولة للتعويض عن التأكيد المفرط على تنمية قطاع الدولة المشهود خلال الفترة ٧٧-١٩٨٣، وهذه على خلفية من الأزمة الاقتصادية التى أحدثتها الحرب والجفاف.

إن الاهتمام المباشر كان بإحياء الانتاج وتمويل الحرب- وقد كانت الأولوية الحاسمة معطاة بجدارة لزيادة الإنتاج على كل الجبهات، وعلى الرغم من ذلك، فقد ترك السؤال عن كيفية تأثير التخطيط من حيث نوعه وطريقة إدارته لآليات السوق على توجيه استجابات الإنتاج فى الاقتصاد، غامضاً.

ولقد نادت وجهة نظر بارزة فى ذلك الوقت- والتى كانت تنبئ جزئيا عن توجه الإصلاحات الاقتصادية الداخلية التى تلت ذلك- بالتراجع عن التخطيط من خلال تحرير السوق جزئيا- وإتاحة مساحة مناورة للزخم الداخلى للأسواق الموازية. باختصار قد بحثت وجهة النظر هذه فى التأثير على تحويل الموارد من قطاع الدولة تجاه الاقتصاد الواسع بفرض نظم سالبة أكبر على ميزانية الدولة وعلى مؤسسات الدولة لتفادى النتائج السلبية لآثار الازدحام بالاعتماد أساساً على قوة السوق، فى إعادة تخصيص الموارد وبالتالى تحريرها داخل الاقتصاد ككل. وهكذا، فقد نظر إلى تركز الموارد فى قطاع الدولة مترافقا مع الاعتماد المفرط على تنظيم الدولة للتجارة باعتبارها المعوقات الأساسية لزيادة الإنتاج. وقد حدد فرض كفاءة أكبر على قطاع الدولة وإتاحة مساحة واسعة لقوى السوق للمناورة باعتبارهما المكونين التوأمين للإصلاحات الاقتصادية فى معالجة الازمة[١٤].

إن تحقيق الاقتصاد والكفاءة والفعالية فى القطاع العام هى بلاشك أمور ذات أهمية كبيرة. فقد تميز نظام الإدارة الاقتصادية منذ ١٩٧٧ وبعد ذلك، بتأكيده على التراكم المركز حول الدولة، أى، تركز السياسة الاقتصادية بشكل رئيسى على توسيع قطاع الدولة من خلال تعبئة الموارد المحلية بالاضافة إلى الأجنبية. ان المخططين المركزيين مهتمين بدرجة أقل بتحقيق

الاقتصاد فى استخدام مثل هذه الموارد وقد أكدت ثلاثة مظاهرعلى هده الممارسة التخطيطية الخاصة.

أولاً، وإلى حد كبير قد وقع التأكيد الرئيسى فى التخطيط على الاستثمار المخطط. أي، ان الاهتمام الرئيسى هو توسيع تكوين- رأس المال الثابت فى قطاع الدولة[١٥]. إن ميزانية الدولة هى الاداة الرئيسية فى توزيع تمويل الاستثمار والموارد المادية للاستثمار إلى كل قطاعات الاقتصاد- والتى لدرجة كبيرة يجب أن تستورد. ويصبح بالتالى تخطيط الاستثمار المادى منهجاً اساسياً قصدت الدولة بواسطته أن تحرك الاقتصاد ككل، وتطور التوازن بين القطاعات المختلفة. وفى الحقيقة، فقد شكل استثمار الحكومة كل الاستثمارالمسجل عملياً فى الاقتصاد فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات[١٦]. وكما يلاحظ المؤتمر الرابع فى ١٩٨٣، إن آثار هذا النمط من الاستثمار كانت درامية خاصة فى الزراعة. فقد ذهب ٩٠٪ من الاستثمار الزراعى فى الفترة ٧٧-١٩٨٣ إلى قطاع الدولة، ٢٪ للتعاونيات، وعملياً لاشئ للزراعة العائلية صغيرة الحجم. وقد تركز الاستثمار فى الزراعة والصناعة داخل إطار قطاع الدولة نفسه على مايعرف "بالمشروعات الكبيرة" بدلاً عن الأنشطة صغيرة الحجم[١٧].

ثانياً، فقد أنجز تخطيط الإنتاج بوسائل الموازين المادية (Material Balances). وبالتالى، فقد كان تنسيق وتنظيم انتاج السلع والخدمات داخل قطاع الدولة من خلال تخطيط الحجم (Volume Planning). فقد كان الاهتمام الرئيسى لمؤسسات الدولة القطاع العام الذى يقدم الخدمات الاجتماعية ينصب على أهداف الانتاج. إن تخطيط الحجم، باعتباره متميزاً عن التخطيط النقدى (Cash planning) إنما يركز على تلبية الأهداف فى إنتاج السلع أو توصيل الخدمات، ولكنه يقدم أيضا حافزاً أقل فى ضبط التكاليف وتحسين الكفاءة[١٨]. إنه يركز على تعبئة الموارد لتلبية ضرورات أهداف التخطيط، بدلاً عن تحقيق اقتصاد فى إستخدام مثل هذه الموارد. ويترك تخطيط الحجم النظام التخطيطى معرضا بشدة للزيادة غير المتوقعة فى تكاليف الإنتاج نسبة لزيادات السعر أوللافراط فى التفاؤل فيما يتعلق بمعايير الإنتاج فى استخدام المدخلات.

ثالثاً، وترتبط بالنقطة الثانية، أن قيود الميزانية داخل قطاع الدولة كانت فى الأصل قيوداً لينة[١٩]. وكان النظام التمويلى المرتبط بها هو مايشار إليه بأنه تمويل الدولة البيروقراطية-

وهو نظام فيه كل الفوائض لمؤسسات الدولة تعود إلى الميزانية وكل الخسائر تمول من خلال الميزانية (الدعم المخطط) أو من خلال خلق تمويل بواسطة بنك الدولة (الخسائر غير المخططة). وبالتالى تصبح النقود بالضرورة سلبية فيما يتعلق بتمويل الإنتاج وربما يصبح الاستثمار فى التراكم المركز فى يد الدولة مهزوم ذاتياً وبشروطه الخاصة- المصممة أوبطريق الخطأ- والتى ستطرح حتماً فى الاقتصاد الواسع[٢٠].

رغم ذلك، فإن القضية المركزية المتعلقة بهذه الاختلالات النقدية ليست موضوع سياسة نقدية فقط. ولايكفى الكفاح من أجل نظم تمويلية أكبر داخل قطاع الدولة بإدخال ضرورة التخطيط النقدى بجانب تخطيط الحجم، من أجل تحقيق اقتصاد وكفاءة أكبر بالإضافة إلى الفعالية فى إدارة القطاع العام. ان مثل هذه الاجراءات مهمة بالضرورة ولكنها تحتاج إلى ان توضع داخل إطار عريض من تخطيط تدفق الموارد بين القطاعات داخل الاقتصاد فى منظور البناء الاشتراكى، مبنياً على إعادة الإنتاج مع التحول. وقد تركت النقطة الاخيرة غامضة فى الحوار الاقتصادى فى المؤتمر الرابع.

إن الممارسة المسبقة للتراكم المركز فى يد الدولة تعنى فى الحقيقة أن موضوع تمويل التنمية الاشتراكية قد اختزل الموارد التى تم جمعها من الاقتصاد الواسع فى التطور المتسارع لقطاع الدولة. ويبدو أن موضوع التخطيط المركزى فى هذه الحالة يجد آليات من خلالها يمكن الحصول على الجزء الأكبر من الفائض المسوق من الاقتصاد الفلاحى بأقل نفقة من قطاع الدولة. ويدفع المنطق الاساسى الداخلى فى هذه السياسة قطاع الدولة إلى تنظيم تدخله فى الاقتصاد الواسع بالبناء على أساس أفضل الشروط لتوليد هذا الفائض المسوق، وبالتالي، يكون الاتجاه هوتوطيد الأنماط الموجودة للتمايز وسط الفلاحين وفى مصلحة الاقاليم ذات المزايا الطبيعية الجيدة. وهذه هى النتيجة المنطقية- بالعمد أو بالخطأ- لسياسة ترتكز على زيادة تدفق الموارد الكمية الصافية بين القطاعات وبين قطاع الدولة والقطاع الفلاحى وعلى حساب الأخير[٢١].

وقد أصبح صناع- السياسة فى موزمبيق يدركون أكثر فأكثر أن هذه سياسة التراكم المتمركز فى يد الدولة ربما تصبح مهزومة ذاتياً وبشروطها نفسها، أي، حشد الموارد لتوسيع قطاع الدولة. وقد تبين بوضوح حقيقة ان ظهور اقتصاد دولة "فاقداً لقبضته" على الاقتصاد

الواسع من خلال تدنى التسويق الرسمى للمحاصيل النقدية، والتضخم الجامح فى الأسواق الموازية، وتطور مضاربة رأس المال التجارى التى اكتسبت قوتها فى الاقتصاد.

ولكن النطاق الذى تعنيه فعالية التراكم المتمركز فى يد الدولة فى توطيد التمايز الاجتماعى والآليات التى من خلالها قد يتولد ذلك، قد تم فهمه أو مناقشته بسطحية.

وكان من الحقيقى احتلال التجارة الخاصة دوراً وسيطاً هاماً فى التبادل بين قطاع الدولة والفلاحين، وقد أتاح لهم هذا الوضع تغيير شروط التجارة فى التبادل الموازى مع الفلاحين، بالإضافة إلى تركيز هذا التبادل على الفلاحين الأغنياء، وداخل المناطق الزراعية ذات الموارد الطبيعية الجيدة (ومع ذلك يوجد التموين الرسمى للدولة للإمدادات عبر هذه المناطق المختلفة) وقد أصبح آلية قوية فى دفع التمايز وسط الفلاحين فى خضم مجاعة سلعية حادة. لقد حاول المزارعون التجاريون الخاصون والفلاحون المقتدرون البقاء والحفاظ- أوحتى التوسع -على مقدراتهم الإنتاجية. رغم ذلك، فقد رأى قطاع كبير من الفلاحين أن مقدرتهم الإنتاجية قد تآكلت نتيجة لانعدام أى مساندة ذات معنى من خلال علاقات السوق أو دعم الدولة. وقد استفادت أكثر التجارة الخاصة، بدلاً عن الانتاج. وفقدت الدولة، بالمقابل، السيطرة على الأسواق وأصبحت تعتمد هى نفسها على الدوائر الموازية لتأمين إمدادات الغذاء[٢٢].

وتعكس الضغوط القوية على المؤتمر الرابع لإعادة توجيه تخصيص الموارد لمصلحة الفلاحين والمؤسسات الخاصة ضرورة موضوعية فى مواجهة التناقضات المتولدة من تركيز الموارد فى يد الدولة. ولكن الزخم الداخلى فى هذه الانماط غير المضبوطة من التراكم الخاص فى الدوائر الموازية يجعلها هى نفسها عنصراً هاماً وراء مطلب تحرير السوق. وفى الواقع، إذا نفذ مثل هذا التحويل فى تخصيص الموارد بشكل رئيسى بواسطة قوى السوق، سيكون المزارعون الخاصون والفلاحون الأغنياء فى وضع جيد يتيح لهم الاستجابة بشكل موات لمؤشرات السوق، وبالتالى، سيكونون قادرين على التوحد والبناء على الافضلية التى حصلوا عليها من قبل. بالمقابل، فإن لدى فقراء الفلاحين فرصاً أقل ليكسبوا من تحسين اسعار المنتجين ومن زيادة الوصول إلى مدخلات الإنتاج من خلال السوق، حيث إنهم يفتقدون الموارد المالية. وعلاوة على ذلك، فقد قلص أساس إنتاجهم من خلال افتقادهم لمساندة الدولة أو حطم بسبب الحرب. وبالتالى، فإن تكامل هذه الاقسام من الفلاحين فى تبادل مع قطاع الدولة يتطلب ترافق

مؤشرات سوق مناسبة مع تحويل الموارد من قطاع الدولة، بواسطة جمعيات الفلاحين الهادفة إلى إعادة تأهيل أساس إنتاجهم واستقرار مكاسبهم المعيشية. وهذا يتطلب نوعاً من تخطيط مختلف، يشمل إدارة علاقات التبادل ومساندة واضحة من الدولة لمنظمات المنتجين المحليين[٢٣].

ومن ثم، فإنه فى حين اكد المؤتمرالرابع أهمية تحويل تخصيص الموارد لمقابلة احتياجات الفلاحين على نطاق واسع بالإضافة إلى المزارعين الخاصين، فقد تركت الآليات المحددة لإنجاز ذلك غامضة جداً. وبشكل أكثر تحديداً، سواء تطلبت الإصلاحات الاقتصادية تراجعاً جزئياً فى التخطيط من أجل السماح لانتعاش الإنتاج فى ظل وقع قوى السوق، أوسواء احتاج التخطيط نفسه أن يفهم بشكل مختلف، شاملاً دوره فيما يتعلق بادارة علاقات السوق، فقد تركت ايضا غامضة. وقد وضعت جانباً، الاولوية الطاغية لزيادة الإنتاج على كل الجبهات، جزئيا، الاهتمام بتطويرعلاقات الإنتاج التى من خلالها يمكن أن يتحقق ذلك. وبالتالى، لم يرسم بشكل كامل إطار الاقتصاد الكلى الذى سينجز فيه مثل هذا التحول فى الموارد. وهذا يعكس، بوضوح، حقيقة أن هذا النمط من التراكم الخاص فى الأسواق الموازية قد أصبح قوة اجتماعية جبارة يجب أن توضع فى الاعتبار.

وبالتالى فقد حدد وعرف المؤتمر الرابع حقلاً جديداً يتم داخله بناء هذه الاصلاحات الاقتصادية. فقد احتشد العديد من القوى الاجتماعية، والمتصارعة عادة خلف مطلب تحويل الموارد من قطاع الدولة إلى الاقتصاد الواسع. فلم تكن ضرورة إعادة بناء علاقات التبادل هى نفسها الموضوع. وكان الموضوع الحاسم هو مايتعلق بموقع التراكم خارج قطاع الدولة. وظلت وثائق المؤتمر فى هذا الشأن حائرة تاركة مساحة للعديد من التفسيرات فيما يتعلق بالذى يجب أن يشكل سياسة مساندة ودعم للانتاج صغير الحجم وإتاحة مساحة أكبر لمناورة المؤسسات الخاصة. وبالتالى، بالنسبة للبعض فقد كان التراجع التكتيكى عن التحول الاشتراكى ضرورة سياسية مباشرة، بالسماح للانتاج أن ينتعش تحت دفع المؤسسات الخاصة فى إطار الاقتصاد غير الرسمى. وقد أعطت الاهمية المتنامية لاستعادة الإنتاج فى عمق الأزمة وجهة النظر هذه وضعاً قوياً فى نقاشات السياسة الاقتصادية. ورغم ذلك، فإن وجهة النظر المضادة لهذه كانت تقول بأن الاعتراف بمستلزمات الحرب والحفاظ على السمة الاشتراكية للتنمية، يتطلب التدخل المستمرللدولة فى الاقتصاد[٢٤].

وقد كان هذان الموضوعان واضحين في حوارات ومبادرات السياسة الاقتصادية منذ ١٩٨٣. وأصبحت مشروطية صندوق النقد والبنك الدولي، مع بداية برنامج الإنعاش الاقتصادي، تلعب دوراً بارزاً في حوار السياسة هذا.

الدفاع والاقتصاد

إن العلاقة بين الاقتصاد والدفاع ذات أهمية مركزية بالنسبة لقطر في حالة حرب. إنه ليس فحسب موضوعاً عن كيفية تقييد وتوزيع الاستهلاك بالتساوي من أجل إطلاق الموارد لتمويل مجهود الحرب (وهي نقطة سأعود اليها في القسم التالي). إنما هو موضوع يهم الإنتاج أيضاً، والانتاج الفلاحي خاصة. ولقد كان هناك نقاش عام كثير حول هذا الموضوع، في موزمبيق. وقد جادل رئيس الوزراء في معرض تقديمه لبرنامج الانعاش الاقتصادي بأنه: "لاتوجد حرب كسبت بالجنود في ساحة المعركة فقط، بدون إنتاج. ويجد أي قطر في حالة حرب طرقاً لمزج الحرب مع الانتاج. إننا لا نستطيع فصل واحد عن الاخر[٢٥]. ومن ثم، فإن الاصلاحات الاقتصادية مطلوبة من اجل معالجة موضوع الدفاع مباشرة.

وكما أوضح في القسم السابق، فقد تركت تجربة التخطيط المركزي أغلبية الفلاحين مكشوفين اقتصادياً. وقد أصبح التمايزالاجتماعي والإقليمي متوطداً، نسبة إلى أنماط التراكم الخاص غيرالمضبوطة في الاقتصاد الموازي، في إطار الأزمة الاقتصادية وشح السلع. ولقد بينت الحرب ضرورة إعادة بناء التحالف مع الفلاحين. وحتى يمكن تجنيد ودمج تأييد الفلاحين في مجهود الحرب، والحصول على الفوائض المسوقة من محاصيل الصادر والغذاء، ومساندة المكاسب المعيشية وبقاء الفلاحين من خلال الإمداد بسلع الاستهلاك والخدمات الضرورية بالإضافة إلى المعدات والأدوات والمدخلات الزراعية الضرورية، كل هذا يتطلب أن يظهر قطاع الدولة أنه قادر على إعادة بناء تبادل فعال مع الفلاحين في إطاراقتصادي مخطط.

وهذا يتضمن حركة تجاه نموذج تدخل في السوق، بارتباط مع تحرير السوق ولامركزية بعض القرارات الاقتصادية على المستوى الإقليمي[٢٦]. من جانب، فإن هذا يعني ضمناً إجراءات مالية لتأمين نظام مالي أوسع في قطاع الدولة ولاستقرار وإعادة تثبيت اسعارصرف العملة المحلية. انها تشمل إصلاحات الاسعار ومرتبطة بتحريرالسوق بجانب تخفيض قيمة العملة

الوطنية الميتكال Metical. ولكنها، تشمل أيضاً حركة تجاه لامركزية التخطيط واستخدام اكبرلقطاع الدولة فى مساندة التجارة والانتاج صغير الحجم. وعلاوة على ذلك فهى تعنى تنامى الاعتراف باهمية توجيه موارد الدولة لاعادة تأهيل الأساس الانتاجى للفلاحين.

وفى الحقيقة:

"فقد قدر ان ٥ر٩ مليون موزمبيقى يواجهون حالياً نقصاً غذائياً بسبب الجفاف والأنشطة الإرهابية- حوالى مليون أسرة فى المناطق الريفية والحضرية. من هؤلاء ٣ر٣ مليون متأثرين بشدة، ضمنهم١ر١ مليون من النازحين داخل القطر. بالإضافة إلى حوالى ٦ر٢ مليون نسمة متأثرين بنقص الغذاء فى الشبكات التجارية. وحوالى ٠٠٠ر٧٠٠ نسمة آخرين نازحين إلى الاقطار المجاورة"[٢٧].لقد أدى الحجم الضخم لعدم الاستقرار الذى سببته الحرب أن تعد السلطات الموزمبيقية برنامج طوارئ من أجل تقديم استجابة هيكلية لنتائج الحرب الاقتصادية والاجتماعية. وفى الواقع، فقد نوقش أن:

"الوصفات التقليدية لمساعدات الإغاثة غيركافية، وحدها، لكسرطوق الوضع الطارئ. وتمثل الطوارئ فى موزمبيق ظواهر فريدة:- زعزعة مزمنة فى القطر بسبب القوى الخارجية، أقسام واسعة من السكان نازحين وتحول مستمر فى مناطق العدوان والكوارث الطبيعية. وان المشاكل هيكلية، وليست انتقالية"[٢٨].

ومن ثم فإن هناك حاجة إلى إدارة الأزمة المؤكدة بالتزامن مع تدخلات إغاثة قصيرة الأمد، بالإضافة إلى برنامج أكثر ثباتاً لتأمين إعادة التأهيل الاقتصادى والاجتماعى لاكتساب الرزق، ولإعادة بناء الهياكل المادية الأساسية التى دمرتها رينامو بمساندة من جنوب افريقيا وإعادة دمج السكان النازحين فى مجتمعات، بالإضافة إلى مساعدتهم لمنع أى تمزق إضافى. علاوة على ذلك، فقد اكدت السلطات الموزمبيقية أن انشطة الطوارئ المتحركة فى مثل هذه الاتجاهات سوف تحسن وتيسر التكامل والاندماج فى برنامج الانعاش الاقتصادي[٢٩].

وبالتالى، هناك استراتيجية حكومية للعمليات، فى موزمبيق، تبحث فى إدماج برنامج الانعاش الاقتصادي وبرنامج الطوارئ وأنشطة التنمية (والمحددة بشكل رئيسى باعتبارها استثمارات جديدة فى الهياكل الاقتصادية الأساسية) فى استراتيجية شاملة. وهذا يشمل فكرة التحرير الجزئى كوسيلة لتحقيق الهدف، بالإضافة إلى مدخل اكثر بنيوية تجاه فهم

استخدام تدخل ومساندة الدولة إزاء الاقتصاد الواسع. إن جوهر هذه الاستراتيجية الشاملة هومعالجة علاقة الدفاع والاقتصاد فى سياق أزمة حادة.

ومع ذلك، قد أتاحت الازمة الاقتصادية وضعاً أصبح فيه القطر يعتمد بثقله على الإعانات والقروض الاجنبية فى تمويل أهم وارداته الضرورية. وأصبح موضوع مشروطية صندوق النقد/ البنك الدولى، بالإضافة إلى الضغوط المتعددة من مختلف المنظمات المانحة (حكومية أو غيرحكومية كلها متماثلة)، ذات أهمية مركزية فى تقييم إطار الإدارة فى موزمبيق. إن السمة البارزة، والتى تميز أغلب الوكالات الأوربية المانحة، هى الطريقة التى ترفض بها تناول العلاقة بين الدفاع والإنتاج أوفشلها فى هذا التناول.

إن وجهة نظرالبنك الدولى حول برنامج الانعاش الاقتصادى تؤكد بالتساوي على تحريرالاقتصاد وعلى الخصخصة. وهذه "تهيئ الشروط من أجل نمو اقتصادي اكثر سرعة وكفاءة فى المدى المتوسط والطويل عندما يكون الوضع الأمنى والقيود الخارجية الأخرى قد انفرجت[٣٠]". إن المظهر الملفت فى هذه الإفادة هى وجهة نظر أن الوضع "الأمنى" يعتبر قيداً خارجياً. وما هومقصود هنا، بوضوح، أنه ليس متولد خارجياً عن عدوان جنوب افريقيا، وإنما بالعكس، إنه ناتج عن هزة خارجية تبطئ المعدل الذى به ينجز التكيف. وبوضوح لاتشمل وجهة النظرهذه موضوع تنظيم الاقتصاد للحرب.وجدير بالملاحظة - فى الواقع- أن وصفات البنك الدولى لموزمبيق تتبع نفس حزمة إجراءات السياسة النمطية مثل تلك المقدمة لاقطارمثل تنزانيا أو غانا، على الرغم من حقيقة أن موزمبيق مواجهة بحرب عدوانية مدمرة.

ويؤكد البنك الدولى باستمرار أهمية تحويل تخصيص الموارد لمصلحة المنتجين الريفيين- وخاصة لمصلحة المزارع الخاصة والفلاحين.

وهذه يجب أن تنجز أساساً بالحصول على الاسعار الصحيحة وبالاعتماد على آليات السوق. علاوة علي ذلك، انه يؤيد خصخصة اضافية للاراضي الزراعية للدولة بالإضافة إلى المعدات[٣١]. وبلاشك فيجب أن تنجز بديهيا أغلب العلاقات الاقتصادية للدولة مع المنتجين ذوى الحجم الصغيرمن خلال السوق، ومن ثم فإن إعادة بناء علاقات تبادل فى إطار عملة مستقرة هى عنصر هام لأى استراتيجية اقتصادية تهدف لتحويل الموارد تجاه الفلاحين. ولكن هناك شرطين اضافيين نحتاج إليهما هنا.

أولاً: تطويرمقدرة تخطيطية لإدارة الاسواق المحلية بمرونة، وتحسين التدخل فى السوق أكثر، وتنسيق سياسات الدولة تجاه الاسواق المحلية وادارة تحرير السوق لمصلحة المنتجين المحليين(٣٢).

وهذا يتطلب درجة كبيرة من اللامركزية فى التخطيط فى قطاع الدولة نفسه، واستخدام أكبرللسلطة الاقتصادية للدولة فى التدخل فى السوق لضمان تخصيص الموارد فى مصلحة الانتاج بدلاً من التجارة، والزراعة العائلية بصورة عامة بدلاً عن المزارع التجارية الخاصة واقلية الفلاحين المقتدرين.

ثانياً: هناك الموضوع المركزى لتعبئة المبادرات والطاقات التنظيمية المحلية حتى يمكن انجاز برنامج إنعاش موسع فى الانتاج وتجنيد مساندة الفلاحين فى المجهود الحربى. وهذا يشير إلى دور جمعيات وتعاونيات الفلاحين فى إدارة استخدام الموارد على المستوي المحلي. ويجادل ماكنتوش قائلاً:

"قد قلصت الحكومة الموزمبيقية مستوي التزامها تجاه التعاونيات كمنهج لتمويل الإنتاج، وقد ذهبت الموارد والمساعدات بدلاً من ذلك إلى المزارع الخاصة. رغم ذلك، كما سيستفيد المزارعون الخاصون من علاقة منظمة مع الدولة، فى شكل تبادل للمنتج من أجل الخدمات والسلع الاستثمارية، فإنه بالمثل يمكن أن تستفيد التعاونيات وجمعيات المنتجين. ويمكن للتعاونيات الحصول على بعض المنافع من كل من الضغط السياسى والانشطة التجارية والتى تذهب فى الوقت الحاضر إلى كبار الفاعلين الخاصين.وبالتالى تبدو هناك قضية اقتصادية جيدة، حيث إنه فى ظروف الحرب تكون الأسواق متفرقة، من أجل وضع موارد الدولة فى بناء منظمات لصغار المنتجين وإدارتها بأنفسهم والمساعدة فى توزيع الموارد. ويقدم نجاح تعاونيات المستهلكين الحضريين مثلاً لهذه الامكانية(٣٣)".

وكل من هذين العنصرين- ضرورة التخطيط النشط بواسطة الدولة والذى يستجيب إلى حاجات المنتجين الريفيين على نطاق واسع، واهمية المبادرات والمقدرات التنظيمية المحلية فى إدارة إستخدام الموارد- غائب تماماً عن تقارير البنك الدولي. فتحرير الاسواق متصور كهدف فى حد ذاته ويرى إنتاج الدولة فى الغالب كتجميع للمبادرات الخاصة. وفى الحقيقة تحتاج أى سياسة تهدف لاعادة ومساندة الإنتاج المحلى على جبهة واسعة إلى توحيدتعبئة المبادرات

المحلية والمقدرات التنظيمية (وليس فقط المبادرات الخاصة للبعض) ومع مساندة نشطة من جانب الدولة، هى بالتالى غير ملتفت إليهابأى تعمق. رغم ذلك، فإن هذا الموضوع بلاشك ذو أهمية مركزية- اقتصاديا وسياساً- من أجل وصل العلاقة بين الدفاع والاقتصاد. ويوضح بجلاء حوار السياسة فى موزمبيق حول الارتباط المتداخل والضرورى لبرنامج الإنعاش الاقتصادى وبرنامج الطوارئ أهمية هذا الاهتمام.

ولايعنى، الارتباط الضخم للعديد من الوكالات المانحة- متعددة الاطراف، حكومية أو غيرحكومية- فى تقديم التمويل والموارد المادية لبرنامج الطوارئ، بالضرورة فهمهم الجيد لعلاقات الاقتصاد والدفاع. وفى الحقيقة، وفى العديد من الحالات، تساوى الحرب واقعياً "بالكوارث الطبيعية"- حتى وإن كانت من صنع الإنسان- ومن ثم تستلزم المساعدة الاغاثية. رغم ذلك، عادة يفصل موضوع مساعدات الطوارئ عن المدخل الهيكلى الواسع لإعادة التأهيل الاقتصادى وعادة ما يكون هذا الفصل تعسفيا. يناقش هانلون HANLON ذلك بقوة كالآتى:

إن "الطوارئ" الموزمبيقية غير عادية لأنها ليست كارثة طبيعية حيث من الضرورى تقديم الطعام والخيام فقط حتى تنحسرمياه الفيضان ويمكن للسكان إعادة البناء. بدلاً عن ذلك، تواجه موزمبيق طوارئ هيكلية مستديمة تستخدم فيها جنوب افريقيا إرهاب الدولة فى محاولة تحطيم الأساس الاقتصادى لموزمبيق. وهذا يعنى استمرارية التدمير واستمرارية تدفق اللاجئين، وتعنى إعادة بناء ضخمة. وهكذا حاولت موزمبيق ربط مساعدات"الطوارئ" باعادة البناء. وقد برهن المانحون على انهم غير قادرين على أن يكونوا على المستوى المطلوب. فمثلاً، يدفع العديد من المانحين لجسر جوى للغذاء والحبوب والملابس للسكان النازحين فى المدن الريفية، وبعض الحالات تتطلب وجود الجسرالجوى بسبب مشاكل الأمن، وفى حين أنه فى مناطق أخرى قد دمرت الطرقات (أولغمت، أونسفت الجسور). وقد طالبت موزمبيق بمعدات لبناء الطرق، والتى ستكون أرخص من الجسر الجوى فى بعض المناطق، ولكن يفضل المانحون الدفع أكثر للنقل بالجسر الجوى لأن أى نقل بالطيران سيكون "طوارئ" وبناء الطرق هو "تنمية". وفى بعض المناطق الجسر الجوى ضرورة لأن ارهابيى رينامو يهاجمون شاحنات الغذاء. وقد طلبت موزمبيق "عربات حماية"- ناقلات مدرعة لحمل الجنود لحماية قوافل الغذاء، والتى ستكلف

أقل عن الجسر الجوى. وقال أغلب المانحين لا، لأن هذه "مساعدة عسكرية واضحة" وليست طوراي"[٣٤].

وفى سياق مماثل، تفضل الوكالات المانحة العاملة فى الإغاثة استيراد الملابس والبطاطين والمعدات.. إلخ، بدلاً عن مساعدة الصناعة المحلية لإنتاجها والشراء من الشركات المحلية[٣٥].

خلاصة القول، حيث تطور فى موزمبيق حوار سياسى منذ ١٩٨٣ حول ضرورة تطوير سياسات اقتصادية إيجابية تعالج علاقة الدفاع والاقتصاد فى سياق أزمة اقتصادية عميقة وانهيار سبل كسب الزرق، فقد قدم المجتمع المانح القليل فى مساندة هذه العملية. وبدلاً عن ذلك، فقد نزعت أنشطتها إلى صرف هذه السياسات بعيداً عن الموضوع الحاسم وتشتيت الجهد المتماسك للحكومة- وهى النقطة التى ستعالج فى هذا القسم الأخير.

التكيف والحاجات الاساسية

تواجه الحكومة الموزمبيقية بضغوط وخيارات، ليس فقط فى الإدارة الاقتصادية، ولكن أيضاً فى سياساتها الاجتماعية. وبلاشك تضع الإصلاحات الاقتصادية فى سياق الحرب أسئلة ملحة حول دلالتها الاجتماعية. إن هذا بلاريب هو القضية فى إطار برنامج الإنعاش الاقتصادى الذى جلب معه ارتفاعات حادة فى تكاليف المعيشة بالاضافة إلى تقليص فى الإنفاق العام على الصحة والتعليم[٣٦].

ان موضوع الحفاظ على مستويات الاستهلاك الأساسى اثناء اطلاق الموارد للمجهود الحربى هو اولوية مركزية فى حالة حرب. وقد اوضح كينز، فى إطار مختلف تماماً ووقت مختلف- فى كراسته عام ١٩٤٠، كيف تمول الحرب وبذكاء - كيف يمكن إطلاق الموارد لتمويل المجهود الحربى لبريطانيا بدون معاناة اجتماعية مفرطة بترافق إدخار اجبارى وتجميد الاجور وضبط الاسعار ودعم المواد التموينية الاساسية ودعم بدلات للأسرة[٣٧]. وهذا يتطلب اقتصاداً يداربحزم ويبحث عن الحفاظ على الحاجات الأساسية أثناء تقليص الاستهلاك الكمالى وإطلاق الموارد. ويشمل هذا أيضاً نظام تموين شامل لتأمين مستويات الاستهلاك الأساسية للسكان على نطاق واسع.

وفى الحقيقة، قد بينت تجربة التخطيط الباكرة فى موزمبيق على مبدأ مشابه لأفكار كينز

الأساسية على الرغم من اختلاف السياق ولغرض مختلف. فقد هدف التخطيط الاقتصادي- الاجتماعي إلى إطلاق الموارد لتمويل التنمية الاقتصادية السريعة أثناء تأمين الحاجات الأساسية. ومن ثم، فقد تم تقنين توزيع سلع الاستهلاك والتي تقل إمداداتها عن الطلب بالأسعار الرسمية. وفقاً لنظام الحصص (الكوتات) (بالنسبة لحجم السكان) بين المناطق، وفي حين أنشئ نظام تموين شامل في مابوتو منذ ١٩٨٠ وحتى الآن. وقد شهد تقديم الخدمات الاجتماعية تغيرات راديكالية. فقد غيرت نسبياً، مثلاً في مجال الصحة العامة، الموارد الاستثمارية وتقديم الخدمات، وفي بعض النقاط غيرت مطلقاً من المركز إلى الطرف ومن الكبيرة إلى الصغيرة: من المستشفيات المركزية في المدن إلى المحافظات، ومن التدخل العلاجي المعقد إلى الإجراءات الأبسط، ومن عمل الطبيب إلى عمل الموظفين شبه المعالجين، ومن العلاجي إلى الوقائي[٣٨]. وعلاوة على ذلك، لمد وصول تقديم الحاجات الأساسية للسكان، فقد بحثت السياسة الاجتماعية دمج التخطيط المركزي وإمداد الدولة بنظام للتمويل الذاتي، والإمداد الذاتي جزئياً على مستوى المجتمع. وقد برهنت تعاونيات المستهلكين على أنها أكثر تأثيراً عكس متاجر الدولة، في تطوير مقدرات تنظيمية لتوزيع السلع وسط أعضائها. وبالمثل في مجال الصحة العامة، قدم عمال الصحة القرويون- الممولون بواسطة المجتمع المحلي- طبقة دنيا في الخدمة الصحية الوطنية. وقد عبئ العمال المحليين لبناء مدرسة أومستوصف أوكوخ للاجتماعات. وترقى هذه التطورات- التي لاتخلو من المشاكل إلى اللامركزية الجزئية في إدارة امدادات الحاجات الأساسية، شاملة السلع العامة، خارج نطاق قطاع الدولة ولكنه يساندها، وتشمل مشاركة المجتمعات المحلية. وهناك رغم ذلك مشكلة لاشك فيها، ناتجة من عدم الارتباط بين السياسة الاجتماعية والتي تهدف إلى لامركزية تقديم الحاجات في المجتمعات المحلية من جانب، والسياسة الاقتصادية والتي تمركز الموارد بفعالية في توسيع قطاع الدولة، من الجانب الآخر[٣٩].

لقد جلبت حرب إرهابي رينامو دماراً وحشياً للنقاط الصحية، والمدارس، والمتاجر والهياكل الأساسية الاجتماعية الأخري. وقد أدى ذلك، إلى جانب النزوح الواسع للسكان وتحطيم سبل كسب رزقهم، إلى وضع من الحرمان والمجاعة الواسعة الانتشار. إن بعد تقديم الحاجات في سياق الاصلاحات الاقتصادية مقترنة بتدخلات الطوارئ هي إذن ذات أهمية بالغة. وهذا

يتطلب مدخلاً يتكامل فيه التوزيع والإنتاج فى إدارة الإصلاحات الاقتصادية. وتبرهن هذه العملية على أنها متناقضة جداً وخاضعة لضغوط ضخمة من مجتمع المانحين.

وقد بذل صندوق النقد والبنك الدولى مجهوداً كبيراً لإعادة هيكلة تقديم الحاجات فى سياق اقتصاد ذى مستويين- يهتم المستوى الأعلى بتقديم الحاجات المقيدة- يدفعه تحرير الاقتصاد وإصلاحات الاسعار فرض نظم مالية كبيرة- بالمقدرة على الدفع. ويحدد الطلب الفعال- أى الطلب المسنود بالدخل- الوصول إلى السلع الاستهلاكية والخدمات في هذه الحالة. ويتكون المستوى الادنى من "شبكات سلامة" تهدف إلى حماية المجموعات المكشوفة فى عملية التكيف. وتتكون مثل هذه التدخلات من برامج خاصة لتقديم الحاجات المستهدفة للمحرومين. إن الفلسفة وراء هذا المدخل تتميز بوضوح عن مفهوم نظام عام لتقديم الحاجات مبنى على كثافة الحاجة بدلاً عن المقدرة علي الدفع- وهو مفهوم يؤكده التخطيط الاجتماعي فى موزمبيق. وهذا المدخل متميز أيضاً عن وصفات كينز حول كيفية تمويل حرب أثناء الحفاظ على الحاجات الأساسية. وتضع وجهة النظر الأخيرة التأكيد على الأشكال العامة للتموين أيضاً بدلاً عن شبكات السلامة.

فى الحقيقة، لقد بنى منطق موقف الصندوق/ البنك الدولى على افتراضين: ١/ان ينشئ برنامج التكيف الهيكلى بفاعلية ظروف النمو الاقتصادى الكفء فى المدى المتوسط أو الطويل، وسوف تنتشرمنافع مثل هذا النمو بين كل السكان علي نطاق واسع، و٢/ربما تؤثر سياسات التكيف سلباً فى المدى القصير على المجموعات المكشوفة نتيجة لعملية إعادة الهيكلة خصوصاً، وأن سياسة تهدف لتصحيح الأسعار، وتحول من خلال ذلك تخصيص الموارد لمصلحة التنمية الريفية، ربما تضرب مبدئياً وبشدة على الشريحة الأكثر فقراً فى المراكز الحضرية، بالإضافة إلى العمال المسرحين من الخدمة بسبب عدم الكفاءة. ومن ثم فإن هناك حاجة إلى شبكات سلامة مؤقتة لتلطيف فترة الانتقال. وبعبارة أخرى، فإن الطبقة العليا من الهياكل هى الطريق تجاه التخصيص الكفء للموارد فى المدى المتوسط والطويل، فى حين أن الطبقة الأدنى من الهياكل تهتم بإجراءات قصيرة الأمد تيسر عملية إعادة الهيكلة. ويفترض فى الأخيرة أن تضع لنفسها مراحل حيث إن مزايا النمو تتناقص مع مرور الوقت. وهذه تبدو لى- باختصار- الفلسفة الاساسية حول التكيف ومدلولاته الاجتماعية والتى تقف وراء عمل البنك الدولى.

وإذا تركنا الشك فى طبيعة هذه الافتراضات جانبا، فإنها فى حالة تطبيقها فى موزمبيق تتجاهل تماما الموضوع الاكثر مركزية: وهو بالتحديد أن القطر فى حالة حرب. وهذا واضح بشكل صريح فى الإفادة التالية لصندوق النقد حول برنامج الانتعاش الاقتصادى:

"لن تكون استجابة الاقتصاد حتى لمبادرات السياسة القوية كافية لإنتاج نمو دائم وتوازن مستمر فى ميزان المدفوعات خلال فترة البرنامج (٨٧-١٩٩٠). ومع ذلك، تقدم اجراءات الإصلاح والتكيف إطاراً للاستخدام الفعال لكل من الموارد المحلية والخارجية فى مساندة التغيرات الهيكلية والمؤسسية والتى **متى ما تحسن الوضع الأمنى**، يمكن أن تقود الاقتصاد للنمو المستمر" (التأكيد منى)

النقطة هنا، أن الاقتصاد يحتاج إلى أن ينظم لمساندة الدفاع من أجل تحسين"الوضع الأمنى" وهذا هو الموضوع المركزى للسياسة الاقتصادية فى موزمبيق، وهذا يتطلب حزمة سياسة تربط بين الدفاع والانتاج وتقديم الحاجات الأساسية.

لقد ناقشت فى القسم السابق، بأنه لايمكن أن يعتمد إعادة تأهيل الإنتاج، وخاصة الانتاج الريفى، على تحسين مؤشرات السعر وتدفق الموارد إلى المنتجين الريفيين من خلال قوى السوق وحدها. فمن الضرورى إعادة إنشاء التبادل مع الفلاحين من خلال آليات السوق، ولكن هذه تحتاج إلى أن تعمل فى إطار اقتصاد يدار بحزم والذى تستخدم فيه سلطة الدولة الاقتصادية بفعالية لتوجيه تخصيص الموارد فى برنامج موسع القاعدة لإعادة التأهيل. ويجب أن تترابط إعادة تأهيل الاقتصاد والتنمية وأنشطة الطوارئ داخل إطار الادارة الكلي. ويلعب إمداد الحاجات الأساسية دوراً هاماً فى هذا الإطار. وتفصل ضغوط المانحين من أجل إنشاء اقتصاد ذا مستويين، أنشطة الاغاثة (الطوارئ) عن إعادة التأهيل الاقتصادى والتنمية، بدلاً من أن تعمل على أن يتكاملا معاً.

وهنا هى المساعدات الغذائية. تستخدم الوكالات المانحة عادة تمييزاً بين مساعدات الغذاء المنتظمة (هيكلة) ومساعدات الطوارئ أو الإغاثة. وتعتمد موزمبيق على كليهما فى أغلب غذائها (المسوق). فالأول يوزع من خلال شبكات التوزيع العادية (تشمل نظام التموين/ الكوتات) وتباع بسعر يحدد بمعادل قيمة الواردات (حتى إذا كانت متعلقة بمنح). وقد أدى تخفيض العملة المتوالى إلى ارتفاع سريع فى أسعار الغذاء إلى الدرجة التى لا يستطيع أغلب

المستهلكين الحضريين بها شراء تموينهم[٤٢]. ويضع تنامى حالات سوء التغذية ضغطاً على مساعدات الإغاثة من خلال العديد من برامج التغذية الإضافية المختارة، والتى عادة تستهدف أعضاء معينين فى الأسرة وتستبعد آخرين. وتتبع أنشطة المانحين فى مجال الرعاية الصحية نفس الطريقة. فهناك ضغوط قوية للتحول إلى برامج مختارة للرعاية الصحية، مثل التطعيم، والأدوية الضرورية، والسيطرة على أمراض الإسهال..إلخ، ولكل واحد منها تمويله المنفصل وهياكله الخاصة المفروضة[٤٣].

إن الموضوع الاساسى هو أن الحرب تستلزم اعادة تأهيل سبل كسب الرزق على نطاق واسع. وهذا يشمل معالجة كل من جانب الانتاج وطريقة إمداد الحاجات الاساسية فى نفس الوقت. وتعنى فكرة اقتصاد ذى مستويين مفهوما عما يسمى بالمجموعات المكشوفة والتى تحتاج إلى أغاثة مؤقتة، وحتى تصل إليهم نتائج عمليات التنمية. وتقدم مثل هذه الفكرة إرشاداً قليلاً عندما تكون المهمة الاساسية هى إعادة بناء سبل كسب الرزق التى دمرت فى الحرب. وتحتاج الاغاثة أن تكون عنصراً مكملاً لإعادة البناء هذه، والتى تعالج فى نفس الوقت إعادة تأهيل الإنتاج ايضاً.

إدارة القطاع العام و"مساعدة" المانحيين

تتطلب إداة الاصلاحات الاقتصادية فى عملية تنمية اشتراكية فى ظل ظروف حرب عدوانية، فعلاً وتخطيطاً متماسكا ومنسجما من جانب الدولة. إن الموضوع الاساسى ليس تراجعاً عن التخطيط، ولكنه مدخل مختلف. وان مكونات مثل هذا المدخل هى: لامركزية أكثر لتخطيط التراكم والتحكم فيه يكون له قاعدة شعبية، وارتباط وثيق بين أنشطة إعادة التأهيل والطوارئ والتنمية فيما يتعلق بالإنتاج وإعداد الحاجات الأساسية[٤٤].

ويعنى اعتماد موزمبيق على المساعدات الأجنبية والديون لتمويل وارداتها الضرورية بالإضافة إلى النفقات العامة أن أفضليات المانحين تشكل ضغوطاً هامة على تخطيط الدولة. ويمكن ان تؤثر شروط صندوق النقد والبنك الدولى بالاضافة إلى القيود الصغيرة المتعددة على إستخدام تمويل المانحين على محتوى السياسات الاقتصادية والاجتماعية، كما وضحت فى الأقسام السابقة. ويمكن أن تضعف بشدة أفعال وأنشطة المانحين من مقدرة فعل الدولة فيما يتعلق بقدرتها التنظيمية لإدارة النفقات العامة خاصة والقطاع العام عموماً.

إن أحد جوانب هذه المشكلة والذى ربما يبدو صغيرا ولكنه فى الحقيقية أكبر مما يبدو، هو:

"...إن هجوم الوكالات المانحة على الموارد المهنية والتى يمكن أن يحشدها الموزمبيقيون على مستوى السياسة والتخطيط المركزى الضرورى. وبوضوح لا توجد وكالة مستعدة لتوفير التمويل بدون أن يكون لديها رأى فى كيفية استخدام هذه الأموال. ولحد معين فإن ذلك معقول. ولكن لحظات من التفكير توضح بالضرورة أن هناك عالماً مختلفاً بين بناء سياسة وتنفيذها بتمويل محلى داخلى، وإعادة بيعها إلى عدد وافر من الوكالات المختلفة ذات الفلسفات والمناهج والقيود المختلفة. وفى الحقيقة أن الوقت الذى يضيعه الموظفين على المستوى المركزى هو احد الموارد النادرة جداً"(٤٥).

إن هذه المشكلة والتى كانت واضحة حتى قبل برنامج الانعاش قد أضافت وضخمت أبعاداً جديدة منذ بدء برنامج الإنعاش الاقتصادى. تتعلق هذه الأبعاد بموضوع استنزاف العقول لأكثر الكوادر المهنية من القطاع العام.

ويعنى برنامج الانعاش الاقتصادى فى الواقع أن تفرض قيوداً نقدية على اقتراض القطاع العام، ومن ثم، على انفاق القطاع العام على المرتبات والأجور. فقد جرف بسرعة التخفيض الحاد للميتكال وتضخم أسعار السلع الاستهلاكية دخول القطاع العام. ولقد قاد ذلك إلى استنزاف العقول من القطاع العام، ومدى هذا الاستنزاف غيرموثق بشكل تام. ولا يشمل هذا التدفق إلى الخارج للمهنيين من القطاع العام، رغم ذلك، حركة نحو التوظيف فى القطاع الخاص. وفى الحقيقة، ان سوق المهارات المهنية والفنية أو الإدارية محدود نسبياً فى القطاع الخاص. إنه يهم اساساً المؤسسات الخاصة الكبيرة والتى لديها عادة كوادر كافية (فى الحالات المحددة فى موزمبيق) والذين تخضع مرتباتهم أيضا للارتفاع الحاد فى تكاليف المعيشة بطريقة شبيهة لموظفى القطاع العام.ويتم الاستنزاف الحقيقى للعقول من كلا القطاعين العام والخاص للتوظيف مع الوكالات المانحة. وعادة توضع المرتبات بالدولار فى القطاع الاخير وبالتالى تبقى معزولة عن أى تخفيضات فى أسعار الصرف.

إن حركة المهنيين للتوظيف مع الوكالات المانحة ليس فقط بسبب إمكانيات الدخل الجيد، ولكن ايضاً بسبب التجهيزات الجيدة فيما يتعلق بالمواصلات، والتوثيق والآلات الكاتبة والكمبيوتر... إلخ. وإنها فى الواقع تجربة تعليمية لأى زائر إلى موزمبيق أن يرى التباين

الحاد بين وزارة الصحة، حيث عادة حتى الورق والأقلام فى ندرة، ومكاتب اليونسيف ذات الكمبيوترات والآلات الكاتبة ومركز التوثيق وسبل النقل والمواصلات الحديثة.

ويكشف السوق المتنامى للتوظيف للمهنيين المحليين فى الوكالات المانحة اتجاهاً هاماً. فهناك ميل ملحوظ للوكالات المانحة للامتناع عن مساندة الإدارة العامة وتطوير مقدراتها الإدارية. بدلاً عن ذلك، تفضل الوكالات المانحة مساندة منتقاة لبرنامج محدد يحتاج عادة لخبراتهم المؤسسية والإدارية بصفة خاصة. وعادة ما توضع هذه الإدارة تحت سيطرة المانح. فمثلاً، فى مجال الرعاية الصحية، لم يتحول التركيز من مساندة الخدمات الصحية العامة فى اتجاه تدخلات مختارة فحسب ولكنه أيضاً تحول بعيداً عن وزارة الصحة وفى اتجاه اليونيسيف فيما يخص الإدارة. وقد علق هانلون حول هذا الميل كالآتى:

"إذناً وعندما يغادر المانح، فمن الذى يدرب المدرسين، ويبنى الطرق ويدير المحطات الصحية ويقدم الامدادات الزراعية، إلخ؟ من الذى سيساند الفلاحين؟ الإجابة، بالطبع، هى الحكومة، وقد أوضحت الحكومة الموزمبيقية درجة عالية من الالتزام بتقديم الخدمات والمساعدات إلى الذين يحتاجونها أكثر. ولكن كان أثر ممارسات المانحين هو تقليص مقدرة الحكومة الموزمبيقية فى مساعدة المحتاجين. قد سبق تخطى وتجاهل وتقليص وتحميل الحكومة الضعيفة والهياكل الخاصة فوق طاقتها، بحيث إنها لاتستطيع العمل. بكلمات أخري، يحول المانحون موزمبيق بحيث تعتمد على المساعدات(٤٦)".

وعادة فإن المنظمات غيرالحكومية- والتى يوجد أكثر من مائة منها عاملة فى موزمبيق- توسع عادة هذا الميل وتضخمه.

فإن اغلبها يحاول أن يكون له برنامج مستقل يعمل مباشرة "مع السكان" أو "أفقر الفقراء"، ولايثق أغلبها فى كل الحكومات، وتجعل عدم التعاون والعمل مع الحكومة موضوع شرف. والكثير منها معاد بصراحة للحكومة، وبعضها ببساطة رافضة، وترفض كلتا المجموعتين إعطاء الموارد للحكومة وتحاول تجاهل الهياكل الحكومية. فربما يساعدون عدداً قليلاً من الفلاحين الأفراد (ويشعرون أنهم أحسنوا بفعل ذلك) ولكنهم يقلصون مقدرة الحكومة على مساعدة أعداد أكبر. فعندما يكون للمشروع كل العربات ولايوجد مثلها للمنطقة، فباستطاعة موظفى المشروع وليس موظفى الحكومة زيارة القرى(٤٧)

وتدرك بعض المنظمات غيرالحكومية- بالمقابل- أن الحاجات المعبر عنها فى موزمبيق تبرهن عادة على أنها مرتبطة بشدة بالسكان عما تحاول المنظمات غير الحكومية فعله، وبالتالى يميلون إلى مساندة فعل الحكومة بدلاً عن تجاهلها.

وفى الخلاصة، وعلى الرغم من اهتمام أغلب المساعدات الأجنبية نظرياً بتمويل النفقات العامة، فإن افعال المانحين فى الممارسة تجرف بحدة تماسك وقدرات إدارة القطاع العام بواسطة السلطات الموزمبيقية. وهذا بحد ذاته معوق كبير لقدرات السطات الموزمبقية على إدارة إصلاحاتها الاقتصادية في سياق الحرب، وذلك بمعزل عن حقيقة ضغوط المانحين حول محتوى هذه الإصلاحات.

الهوامش والمراجع

١- بمعزل عن الوثائق الرسمية للسلطات الموزمبيقية والبنك الدولى وصندوق النقد، هناك مصادر قليلة متوفرة، تناقش برنامج إلانعاش الاقتصادى ERP .نذكر هنا مرجعان مهمان ,Marshall (1988) and Hermele(1988). ويوجد موضوع جيد عن الخلفية فى Mackintosh (1986)

٢- قد قدم هذا الموضوع حول تحول التأكيد من السياسى إلى الاقتصادى الفنى "المحايد" ببلاغة من قبل Hopwood (1984) فى تقييمه لدور تغيرالمفاهيم حول حسابات القطاع العام استجابة إلى وجهات النظر المتغيرة حول دورالدولة فى الثمانينيات.

٣- أنظر ايضاً Harris, 1986 pp.84-85 لنقاش الموقف الايديولوجى لصندوق النقد حول الحياد السياسى والخبرة الفنية على ضوء دوره العام فى بناء سوق حر مبنى على علاقات اقتصادية متعددة الاطراف.

٤- Mackintosh and Wuyts, 1988, p. 136.

٥- الوثائق الأولية لكلا المؤتمرين هى: Third Congress, Frelimo, 1977a; 1966b; Fourth Congres, Frelimo, 1983a; 1983b.

٦- ولنقاش حول البنى الاقتصادية الموروثة انظر Wuyts, 1989, ch.1

٧- Wuyts, 1989, ch. 3 appendix.

٨- Mackintosh, 1986, pp. 558-62; Hanlon, 1984; 1986; Green, et al., 1987; CENE/ DPCCN 1988, pp. 5-8.

٩- لنقاس موضوع تخطيط الدولة والأسواق الموازية انظر Mackintosh, 1986 pp.5658-9

١٠- Machungo, 1987.

١١- Frelimo, 1977a and 1977b.

١٢- Mackintosh and Wuyts, 1988, p. 137.

١٣- Wuyts, 1989, ch.6.

١٤- بنى هذا الملخص على ملاحظات ميدانية فى بحث حول النقود والاقتصاد الريفى والأسواق الموازية قام به مركز الدراسات الأفريقية (Eduardo mondlaune University, Maputo) فى مابوتو وفى منطقة ماراكينا فى ١٩٨٣.انظر أيضاً المرجع السابق الفصل السادس.

١٥ Mackintosh and Wuyts, 1988, pp 141 6

١٦-المرجع السابق p.143 .

١٧ - المرجع السابق.pp. 144-5 .

١٨ لنقاش حول تخطيط الحجم مقابل التخطيط النقدى انظر Likierman 1984 pp 148 52 وانظر أيضاً Fits Gerald 1988,pp52-5 لنقاش مشابه فى سياق التخطيط الاشتراكى

١٩- Kornai, 1979, pp. 806-8.

٢٠- Wyuyts, 1989, ch. 5.

٢١- Saith, 1985 pp. 31.9 وانظر أيضاً ch. 6. نفس المرجع السابق.

٢٢- Mackintosh and Wuyts, 1988, pp. 151 5; Wuyts, 1989, ch. 6.

٢٣- Mackintosh and Wuyts, 1988, pp. 151-5; Wuyts, 1989, ch.6

٢٤- Mackintosh 1986m pp. 577-9.

٢٥- أوردت فى Noticias الصحيفة اليومية فى مابوتو ١٦ فبراير ١٩٨٧

٢٦- لنقاش مستفيض، انظر Mackintosh & Wuyts, 1988. ويوجد تحليل مماثل فى حالة نيكاراجوا فى Kaimowitz, 1988

٢٧- CENE: 1988, p. 5.

٢٨- المرجع السابق.p 7 .

٢٩- المرجع السابق.p. 8 .

٣٠- World Bank, 1987, p. 4.

٣١- مقابلة مع بعثة البنك الدولى، نوفمبر ١٩٨٧.

٣٢- Mackintosh, 1986, p. 4.

٣٣- المرجع السابق.pp. 577-8 .

٣٤- Hanlon, 1988.

٣٥- المرجع السابق.

٣٦- Hermele, 1988, pp. 17- 21; Marshall, 1988.

٣٧- Sears, 1976, p.205.

٣٨-انظر مثلا Walt, 1983, walt & wield, 1983

٣٩- Mackintosh and Wuyts, 1988.

٤٠ - لنقاش هذه الحالة فى قضية الصحة انظر Cliff, el al, 1986

٤١ - صندوق النقد ١٩٨٨، أوردت فى Hermele, 1988, p.18.

٤٢ - Hermele, 1988, pp. 19-20; Marshall, 1988.

٤٣- Cliff, et al., 1986, p.18.

٤٤- Mackintosh and Wuyts, 1988.

٤٥- Cliff, et al., 1986, pp. 13-14.

٤٦- Hanlon, 1988.

٤٧- المرجع السابق.

١٢- نيكاراجوا:
الأزمة الاقتصادية والانتقال فى الأطراف

مقدمة:

يبدو أن اقتصاديات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الرئيسية، والتى تشكل محرك نظام السوق، تنبثق أخيراً من مرحلة طويلة للتكيف بعد ازدهار ما بعد الحرب، والذى شمل عمليات تكنولوجية وأساليب عمل جديدة، وإعادة توزيع للدخل وتحول قوة السوق بين الأقطار والمناطق. وتشمل إعادة الهيكلة هذه اختلالاً اقتصادياً كلياً حاداً وتمايزاً فى مستويات المعيشية، بينما ينبثق نموذج التراكم الجديد، حتى وإن كان لايمكن وصفها باعتبارها "ازمة" بالمعنى الكلاسيكى لانهيار النظام الاجتماعى[1]. ويشهد "العالم الثانى" فى نفس الوقت تحولاً عاماً من نوع مختلف، حيث تخرج الاقتصاديات المخططة من مرحلة طويلة للتصنيع الإجبارى والمكثف لمجتمعات أساساً زراعية، إلى مرحلة أكثر تعقيداً من النضوج الصناعى وإعادة تنظيم المؤسسات.

وتولد هذه التغيرات بالنسبة لاقتصاديات الأطراف فى السوق العالمى- من خلال تفاوتات الأسعار، والطلب فى السوق، والتوريد التكنولوجى، ومعدلات سعر الفائدة ...إلخ- هزات حقيقية، تجلب معها حالة من عدم الاستقرار المالى وتوتر اجتماعى يشار إليه عادة باعتباره

"أزمة اقتصادية" فى العالم الثالث[٢]. ومع ذلك، لايبدو أن هناك نموذجاً حقيقياً للتراكم ينبثق من تجربة التكيف الهيلكى المفروضة من الخارج. وهذه المشكلة حادة خاصة حيث توجد من قبل عوامل داخلية عامة تؤدى إلى الركود أو إلى انهيارفى التنظيم الاقتصادى.

وتشكل المجتمعات ذات اقتصاديات الأسواق الثانوية، والتى تحاول بعض أنواع التحول غيرالرأسمالى لتجاوز هذه المشاكل العامة، حالة خاصة بين الأقطار النامية. فهى عادة ليست فقط عرضة لهزات السوق الخارجى، وإنما أيضاً عرضة إلى المحاولات المقصودة لزعزعة استقرارها اقتصاديا بواسطة القوى الخارجية. وفى هذه الحالات تصل النجاة من العاصفة إلى أبعد من التكيف الهيكلى ليشمل الدفاع عن السيادة نفسها.

سأناقش فى الصفحات التالية السمات الرئيسية العامة لاقتصاديات الانتقال فى دول العالم الثالث، والتي تجعلها إلى حد ما مكشوفة للهزات الخارجية. وهذه تشمل معاً الهياكل الاجتماعية الموروثة وتلك التى يبدو أنها تنبع من عملية الانتقال نفسها من جانب؛ وأشكال التنظيم الاقتصادى والعلاقات الدولية التى أقيمت من الجانب الآخر. إن المهم خاصة هوالمدى الذى وصل إليه تعديل التنظيم الاقتصادى من أجل الاستجابة للأزمة المتولدة من الخارج، والطريقة التى بها يعوق أوساعد ذلك عملية الانتقال نفسها.

وفيما بعد سيتم نقاش الموضوعات المحددة أعلاه، فى حالة الاقتصاد النيكاراجوى منذ ١٩٧٩ومن ثم نناقش التخطيط والسياسة الاقتصادية فى علاقتهما بالهزة الخارجية خلال حقبتين: حقبة "إعادة البناء" ٧٩- ١٩٨٣ عندما كانت الموضوعات السائدة هى هزة السوق الخارجى والتحول المحلى المخطط؛ وحقبة "البقاء" ٨٤- ١٩٨٨ عندما ساد خلق الأزمة الاقتصادية كجزء من استراتيجية التمرد على الولايات المتحدة واستجابة المجموعات المختلفة فى المجتمع النيكاراجوى. ينظر القسم التالى فى مشكلة تشكيل السياسة الاقتصادية فى ظل ظروف الأزمة واستراتيجيات البقاء لمختلف المجموعات الاجتماعية.

وفى الخلاصة، فقد وصفت باختصارالقضية الحالية بين نيكاراجوا والولايات المتحدة أمام محكمة العدل الدولية- فى لاهاى بخصوص التعويض عن الدمار الاقتصادى الناجم عن محاولات الولايات المتحدة زعزعة استقرار الحكومة الساندنستية. وللحكم مدلولات هامة بالنسبة للحقوق القانونية للأمم الصغيرة فى صيانة سيادتها فى الاقتصاد العالمى.

ولايحاول هذا الفصل الوصول إلى نتائج محددة ،وليس من المفترض أن يكون كشف حساب كامل للتجربة الاقتصادية النيكاراجوية[٣]. يجب النظر إلى المحتويات كجزء من بحث طويل الأمد فى تفسيرعام للتحول الاقتصادى والاجتماعى فى تلك الأقطار من دول العالم الثالث، والتى تحاول أن تبنى الاشتراكية[٤]. وإذا كان لابد من استخلاص نتيجة، فربما تكون عن أنه يجب فى المرحلة الأولى لانتقال الاقتصاديات الصغيرة أن تخطط للبقاء بدلاً عن التنمية.

اثر الهزة الخارجية على الاقتصاد الانتقالى وكيفية استجابته لها:

إن المشاكل التى تواجه المجتمع الزراعى فى المراحل الأولى للتصنيع معقدة ومثيرة للجدل. وتكون أشد تعقيداً عندما ترتبط بالانتقال إلى نموذج تنمية غير رأسمالية[٥]. وإننى أفترض أن مثل هذا الانتقال ينبع من الانهيار العام للتشكيلة الاجتماعية السابقة وبهدفين استراتيجيين للدولة هما إعادة هيكلة الإنتاج والتوزيع من أجل تحقيق التطلعات الشعبية فى تقديم الحاجات الأساسية والمساواة من جانب، والرغبة فى "التحرر الوطنى" بمعنى وضع جيوبولتيكى أقل خضوعاً من الجانب الآخر. ويوضح الانتشار الواسع فى تبنى نماذج "الاقتصاد المختلط" فى السنوات الأخيرة للربط بين الدولة والمجتمع المدنى فى اشتراكية العالم الثالث انحرافاً ذا دلالة عن المبادئ والممارسات الاشتراكية الارثوذكسية العتيقة فى محاولة لمعالجة حقائق أنماط الإنتاج غير المتجانسة وتعقيدات الإدارة الاقتصادية الجماعية[٦]. سأجادل بأن هذه العوامل الثلاثة تحدد بدرجة كبيرة المقدرة على الاستجابة للهزة الخارجية.

ويمكن القول[٧] إن مثل هذا الاقتصاد فى "أزمة" عندما:

أ: لايمكن توليد صادرات كافية فى المدى المتوسط لتسديد فاتورة الواردات الأساسية (المواد الخام وقطع الغيار ومعدات الإحلال) من أجل الصادرات والحاجات الأساسية، ولخدمة الديون القائمة (صافية من هروب رأس المال)، بكلمات أخرى، عندما تكون المساعدات/ القروض مطلوبة لأغراض أخرى غير الاستثمار؛

ب: لا يمكن المحافظة على امدادات الحاجات الأساسية (غذاء، وصحة، ونقل ومواصلات وتعليم وإسكان إلخ) وتوزيعها بمستويات مقبولة، وكافية لذلك المجتمع (وتزيد مع نمو

السكان)؛ مما يؤدى إلى صراع سياسى واجتماعى حول تخصيص الموارد؛

جـ :لاتستطيع الدولة أن تصحح هذه الحالة بسرعة بسبب النزاع الاجتماعى حول كيف يمكن إنجاز التكيف، أو لأنها تفتقد الموارد (بسبب "الأزمة المالية") الملازمة لذلك؛ مؤدية إلى افتقاد "الاستقلالية النسبية" الضرورية فى درجة التدخل المطلوب.

يطرح هذا التعريف العديد من الأسئلة والإجابات. ولكن يبدو أن فشل الوصول إلى هذه الأهداف هو المقصود فى الخطاب الشعبى عند الإشارة إلى "أزمة اقتصادية"(٨) وهى تختلف بوضوح فى الممارسة عن الفقر أو التخلف.

بالطبع أن "القضية الزراعية" أبعد من أن تكون قد حسمت فى الانتقال إلى الاشتراكية(٩) ولكن من الصعب المجادلة بأن هناك خطورة فى فقدان طاقة إنتاجية قابلة للتسويق- على الأقل فى السنوات القليلة الأولى للانتقال. ولهذا السبب تتبع فى العديد من الحالات مرحلة أولية من "الاقتصاد المختلط" من أجل تقليص الهزة الإنتاجية الأولى وبالتالى خطر الأزمة الاقتصادية. ويماثل ذلك تأميم الشركات الأجنبية القائمة على الموارد الطبيعية. فمهما كانت المنافع فى المدى الطويل، فإن لهذا التأميم آثاراً سلبية مباشرة على الإنتاج خاصة طاقة الصادرات وقنوات التصدير بالإضافة إلى تلك الإمدادات المحددة فنياً مثل قطع الغيار. ولايبدو أن أثر تغيرات الملكية فى الصناعة والخدمات الحديثة كبيراً، بسبب أن عملية العمل اكثر تقيداً من الناحية التكنولوجية، حتى لو أصبحت هجرة الفنيين مشكلة صعبة إذا كان لايمكن تدريب الكوادر الجديدة بالسرعة الكافية. فإذا افترضنا إعتماد هذه الأنشطة على الأرجح على العملات الأجنبية المتولدة فى القطاع الأولى، فستكون لخسائر الإنتاج فى هذا الأخيرآثارمضاعفة على الأول.

ويعنى تغير ميزان القوى السياسية المحلية بالثورة الاجتماعية انبثاق توقعات فيما يتعلق بمستوى معيشة أغلبية السكان. وربما تتم مقابلة هذه التوقعات فى المناطق الريفية إلى درجة معينة بالإمداد الذاتى (أى زيادة إنتاجية الأسرة المعيشيةHousehold) نتيجة الإصلاح الزراعى، ولكن فى المناطق الحضرية ومؤسسات القطاع الأولى، فإن الضغط على الدولة لتلبية مستلزمات الحاجات الأساسية فيما يتعلق بالتغذية والإسكان، النقل والمواصلات، وإمدادات المياه والكهرباء والتعليم والصحة سيكون قوياً للغاية. إلى درجة أنها تلبى من خلال نفقات

الدولة المركزية، وبالتالي من المحتمل أن تؤدى الى التزام دائم فى الميزانية وتزايد الاعتماد على العملات الأجنبية (أوالمساعدات) فى تقديم هذه الخدمات. وكلاهما سيزيد انكشاف الاقتصاد للصدمة الخارجية، والتى تعنى أن تقليص للرفاهية قاسى اجتماعياً وعجز تضخمى فى الميزانية إذا ما تدهورت المقدرة الشرائية.

ويخفض نموذج تقديم الحاجات الأساسية المبنى على التعبئة الشعبية[١٠]- أى تنظيم المجتمعات الشعبية- مستلزمات العملات الأجنبية (بتبنى "تكنولوجيا مناسبة" أكثر للخدمات الأولية ومواد البناء... إلخ)، ويعبئ العمل الفائض لتعويض نفقات الميزانية. ومن البديهى أن هذا النموذج اقل إنكشافاً للصدمة الخارجية. ومع ذلك، يجب أن نتذكر أن إنشاء هذه الامدادات الأولية للمواطن سيولد حتما طلباً اجتماعياً فعالاً لإمداد ثانوى بالمستشفيات والمدارس العليا، والكهربة ...إلخ- وكلها لها حتماً محتوى كبير من العملات الصعبة. على الرغم من ذلك هناك معنى حقيقى أن يصبح "القطاع الثانى"* الجديد فى الاقتصاد لامركزياً ولإحلال الواردات من أجل جعل إمدادات الحاجات الأساسية ذا استقلالية نسبية وبالتالى أقل عرضة للصدمة الخارجية.

ويؤدي منطقياً تأميم التجارة الخارجية، والبنوك والتسهيلات الإنتاجية الرئيسية إلى أن تصبح الدولة مسئولة عن قرارات الاستثمار، حيث من الأرجح أن لايستثمر قطاع الأعمال المتبقى على مستوي واسع، وكما أن صغار المنتجين والتعاونيات الجديدة ليسوا فى وضع يمكنهم من الاستثمار أيضاً. وتتحد الحاجة طويلة الأمد لتصنيع الاقتصاد من أجل معالجة الأهداف الاستراتيجية الثلاثة المعرفة أعلاه (التحول الهيكلى، وإمداد الحاجات الأساسية وتقليص التبعية) مع مصلحة مجموعة "مدراء الدولة" فى التحديث؛ والتى تولد دفعاً مستمراً تجاه استثمار دولة عالٍ يعرف "بانحياز التراكم"[١١] "Accumulation Bias". ويولد هذا الاستثمار المفرط توتراً مع إمداد الحاجات الأساسية- فى كل من مفهوم الإمداد المركزى مقابل الإمداد المحلى وكذلك فى تخصيص الموارد- والتى تقود فى الواقع إلى أشكال من "الازدحام[١٢] "Growdingout الاقتصادى الكلى فى شكل أزمة ميزانية ونقص فى العمالة.

* قطاع انتاج وسائل الإنتاج (المترجم)

وأخيراً وليس آخراً تميل المشروعات الكبيرة الاستثمارية (مقابل التسهيلات الموجودة أوتوسيع المؤسسات الصغيرة) إلى أن تأخذ وقتاً طويلاً حتى تثمر ويصبح لديها التزام استيرادى عالٍ فى شكل قطع غيار وغيرها، وكلتاهما تزيدان الانكشاف الخارجى فى المدى القصير والطويل- مهما كانت المنافع فى المدى الطويل. وبدون الذهاب إلى أقصى مدى وهو نفى ضرورة مثل هذا التراكم الصناعى للدولة، فالتجربة توضح ضرورة تصحيح الميزان بين استثمار الدولة والاستهلاك المدنى حتى إذا انخفض توفر النقد الأجنبى فجأة، أن لا يكون كل التوتر من نصيب إمدادات الحاجات الاساسية. وإنه من الضرورى تأمين إجراءات اقتصادية كلية وجزئية كافية (مالية وتسعيرية) فى تقديم تمويل محلى كافٍ للإستثمار بحيث لا تؤدى انخفاضات التمويل الأجنبى إلى عجز فى الميزانية لا يمكن معالجته.

ويمكن توضيح ذلك بسهولة فى اقتصاد مخطط فى ظل ظروف عدم التيقن فى السوق الخارجى فهناك أفضليات يمكن اكتسابها من تخفيض معدل الاستثمار الثابت من أجل تقديم موارد اكثر للصيانة والإصلاح، وللاحتفاظ بدرجة من المرونة فى مستويات الاستهلاك- بكلمات أخري، الاحتفاظ "باحتياطى" فى اليد للتغلب على التذبذبات الخارجية[١٤]. وبنفس الطريقة يعنى عدم التيقن أنه يمكن اشتقاق المنافع من التخطيط من أجل مستوى أعلى للصادرات فى مقابل الاستهلاك، انحياز تجاه ما هو قائم فعلاً أى "القطاع الأول"* لمثل هذه الاقتصاديات. وذلك لأنه فى "حالة تجاوزالهدف" لاحتياطات العملة الصعبة يمكن تحويلها إلى سلع استهلاكية (مستوردة)، بينما فى الحالة المعاكسة، لا يمكن أن تصدر السلع المحلية بسهولة.

إن الاقتصاد الانتقالى عرضة للتأثر بالاختلالات فى الاقتصاد الكلى العالمى التى تنعكس على دول العالم الثالث ككل والتى تعبر عن نفسها فى شكل أسعار سلع، ومعدلات فائدة، ومفاوضات الديون وتقيدات السوق. وبتقليص درجة الاعتماد على النظام الرأسمالى العالمى ، يمكن فى الحقيقة توقع تقليل أثر هذه الهزات الخارجية. ويجب أن تخفض السيطرة المركزية على ميزان المدفوعات من نطاق هروب رأس المال (مباشر وغير مباشر بتحويل التسعير...

* قطاع انتاج وسائل الإنتاج (المترجم)

إلخ) والسماح بإعادة تخصيص العملات الأجنبية النادرة فى الأولويات الوطنية، مع أن السيطرة المركزية ربما تقلص المرونة فى مجالات مثل مبادرات الصادرات غيرالتقليدية. ولكن مدى الاستجابة على مستوى المؤسسة للتكيف مع الخطة سيكون معتمداً على ازدواج الإجراءات الإدارية مع تغيرات فى السعر المحلى (مثلاً، تغيرات معقولة فى معدل الصرف الحقيقى) تؤثر على الربحية بطريقة يمكن معها أن تتحرك قرارات الإنتاج فى الاتجاه المرغوب فيه. ومن المحتمل أن يكون الفشل فى تخطيط الأسعار النسبية (وأكثر عمومية، تحويل "علاقات التبادل" لتتوافق مع علاقات الإنتاج) السبب فى جمود الاقتصاديات الانتقالية.

وقد كانت التجربة العامة هى تحول فى علاقات التجارة تجاه اقطار التعاون الاقتصادى CMEA- ومما له دلالة أكبر هى المساعدات. ويفتح ذلك فى وقت واحد الباب لمجالات جديدة وكذلك لمشاكل جديدة. ففى الجانب الإيجابى، تكون أسعار السلع اكثر استقراراً، حيث يتم التفاوض حولها فى اتفاقيات تجارية طويلة الأمد، ويمكن أن تحتوى على خصم عن أسعارالسوق العالمى (أى الرأسمالى). وتستلم المشروعات الاستثمارية العامة مساعدة رأسمالية تشمل نقل التكنولوجيا المناسبة، ويوضع التأكيد على رفع مهارة العمل وتقديم تسهيلات صيانة وإصلاح كافية. ويجب أن يتيح كل ذلك تخطيطاً أفضل للتجارة ومقدرة أكبر على مقاومة التأرجحات الاقتصادية العالمية.

رغم ذلك، ففى الجانب السلبى، يمكن أن يسبب التحول من الشركاء التجاريين (وهو عادة مفاجئ) إلى إزاحة مواقع خطيرة جداً. ومن المنطق توقع انخفاض فى التسليفات المصرفية التجارية العالمية (ولكن يمكن أن يضمن تمويل التجارة مقابل مستقبل سلع الصادر) مع أن الاستمرارية فى المساعدات الثنائية الرسمية سوف يعتمد على العوامل السياسية[١٥]. والأكثر بداهة هو التغيير فى التكنولوجيا الذى ربما يجعل المعدات العتيقة لا فائدة منها، أيضاً غيرمناسبة للنظم الزراعية المحلية لأسواق الصادرات الاقليمية. إن السمات التنظيمية لمجلس التعاون الاقتصادى CMEA، والمبنية على شبكة صناعية متكاملة، والتخطيط المركزى ودرجة عليا من الاكتفاء الذاتى، تجعل المستلزمات المتأرجحة وإنتاج الاقتصاديات الاشتراكية لدول العالم الثالث، من الصعب استيعابها وتكييفها[١٦].

وقد بلغ الحد أن شملت الإصلاحات الحالية فى الاتحاد السوفيتى واوربا الشرقية مدخلاً

ذاتوجه إلى السوق وإلى رجال الأعمال، مما سيقلص عدم المرونة فى المستقبل؛ ولكن بنفس الطريقة، هناك اتجاه متنامٍ لتطبيق الأسعار "العالمية"(١٧) وتعظيم عائدات العملات الصعبة على بنود مثل قطع الغيار. ونتيجة لذلك، فإن الأكثر واقعية هو اعتبار السوق العالمى كوحدة واحدة ترسل الهزات من"الشمال" إلى "الجنوب"؛ ومع توفرالتمويل طويل الأجل والمساعدات أساساً بمعايير سياسية من الغرب والشرق معاً.

ولسوء الحظ، فقد ترافق الانتقال إلى التنمية غيرالرأسمالية عادة مع محاولات سرية وعلنية، بواسطة القوى العالمية لزعزعة الاستقرار الاقتصادى ومنع هذه العملية. وتوضح نظرية الأمن القومى الراهنة(١٨) أن زعزعة الاستقرار الاقتصادى سوف تقوض التأييد للنظم ذات التوجه الاشتراكى بتكاليف دبلوماسية فى حدها الأدنى. وتفضل المساندة اللوجستية (الإمدادية) للتمرد المعادى للثورة بدلاً عن التدخل العسكرى المباشر؛ فالنهب بواسطة المتمردين يحطم البنى الأساسية ويزعزع الإنتاج الريفى للغذاء والسلع التصديرية، مستهدفاً تقليص تأييد الفلاحين للنظام الجديد بدلاً عن هزيمته عسكرياً. وبديهى أن هذه الهزة الخارجية خطيرة جداً للاقتصاد الانتقالى، حيث إنها تقلص العرض وتزيد الحاجة إلى تخصيص موارد (عمل، غذاء، عملة أجنبية ومهارات إدارية) للمجهود الحربى.

ويضارع ذلك ، عادة، تطبيق نطاق من العقوبات الاقتصادية فى شكل ضغط على المؤسسات المالية متعددة الأطراف، وشركاء المساعدات الثنائية، والمقاطعات التجارية وتفجير شبكات النقل والمواصلات، وهذه تميل إلى تضخيم أثر الهزة الخارجية، وهى مرسومة بشكل مكشوف لإثارة الأزمة الاقتصادية.

ويمكن ان يولد هذا النوع من الضغط الاقتصادى الخارجى إمكانية جديدة للاستجابة. فمن جانب، يمكن تقييد توقعات الاستهلاك أو تعليقها بالمناشدة للدفاع عن الثورة، فى حين يمكن رفع إنتاجية العمل بنفس التحذير- والتى يمكن أن تكون مؤثرة بشكل متميز مادام التهديد الخارجى ثابتاً فى ظروف الحرب. ومن الجانب الآخر، يقدم التنظيم شبه العسكرى لإدارة الدولة فرصة للتخطيط المركزى الفعال، وحيث يمكن أن تشكل منظمة الدفاع الجهوية (مثلاً، مليشيات الفلاحين وتعاونيات المستوطنات) الاساس من أجل التحديث الزراعى اللاحق- حيث إنها كانت كذلك منذ الأزمنة الرومانية. ولكن لايمكن لأى منها أن يعوض عن حقيقة أنه حيثما

تبدأ قوى عظمى فى العمل بجدية لتوليد أزمة اقتصادية فى الأمم الصغيرة والفقيرة، فإنه أمر بعيد الاحتمال أن تكون غير فعالة بالكامل.

خلاصة القول، أن الشكل الذى تستقبل به هذه الاقتصاديات الانتقالية الهزات الخارجية متميز عن الأشكال المجربة بواسطة الجيران غير الانتقاليين، وإن المقدرة على الاستجابة مختلفة أيضا- بقوتها وضعفها الخاص بها. ويعتمد نطاق نجاح هذه الاستجابة ليس فقط على مرونة تصميم نظم التخطيط- المؤسس على إدارة مركزية صغيرة ولكن فعالة مترافقة مع لامركزية الإنتاج والإمداد- ولكن أيضا علي قوة المجتمع المدنى نفسه أيضا. إنه يجب فى هذا السياق رؤية الإصلاحات الراهنة "للاقتصاد المختلط". إنها تبدو على أنها استجابة إلى المشاكل العامة المحلية والهزة الخارجية معاً: وإنه من المحتمل أن تكون المحاولة للتمييز بين الاثنين غيرمفيدة وغيرعملية.

السياسة الاقتصادية فى نيكاراجوا : من إعادة البناء إلى البقاء

عمدت حكومة إعادة البناء الوطنى بعد استلام السلطة مباشرة فى يوليو ١٩٧٩- وفى الحقيقة قبل بضعة شهور من ذلك- إلى وضع المنطق المركزى للبرنامج الاقتصادى الذى قصد به إعادة تنشيط الاقتصاد بعد عامين من الحرب الأهلية، ووضع أسس الانتقال إلى الاشتراكية: ويحتوى البرنامج الاقتصادى لعام ١٩٨٠ (المعنون "إعادة تنشيط الاقتصاد لمصلحة المواطنين") ولعام ١٩٨١ ("الكفاءة والتقشف") المجادلات الأساسية لتفكير استراتيجى ومفصل أكثر[٢٠]. وقد كتبت فى مكان آخر[٢١] بشئ من الإسهاب حول تقلبات الاقتصاد النيكاراجوي منذ ١٩٧٩: هنا تسمح المساحة المتاحة بنقاش تلك الجوانب من السياسة الاقتصادية والتخطيط ذات الارتباط الوثيق بالموضوع قيد الدراسة.

لقد أخذ تصميم السياسة الاقتصادية فى الحساب مشكلة الانكشاف الاقتصادى: جزئياً لأن أمريكا الوسطي والعالم الثالث عموماً يمران بأزمة اقتصادية، وجزئيا لأن إمكانية الفعل العدوانى من جانب الولايات المتحدة قوية. وقد كان لخطة ١٩٨٠ ثلاثة خطوط سياسة رئيسية[٢٢]. أولاً، إعادة تنشيط الإنتاج، وإعطاء أولوية لسد الحاجات الأساسية من أجل

تحقيق إعادة توزيع الدخل من جانب العرض وستجعل تعبئة خدمات السكان مثل الصحه والتعليم هذه الحاجات الأساسية اقل اعتماداً على الواردات، وبالتالى علي تأرجحات ميزان المدفوعات. ثانياً، الاحتفاظ بسيطرة حازمة على الموازين الاقتصادية الكلية، من خلال السيطرة على نفقات الموازنة والتمويل (مصحوبة بإصلاح مالى وسيطرة مصرفية على المنتجين) وتنظيم الأجور والأسعار. وإن هذا ليس مقصوداً به الحفاظ على المداخيل النقدية للمنتجين فقط (وبالتالى حوافز الإنتاج) ولكن أيضا لحماية الدخول الحقيقية للفقراء من الهزة الخارجية. ثالثاً، يجب الاحتفاظ باقتصاد مختلط" (انظر الجدول ١/١٢) لتخفيض خسارة الإنتاج من التحولات السريعة فى علاقات الإنتاج؛ أن تتقدم عملية تحويل الاقتصاد إلى الجماعية (تشريك الاقتصاد)، بعد الحجز الأساسى على ممتلكات سوموزا، من خلال التوسع السريع لقطاعى الدولة والتعاونى من خلال الاستثمار.

وقد كان من المتوقع، بالنسبة للقطاع الخارجى، التدهورفى شروط التجارة السلعية للصادرات مثل السكر، والبن، والموز واللحم، والتى تمثل مصدر مكتسبات العملات الصعبة النيكاراجوية، بسبب صعوبة الوصول إلى أسواق الولايات المتحدة. وقد خطط، بالتالى، لتنويع أسواق الصادرات والواردات بقدر الإمكان- خاصة مع أمريكا اللاتينية وأوربا- ولتجنب استبدال الاعتماد على قوى كبرى بالاعتماد على أخري. ويساوى حجم الدين العام الموروث (حوالى ١ر٦٠٠ مليون دولار) الناتج المحلى الإجمالى الآن ومن الواضح استحالة مقابلة خدمة مستلزماته الآن، خاصة مع البنوك التجارية. وقد قرر بالتالى الاعتراف بأغلب هذا الدين (لتجنب أى انهيار مكلف مع الأسواق الغربية) ومن الناحية الأخرى التفاوض على فترة سماح خمسة أعوام مع إضافة اسعار الفائدة التى تفوق قدرة القطر على خدمة الدين الى أصله[٢٣]. وكما سوف تغطى الصادرات المتوقعة فى فترة إعادة التنشيط ٨٠- ١٩٨٢ ثلثى الواردات الضرورية فقط، وسيكون ضرورياً الاعتماد على المساعدات الميسرة الجديدة فى المدى المتوسط، على الرغم من أن الإمكانية طويلة الأمد بالنسبة لميزان المدفوعات قد اعتبرت بواسطة كل المراقبين- بما فيهم البنك الدولى[٢٤]- ممتازة، واضعين فى الاعتبار قاعدة الموارد الطبيعية النيكاراجوية ووضعها الصناعى داخل السوق المشتركة لأمريكا الوسطى.

وتقدمت عملية إعادة التنشيط بصورة جيدة خلال ١٩٨٢، على الرغم من أنه تم بسرعة أقل مما كان متوقعاً. وقد تحقق أغلب الأهداف التوزيعية. ويبدو أن الاقتصاد المختلط يجعل الأعمال مستمرة ومعدل التضخم محتملاً[٢٥]. برغم أنه لايبدو أن فجوة التجارة تضيق، وهذا لدرجة كبيرة بسبب أثر شروط التجارة التى تمثل ٥٦٪ من فجوة التجارة لعام ١٩٨٣، وتوفر المساعدات الكافية بشروط ميسرة للحفاظ على الواردات الأساسية. وقد نوعت التجارة أيضاً، وحالما بدأت تظهر آثار نتائج هجمات الكونترا المدعومة من الولايات المتحدة فى ١٩٨٣، على الإنتاج والإنفاق، حتى بدأت تصبح واضحة القيود الضخمة فى النموذج الاقتصادى نفسه.

ومماله مغزى، أن هذه المشاكل مرتبطة بشدة بجوانب "نموذج إعادة التنشيط" الذى صمم لضمان الاستقرار. أولاً لقد كان للتأكيد على إمداد الحاجات الأساسية، باعتبارها وسائل لإعادة توزيع الدخل، تأثيرها فى تقليص دور الأجور كوسائل فى تعبئة العمل من أجل الإنتاج (خاصة الحصاد)، ورفع الإنتاجية. وما هو أكثر من ذلك، فقد خلق نجاح الإمداد المحلى الصحى، والتعليمى، والإسكانى، وتوزيع الغذاء طلباً شعبياً واسعاً للمساندة الثانوية (مثلاً مدارس عليا، ومستشفيات ومنافع ونقل ومواصلات) والتى بدورها رفعت الالتزامات فى الميزانية. ثانياً، قد خفض الالتزام بالأسعارالمضمونة (وهوامش الربح) حافز كفاءة الإنتاج وأجبر الحكومة فعلاً على دعم المصدرين بنظام سعر صرف متعدد، وقد أجبرت أهداف الإنتاج المتفق عليها جماعياً البنوك على تقديم القروض وفقاً للطلب بدلاً عن المقدرة على السداد. ونتيجة لذلك، فقد أصبحت الأدوات الاقتصادية الكلية للميزان المالى والتمويلى غيرفعالة، وأصبح عدم الاستقرار عاماً.

ثالثاً ومن المحتمل الأكثرخطراً من الجميع، هو أن فكرة "الثنائية" التى بنى عليها نموذج الاقتصاد المختلط قد صارت موضوع شك. وذلك ليس بسبب العلاقة مع الرأسمالية، ولكن بالعكس بسبب دور صغار المنتجين. وفوق كل ذلك[٢٦]، فقد أصبح الفلاحون مهمشين فى القطاع الزراعى عن برنامج استثمار الدولة الواسع فى القطاع الحديث، ولم يستلموا الأرض (حيث استشعر أن وحدات الدولة الكبيرة ذات كفاءة كامنة وفى نفس الوقت لم تمس البرجوازية الريفية) وتستحوذ مجالس تسويق الدولة المحصول بدون تقديم إمداد كافى للمنتج المحلى

بالمدخلات أو السلع الاستهلاكية. وبدأ الإمداد الغذائى للمدن فى التدهور، والأكثر خطراً إن تأييد الفلاحين للحكومة (وضمناً مقاومة الكونترا) قد بدأ يضعف. وفى أثناء ذلك، زاد الاستثمار العام فى شركات قطاع الدولة- بشكل رئيسى فى محاصيل الصادر، والحبوب الغذائية المروية، والطاقة والنقل والمواصلات-. ورغم أن ذلك ضرورى للتصنيع طويل الأمد، إلا أن هذا النموذج للتراكم قد عزز الثنائية فى الاقتصاد، ذلك لأن ثلثى التوظيف يقع خارج القطاع الحديث (الجدول ١٢/٢)، فى حين أنه يسهم بثلثى الإنتاج (الجدول ١٢/١). علاوة على ذلك، فقد كان تمويل هذا الاستثمارمنخفضاً جداً مما فاقم عدم التوازن المالى (الجدول ١٢/٤) وزاد من المديونية والدين[٢٧].

ومع بداية إنجاز التحولات الضرورية فى النموذج والتى شملت إصلاح زراعى توزيعى، وإعادة توحيد سعر الصرف وتقوية السيطرة المصرفية، استعادة الأجر الحقيقى وتقليص خطط تراكم الدولة- فقد توسع نطاق وحجم مجهودات الولايات المتحدة لزعزعة الاستقرار الاقتصادى. وتحول الاقتصاد فجأة من مرحلة إعادة البناء الاجتماعى إلى مرحلة البقاء العسكري.

ومن الصعب حساب أثرالحرب علي اقتصاد صغير وفقير ومفتوح، ولكن فى حالة نيكاراجوا فقد توصل جهد تحليلى دؤوب إلى وضع تقديرات من الممكن الوثوق بها[٢٨]. وكما يوضح الجدول (١٢/٣) تسببت أنشطة الكونترا فى خراب ضخم فى مناطق الصادرات الرئيسية (صيد الأسماك، والبن، والمناجم والغابات على وجه الخصوص) وللإنتاج الغذائى (الحبوب الأساسية والماشية) فى المناطق الجبلية، بالإضافة إلى وسائل النقل والمواصلات والمحطات الصحية إلخ. وفى الواقع، كان هدف هذه الأنشطة هوتقويض الإنتاج والخدمات الاجتماعية وتقدر ECLA بأن الخسائر السنوية كانت فى المتوسط ذات معادل بالعملة الصعبة يصل إلى ٦٥٪ من الصادرات خلال الفترة ٨٤- ١٩٨٧. وبدون مثل هذا الدمارالناجم عن الحرب أوالمقاطعة، سيكون عجز الحساب الجارى ١٨٪ من الواردات بدلاً عن ٦٢٪ فى ١٩٨٧.

وقد تفاقم هذا الأثر بفرض الولايات المتحدة مقاطعة تجارية فى عام ١٩٨٥، وممارسة ضغط مؤثر على البنك الدولى وIDB لتجميد القروض على مستوى مجلس الإدارة، وبالرغم من

الموافقة السابقة عليها على المستوى الفنى. وقدرت خسائرالمقاطعة فى المتوسط بـ١٠٢ مليون دولار فى العام خلال الفترة وحوالى ٣٩٪ من الصادرات فى ١٩٨٧. وكانت جملة قيمة المدفوعات المحتجزة فى حدود ٢٠٠ مليون دولار، وما يعادل حوالى نصف جملة برنامج الاستثمارالعام للفترة.

وبالنسبة لاقتصاد تعوزه بحدة العملة الصعبة، فإن لكل دولار مفقود من مثل هذه الموارد أثر تضاعفى (أو بالعكس، انقسامى) على بقية الاقتصاد. ويوضح استخدام نموذج ILPES عن الاقتصاد النيكاراجواى[٢٩] لتقدير أثر استعادة الدخل المفقود بأن له أثر متضاعف Multiplier فى حدود ٢ر٢، وتصل الخسارة المتوسطة فى الناتج المحلى الإجمالى بسبب الحرب والمقاطعة الاقتصادية إلى ٣٧٪ فى ١٩٨٧ و٢٦٪ للفترة ٨٠- ١٩٨٧ ككل. وفيما يتعلق بالنمو، توضح توقعات البنك الدولى (فى ١٩٨١) أنه كان يجب أن يتوسع الاقتصاد بحوالى ٨ر٧٪ فى العام بين ٨٠و ١٩٨٥ و٨ر٦٪ بين ٨٥و ١٩٩٠، بدلاً عن ٩ر١٪ والانخفاض عنها على التوالى. هذه بالطبع تقديرات تقريبية، ولكنها تؤكد الانكشاف الاقتصادى المفرط لاقتصاد يخصص فيه تقليدياً نصف الإنتاج من أجل الصادرات.

وقد إرتفع الانفاق العسكرى لتمويل مجهود الحرب، برغم أن الأسلحة والذخائر قد قدمت بواسطة الحلفاء الاشتراكيين. فقد شكلت الموارد المحلية الكتلة الكبيرة من تكلفة محاربة التمرد- ارتفعت نفقات الدفاع إلى نصف جملة الميزانية تقريباً وربع الناتج المحلى الإجمالى؛ وادت إلى تخفيض النفقات المدنية بالقيم الحقيقية وأصبحت السبب الرئيسى فى عجز الموازنة التضخمى- لأن أغلبه قد مول من طباعة النقود[٣٠].

وأخيراً، فقد كان لتشتيت قوة العمل الواسع فى مجهود الدفاع أثرتفككى حاد على الاقتصاد. فقد عبئ ربع الذكور القادرين جسمانياً تقريباً بطريقة أو بأخرى، مما أثرعلى المصنع والمزرعة. وماذا أكثر، فقد حول نصف سكان الجبال الفلاحين من مواضعهم (أو ببساطة هربوا) مما عطل الاقتصاد الريفى ككل. وأخيراً، فقد عين فى الجيش خيرة الفنيين والإداريين والأطباء والمهندسين، تاركين القطاع المدنى بدون موارد بشرية.

وقد كانت استجابة الحكومة الرسمية أساساً غير اقتصادية، بالطبع: حملات معادية للتمرد، هجوم دبلوماسى وتعبئة سياسية. وقد منع، على الجبهة الاقتصادية، تخفيض

الصادارات إلى مستوى أقل من نصف الحد الأدنى للواردات، إعادة توازن وانتعاش الميزان التجارى وفى حين استمرت الحرب ويعنى ذلك أن الاستراتيجية الوحيدة المجدية للبقاء هى استمرار الاعتماد على المساعدات الأجنبية، بدلاً عن استخدامها أساساً للأغراض التنموية. وقد توفرت المساعدات لنفس الأسباب: مساعدة نيكاراجوا للبقاء رغم ضغط الولايات المتحدة (مع أن دوافع المانحين لذلك مختلفة) وبالتالى قدمت القروض بالإضافة إلى المنح بالأساس لاسباب سياسية. وكما يوضح الجدول (١٢/٥)، فقد انخفض مستوى المساعدات (غير العسكرية) واقعياً بعض الشئ، ولكن مصادره تغيرت بشكل ملحوظ حيث ارتفع نصيب المساهمة الاشتراكية من٣١٪ إلى ٦٧٪.

وتغير أيضا استخدام المساعدات، متحركاً بعيداً عن المشروعات الجديدة وتجاه مدخلات الإنتاج وقطع الغيار. وقد كانت نتيجة تراكم الديون خطيرة: فقد ارتفعت من٤ بليون فى ١٩٨٣ إلى أكثر من ٦ بليون فى١٩٨٧. وفى الفترة الثانية، فقد انخفضت خدمة الدين بحدة من متوسط ١٥٢ مليون دولار فى ٨٠- ١٩٨٣ (٣٤٪ من الصادرات) إلى ٥١ مليون دولار فى ٨٤- ١٩٨٧ (١٤٪ من الصادرات) ببساطة بسبب عدم المقدرة على الدفع والموافقة الضمنية للدائنين، فيما عدا استثناء وحيد ملحوظ.وفى الحقيقة فقد سمحت البنوك التجارية، بعد فترة السماح الأصلية والتى انتهت فى ١٩٨٤، بعدم الإيفاء الفعال على أساس سنوى- على الرغم من أنه يجب تذكر أن البنوك لم تقدم قروضاً جديدة لنيكارجوا رغم إيفائها الباكر بالتزامات خدمة الدين. والاستثناء هو البنك الدولى الذى رفض تحت ضغط البيت الأبيض إعادة جدولة القروض وفى الواقع لم يصادق على أى مشروعات جديدة منذ ١٩٨١.

وكما يوضح الجدول١٢/٤ كان تكيف الاقتصاد الكلى المحلى كبيرا فى مجمله. فقدانخفضت الفجوة الخارجية من ١٣ إلى ١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى ورفع معدل الادخارالمحلى؛ ومع ذلك، لم يكن ذلك كافياً لاستعادة الاستقرار ويخفى فى الحقيقة اختلالات سيئة بين القطاعات. ارتفع عجر مدخرات قطاع الدولة (بشكل رئيسى عجز الحكومة الجارى) من ٥ إلى ٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى تحت ضغط نفقات الدفاع، وعلى الرغم من المحاولات المتكررة لتخفيض الاستثمار العام(٣١) فقد بقى معدل استثمار الدولة عالياً، وتعزو السلطات ذلك إلى تأخر المشروع والصعوبة فى الحصول على مساعدات من المانحين

للتحول من مساعدات رأس المال إلى الإصلاحات والصيانة والإحلال[٣٢].

وكانت النتيجة المحتومة لتدهور التمويل الخارجى وتزايد عجز موارد قطاع الدولة، كما فى أقطار العالم الثالث الفقيرة خلال الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية[٣٣]، هى ارتفاع ميزان موارد القطاع غيرالتابع للدولة. وغنى عن القول أن هذه لا تمثل مدخرات اختيارية، ولكن بالعكس تخفيضاً إجبارياً فى استهلاك الاسر بسبب التضخم الذى يؤثر ليس فقط على الأجور الحقيقية ولكن أيضا على الميزان النقدى لصغار المنتجين[٣٤]. ويعنى أثرالمجهود الضخم للحفاظ على مستويات الحد الأدنى من عرض السلع الاستهلاكية الأساسية للقوة العاملة المنتجة، وقيود الواردات الصارمة باستمرار، أن الأثر الاستهلاكى أكثر كثافة فى المناطق الحضرية منه فى المناطق الريفية، وعلى الطبقة الوسطى أكثر منه على الفقراء.

ومع ذلك، خفض أثر هذا الضغط التضخمى النابع من استخدام الادخار الإجبارى للدفع للحرب ولاستمرار استثمار الدولة ليس فقط مستويات الاستهلاك، وانما عدم تمفصل اقتصاد السوق[٣٥]. وقد قاد حتماً ترافق التضخم العالى لأسعار التجزئة ومحاولات السيطرة على أسعار الجملة إلى الأسواق الموازية وبالتالى تصريف السلع بعيداً عن القنوات الرسمية: وفى حالة نيكارجوا، بعيداً عن شبكة الدولة لتجارة الجملة وتجارالقطاعى الخاصين ذوى العقود الفرعية والتى بنيت قبل ١٩٨٤ كوسائل لتقليص المضاربة. وأصبحت أسواق العمل مشوهة حيث ترك العمال القطاع الرسمى ذا الأجور المضبوطة إلى القطاع غير الرسمى، وأنه لم يعد بعد ذلك ممكنا، الحفاظ على القيود المالية على مؤسسات الدولة أو حتى استعادة القروض المصرفية بمعدلات حقيقية.

وقد أخذت الاستجابة الرسمية لهذا التفكك اتجاهين متناقضين بعض الشئ. من جانب، فقد غير اتجاه الإصلاح الزراعى راديكاليا[٣٦] بعيداً عن النموذج الثنائى الذى تمركز على مزارع الدولة الكبيرة، وفى اتجاه إعادة توزيع الأرض للفلاحين فى إطارتعاونى وإعادة تحديد دورمزارع الدولة فى دعم كل المنتجين فى المنطقة أو الفرع. وقد شجعت[٣٧] فى القطاعات الثانوية والثالثة أيضاً التعاونيات وعكس التوجه تجاه احتكارات الدولة. ولقد قصد من هذه الإصلاحات تخفيض عدم الكفاءة البيروقراطية ودمج القطاع غير الرسمى فى الإنتاج المنظم. ولسوء الحظ، منعت قيود الموارد هذه الأشكال الجديدة والشعبية للتنظيم من استلام المساعدات

الضرورية الفنية، والرأسمالية والمدخلات التى تحتاجها لبدء شكل جديد من التراكم. ومن الجانب الآخر، رفعت تدريجياً قيود السعر، ووحد سعر الصرف وعدل بالنسبة للتضخم المحلى. وغيرت نظم الأجور من المعدلات الثابتة إلى الأجر بالقطعة، وقد منحت مؤسسات الدولة استقلالية مالية أكبر عن الوزارات، فى محاولة لرفع الإنتاجية وخفض عجز الميزانية. لقد كان لهذا المدخل الارثوذكسى نسبياً للاستقرار الاقتصادى الكلى أثره فى تقويض التخطيط الاقتصادى وتشجيع المؤسسات لإساءة استخدام قوى السوق واكتناز العملات الصعبة.

وفى النهاية، كانت استجابة الحكومة فى مقابل الهزة الخارجية "الصراع منخفض الكثافة" هى وسائل عسكرية ودبلوماسية، ولم يُعَاد تنظيم الإنتاج "كاقتصاد حرب" فى شكل تأميمات أو تموين، وفى ذلك الحين إستخلصت الموارد للدفاع بصورة غير مباشرة من خلال التضخم.

استجابة النيكاراجويين للأزمة الاقتصادية

سأحاول فى هذا القسم أن أنظر إلى التجربة بطريقة مختلفة، بمناقشة "الاقتصاد السياسى لصنع السياسة فى نيكاراجوا خلال الفترة العصيبة من جانب واستجابة مختلف المجموعات الاجتماعية من الجانب الآخر. وإنها بالضرورة تأملية، ولكن ذلك حتمى مع مثل هذا الموضوع الصعب، والذى لم يغط بشكل كافٍ بواسطة النظرية السياسية أو الاجتماعية، دع عنك الاقتصاد التحليلى.

بلاشك ففى حالة نيكاراجوا، فإن السياسة الاقتصادية "محددة بشدة"، خصوصاً فى فترة الأزمة من ١٩٨٣ وبعد ذلك، بجوانب غيراقتصادية للدفاع الوطنى الذى ولد حتماً اختلال اقتصادى كلى. إن فكرة "التحديد المفرط"[٣٨] يجب أن تميز عن وضع الدولة الفاقدة للاستقلال النسبى الضرورى لخلق قرارات سياسة اقتصادية منسجمة- ولسوء الحظ فإن ذلك شئ عام فى أمريكا اللاتينية- بسبب ضغوط المجموعات الاجتماعية فى المجال الاقتصادى نفسه (مثلاً حول الأجور وسعر الصرف والدعم والرفاهية)، والتى تعنى مستويات طلب قبلية غير متوافقة مع التوازن البعدى ويجب أن توازن بالتضخم[٣٩] أو ضمناً بالديون الخارجية.

ويمكن فى حالة الاستجابة للأزمة فى نيكاراجوا التمييز بين أربعة سياسات إستراتيجية:

الدفاع العسكرى، والعلاقات الدولية، والسياسة المحلية، والإدارة الاقتصادية نفسها. إن حجتى هى أن القرارات المتخذة فى الثلاثة الأولى تعيق التوازن فى الرابعة. ويعنى تحقيق توازن الاقتصاد الكلى تخفيض طلب غير متحقق بسبب نطاق دمار الحرب الذى نوقش أعلاه، وتحويل كل الموارد المتوفرة للإنتاج من أجل الصادرات والحاجات الأساسية- كما هى العادة فى كل اقتصاديات الحرب.

ويعنى الدفاع العسكرى تخصيصات موارد ضخمة من الميزانية، والتى تشوه الطلب الكلى، وتعبئة العمل، والتى تقوض بدورها عرض قوة العمل فى الجبال ووجود قوة دائمة ضد الغزو على السهل الساحلى. وتعنى استمرارية العلاقات الدولية استمرار خدمة ديون البنوك التجارية (مع إمكانية ضئيلة أو عدمها فى تلقى قروض جديدة فى ظل ضغط واشنطون) للحفاظ على العلاقات مع أوربا، ومن المحتمل شكل أقل سيطرة على التنظيم الاقتصادى كما هو الوضع العادى فى الأقطار الأخرى فى ظل قيود الحرب، وحتى إن كانت هذه التكاليف إلى درجة كبيرة توازن بمساعدات اشتراكية متزايدة.

وتعنى الاعتبارات السياسية المحلية ضمناً محاولة الحفاظ على مستويات الاستهلاك للطبقات الاجتماعية الرئيسية- العمال والفلاحين والحرفيين والرأسماليين- من أجل الحفاظ على التعددية السياسية والتحالف الطبقى المتعدد ضد العدوان الخارجى.وهذا يعنى صيانة الأساس الاجتماعى للثورة من خلال تقديم الحاجات الأساسية (خصوصاً الصحة والتعليم والمواصلات العامة والغذاء المدعوم) فى ظل حصص (كوتات) المواطنين لمابعد ١٩٧٩، وتحسين مداخيل الفلاحين من خلال أسعار الغذاء والهياكل الأساسية الريفية من جانب، وضمان معدلات الربح والائتمان الكافى للشركات الزراعية والصناعية من الجانب الآخر. وفى ظل هذه الظروف، فانه ليس مدهشاً أن توضح موازين الاقتصاد الكلى عجوزات كبيرة ومنذرة، وأن تؤدى إلى المديونية والتضخم المحلى المتزايدين. وإنه من البديهى لكل المهتمين أن عدم استقرار الاقتصاد الكلى يقوض الاجماع السياسى، جاعلاً المجهود الدفاعى أكثر صعوبة، ويقلص السيطرة الفعالة للدولة على الاقتصاد.

وقد أشارالعديد من النقاد- رغم أنهم يقدرون حنكة الساندنيستا فى المجالات العسكرية والدبلوماسية والسياسية- إلى أن تضخماً أقل كان سيعزز التأييد السياسى للساندنيستا

وسط "الطبقات الشعبية". وبالتالى كان لإخضاع السياسة الاقتصادية الجيدة للأهداف السياسية أثر سلبى فى نهاية الأمر فيما يتعلق بتلك الأهداف. ولم يوضح هؤلاء النقاد بشكل كامل لماذا حدث العجز، فيما عدا إشارتهم إلى "أخطاء السياسة" أوضمنا إلى "دولانية مفرطة". والأولى، أى اخطاء السياسة، إما أنها حقيقة مكررة باعتبارها وصفاً بعدياً للأحداث أو استدلالات زائفة لوصف مقاصد الحكومة، وكفحص للإعلانات الرسمية منذ ١٩٨١ وحتى البرنامج الاقتصادى ١٩٨٧ كما توضح ذلك- وبلاشك أن الأخيرة نفسها، أى الدولانية المفرطة، ليست مشكلة حتمية لتوسع الدولة- كمايوضح نموذج كوبا- ولكن بالعكس عدم المقدرة على مركزة الجزء الكافى من الفائض الاقتصادى.

ويبدو أن هذا المدخل النقدى قاصر عن فهم الموضوع. وبلاشك ستكون الحكومة أكثر شعبية إذا كانت قادرة على الحفاظ على مستويات الاستهلاك بين ٨٤- ١٩٨٨ وسط الطبقات الفقيرة والمتوسطة. ولكن لتحقيق تحسن هام فى الموازين الاقتصادية (والتى ستتطلب تخفيضاً فى الطلب بمايعادل ١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى سابقاً) سيتطلب ذلك التضحية بواحد من الأهداف الاستراتيجية الرئيسية الثلاثة. إن التكلفة السياسية للديون والتضخم، فى حين أنها عالية، فإنها أدنى من (مثلاً) التضحية بالروابط مع أمريكا أو التموين الكامل وعسكرة المجتمع[٤١]. وبمجرد أن ظهر تراجع التهديد العسكرى لتفكك الكونترا ونهاية المساعدة الإمدادية لهم من قبل الولايات المتحدة فى ١٩٨٨، حتى أمكن إعادة تقييم توازن الأولويات بين مجالات السياسات الاستراتيجية الأربعة وأنشئت معايير سياسة اقتصادية جديدة. وتشمل ميزانية ١٩٨٩ تخفيضات حادة فى النفقات العسكرية والقوى العاملة بالإضافة إلى إلقاء تدريجى للتمويل بالعجز، برغم أن تمويل المساعدات الأجنبية ظل ذا إشكالية عالية.

ويمكن المجادلة بأنه كان يجب عمل الكثير خلال ٧٩- ١٩٨٣ للإعداد للبقاء فى ظل ظروف الحرب والتى من المتوقع أن تتحقق، خاصة بعد انتخاب ريجان فى أواخر السبعينيات- حتى بعد أن نأخذ فى الحسبان منافع الإدراك المتأخر، وفى ذلك الوقت كانت هناك أسباب جيدة للاعتقاد أن السيناريوهين العمليين هما غزو مباشر من الولايات المتحدة أو انتشار التمرد فى كل أمريكا الوسطي، إن لم يكن كليهما. وفى ظل هذه الظروف فإن المهام الأساسية

هى توحيد الأساس الاجتماعى للثورة (مثلاً، التعبئة السياسة حول امداد الحاجات الأساسية)، وبناء شبكة تضامن عالمى وبناء القوات المسلحة أثناء الحفاظ على الاقتصاد المختلط لاستمرار الإنتاج، وأخذ أفضلية اكثر من المساعدات الأجنبية المقدمة. ويمكن النظر، بهذه المعانى، إليها كاستجابة عقلانية للهزة الخارجية المتوقعة. وحقيقة لم يكن من المتوقع أن تتجه استراتيجية الولايات المتحدة إلى أن تصبح محصورة فى "صراع ذو كثافة دنيا"(٤٣) فى ١٩٧٩.

ومع ذلك، فقد اتضح بعام ١٩٨٣ أن نموذج التنظيم الاقتصادى الذى أنشئ فى١٩٧٩ لفترة إعادة البناء يحتوى على ضعف خطير، ويحتاج "الاقتصاد المختلط" لإعادة تعريف وتحديد. وبصفة خاصة فيما يتعلق بتوازن تراكم الدولة، والعلاقة مع الفلاحين، والتوجه التصديرى، وسياسة التسعير، وكوتات الحاجات الاساسية والتحول الى الحضر ومنظمات العمال والتى تحتاج جميعها إلى هياكل جديدة(٤٤). وقد نفذت إعادة التعريف والتحديدات هذه تدريجيا بعد انتخابات ١٩٨٤، ومع بداية مرحلة إعادة التوزيع الثانية للإصلاح الزراعى. وعلى الرغم من أن ذلك مشتق من اعتبارات دفاعية فإنه يؤكد حقيقة أن اقتصاد اكثر استقرار وموسع القاعدة سيقدم أساساً جيداً للدفاع الوطنى أى أن يكون أقل انكشافاً للهزة الخارجية.

بعد ذلك يثار سؤال عن لماذا اخذ التكيف وقتاً طويلاً. جزئياً لأنه نتيجة التحديد المفرط للسياسة التى نوقشت أعلاه. ولكن أيضاً بسبب الصراع الاجتماعى حول توجه التكيف. وستجعل بعض الأمثلة ذلك واضحاً. فقد خلفت حوافز الصادر التى أدخلت فى عام ١٩٨٥ مقاومة قوية وسط النقابات، والتى طلب منها أن تؤيد قيود الأجور فى نفس الوقت. وقد قوبلت محاولة تخفيض دعم الغذاء لكل السكان الحضريين واستبدالها بإمدادات للعمال بأجر وحدهم بمقاومة واسعة فى القطاع غيرالرسمى الحضرى. كما قوبلت خطط التخفيض الحاد للاستثمار العام بإلغاء المشروعات الكبرى وتحويل الموارد إلى المنتجين الصغار بمقاومة محددة من جانب التكنوقراط ومدراء المؤسسات. وما هو أكثر، فقد أعيد إنتاج هذه الصراعات فى جهاز الحكومة (مثلاً بين الوزارات المنفقة من جانب ووزارة المالية والبنك المركزى من الجانب الآخر) وحتى داخل FELN نفسها (مثلاً، بين السكرتاريات السياسية الممثلة "للمصالح الإقليمية" فى دعم الغذاء والتوزيع التموينى وقادة النقابات الممثلين لمصالح عمال الإنتاج فى المحافظات) هكذا مما جعل تحولات السياسة السريعة أكثر صعوبة.

وكلما تحركت الحكومة ببطء لإعادة تحديد الاستراتيجية الاقتصادية، بدأت المجموعات فى عمل "استراتيجيات بقائها" بمفردها فى استجابة للأزمة الاقتصادية، والتى بالمقابل خدمت فى إعادة تحديد نطاق سياسة الدولة. وقد تبنت البيروقراطية نفسها، ولا نحتاج للقول، آليات بقاء أيضاً. وكما هى العادة فى مثل هذه الحالات، حاولت كل وزارة أومؤسسة بناء "مواردها" الذاتية فى شكل دخل "خارج الميزانية" (حالة المؤسسات) وعملات صعبة (بإنشاء روابط تفضيلية مع مانحى المساعدات)، بالإضافة للاحتفاظ بالموظفين المهرة بتقديم حوافز غيرالأجر مثل السيارات والسكن. وقد ساعدت هذه العملية التدريجية بعض المؤسسات الجيدة فى التغلب على الهزة الخارجية (مثلاً وزارة الثقافة)، ولكن فى حالات أخرى جعلت الترشيد أكثر صعوبة، برغم المحاولات المتكررة فى كومباكتاسون Compactacion منذ ١٩٨٧ وبعد ذلك. ولقد عززت، اجتماعياً، البيروقراطية بالحركة تجاه لامركزية الحكومة فى الأقاليم بعد ١٩٨٢، والتى صممت بالتحديد لزيادة المشاركة الإقليمية وتخفيض الانكشاف العسكرى لماناجوا، ولكن قد خلقت "طبقة بدائية" من مدراء المؤسسات والعسكرين وإداريى الدولة والذين احتلوا لدرجة كبيرة الفراغ المتروك من النظام السابق على المستوى الإقليمى.

ومع ذلك، كان الموظفون هم القسم الأكثر وعياً من الطبقة الوسطى بسبب تجربة الحرب، فلقد شاركوا فى التبعئة العسكرية والإنتاجية وأصبحوا معتادين على شكل جديد أكثرمشاركة فى صنع القرار. إن ذلك ليس بالضرورة موضوعاً سياسياً وإنما ظاهرة اجتماعية يشعرفيها الإداريون الشباب أنهم ملزمون وقادرون على مناقشة كل الموضوعات الإدارية بحرية أكبر. وغدت الإصلاحات بالتالى صعبة التنفيذ بدون إجماع واسع للبيروقراطية المرتبطة به.

وأثناء ذلك، تنشئ باستمرار مكونات المجتمع المدنى آليات بقاء مستقلة عن الدولة. أولاً، لأن مقدرة الدولة لضمان بقائهم الاقتصادى قد أضعفت؛ وثانياً بسبب أنه فى فترة مابعد الثورة نفسها قد ملأ "الفضاء" الاجتماعى من أدنى بمجموعات جديدة أو سابقاً مقموعة. وفى حالة المجموعات الشعبية الحضرية، فقد كان لذلك جوانب إيجابية وسلبية. وقد أوضح عمال الإنتاج عبقرية مدهشة فى إصلاح الماكينات البالية "باختراع" قطع الغيار، مع إحلال المواد الخام المستوردة، ولكن قد أجبروا من أجل مقابلة احتياجات الأسرة على العمل فى ورديات ثابتة كالحرفيين وعادة للتخلى عن القطاع الرسمى تماماً.

وقد تضخم القطاع غير الرسمى الحضرى كسوق موازية للسلع ذات الأسعار المقيدة ونما وتوسع بالنزوح من مناطق الحرب، وشجعه انهيار التجارة الخاصة المنظمة وفرص البناء والتشيد باستخدام الآليات فى المدينة التى سبق تخصيصها للأثرياء. وفى الحقيقة، فقد أصبح فقراء الحضر أكثر اعتماداً على شبكات العائلة الممتدة ليس فقط فى التوظيف الرسمى وغيرالرسمى، وإنما أيضاً فى الإنتاج الصغيرالحجم والروابط الوثيقة مع المناطق الريفية، وفى الممارسة[٤٦]، إن ذلك لم يبطل فقط أى فكرة عن ثنائية سوق العمل المجزأ، وإنما أيضاً جعل الأجور وحتى سياسات التموين غيرفعالة بشكل كبير. وفوراً بدأ القطاع الرسمى (الخاص بالإضافة لمؤسسات الدولة) يعانى من نقصان عمالة خطير ومعدل دوران عمالة مرتفع. وقد كانت الاستجابة الفعالة لفقراء الحضر هى إعادة تخصيص قوة عملهم، بدلاً عن الإضرابات، للتدهور المستفحل للأجور الحقيقية والحاجة للبقاء العائلى.

وشملت أيضاً الاستجابة الشعبية للأزمة الاقتصادية فى المناطق الريفية "التراجع إلى داخل العائلة". من جانب، فقد كشفت الحرب والثورة، بالإضافة للأزمة الاقتصادية، ضغط الفلاحين المعدمين للوصول إلى مزارع خاصة، ولو فى شكل تعاونيات. ولم يكن الغزو المباشر للأرض عادياً[٤٧]، ولكن كان التأييد السلبى للكونترا ذا صلة وثيقة بهذا الضغط. وما إن وزعت الأرض وحررت قنوات التسويق حتى تجلى الطلب الاجتماعى للمدخلات فى شكل إنشاء منظمة صغار المزارعين الرئيسية (يوناج) UNAG لسلسلتها الخاصة من المخازن الريفية الممولة بأموال المساعدات الأوربية. وتقارن هذه الظواهر بشكل ملحوظ مع فترة ما قبل ١٩٨٤، عندما كان الضغط على الدولة لإمدادات الطرقات والكهرباء... إلخ. وكان للعمال الريفيون بعض الأفضلية على زملائهم الحضريين بسبب أن المكاسب ترتبط مباشرة بالإنتاجية ولديهم مدخل إلى مزارع العائلة- وفى بعض الحالات المزارع الجماعية ايضاً. لقد كانت الاستجابة التكنولوجية عالية وخلاقة أيضاً (فى الإصلاحات،وإحلال الواردات...إلخ). وقد كان العمل الموسمى، خاصة للبن والقطن، محصوراً جداً؛ رغم أنه كان بسبب انخفاض الأجر الحقيقى أكثر من التحول الى فلاحين.

ويعنى دور العائلة فى الاستجابة للأزمة بعداً نوعياً هاماً[٤٨]. وبانفصال تام عن الحركة النسوية نفسها وسياسة الحكومة الجنسوية[٤٩]. فقد غيرت تجربة الحرب والأزمة الاقتصادية

دور المرأة بمعنى مزدوج. أولاً، بأخذهن مكان الشركاء المتوفين أوالمعينين فى الإنتاج والتنظيم الاجتماعى، والذى أثر أساساً على المناطق الريفية. ثانياً، بإعطاء دور أكبر لشبكات العائلة- عموماً ترأسها المرأة بفعالية- فى إعادة إنتاج الأسرة المعيشية، والتى أثرت على المناطق الحضرية أساساً. ويبقى أن نرى هل هذا اثر دائم سيستمر بعد الحرب عندما لايعبأ الرجال وتتحسن إمدادات الغذاء. ويجب أن يحدث التنظيم المحلى لإمداد الحاجات الأساسية من جانب والتجربة المكتسبة فى الإنتاج من الجانب الآخر تحولاً هيكلياً. وسيكون لمشاركة النساء، فى شكل تغير أجيال، على كل مستويات التعليم أكثر من الرجال، وفى الجامعات خاصة، أثراً بعيدالمدي. ويدل غيابهن عن الحرب، وفى القوات المسلحة نفسها، على دور مهيمن (وهى نقطة أثارت نقداً كثيراً فى ذلك الوقت) وفى المهن التى تتطلب المهارة مثل الاتصالات، المخابرات والإدارة، والتى ستفرز في زمن السلم هذا التمايز التعليمي بشكل أكبر.

لقد تكونت القوة السياسية لـFSLN من مقدرتها على احتواء استراتيجيات البقاء هذه خاصة على المستوى المحلى- بدلاً عن مقاومتها. فمثلاً، أدت تجربة إعادة توطين ميسكيتو إلى استقلالية إدارية لساحل الأطلنطى واعتماداً أقل على مناجوا[٥٠]. وقد كان ضعفها هو الفشل على تكييف الدولة نفسها- والتخطيط المركزى الاقتصادى- مع هذه التحولات فى المجتمع المدني. وكما فى حالة الإصلاحات فى أماكن أخرى فى العالم الاشتراكى، انه ليس فقط قضية استبدال الخطة بالسوق، وإنما بالعكس استنباط أشكال جديدة من التنظيم الاجتماعى للاقتصاد نفسه[٥١]. وفى الواقع، قد خلقت الأشكال الجديدة للمنظمات الشعبية منذ ١٩٧٩ أشكال استجابة فعالة للأزمة. وقد جعل التنظيم المحلى الرعاية الاجتماعية الأولية (خاصة الصرف الصحى، والتطعيم، والسيطرة على الملاريا ورعاية الأطفال) وتعليم الكبار وإسكان العون الذاتى واقعاً. وقد جمعت التعاونيات صغار المزارعين والحرفيين وعززتهم جماعياً من خلال التمويل المشترك، والمساعدات الفنية وتسهيلات السوق. وقد عززت تجربة المليشيات المحلية الدفاع المدني، وأدت إلى تخفيض النتائج السيئة للكوارث الطبيعية مثل إعصار جليبرت.

ويجب أن نميز بين استجابة المؤسسات الخاصة للأزمة الاقتصادية واستجابة عائلات المدراء والمهنيين. فقد كانت استجابة قطاع الأعمال معتدلة جداً فى نيكاراجوا، وعلى أى حال وكما

يوضح الجدول ١٢/١، فإن اكثر من ٢٩٪ من الإنتاج فى أيدى الرأسمالية، بسبب الوضع الاحتكارى لمجموعة سوموزا (أصبح فى يد الدولة منذ ١٩٧٩) ونطاق القطاع صغير الحجم. ويبدو أن فكرة "الاقتصاد المختلط" كانت مجدية فى المصطلحات السياسية على الاقل[٥٢]. وفى الحقيقة، لم تبن المعارضة السياسية لـFSLN على المصالح الاقتصادية، وفى حين بنيت المعارضة العسكرية على الفلاحين، والتى لحد كبير منسقة من الخارج. وقد استقر الرأسماليون، بعد فترة أولية من هروب رأس المال والتى بدأت فى ١٩٧٨، لمواصلة الإنتاج- برغم أنهم لا يستثمرون. وبافتراض عدم اليقين فى التنبؤ بالإمكانيات المستقبلية، وهذا يبدو أكثر وضوحاً إذا وضع باللغة الاقتصادية الصارمة "للتوقعات المعقولة"، فلا يوجد استثمار خاص أو أنه ضئيل فى أمريكا الوسطى فى الثمانينيات.

وكانت استجابة شركات قطاع الأعمال الزراعى إلى حد ما متمثلة فى مواصلة الإنتاج (فيما عدا القطن، والذى تدهور فى مجمل أمريكا الوسطى بسبب الأسعار العالمية المتدنية) والإصرار على الأسعارالرسمية (أى سعر صرف مزدوج) والذى سيضمن الأرباح كهامش فوق التكاليف، برغم أن انعدام الاستثماريعنى تدهوراً تدريجياً فى العوائد[٥٣]. وقد أكدت هذا الانهيار التدريجى المرحلة الثانية من الإصلاح الزراعى، والذى لم يكن مثل النموذج "الثنائى"[٥٤] السابق فإنه لايضمن مكاناً للشركات الكبيرة. وقد زاد واقعياً مع مرور الوقت حجم المساحة الزراعية غير التابعة للدولة، وقد تم ذلك على حساب المزارع الكبيرة فى القطاعين العام والخاص. وحافظت الشركات الصناعية، والتى تعتمد اعتماداً كبيراً على الدولة فى المدخلات المستوردة والأسواق، على مستويات الإنتاج وحصلت على الأرباح المضمونة بالأسعار المحددة، وقد سلكت الشركات متعددة الجنسيات نفس سلوك الشركات المحلية[٥٥]. ويبدو أن تجربة كوبا وتشيلى قد درست من كلا الجانبين برغم أن الدروس المستخلصة ربما تكون مختلفة تماماً لكل جانب. فقد رأت الحكومة أفضلية الاحتفاظ بالمواهب الإدارية للمنتجين الخاصين فى فترة القسوة الاقتصادية البالغة، ولم تشعر بتهديد سياسى حقيقى منها فى المدى الطويل. ورأى قطاع الأعمال مكاسب اقتصادية أو سياسية فورية بالانسحاب، ومنفعة طويلة الأمد من البقاء إذا ما تدخلت الولايات المتحدة فعلاً.

إن موقف عائلات المهنيين والإداريين مختلف تماماً، وكانوا كمجموعة اجتماعية أكثر

تضرراً فى الواقع من الأزمة الاقتصادية ليس فقط بسبب تدهور دخولهم الحقيقية، وانما أيضاً لأن لديهم وسائل قليلة لإعادة إنتاج "أصول العائلة" فى شكل سلع معمرة (سيارات وثلاجات...إلخ) ورأس مال بشرى (جامعة فى الخارج. إلخ)، فى حين تهدد القيم الاجتماعية لأطفالهم من تحول وتحرر المرأة[٥٦]. وكان رد فعلهم فى شكل معدل متسارع للهجرة إلى أمريكا الوسطى والولايات المتحدة. وكان معدل الهجرة يزيد عن مستوى إنتاج صغار المهنيين، والذين لا يمكن أن يكون لهم على كل حال من الخبرة مثل ما كان لأسلافهم المهاجرين[٥٧].

وبالتالى، فإن ردود فعل المجموعات الاجتماعية المختلفة للأزمة الاقتصادية كانت متباينة تماماً، يمكن أن يكون لها شأن فى تفسير صعوبة صناعة سياسة اقتصادية منسجمة "من تحت" كما هو الحسم المفرط من "أعلى".

ملاحظات ختامية: السبيل القانونى ام التكيف المحلى؟

إن للحوارالحالى حول التزام الدول فى ظل القانون الدولى بسداد الدين السيادى حسب الجدول[٥٨] تأثيره على موضوع الهزة الاقتصادية التى تصل عبر الأسواق. وسواء كان يمكن اعتبار شئ مثل عدم استقرارالسوق العالمى غير مقصود، فإنها تصبح موضوع وجهة نظر. إن هدف السياسة الكلية المتروبولية هى استقرار الاقتصاد المحلى وتشجيع التراكم هناك، وبدون أى اعتبارللاقتصاد العالمى-التنسيق يتم داخل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية على أحسن الفروض[٥٩] ومع ذلك، فإن الفشل فى تجنب مضاعفاتها على الأطراف من الصعوبة أن يعتبر موضوع جهل فحسب، وربما يكون أقرب معادل قانونى لذلك هو الإهمال. وفى الواقع أن موضوع الاستابكس Stabex" فى اتفاقية لومى يعترف بوضوح بمثل هذه المسئولية المتروبولية.

وحتى مع وضع "الحق فى التنمية" ضمن القانون الدولى من خلال مناقشات الأمم المتحدة[٦٠]، فليس هناك، طبعاً، نظام تنفيذ فعال من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة مثلاً. ويكتسب نظام القانون التجارى الدولى ثراء بسبب عولمة الأعمال نفسها. ويحل التقاضى من خلال نظام غير رسمى ولكنه حقيقى فى محاكم التحكيم المتمركزة فى لاهاى، والتى أنتجت

مجموعة من السوابق، بالاتفاق العام، والتزامات الاتفاقيات العامة التى تم التقيد بها، إلى درجة أن الشركات العالمية لا تعتمد على قانون أى قطر (أومقدرة أى قوة لتنفيذ مصالحها على بقية العالم) ولديهم مصلحة متنامية فى التنفيذ بنفس هذه القوة لمبادئ القانون الدولى. وربما تلاحظ فى هذا السياق أن المقاطعة التجارية للولايات المتحدة على نيكاراجوا عام ١٩٨٥ لم تشمل منع الشركات الفرعية لشركات الولايات المتحدة من الاتجار مع نيكاراجوا- ومن الواضح أن ذلك كان بسبب معارضة هذه الشركات فى واشنطون- ويقارن ذلك بحالة كوبا الواضحة فى العقدين الماضيين.

وفى غضون ذلك يجب أن تستمر الأقطار الفقيرة فى التكيف محلياً للهزة الخارجية، معتمدة على الطاقة الاستيعابية لتشكيلاتها الاجتماعية وتقلبات الجيوبولتيكيا المالية. ويقدم النقاش فى هذا الفصل حول أثر والاستجابة للهزات فى الاقتصاديات الانتقالية، وتحليل الحالة النيكاراجوية خاصة، أكثر من مجرد توضيح تعقيدات الموضوع. ويمكن تقديم بعض الملاحظات العملية غير النهائية المتعلقة بالموضوع إلى الأقطارالأخرى ذات الظروف المشابهة:

أ/ يجب أن يبنى التخطيط الاقتصادى على ظروف البقاء بدلاً عن التنمية حيث إن الأخيرة تقوض الأولى إذا تم تبنى برنامج شديد الطموح لاستثمار رأس المال أو تكنولوجيات كثيفة الواردات، تزيد من الانكشاف للهزة الخارجية؛

ب/ يجب أن تقوى وتدار الطاقة التصديرية والمهارات فى التجارة الخارجية كأولوية وطنية، حتى تضمن أن "النظم الفرعية" ذات الصلة كفئة بالأسعار العالمية وأن قوة العمل منتجة بقدر الإمكان، من أجل اكتساب المرونة فى ظروف السوق العالمى المتغير؛

جـ/ يجب أن تحمى قطاعات الحاجات الأساسية وتكون غيرممركزة ويبنى الإنتاج على أساس حصة (كوتة) المواطن ومبدأ الإمداد الذاتى، ومع دعم الدولة فى شكل مدخلات وخدمات ثانوية، من أجل تعظيم الاكتفاء الذاتى الوطني وبالتالى تقليل الانكشاف للهزة الخارجية؛

د/يجب أن يكون النظام المالى (البنوك والميزانية) جزءاً مركزياً من هيكل التخطيط ويضمن توازناً اقتصادياً كلياً بالسيطرة الحازمة على كل النفقات حالما لبيت أهداف الحاجات الأساسية، ومراقبة ربحية الشركات والمحافظة على علاقات متوازنة بين الدولة وصغار المنتجين؛

هـ/ يجب استخدام الشبكات العالمية ليس فقط لأغراض ديبلوماسية وللمساعدات، وإنما أيضاً من أجل اكتساب المعرفة ذات الصلة الوثيقة بالسياسة فى البيئة الخارجية.

وخاتمة عامة يمكن أن تكون طاقة الاستجابة معتمدة كثيراً على التنظيم الاقتصادى واستقلالية المجتمع المدنى كما هى على الدولة نفسها ؛ وان قوة التخطيط هو دالة لمقدراتها على تشكيل هذه الإمكانيات.

وقد تقدمت الحكومة النيكاراجوية بقضية، فى ١٩٨٤ عندما تصاعد التدخل العسكرى إلى قمته، ضد الولايات المتحدة إلى محكمة العدل الدولية فى لاهاى[٦١]. وقد قضت المحكمة بقبول القضية، رغم اعتراضات واشنطون[٦٢]. وأعطت حكماً ضد الولايات المتحدة فى ١٩٨٦ على أربعة أصعدة رئيسية: تلغيم الموانئ والهجوم على منشآت الميناء؛ والمساعدات الإمدادية للكونترا فى تدميرهم للحياة والممتلكات؛ وانتهاك الاتفاقيات بفرض مقاطعة تجارية؛ والتدخل فى الشئون الداخلية لدولة ذات سيادة[٦٣]. وكانت المحكمة على وشك أن تقرر بشأن الأضرار المالية والغرامات التى ستدفع مقابلها، مؤسسة على المطالبة النيكاراجوية المقدمة فى ١٩٨٨[٦٤].

وقد قضت المحكمة بأن الهجوم المباشر ومساندة الكونترا هما انتهاك لمبادئ القانون الدولى، وأن الولايات المتحدة قد انتهكت التزامات اتفاقية ١٩٥٦ بفرضها فى ١٩٨٥ مقاطعة تجارية. وقد توصلت الجات إلى استنتاجات مماثلة فيما يتعلق بنظمها الخاصة. إن هذه التعريفات القانونية هى إضافات ضرورية للحقوق السيادية للأمم الصغيرة، وأكثر من ذلك لأن المبادرة السابقة من أجل "حقوق وواجبات الدول" اكتسبت قبولاً ضئيلاً وسط القوى الكبرى فى السبعينيات.

وبعيداً عن تشكيل انتصار قانونى ملحوظ كجزء من الاستجابة للهزة الخارجية، فإن مدلولات هذه القضية للقانون الدولى ككل هى بالتالى أمر هام جداً. فمن جانب ينشئ هذه الحكم سابقة هامة لحقوق الأمم الصغيرة فى اختيار نموذجها الخاص للتطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى. ومن الجانب الآخر، فإنه بالنسبة لفكرة تعويض الخسائر التنموية المتضمنة بما يمكن تسميته "الهزة الخارجية المقصودة". وان المفهوم القانونى للدخل الضائع هى نقطة جوهرية فى هذا الحكم، لأن التعويض لم يكن بسبب تحطيم لأصول دولة بواسطة دولة

أخرى فحسب وإنما أيضاً للأرباح الإضافية للشركات التى خسرت نتيجة لمثل هذا التحطيم. وتشمل المطالبة النيكاراجوية بالتعويض الانخفاض الثانوى للناتج المحلى الإجمالى الناتج عن خسائر العملات الصعبة بسبب الدمار العسكرى، وكمعنى موسع لمفهوم الدخل الضائع لقياس "الخسائر التنموية". إن قبول هذا التفسير يمكن أن يعيد الاعتبار إلى اللجوء القانونى للأمم الصغيرة ضد الهزة الخارجية المقصودة. وفى أثناء ذلك، فإن التخطيط للبقاء من أجل الانتقال هو موضوع سيادة قبل أن يكون موضوع تنمية.

الهوامش والمراجع:

١- هناك تقليد فى النظرية التاريخية يعالج الأزمة الاقتصادية فى معناها الواسع لنقاط الانقطاع الحاسمة حيث لا يمكن إعادة إنتاج النظام العام للمجتمع (المحتفظ به من حقبة لأخرى) لأن مستلزمات العمل الفنى للاقتصاد لم تعد تلبى بالمرة بواسطة الأشكال الإدارية الحالية (علاقات الإنتاج)، وبالتالى يجرى بعض التغيير فى التشكيلات الاجتماعية وهى نظرية ربطت بماركس ولكنها مشتركة بين المنظرين التاريخيين لتلك الحقبة. وقد نظر إلى فكرة الأزمة فى الأزمنة الحديثة باعتبار أن لها بعداً إيديولوجياً وسياسياً مهما. خاصة ما يتعلق بتحطيم الهيمنة فى أعمال جرامشي. وقد تم تركيب هذين المدخلين بواسطة هابيرماس Habermas فى تحليله لفشل الدولة (أو الطبقة الحاكمة) فى الحفاظ على الميزان المتناقض بالضرورة بين التراكم والهيمنة. وقد أنجزت بعض الأعمال القليلة الجادة فى تبنى هذه المفاهيم- التى طورت بالأساس لأوربا الغربية- إلى سياق العالم الثالث، ولكن قد وضعت أجندة بحث ممتازة بواسطة (Evans et al ((1985 .

٢- تربط نظرية الأزمة أساساً بالتناقضات الداخلية وقوى التغيير بدلاً عن التناقضات الخارجية. وتؤكد أدبيات "التبعية" الهيمنة الخارجية ولكنها لاتحدد بوضوح الهزة. بالعكس، تعنى رؤية الاقتصاد الخاضع المختل وظيفياً باستمرار فيما يتعلق بالتراكم والتوزيع أن هزات السوق العالمى يمكن أن تؤدى إلى فك ارتباط وتنمى التصنيع الطرفى. إن الأساس التاريخى لهذا الادعاء، مع ذلك، قد قيدت بالبحث مؤخراً.

٣- انظر البيليوجرافيا أدناه خاصة ((Fitz Gerald (19985 a 1988b, 1989

٤- لقد بدأ حديثاً البحث فقط حول هذا الموضوع، تحت رعاية SSRCفى الولايات المتحدة (انظر 1986, Saith, 1985, & Filz Gerald و (White etal 1983) IDS مع عمل فى (Fogen &wuyts 1986, iss) . ويختلف ترتيب الأقطار من مؤلف إلى آخر، ولكن عادة يحتوى على ٢٠ قطراً. وتخطط UNRISD نفسها اخذ هذا الموضوع فى أجندة أبحاثها.

٥- هذا هو الموضوع المركزى لـ((Fagen ((1986

٦- انظر (Fitz Gerald and Wuyts (1988 لدراسات الحالة.

٧- هذا هو تفسيرى لمدخل السياسة لهيكلىّ أمريكا اللاتينية (Rodriguez,1985 والذى عزز بالإطار النظرى لـ(Kalecki (1986, 1985 والتحليل الفنى لمؤلفين مثل (TAYALOR (1983

٨- لقد اصرت السلطات النيكاراجوية بوضوح وبتكرار (مثلاً Wheelock, 1985) على أن اقتصادهم ليس فى أزمة بهذا المعنى. وفى ظل ظروف الحرب يمكن أن تحدث ظواهر شبيهة بظواهر الأزمة فى شكل متفاقم، وقد أطلق عليها Bukharin 1979 "إعادة الإنتاج المنكمش"- من أجل أن يقارنها بالإنتاج

الموسع لماركس، أي التراكم. بدون أن يصبح منطقياً وصفها "بالأزمة" لأنها لاتتطلب بالضرورة تغييراجتماعياً لحل المشكلة- ولكن بالأحرى توقف العداوات. مثلاً، لا يمكن القول إن بريطانيا فى أوائل الاربعينيات كانت فى "ازمةاقتصادية" بنفس القدرالذى كانت عليه قبل عشرة أعوام أوما كانت عليه المكسيك فى الثمانينيات.

٩- يحتوى Saith (1985) على دراسات حالات وعلى مقدمة تصنيفية ممتازة بواسطة المحرر. وستؤثر حتماً عملية تحول ملكية الأصول وتنظيم الإنتاج والتوزيع على الإنتاجية-مثلاً، برنامج إصلاح زراعى لتوزيع الأرض، فى حين أنه يزيد المقدرة على البقاء الاقتصادى لعائلات الفلاحين الافراد بإتاحته الإمداد الذاتى، فإنه أيضاً ينزع إلى تخفيض الإنتاجية فى القطاع التصديرى التجارى فى إيصال الغذاء للمدن، على الأقل فى المدى القصير، ومع نتائج خطيرة فى شكل تحديد وتعريف للأزمة الاقتصادية الذى نوقش أعلاه. وربما تبقى المقدرة الإنتاجية بتحويل الأراضى الخاصة الكبيرة إلى مزارع دولة (أوتعاونيات ثانوية)،ولكن ربما لاتتوفر الأيدى العاملة الكافية (على الأقل معدل أجر وفقاً للأسعار العالمية). إذا كان العمال الموسميون لديهم فرص مداخيل أخرى أو كوتات رفاهية جديدة خارج المزرعة. وربما نفقد أيضا المهارات الإدارية فى الإنتاج والتسويق معاً، مؤدية إلى خسائر فى الإنتاجية كبيرة وطويلة الأمد أيضا عكس النموذج التوزيعى. أخيراً ربما يمنح تأميم قنوات تسويق الغذاء التقليدية- ولوأنها استغلالية- سيطرة كبيرة للدولة على السلع الاستراتيجية لكن عادة تقود إلى تفكيك اوفصل الفلاحين من الأسواق الحضرية.

١٠- هذه الحجة استنبطت إلى حد ما وبشكل رسمى فى Fitz Gerald (1985).

١١- إن Nuti (1981) بجلاء هو مؤصل هذه التعبير، برغم أنه يعزيها إلى فكرة Kalecki.

١٢- طورت هذه الحجة فى Fitz Gerald (1988a) بمزج التحليل الكاليكينى Kaleckian للتوزيع والتراكم فى الأقطار النامية مع تحليل Kornai حول ضغط تراكم الدولة على القطاعات الخاصة فى الاقتصاديات الاشتراكية.

١٣- يطلق Saith (1985) على ذلك "خطف الاشتراكية بالتصنيع" لكن هذا يبدو أنه يقصر عن إدراك هذه النقطة.

١٤- يوضحها بتفصيل أكثر Fitz Gerald (1985b).

١٥- يحتوى Stallings (1986) على خمس دراسات حالة لمشاكل التمويل الخارجى على الانتقال الطرفى.

١٦- لدى Cassen (1985) مسح معاصر جيد للموضوعات والممارسات، مع أن الوضع يتغير بوضوح بسرعة فى ظل تأثير البيروسترويكا والانفراج الدولى.

١٧- Bogalomov (1985) أحد مستشارى جورباتشوف الرئيسيين، صريح حول هذا الموضوع بشكل غيرعادى.

١٨- Shafer 1988, Gaddis 1982 يوضحان كيف تنبثق "الحرب ذات الكثافة المنخفضة" و"الاحتواء" كجزء من إعادة تقييم نظرية الأمن القومي للولايات المتحدة بعد فيتنام.

١٩- انظر المقدمة لـ Miplan (1980) . كنت في ذلك الوقت أعمل مستشاراً اقتصادياً لحكومة نيكاراجوا، حول قرض من وزارة الشئون الخارجية لهولندا.

٢٠- انظر Ruccio 1986 لمسح عن جهود التخطيط الساندنستية. لقد نشرت الخطتين الأوليين (Mi-plan 1980, 1981) ونوقش على نطاق واسع، الخطط السنوية اللاحقة والخطة طويلة الأمد كانت سرية والسبب الرسمي كان ظروف الحرب- لكن خطة ١٩٨٧ (SPP 1987) نشرت وجدد النقاش المفتوح حولها.

٢١- انظر خاصة Fitz Gerrald 1989.

٢٢- هي، أفكار "التوازن القطاعي؛ لكاليكي بدلاً عن إدارة الطلب الكنزية أو الثنائية الراديكالية لـPreobrazhensky

٢٣- كان(Weinert (1988 مشارك في هذه المفاوضات.

٢٤- إن البنك الدولي (١٩٨١) غير غامض فيما يتعلق بذلك: إن الانتقادات بالمقارنة ثانوية وتتعلق بشكل رئيسي بتحسين كفاءة ادارة مؤسسات القطاع العام.

٢٥- (١٩٨٩)Fitz Gerald. آخذين الزيادة في عجز الحساب الجاري بين ١٩٨٣، ١٩٨٧ على التوالي باعتبارها "فجوة التجارة"، يوضح الجدول أدناه التقسيم بين خسائر الحرب (انظر الجدول ١٢/٣)، تكاليف المقاطعة (حكومة نيكاراجوا ١٩٨٨) و"خسائر شروط التجارة". الأخيرة هي الفرق بين التجارة بأسعار دولار ١٩٧٨ والحالية. ويمكن النظر إلى المتبقي "أخرى" كناتج عن أخطاء السياسة ...الخ: كما يمكن أن يرى، فإنه صغير نسبياً كعامل مفسر.

بملايين الدولارات الأمريكية	١٩٨٣	١٩٨٧
شروط التجارة	٢٣٧	٧٢
خسائر الحرب	١٣٢	٢٢٤
تكاليف المقاطعة	-	١٠٩
عوامل أخرى	٥٣	٨٩
فجوة التجارة	٤٢٢	٤٩٤
الصادرات فوب	٤٢٩	٢٨١
الواردات سيف	٨١٩	٧٤٤

٢٦- Kaimowitz 1988, FitzGerald . يورد(1987) Utting النتائج الأولية لدراسة رئيسية على تشكيل السياسة حول الأمن الغذائى فى نيكاراجوا.

٢٧- FitzGerald (1989), Irvin (1983).

٢٨- انظر (Fitz Gerrald (1986b للمنهجية.

٢٩- أعيد انتاج نموذج ILPES بالكامل ، كما هى المعلومات الأصلية عند حكومة نيكاراجوا (١٩٨٨)

٣٠- يعطى FitzGerald 1989 المصادر والطريقة. أن قاعدة البيانات هى نظام التقارير الشهرى الذى أنشئ بمساعدة الأمم المتحدة.

٣١- SPP (1987), Irvin and Croes (1988)

٣٢- استثناء ملحوظ لهذا الحكم هو المساعدة الهولندية للقطاع الصحى، والتى غيرت الى إصلاح ورش الصيانة وقطع الغيار لكل المستشفيات، مهما كان المانح أو التكنولوجيا الأصلية.

٣٣- قدم الأساس النظرى للإطار التحليلى لـ"ميزان التراكم" فى (Fitzerald & vos 1989, Chapter

٣٤- يعرض(Fitz Gerald & vos 89, Chap 3 نموذجاً تحليلياً عاماً لهذه العملية.

٣٥- See SPP (1987).

٣٦- Kaimowitz (1988).

٣٧- FizGerald and Chamorro (1987).

٣٨- معادل لفكرة رياضية لمجموعة من الدوال المرتبطة بمعادلات أكثر من المتغيرات الداخلية، والتى بالتالى لن يكون لها حل محدد إلا بالصدفة.

٣٩- Rowthorn (1980).

٤٠- انظر corraggio (1986) & vilas (1986) حول نيكاراجوا (Griffith Jones (1981 عموماً للاقتصاديات المنتقلة.

٤١- أعطى (FitzGerald (1987 المعلومات، لنقاش حول البنية الطبقية النيكاراجوية انظر Nunez .(1987)

٤٢- فى الحقيقة، أن عامى "شهر العسل" قبل الهجوم العسكرى الأول الضخم فى أواخر ١٩٨١ (تلغيم الموانئ بواسطة وكالة المخابرات المركزية، والتى رأت فيها محكمة العدل الدولية (١٩٨٦) الدليل قد استخدم جيداً من أجل بناء المليشيات والمنظمات الشعبية والتقشف المفرط فى البداية- أى، التنفيذ الكامل لإجراءات التثبيت المحتواه فى خطة١٩٨١ (Miplan, 1981)- قد تكون أعاقت توحيد النظام بمفاقمة الصراع المحلى.

٤٣- سواء أكان مقصود بها ذلك، أم سواء أكانت نتيجة مأزق، فبمجرد أن أوضح أن الكونترا لديها إمكانية ساسية داخلية ضئيلة وأصبحت تكلفة الغزو واضحة، هو موضوع نقاش كبير.وأنا أميل إلى الأخير برغم

أن أغلب خبراء الولايات المتحدة يميلون إلى الأول. على كل، يستحق أن تسجل أن ما يطلق عليه "الحرب ذات الكثافة المنخفضة" في واشنطون تبدو مختلفة تماماً عنها في ماناجوا.

٤٤-تعكس هذا الحوار أغلب الأوراق فى Spalding (1986)

٤٥- فى الواقع، بهذا المعنى فقد احتفظت FSLN داخلياً بأغلب أصولها العسكرية، وحتما عززت بالحرب نفسها، مع أنه فى السياسة الوطنية فإنها قادرة وتعزم على العمل بوضوح فى إطار برلمانى شعبى تعددى.

٤٦- يورد Marchetti (1988) دارسات ميدانية حول الطرق التى تقاوم بها العائلات الحضرية الأزمة الاقتصادية الوطنية، علاوة على مفاهيمهم (سلبية) عن سياسة الحكومة الاقتصادية مرتبطة بالمساندة للسياسة تجاه الحرب، التحول الاجتماعى... إلخ، ويؤكد هذا العمل أيضاً الصعوبة فى تصنيف عائلة "كبروليتارية" (أو غيره) عندما تشمل أم فى التجارة الصغيرة، وأب فى المصنع، وولدين فى الجيش، وبنت تعمل كسكرتيرة، وعمة فى الولايات المتحدة وعم ينتج الأحذية.

٤٧- فيما عدا فى المناطق ذات الضغط السكانى العالى على الأرض (والتى هى نادرة فى نيكاراجوا) مثل ماسايا، حيث تم غزو الأرض فى ١٩٨٥.

٤٨- إن Molyneux (1986) مقتنع خاصة فيما يتعلق بالتمييز بين المصالح الاستراتيجية والعملية للنساء.

٤٩- والتى تنزع لأن تكون ذات صراع حول التكتيكات، وليس الاستراتيجية بسبب الوضع الرسمى فى ظل ظروف الحرب ويجب إخضاع الموضوعات الجنسوية إلى الدفاع الوطنى.

٥٠- Smith (1988).

٥١- FitzGerald and Chamorro (1987)/

٥٢- لنقاش حول هذا الافتراض وبعض وجهات النظر البديلة انظر Fitz Gerald (1986)

٥٣- Baumeister and Neira (1986).

٥٤- Kaimowitz (1988).

٥٥- كتب Austin & Ickis (1986) فى مسح حول المؤسسات الفرعية للشركات متعددة الجنسية فى نيكاراجوا.

٥٦- يبدو ان العديد من زوجات البرجوازية الصغيرة شعرن بأنهن مهددات بالثورة أكثر من أزواجهن. فى العديد من الحالات، فإن المهندس (مثلاً) يشعر أنه مكتف بالفرصة المتاحة لوضع أفكاره المهنية فى الممارسة وحتى المزارع يظل شخص ذا مواقف، فى حين أن زوجته أفقدت سحر الدوائر الاجتماعية المحلية، وليس لديها مكان للتسوق فيه، والأسوأ من كل ذلك أن الخادمة ترد عليها!

٥٧- لقد كان تفادى هذا النزيف هو إحدى أهم الوصايا الاقتصادية من د. كاسترو فى أول زيارة له إلى نيكاراجوا.

٥٨ -لقد وصلت الأقطار الصناعية مؤخراً إلى قناعة بأن الحماية القانونية السيادية (انظر مثلاً،-US For
(Actos jure imperii) لافعال الدولة (eign sovereingnty Act, 1976
لاتغطى الأفعال التجارية للدولة (Actos jure gestions)
بكلمات أخري، إن لدى المؤسسات امتياز إقامة دعوى مطالبة ضد الدول فى محاكم قطر ثالث من أجل تنفيذ الالتزامات التجارية. ومن القبول فى القانون المدنى (الوطنى) عامة يمكن أن تعلن اتفاقيات سداد الديون غير ملزمة، عندما يتوقع طرفى الاتفاقية ظروفاً مستقبلية تؤثر على مقدرة السداد، خاصة إذا تغيرت الظروف بشكل راديكالى. علاوة على ذلك، إذا كان يمكن إيضاح أن الالتزام بهذا العقد يمكن أن يتسبب فى معاناة فإن نفس الاعتبارات يمكن ان تطبق. ويبدو أن كلا هذين المبدأين للقانون التجارى ذو صلة وثيقة بمطالبة الأقطارالتى تعانى من الهزة الخارجية من أجل تخفيف الأثر بتحفيض دفعات خدمة الدين ليس بالإشارة فقط إلى معاناة مواطنيها وإنما ايضاً إلى الأمن القومى.

٥٩- انظر (1989) Fitz Geraldetal لنقاش هذه المشكلة ومشكلة ديون العالم الثالث فى سياق موازين التراكم العالمى.

٦٠- UN (1974, 1986) and Flory (1984).

٦١- أحد مؤسسات الأمم المتحدة المؤسسة، ان المحكمة نفسها هى الشئ الوحيد المتبقى من عصبة الأمم.وتشترك الدول بمفردها باتفاقية مع سلطات محكمة العدل، فيما عدا فى ظروف محددة.

٦٢- بالنسبة لتبرير الولايات المتحدة أن نيكاراجوا تتدخل فى أمريكا الوسطى ،وهو ادعاء رفضته المحكمة باعتباره غيرمثبت فقد قضت المحكمة حتى وإن كان هذا الادعاء صحيحاً: (أ) يجب تقديم الشكوى اولاً إلى المحكمة (أو الأمم المتحدة) بواسطة الأقطار المجاورة، وهذا ما لم يحدث، (ب) يجب أن تبرهن الولايات المتحدة أن هناك تهديداً ملموساً لأمنها القومى، وهذا مالم تفعله ، و(جـ) يجب أن يكون رد الفعل متناسب مع الضرر المدعى- فى حين أن الواضح رد الفعل يفوق ذلك بكثير.

٦٣- ICJ (1986).

٦٤- والتى من المفترض أن تشكل جزءاً من التسوية الواقعية مع إدارة بوش؛ من أجل تجنب أن تنفذ نيكاراجوا سداد المطالبة بواسطة محاكم الأقطار الموقعة، حيث ان لها الحق فى أن تفعل ذلك وفى الحقيقة قد فعلت الولايات المتحدة ذلك من خلال حدث سفارة طهران.

٦٥- لقد أعدت المذكرة (حكومة نيكاراجوا، ١٩٨٨) بواسطة محامين دوليين متميزين يشغلون مراكز فى هارفارد وأكسفورد وباريس وبمساعدة متميزة للمؤلف الحالى. انظر (Fitz Gerrald (1986b حول منهج تقدير الأضرار الاقتصادية والتى انتفعت من المساعدة الفنية لـECLAC. ولمثال مماثل فى الجنوب الأفريقى انظر Green et al(1987)، الذى قدر الخسارة لدول المواجهة بما يعادل ١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى سنوياً.

الجدول ١٢/١

نيكاراجوا: هيكل ملكية الإنتاج، ١٩٨٣

(٪ من المساهمة إلى الناتج المحلى الإجمالى من نوع الإنتاج)

القطاع / النوع	الدولة	الرأسمالية	صغار المنتجين	الجملة
الزراعة التصديرية	٢٨	٤٢	٣٠	١٠٠
الاستهلاك المحلى	١٩	١٥	٦٦	١٠
الماشية	٢٠	١٢	٦٨	١٠٠
الصناعة	٢٨	٤٩	٢٣	١٠٠
الإنتاج المادى الآخر	٩٠	٥	٥	١٠٠
الحكومة	١٠٠	صفر	صفر	١٠٠
التجارة والخدمات	٣٨	١٢	٥٠	١٠٠
الجملة	٤٠	٢٩	٣١	١٠٠

المصدر: Baumeister and Neira (1986) p. 188

الجدول ١٢/٢

نيكارجوا: طبقات القوى العاملة الوطنية ١٩٨٤ (بالآلاف)

	قطاع الدولة	القطاع الخاص		الجملة الفرعية	الجملة EAB
		رسمى	غير رسمى		
البرجوازية	-	٢٢	-	٢٢	٢٢
الحرفيون والفلاحين	-	-	٢٥٨	٢٥٨	٢٥٨
الموظفون	٩١	٤١	-	٤١	١٣٢
العمال	١٠٢	٩١	-	٩١	١٩٣
أشباه العمال	١٨	٩٥	٢٩٢	٣٨٧	٤٠٥
جملة الطبقات	٢١١	٩٤٢	٥٥٠	٧٩٩	١٠١٠

المصدر: Fitz Gerald (1987) p. 40

الجدول٣/١٢

نيكاراجوا: أضرار الحرب ونفقات الدفاع ٨٠- ١٩٨٧ (بملايين الدولارات الأمريكية)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
اضرار الحرب*								
الإنتاج المادى	١	٤	١١	٥٩	٢٨	١٨	١٤	٣٧
خسائر الإنتاج	١	٣	٢١	١٠٧	١٩٠	١٤٥	٢٣٠	٢٨٠
للصادرات	١	٣	٧	٧٥	١٣٢	١٣٠	٢٠٥	٢٢٤
للاستهلاك المحلى	–	–	١٥	٣٢	٥٧	١٤	٢٠٥	٥٧
جملة الأضرار	٢	٨	٣٢	١٦٥	٢١٧	١٦٤	٢٤٤	٣١٨
(الأضرار/الصادرات)	–	٪١	٪٧	٪٣٥	٪٥٠	٪٤٩	٪٩٠	٪٧١
نفقات الدفاع**								
تخصيصات الميزانية	١٣٠	١٥٩	٢٧٨	٢٧٨	٣١٠	٣٨٤	٤٠١	٤٦٥
(التخصيص/الميزانية)	٪٦	٪٧	٪١٢	٪١٢	٪١٤	٪١٨	٪١٩	٪٢١

المصدر:

* استخرجت من ECLAC (1988) Notas para el estudio de America latina, YEL cari-ba, 1987: Nicarogua (Meiocity, Table 25-p.63

وتوضح الهوامش "وهذه الجملة لاتشمل حوالى ٦٠٠ مليون دولار، والتى سببت، وفقاً للتقديرات الأولية، بالمقاطعة التجارية والقيود التمويلية الخارجية". وفى الجدول الأصلى، فقد أعطى تقسيم قطاعى، والتى تكشف أنه بين ٨٠- ١٩٨٧، أن الزراعة قد عانت من ٤٣٪ من جملة الأضرار، الغابات ٢٨٪ والتشييد ١٩٪.

** أخذت ECLAC (1988) table 3 &23 : and ECLAC Surveys forPrevious Years

وتشير المعلومات إلى تخصيصات الحكومة المركزية فى الميزانية، بأسعار ١٩٨٠، محولة إلى دولارات أمريكية بأسعار صرف ١٩٨٠.

الجدول ٤/١٢

نيكاراجوا: موازين التراكم القطاعى، ٧٦- ١٩٨٦

(٪ من الناتج المحلى الإجمالى،. متوسط سنوى)

		١٩٧٨-٧٦	١٩٨٣-٨١	١٩٨٦-٨٤
قطاع الدولة:	الاستثمار	٨٫٥	١٦٫٦	١٦٫٧
	الادخار	٢٫٦	-٥٫٤	-٨٫٣
	التمويل الخارجى	٣٫٣	١٣٫٤	٩٫٧
	ميزان الموارد	-٢٫٦	٧٫٧	-١٥٫٣
القطاع غير التابع لدولة:	الاستثمار	١٠٫٧	-٫٥	٣٫٤
	الادخار	١٥٫٧	١٢٫٧	١٨٫٧
	التمويل الخارجى	-٢٫٤	-	-
	ميزان الموارد	٢٫٦	٧٫٧	١٥٫٣
الاقتصاد الوطنى:	الاستثمار	١٩٫٢	٢١٫٦	٢٠٫١
	الادخار	١٨٫٣	٨٫٢	١٠٫٤
	التمويل الخارجى	٫٩	١٣٫٤	٩٫٧
	ميزان الموارد *	-	-	-

المصدر: Fitz Gerald (1986b) table 8.2.

* بالطبع ميزان الموارد يساوى صفراً بالنسبة للاقتصاد الوطنى طالما تضمن التمويل الخارجى أصلاً.

مستويات الاستهلاك السنوى (بليون كوردوباس باسعار ١٩٨٠)

		١٩٧٨-٧٦	١٩٨٣-٨١	١٩٨٦-٨٤
قطاع الدولة:	الدفاع	٠ر٣	٠ر٩	٣ر٣
	المدنى	٢ر٣	-ر٥	٦ر١
	الجملة	٢ر٦	٥ر٩	٩ر٤
غير قطاع الدولة:	الضروريات	١٠ر٢	١٠ر٢	٩ر١
	غيرالضروريات	١٠ر٣	-ر٣	-ر٢
	الجملة	٢٠ر٥	١٣ر٢	١١ر١
جملة الاستهلاك المحلى		٢٣ر١	١٩ر١	٢٠ر٥

المصدر: SPP (1987) , updated from SPP worsheelts

الجدول ٥/١٢

نيكاراجوا: هيكل القروض الامتيازية متوسطة وطويلة الأمد والمنح*

(مليون دولار امريكى)

	٨١-١٩٨٣	٪	٨٤-١٩٨٦	٪
١-اوربا الغربية، كندا والسوق المشتركة				
القروض والائتمانات	١٨٥٫٦		١٨٩٫٧	
المنح	٦٩٫٤		١١٢٫٢	
مساعدات المنظمات غير الحكومية	١٠٩٫٠		١٠٩٫٠	
الجملة	٣٦٤٫٠	١٨٫٦	٤١٠٫٩	٢٣٫٢
٢-متعددة الأطراف				
القروض والائتمانات	٢٤٥٫٩		-	
المنح	٢٢٫٧		٣٠٫١	
الجملة	٢٦٨٫٦	١٣٫٧	٣٠٫١	١١٫٧
٣-الدول الاشتراكية				
القروض والائتمانات	٥٢٩٫١		١٠٠٣٫٦	
المنح	٧٢٫٢		١٨٤٫٦	
الجملة	٦٠١٫٣	٣٠٫٧	١١٨٨٫٢	٦٧٫٢
٤-أخرى				
القروض والائتمانات	٦٩٤٫٣		١٢١٫٠	
المنح	١٨٫٠		٧٫٧	
مساعدات المنظمات غير الحكومية	١١٫٠		١١٫٠	
الجملة	٧٢٣٫٣	٣٧٫٠	١٣٩٫٧	٧٫٩
٥-الجملة				
القروض والائتمانات	١٦٥٤٫٩		١٣١٤٫٣	
المنح	١٨٢٫٣		٣٣٤٫٦	
مساعدات المنظمات غير الحكومية	١٢٠٫٠		١٢٠٫٠	
٦-الجملة	١٩٥٧٫٢	١٠٠	١٧٦٨٫٩	١٠٠

المصدر: Ministerio de cooperacion Externa, YNI (1987)

*تشمل المصادر متعددة الأطراف والثنائية والمنظمات غيرالحكومية.

(ملحق)

Bibliography

ببليوجرافيا

يتضمن هذا الملحق القوائم الببليوجرافية
التى الحقها المؤلفون ببعض فصول هذا الكتاب في طبعته الانجليزية.
ورأينا إجمالها هنا لفائدة الباحثين

chapter 2

Anyang' Nyong'o, Peter, (ed.) (1987) *Popular Struggles for Democracy in Africa* United Nations University, Zed Books Ltd., London and New Jersey.

Arizpe, Lourdes, (1987) 'Prólogo' in Elizabeth Jelin (ed.) *Ciudadanía e identidad: Las mujeres en los movimientos sociales latinoamericanos*, Geneva, UNRISD.

Bagley, Bruce, (1988) 'Colombia and the War on Drugs', *Foreign Affairs*, Vol. 67, No. 1, Fall.

Calderón, Fernando and Mario Dos Santos, (1987) *Latinoamérica: Lo político y lo social en la crisis*, Buenos Aires: Consejo Latinoamericano de Ciencias Sociales.

Cardoso, Fernando Henrique, (1988) 'Olas chocando contra los arrecifes. El estado ante la perplejidad social', *David & Goliath*, Revista del Consejo Latinoamericano de Ciencias Sociales, Vol. XVIII, No. 53, August-September

Carr, Barry, (ed.) (1986) *The Mexican Left, the Popular Movements and the Politics of Austerity*, San Diego, Center for U.S.-Mexican Studies.

Chazan, Naomi and Timothy Shaw, (1988) *Coping with Africa's Food Crisis*, Boulder, Lynne Rienner Publishers.

Feijoo, María del Carmen, (1988) *¿Y ahora que? La crisis como ruptura de la lógica cotidiana de los sectores populares*, Buenos Aires, INDEC, Documento de Trabajo No. 4, April

—— and Mónica Gogna, (1987) 'Las mujeres en la transición a la democracia', in Elizabeth Jelin, *Ciudadanía e identidad: Las mujeres en los movimientos sociales latinoamericanos*, Geneva, UNRISD

García, A., R. Infante and V. Tokman, (1988) 'Meeting the Social Debt', Roundtable on Human Development: Goals and Strategies for the Year 2000, Amman, Jordan, 3-5 September.

Ghai, Dharam, (1987) 'Successes and Failures in Economic Growth in Sub-Saharan Africa: 1960–82' in L. Emmerij (ed.), *Development Policies and the Crisis of the Eighties* OECD, Paris

——— (1988) *Economic Growth, Structural Change and Labour Absorption in Africa: 1960–85*, Discussion paper series, UNRISD, Geneva

Good, Kenneth, (1986) 'The Reproduction of Weakness in the State and Agriculture: The Zambian Experience', *African Affairs*, Vol. 85, No 337

Gordillo, Gustavo, (1987) *Campesinos al asalto del cielo*, Mexico City, Siglo XXI

Hansen, Emmanuel, (1987) 'The State and Popular Struggles in Ghana' in Peter Anyang (ed.) *Popular Struggles for Democracy in Africa*, United Nations University, Zed Books Ltd., London and New Jersey

Holmquist, Frank (1980) 'Defending Peasant Political Space in Independent Africa', *Canadian Journal of African Studies*, Vol. 14, No 1.

Isamah, Austin, (1986) 'Professional Unionism in Nigeria', *Indian Journal of Industrial Relations*, Vol. 21, No. 4, April.

Jamal, V. and J. Weeks, (1988) 'The Vanishing Rural-Urban Gap in Sub-Saharan Africa', *International Labour Review*, Vol. 127, No. 3.

Jaspa, ILO, (1988) *African Employment Report, 1980*, Addis Ababa

Jelin, Elizabeth, (ed.) 1987 *Ciudadanía e identidad: Las mujeres en los movimientos sociales latinoamericanos*, Geneva, UNRISD.

Kaufman, Robert, (1985) 'Democratic and Authoritarian Responses to the Debt Issue: Argentina, Brazil, Mexico', *International Organization*, Vol. 39, No. 3, Summer.

Kowarick, Lúcio, (ed.) (1988) *As lutas sociais e a cidade*, São Paulo, Paz e Terra-UNRISD-CEDEC

Leiva, Fernando Ignacio and James Petras, (1986) 'Chile's Poor in the Struggle for Democracy'. *Latin American Perspectives*, Vol. 13, No. 4, Fall.
Logan, Bernard, (1987) 'The Reverse Transfer of Technology from Sub-Saharan Africa to the United States', *Journal of Modern African Studies*, Vol. 25, No. 4.
Mertens, L. (1987) *Employment and Stabilisation in Mexico*, Geneva, International Labour Organisation, WEP Working Paper No. 10.
Morales, Edmundo, (1986) 'Coca, Cocaine Economy and Social Change in the Andes of Peru'. *Economic Development and Cultural Change*, Vol. 35, No. 1, October
Posnansky, Merrick, (1980) 'How Ghana's Crisis Affects a Village', *West Africa*, 1 December
Sandbrook, Richard, with Judith Baker, (1985) *The Politics of Africa's Economic Stagnation*, Cambridge University Press, Cambridge.
Sawyerr Akilagpa, (1988) 'The Politics of Adjustment Policies', Economic Commission for Africa, Addis Ababa, Document E(A/ICHD/88/29, Khartoum, Sudan, 5-8 March.
Shaw, Timothy, (1988) 'State of Crisis: International Constraints, Contradictions and Capitalism', in Donald Rothchild and Naomi Chazan, *The Precarious Balance*, Westview Press, Boulder.
Stepan, Alfred, (1985) 'State Power and the Strength of Civil Society in the Southern Cone of Latin America', in Peter Evans, et al, *Bringing the State Back In*, Cambridge, Cambridge University Press
Tokman, V, (1986) 'Adjustment and Employment in Latin America: The Current Challenge', *International Labour Review*, Vol. 125, No. 5, September–October.
Umbadda, S, (1989) 'Economic Crisis in the Sudan: Impact and Response', paper presented to the ISER-UNRISD Conference on Economic Crisis and Third World Countries: Impact and Response, Kingston, Jamaica, 3-6 April.
United Nations, (1988) *Financing Africa's Recovery*, New York.

chapter 3

Bgoya, W and G Hyden (1987) 'The State and the Crisis in Africa. In Search of a Second Liberation' Report on an International Conference at the Dag Hammarskjold Centre, Uppsala, *Development Dialogue*
Diamond, W.H. and D.B. Diamond (1987) *Tax Free Trade Zones of the World.*
Harker, T (1989) 'Cooperation between Caricom and non-Caricom Countries' Paper presented to the Working Group on Integration, Association of Caribbean Economists, mimeo, 1989; and 'Caribbean Economic Performance: An Overview', Second Conference of Caribbean Economists, Barbados, May.
Inter-American Development Bank, (1988) *Monthly News*, October.
Long, F (1985) 'Employment Effects of Multinational Enterprises in Export Processing Zones in the Caribbean', mimeo.
Ramsarran, R (1988), 'Saving, Investment and Growth: Trends and Determinants in Selected Caribbean Countries in Recent Years' Paper presented to the 20th Annual Meeting of the Regional Programme of Monetary Studies, Trinidad
Rivera, P.J. (1987) 'The CBI and the Twin-Plant Scheme: Are they Development Alternatives' Paper presented to the First Conference of the Association of Caribbean Economists, Jamaica.
Thomas, C Y (1984) *The Rise of the Authoritarian State in Peripheral Societies*, New York

——— (1986) *Sugar: Threat or Challenge (An analysis of the impact of technical changes in the High Fructose Syrup and Sucro Chemicals Industry)*, International Development Research Centre, Ottawa.
——— (1988) *The Poor and the Powerless: Economic Policy and Change in the Caribbean*, Latin America Bureau, London.
——— (1989) 'Restructuring of the World Economy: Political Implications for the Third World', in A. MacEwan and W K. Tabb, (eds), *Instability and Change in the World Economy*, Monthly Review Press.
United Nations, *International Trade Statistics* (various issues).
World Bank (1988a) *The Caribbean, Export Preferences and Performance*, Country Study.
World Bank (1988b) *Caribbean Countries (Economic Situation, Regional Issues and Capital Flows)*, Country Study.

chapter 5

Anyang' Nyong'o Peter (ed.) (1987) *Popular Struggles for Democracy in Africa* London, Zed Books.
Arrighi, G., and J. Saul (1973) *Essays in the Political Economy of Africa* New York, Monthly Review.
Bates, R. (1981) *Markets and States in Tropical Africa: The Political Basis of Agricultural Policies*, Berkeley, University of California Press.
——— (1986a) 'The Regulation of Rural Markets in Africa' in S.K. Commins, M. Lofchie and R. Payne (eds) (1986).
——— and M. Lofchie (eds) (1980) *Agricultural Development in Africa, Issues of Public Policy*. New York, Praeger.
Bond, M.L. (1984) 'Agricultural Responses to Price in sub-Saharan African Countries' *IMF Staff Papers*, Vol. 30, 4, December.
Chazan, N. and T. Shaw (eds) (1988) *Coping with Africa's Food Crisis*, Boulder, Col., Lynne Reinner Publishers.
Christensen, Cheryl and Lawrence Witucki (1986) 'Food Policies in sub-Saharan Africa' in Commins, Lofchie and Payne (eds) (1986)
Cleaver, K. (1985) 'The Impact of Price and Exchange Rate Policies on Agriculture in sub-Saharan Africa'. Staff Working Paper, Washington, DC , World Bank
Commins, S.K., and M. Lofchie (eds) (1986) *Africa's Agrarian Crisis: The Roots of Famine* Boulder, Col., Lynne Rienner Publishers.
Commins, S.K., M. Lofchie and R. Payne (eds) (1986) 'Food Policy in Africa: Political Causes and Social Effects', *Food Policy*, Vol 6, No 3
Eicher, C. (1984) 'Facing up to Africa's Food Crisis' in C Eicher and M Staatz (eds) 1984
——— and M. Staatz (eds) (1984) *Agricultural Development in the Third World*. Baltimore, Johns Hopkins University Press.
Evans, David and Parvin Alizadeh (1984) 'Trade, Industrialisation and the Visible Hand' in R. Kaplinsky (ed.) 1984.
Fone-Sundell, M (1987) 'Role of Price Policy in Stimulating Agricultural Production in Africa'. Issue Paper No. 2. IRDC, Uppsala, Swedish University of Agricultural Sciences.
Founou-Tchuigoua, B (1988) 'Crise et Recul du Nationalisme Economique d'Etat Collective en Afrique' *Africa Development*, Vol 13, No. 1
Gulhati, Ravi and Uday Sekhar (1982) 'Industrial Strategy for Late Starters: The Experience of Kenya , Tanzania and Zambia', *World Development*, Vol 10, No 11
Hansen, Art and D Macmillan (eds) (1986) *Food in Sub-Saharan Africa* Boulder, Col , Lynne Rienner Publishers
Helleiner, G. K (1986) 'Outward Orientation, Import Instability and African Economic Growth: An Empirical Investigation' in S. Lall and F Stewart, 1986
Hyden, Goran (1983) *No Shortcuts to Progress: African Development Management in Perspective*. Berkeley, University of California Press.
Jackson, Robert H., and Carl G Rosberg (1982) *Personal Rule in Africa Prince, Autocrat, Prophet, Tyrant*. Berkeley, University of California Press

Jamal, Vali and John Weeks (1988) 'The Vanishing Rural–Urban Gap in Sub-Saharan Africa' *International Labour Review*, Vol. 127, No 3
Johnston, Bruce F. (1980) 'Agricultural Production Potentials and Small Farm Strategies in Sub-Saharan Africa' in R. Bates and M. Loftchie (eds) 1980.
Kaplinsky, R. (ed)(1984) *Third World Industrialization in the 1980s: Open Economies in a Closing World* London, Frank Cass.
Lall, S. and F Stewart (1986) *Theory and Reality in Development: Essays in Honour of Paul Streeten*. London, Macmillan.
Lawrence, Peter (ed.) (1986) *The World Recession and the Food Crisis in Africa*. London, James Currey
Lemarchand, René (1986) 'The Political Economy of Food Issues' in Hansen, Art and D. Macmillan (eds) (1986).
Lipton, Michael (1977) *Why Poor People Stay Poor: Urban Bias in World Development* Cambridge, Mass., Harvard University Press.
Little, I., T. Scitovsky and M. Scott (1970) *Industry and Trade in Some Developing Countries: A Comparative Study*. London, Oxford University Press.
Mamdani, M. (1986) 'Ebauche d'une analyse de la Question agraire en Ouganda', *Africa Development*, Vol. XI, No. 4.
—— (1987) 'Contradictory Class Perspectives on the Question of Democracy: The Case of Uganda' in Anyang Nyong'o, P. (ed.) (1987).
Mkandawire, Thandika (1988) 'The Road to Crisis, Adjustment and Deindustrialization: The African Case'. *African Development*, Vol. 12, No. 1.
Ndegwa, Phillip (1985) *Africa's Development Crisis*. Nairobi, Heinemann.
Onimode, Bade (1988) *A Political Economy of the African Crisis*. London, Zed Books.
Ravenhill, John (ed.) (1986) *Africa in Economic Crisis*. London, Macmillan.
Rice, Robert (1984) 'Neocolonialism and Ghana's Economic Decline: A Critical Assessment'. *Canadian Journal of African Studies*, Vol. 18, No. 1.
Sandbrook, Richard (1985) *The Politics of Africa's Economic Stagnation*, Cambridge, Cambridge University Press.
Singer, Hans and Patricia Gray (1988) 'Trade Policy and Growth of Developing Countries: Some New Data'. *World Development*, Vol. 16, No. 3.
Smith, Sheila (1986) 'What's Right with the Berg Report and What's Left of its Criticism' in Peter Lawrence (ed.) (1986).
Strinivasan, T N. (1985) 'The Neoclassical Political Economy, the State and Economic Development'. *Asian Development Review*, Vol 3, No. 2.
UN Economic Commission for Africa (1983) *ECA and Africa's Development 1983–2000: A Preliminary Perspective Study*. Addis Ababa, UN, ECA.
World Bank (1981) *Accelerated Development in Sub-Saharan Africa: An Agenda for Action*. Washington DC., IBRD.
—— (1983) *World Development Report*. Washington DC

chapter 6

Abernethy, D. (1988) 'Bureaucratic Growth and Economic Stagnation in Sub-Saharan Africa, in *Africa's Development Challenges and the World Bank*, S.K. Commins (ed.) pp. 179–214. Lynne Rienner, Boulder, Colorado, USA.
Bendix, R. (1962) *Max Weber: An Intellectual Portrait*. Doubleday, Garden City, USA.
Colclough, C. (1985) 'Competing Paradigms in the Debate about Agricultural Pricing Policy', *International Development Studies Bulletin*, Vol. 16, No 3 pp.39–46.
Collins, R. (1980) 'Weber's Last Theory of Capitalism: A Systematization', *American Sociological Review*, No. 45, pp. 925–42.
Crook, R.E. (1988) 'State Capacity and Economic Development: The Case of Côte d'Ivoire', *International Development Studies Bulletin*, Vol. 19, No.4, pp. 19–25.

Deyo, F.C. (ed.) (1987) *The Political Economy of the New Asian Industrialism*. Cornell University Press, Ithaca, USA.
Elliott, C. (1988) 'Structural Adjustment in the Longer Run: Some Uncomfortable Questions' in *Africa's Development Challenges and the World Bank*, S.K Commins (ed.) pp. 159–78. Lynne Rienner, USA.
Ghai, D. (1987) 'Economic Growth, Structural Change and Labour Absorption in Africa, 1960–85.' Discussion Paper, United Nations Research Institute for Social Development, Geneva.
Green, R.H. (1986) 'Sub-Saharan Africa: Poverty of Development, Development of Poverty'. Discussion Paper 218, Institute of Development Studies, Sussex.
——— (1987) 'Killing the Dream: The Political and Human Economy of War in Sub-Saharan Africa'. Discussion Paper 238, Institute of Development Studies, Sussex.
Harrington, M. (1972) *Socialism*. Bantam Books, New York.
Harsch, E. (1988) 'Recovery or Relapse?' *Africa Report*, Vol. 33, No. 6, pp. 56–9.
Hicks, N. and A. Kubisch (1984) 'Cutting Government Expenditures in Less Developed Countries', *Finance and Development*, No. 21, pp. 37–9.
Joseph, R. (1987) *Democracy and Prebendal Politics in Nigeria: The Rise and Fall of the Second Republic*. Cambridge University Press, Cambridge, UK.
Kitching, G. (1985) *Rethinking Sociolism*. Methuen, London.
Leslie, W.J. (1987) *The World Bank and Structural Transformation in Developing Countries: The Case of Zaire*. Lynne Rienner, Boulder.
Lundahl, M. (1983) *The Haitian Economy: Man, Land and Markets*. Croom Helm, London.
Mamdani, M. (1988). 'Uganda in Transition: Two Years of the NRA/NRM', *Third World Quarterly*, No. 10, pp.1151–81.
McGowan, P. and T. Johnson (1986) '60 Coups in 30 Years: Further Evidence Regarding African Coups', *Journal of Modern African Studies*, No. 24, pp.539–46.
McNamara, R.S. (1985) *The Challenges for Sub-Saharan Africa* Sir John Crawford Memorial Lecture, Washington, DC.
Mosley, P. and L. Smith (1989) 'Structural Adjustment and Agricultural Performance in Sub-Saharan Africa, 1980–87', *Journal of International Development*, No. 1, pp.321–55.
Mukandala, R. (1983) 'Trends in Civil Service Size and Income in Tanzania', *Canadian Journal of African Studies*, No.17, pp. 253–63.
Nellis, J.R. (1972) *Who Pays Tax in Kenya*? Research Report No. 11, Scandanavian Institute of African Studies, Uppsala.
Ogbonna, M.N. (1975) 'Tax Evasion in Nigeria.' *Africa Today*, No.22, pp 53–61
Ottaway, M. (1988) 'Mozambique: From Symbolic Socialism to Symbolic Reform,' *Journal of Modern African Studies*, No. 26, pp.211–26.
Picard, L.A. and N.L. Graybeal (1988) 'Structural Adjustment, Public Sector Reform and the West African Political System,' Paper presented to the African Studies Association Conference, Chicago, 26–30 October
Polanyi, K. (1944) *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Times*. Beacon Press, Boston, USA.
Przeworski, A (1980) 'Material Bases of Consent: Politics and Economics in a Hegemonic System,' *Political Power and Social Theory*, No.1, pp. 21–68.
Ravenhill, J. (1988) 'Adjustment with Growth: A Fragile Consensus,' *Journal of Modern African Studies*, No.26, pp. 179–210.
Rothchild, D. and N. Chazan (eds) (1988) *The Precarious Balance State and Society in Africa*. Westview Press, Boulder, Colorado, USA.

Sandbrook, R. (1981). 'Is Socialism Possible in Africa?' *Journal of Commonwealth and Comparative Politics*, No. 19, pp.197–207.
——— (1988) 'Liberal Democracy in Africa: A Socialist-Revisionist Perspective'. *Canadian Journal of African Studies*, No. 22, pp.240–67.
——— with Judith Barker (1985) *The Politics of Africa's Economic Stagnation*. Cambridge University Press, Cambridge, UK.
Singh, S. (1983) 'Sub-Saharan Agriculture: Synthesis and Trade Prospects,' Staff Working Paper 608, World Bank, Washington, DC.
Sivard, R.L. (1987) *World Military and Social Expenditures, 1987–88* (12th ed.), World Priorities Inc., Washington, DC.
Somerville, C.M. (1988) 'Economic Crisis, Economic Reform, and Political Democracy: The Case of Senegal,' Paper presented to the African Studies Association Meeting, Chicago, 28–31 October.
Wisner, B. (1988) *Power and Need in Africa: Basic Human Needs and Development Policies*. Earthscan Publications, London.
World Bank (1983) *World Development Report, 1983*. Oxford University Press, New York.
——— (1988a) *Beyond Adjustment: Toward Sustainable Growth with Equity in Sub-Saharan Africa*, Part II. Special Economic Office, Technical Department, Africa Region, World Bank, Washington, DC, November.
——— (1988b) *World Development Report, 1988*. Oxford University Press, New York.
Young, C. and T. Turner (1985) *The Rise and Decline of the Zairean State*. University of Wisconsin Press, Madison.

chapter 7

Alvarado, Arturo (ed.) (1987) *Electoral Patterns and Perspectives in Mexico*. San Diego, Center for US.–Mexican Studies, Monograph Series 22.
Arriola, Carlos (1977) *Las Crisis en el Sistema Político Mexicano 1928–1977*. Mexico, El Colegio de México.
Arriola, Carlos and Juan Gustavo Galindo (1984) 'Los empresarios y el estado en México (1976–1982)', *Foro Internacional*. Vol. XXV, No. 2, October–December.
Bailey, John (1986) in Roderic A. Camp (ed.).
Banco de México (1988) 'La política económica y la evolucion de la economía en 1987'. *Comercio Exterior*, Vol. 38, No. 5.
Banco Interamericano de Desarrollo (1988) *Informe*, quoted in *La Jornada*, Mexico City, 15 January.
Bazañez, Miguel (1981) *La lucha por la hegemonía en México, 1968–1980*. Mexico City, Siglo XXI.
Blanco, José (1979) 'Génesis y desarrollo de la crisis en México, 1962–1979'. *Investigación Económica*, No. 150, October–December.
——— (1985) in González Casanova and Aguilar Camin (eds).
Brisson, Brian, C. (1988) 'Mexico Liberalizes Trade . . '. *Business America*, 18 January.
Bueno, Gerardo (1983) 'El endeudamiento externo y estrategias de desarrollo en México: 1976–1982'. *Foro Internacional*, No. 93, July–September.
Camacho, Manuel (1977) 'Los nudos históricos del sistema político mexicano' *Foro Internacional*, April/July.
Camp, Roderic A. (ed.) (1986) *Mexico's Political Stability: The Next Five Years* Boulder/London, Westview Press.

Cárdenas, Enrique (1987) *La industrialización Mexicana durante la Gran Depresión* Mexico City, El Colegio de México.
Collier, David (ed.) (1979) *The New Authoritarianism in Latin America* Princeton Princeton University Press.
Cordera, Rolando et al (1988) *México: El reclamo democrático*. Mexico City, Siglo XXI/ILET.
Cornelius, Wayne A. (1984) 'The Political Economy of Mexico under de la Madrid' *Mexican Studies/Estudios Mexicanos*. Vol. 1, No 1
—— (1986) in Drake and Silva (eds).
Cosio Villegas, Daniel (1978) *El sistema politico mexicano*, Mexico City, Joaquin Mortiz.
Drake, Paul W., and Eduardo Silva (eds) (1986) *Elections and Democratization in Latin America 1980–1985*. San Diego, Center for US–Mexican Studies/Institute of the Americas.
Eisenstadt, S. N. and René Lemarchand (eds) (1981) *Political Clientelism, Patronage and Development*. Beverley Hills, Sage.
El Colegio de México (1974) *La vida política en México, 1970–1973*, Mexico City.
El sismo: antecedentes y consecuencias (1985). *El Cotidiano*, No. 8.
Epstein, Edward (1980) 'Business–government relations in Mexico'. *Journal of International Law*, Vol. 12, No. 3, Summer.
FitzGerald, E. V. K. (1979) in Thorp and Whitehead (eds).
Foweraker, Joseph (1988) 'Popular Movements and the Transformation of the Mexican Political System'. Paper for Workshop on Mexico's Alternative Future, 23–25 March, Center for US–Mexican Studies, San Diego.
Garrido, Luis Javier (1986) *El partido de la Revolución Institucionalizada: La formación del nuevo estado en México (1928–1945)*, Mexico City, Secretaría de Educación Pública.
—— (1987) 'El Partido del Estado ante la Sucesión Presidencial en México (1929–1987)', *Revista Mexicana de Sociología*, Vol. XLIX, No. 3, July–September.
Gómez Tagle, Silvia (1984) 'Estado y reforma política en México', *Nueva Antropología*, Vol. 7, No. 25.
González Casanova, Pablo (1965) *La Democracia en México*, Mexico City, Era.
—— (ed.) (1985) *Las elecciones en México*, Mexico City, Siglo XXI.
—— and Hector Aguilar Camín (eds) (1985) *México ante la crisis*, Vol. 1, Mexico City, Siglo XXI.
—— and Enrique Florescano (eds) (1979) *México Hoy*, Mexico City, Siglo XXI.
—— and Jorge Cadena Roa (eds) (1988) *Primer informe sobre la democracia: México*, Mexico City, Siglo XXI.
Gourevitch, P. (1986) *Politics in Hard Times: Comparative Responses to International Economic Crises*. Ithaca/London, Cornell University Press.
Haggard, Stephen (1986) in Miles Kahler (ed).
Hamilton, Nora (1982) *The Limits of State Autonomy: Post-Revolutionary Mexico*. Princeton, Princeton University Press.
Hansen, Roger D. (1971) *Mexican Economic Development: The Roots of Rapid Growth*. Washington National Planning Association.
Hernández Rodríguez, Rogelio (1988a) 'Los hombres del presidente de la Madrid'. *Foro Internacional*, Vol. XXVIII, No. 1, July–September.
—— (1988b) *Empresarios, banca y estado*. Mexico City, FLACSO/Miguel Angel Porrúa.
Hirschman, Albert O. (1971) *A Bias for Hope: Essays on Development and Latin America*, New Haven/London, Yale University Press.
Molinar Horcasitas, Juan (1987) 'Regreso a Chihuahua'. *Nexos*, March.
Imaz, Cecilia (1981) 'La izquierda y la reforma política en México'. *Revista Mexicana de Sociología*, Vol. XLII, No. 3.

Kahler, Miles (ed.) (1986) *The Politics of International Debt* Ithaca/London Cornell University Press.
Kaufman, Robert (1988) The Politics of Orthodoxy in Mexico Unpublished ms
Labastida, Julio (1986) *Grupos económicos y organizaciones empresariales en México* Mexico City, Biblioteca Iberoamericana/Alianza Editorial/UNAM.
Leich, John Foster (1981) 'Political Reform in Mexico' *Current History*, Vol. 80
Loaeza, Soledad (1974) in El Colegio de México (1974).
——— (1984) 'Iglesia católica y reformismo autoritario'. *Foro Internacional*, Vol. XXV, No. 2
——— (1985) in *Nexos*, No. 90, June.
——— (1987) in Loaeza and Segovia (eds) 1987
——— and R Segovia (eds) (1987) *La vida política Mexicana en la crisis*. Mexico City, El Colegio de México.
Looney, Robert E. (1985) *Economic Policymaking in Mexico*. Durham, WC, Duke University Press.
López Portillo, José (1988) *Mis Tiempos: Biografía y Testimonio Político*, Vol. 2, Mexico City, Fernández Editores, pp. 1227–49.
Luna, Matilda, Ricardo Tirado and Francisco Valdez (1987) in Sylvia Maxfield and Ricardo Anzaldua Montoya (eds) 1987.
Mabry, Donald (1973) *Mexico's Acción Nacional: a Catholic Alternative to Revolution*. Syracuse, New York University Press.
Martínez Assad, Carlos and Alvaro Arreola Ayala (1985) in González Casanova 1985.
Maxfield, Sylvia (1988) International Finance, the State, and Capital Accumulation: Mexico in Comparative Perspective. PhD dissertation, Harvard University.
——— and Ricardo Anzaldua Montoya (eds)(1987) *Government and Private Sector in Contemporary Mexico*, San Diego, Center for US–Mexican Studies.
Meyer, Lorenzo (1978) 'Los inicios de la institucionalización: La política del Maximato'. *Historia de la Revolución Mexicana*, Vol. 12, Mexico City, El Colegio de México.
——— (1988) 'La democratización del PRI: Misión imposible?' Paper presented at the Workshop on Mexico's alternative political futures. San Diego, Center for US–Mexican Studies.
Middlebrook, Kevin (1986) in O'Donnell et al, 1986.
Minian, Isaac (ed.)(1988) *Cambio estructural y producción de ventajas comparativas*. Mexico, CIDE.
Newell G., Roberto and Luis Rubio F. (1984) *Mexico's Dilemma: The Political Origins of Economic Crisis*, Boulder/London, Westview Press.
O'Donnell, Guillermo (1973) *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism: Studies in South American Politics*, Berkeley, Institute of International Studies, University of California Press.
——— et al, (eds) (1986) *Transitions from Authoritarian Rule: Latin America*, Baltimore/London, Johns Hopkins University Press.
Peres Nuñez, Wilson (1988) in Minian (ed.) 1988.
Presidencia de la República (1985) Unidad de la Crónica Presidencial, *Las razones y las obras: Crónica del sexenio 1982–88, Primer Año*, Mexico City, Presidencia de la República/Fondo de Cultura Económica.
——— (1988) Unidad de la Crónica Presidencial, *Las razones y las obras: Crónica del sexenio 1982–88, Sexto Año*.
Purcell, Susan K. (1981) in S. N. Eisenstadt and René Lemarchand (eds).
Purcell, Susan K. and John F. H. (1980) 'State and Society in Mexico'. *World Politics*, Vol. 32, No. 2, January.
Reding, Andrew (1988) 'The Democratic Current: A New Era in Mexican Politics' *World Policy Journal*, Vol. 5, No. 2, Spring.

Reyna, José Luis and Richard S Weinert (eds) (1977) *Authoritarianism in Mexico* Philadelphia, ISHI Press.
Reynolds, Clark (1970) *The Mexican Economy: Twentieth Century Structure and Growth*. New Haven, Yale University Press.
Rigby, T. H. and Ferenc Feher (eds) (1982) *Political Legitimation in Communist States*. New York, St. Martin's Press.
Rivera Ríos, Miguel Angel (1986) *Crisis y reorganización del capitalismo mexicano* Mexico, Era
Sartori, Giovanni (1976) *Parties and Party Systems* Cambridge, Cambridge University Press.
Scott, Robert (1964) *Mexican Government in Transition*. Urbana, University of Illinois Press.
Sikkink, K (1988) Developmentalism: Ideas and Economic Policy Making in Brazil and Argentina. PhD dissertation, Columbia University.
Solís, Leopoldo (1970) *La realidad económica mexicana: retrovisión y perspectivas*. Mexico City, Siglo XXI.
Stepan, Alfred (1985) Military Politics and Three Polity Arenas. Unpublished paper.
Tello, Carlos (1979) *La política económica en México: 1970–76*. Mexico City, Siglo XXI.
—— (1984) *La nacionalización de la banca en México:* Mexico City, Siglo XXI.
Thorp, Rosemary and Lawrence Whitehead (eds) (1979) *Inflation and Stabilization in Latin America*. New York, Holmes and Meier.
Universidad Iberoamericana (1978) *El Partido Acción Nacional: Ensayos y Testimonios*. Mexico City, Editorial Jus.
Villarreal, René (1977) 'Import-Substitution Industrialization', in José Luis Reyna and Richard S. Weinert (eds).
Villoro, Luis (1979) in Gonzàlez Casanova and Florescano (eds).
Whitehead, Lawrence (1980) 'La política económica del sexenio de Echeverría: qué salió mal y por qué?' *Foro Internacional*, No. 79, January–March
Zermeño, Sergio (1978) *México: Una democracia utópica: el movimento estudiantil del 68*. Mexico City, Siglo XXI.
Aguiler Zinser, Adolfo (1988) in Rolando Cordera et al.
Zuchermann, Leo (1989) 'El proceso de toma de decisiones en la política económica en Mèxico'. Tesis de Licenciatura en Administración Pública, El Colegio de México.

chapter 8

Andrae, G. and B. Beckman, (1991) 'Workers, unions, and the crisis of the Nigerian textile industry.' In I. Brandell, *Practice and Strategy: Workers in Contemporary Third World Industrialisation* (forthcoming) Macmillan.
Aremu, I. (1987) 'Glaxo Workers: A Report.' Lagos, NLC.
Bangura, Y. (1987a) 'Crisis management and union struggles in Niger state.' Zaria, Department of Political Science. Mimeo.
—— (1987b) 'The recession and workers struggles in the vehicle assembly plants: Steyr-Nigeria.' *Review of African Political Economy*, 39.
—— (1987c) 'Industrial crisis and the struggle for national democracy: Lessons from Kaduna Textile Ltd. and the workers demonstration of January 1984.' Zaria, mimeo.
—— (1989a) 'Crisis and adjustment: The experience of Nigerian workers.' In B. Onimode (ed.), *The IMF, the World Bank and the African Debt*. London, Zed Books.

—— (1989b) 'Authoritarianism and democracy in Africa A theoretical discourse'. Uppsala, AKUT. Seminar paper

Bates, R. (1981) *Markets and States in Tropical Africa. The Political Basis of Agricultural Policies*. Berkeley, UCP.

Beckman, B. (1988a), 'The post-colonial state: Crisis and reconstruction' *IDS Bulletin* Vol. 19, No. 4

—— (1988b) 'When does democracy make sense?' Uppsala, AKUT Seminar paper.

Bienefeld, M. (1986) 'Analysing the politics of African state policy. Some thoughts on Robert Bates' work'. *IDS Bulletin*, Vol. 17, No. 1.

Buhari, M. (1984) Statement on the assumption of power by the military government of General M. Buhari, Lagos, January.

CBN (1983), *Annual Report and Statement of Account*. Lagos, Central Bank of Nigeria.

Cohen, R. (1974), *Labour and Politics in Nigeria, 1945–1974*. London, Heinemann.

Cornia, G. A., R. Jolly, F. Stewart, (1988) *Adjustment with a Human Face*. Oxford, UNICEF.

Damachi, U., H. D. Seibel, L. Trachtman (eds) (1979) *Industrial Relations in Africa*. London, Macmillan.

Ejiofoh, S. O. Z. (1988) 'Communique issued on behalf of 42 industrial unions by 14-man negotiating team on the impending negotiations with the government on the issue of increases in the prices of petroleum and petroleum products and general high cost of living etc., etc.' Signed by S. O. Z. Ejoifoh, G. O. Ulucha, E. D. Fidelis, M. /. Kazeem, F. E. Nwachukwu, A. Ogbonna, 10 June.

Godfrey, M. (1986) *Global Unemployment. The New Challenge to Economic Theory*. Brighton, Wheatsheaf.

Hashim, Y. (1987) State Intervention in Trade Unions. A Nigerian Case Study. The Hague, Institute of Social Studies, MA dissertation.

Havnevik, K. J. (ed.) (1987) *The IMF and the World Bank in Africa. Conditionality, Impact and Alternatives*. Uppsala, Scandinavian Institute of African Studies.

Ibrahim, J. (1986) 'The political debate and the struggle for democracy in Nigeria'. *Review of African Political Economy* No. 37.

IDS Bulletin (1983) 'Accelerated development in sub-Saharan Africa', Vol. 14, No. 1.

Lawrence, P. (ed.) (1986) *World Recession and the Food Crisis in Africa*. London, Currey/ROAPE.

Lloyd, P. (1982) *A Third World Proletariat?* London, Allen & Unwin.

MAN (1987) 'Half Yearly Economic Review, January – June'. Lagos, Manufacturers Association of Nigeria.

Mkandawire, T. (1989) 'Labour and policy making in Africa'. Dakar, CODESRIA (Draft).

Mustapha, A. R. (1988) 'Ever decreasing circles: Democratic rights in Nigeria 1978–1988'. Oxford, St Peter's College.

NEC (1983) 'The State of the Nigerian Economy.' Lagos, National Economic Council.

NLC (1985) Towards National Recovery: Nigeria Labour Congress' Alternatives. Lagos.

—— (1987) 'A case for wage adjustment for workers: A memo presented to the federal military government.' 29 July, Lagos.

—— (1988) 'Resolutions of 3rd Congress of the Nigerian Labour Congress Holding at Saidi Centre in Benin, 24–26 February 1988'.

Olson, M. (1982) *The Rise and Decline of Nations. Economic Growth, Stagflation, and Social Rigidities*. New Haven, Yale University Press.

Otobo, D. (1986) *Foreign Interests & Nigerian Trade Unions*. Oxford, Malthouse.
Sandbrook, R. and R. Cohen (eds) (1975) *The Development of An African Working Class*. London, Longman.
Ubeku, A. K. (1983) *Industrial Relations in Developing Countries: The Case of Nigeria*. London, Macmillan.
Waterman, P. (1975) 'The labour aristocracy in Africa. Introduction to a debate.' *Development and Change*, Vol 6, No. 3.
—— (1983). *Aristocrats and Plebians in African Trade Unions? Lagos Port and Dock Worker Organization and Struggle*. The Hague, Author.
World Bank (1981) *Accelerated Development in Sub-Saharan Africa: An Agenda for Action*. Washington.
—— (1983a) 'Nigeria: Macro-Economic Policies for Structural Change.' Report 4506, UNI, 15 August, Washington.
—— (1983b) *Sub-Saharan Africa: Progress Report on Development Prospects and Programs*. Washington.
—— (1984) *Toward Sustained Development in Sub-Saharan Africa. A Joint Program of Action*. Washington.
—— (1986) *Financing Adjustment with Growth in Sub-Saharan Africa, 1986–90*. Washington.

Newspapers and journals
Analyst. Monthly news magazine, Jos, Nigeria.
Newswatch. Weekly news magazine, Lagos, Nigeria.
West Africa. Weekly news magazine, London.

chapter 9

Amadeo, E. J. and J. M. Camargo, (1988) 'Política salarial e negociações: perspectivas para o futuro'. Mimeo, OIT/Ministério do Trabalho.
—— (1989a) 'A structuralist model of inflation and stabilization'. Mimeo, Helsinki, WIDER/UNU.
—— (1989b) 'Market structure, relative prices and income distribution: an analysis of heterodox shock experiments'. Mimeo, Helsinki WIDER/UNU.
—— (1989c) 'Choque e concerto', forthcoming in *Dados*.
Bontempo, H. C. (1988) 'Transferências externas e financiamento do governo' *Pesquisa e Planejamento Econômico* Vol. 18, April.
Cardoso, E. and E. Reis (1986) 'Deficits, dívidas e inflação no Brasil'. *Pesquisa e Planejamento Econômico*.
Castro, A. B. and F. E. Pires, (1985) *A Economia brasileira em marcha forçada*. Rio de Janeiro, Paz e Terra.
Hirschman, A. (1986) 'The political economy of Latin American development: seven exercises in retrospect'. Paper for the XIII International Congress of the Latin American Studies Association, Boston, October.
Reisen, H. and A. Trotsenburg, (1988) 'Developing countries debt: the budgetary and transfer problem', OECD.
Tavares de Almeida (1988).
Werneck, R. (1986) 'Poupança estatal, divida externa e crise financeira do estado'. *Pesquisa e Planejamento Econômico*.
—— (1987) 'Public sector adjustment to external shocks and domestic pressures in Brazil'. Discussion Paper, Pontificia Universidade Católica de Rio de Janeiro.

chapter 10

Amin, Samir (1988) 'A Note on the Concept of Delinking' *Development and South–South Cooperation*, Vol. 1, No. 1

Barone, C A (1983) 'Dependence, Marxist Theory and Salvaging the Idea of Capitalism in South Korea' *Review of Radical Political Economy*, Vol XV, No. 1

Brister, J (1988) 'The Cooking Pots are Broken' *African Recovery*, Vol 2

Faaland, J. (1987) in Kjell J. Havnevik (ed.)

Fransman, M. (1984) 'Explaining the Success of Asian NICs: Incentives and Technology'. Sussex *IDS Bulletin*, Vol. 15, No. 2.

Gosh, A. (1988) 'Supply Side Economics: Is India Ready for the Recipe?' *Economic and Political Weekly*, 25 June.

Gusten, R. (1984) 'African Agriculture: Which Way Out of the Crisis?' *Rural Africana*, 19–20.

Haggard, S. and Chung-In Moon (1983) in J. R Ruggie.

Hamilton, C. (1984) 'Class, State and Industrialisation in South Korea' Sussex, *IDS Bulletin*, Vol. 15, No. 2.

Harvey, C. (1985) 'Successful Adjustment in Botswana', Sussex, *IDS Bulletin*, July.

Havnevik, Kjell J. (ed.) (1987) *The IMF and the World Bank in Africa Conditionality, Impact and Alternatives*. Uppsala, Scandinavian Institute of African Studies.

Hermelle, K. (1988) Country Report on Mozambique, presented to SIDA, October

Jamal, Vali and John Weeks (1988) 'The Vanishing Rural–Urban Gap in Sub-Saharan Africa,' *International Labour Review*, Vol. 127, No 3

Leudde-Neurath, R. (1980) 'Export Orientation in South Korea' Sussex, *IDS Bulletin*, Vol. 12, No. 1.

——— (1984) 'State Intervention and DFI in South Korea' Sussex, *IDS Bulletin*, Vol. 15, No 2.

MacBean, A. I (1981) 'Do Outward Policies Really Work?' Sussex, *IDS Bulletin*, Vol. 13, No. 1

Maganya, E. and O. Othman (1988) 'The Debt Problem in the Context of the Third World'. University of Dar es Salaam, IDS.

Mamdani, M. (1976) *Politics and Class Formation in Uganda*. London, Heinemann.

——— (1987) 'Extreme but not Exceptional: Towards an Analysis of the Agrarian Question in Uganda'. *Journal of Peasant Studies*, Vol. 14, No. 2.

——— (1988) 'NRA/NRM: Two Years', Kampala, Progressive Publishers Also published as 'Uganda in Transition'. *Third World Quarterly Review*.

NOTU News (1989) Letter to Prime Minister, Vol. 1, No. 1

Ruggie, J. R. (1983) *The Antimonies of Interdependence: National Welfare and the International Division of Labour*. New York, Columbia University Press.

Sawyerr, A. (1988) 'The Politics of Adjustment Policy' Khartoum, ECA/ICHD/88/29, 5–8 March.

Schmitz, H. (1984) 'Industrial Strategies in LDCs: Some Lessons of Historical Experience'. *Journal of Development Studies*, Vol. 21, No. 1

Sharpley, J. and S. R. Lewis (1988) 'Kenya's Industrialisation, 1964–84'. Sussex, IDS Discussion Paper 242.

Uganda Government (1987a) Policy Framework Paper for 1987/88–1989/90. Presented to the Paris Conference, 8 May.

——— (1987b) Report to Consultative Group, 28 May.

——— (1988) Ministry of Finance, Circular No. IT/3/01/D, 6 June

Wade, R (1984) 'Dirigisme Taiwan-Style', Sussex, *IDS Bulletin*, Vol 15, No 2

Wangwe, Sam (1987) 'Impact of the IMF/World Bank Philosophy in Tanzania' in Kjell J Havnevik

World Bank and UNDP (1989) Africa's Adjustment in the 1980s

chapter 11

Cairncross, A and M. Pur (eds) (1976) *Employment Income Distribution and Development* Strategy, London, Macmillan.
CENE/DPCCN (1988) (National Executive Commission of the Emergency/Department of the Prevention and Combat of Natural Disasters) *Rising to the Challenge: Dealing with the Emergency in Mozambique – an Inside View* Maputo (April).
Cliff, J., N. Kanji, M. Muller. (1986) 'Mozambique Health Holding the Line', in *Review of African Political Economy*, 36, pp. 7–23.
FitzGerald, E. V. K. (1988), 'State Accumulation and Market Equilibria: an Application of Kalecki-Kornai Analysis to Planned Economics in the Third World', pp. 50–74 in FitzGerald, E. V. K. and Wuyts, M. 1988.
—— and M Wuyts (1988), *Markets within Planning: Socialist Economic Management in the Third World*, London, Frank Cass.
Frelimo (1977a) *O Partido e as Classes Trabalhadores Mocambicanas no Edificacao da Democracia Popular*. Maputo, Third Congress Documents.
—— (1977b) *Directivas Economicas e Sociais*. Maputo, Third Congress Documents
—— (1983a) *Relatorio do Comite Central ao IV Congresso*. Maputo, Fourth Congress Documents.
—— (1983b) *Directivas Economicas e Sociais* Maputo, Fourth Congress Documents.
Green, H., D Asrat, M Mauras, and R. Morgan (1987) 'Children in Southern Africa', in UNICEF (1987) *Children on the Front Line*. New York/Geneva, pp 9–36.
Hanlon, J. (1984) *Mozambique: The Revolution under Fire*. London, Zed Books.
—— (1988) 'NGO's and other Aid Agencies in Mozambique', background notes to ECASAAMA (European Conference against South African Aggression in Mozambique and Angola), Bonn, December 8–10.
Harris, L. (1986) 'Conceptions of the IMF's role in Africa', in Lawrence, P (ed.) 1986, pp. 83–95.
Hermele, K (1988) *Country Report: Mozambique* Stockholm, SIDA, Planning Secretariat.
Hopwood, A. (1984) 'Accounting and the Pursuit of Efficiency', pp. 167–87, in Hopwood, A. and C Tomkins (eds) 1984.
—— and C. Tomkins (eds) (1984) *Issues in Public Sector Accounting* London, Philip Allan.
Kaimowitz, D. (1988) 'Nicaragua's Experience with Agricultural Planning: From State-Centered Accumulation to the Strategic Alliance with the Peasantry', in FitzGerald, E V K., and M Wuyts 1988, pp. 115–35.
Keynes, J. M. (1940) *How to Pay for the War*. London, Macmillan.
Kornai, J. (1979) 'Resource Constrained versus Demand Constrained Systems', pp. 801–19, in *Econometrica*, 47(4).
Lawrence, P. (ed.) (1986) *World Recession and the Food Crisis in Africa* London, James Currey.
Likierman, A. (1984) 'Planning and Control: Developments in Central Government', pp. 147–64, in Hopwood, A., and C. Tomkins (eds) 1984.
Machungo, M. (1987) 'The Economic Recovery Programme'. Extract from the presentation by the Prime Minister to the People's Assembly, Supplement to *Mozambique News*, No. 127. Maputo, AIM.
Mackintosh, M. (1986) 'Economic Policy Context and Adjustment Options in Mozambique', in *Development and Change*, Vol. 17, pp. 557–81
—— and M. Wuyts (1988) 'Accumulation Social Services and Socialist

Transition in the Third World: Reflections on Decentralised Planning based on the Mozambican Experience', in FitzGerald, E. V. K., and M. Wuyts (eds) 1988, pp. 136–79.
Marshall, J. (1988) *Structural Adjustment in Mozambique – The Human Dimension*. Paper prepared for the Canadian International Development Agency, mimeo.
Saith, A. (1985) 'Primitive Accumulation, Agrarian Reform and Socialist Transitions: an Argument', in *Journal of Development Studies*, Vol. 22, No. 1, pp. 1–48.
Seers, D. (1976) 'The Political Economy of National Accounting', in Cairncross, A. and M. Pur (eds) 1976, pp. 193–209.
Walt, G. (1983) 'The Evolution of Health Policy', in Walt, G., and A. Melamed (eds) 1983a.
—— and A. Melamed (eds) (1983) *Mozambique: Towards a People's Health Service*. London, Zed Press.
—— and D. Wield (1983) *Health Policies in Mozambique*. Milton Keynes, Open University, Third World Studies course material.
World Bank (1987) 'Economic Policy Framework, 1987–1989'. Mimeo (May).
Wuyts, M. (1985) 'Money, Planning and Rural Transformation in Mozambique', in *Journal of Development Studies*, Vol. 22, No. 1, pp. 180–207.
—— (1989) *Money and Planning for Socialist Transition: The Mozambican Experience*. London, Gower Publishing.

chapter 12

Austin, J. E. and J. C. Ickis (1986) 'Managing After the Revolutionaries Have Won' *Harvard Business Review*, May–June.
Baumeister, E. and O. Neira (1986) 'The Making of the Mixed Economy: Class Struggle and State Policy in the Nicaraguan Transition' in Fagen 1986.
Bogolomov, O. (1983) *Socialist Countries in the International Division of Labour*. Moscow, Progress Publishers.
Bukharin, N. (1979) *The Politics and Economics of the Transition Period*. London, Routledge and Kegan Paul.
Cassen, R. H. (ed.) (1985) *Soviet Interests in the Third World*. London, Sage, for RIIA.
Corraggio, J. L. (1986) *Economics and Politics in the Transition to Socialism: Reflections on the Nicaraguan Experience* in Fagen 1986.
Evans P. B et al (1985) *Bringing the State Back In*. Cambridge, Cambridge University Press.
Fagen, R. R. et al (1986) *Transition and Development: Problems of Third World Socialism*. New York, Monthly Review Press.
FitzGerald, E. V. K. (1985a) 'Agrarian Reform as a Model of Accumulation: the Case of Nicaragua since 1979' in Saith 1985.
—— (1985b) 'The Problem of Balance in the Peripheral Socialist Economy: a Conceptual Note'. *World Development*, Vol. 13, No. 1.
—— (1986a) 'Notes on the Analysis of the Small Underdeveloped Economy' in Fagen et al 1986.
—— (1986b) 'An Evaluation of the Economic Costs of US Aggression against Nicaragua' in Spalding 1986.
—— (1987) 'Notas sobre la fuerza de trabajo y la estructura de clases en Nicaragua'. *Revista Nicaragüense de Ciencias Sociales*, Vol. 2, No. 2
—— (1988a) 'State Accumulation and Market Equilibria: An application of Kalecki–Kornai Analysis to Planned Economies in the Third World' in FitzGerald and Wuyts 1988.
—— (1988b) 'State and Economy in Nicaragua' *IDS Bulletin*, Vol 19, No 3

——— (1989) 'Problems in Financing a Revolution. Accumulation. Defence and Income Distribution in Nicaragua 1979–86' in FitzGerald and Vos 1989.
——— and A. Chamorro (1987) 'Las cooperativas en el proyecto de transición en Nicaragua' *Encuentro*, No. 30.
——— and R. Vos (1989) *Financing Economic Development: a Structuralist Approach to Monetary Policy*. London, Gower Publishing.
——— and M. Wuyts (1988) *Markets within Planning: Socialist Economic Management in the Third World*. London, Frank Cass.
———, K. Jansen and R. Vos (1989) 'Structural Asymmetry, Adjustment and the Debt Crisis', *Working Paper in Money, Finance and Development*, No. 28, The Hague, ISS.
Flory, M. (ed.) (1984) *La formation des normes en droit international du développement*. Paris, Presses Universitaires de France.
Gaddis, J. L. (1982) *Strategies of Containment: a Critical Appraisal of Postwar National Security Policy*. New York, Oxford University Press.
Government of Nicaragua (1988) *Memorial on Compensation in the Case of Nicaragua v USA*. The Hague, International Court of Justice.
Green, R. H. et al (1987) *Children on the Front Line: the Impact of Apartheid, Destabilization and Warfare on Children in Southern and South Africa*. New York and Geneva, UNICEF.
Griffith-Jones, S. (1981) *The Role of Finance in the Transition to Socialism*. London, Pinter.
ICJ (1986) *Nicaragua vs USA: Judgement of the International Court of Justice*. The Hague, International Court of Justice.
IHCA (1987) 'Slow Motion Towards the Survival Economy'. *Envio*, Vol. 5, No. 63.
Irvin, G. W. (1983) 'Nicaragua: Establishing the State as the Centre of Accumulation'. *Cambridge Journal of Economics*, Vol. 7, No. 7.
——— and E. Croes (1988) 'Nicaragua: the Accumulation Trap' *IDS Bulletin*, Vol 19, No. 3.
Kaimowitz, D. (1988) 'Nicaragua's Experience with Agricultural Planning: from State-Centred Accumulation to the Strategic Alliance with the Peasantry' in FitzGerald and Wuyts 1988.
Kalecki, M. (1976) *Essays on Developing Economies*. Cambridge, Cambridge University Press
——— (1985) *Selected Essays in Economic Planning* Cambridge, Cambridge University Press.
Marchetti, Peter (1988) 'Las medidas de julio: un paquete sin pueblo', *Envío*, Vol. 7, No. 85.
Miplan (1980) *Programa de reactivación económica en beneficio del pueblo ('Plan 80')* Managua, Ministerio de Planificación.
——— (1981) *Programa económico 1981: austeridad y eficiencia*. Managua, Ministerio de Planificación.
Molyneux, M. (1986) *Mobilization without Emancipation? Women's Interests, State and Revolution* in Fagen 1986
Nuñez, O. (1987) *Transición y lucha de clases en Nicaragua 1979–86*. Mexico City, Siglo XXI.
Nuti, D. M. (1981) 'The Contradictions of Socialist Economies' *Socialist Register*. London, Merlin Press.
Pizarro, R. (1987) 'The New Economic Policy: a Necessary Adjustment' in Spalding 1986.
Rodríguez, O. (1980) *La teoría del subdesarrollo de la Cepal* Mexico City, Siglo XXI.
Rowthorn, B. (1980) *Capitalism, Conflict and Inflation: Essays in Political Economy* Atlantic Highlands, Humanit Press

Ruccio, D F (1986) 'The State and Planning in Nicaragua' in Spalding 1986
Saith, A (ed.) (1985) *The Agrarian Question in Socialist Transition*. London, Frank Cass
Shafer, D. M (1988) *Deadly Paradigms: the Failure of US Counterinsurgency Policy* Princeton NJ, Princeton University Press.
Smith, H (1988) 'Race and Class in Revolutionary Nicaragua: Autonomy and the Atlantic Coast' *IDS Bulletin*, Vol. 19, No. 3
Spalding, R (ed.) (1986) *The Political Economy of Revolutionary Nicaragua*. New York, Allen and Unwin.
SPP (1987) *Programa Económico 1987* Managua, Secretaría de Planificación y Presupuesto
Stallings, B. (1986) 'External Finance and the Transition to Socialism in Small Peripheral Societies' in Fagen 1986.
Taylor, L. (1983) *Structuralist Macroeconomics*. New York, Basic Books.
Thorp, R. (ed.) (1984) *Latin America in the 1930s: the Role of the Periphery in World Crisis*. London, Macmillan.
Tirado, V. (1986) *Nicaragua: una nueva democracia en el tercer mundo*. Managua, Editorial Vanguardia.
United Nations (1974) *Declaration on the Establishment of a New International Economic Order* (A/RES/3201/S.VI). New York, UN General Assembly.
—— (1986) *Declaration of the Right to Development* New York, UN General Assembly
Utting, P. (1987) 'Domestic Supply and Food Shortages' in Spalding 1986.
Vilas, C. M. (1986) 'Troubles Everywhere: an Economic Perspective on the Revolution' in Spalding 1986.
Weinert, R. (1981) 'Nicaragua's Debt Renegotiation' *Cambridge Journal of Economics*, Vol. 5, No. 2.
Wheelock, J. (1985) *Entre la crisis y la agresión: la reforma agraria sandinista*. Managua, Editorial Nueva Nicaragua.
White W. et al (1983) *Revolutionary Socialist Development in the Third World*. Lexington, University of Kentucky Press.
World Bank (1981) *Nicaragua: the Challenge of Development* Washington DC. IBRD.

قائمة مطبوعات

مركز البحوث العربية

للدرسات والتوثيق والنشر

١- مصير القطاع العام في مصر — د. فؤاد مرسي — ١٩٨٧

٢- المشكلة الطائفية في مصر — تحرير د. لطيفة الزيات وآخرون — ١٩٨٨

٣- سكان مصر — د. وداد مرقس — ١٩٨٨

٤- ازمة مياة النيل — د. رشدي سعيد وآخرون — ١٩٨٨

٥- ببليوجرافيا الطبقة العاملة المصرية — إعداد اشرف حسين — ١٩٨٨

٦- ندوة حول إجراءات الاصلاح الاقتصادي في الجزائر — د. احمد هني — ١٩٨٨

٧- ثلاث قراءات سوفيتية في البيريسترويكا — ترجمة عصام فوزي — ١٩٨٨

٨- المدرسة الاشتراكية في الصحافة — د. عواطف عبد الرحمن — ١٩٨٨

٩- قراءة نقدية لكتابات ناصرية — د. عبد العظيم انيس — ١٩٨٩

١٠- الاوراق الكاملة لندوة الفكر والممارسة المهداه إلى مهدي عامل — ١٩٨٩
نشر مشترك مع دار الفارابي ببيروت

١١- المجتمعات التابعة والتنمية المستقلة — مصطفي نور الدين عطية — ١٩٨٩

١٢- البيريسترويكا في عيون الآخرين — ١٩٩٠

١٣- المسار الاقتصادي في مصر وسياسات الاصلاح
دراسات نقدية في الأزمة الاقتصادية — د. ابراهيم العيسوي — ١٩٩٠

١٤- دليل قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي اعداد : ابراهيم برعي — ١٩٩٠

١٥- ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية (أعمال ندوة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية — ١٩٩٠

١٦- الانتخابات البرلمانية فى مصر — تحرير: د. أحمد عبد الله
نشر مشترك مع دار سينا للنشر — ١٩٩٠

١٧- من لا يعرف شيئا فليكتب
خربشات رجل شارع من بلاد النفط — محمد عبيد غانم — ١٩٩٠

١٨- الموقف من القص فى تراثنا النقدى د ألفت كمال الروبى ١٩٩١

١٩- أزمة الاسلام السياسى

الجبهة الاسلامية القومية فى السودان نموذجاً د. حيدر إبراهيم ١٩٩١

٢٠- اليسار المصرى وتحولات الدول الاشتراكية اعمال ندوة عقدت بالمركز

٢١- محمد على دوس ، حياة موارة فى العمل السياسى العربى الافريقى

(سيرة ذاتية ترجمة د. أحمد محمد البدوى ١٩٩١

٢٢- قضايا المجتمع المدني فى ضوء فكر جرامشى (طبعة القاهرة) ١٩٩٢

٢٣- من نقد الدولة السوفيتية إلى نقد الدولة الوطنية د. سمير أمين ١٩٩٢

٢٤- المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر ١٩٩٢

٢٥- العمال والحركة السياسية فى مصر جويل بنين ، زكارى لوكمان

ترجمة أحمد صادق سعد ١٩٩٢

كراسات كوديسريا بالعربية

١- التكيف الهيكلى والأزمة الزراعية فى أفريقيا ثانديكا مكانداويرى

ترجمة د. حسن أبو بكر ١٩٩٢

٢- الحركات الاجتماعية والعملية الديمقراطية فى أفريقيا

م. ماماني، ث.مكانداويرى، وامبا ديا وامبا ترجمة أشرف حسين ١٩٩٢

٣- المنظمات الفلاحية فى أفريقيا ديسالجين رهماتو ترجمة : على فهمى ١٩٩٢

٤- الجيش والعسكرية فى أفريقيا ثانديكا مكاندويرى ، ترجمة : عمر شافعى ١٩٩٢

٥ - الصراعات الأثنية فى أفريقيا أكوادبا نولى ترجمة :عادل شعبان ١٩٩٢

٦- تداول السلطة السياسية وآلياتها فى أفريقيا .

مومار ديوب و ممادو ديوف ترجمة عمر الشافعى

٧- الحركات العمالية وصنع السياسة في افريقيا

جيمى اديسيا ترجمة: ترجمة : مبارك على ومصطفى مجدى الجمال

تحت الطبع :

- حقوق الإنسان العربى والأفريقى عيسى شيفجى و حلمى شعراوى - الأزمة الأفريقية بالاشتراك مع الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية

(بالعربية والإنجليزية)

- التجارب الديمقراطية فى أفريقيا (ترجمة) تحرير بيتر ا سيالجو

صندوق النقد الدولي

وبلدان الجنوب

فجرت سياسات التكيف الهيكلى أو ما سمى بالإصلاح الاقتصادى أزمة دول العالم الثالث أو بلدان الجنوب بشكل متجدد. إنها ليست أزمة جديدة، ولكن تجددها فى جو الحديث عن الديمقراطية والتعددية والإصلاح الاقتصادى وتمايز المجموعات الاجتماعية تمايزاً حادا، وتصارع المصالح الاجتماعية، هو الذى أعطاها هذا الزخم الجديد، خاصة وأن ذلك يتم تحت رعاية دولية ممثلة فى أكبر مؤسسات المال العالمية. ولهذه الاعتبارات جميعاً دخلت "الدولة" فى بلدان الجنوب كما دخلت عملية التنمية فى نطاق الأزمة الحادة بدورها وبدت إمكانات المستقبل غامضة.

هذا الكتاب، جهد جماعى متميز أشرف عليه الأستاذ «دارام جاى» مدير معهد الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية بجنيف وأصدرته حديثا دار «زد» بلندن، ويمر بنظرة نقدية شاملة على تجليات الأزمة واشكاليات الحلول المطروحة على ساحة من بلدان الجنوب تمتد بين دول أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، ومن قلم أفضل الباحثين الوطنيين فى هذه البلدان.

ويسعد مركز البحوث العربية بالقاهرة وأمانة اتحاد المحامين العرب أن يتعاونا لتقديم هذا العمل البارز للقارئ العربى، والذى نشعر أنه يأتى فى [illegible] تماماً.

